

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

الصفوة الرصفية في شرح الدررة الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

محسن بن سالم العميري

رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ

ح

جامعة أم القرى ، ١٤١٥ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

الطائي ، إبراهيم بن الحسين

الصفوة الصفية بشرح الدررة النحوية / تحقيق محسن سالم العميري

١٧٨٢ ص ١٧٤ × ٢٤ سم (من التراث الإسلامي)

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك ٣٧٥٩-١٣١٩

٢- اللغة العربية - الصرف

١- اللغة العربية - النحو

أ- العميري ، محسن سالم (محقق) ب- العنوان ج- السلسلة

١٥/١٤٠٥

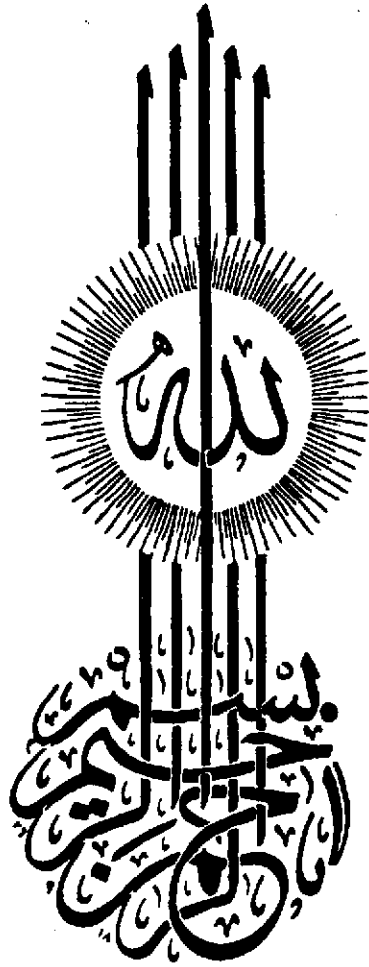
ديوي ٤١٥,١

رقم الايداع : ١٥/١٤٠٥

ردمك : ١-٠٠٩-٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

٥-٠٧-٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ١٤٠٥-١٣١٩



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن دعا بدعوته وعمل بسنته إلى يوم
الدين .

أما بعد فإن ما خلفه أسلافنا من تراث ضخم في جميع ميادين المعرفة
ليعدّ - بحق - مفخرة لنا نحن أبناء العرب والمسلمين ، فحرى بنا أن نقف أمام
هذا الحشد العظيم وقفة الإجلال والإكبار وألا نبالي بتلك الصيحات والدعاوى
التي يرددّها أعداء أمتنا وتراثها الأصيل ، غير أن كثيراً من هذه الثروة
الضخمة ما يزال مطويها في ظلمات خزائن الكتب فهو بحاجة ماسة إلى أيدي
أبنائه الأمانة لتخرجه من تلك الظلمات إلى عالم النور والحياة ، فمن الوفاء
لأولئك السلف الصالح إحياء ما تركوه ونقض ما تراكم عليه من غبار السنين .

وإنه لما يثلج صدر كل مؤمن غيور على لغته ودينه أن تتجه طائفة من
الباحثين وطلاب الدراسات العليا إلى تحقيق تراثنا الأصيل ، ودراسته دراسة
منهجية واعية ، وإخراجه في صورة مشرفة تواكب العصر الحديث .

لكل هذه الأسباب أحببت أن أشارك بجهدى المتواضع في هذا المجال
فوقع اختياري - بعد توفيق الله تعالى - على كتاب « الصفوة الصفية في شرح
الدرة الألفية » لتقي الدين النيلي دراسة وتحقيقاً ، ليكون موضوع رسالتي
للدكتوراه ، وقد دفعني إليه وأغراني بتحقيقه ما يلي :

أولاً : أن هذه المخطوطة تعد من المخطوطات النادرة التي كان يجهلها
كثير من المتخصصين في عالم المخطوطات ... وحسبها تقديراً أن البعثة العلمية
لمعهد المخطوطات بالجامعة العربية أشادت بها ... وعدتها من المكاسب العلمية
المهمة التي حققتها في رحلتها إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٣م حيث
قالت في التقرير ص ١٢ تحت عنوان : « مكاسب علمية حققتها البعثة » :

« لقد حققت البعثة مكاسب علمية هامة [هكذا] خلال عملها في المملكة ، فقد وفقت إلى تصوير طائفة نفيسة هامة من المخطوطات ، منها ما هو مجهول لم تذكره فهرس المكتبات .. » وذكرت من هذه المخطوطات المجهولة « الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية » وكان من أعضاء هذه البعثة الأستاذ الدكتور محمود محمد الطناحي وقد جاد علينا بتصوير (ميكروفيلم) لهذه المخطوطة من معهد المخطوطات بالجامعة العربية ، جزاه الله عن العلم وأهله خير الجزاء .

ثانياً : أن النيلي صاحب الصفوة .. كانت له شخصية متميزة في نقده لكثير من آراء النحاة الذين سبقوه .. ولا سيما شراح هذه الألفية ، ولما لم يحظ بأية دراسة علمية نذبت نفسي لهذه المهمة التي أرجو من الله أن تكون لائقة بمكانته العلمية .

ثالثاً : إن تحقيق شرح من شروح الدرة الألفية يعد إحياء لألفية ابن معط تلك التي كانت لها مكانتها في حقبة من الزمن ثم أخملتها ألفية ابن مالك وحجبتها عن المحافل العلمية في جميع المراحل التعليمية .

ويتكون هذا البحث من قسمين رئيسين :

القسم الأول : دراسة عن المؤلف والمؤلف .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً .

ويشتمل القسم الأول على مباحث متعددة ، وهي كما يلي :

أولاً : التعريف بالمؤلف : تحدثت فيه عن اسم النيلي ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

ثانياً : مؤلفاته : لم يذكر المترجمون للنيلي إلا كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية ، وقد تحدثت عنه وعن مخطوطاته

العديدة كما سيأتي بالتفصيل .

(ب) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ، وهو موضوع البحث .

ثالثاً : كلمة عن الدرّة وصاحبها ، وكان حديثي وفق النقاط التالية :

١ - الدرّة الألفية وفيها أهم السمات التي اتسمت بها ألفية ابن معط .

٢ - نبذة موجزة عن صاحب الدرّة ، تحدثت فيها بإيجاز مكثفياً بتعريف الشريشي لابن معط .

٣ - شروح الدرّة الألفية : وقد أحصيت منها ستة عشر شرحاً .

رابعاً : الحديث المستفيض عن « الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية » .

قد بسطت فيه القول بسطاً يناسب المقام وذلك على النحو التالي :

(أ) وصف المخطوطتين اللتين عثرت عليهما .

(ب) توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه .

(ج) الدوافع إلى تأليف النيلي لهذا الشرح .

(د) المنهج الذي سلكه المؤلف في هذا الشرح ، ولما كان هذا الكتاب يمثل

مرحلة القمة الفكرية عند النيلي فقد أودعه ألوان ثقافته المتعددة المشارب كما سيأتي بالتفصيل .

خامساً : الموازنات : عملت موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز ،

وكذلك بين شرحي النيلي وابن القواس ، وأثبت أن ابن القواس قد أفاد من

النيلي الشيء الكثير وإن لم يشر إلى ذلك ، وختمت الموازنات بموازنة بين

شرحي النيلي والشريشي .

سادساً : تحدثت عن موقف النيلي من صاحب الدرّة (ابن معط) ويتمثل

هذا في موافقته له وفي استدراكاته عليه .

سابعاً : بينت موقفه من ابن الخباز الضرير وأنه كثيراً ما كان يخطئه

منتصراً لابن معط الذي تحامل عليه ابن الخباز وأكثر من التشنيع عليه .

ثامناً : قصرت هذا المبحث على المدرسة التي تأثر بها النيلي فألفيته
يسير في فلك المدرسة البصرية على الرغم من موافقته للكوفيين في بعض
المسائل اليسيرة ولكن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم .

تاسعاً : بعد معاشيتي للنيلي فترة ليست بالقصيرة أخذت عليه بعض
المنأخذ من أمثال تلك التي لا يسلم منها عمل البشر ، فكل إنسان يؤخذ من قوله
ويرد عليه إلا من عصم الله .

عاشراً : منهجي في تحقيق النص ، وكان هذا المبحث خاتمة المطاف في
المباحث التي انتظمها القسم الأول .

القسم الثاني : النص تحقيقاً وتعليقاً :

اعتمدت في التحقيق على نسختين لا غنى لإحدهما عن الأخرى في
تكميل النص وقد أفدت كثيراً من كتابه الآخر « التحفة الشافية في شرح
الكافية » وبعض شروح الدرر الألفية ، لا سيما الشرح المجهول المؤلف الذي
ينقل صاحبه عن النيلي الشيء الكثير .

وبعد : فهذا جهدي المتواضع حاولت فيه أن يخرج هذا البحث على
الصورة التي أراها المؤلف أو هي أقرب ما تكون إليه ، فلم أبخل عليه بشيء
استطعته ، فإن وفقت فيما أردت فذلك من فضل الله تعالى ، وإن تكن الأخرى
فعذري أنني بذلت كل ما أملك وأستطيع .

وفي الختام الله أسأل أن يلهمنا الصواب ويرزقنا السداد في القول
والإخلاص في العمل إنه على كل شيء قدير ، وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

محسن سالم العميري

القسم الأول دراسة عن المؤلف والمؤلف

ويشتمل هذا القسم على المباحث التالية :

أولاً : التعريف بالمؤلف :

(أ) حياته : اسمه ، ولقبه ، ونسبه ، ونسبته ، وشخصيته ، ووفاته .

هو أبو اسحاق تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم ابن ثابت الطائي البغدادي ، المعروف بالنيلي .

هذه خلاصة ما ذكره المترجمون ، وإليك بعض ما قالوا : ترجم له ابن

قاضي شعبة في طبقاته فقال (١) : " إبراهيم بن الحسين بن عبدالله بن إبراهيم

ابن ثابت ، تقي الدين المعروف بالنيلي ، شرح ألفية ابن معط ، والحاجبية وهو

من أحسن شروحيها قال فيه : إنه لما شرع فيه عرض له في بصره مرض منعه

من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، ورجع إلى ما يحضره

من النقل ، وسماه " التحفة الشافية في شرح [الكافية] " (٢) ، وترجم له من

المحدثين المستشرق كارل بروكلمان فقال : " تقي الدين إبراهيم النيلي

البغدادي " (٣) .

ومن خلال متابعتي لسلسلة نسبه وجدت أن الترجمات على ثلاث فئات :

الأولى : وهي التي جاءت على غلاف نسختي كتاب " الصفوة الصفية في

(١) انظر : طبقات ابن قاضي شعبة لوحة ١٣٩ ، وانظر أيضا دستور الأعلام بمعارف الأعلام لابن

عزم التونسي لوحة ١٩٠ ، وبغية الوعاة ٤١٠/١ ، ومفتاح السعادة ١٨٦/١ ، وكشف الظنون

١٣٧٦/٢ ، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٢٤/٥ .

(٢) غير واضحة في الميكروفيلم ، وأكملتها من الكتاب نفسه لوحة ٥ .

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣٢٤/٥ .

شرح الدرّة الألفية " لم تذكر هذه الفئة اسم أبيه " الحسين " ولانسبته "النيلي " ، ولكن إسقاطهما من سلسلة نسبه عل غلاف هاتين النسختين لا يكفي دليلاً على عدم وجودهما لا سيما إذا ورد ذكرهما في أكثر من مصدر يطمئن إليه الباحث .

الثانية : تلك التي جاء فيها اختلاف المترجمين في اسم جده ، فبعضهم يرويه "عبدالله" ، كابن قاضي شهبه^(١) ، وحاجي خليفة^(٢) ، وطاش كبرى زاده^(٣) ، وآخرون يروونه "عبيدالله" على صيغة التصغير مثل السيوطي^(٤) ، وابن عزم التونسي^(٥) ، وهو الأرجح - في نظري - لوروده على غلاف كتابيه "الصفوة الصفية" ، و " التحفة الشافية في شرح الكافية " .

الفئة الثالثة : تلك التي ذكرت نسبه إلى بغداد وقد جاء ذلك عند المستشرق كارل بروكلمان حيث وجدها مدونة على غلاف نسخة من كتابه (التحفة الشافية في شرح الكافية) وهي نسخة " سليم أغا " تلك التي وقف عليها وأشار إليها في كتابه^(٦) ، وهي نسبة صحيحة مقبولة يؤيدها ويقويها أن المؤلف قد اشتهر " بالنيلي " نسبةً إلى " النيل " الذي هو بلدة على الفرات بين بغداد والكوفة " ، أو نهر حفره الحجاج بن يوسف الثقفي ، وسماه باسم نيل مصر ، هكذا

(١) طبقات ابن قاضي شهبه لوحة ١٣٩ .

(٢) كشف الظنون ١٣٧٦/٢ .

(٣) مفتاح السعادة ١٨٦/١ .

(٤) بغية الوعاة ٤١٠/١ .

(٥) دستور الأعلام بمعارف الأعلام لوحة ١٩٠ .

(٦) تاريخ الأدب العربي ٣٢٤/٥ .

قال الحافظ المنذرى ، وزاد " وعليه قرى كثيرة ، نسب إليه جماعة
من أهل الرواية والأدب " (١) .

ولا غضاضة فى الجمع بين هاتين النسبتين " النىلى ، والبغدادى " فى
سلسلة نسب المؤلف .

هذا كل ما وقفت عليه فى ترجمة " النىلى " ، فما أقل حظ هذه الشخصية
النحوية! لقد أطبق عليها الإهمال والنسيان حتى إنها لم تكن واضحة عند كثير
من المهتمين بشئون النحو والنحاة مثل ابن قاضى شهبه والسيوطى مثلاً ،
فجاعت ترجمته مقتضبة وجيزة لاتشفى عليلاً ولا تبرد غليلاً ، فلم يفصح
المترجمون له - لا من قريب ولا من بعيد - عن سنة ولادته ولا عن نشأته ، ولا
عن سنة وفاته ، ولا عن أخذ وتلقى ، ولا عن تلاميذه .

وأكبر الظن أنه أخذ عن شيوخ عصره ، شأنه فى ذلك شأن غيره من
العلماء فى تلك العصور الخوالى .

كما أننى لم أقف - بعد طول عناء - على أسماء محددة لتلاميذه ولكننى
وجدت بعض النصوص التى ذكر فيها أن طائفة من أهل العلم قد التمسوا منه
أن يشرح لهم " الدررة الألفية فى علم العربية " لابن معط ، و " الكافية " لابن
الحاجب ، وإليك ما جاء فى مقدمة كتابيه :

١ - قال فى مقدمة " التحفة الشافية فى شرح الكافية " : " وبعد فإنى
رأيت المختصر المسمى بالكافية .. وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت
جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونونه ،
جهلاً بما فيه ، وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من

(١) التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٨٢ ، وانظر كذلك فى المشترك وضعا والمفترق صقعا ٤١٠ ، ومراصد
الاطلاع ٣/١٤١٣ ، واللباب فى تهذيب الانساب ٣/٣٤٢ ، والانساب المتفحة ١٦٣ .

أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين ، وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس
منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه .. (١) .
٢ - وقال فى مقدمة " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " : " والتمس
منى طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن
معناها .. فأجبتهم إلى ذلك " (٢) .

(ب) مكانته العلمية :

قد عايشت النيلي فترةً ليست بالقصيرة ، ومن خلال تلك المعاشة ألفت
صاحب شخصية واضحة متميزة فى آرائه ، وقد وقفت على بعض النصوص
التي إن دلت على شئٍ فإنما تدل على مدى استقلاله فى تفكيره وتحليلاته ، وقد
دفعه ذلك إلى أن يكون جريئاً فى مخالفة النحويين القدماء ، استمع إليه
يقول (٣) : " ولا بأس بأن نخالف القدماء من أهل العلم فى كشف ما ستروه لا
جهلاً به بل ليظهر به فضيلة المجتهد على غيره ، فأنهم لو أرادوا لكشفوا جميع
هذه الأشياء حتى يستوى فى فهمها المبرز والمقصر ، فأقول : الأفعال الداخلة
على " أن " المخففة المفتوحة هى أفعال القلوب ما لم تكن للتعليل ،
فمنها يقين محض كعلمت ، ومنها شك محض كظننت ، ومنها مترقب كرجوت
وأردت ، فهى مع الأول مخففة من الثقيلة لملاصته لمعناها ، ومع الثالثة ناصبة
للفعل ، ومع الثاني إن مال الترجيح إلى جانب اليقين جاز الأمران وإلا فهى
كالثالث ، وإنما اختلفت الناصبة للفعل بالمترقب لملاصته لمعناها ، لأن المترقب
غير واقع فى الحال كما أن ما بعد " أن " من الفعل غير واقع فى الحال .. " .

(١) التحفة الشافية فى شرح الكافية لوحة ١/٥ .

(٢) الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية لوحة / أ .

(٣) انظر كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " لوحة ١٥٨ .

وإذا كان النَّيْلِيُّ قد جاهر في هذا الموضوع بمخالفة القديماء من أهل هذا الفن فإننا نراه في موطن آخر يحاول تسويغ أقوالهم بعد اعتراضه عليهم ، وذلك نحو معارضته لهم في مجيء الحال من النكرة كقول الشاعر :

" لية موحشاً طَلَّلُ .. "

فقال (١) : " والذي أراه في مثل هذا البيت أن الحال هنا ليست من النكرة بدليل أن " طلالاً " مبتدأ والعامل فيه الابتداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والابتداء لا يعمل في الفضلات ، وقد تقدم أن الحال فضلة ، وإذا بطل أن يكون الابتداء عاملاً في الحال من " طلل " فتعين أن يكون الحال هنا من الضمير المستكن في الجار والمجرور لأنه خبر ففيه ضمير مرفوع فاعل والحال من ذلك الضمير الفاعل ... ، وعلى هذا تطرد قاعدتهم في قولهم :

" الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به " ، وعلى القول الأول يكون الحال وصف هيئة المبتدأ ... ، ولا بد أن يتحيل في وجه لقول القديماء فنقول : لا يلزم أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال بدليل قوله تعالى :

" وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا " فإن "مصدقًا" حال من "الحق" وهو خبر "هو" ، ولا يصح أن يكون العامل فيه الابتداء .. ولا المبتدأ ؛ لأنه مضمير ... ، ولا " الحق " ، لأن صاحب الحال لا يعمل في الحال ... ، فتعين أن يكون العامل شيئاً آخر غير ما ذكرنا ، وهو أثبتة أو أحقه ، فاعرفه . "

أما إذا انحجبت عنه الرؤيا في أمر ما أو لم يقف على ما يؤيد هذا الأمر فأنه لا يتخرج من قوله " لم أقف " مثلاً ، فهذا هو ذا يقول في باب الممنوع من الصرف : " فأما " عرب فانه اسم جنس بدليل دخول الألف واللام عليه ، ولم أقف على نقل أنه علم ، ولعل صاحب الأرجوزة قد نقل ذلك ، وهذا - في

(١) انظر لوجه ٧٥ ب ، ١٧٦ .

نظري - دليل قوى على ما يتحلى به هذا العالم الجليل من قوة الشخصية والأمانة العلمية ، وسيأتى مزيد من التفصيل لبيان مكانته العلمية ، وذلك فى مذهبه النحويّ ، وموقفه من ابن معط وابن الخباز الضرير- إن شاء الله - لنرى ما لهذه الشخصية من بصمات واضحة لا تخشى فى الحق لومة لائم .

(ج) وفاته :

إننى لا أملك نصاً صريحاً فى تحديد سنة الوفاة ولكننى اتلمس ذلك فى القرن السابع الهجرى فأقول وبالله التوفيق : لقد وفقنى الله فى عام ١٤٠٢ هـ للهجرة أن قمت بزيادة لتركيما ، وفى أثناء زيارتى للمكتبة السليمانية عثرت على شرح لألفية ابن معط لم يذكره أحد من المترجمين - فيما أعلم - ، واسم هذا الشرح كما يبدو لى من الغلاف " شرح الدرّة الألفية فى شرح الدرّة الألفية " (١) ، ولم يظهر اسم شارحه على صفحة الغلاف ولا فى الخاتمة كما هى الحال فى معظم المخطوطات ، فلم أتمكن من معرفته على وجه التحديد ، كل ما عرفته أن المخطوطة فرغ من تأليفها وتسويدها عام (٦٨٦) هـ كما جاء فى الخاتمة ، حيث قال المؤلف : " هذا آخر ما أردنا ذكره فى شرح الدرّة الألفية ، ولوهاب العقل الحمد بلا غاية ولا نهاية ، وكان تأليفه على وجه العجلة ولم يتفق فيه مراجعة النظر ، ولا التنقيح باستعمال الفكر ، فليصلح الناظر ما عليه من الخلل عثر ، وليمهد العذر فيه فاللبيب من عذر ، واتفق

(١) الدرّة - بكسر الدال - من درة اللين وهى كثرتة ، أو هى التى يضرب بها ، والدرّة - بضم الدال - : اللؤلؤة . الصحاح (درر) .

الفرغ من تأليفه وتسويده لعشر ليال يقين من شهر الله الأصم^(١) رجب المبارك الواقع في سنة ست وثمانين وستمائة " انتهى .

وربما يقال : ما علاقة هذا بتاريخ سنة وفاة النيلى ؟

فأقول : إن هذا الشارح قد أفاد من شرح النيلى على الدرّة الألفية وصرح بذلك في مواطن متعددة^(٢) ، ولعل في تاريخ تأليف هذا الشرح وهو سنة (٦٨٦ هـ) ما يشير إلى القرن الذي وجد فيه النيلى على وجه الترجيح ، وإذا ما أضفنا إلى هذا أن النيلى هو أحد شراح الكافية لابن الحاجب ، ومعلوم أن سنة تأليف الكافية هي (٦٣٣ هـ) ، كما ذكر حاجى خليفة^(٣) ، وما جاء أيضاً على لسان ناسخ نسخة الأصل من " الصفوة الصفية " والتي فرغ من نسختها عام (٧٠٨ هـ) من قوله في المقدمة " رحمة الله تعالى " كان ذلك كله دليلاً كافياً على أن النيلى من علماء القرن السابع الهجرى فيما أحسب .

ثانياً : مؤلفاته

ذكر المترجمون للنيلى كتابين في النحو هما :

(أ) التحفة الشافية في شرح الكافية :

إن المترجمين للنيلى - ماعدا ابن قاضى شهبه - لم يعرفوه إلا من خلال شرحه لكافية ابن الحاجب ، فإذا ما ترجموا له قالوا : شارح الكافية ، أو شارح الحاجبية ، وليس هذا قاصراً على المترجمين ، بل كذلك النحاة الناقلون

(١) في المخطوط " الأصب " .

(٢) انظر مثلاً لوحة ١ ، ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، وغيرها .

(٣) انظر كشف الظنون ١٣٧٤/٢ .

عنه - ما خلا صاحب الشرح مجهول المؤلف - (١) لا ينقلون عنه إلا من خلال كتابه شرح الكافية - كما سيأتى بيان ذلك ، والحقيقة أنه شرح عظيم واف ، قال عنه ابن قاضى شهبه " وهو من أحسن شروحيها " (٢) ، وهو أقدم فى التأليف من " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " بدليل أنه أشار إليه فى الثانى فقال " وقد حققت الكلام فيها - أى فى " إما " - فى هذا الموضع فى شرح الكافية " (٣) ، قال فى مقدمة " التحفة الشافية " : " الحمد لله الذى خلق الإنسان ... وبعد فإنى رأيت المختصر المسمى بالكافية للشيخ الفاضل .. المعروف بابن الحاجب - رحمه الله - وجيز الألفاظ بسيط المعانى ، ووجدت جماعة من فضلاء بغداد يصدون الناس عن هذا المختصر ويذمونّه جهلاً بما فيه وقصوراً عن الوقوف على معانيه ، وشاهدت جماعة من أبناء فارس بهذا الكتاب مشغوفين وبتحصيل غوامضه كلفين ، والتمس منى طائفة منهم أن أكتب له شرحاً يزيل إغماضه ويبين أغراضه فاعتذرت إليهم فلم يقبلوا معاذيرى ، إذ لم يعرفوا كنه تقصيرى ، ومع ذلك حين شرعت فيما نذبت وحثت عليه عرض لى فى بصرى مرض منعنى من مطالعة الكتب البسيطة ومراجعة الأبواب المحيطة ، فرجعت إلى ما يحضرنى من النقل ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق ممّاً

(١) هو أحد شراح الدرّة الألفية نقل عن النبلى فى شرحه " الصفوة الصفية " ، وسيأتى بيانه إن شاء الله .

(٢) طبقات ابن قاضى شهبه لوحة ١٣٩ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ١٢٩ ب .

أتاه الله من قبل ، وسميته بالتحفة الشافية في شرح الكافية ^(١) وممن نقل عنه من الخالفين الرعيني في شرح الدرّة الألفية في معرض حديثه عن العامل في التمييز حيث قال : " قد نقل أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي في شرحه للجزولية ، والنيلي في شرح الحاجبية أن العامل المقدار الذي دل عليه الكلام ، ألا ترى أن قولك : " عندي رطل زيتاً " معناه " عندي مقدار رطل زيتاً " ، فحذف وجعل " رطل " يدل عليه ، والمقدار مصدر ، وكان الأصل أن يقوى بـ " من " لكن حذفت للعلم بموضعها " ^(٢) ، وهذا هو نص النيلي في " التحفة الشافية " ^(٣) .

ونقل عنه أيضاً الصَّفْدِيُّ ^(٤) فقال : " والمفعول به ، قال الشيخ جمال الدين ابن الحاجب : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، قال النيلي في الشرح : يريد بالوقوع التعلق لا المباشرة وإلا لخرج مثل : أردت الطلاق ؛ لعدم المباشرة واحترز بقوله : " عليه " من الظرف ؛ لأن الفعل يقع فيه لا عليه ، ومن المفعول له ، فإنَّ الفعل يقع لأجله ، ومن المفعول معه ؛ لأنه يقع معه لا عليه ، ومن المفعول المطلق ؛ لأنه نفس الفعل الواقع من الفاعل ، وقيل : المفعول به : هو المقول في جواب من سأل بمن تعلق هذا الفعل ؟ فيقول المجيب : بزيد ، فلتقيده في السؤال والجواب بالباء سمي المفعول به " .

(١) انظر التحفة الشافية في شرح الكافية لوحة ه .

(٢) شرح الدرّة الألفية للرعيني ج٢ لوحة ٧٧ أ .

(٣) التحفة الشافية لوحة ٦٦ .

(٤) الغيث المسجم ١/٢٣٣ .

وهذا هو نصُّ عبارة النَّبْلِيِّ في " التحفة الشافية " (١) .

وممن نقل عنه عن المتأخرين البغدادي (٢) حيث قال : " وقال النبلي في شرح هذا الكتاب : من جر " سهيل " نصب طالعاً حالاً من حيث ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة . والتقدير : حيث سهيل طالعاً فيه ، وحيث مفعول ، وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " كان " طالعاً " (٣) مفعولاً ثانياً ، ولا يجوز أن يكونَ حيثُ ظرفاً ؛ لفساد المعنى .

غير أن استاذنا الكبير عبدالسلام هارون - رحمه الله - نسب هذا النص للبلبي (٤) في حين أنه أشار في الهامش أن نسخة " ط " جاء فيها " النبلي " ولست أدري لماذا عدل استاذنا عن النبلي إلى البلبي ؟ مع أن هذا النص ورد للنبلي في كتابه " التحفة الشافية في شرح الكافية " لوحة رقم ١٢٤ ، ومما يؤيد أن هذا النص للنبلي ما نقله البغدادي نفسه في " شرح أبيات مغنى اللبيب " منسوباً إلى النبلي " حيث قال : " ونقل عن النبلي أن " طالعاً " حال من " حيث " ، لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، والتقدير : حيث سهيل طالعاً فيه ، و " حيث " مفعول " ترى " وأن جعلت " ترى " بمعنى " تعلم " ، كان " طالعاً " مفعولاً ، ولا يجوز أن يكون " حيث " ظرفاً لفساد المعنى "

(١) انظر لوحة ٤١ .

(٢) خزانة الأدب ١٥٦/٣ بولاق ، ٦/٧ هارون عند قول الشاعر :

" أما ترى حيث سهيل طالعاً "

(٣) جاء في الكتاب " طالباً " ، والمثبت من " التحفة الشافية " لوحة ١٢٤ .

(٤) انظر خزانة الأدب ٦/٧ ت / هارون .

انتهى" (١) .

ومِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُ أيضاً يس العليمى (٢) ، والشنقيطى (٣) ، وكل ذلك موجود
بنصه فى كتابه " التحفة الشافية فى شرح الكافية " ولولا خشية الإطالة المملة
لذكرت ذلك بالتفصيل ، ولكننى أثرت الإحالة رفقا بالقارئ الكريم .

وللتحفة الشافية نسخ عديدة فى أماكن متعددة ، فمنها نسخة يكى جامع
باستانبول رقم (١٠٨٧) ، ولدى مصورة منها ، وهى التى اعتمدت عليها فى
تقويم نصوص شرح الدرّة الألفية ، ومنها كذلك نسخة دار الكتب المصرية رقم
(١٠٠٥) نحو ، ولدى مصورة منها ، ونسخة شستربتى بديلن رقم (٣٦٣١)
ولدى مصورتها ، ونسخة مكتبة الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو ، ونسخة سليم
أغا بتركيا رقم (١١٥٤) ، ونسخة الأسكوريال رقم ٢١ ، ويوجد الجزء الأول منه
فى المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم
تحت رقم ٢١٥٣ = ٤١٥ .

ولعل فى كثرة نسخها واختلاف أماكن وجودها ما يفيد أنها كانت فى يوم
من الأيام واسعة الانتشار .

(ب) الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية :

وهوموضوع الدرس والتحقيق وسأحدث عنه بالتفصيل فيما بعد .

(١) شرح أبيات معنى اللبيب ١٥٣/٣ .

(٢) حاشية يس العليمى على التصريح ١٢٧/١ .

(٣) الدرر اللوامع ١٧٣/٢ .

ثالثاً : كلمة عن الدرّة وصاحبها

(أ) الدرّة الألفية :

تعد الدرّة الألفية في علم العربية من أبرز مؤلفات ابن معط ، وذلك لسلاستها وجودة إحكامها في صياغة القواعد النحوية والصرفية ، فكانت بحق ، كما قال فيها الشريشي وهو أحد شراحها : " هذه الأرجوزة البديعة الفصيحة شاهدة له بسعة العلم وجودة القريحة ، إذ نظم فيها علم العربية نظم الجواهر في السلك ، وخلصها من الحشو تخليص الذهب عند السبك ، فهي كما قلنا فيها :

أجمل ما في الكتب النحوية	الدرّة المنظومة الألفيـة
جليـلة في قدرها كبيـره	لكونها في حجمها صغيـره
واختصرت ما في طووال الكتب	قد ضبطت أصول علم الأدب
واشتهرت في الناس أي شهرة	من أجل ذاك لقبـت بالدرّة
فذكره يبقى بها ويحيـا	نظمها الشيخ الإمام يحيى
وحيثما حلت من الأمصار	على مرور الدهر والأعصار
عليه من علامة إمام ^(١)	فرحمة الله مع السلام

ومن أهم السمات البارزة لهذه الألفية أن مؤلفها كان كثيراً ما يضمن نظمه الشواهد النحوية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فمنها قوله في بحث حروف

الجر (٢) :

وسيبويه جـر بعد لولا	لولاك لولاه رأه أولـي
كقوله : كم موطن لولايا	وابن يزيد رد هذا الرايـا

(١) انظر شرح الشريشي ١ ، ٢ ، ٤ (رسالة دكتوراه) .

(٢) انظر الدرّة الألفية لوحة ١٥ .

واجرر بحتى نحو حتى مطلع ويعد مذ ومنذ ان شئت ارفع
فقوله : " كم موطن لوليا " شاهد معروف ليزيد بن الحكم الثقفي ، وهو
من شواهد الكتاب ^(١) ، وقوله : " نحو حتى مطلع " وهو نص الآية الخامسة من
سورة القدر ، ويطول بنا الحديث لو حاولنا استقصاء هذه السمة ولكن ما
ذكرناه فيه كفاية .

ومن السمات البارزة أيضاً أن صاحبها نظمها من بحرى الرجز والسريع
وهذه عادة غير مألوفة فى النظم ، يقول ابن القواس : " واعلم أن الطريقة التى
ارتكبها يحيى لم تسلكها العرب ، إذ ليس فى نظمها قصيدة من بحرين " ^(٢) .
ولكن اختيار ابن معط لهذين البحرين يدل على حسه الموسيقى
المرهف ، فالبحران متقاربان فى الوزن حتى إنه ليقع الخاط بينهما فى بعض
الأحيان ^(٣) حيث إن تفاعيل مشطور الرجز قريبة جداً من تفاعيل
مشطور السريع وذلك أن مشطور الرجز هو " مستفعلن مستفعلن -
مستفعلن " ، ومشطور السريع " مستفعلن - مستفعلن مفعولات " ، ففى كُلاً
واحد منهما ثلاثة أجزاء ثم أن التفعيلتين الأوليين فى كل منهما متحدتان
وإنما الخلاف فى التفعيلة الثالثة ، وما أقرب هذه من تلك ، فنهاية مشطور
الرجز " مستفعلن " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مجموع ، ونهاية مشطور
السريع " مفعولات " أوله سببان خفيفان وآخره وتد مفروق فكل واحد منهما
مركب من سببين ووتد وهذا أشد ما يكون من المشابهة بين هذين
البحرين ، يقول الشريشى : " ولذلك لا يكاد يفرق بينهما إلا الماهر

(١) الكتاب ٢/٣٧٤ هارون .

(٢) انظر شرح ابن القواس لوحة ٦ .

(٣) انظر الخزانة ١/٣٦٧ بولاق ، والفصول الخمسون ٣٤ .

بالعروض" (١)

ب- نبذة موجزة عن صاحب الدرّة (الإمام ابن معط) :

كنت أود أن استفيض في ترجمة هذا الإمام الرائد غير أنني أثرت الإيجاز ، لأن بعض العلماء الأجلاء قد سبقني إلى ذلك (٢) ، ولكن هذا لا يعفى الباحث من إعطاء صورة موجزة عن هذا الرجل العظيم ، وسأكتفى هنا بما ذكره الشريشي في مقدمة شرحه للدرّة حيث قال (٣) :

" قائل هذه الأرجوزة هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن معط بن عبدالنور المغربي الأصل والمنشأ ، الزواوي القبيلة ، الجزائريّ البلد ، اشتغل بالعربية في المغرب على شيخه أبي موسى عيسى بن يلبخت الجزولي فتمهر فيها ، ثم رحل إلى بلاد المشرق فتلقى المشايخ ويأخذ العلماء وناظر الفضلاء ، ثم أقام بدمشق فولاه الملك المعظم النظر في مصالح الجامع ، وفي ذلك الوقت نظم هذه الأرجوزة ، وكان معاصراً لتاج الدين أبي اليمن زيد بن الحسن الكندي البغدادي فكانا في عصرهما رئيسي أهل الأدب في دمشق ، فلما توفي الملك المعظم نقل الملك الكامل أبا زكريا إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي رحمه الله بها يوم الاثنين سنة ثمان وعشرين وستمائة آخر يوم من ذي القعدة ، ودفن يوم الثلاثاء أول يوم من ذي الحجة بالقرافة ، وكان رحمه الله مبرزاً في علم

(١) انظر شرح الشريشي ٢٢/١ .

(٢) أمثال الدكتور محمود الطناحي في (الفصول الخمسون) صفحة ١١ فما بعدها ، والدكتور عبدالله الحسيني هلال في (شرح الدرّة الألفية في علم العربية) لابن القواس صفحة ٢ (مخطوط ، رسالة دكتوراه) ، والدكتور محمد سعيد في شرح الشريشي (مخطوط ، رسالة دكتوراه) .

(٣) انظر شرح الشريشي ٢/١ ، ٢ (رسالة دكتوراه) .

الأدب ، قادراً على النظم للعلوم ، نظم هذه الأرجوزة ونظم العروض ، وشرع فى نظم كتاب الصحاح للجوهري فتوفى قبل إتمامه ، وله من التأليف غير المنظومة كتاب الفصول ، وهو كتاب حسن ، وتعليقات على أبواب الجزولية وأمثلة لمسائله ، وغير ذلك من مسائل متفرقة فى أبواب العربية (١) ، ومن وقف على تصانيفه المنظومة والمنثورة علم غزارة علمه ، وقوة فهمه ، وجودة طبعه وفصاحة نظمه .

ج شروح الدرّة الألفية :

الدرّة الألفية صغيرة فى حجمها كبيرة فى قيمتها العلمية ، فقد ضمنها ابن معط جميع أبواب النحو والصرف ، " ولكونها شعراً جاءت الأبواب الواقعة فيها مقفلة ، والفصول والفروع الداخلة تحتها مجملة ، فقارئها إن كان مبتدئاً محتاج إلى فتح تلك الأبواب وضبطها ، وإن كان شادياً متشوق إلى تفريع تلك الفصول وبسطها " (٢) فأقبل العلماء على شرحها وتحليلها للراغبين فى ذلك . وإليك أسماء هذه الشروح التى عثرت عليها مرتبة - بقدر الإمكان - حسب وفيات المؤلفين :

١- شرح الدرّة الألفية لنجم الدين محمد بن أبى بكر بن على الموصليّ الشافعيّ المعروف بابن الخباز المتوفى سنة ٦٣١ هـ (٣) .

(١) انظر تفصيل مؤلفته فى الفصول الخمسون ٢٦ .

(٢) انظر شرح الشريشى ١/١ ، ٢ .

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضى شهبه ٤٨ ، وطبقات الشافعية لاسنوى ٤٩٩/١ ، وهديّة

العارفين ٥٢٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ١١٤/٩ ، وتاريخ الأدب العربى فى العراق من سنة

٦٥٦-٩٤١ هـ) للمحامى عباس العزاوى ص ١٥٧ .

٢- الغرة المخفية فى شرح الدرّة الألفية لشمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد ابن معالى بن منصور بن على بن الخباز الأربلى الموصلىّ النحويّ الضرير ، المتوفى سنة ٦٣٩ هـ ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبدالرحمن أحمد محمود الكبش (رسالة دكتوراه ، بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٥ م) وجاء فى شرح الشريشى ما يفيد أن لابن الخباز الضرير شرحين على الدرّة حيث قال الشريشى : " وقال ابن الخباز فى أحد شرحيه : إن اللام متعلقة بـ " اقتضوا " وقال فى الشرح الآخر : إنها متعلقة بـ " حدا " أو " اقتضوا " أو " أجعل " وهو أولى ، وهذا فيه نظر بل الأولى ألا تتعلق بـ " أجعل " البتة ، لأن علمهم هو علة سؤالهم أن يجعل لهم لا علة جعله لهم " (١) . وقد طبع جزء منه بتحقيق حامد محمد العبدلى ، دار الأنباء ، بغداد . الرمادى

٣- شرح الدرّة الألفية لمحمد بن يحيى بن هشام الخضراوى (٢) ، المتوفى سنة ٦٤٦ هـ (٣) .

٤- شرح الدرّة الألفية لعز الدين أبى قرشت الحسن بن عبدالمجيد بن الحسن المعروف بسعفص المراغى المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٤) .

٥- الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية ، لتقى الدين أبى اسحاق ابراهيم ابن الحسين بن عبيدالله بن ابراهيم بن ثابت الطائى النيلي ، من علماء القرن

(١) انظر شرح الشريشى ٢٨/١ .

(٢) انظر إيضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون ١٢٠/٣ .

(٣) انظر ترجمته فى بغية الوعاة ٢٦٧/١ .

(٤) انظر تلخيص مجمع الآداب لابن الفوطى ، القسم الأول من الجزء الرابع ص ٧٣ ، ٧٤ .

السابع الهجرى ، وهو موضوع البحث .

٦- التعليقات الوفية بشرح الدرّة الألفية ، لجمال الدين أبى بكر محمد بن أحمد ابن محمد بن عبدالله بن سحمان الوائلى البكرى الأندلسى الشريشى ، المتوفى سنة (٦٨٥ هـ) ، وقد قام الدكتور محمد سعيد بتحقيق الجزء الأول منه (رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالأزهر عام ١٩٧٦ م) .

٧- الدرّة الألفية فى شرح الدرّة الألفية لمجهول . ولهذا الشرح نسختان : الأولى : بمكتبة شهيد على بالمكتبة السليمانية بتركيا تحت رقم (٢٤٠٥) ، نسخت عام (٦٨٦ هـ) ولدى مصورة منها .

الثانية : بالمتحف العراقى تحت رقم (١٣٥٣) (١) ، وهى مبتورة من أولها وآخرها ، ولدى مصورة منها أيضاً .
وقد رمزت له فى أثناء البحث والتحقيق بقولى (شرح مجهول المؤلف) .

٨- شرح الدرّة الألفية فى علم العربية لعز الدين أبى الفضل عبد العزيز ابن جمعة بن زيد القواس الموصلى ، المتوفى سنة (٦٩٦ هـ) ، وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد الله الحسينى أحمد هلال (رسالة دكتوراه بكلية اللغة بالأزهر عام ١٩٧٨ م) ، وقد طبع بتحقيق الدكتور على موسى الشوملى عام ١٤٠٥ هـ نشر مكتبة الخريجي بالرياض .

(١) انظر المخطوطات اللغوية فى مكتبة المتحف العراقى للنقشبندى ٢٨ .

- ٩- شرح الدرّة لبدر محمد بن يعقوب بن إلياس الدمشقي ، المعروف بأبن النحوية^(١) المتوفى سنة (٧١٨ هـ) ، وسماه « حرز الفوائد وقيد الأوابد » وقد أفاد منه الرعيني في شرحه للدرّة الألفية وعول عليه كثيراً . (٢)
- ١٠- شرح الدرّة الألفية لشهاب الدين أحمد بن محمد عبد الوالى بن جبارة المقدسى المرداوى الصالحي ، المتوفى سنة (٧٢٨ هـ) . (٣)
- ١١- شرح الدرّة الألفية للجزرى عبد المطلب بن المرتضى الحسينى الشريف ، المتوفى سنة (٧٣٥ هـ) . (٤)
- ١٢- شرح الدرّة الألفية لزين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردى الشافعى ، المتوفى سنة (٧٤٩ هـ) .
واسم هذا الشرح " ضوء الدرّة " (٥) ، غير أننى وجدت على غلاف شرح ابن القواس المحفوظ بمكتبة لاله لي بالسليمانية بإستانبول بتركيا رقم (٣٢٧٩) أسماء شروح الدرّة الألفية التى وقف عليها كاتبها ، ومنها شرح زين الدين ابن الوردى ، وسماه " بالدرّة الشفية على الألفيّة " .
- ١٣- شرح الدرّة الألفية للرعيني أحمد بن يوسف بن مالك الألبيرى الغرناطى ،

(١) انظر البغية ١ / ٢٧٢ ، والوافى بالوفيات ٥ / ٢٣٥ ، والدرّة الكامنة ٥ / ٥٧ ، وهديّة العارفين ٦ / ١٤٣ ، ويعمل على تحقيقه أحد طلاب الدراسات العليا العربية بجامعة أم القرى .

(٢) انظر شرح الرعيني لوحة ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٦٦ ، ١٦٩ ، ١٩٤ الخ .

(٣) انظر كشف الظنون ١ / ١٥٥ ، والأعلام ١ / ٢١٤ ، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٢٥ ، وطبقات المقسرين للداوودى ٨١ / ١ .

(٤) كشف الظنون الموطن السابق ، ومعجم المؤلفين ٦ / ١٧٦ ، والأعلام ١ / ٢١٤ ، ودرّة الحجال ٤١٤ / ٢ .

(٥) البغية ٢ / ٢٢٦ ، والدرر الكامنة ٣ / ٢٧٢ ، ومعجم المؤلفين ٨ / ٣ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، وهديّة العارفين ٥ / ٧٨٩ .

أبو جعفر الأندلسي ، المتوفى سنة (٧٧٩ هـ) (١) ، وهو كما ذكر المستشرق بروكلمان (٢) موجود بمكتبة برلين الوطنية برقم (٦٥٥٤) ، ولدى مصورة منه ، وهو الجزء الثاني من الشرح حيث يبدأ بالظروف وينتهي بمبحث الضمائر ، وهو شرح جليل عول صاحبه على شرح ابن النحوية كثيراً كما سبقت الإشارة إليه ، وذكر بروكلمان أيضاً أنه في بودليانا برقم ١٢٠١/١ ، ١٢٠٩ ، ٢٠٩/٢ ، وفي الأمبروزيانا برقم ٤٤ ، ولم أتمكن من تصوير ما في هاتين المكتبتين .

١٤- شرح الدرّة الألفية للهواري محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي المالكي ، أبي عبدالله الأعمى النحوي ، المتوفى سنة (٧٨٠ هـ) قيل : إنه في ثمانية مجلدات ، وقيل : في ثلاثة مجلدات (٣) .

١٥- الصدفة المليّة بالدرّة الألفية ، لأكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد البابرّي الحنفي ، المتوفى سنة (٧٨٦ هـ) . (٤)

١٦- شرح الدرّة الألفية لأبي المحاسن يوسف بن الحسن بن محمد الحموي الشافعي ، المتوفى سنة (٨٠٩ هـ) .

وقد اختلف أصحاب التراجم في هذا الشرح ، فبعضهم يجعله شرحاً لألفية ابن معط (٥) ، وآخرون يجعلونه شرحاً لألفية ابن مالك (٦) .

(١) البغية ٤٠٢/١ ، ودرّة الحجال ٦٢/١ .

(٢) تاريخ الأدب العربي ٣٠٦/٥ .

(٣) انظر كشف الظنون الموضع السابق ، وشذرات الذهب ٢٦٨/٦ .

(٤) طبقات المفسرين للداودي ٢٥١/٢ ، والبغية ٢٣٩/١ ، وكشف الظنون الموضع السابق ، والأعلام ٤٢/٧ .

(٥) انظر الضوء اللامع ٣٠٩/١٠ ، والبدر الصالح ٣٥٢/٢ ، وهديّة العارفين ٥٥٩/٦ ، والأعلام ٢٩٢/١٣ .

(٦) البغية ٣٥٥/٢ ، وشذرات الذهب ٨٧/٧ ، وكشف الظنون ١٥٣ .

١٧ - نعمة المعطي في تصحيح ألفية ابن معطي لزين الدين شعبان بن محمد الأثاري ، المتوفى سنة ٨٢٨ هـ (١) .

ويعد فهذه هي شروح الدرّة الألفية في علم العربية التي عثرت عليها في كتب التراجم والفهارس العامة للمكتبات ، ولا أزعـم أنني قد استقصيت جميع الشروح ، فـلعل الأيام تكشف لنا عن شروح أخرى لهذه الألفية ، فـالبحث العلمي لا يعرف الكلمة الأخيرة ، فكل يوم بل كل ساعة نسمع أو نرى أشياء مستجدة لم نكن قد سمعنا بها في آبائنا الأولين .

(١) نكره الدكتور محمد السعيد عبد الله عامر في مجلة عالم الكتب المجلد العاشر / العدد الثاني شوال ١٤٠٩ هـ ص ١٩١ .

رابعاً : الصفوة الصفية

الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية هو موضوع البحث وسأتحدث عنه وفق النقاط التالية :

١- وصف المخطوط :

قد اعتمدت فى تحقيق " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " على نسختين : الأولى : وهى محفوظة بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأتمّ التسليم - تحت رقم (١٤٣) نحو ، ومنها نسخة مصورة ميكروفيلم بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم (١٦٠) نحو ، وفى مركز إحياء التراث بمكة المكرمة ميكروفيلم عن معهد المخطوطات لهذه النسخة تحت رقم (٥٢) نحو ، وتقع هذه النسخة فى (٢٥٢) لوحة ، ومقاسها (١٦ × ٢٢.٥) سم ، وتحتوى كل صفحة منها على (٢١) سطر فى كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً .

وهى نسخة بقلم معتاد ، كتبها على بن أحمد ، وفرغ منها فى أواخر ربيع الأول سنة (٧٠٨ هـ) ، وعلى هذه النسخة عدة تملكات منها :

- ١- على بن محمد الشهير بليثى زاده .
- ٢- ابراهيم أسد الله بن أحمد بيك .
- ٣- حسن باشا زاده السيد محمد سعيد .
- ٤- حسين بن على الحسينى ملكها سنة (٧١١ هـ) .
- ٥- وعليها تملك سنة (٧٩١ هـ) .
- ٦- وعليها وقفية لأحمد بن عصمة الله الحسينى عل خزانته .
- ٧- وعليها تملكات أخرى غير واضحة .

٨- وفى أسفل صفحة الغلاف ختم مكتبة عارف حكمت .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة الغلاف كما يلي : " كتاب الصفوة
الصفية فى شرح الدرّة الألفية للنحو تأليف الشيخ الإمام العالم الفاضل العلامة
تقيّ الدّين أبى إسحاق إبراهيم بن عبيدالله بن إبراهيم بن ثابت الطّائىّ
المعروف بالتقنيوى (١) رحمه الله .

النسخة الثانية :

عُثرت عليها بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول ، وتقع فى جزأين
بمجلد واحد ، عدد أوراقها (٣٢٢) ورقة ، ومسطرتها (٢١) سطرًا بكل سطر
(١٦) كلمة تقريباً ، ومقاسها (١٩ × ٢٨.٥) سم .

وهى بقلم معتاد جميل ، كتبت أبيات الأرجوزة فيها بالمداد الأحمر ،
ليغاير الشرح المكتوب بالمداد الأسود ، كتبها نعمت الله بن حمزة العميدى
الحسينى النجفى للقاضى السيد محمد أفندى القاضى ببغداد والمشهدين
الشريفين والمفتى بالعراقين المنورين ، انتهى من الجزء الأول فى أوائل شهر
شوال سنة (٩٩٦ هـ) ، وانتهى من الجزء الثانى فى صفر سنة (٩٩٧ هـ) .

وجاء عنوان الكتاب على صفحة غلاف الجزء الأول هكذا " كتاب فيه شرح
الألفية المسمى بالصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية لابن معط رضى الله
عنه" وجاء فى بداية الجزء الثانى هكذا :

" الجزء الثانى من كتاب الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية تصنيف
المولى الشيخ الإمام العالم الفاضل الكامل العلامة إمام المتقدمين أفضل

(١) الحرف الذى يسبق القاف جاء خالياً من الإعجام ، فاجتهدت ورجحت أنه تاء ، والله أعلم .

التأخرين ، حجة العرب لسان الأدب تقي الملة والحق والدين أبي إسحاق إبراهيم بن عبيدالله بن ثابت الطائي تغمده الله برحمته " .
وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة وقفية للسلطان الغازي محمود خان .

وهي موجودة بمكتبة فاتح بالمكتبة السليمانية باستانبول تحت رقم (٤٩٢٨) . ومما يلاحظ على هذه النسخة كثرة التصحيف والتحريف والسقط مما سترى بعضاً منه في قابل البحث إن شاء الله .

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بما يأتي :

" الحمد لله مانح كل عطية وغافر كل خطية .. ، وبعد فإنني رأيت الأرجوزة الموسومة بالدرة الألفية دقيقة المعاني وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ولا ترشد إلى نهج الصواب ... » .
وتنتهي بقوله : " ويوجد في كثير من النسخ " والخمسائة " بتعريف الخمس وتنكير المائة ، وهو قبيح من جهة إضافة المعرفة إلى النكرة ، وقد حكى الأخفش مثل ذلك عنهم : النصف درهم .. في كتاب المسائل الكبيرة " .

وقد اتخذت نسخة مكتبة عارف حكمت أصلاً ؛ لأنها أقدم من نسخة "فاتح" حيث تم نسخها عام ٧٠٨ هـ ، فهي أقرب إلى المؤلف ؛ ولأنها قد سلمت من كثرة التحريف والتصحيف والسقط الشيء الذي منيت به نسخة " فاتح " كما سترى شيئاً منه في الحاشية عند المقابلة بينهما إن شاء الله ؛ ولأن نسخة عارف حكمت مقروءة على أحد الشيوخ ومصححة كما يظهر على بعض

صفحاتها ولا سيما الصفحات الأولى منها (١) .

لهذا كله اعتمدها أصلاً ، ونسخة " فاتح " مكملة لها ، وقد رمزت لها في

تعليقاتي بالرمز " ف " إشارة إلى مكتبة " فاتح " .

على أنني أود أن أشير هنا إلى أنني قد أفدت كثيراً من كتاب النيلي
الآخر الموسوم بالتحفة الشافية في شرح الكافية في تقويم بعض نصوص شرح
الدرة الألفية ، كما أفدت من الشرح مجهول المؤلف ، ذلك الذي نقل صاحبه عن
شرح النيلي للدرة الألفية الشئ الكثير ، وقد أشرت إلى كل ذلك في تعليقاتي
بالحاشية .

٢- توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف :

يمكننا أن نستدل على أن كتاب " الصفوة الصفة في شرح الدرّة الألفية "

للنيلي بالأدلة الآتية :

١- ذكر ابن قاضي شهبه أن له شرحاً على ألفية ابن معط (٢) .

٢- أن الآراء والنصوص التي نقلها صاحب الشرح مجهول المؤلف وعزاها

للنيلي موجودة في هذا الشرح مما يدل على أن الكتاب له لا لغيره

ولنضرب لذلك أمثلة منها :

(أ) قال صاحب الشرح مجهول المؤلف في قول المصنف :

يقول راجي ربه الغفور يحيى بن معط بن عبدالنور

" قال ابن الخباز : يجوز أن يكون " راجي " هاهنا مرتفعاً بـ " يقول " :

(١) انظر اللوحات من (١ - ٢٤) .

(٢) طبقات ابن قاضي شهبه لوحة ١٣٩ .

ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكنت يائه للضرورة ، وقال النيلي : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ، وبتقدير كونه نكرة يلزم أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاؤه مختصاً بزمان دون زمان ، وليس مراده ؛ لأن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضي والحال والاستقبال ، وأقول : هذا حق ... " (١) .

وهذا موجود في " الصفوة الصفية " (٢) بتصرف يسير .

(ب) وقال أيضاً " جعل ابن الخباز " ابن عبدالنور " صفة لمعط ، وتثوين معط ضرورة ، لأن العلم إذا وصف بابن مضافاً إلى علمٍ وجب حذفُ تثوينه لكثرة الاستعمال .. ، وقال النيلي : الأولى أن يكون بدلاً لا صفةً ، لئلا يلزم ارتكاب الضرورة التي هي على خلاف الأصل .. ، أقول : وهذا حق " (٣) .

(ج) وقال كذلك في قول المصنف :

فقلت غير آمن من حاسد أو جاهل أو عالم معاند

" وابن الخباز جعل هذا الترديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح

أن يقال : فقلت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسام تداخل ، لأن الحاسد قد يخلو من الجهل والجاهل قد يخلو من الحسد ، والمعاند قد يخلو من الحسد " (٤) .

(١) انظر : الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٢) انظر لوحة رقم (١) .

(٣) الشرح مجهول المؤلف لوحة رقم (١) .

(٤) المصدر نفسه .

وكل ذلك موجود في الصفة الصفية (١) ، وغيره كثير (٢) ، وهو دليل قاطع وبرهان ساطع على أن هذا الشرح للنيلى لا لسواه .
٣- يضاف إلى كل ما سبق أن الكتاب منسوب إلى المؤلف على غلاف نسختي الكتاب .

٣- الدوافع إلى تأليفه :

قد صرح المؤلف في مقدمته بالدوافع التي دفعته إلى تأليف هذا الشرح فقال بعد الثناء على الله والصلاة على رسوله : " وبعد فإنني رأيتُ الأرجوزة الموسومة بالدرّة الألفية دقيقة المعاني وثيقة القواعد والمباني ، ووقفت لها على شروح غير مرتبطة بلفظ الكتاب ، ولا ترشد إلى نهج الصواب ، والتمس مني طائفة من طلبة هذا العلم تأليف شرح يوضح معناها ، ويفصح عن معانيها ويطبّق ألفاظها ، ويغري بها حفاظها ، فأجبتهم إلى ذلك ، راجياً من الله لا من سواه جزيل الثواب ، إنه يرزق من يشاء بغير حساب .. وسميتها " الصفة الصفية في شرح الدرّة الألفية " .

٤- المنهج الذي سلكه في هذا الشرح :

من أهم السمات التي اتسم بها كتاب " الصفة الصفية في شرح الدرّة الألفية " ما يلي :

أ- ارتباط شرحه بلفظ الدرّة الألفية كما وعد بذلك في مقدمته ، ولا يعنى هذا أنه لم يفِ موضوعات الألفية حقها من الشرح والتحليل ، وإنما يعنى أن

(١) انظر لوحة ١ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٢ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٤ من الشرح مجهول المؤلف .

المصنف إذا أعطى الموضوع حقه .. فإن الشارح لا يتزيد ولا يستطرد خشية الإطالة المملة ، كما أنه يلتزم بترتيب صاحب الألفية فلا يقدم ولا يؤخر ، فجاء شرحه وسطاً بين شروح الدرّة التي وقفت عليها ، فهو خال من التطويل الممل والإيجاز المخل .

ب- الربط بين الأبواب :

حرص النيلي في كثير من الأحيان على أن يربط بين أبواب الدرّة الألفية المتوالية موضحاً الصلات والعلاقات بينها ، ومبيناً حكمة هذا الترتيب وجودة التنسيق ، وإليك بعض النماذج التي تؤكد هذه الحقيقة :

١- قال في باب الحال : " إنما ذكر الحال بعد الظرف ؛ لشبهها به إذ كانت مقدرة ب " في " كما أن الظرف كذلك ، وتعمل فيها المعانى كما تعمل في الظرف كما يأتى ذكره ، والشئ يذكر عقيب الشئ ، إذا قاربه أو شاركه في بعض الأوصاف ، وكذلك ذكر الظرف بعد المصدر ؛ لأن منه ظرف الزمان وهو يدل عليه الفعل بوضعه كما يدل على (١) المصدر بحروفه " (٢) .

٢- وقال في باب المفعول له :

" وإنما ذكر المفعول له بعد التمييز وحقه التقديم ، لأن التمييز له شبهة بالحال ؛ لتكثيره .. ، والحال مُشَبَّهٌ بالظرف ، والفعل أدلُّ على الظرف من المفعول له " (٣) .

٣- وقال في مبحث الخبر :

(١) هكذا في النسختين والأظهر " عليه " لأن الحديث عن الظرف .

(٢) انظر ٧٣ / ب .

(٣) انظر ١٩ .

" لما ذكر المبتدأ وبيّن أصنافه من المعرفة والنكرة على انفراده ، وبيّن شروط الابتداء فى النكرة أخذ يبين أصناف الخبر من كونه مشتقاً أو جامداً " (١) .

ج - وقد يجعل النيلي تحت الأبواب فصولاً ومسائل ، وهذه التقسيمات لها نماذج كثيرة فى الكتاب ، وسأكتفى بالإشارة إليها إيثاراً للإيجاز (٢) .
د - استخدام الأسلوب التعليمي كقوله : " فإن قيل " :

ينتهج هذا الأسلوب الشراح والمؤلفون لتوضيح الأحكام والمذاهب والعلل، ولدفع ما قد يوجه إليها من اعتراضات أو شبهات وبذلك ترسخ فى الأذهان بطريقة شائقة جذابة ، وإليك بعض النصوص التى تبين ذلك :

١- قال فى معرض حديثه عن تعريف الفعل (٣) : " وقد قيل فى حده : كلمة تدل على معنى فى نفسها وزمان معين من الثلاثة لوجود ذلك المعنى بالوضع ، وهذا لا يرد عليه مثل (الصبوح) : فإنه وإن دل على معنى وزمانه لأن زمانه . ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، فإن قيل : المبهم نحو " يفعل " لا يتعين زمانه . قلت : قد حصل الامتياز عن الماضى ، وأما المضارع فجميع الألفاظ لا تدل لنواتها ، بل بإرادة المطلق لها ، ثم المتكلم بها إذا أطلقها فلا بد أن يريد أحد الزمانين بعينه .. ، فإن قيل : (نعم وبئس ، وفعل التعجب) لا يدخل فى هذا التعريف ، قلت : المراد ما كان باقياً على أصالته ، وهذه الأفعال لها دلالة على الزمان فى أصل وضعها " .

(١) انظر لوحة ١٢٧ أ .

(٢) انظر مثلاً لوحة ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

(٣) انظر لوحة ٧ ب .

٢- وقال في معرض حديثه عن نون التثنية^(١) : " فإن قيل : إذا كانت النون عوضاً من الحركة والتنوين فينبغي أن تحذف مع الألف واللام كما يسقط التنوين ، وأن تثبت مع الإضافة كما تثبت الحركة .

فالجواب أن هذه النون بالنظر إلى كونها عوضاً من الحركة تثبت الألف واللام ثبوت الحركة تغليباً لجانب الحركة ، وبالنظر إلى كونها عوضاً من التنوين تسقط في الإضافة سقوط التنوين تغليباً لجانب التنوين في الإضافة ... ، فإن قيل : فالمبهمات لا تنوين فيها ولا حركة ومع ذلك يدخل النون في تثنيتها نحو (هذان ، واللذان) .

قلت : النون في (هذان) عوض من ألف (هذا) الأصلية ، فإنها سقطت لسكونه وسكون ألف التثنية ، وكذلك ياء (الذي) أيضاً سقطت ؛ لسكونها سكون ألف التثنية ، فالنون عوض من الحرف الساقط .
(هـ) القياس :

القياس كما قيل هو : " حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه " (٢) ، ولا يستطيع أحد أن ينكره قال ابن الأنباري : " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : " النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة " (٣) .

(١) انظر لوجه ١٩ ب

(٢) انظر الإعراب في جدل الأعراب ٤٥ ، والاقتراح ٥٥ .

(٣) انظر الفصل الحادي عشر من لمع الأدلة ٩٥ .

وإذا تأملنا كتاب " الصفوة الصفة " وجدناه زاخراً بهذا القياس ، وإليك

بعض النصوص :

١- قال في إعراب الأمثلة الخمسة " إنَّ المعنى الذى لأجله أعرب المضارع موجود فى هذه الأمثلة من غير مانع فتكون معربة بالقياس على غيرها من الأفعال المعربة " (١) .

٢- وقال فى تثنية " خصية وألية " : " أما " خصية ، وألية ، فمن العرب من يقول : " خصي ، وألي " فلا شذوذ فى تثنيته بغير تاء على هذه اللغة ، فأما من قال " خصية وألية " فحذف التاء فى التثنية شاذ ، والقياس أن يقول " خصيتان وأليتان " مثل " قائمتان " بإثبات التاء ، لأن المثنى يجرى مجرى المفرد فى احتياجه إلى علامة التأنيث ، فلو حذف تاء لوقع لبس بين تثنية المذكر والمؤنث " (٢) .

٣- وقال أيضاً فى الأفعال المتعدية " وأما قوله : " فالحرف حتما ليس عنه يفصل " فليس على إطلاقه ، فإنك تقول : " قمت أن قمت " ، وقمت لأن قمت " قياساً مطرداً فى " أن " المصدرية الخفيفة والثقيلة (٣) .

(و) التعليل :

العلل هى التى يستدل ببيانها عند الخلاف حول حكم ما ، فيجعل العلماء وجودها دليلاً على وجود الحكم كما يجعلون عدمها دليلاً على عدمه ، فهى تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا ، إلا أنَّ الغالب فى علل النحو العِللُ التعليميَّةُ

(١) انظر لوحة ١/٣٧ .

(٢) انظر لوحة ١/٢١ .

(٣) انظر لوحة ١/٦٢ .

والقياسية^(١) ، أما العلل الجدلية فتغلب عادة على الذين لهم نصيب وافر من الثقافة المنطقية والأصولية ، والنيلي من أولئك الذين يعطون بهذه العلل الثلاث ، وإليك البيان :

١- ذكر أن جمع المؤنث السالم يشبه جمع المذكر السالم ، ولهذا حمل في جمع المؤنث السالم الفتح على الكسر ، لأن جمع المذكر السالم حمل فيه النصب على الجر ، قال : " فلما كان بين جمع التانيث وجمع التذكير من المشابهة ما ذكرنا حمل جمع المؤنث على جمع المذكر بأن جعل له في الرفع علامة تخصه وهي الضمة كما جعل للجمع المذكر في الرفع علامة خاصة وهي " الواو " ، ثم حمل نصبه على جره كما حمل نصب جمع التذكير على جره تسوية بين الأصل وفرعه " (٢) .

٢- ذكر الأسباب المانعة للاسم من الصرف ، ثم قال : " فإذا اتصف الاسم بوصفين منها ، أو وصف يقوم مقام وصفين صار فرعاً على الاسم الذي لا يوجد فيه شيء منها أصلاً ، فصار حينئذ بينه وبين الفعل مناسبة ، فإن أرادوا أن يحققوا المشابهة التي بينه وبين الفعل سوّوا بينهما في امتناعه من التثوين والجرّ لامتناعهما من الفعل " (٣) .

٣- وقال في حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر : " إنما حذف حرف العلة من آخر الفعل الأمر ، لأنهم حملوا المجزوم الصحيح على الأمر فسكنوه ، كذلك حملوا فعل الأمر المعتل في الحذف على المعتل في الجزم ، فالسكون في الجزم حملاً على الأمر ، والحذف في الأمر حملاً على الجزم " (٤) .

(١) انظر الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

(٢) انظر لوحة ٢٣ / ب .

(٣) انظر لوحة ٥٣ / أ .

(٤) انظر لوحة ٢٨ / ١ .

٤- وقال فى بيان " الكلمة " و " الكلام " : " وكان الواجب أن يبدأ بتعريف " الكلمة " قبل تعريف " الكلام " ، لأن المركب لا يمكن تعريفه إلا بعد تعريف مفرداته ، وإنما بدأ بالمركب الذى هو " الكلام " لشرفه ، لأن المركب أفضل وأشرف من المفرد إذ كان المركب يفيد جميع ما يفيد أفرادهُ وزيادة على ذلك ، ولأن المركب هو الغرض من وضع المفردات " (١) .

٥- وقال فى مبحث المفعول له : " وأما قوله " جئتُ زِيداً قَتْلَهُ " فإن القتل متأخر عن المجرى فكيف يكون علة له ؟ فيقال : إن المفعول له علة غائية ، والعلل الغائية متأخرة عن الفعل لكن تصور القتل فى النفس هو الباعث على المجرى المؤدى إلى القتل ، وكذا إذا قلت : " ضربته تأديباً " ، فإن تصور التأديب وتعقله هو الباعث على الضرب ، ووجود التأديب هو الحاصل بالضرب ، فتصور التأديب علة فى الفعل ، والفعل علة فى حصول التأديب " (٢) .

وقال كذلك : " وقد ذكر لنصب المفعول له ست شرائط : الأولى : كونه " مقارناً للفعل : يريد فى الوجود كقولك : " جئتُك مخافة الشر " ، فإن المخافة مقارنة للمجرى فى الوجود ، وإنما كان المفعول له مقارناً للفعل لأنه علة ، والعلة لا تنفك عن المعلول " (٣) .

هذه العلة التى امتلأ بها شرح النبلى هى نتاجٌ وأثرٌ من آثار الثقافة الفلسفية المنطقية ، فهو لا يكتفى بالتعليل المجرد وإنما يتعمق بطابع فلسفى ومنطقى ، استمع إليه يقول فى مبحث " خَوَاصُّ الأَسْمَاءِ وعلاماتها " " لما ذكر حدَّ الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختصُّ به ، ليعرف الشئ بحده وخاصته ، والفرق بين الحد والخاصة أن الحد يكون بذاتيات المحدود حتى لو انتفى شئ منها لانتفى المحدود ، ألا ترى أنه لو انتفت دلالة الاسم على معنى

(٢) انظر لوحة ٥ / ب .

(٣) انظر لوحة ٧٩ ب .

في نفسه لاننتفت حقيقة الاسم ، وأما الخاصة فلا يلزم من انتفائها انتفاء الاسم ، ألا ترى أن الألف واللام لو انتفى عن الاسم لم تنتف حقيقة الاسم ، بل متى وجدت لا توجد إلا في الاسم دون غيره " (١) .

فعملية التمييز بين الحدود والخواص عملية منطقية ، يقول الزجاجي : " ألا ترى أن الفلاسفة هم معدن هذا العلم - أعنى معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك - .. " (٢) .

(ز) العروض والقافية في الشرح :

كان النيلي - رحمه الله - على دراية واسعة بعلمي العروض والقافية كما كان عالماً بالنحو ، وقد ظهر ذلك في أثناء الشرح حيث شرح بعض المصطلحات العروضية كمشطور الرجز ومشطور السريع ومثل لها بأبيات شعرية ، وقطع هذه الأبيات ، وهذا ما لم نعهده في الكتب النحوية استمع إليه يقول : (٣) " قوله " عدتها ألف خلت " ليس بصحيح إنما عدتها ألفان ، لأن الذي جعله مصراعاً من بيت يجعله العروضيون بيتاً برأسه ، وذلك ظاهر في المشطور من الرجز ؛ لأنه إذا سقط شطره بقي الآخر بيتاً وهو في الأصل نصف بيت ، لكن يحتمل أن يريد ألف مزدوج أو ألف مماثل للتصريع ، لأن التصريع يكون في بيت واحد .. ، المشطور : الذي قد ذهب شطره أي : نصفه ، وهذا النوع هو العروض الثالثة من أعاريض الرجز ، وبيته :

مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا

وعدد حروفه أحدٌ وعشرون حرفاً ، وهي : (مستفعلن / مستفعلن / مستفعلن) ثلاث مرات ولا شطر له ولا عروض ، فلما عدم العروض صارت العناية والقصد الضرب .. ، وقوله (أو ما يضاهيه من السريع) يريد أو ما يشابه مشطور الرجز من مشطور السريع ، وهي أيضاً العروض الثالثة من السريع وهو المشطور منه ، وضربه وعروضه أيضاً واحد كما ذكرنا في

(١) انظر لوحة ٨ / أ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو ٤٦ .

(٣) انظر لوحة (٤ ب ، ١٥) .

مشطور الرجز ، وأصله على ستة أجزاء فذهب شطره وهو ثلاثة أجزاء فبقى على ثلاثة أجزاء (مستفعلن - مستفعلن - مفعولات) ، فكرهوا الوقف على التاء لحركتها ، والقوافي جوامد للاستراحة فأبدلوا من التاء نوناً بعد سلب حركتها فصار (مفعولان) وبنيته :

يا دار سلمى بين دارات العوج

....، ولمشطور السريع نوع آخر ضربه (مفعولن) ويسمى المكسوف ، وتفسير هذا اللقب أن أصله (مفعولات) فكسفوا التاء عنه بإزهاها فبقى (مفعولاً) فأبدلوا من الألف نوناً فصار (مفعولن) وبنيته :

سيروا على اسم الله لا ترتدوا

وتقطيعه (مستفعلن - مستفعل - مفعولن)

.. ومعنى " التصريح " أن يكون حرف الروى من نصف البيت الأول كحرف الروي من نصف الثاني كما يفعلون في أوائل القصائد .
كذلك نجد كثيراً من مصطلحات علم القافية في شرحه ، وذلك مثل الروى والتأسيس والردف والإيطاء والإقواء وسناد الردف ، وغيرها ، مما ستراه مبعوثاً في هذا الشرح مما يدل على اهتمامه بهذا العلم .

(ح) الحدود والتعريفات :

اهتم النيلي في شرحه للدرة الألفية بالحدود والتعريفات اهتماماً كبيراً ، فإذا ما ذكر المصنف حداً أو تعريفاً تناوله بالشرح والتحليل وإخراج المحترزات على طريقة أهل المنطق ، أما الأشياء التي لم يعرفها صاحب الألفية فعرّفها ويحدّها بحدود جامعة مانعة مع ملاحظة ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي مما يدل على تمكنه في اللغة كما كان متمكناً في النحو ، وإليك هذين المثالين :

(١) قال ابن معط في تعريف الحرف :

والحرف لا يفيد معنى إلا في غيره كهل أتى المعلى

وقال النيلي في شرحه « هذا من أحسن ما حد به الحرف ، فإنه أتى بهذه العبارة بين النفي والإثبات لغرض الحصر ، فإنه بقوله : « لا يفيد معنى » خرجت الأسماء المناسبة للحروف كَأَيِّنَ وَكَيْفَ ، وخلص الحدُّ للحرف » (١) .
(٢) وقال ابن معط في مبحث الفاعل :

وكل فعل رافع فاعله ولا يكون الفعل إلا قبله
وشرح ذلك النيلي فقال (٢) « والفاعل كلُّ اسم أسند إليه فعل أو شبهه مقدم عليه أبداً » .

قولنا : « أسند إليه فعل » ليخرج المفعول ... ، وقولنا « أو شبهه » ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء العاملة والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا « مقدم عليه » ليخرج منه « زيد قام » فإنه ليس فاعلاً ، لتقدمه على الفعل ، وقولنا « أبداً » ليخرج منه مثل « قائم زيد » ، فإن تقديم الخبر مجازٌ ليس بواجب .

وقيل: الفاعل : « هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبراً » ، فخرج بقوله « الاسم » الأفعال والحروف ، وخرج بقوله « يجب تقديمه عليه » خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : « لمجرد كونه خبراً » أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف » .
(ط) مصادر النيلي :

مما لا شك فيه أن النيلي من أولئك النحاة النابهين ذوي الثقافة الواسعة ، والمستفيدين من آراء العلماء الأجلاء ، فهو قد تمثل آراءهم وناقشها ، ووقف منها موقف الناقد الحصيف حين بين الضعيف منها والسديد ، يتجلى كل ذلك من نقله عن مختلف الآثار التي خلفها السلف ، وفي قممتها كتاب سيبويه إذ كان من أهم المصادر التي اعتمد عليها حيث يبدو ذلك واضحاً من الصفحات الأولى من الشرح ، ولا غرابة في ذلك ، فالكتاب ينبوع ثر العطاء ، ولست أرى حاجة للتدليل على مدى اعتماد النيلي على كتاب سيبويه ، فالشرح زاخر بآراء

(١) انظر لوحة ٨ أ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

سيبويه ينقلها ليعزز بها رأياً^(١) ، أو ليناقد آخر^(٢) ، أو ليحتج بشاهد من شواهد^(٣) .

ولم تقف مصادر النيلي عند سيبويه ، فالشرح حافل بآراء العلماء من المدارس المتعددة ، فهناك البصري ، والكوفي ، والبغدادي^(٤) والأندلسي^(٥) ، والمصري^(٦) ، ومن الأعلام البارزة في الشرح نجد أسماء كأبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) ، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) ، وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) والكسائي (ت ١٨٢ هـ) ويونس (ت ١٨٣ هـ) ، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، وقطرب (ت ٢٠٦ هـ) ، وأبي زيد (ت ٢١٥ هـ) ، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) والجرمي (ت ٢٢٥ هـ) ، والمازني (ت ٢٤٩ هـ) ، والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) والزجاج (ت ٣١٠ هـ) ، وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، والزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) والسيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، والفارسي (ت ٣٧٧ هـ) ، وابن جني (ت ٣٩٢ هـ) والجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، وابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) ، وغير هؤلاء كثير من مشاهير النحاة واللغويين والقراء أيضاً .

وقد نص النيلي في شرحه على بعض الكتب التي اعتمد عليها ، فمنها نوادر أبي زيد^(٧) ، وكتاب دمشقيات لأبي علي الفارسي^(٨) ، وكتاب التنبيه في مشكلات أبيات الحماسة لابن جني^(٩) ، وكتاب المنهوكة لأبي نواس لابن جني^(١٠) ، والغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز^(١١) ، وشرحه هو على كافية ابن الحاجب^(١٢) ، أما كتاب سيبويه فكان جُلُّ اعتماده عليه كما سلف بذلك البيان .

(١) انظر مثلاً لوحة ٣١ ، أ ٥٥ ، ب ٥٦ . (٢) انظر مثلاً لوحة ٥٩ . (٣) انظر مثلاً لوحة ٥٨ ب

(٤) انظر لوحة ١٠ ، ٢٩ ، ١٧٩ ، ٢٠٧ ، ٤١٢ . (٥) انظر لوحة ١٥٧ . (٦) انظر لوحة ١٦٧ .

(٧) انظر لوحة ١١٣ ب . (٨) انظر لوحة ٣ / أ . (٩) انظر لوحة ١٢٧ ب .

(١٠) انظر لوحة ٨٦ ب . (١١) انظر لوحة ٦ ب . (١٢) انظر لوحة ١١٩ ب .

وقصارى القول أن الشرح مشحون بمادة علمية تدل على أن الرجل قد
أمعن النظر فى كتب اللغة والنحو والقراءات فانتفع بها خير انتفاع .

(ى) شواهد النيلي فى الصفوة الصفية :

إذا ما استعرضنا كتاب الصفوة الصفية وجدناه زاخراً بألوان
الاستشهاد المتعددة ، وإليك البيان بالتفصيل :

١- استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته :

قد أكثر النيلي من استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته مما يدل على أنه
قد عكف على دراسته وعنى بقراءاته ، وها هى ذى بعض النماذج التى تؤيد
ذلك :

أ- تحدث عن الجمل التى لها محل من الإعراب فقال (١) :

" والتاسعة فى موضع جزم على خلاف فيه ، وهى الجملة الواقعة بعد
الفاء فى جواب الشرط بدليل قوله تعالى ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِي لَهُ
وَيَذَرُهُمْ ﴾ فمن قرأ بالجزم فإنه عطفه على محل الجملة الواقعة جواب
الشرط " .

ب- ذكر أن " حاشا " تاتى فعلاً (٢) ، والدليل على ذلك دخول الحذف عليها فى
قوله تعالى ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ .

ج- وقال فى بيان أقسام الحال : (٣) " والحال أربعة أقسام متنقلة ،
ومؤكدة ومقدرة ، وهى التى تذكر قبل وجودها كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ
سُعدُوا ففِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ ﴾ ، فالخلود غير واقع فى الدنيا بل فى الآخرة

(١) انظر لوحة ١١ ، وانظر أيضا لوحة ٢٩ ب ، ٣١ ، ٣٢ ب ، ٣٣ .

(٢) انظر لوحة ٨٣ ب .

(٣) انظر لوحة ٧٦ ب .

، فهذه حال مقدرة ..، وموطئة كقوله تعالى : " إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا " ، فَ « عَرَبِيًّا » حال ، و " قرآنا " موطئ لها ، أى ممهّد " .

٢- الاستشهاد بالحديث الشريف :

الواقع أن احتجاج النِّبليّ في شرحه بالحديث الشريف قليلٌ جداً ، فمن ذلك قوله في مواضع الابتداء بالنكرة (١) : " الثاني الإضافة نحو " غلام رجل في الدار " ، ومنه قوله عليه السلام " خمس صلوات كتبهن الله على العباد " ، وكذلك قوله في مبحث الاستثناء (٢) " ووقوع " إلا " صفة بعد المعرفة قليل ، ومنه الحديث " الناس هالكن إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعالمون هالكون إلا المخلصون ، فجعل " إلا " في هذا وصفاً فلذلك رفع ما بعدها « .

٣- الاستشهاد بالشعر :

لقد حفل شرح النبليّ بكثير من الشواهد الشعرية مما يدل على غزارة مادته ، وأهم ما نلاحظه على استشهاده بالشعر ما يلي :

١- قد احتج بشعر الذين يحتج بشعرهم بلا خلاف كالجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، كما استشهد برجز مشاهير الرجاز المنتمين إلى عصر الاحتجاج ، أما ما ورد في شرحه من شعر المحدثين كالمتنبي ، وأبي محمد اليزيدي النحوي ومن في طبقتهما فهو من باب التمثيل والاستبناس بشعرهم ، على أن ابن جنى - وهو الرجل اللغوي الناضج - قد أكثر من

(١) انظر لوحة ١٢٦ .

(٢) انظر لوحة ٨١ ب .

الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبي ، وقال : " والمولدون يحتج بهم في المعانى كما يحتج بالقدماء فى الألفاظ " (١) .

وقال أيضاً : " فان المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ، وقد كان أبو العباس - وهو الكثير التعقب لجة الناس - احتج بشئ من شعر حبيب ابن أوس الطائى في كتابه فى الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه " (٢) .

٢- أن استشهاده بالشعر أخذ صوراً متعددة ، فتارة يستشهد بنصف البيت ، ومرة بجزء أقل من النصف ، وأحياناً بالبيت كاملاً ، وأخرى بالبيتين ، وقد يكرر الشاهد الواحد أكثر من مرة لتعدد موضع الشاهد فيه .

٣- لم يكن استشهاده بالشعر على القواعد النحوية والأحكام الصرفية فحسب ، بل استشهد به كذلك على بعض المعانى اللغوية (٣) .

٤- إذا كان فى البيت المستشهد به كلمات غامضة فإنه يشرحها ، ويوضح المراد من البيت (٤) .

٥- كثير من شواهد الشعرية موجود فى كتاب سيبويه مما يدل على أنه حفيٌّ بالكتاب وصاحبه .

(١) انظر كتاب التنبيه فى شرح أبيات الحماسة لوحة ١١٧ .

(٢) انظر الخصائص ١ / ٢٤ .

(٣) انظر لوحة ١٥٧ ، ٩٠ / ب ، ١٦ / ب .

(٤) انظر لوحة ٢ / ب ، ٣٥ / ب ، ٤٧ / ب ، ٧٦ / ب ، ٨٠ / أ .

٦- يهتم بإيراد الروايات الأخرى في الشاهد إن وجدت (١) ، وقد يذكر موطن الشاهد فيه (٢) .

٧- لم ينسب كثيراً من شواهده الشعرية ، إماً اتكالا على أن ذلك معروف ومشهور بين علماء عصره ، وإماً احترازاً من نسبة البيت إلى غير قائله .

٤- الاستشهاد بالنثر :

اعتاد علماء العربية على أن يحتجوا لقواعدهم النحوية والصرفية واللغوية بالنثر العربي الفصيح لا سيما الأمثال ، ولهذا نرى النيلي ينهج هذا النهج في شرحه ويستشهد بجملة من أمثال العرب وأقوالهم المشهورة ، وإليك بعض النماذج :

- ١- ذكر في مبحث الأسماء الستة المثل المشهور "مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ" (٣)
- ٢- وذكر أيضاً في خصائص النكرة قولهم : " لكل فرعون موسى " (٤)
- ٣- واحتج في مبحث أحوال المبتدأ بحسب التقدر والتأخير بالقول المأثور " مشنوءٌ من يشنؤك " ، وبالمثل المعروف " في بيته يؤتى الحكم " (٥) .
- ٤- وذكر كذلك في مبحث المبتدأ قولهم " تسمع بالمعيدي خير من أن تراه " (٦) .

(١) انظر لوحة ٤٨ ب/ ، ٧٨ ب/ .

(٢) انظر لوحة ٨٠ أ/ ، ١٢٤ ب/ .

(٣) انظر لوحة ١١٧ .

(٤) انظر لوحة ٨٨ أ .

(٥) انظر لوحة ١٣١ أ .

خامساً : الموازنات

(أ) موازنة بين شرحي النيلي وابن الخباز :

لتحقيق ذلك سأورد بعض أبيات الدرة الألفية ، ثم اذكر شرح ابن الخباز لها ، ثم أعقبه بشرح النيلي ، لنتمكن جميعاً من معرفة أيهما كان أكثر عمقاً وأبسط شرحاً ، وأدق تعبيراً ، ناشداً في ذلك العدل والإنصاف ، لأن ذلك مما يجب أن يتحلى به الباحث المنصف .

١- قال ابن معط في خواص الاسم :

فالاسم عرفه وأخبر عنه وثنه وأجمعه أو نونه
واجرره أو ناده أو صغره وانعته أو أنثه أو أضمره

فقال ابن الخباز في شرحه (١) : " هذه إحدى عشرة علامة للاسم :

الأولى : التعريف ، والظاهر أنه يريد ما كان بالألف واللام ، لأنهم

يذكرونه في الاسم معرفين ، ولئلا يكون قوله " اضمره " تكريراً .

الثانية : الإخبار عنه ، كقولنا : قام زيد ، وزيد ذاهب .

الثالثة : التثنية كقولك : رجلان .

الرابعة : الجمع كقولك : الزيدون ، وهنديات ، ورجال . **الخامسة :**

التنوين كزيد ورجل ، **السادسة :** النداء كقولك : يا زيد ، **السابعة :** الجر

بالحرف أو الاسم كقولك : في الدار ، وغلام زيد ، **الثامنة :** التصغير كرجيل ،

التاسعة : النعت كقولك : مررت برجل كاتب . **العاشرة :** التأنيث كقولك :

ضاربة ، وحبلى والصحراء . **الحادية عشرة :** الإضمار كقولك : زيد ضربته .

ووجه اختصاص هذه العلامات بالاسم أنها لا تفيد معنى إلا فيه ، وقد

أوردوا عليها نقوضاً تمر بك في الأبواب إن شاء الله تعالى .

(١) انظر شرح ابن الخباز ٧٥ / ٨ ، تحقيق حامد محمد العبدلي .

وقال النيلي^(١) : " لما ذكر حد الاسم وعرفه به أراد أن يعرفه بعلامات تختص به ، ليعرف الشيء بحدده ، وخاصته .. ، وقد ذكر للاسم إحدى عشرة علامة :

أحدها : قوله " عرفه " ، وإنما اختص الاسم بالتعريف ليفيد الإخبار عنه ، ولم يقل باللام لعموم التعريف ، لأن من العرب من يعرف بالميم .

وثانيها : قوله " وأخبر عنه " ، ولو قال : أسند إليه كان أولى ، لأن الاسناد أعم من الأخبار ، فكل إخبار إسناد ، فان قولك : " هل قام زيد ؟ إسناد لا إخبار .

وثالثها : التثنية ، [وهى]^(٢) مختصة بالاسم ، لأن مدلول الفعل جنس يقع على الكثير والقليل فلا يثنى ، والقول فى الجمع^(٣) كالقول فى التثنية .

الخامسة : التنوين ، والذي يختص منه بالاسم أربعة أضرب : تنوين التمكين ، وهو الفارق بين المنصرف وغيره كرجل ، والثانى : تنوين التنكير كما فى " صه " ، وكالتنوين فى العلم إذا طرأ عليه التنكير نحو " مررت بأحمدَ واحمدَ آخر " ، فهذا خاص بالاسم ، لأنه دليل التنكير الطارئ على العلمية المختصة بالاسم .

الثالث : تنوين العوض من المضاف إليه كما فى حينئذٍ ، ويومئذٍ .
الرابع : تنوين المقابلة كما فى " مسلمات " ، لأنه فى مقابلة نون الجمع المختص بالاسم .

(١) انظر لوحة ٨ أ ، ب .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

(٣) الجمع هو العلامة الرابعة من علامات الأسماء .

السادسة : " الجَرُّ " ، إنما قال : " اجرره " ول يقل : أدخل عليه حرف الجر ، لأنه أعم : لأنَّ الجَرَّ يكون بالإضافة وبحرفِ الجرِّ ، ولأنَّ حَرْفَ الجَرِّ قد يدخل على الفعل على سبيلِ الحكايةِ ، قال الشَّاعرُ :

والله ما ليلى بنامِ صاحبه

أى : بمقول فيه نام صاحبه ، أو بليلِ نَامِ صاحبه ، فالجملة صفة لموصوف محذوف .

السابعة : النداء ، وهو خاصة بالاسم ، لأن المنادى مفعول ، والمفعول ما يتعلق به الفعل فوجب أن يكون اسماً لأن الشئ لا يتعلق بنفسه .

الثامنة ، والتاسعة : التصغير والنعت ، لأنهما يخصان الاسم فتحصل الفائدة بالإخبار عنه نحو " رجل كريم " ، وكذلك " دريهم " بمنزلة قولك : " درهم صغير " ، لأنه وصف للشئ بالصغر .

العاشرة : التانيث ، لأنه إن كان حقيقياً وهو الذي بإزائه ذكر من الحيوان فلا يكون إلا في الأشخاص وهي الأسماء ، وغير الحقيقي محمول عليه ، ولأنَّ مدلولَ الفِعْلِ جنسٌ ، والجنس مذكر .

الحادية عشرة : الإضممار ، وهو يختص بالاسم نحو " زيد ضربته " ، فالهاء ضمير زيد ، لأن الفعل لو أضممر ، وهو يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته ، ولفظ المضممر غير لفظ المظهر ، وإذا تغير لفظ الفعل وصيغته بطلت فعليته .

فهذا آخر علامات الاسم التي ذكرها ، وعلاماته كثيرة تنتهي إلى سبعين علامة ولا حاجة إلى الإطالة بذكرها ، فإن فيما ذكره كفاية ، وقد يستدل على الاسم بالتقسيم نحو " كيف " ، فيقال : لا تخلو من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً ، لا يجوز أن تكون حرفاً لافادتها مع الاسم في غير النداء ، ولا يجوز أن تكون فعلاً ، لعدم دلالتها على الزمان ، فتعين أن تكون اسماً ضرورة الحصر في الثلاثة .

وأقول : مما تقدم يتبين لنا أن شرح ابن الخباز هو مضمون كلام ابن
منعط مع شيء من الإيضاح ، ، أما النيلي فقد امتاز بربطه بين أبواب الكتاب ،
ويطول نفسه في الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل .

٢- قال ابن معط في باب الأفعال :

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

فقال ابن الخباز (١) : " الأزمنة ثلاثة ، ماض وحاضر ومستقبل ، ويدل

عليه قوله تعالى : ﴿ له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك ﴾ ، وقول زهير :

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غدٍ عم

ولأنَّ الزَّمانَ حركةُ الفلكِ وقد علمنا بالضرورة أنَّه لا يُبدَّ له من حركة

وجودية وأن أجزاءها لا توجد دفعةً واحدةً فلا بُدَّ من تعاقبها ، فالمنتظر يصير

حاضرًا ، والحاضر يصير ماضيًا ، والأفعال مشتقة من المصادر ليدلُّوا بها

على اقتران الأحداث بالأزمنة المحصلة ، هذا فائدة الاشتقاق ، والأفعال على

حسب الزمان ماض وحاضر ومستقبل . "

(١) انظر شرح ابن الخباز ١٤٦/١ .

أما النبلي فقال (١) : " أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إما أن يذكر حين وجوده أو ليس ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده أو ليس ، فالأول الماضي ، والثاني المستقبل وهو الذي يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكر زمن الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً في الوجود وهو الماضي ، وإلا فهو المستقبل .

والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً، فإما أن تقع في الزمن المعلوم وهو محال ، وإما في غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها في زمن موجود وهو غير الماضي والمستقبل وذلك هو الحال ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : " له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك " ، " فما بين أيدينا " هو المستقبل ، " وما خلفنا " هو الماضي ، " وما بين ذلك " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضي والآتي ، واستدلوا أيضاً بأن العرب وضعت حروفاً لنفي الماضي ، وهي " لم ، ولما " ، وحروفاً لنفي المستقبل ، وهي " لن ، ولا " ، وحروفاً لنفي الحال وهي " ما " ، و " كلاً " ، فتعين أن الحال ثابت حتى يصح نفيه ، فاعرفه " .

وأقول : إن الناظر لهذين النصين يرى أن ابن الخباز قد أوفى الموضوع حقه من الشرح والاستدلال ، أما النبلي فقد تفوق عليه بشيء من التفصيل ، وبمناقشة العلماء والرد عليهم في إنكار زمن الحال .

٣- قال ابن معط في باب الفاعل :

وكلُّ فعلٍ رافعٍ فاعله ولا يكون الفعل إلا قبْلَهُ

(١) انظر لوحة ٢٦ ب .

وقال ابن الخباز (١) : بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز الفاعل ، وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد في اللفظ إلى شيء ، وقد مثله بطل واحمر وانصرف ، وهي من الأبنية التي لا تتعدى . وكل فعل لا بد له من الفاعل ، لأن الفعل حديث ، والحديث عن غير المحدث عنه معدوم الجدوى ، والفاعل عبارة عن كل اسم أسند إليه فعلٌ أو اسمٌ يشبهه وقدم عليه ، فالفعل كقولك : قام زيدٌ ، والاسم كقولك : مررت برجل قائم غلامه ، أو شديد ساعده ، وحكمه الرفع ، لأن الفاعل أقوى من المفعول ، والرفع أقوى أنواع الإعراب ، لأن علامته أقوى الحركات .

واختلف في رافعه : فقال الأكثرون : هو المُسْنَدُ إليه ، لأنه المقتضى له فعمل فيه ، وقال قوم : رافعه الفاعلية ، وأبطلوه بقولهم : مات زيد وانقض الجدار ، ويلزم الفعل التقديم لوجهين :

أحدهما : أن الفعل عامل ، والأصل في العامل التقديم .

والثاني : أن الفاعل كالجزء من الفعل فلا يقدم عليه .»

وقال النيلي (٢) : " يريد بقوله " كل فعل " اللازم والمتعدى ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ، إذ الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به فاعلاً إذ لا تتم الفائدة به نحو " كان " وأخواتها ، وإنما كان الفعل مؤثراً في الفاعل الرفع دون النصب والجر ، لأنَّ الفاعل ركنٌ من أركان الجملة لا يستغنى عنه في التركيب ، والمفعول والمضاف يستغنى عنهما فيه ، فأعطى أقوى الحركات وهي الضمَّة . وأمَّا قوله " ولا يكون الفعل إلا قبله " أي : قبل الفاعل ، لأنَّه لو تقدَّم الفاعل على الفعل لصار معرضاً لدخول عامل

(١) انظر شرح ابن الخباز ٢٢٩/١ .

(٢) انظر لوحة ٦٠ .

آخر عليه ، وحينئذ يخرج عن كونه فاعلاً فيبقى الفعل بلا فاعل ، فإن قلت : هذا لازم في المفعول ومع ذلك يجوز تقديمه ، قلت : الفرق بينهما أن الفعل يجوز خلوه عن المفعول ولا يجوز خلوه عن الفاعل ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زيداً ضربت " ، فزيداً مفعول " ضربت " مقدم عليه ، فإذا أدخلت عليه عاملاً غير الفعل قبله وذلك نحو قولك : " إن زيداً ضربت " ، صار المفعول اسم " إن " ، وبقي الفعل بلا مفعول ، وذلك جائز بخلاف الفاعل ، فامتنع تقديمه لذلك .
والفاعل : " كل اسم أسند إليه فعل أو شبهه ، مقدم عليه أبداً " .
قولنا : " أسند إليه فعل : ليخرج المفعول " فإن الفعل [غير] (١) مسند إلى المفعول .

وقولنا " أو شبهه " ليدخل اسم الفاعل إذا اعتمد وغيره من الأسماء .
والظرف المعتمد أيضاً ، وقولنا : " مقدم عليه " ليخرج منه " زيد قام " ، فإنه ليس فاعلاً ؛ لتقدمه على الفعل ، وقولنا : " أبداً " ليخرج منه مثل : " قائم زيد " ، فإن تقديم الخبر مجاز ليس بواجب .

وقيل : الفاعل هو الاسم الذي يجب تقديم خبره عليه لمجرد كونه خبراً ، فخرج بقوله " الاسم " الأفعال والحروف ، وخرج بقوله : " وجب تقديمه عليه " خبر المبتدأ المقدم عليه غير الاستفهام ، وخرج بقوله : لمجرد كونه خبراً " أسماء الاستفهام التي يجب تقديمها على المبتدأ إذا أخبر عنه بها ، لكن لا لمجرد كونه خبراً بل لما تضمنته من معنى الحرف " .

وأقول : إن اعتراض ابن الخباز على المصنف وارد ومتجه ، ولكن ليس هذا محله ، فهو متعلق بما قبل هذا البيت ، فكان ينبغي أن يوضع عند قول المصنف :

(١) إضافة يوجبها المقام .

القول فى الأفعال فى التعدى وتنتهى لسبعة فى العـد
أولها لم يتجاوز فاعلاً إذ ليس للمفعول ذاك قابلاً
كطال واحمر ونحو ظرفاً ومثل راح واغتدى وانصرفاً

وقد حاول النيلي دفع هذا الاعتراض ، فأجاب بجوابين^(١) يبدو عليهما
التكلف والتعسف .

ومن جهة أخرى نرى النيلي قد استدرك على المصنف إصلاقه لفظة "كل"
من غير تقييد للفعل بكونه تاماً ؛ لأن الفعل الناقص لا يسمى المرفوع به
فاعلاً ، وهو استدراك وجيه وحسن فات على ابن الخباز .
ونلاحظ أيضاً أن تعريف النيلي للفاعل أشمل وأوفى من تعريف ابن
الخباز ، ومعالجته للموضوع أوسع وأكثر تعليلاً وتقصيماً للأحكام ، حيث ذكر
للفاعل تعريفاً آخر ، وبين محترزاته كذلك .

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٥٩ ب .

(ب) " موازنة بين شرحي النيلي وابن القواس "

١- قال ابن معط في تعريف الاسم :

فالاسم ما أبان عن مسمى في الشخص والمعنى المسمى عما
فشرح ذلك النيلي فقال^(١) : " قوله " أبان عن مُسَمَّى " ، أي عن معنى
مسمى ، فإن قيل : كيف يقول : ما أبان عن معنى ، ومسمى اللفظ يكون
جوهرًا ومعنى ؟ قلت : إنما قيل لمسمى اللفظ معنى وإن كان جوهرًا ، لأن اللفظ
يدل على الصور الذهنية ، وتلك الصور الذهنية تدل على ما في الخارج ،
والصور الذهنية أعراض فهو أعم من المعنى الذي هو المصدر ، ولذلك قيل :
الاسم ما دل على معنى ... ، ...

وقوله "عما" في موضع جر صفة لمعنى ، أي : ما دل على معنى مسمى قد
عم في دلالاته الشخص والمعنى ، ويعنى " بمسمى " مسمى بالقوة لا
بالفعل ، أي على ما له صلاحية أن يدل على مسمى إلى آخر التعريف ...
حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يُسَمَّى به ، وعلى هذا لا
يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز في
شرحه ...

وقال ابن القواس في شرحه^(٢) " بدأ بتعريف الاسم ، لأنه الأصل لما
مر . فقوله " ما أبان عن مسمى " في موضع الجنس ، وقوله " عن مسمى " ،
أي عن معنى مسمى .. ، و " عم " فعل ماض فيه ضمير يعود إلى "معنى" ،
ويرتفع به والجملة في محل الجر صفة لمعنى ، والتقدير : ما دل على معنى
مسمى قد عم في دلالاته الشخص والمعنى .. ، وقيل على هذا التعريف : إنه قد

(١) انظر لوحة ٦ ب .

(٢) شرح ابن القواس لوحة ٨ / أ .

أدخل في الحد ما لا يعرف إلا بعد معرفة المحدود ، وهو قوله " مسمى " ، لأنه مشتق من التسمية التي هي وضع الاسم ، فأفضى إلى الدور ، وأجيب عنه بأن " مسمى " لما كان صفةً لمعنى ، أى معنى مسمى لم يلزم الدور ، وهذا الجواب فيه نظر ، لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذاً في التعريف في الجملة .

وأقول : الشئ الذى أود تقريره قبل الموازنة بينهما هو أن الناظر فى شرحيهما يجد التشابه فى الأسلوب ، والتطابق فى الألفاظ كبيراً جداً ، وإذا كنا لا نملك من الشواهد القاطعة ما يدلنا على أن أحدهما قد أفاد من الآخر فهناك أشياء قد تساعد إلى حد كبير على معرفة ذلك ، فمنها :

١- ذكر الخالف لآراء السالف ، ثم التعقيب عليها بالتأييد ، أو التفنيد ، وهذا - فى نظرى - أقواها .

٢- استقصاء الخالف لآراء من سبقه - لاسيما إذا كان الشرح لكتاب معين - مع آرائه التى توصل إليها أو ابتكرها ، فيكون شرحه أشمل وأوفى فى الغالب .

وهذان الشيطان موجودان فى شرح ابن القواس ، فإذا ما نظرنا إلى النصين السابقين نجد أن النيلي قد حاول دفع اعتراض ابن الخباز ، بأنه لما كان " مسمى " صفة لـ " معنى " ، و " مسمى " معناه مسمى بالقوة لا بالفعل لم يلزم الدور ، فى حين أننا نجد ابن القواس يذكر هذا ثم لا يرضى بتخريج النيلي ، بل يقول : " وهذا الجواب فيه نظر ؛ لأنه لا يخرج به عن كون المسمى مأخوذاً فى التعريف فى الجملة " .

أما من جهة معالجة الموضوع بشكل عام فابن القواس أبسط شرحاً وتحليلاً ، وأكثر استقصاءً وتعليلاً ، ولولا خشية الإطالة لذكرت ذلك بالتفصيل .

٢- قال ابن معط في باب الأفعال

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

وشرح النيلي لهذا البيت قد تقدم البيت قريباً فلا داعي لتكراره ، أما ابن القواس فقد قال في شرحه : (١) " الأفعال تنقسم بالنسبة إلى الزمان إلى ماض وحال ومستقبل ، فإن قيل : الحال لا وجود له ، لأنه نهاية الماضي وبداية المستقبل ، فهو حد مشترك ، والحدود المشتركة لا وجود لها بذاتها ، أوجب بأنه لولا وجود زمان الحال لكان الفعل الواقع إما في زمن معدوم ، لأن الماضي والمستقبل معدومان أولاً في زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان .

واعلم أن في هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو الآن - الذي هو طرف موهوم بين الماضي والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لاجزاء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ، لأن الفعل حركة ، وهي غير قارة ، وإن أريد بالحال زمان صغير على جنبي " الآن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم في قوله تعالى : (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك) ، ومنه قول زهير { البيت } .

(١) انظر شرح ابن القواس لوجه ٣١

وقيل : لأننا جدناهم قد وضعوا " لم ولما " لنفى الماضى ، و " لن ، ولا " لنفى المستقبل ، و " ما " لنفى الحال ، ولأبد من وجوده ليصح نفيهُ وفيه نظر ، لأنَّ المعدوم يصح نفيهُ كما يُقالُ : " لا شريك للبارئ " .

وأقول بالتأمل فى هذين النصين يتضح لنا مايلى :

أولا - ناقش النيليُّ منكرى زمن الحال فقال (١) " ومن الناس من أنكر زَمَنَ الحال ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً فى الوجود ، وهو الماضى ، وإلاَّ فهو المستقبل ، والجواب أن بين الماضى والمستقبل فصلاً ، وذلك الفصل هو الحال ، ولأنَّ الزمن الماضى والمستقبل معدومان ، والأفعال واقعةٌ قطعاً ، فإمَّا أن تقع فى الزمن المعدوم وهو محال ، وإما فى غير زمان وهو أيضاً محال ، فتعين وقوعها فى زمن موجود وهو غير الماضى والمستقبل ، وذلك هو الحال " ، وأشار ابن القواس فى شرحه إلى جواب النيليِّ فقال " فإن قيل : الحال لا وجود له .. ، أجيِبُ بأنه لولا وجود زمن الحال .. لكان الفعل الواقع أما فى زمن معدوم ، لأن الماضى والمستقبل معدومان ، أو لا فى زمان مطلقاً ، والقسمان باطلان " .

هذا هو جواب النيليِّ على منكر زمن الحال ، ولكن ابن القواس لم يقتنع بهذا الجواب ، فعقب عليه بقوله : " واعلم أن فى هذا الجواب نظراً ، لأن المراد بالحال إن كان هو " الآن " - الذى هو طرف موهوم بين الماضى والمستقبل - فلا وجود له ، لأن الزمان متصل بذاته لا جزء له بالفعل ، ولا يلزم من عدمه المحال المذكور ... ، وأن أريد بالحال زَمَنٌ صغير على جنبى " الآن " المذكور كما هو مراد النحاة فلا يتأتى إنكاره ، لأن التنزيل قد ورد بهذا التقسيم ... " .

(١) انظر لوجه ٢٦ ب

ثانيا : ذكر النيلي في شرحه استدلال النحويين على وجود زمن الحال ، فقال : " واستدل النحويون على زمن الحال .. بأن العرب وضعت حروفاً لنفي الماضي ، وهي " لم ولما " ، وحروفاً لنفي المستقبل وهي " لن ، ولا " ، وحروفاً لنفي الحال وهي " ما " ، وكلاً " ، فتعين أن الحال ثابت حتى يصح نفيه ... " ، وذكر ذلك ابن القوأس في شرحه وعقب عليه كعادته بقوله : " وفيه نظر ، لأن المعلوم يصح نفيه كما يقال : لا شريك للبارئ " ، وهو تعقيب قوي - في نظري - تفوق به على صاحبي النيلي رحمه الله ، وقد رأيت من الإنصاف في البحث أن أعطي كل ذي حق حقه .

٣- قال ابن معط في وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصديرا ان يعتمد أو عرفا أو نكرا
وقال النيلي في شرحه (١) : " قوله " وتارة يستوجب التصديراً " هذا هو الموضوع الذي يجب فيه تقديم المبتدأ ، وقد ذكر لذلك أربعة مواضع ... ، ... ، الموضوع الثاني قوله " أو عرفاً " يريد : إذا كان المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين نحو " زيد أخوك " فإنك تجعل الأعراف مبتدأ .. ، وقوله " أو عرفاً " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير ، قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
ف " بنو أبنائنا " مبتدأ ، و " بنونا " خبره مقدم عليه ، وكلاهما معرفتان ، لأنه أخبر عن بني أبنائه أنهم بمنزلة أبنائه ... " .

(١) انظر لوحة ١٣١ .

وجاء في شرح ابن القواس (١) " الثاني - أن يكونا معرفتين متساويي
المرتبة نحو: " زَيْدٌ أَخُوكَ " ... ، وإليه أشار بقوله " أو عُرْفًا " أي: يكون
المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين ، وأجاز ابن كيسان جعل الأخير مبتدأ ، ولا يقال
: قوله " أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزل
منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيرهُ كقول الشاعر :

بَنُونَا بنو أَبْنَانِنَا وبنَاتِنَا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
لأننا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة ؛ لأنَّ التقديم واجبٌ كما يبيِّنُ

بعد "

وأقول : اعترض النيلي على المصنف صراحة ، فقال : " قوله أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " ، واحتج لذلك بالبيت المذكور لكن ابن القواس لم يعتد بهذا البيت ، لأنه - في نظره - داخل في باب الضرورة ، ولهذا دفع اعتراض النيلي بقوله : " ولا يقال : قوله " أو عُرْفًا " ليس على إطلاقه ، لأنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ يتنزلُ منزلة الخبر جاز تقديم المبتدأ وتأخيرهُ كقول الشاعر... ، لأننا نقول : إنما قدم الخبر فيه للضرورة .. "

من هذه النماذج المتقدمة يظهر لي - والله أعلم - أن ابن القواس قد أفاد من النيلي الشيء الكثير ، وإن لم يشر إليه صراحة ، والحق أن شخصية ابن القواس واضحة قوية في شرحه ، فهو أبسط في الشرح وأعمق في التعليل ، وأكثر في الاستشهاد والاستدلال ، وأوفى في استقصاء الأحكام من النيلي في شرحه ، فرحمة الله عليهما .

(١) انظر شرح ابن القواس لوحة ١٥١ .

(ج) موازنة بين شرحي النيلي والشريشي :

ولتحقيق هذا ساكتفى بنموذج واحد خوفاً من الإطالة المملة ، قال ابن

معط :

واللام للتخصيص والتملك كما تقول : المال للمالك

فقال الشريشي في شرحه^(١) : " قال أبو سعيد السيرافي : كسرت اللام
والباء إيذاناً بأن عملهما مثل حركتهما ، قال أبو علي : هذا منقوض
بالكاف ، لأن عملها مثل عملهما ولم تكسر ، ولأبي سعيد أن يجيب بأن هذا
ليس بلازم ، وأما دخولها في الكلام فعلى وجوه : منها الملك كقولك : المال
لزيد ، ومنها الاختصاص كقولك : السرج للدابة ، والباب للدار ، والأب لزيد ،
ومنها الاستحقاق كقولك : الولاء للمعتق ، والقصاص للولى ، ومنها التعليل
كقولك : زرتك لشرفك ، ومنها التعجب ويختص بباب القسم وهو لازم له
كقولك : لله لأفعلن ، ومنها الزيادة كقوله عز وجل : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ، أي :
ردفكم و ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، و ﴿ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ ﴾ ، فاللام في
" الرؤيا " و " ربهم " زائدة ، وحسن دخولها مع أنها زائدة تقديم المفعول على
الفعل ، لأنه إذا تقدم ضعُفَ عملُ الفعلِ فيه فقَوِيَ باللام ، ومن زيادتها
قول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب
أى : أجار مسلماً ومعاهداً .

وقول الآخر :

لددتهم النصيحة كل لدد
فلا والله لا يلفى لما بى
فحجوا النصيح ثم تنوا فقاؤوا
ولا للمايهم أيبدا دواء

(١) انظر شرح الشريشي ٤١٣/١ - ٤١٥ .

فزاد اللام الثانية وهو شاذ ، وأما قول الشاعر :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثّل لي ليلى بكل سبيل

فمنهم من قال: اللام فى " لأنسى " زائدة أراد " أنسى " وأضمر " أن :

فكأنه قال: أريد أن أنسى ذكرها ، ومنهم من قال: أوقع الفعل موقع المصدر

فلذلك أدخل اللام ، والتقدير إرادتى لأنسى ذكرها ، ومنهم من قال: اللام هنا

وقعت موقع " أن " نَفْسَهَا ونابت عنها كأنه قال: أريد أن أنسى، وعليه حملوا قوله

عز وجلّ : ﴿ يريد الله ليبين لكم ﴾ أى : يريد الله أن يبين لكم ، وأما قولهم : "

نصحت زيدا " ، ونصحت لزيد " فليست اللام بزائدة بل هى لغة يقال :

نصحت لزيد ، ونصحت زيدا ، ولغة اللام أفصح وبها جاء القرآن قال الله

تعالى : ﴿ وَأَنْصَحْ لَكُمْ ﴾ ومن اللغة الأخرى قول الشاعر :

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا رسولي ولم تنجح لديهم وسائلي

تنبية : وإذا دخلت اللام على مضمر ليس ياء المتكلم فتحت نحو

قولك : له ولهم ولها ولهن ولهما ، وكذلك ضمير المخاطب ، وإنما فتحت مع

المضمر ، لأن أصلها أن تكون مفتوحة ، وإنما كسرت مع غير المضمر ، ليفرق

بينها وبين لام الابتداء ألا ترى أنك إذا قلت : إن هذا العبد لزيد ، فكسرت

اللام كان معناه أن العبد ملك زيد ، وإذا فتحتها كان معناه أن العبد هو

زيد ، فباختلاف حركة اللام ظهر الفرق ، فإن قيل : لا حاجة إلى حركة

اللام ، لأن الفرق يظهر بالإعراب ، فالجواب أن هذا اللبس يقع حيث لا يكون

إعراب كالمقصور والمبهم والمبني ، وفى حال الوقف ، وأيضا فإن الإعراب

يرفع اللبس بعد وقوعه ، والحركة التى فى اللام تمنعه من الوقوع ، والمنع من

الوقوع أولى من الرفع بعده .

وقال النيلي فى شرحه (١) " اعلم أنَّ الاختصاص هو أعم أحوال اللام وألزم لها ، إذ لا ينفك عن الاختصاص ، وينفك الاختصاص عن الملك ، فمثال الاختصاص قولك : " السرج للداية ، والضوء للنهار ، وهذا أخ لزيد ، وابن له " ، ومثال الملك قولك " المال لزيد " أي مالكة ومستحقه وقد تكون لمجاز الملك كقولك " الفرس للسائس " ، وقد تكون زائدة كقوله تعالى : " عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون " ، فالتقدير ردفكم أي : لحقكم بعض الذى تستعجلون من العذاب وهو عذابهم يوم بدر بالقتل والأسر ، وقيل " ردف " بمعنى " دنا " ، وأزف ، وذلك مما يتعدى باللام فعلى هذا ليست اللام زائدة ، وقد عداها الشاعر بـ " من " فى قوله :

فلما ردفنا من عميرٍ وصحبه

أي : دنونا ، فأما لام الاستغاثة فمعناها الاختصاص ، لأنك إذا قلت " يا لزيد " فالمعنى أنه مخصوص بالاستغاثة دون غيره ، وأما قولهم فى القسم : " لله لا يؤخر الأجل " فهو بمعنى الواو ، فإنَّ القسم له اختصاص بالاسم المقسم به ، وكذا لام التعليل نحو : " جنئك لاكرامك " إذ لمجيتك اختصاص بالإكرام ، وكذا لام التعدية التى يجوز إسقاطها نحو " نصحت لك " أى : لك اختصاصٌ بنصحى ، والتى لا يجوز إسقاطها نحو " ما أضرب زيدا لعمرو " ، لأنَّ فعل التعجب لا يتعدى إلى غير المتعجب منه إلا بالحرف بخلاف " نصحت " ، فالتعجب من ضرب زيد الذى لعمرو اختصاص به ، واللام فى قول الشاعر :

فخرٌ سريعاً لليدينِ وللفمِ

يظن أنها بمعنى " على " وهى للاختصاص ، أى كانت الصرعة لهذا العضو وكان هو المخصوص بها ، واللام فى قولهم : " كتبته لعشر خلت ،

(١) انظر لوحة ٤٥ .

وخرج لوقته " يظن أنها بمعنى " فى " ، وهى راجعة إلى الاختصاص ، والمعنى أنه كان لذلك الوقت اختصاص بالكتابة .

أقول من النصين السابقين يتضح لى - والله أعلم - ما يلى :

١- عدم تقيد الشريشى بنظم الدرّة فى حدوده الضيقة ، وإنما يتناول النظم على أنه قضية نحوية فيشرع فى شرحها وتحليلها بشكل واسع وعميق ، فى حين أن النيلي لا يغفل عن ألفاظ الدرّة عندما يتناول ذلك بالشرح مكثفياً بما يوضح المعنى ويزيل اللبس والإبهام

٢- كثرة شواهد الشريشى ، وهذا مما يمتاز به شرحه لا سيما الجزء الأول المحقق ، أما النيلي فلا يسترسل فى إيراد الشواهد بل يكتفى بما يلقي الضوء ويزيل الغموض ولهذا نراه يكثر من ضرب الأمثلة التوضيحية .

٣- ذكر الشريشى فى النص السابق - للام ستة أوجه بينما ذكر النيلي لها ثلاثة أوجه - ، وأرجع سائر الأوجه إلى معنى الاختصاص الذى هو أعم أحوال اللام وألزم لها .

٤- يمتاز الشريشى بطول نفسه فى الشرح والتحليل والاستشهاد والتعليل وهذا - والله أعلم - راجع إلى أنه قد عمل هذا الشرح دون أن يطلب منه أحد من تلاميذه أن يشرح له هذه الألفية ، فكأنه عمله خدمة مجردة للعلم فى مستوى أعلى من مستوى الشادين من الطلاب ، والدليل على ذلك أنه لم يذكر فى مقدمته أن أحداً من طلاب العلم طلب منه ذلك كالذي نجده عند بقية شراح الدرّة أمثال ابن الخباز الضرير ، والنيلي ، وابن القوّاس ، وإنما قال فى مقدمته " فعملت هذا الشرح ليفتح من أبوابها ما أقفل ، ويفصل من قواعدها ما أجمل ، ويوضح من

مسائلها ما أشكل ، وينبه على ما ترك وأهمل ، مستعيناً بالله وشاكراً لما
أولاه " (١) .

سادساً : موقف النيلي من ابن معط

لما كان النيلي شارحاً لألفية ابن معط فقد تمخض موقفه منه فيما يأتي :
(أ) موافقته للمصنف :

إن المتأمل في شرح النيلي يجده في أكثر الأحيان موافقاً للمصنف فيما
ذهب إليه ، ويتضح هذا في تلمسه المعاذير له في الوقت الذي نرى فيه ابن
الخباز أو غيره من الشراح ينسبون إليه الخطأ أو التخليط ، وإليك بعض
النماذج التي تبين ذلك :

١- قال ابن معط في " مذ ، ومنذ "

تقول ما أكلت مذ يومان ومنذ يومان هما ظرفان
فشرح ذلك النيلي ثم قال : " قوله " هما ظرفان " كأنه يختار مذهب
الزجاجي ، فإنه يجعل " مذ " خيراً مقدماً ، وما بعدها مبتدأ " (٢) . بينما نرى
ابن الخباز يقول في ذلك " وأن قصد أنهما مفعولٌ فيهما فهو خطأ " (٣) .

٢- قال ابن معط في تقديم التمييز على عامله المتصرف :

ولا تؤخر عامل التمييز وحكموا في الفعل بالتجويز
فتناوله النيلي بالشرح حتى وصل إلى قوله " وحكموا في الفعل بالتجويز"
فقال : " التقدير : وحكم بعضهم ، ثم حذف المضاف وأقام الضمير المجرور

(١) انظر شرح الشريشي ٢/١ .

(٢) انظر الصفوة الصفية لوحة ٤٣ أ .

(٣) انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢٥ .

مقامه فارتفع بالفعل " (١) .

فهو يخرج قول المصنف على إرادة حذف المضاف ؛ ليدفع اعتراض ابن الخباز على المصنف ، حيث قال في شرحه :

" قول يحيى " وحكموا فى الفعل بالتجويز " تخطيط فى النقل ، لأن كلامه يؤذن بالاتفاق ، وليس الأمر كذلك " (٢) .

٣- وقال ابن معط فى مبحث الأسماء الستة :

وستة بالواو رفعاً أن تضاف والياء فى الجر وفى النصب الألف

فشرح ذلك النيلي ، وافترض وجود اعتراض على المصنف ، أو لعله وجده فعلاً فى بعض شروح الدرّة وإن لم يعينه ، فقال : " قوله : " إن تضيف " احتراز عن الإفراد ، فإن قيل : يلزم منه جواز استعمالها غير مضافة وهو باطل ، فإن " نو " لا تستعمل إلا مضافة ، وأنها - أعنى هذه الأسماء - إذا أضيفت إلى ياء المتكلم لم تعرب بالحروف .

قلت : إنما قال ذلك ، لأن أكثرها يجوز إفراده ، فغلب جانب الأكثر ، وأما الإضافة إلى ياء المتكلم فلا يرد عليه ، لأن كلامه فى المعرب ، والمضاف إلى ياء المتكلم مبنيٌّ عند الأكثر ، فلعله يقول بينائه " (٣) .
ب- استدراكه على المصنف :

أن موافقة النيلي للمصنف لا تعنى أنه ضعيف الرأى ، والدليل على ذلك أنه استدرك عليه أشياء كثيرة فى أثناء الشرح ، وهذا شئ طبعى ومظهر من

(١) انظر الصفوة الصفية لوحة ٧٨ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٢٧٩/١ .

(٣) انظر لوحة ١٦ .

مظاهر التفكير الحر ، غير أنني أود أن أقرر مسبقاً أن هذه الاستدراكات يسودها طابع الاحترام ، فهي لا تخرج عن قوله مثلاً : " كان ينبغي أن يقول كذا .. " ، أو " هذا ليس على إطلاقه " ، أو " الأولى كذا " ، وما أشبه ذلك من التعبيرات المهذبة ، وإليك بعض النماذج التي توضح هذه الحقيقة :

١- قال ابن معط في حد الإعراب :

وَحَدُّهُ تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ أَوْ ظَاهِرٍ

فشرحه النيلي ثم قال : " وكان ينبغي أن يضيف إلى حد المعرب زيادة فيقول " تغير في الآخر لفظاً أو تقديراً كاللَّفْظِ " ليدخل بقوله " تقديراً " المعتل في الحد ، ويخرج بقوله " كاللَّفْظِ " المبني فإنه لا يقدر على آخره إعراباً ، بل يقال في موضع رفع ، أي : في مَوْضِعٍ مَرْفُوعٍ " (١) .

٢- وقال ابن معط في الفاعل :

وكان فعل رافع فاعله ولا يكون الفعل إلا قبَّله

فقال النيلي : " يريد بقوله : " كل فعل " اللزيم والمتعدي ، ولو قال : " وكل فعل تام رافع فاعله " لكان أحسن من الإطلاق ؛ إذ الفعل الناقص لا يُسَمَّى المرفوع به فاعلاً ؛ إذ لا تتم الفائدة به نحو " كَانَ " وأخواتها (٢) .

٣- وقال ابن معط في وجوب تقديم المبتدأ :

وتارة يستوجب التصدرا إن يُعْتَمَدَ أَوْ عُرِّفَا أَوْ نُكِّرَا

(١) انظر لوجه ١١١ .

(٢) انظر لوجه ١٦٠ .

فشرح ذلك النيلي ثم قال : قوله " أو عرفاً " ليس على إطلاقه ، فإنهما إذا كانا معرفتين والمبتدأ مشبه بالخبر يجوز فيه التقديم والتأخير " (١) .
ويعد فهذه النماذج تبين لنا كيف تعامل النيلي مع المصنف ، فهو تارة يلتمس له المعاذير ويدافع عنه ، وأخرى يستدرك عليه ما فاته ، مما يدل على أنه كان صاحب رأي ونظر ، ولم يكن مقلداً لغيره .

سابعاً : موقف النيلي من ابن الخباز الضرير

النيلي - بلاشك - قد اطلع على بعض شروح الدرّة الألفية ، كما ذكر ذلك في مقدمته ، ولم يصرح بأسمائها سوى شرح ابن الخباز ، فما موقفه من ابن الخباز يا ترى ؟

الحقيقة أن موقف النيلي من ابن الخباز يختلف عن موقفه من المصنف ، وذلك أنه إذا ما أراد الاستدراك على المصنف مثلاً أورده بأسلوب مهذب تشم منه رائحة الاحترام والإجلال كما ذكرنا ذلك آنفاً ، وعلى النقيض من ذلك موقفه من ابن الخباز ، فهو إذا أراد أن يشير إليه فلا يصرح باسمه - ماعداً موضعاً واحداً - ، وإنما يقول : " بعض الناس " ، أو " بعض شراح هذه الأرجوزة " ، كما لا يتحرج من التهكم عليه ، ونسبة الخطأ إليه ، ووصمه بعدم معرفة الأصول ، ولا غرابة في ذلك متى ما عرفنا أنهما متعاصران ، ومتحدداً الموطن ، فكلاهما عراقي ، والأدلة على ذلك كثيرة منها :

١- قال النيلي في قول ابن معط :

(فقلت غير أمن من حاسد أو جاهل أوعالم معاند)

: " وليس في هذا التقسيم تداخل كما ظن بعض الناس ، لأن الحاسد

(١) انظر لوحة ١٣٦ .

قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " (١) .

والظان الذى ألمع إليه النيلي هو ابن الخباز الذى يقول فى شرحه :
" الترديد ههنا بأو غير مستقيم ؛ لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، ولو قال : من جاهل ، فبين الحاسد به لكان جيداً " (٢) .

٢- قال النيلي (٣) فى قول ابن معط :

(فالاسم ما أبان عن مسمى فى الشخص والمعنى المسمى عما)
: " قوله " عما " فى موضع جر صفة لـ " معنى " ، أى : ما دل على معنى مسمى قد عم فى دلالاته الشخص والمعنى ، ويعنى بمسمى مسمى بالقوة لا بالفعل ، أى : على ماله صلاحية أن يدل على مسمى ، إلى آخر التعريف إذا جعل اسماً له حتى كأنه قال : الاسم ما من شأنه أن يدل على ما يسمى به ، وعلى هذا لا يلزم الدور ، ولا يقدم المشتق على المشتق منه على ما ذكره ابن الخباز فى شرحه " (٤) .

٣- وقال فى معرض حديثه عن قول ابن معط :

(والحرف فضلة بلفظ خالى من علم الأسماء والأفعال)
: " وقوله " خالى من علم الأسماء والأفعال ، أى : من علامات الأسماء والأفعال ، وهى المعرفة لهما ، وسميت علامة ؛ لأن الشئ بها يعلم ويتميز عن

(١) انظر لوحة ٥ أ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٨ / ٦٥ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٦ ب .

(٤) انظر ابن الخباز ٨ / ٧٠ .

غيره ، ومعرفة كل واحد من الاسم والفعل لا تتوقف على الحرف المختص به ، بل يعرف كل واحد بكونه يصح الإخبار به أو عنه ، وعلى هذا يسقط اعتراض من قال إن علم الأسماء والأفعال هو الحرف فيكون حاصل هذا الكلام الحرف لفظ خال من الحرف ، لما بينا أن علامة الأسماء والأفعال ليس هي الحرف فقط ، فيكون المراد خلوها من تلك العلامات التي هي غير الحرف ، فلا يلزم منه ما ذكرتم " (١) .

وهذا الاعتراض ذكره ابن الخباز في شرحه حيث قال : " وهو رديء ، لأنه عرف الحرف بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف ، فصار في التحصيل والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف ، وهذا دور " (٢) .

٤- وشرح النيلي قول ابن معط :

(واشتق الاسم من سما البصريون واشتقه من وسم الكوفيون)

فقال (٣) : " ذهب البصريون إلى أن اشتقاق الاسم من " السمو " وهو الارتفاع ، لأنه سما على قسيميه ، أما لأنه لا يفتقر إلى غيره في الإسناد وإما لافتقار غيره في الإسناد إليه ، قال بعضهم : (لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه [كان] خاملاً ، وبعد وضعه عليه صار نابها) ، وهذا ليس بشيء ، وذلك لأن الخامل لا يعرف ، وما لا يعرف لا يشعر الذهن به ، وما لا يشعر

(١) انظر لوحة ٩ .

(٢) انظر شرح ابن الخباز ٨٠/١ .

(٣) انظر الصفوة الصفية لوحة ٩ ب .

الذهن به لا يتصوره ، وما لا يتصوره الذهن لا يمكن الإشارة إليه حتى يوضع له لفظ يعبر به عنه ، ثم هذا القائل جعله مسمى قبل وضع الاسم عليه ، وقبل وضع الاسم عليه لا يكون مسمى ، لأن لفظ " مسمى " مشتق من التسمية ، والمشتق متأخر عن المشتق منه ، فكيف يعيب على المصنف مثل هذا في حد الاسم ثم يقع فيه .

وهذا منه رد على ابن الخباز الذي يقول في شرحه : " ذهب البصريون إلى أنه سمي اسماً لوجهين ، أحدهما أنه سماً بمسماه لما أوضح معناه ، لأن المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، وبعد وضع الاسم عليه صار نابهاً .. " (١) .

هـ - وقال في قول ابن معط :

والواو والياء إذا تحركا من بعد فتح لازم فليشركا
في الانقلاب ألفا نحو رمى ونحو مرمى ، ودعا وكالعمى

" احترز بقوله " لازم " عن الفتح العارض في نحو " حَوِّلْ وَعَوِّرْ " لأنه بمعنى " احوِّلْ واعوِّرْ " ، فالفتح عارض لحذف الزوائد ، وقال بعض من شرح هذه الأجزاء : إن قوله : " فتح لازم " يحترز به عن مثل " دعوات " ، فإن الفتح فيه عارض في الجموع ، فإن العين في المفرد ساكنة نحو " دعوة " ، وكذلك " ظبيات " في جمع " ظبية " ، وهذا قول من لم يعرف الأصول ، فإن الحرف الساكن بعد الواو يمنع من إبدال الواو ألفاً ، ألا ترى أن قولهم " قطوات ، وفتيات " العين مفتوحة في مفرده ، وكذلك أعلت الواو في " قطاة " ،

(١) انظر شرح ابن الخباز ٨٤/١ .

والياء فى " فتاة " ومع ذلك لم تُعَلَّ فى الجمع ؛ لأجلِ الألفِ الساكنة " (١) .
والمقصود بمن لا يعرفُ الأصول هو ابنِ الخباز الذى يقول فى شرحه :
" وقوله : " فتح لازم " يحترز به من قولنا " دعوات ، وظبيات " فى جمع " دعوة ، وظبية " ، فالواو والياء يصحان ؛ لأن حركة العين عارضة " (٢) .

ويؤيدنى فيما ذكرت من موقفِ النَّيْلِى من ابنِ الخباز ما قاله أحدُ شُرَاحِ هذه الدرّة من أنّ النَّيْلِى : " نسب ابنَ الخبازِ فى قوله ذلك (٣) إلى الخطأ وأكثر من التشنيع عليه " (٤) .

ثامناً : " المدرسة التى تأثر بها النيلى

من خلال معايشتى للنيلى فى شرحه " الصفوة الصفية فى شرح الدرّة الألفية " و " التحفة الشافية فى شرح الكافية " أستطيع أن أقول : إنّه بصريُّ

(١) انظر ص .

(٢) انظر شرح ابن الخبازِ لوحة ١٣١ .

(٣) أي فى قوله : " لأنَّ المسمى قبل وضع الاسم عليه كان خاملاً ، ويعد وضع الاسم عليه صار نابهاً " .

(٤) شرح مجهول المؤلف لوحة ١٠ .

المذهب والاتجاه ، فهو يأخذ بأقوال البصريين ، ويحتج لهم ويدافع عنهم ، ولا أدل على ذلك من موافقته لهم فى مسائل الخلاف المشهورة بينهم وبين الكوفيين ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، منها :

١- اختلف البصريون والكوفيون فى اشتقاق الاسم ، فقال البصريون : هو مشتق من "السمو" ، وقال الكوفيون : هو مشتق من "الوسم" فأخذ النيلي بمذهب البصريين واحتج لهم ، فقال " وهذا هو الحق لأمرور .. (١) .

ثم ذكر هذه الأمور .

٢- فى كثير من الأحيان يذكر مذهب البصريين ومذهب الكوفيين ، ثم يبين حجج كل فريق ثم يميل إلى المذهب البصرى راداً على حجج الكوفيين بما يبطلها ، يتجلى هذا فى موقفه من اختلافهم فى اشتقاق الفعل ، حيث ذهب البصريون إلى أنه مشتق من المصدر ، على حين ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل (٢) .

٣- ذهب النيلي مذهب البصريين فى مسألة العطف على المضمير المجرور (٣) دون إعادة الخافض حيث أوجب البصريون إعادة الجار فى السعة ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك بدون شرط إعادة الجار .

٤- اختلف البصريون والكوفيون فى تحديد الضمير حينما تعرضوا لتحليل

(١) انظر لوحة ٩/ب .

(٢) انظر لوحة ١٠/أ .

(٣) انظر لوحة ١٢٢ .

ضمائر النصب المنفصلة ، فقال البصريون : الضمير هو " إياً " والباقي من الكلمة لواحق ، وقال الكوفيون : ما بعد " إياً " هو الضمير ، وأما كلمة " إياً " فأنها عماد ، ثم انتصر النيلي لرأى البصريين ، فقال : "والقول المنصور أن " إياً " اسم مضمرة وما بعده من العلامات .. حروف مخرجة للخطاب وغيره مجردة من الاسمية " (١) .

- ٥- وافق النيلي البصريين على أن " إياً " إذا أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدر صِلَتِهَا تبنى على الضم ، أمَّا الكوفيون فيعربونها على كل حال (٢) .
- ٦- ذهب النيليُّ مذهب البصريين في كون الأمر مبنياً خلافاً للكوفيِّين القائِلين بإعرابه (٣) .
- ٧- وقال النيليُّ بقول البصريين في عدم المجازاة بـ " كيف " مع أن الكوفيين يجيزون المجازاة بها (٤) .
- ٨- كما قال بقولهم في أن " أيمن الله " (٥) ، اسم مفرد وهمزته همزة وصل، بينما ذهب الكوفيُّون إلى " أيمن " جمع " يمين " ، وهمزته للقطع .

(١) انظر لوحة ٩٦ ب .

(٢) انظر لوحة ٩٩ ب .

(٣) انظر لوحة ٢٨ أ .

(٤) انظر لوحة ٣٦ ب .

(٥) انظر لوحة ٥٠ ب .

٩- وافق البصريين في أنَّ الناصبَ للمفعول هو الفعل وحده ، أما الكوفيون فيذهبون إلى أنَّ الناصب له هو الفعل والفاعل (١) .

١٠- كذلك ذهب مذهب البصريين في اشتراط مجيء " قد " مع الماضى المثبت الواقع حالاً ، على حين أن الكوفيين لا يشترطون ذلك فيه (٢) .

١١- في أحيان كثيرة يصف مذهب البصريين بأنه هو الحق ، أو الأصح أو الأظهر ، وبالمقابل يصم مذهب الكوفيين بالضعف ، أو بقوله : " وهذا ليس بشئ " ، ثم يعلل ذلك " (٣) .

١٢- يظن عليه استعمال المصطلحات البصرية ، فهو مثلاً يقول في مبحث "المضمر " : " والبصريون يسمون هذا الضرب من الكلم مضمراً والكوفيون يسمونه الكناية ، وتسميته مضمراً أخص به من الكناية ، لأن الكناية قد تكون بالمظهر نحو " فلان وفلانة " في الأناسى ، و " الفلان والفلانة " فى غيرهم ... " (٤) .

وعلى الرغم من أن النيليّ شديد النزعة إلى مذهب البصريين ، فإن ذلك لم يكن عن تعصب ، أو عن هوى فى نفسه ، وإنما كان عن تبصر وأعمال فكر ويعد اقتناع كامل بأن الحق فى جانبهم ، والدليل على ذلك أنه إذا ما لاح له رأى كوفي سديد في نظره - أخذ به ، فمن ذلك :

(١) انظر لوحة ٦٢ ب .

(٢) انظر لوحة ٧٥ / ١ .

(٣) انظر مثلاً لوحة ٢٨ / ١ ، ٩٢ ب .

(٤) انظر لوحة ٩١ / ١ .

١- موافقته للكوفيين في جواز إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به (١) ، ولم ينظر إلى تأويلات البصريين ، بل وصفها بالركاكة ، لأنها مخالفة للسمع ، ومعلوم أنّ مقياس الترجيح هو السماع الصحيح .

٢- وافق الكوفيين في جواز إبدال النكرة من المعرفة إذا كانت بلفظها شريطة أن توصف نحو قوله تعالى : ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ ، وإذا لم تكن بلفظ المبدل منه لم يلزم وصفها (٢) ، على حين أطلق البصريون الجواز سواء وصفت أم لم توصف نحو " مررت بمحمّدٍ رجلٍ (٣) عاقلٍ ، وكذلك " مررت بمحمّدٍ رجلٍ " .

٣- ومن ذلك أيضاً استعماله لبعض المصطلحات الكوفية ، فهو يقول " الواو التي للصّرف " (٤) ، وهو مصطلح كوفى جعله الفراء علة لنصب المضارع بعد واو المعية ، وفاء السببية ، و " أو " (٥) ، ويقول : " النعت " (٦) ، والبصريون يقولون : الوصف ، وكذلك يقول : عطف النسق (٧) ، وهو مصطلح كوفى ، ويقول أيضاً : يخفض الاسم بكذا ، أو الخافض كذا ، (٨) وكلمة الخفض من المصطلحات الكوفية التي يقابلها الجرُّ عند البصريين .

(١) انظر لوحة ١٨٥ .

(٢) انظر لوحة ١٢٢ .

(٣) انظر البحر المحيط ٨ / ٤٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ ، والهمع ٢ / ١٢٧ .

(٤) انظر لوحة ١٢ ب .

(٥) انظر : معاني القرآن للقرائى ١ / ٣٤ ، ٣٣ .

(٦) انظر لوحة ١١١ .

(٧) انظر لوحة ١١٧ ب .

(٨) انظر لوحة ٨٣ ب ، ١٠٨ .

وإذا كان النيلي قد وافق البصريين في معظم آرائه النحوية ، ووافق الكوفيين في قليل منها فإن له بعض الاختيارات المتميزة التي خالف فيها جمهور النحاة وذلك مثل قوله في مبحث الأسماء الموصولة : " قلت التحقيق في الأسماء الموصولة أنها معارف ، وتعريفها بالوضع لا بصلاتها .. ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور ، ولكن الحق أحق أن يتبع " (١) .

علماً بأن جمهور النحاة يرون أن تعريفها بصلاتها (٢) .

وقد سبق الحديث في بعض هذه الاختيارات في مبحث " مكانته العلمية "

فلا داعي لتكراره هنا .

وبعد فمما تقدم يتضح لنا أن النيلي بصري المذهب والمنزع في جملة آرائه النحوية ، وإن وافق الكوفيين في بعض المسائل القليلة النادرة غير أن الحكم دائماً يكون على الأغلب الأعم كما هو معلوم في مناهج البحث .

(١) انظر لوحة ١٠٠ / ١ .

(٢) انظر أسرار العربية ٢٨٠ ، والمرتجل ٣٠٦ .

تاسعاً : بعض المأخذ على النيلي

١- اخطأ النيلي في نسبة بيت إلى قائله ، وإليك البيان :

قال النيلي في تعريف المضمَر " والمضمَر مشتق من الإضمار وهو الإخفاء من قولهم : " أضمَر الشئ في نفسه " إذا أخفاه ، ومنه قول امرأة :

أرانا إذا أضمركت البلا د نجفى وتقطع منا الرحم
أى : أخفتك " (١) .

وليس البيت المستشهد به لامرأة كما نسب النيلي وإنما هو للأعشى الكبير من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب (٢) ، وقد ذكر فيها بنته التي تشكو إليه وحدتها وانفرادها من بعد سفره ورحيله عنها ... ، فهذا البيت حكاية لقول ابنته له ، ومن هنا وقع اللبس .

٢- يعقب النيلي في بعض الأحيان على رأيي ما بقوله : "فيه نظر" (٣) ، ثم لا يبيِّن لنا وجهة نظره وسبب عدم اقتناعه ، مما يجعلنا نحار في فهم ما يريد .

٣- ربما لاح له تعقب ابن الخباز في شرح الدرّة الألفية فلا يزال بوصمه بعدم معرفة الأصول كما سلف به البيان وكان في الإمكان أن يصل إلى ما يريد بعبارة أخرى تليق بمكانة العلماء الأجلاء .

٤- ذكر في مقدمته ما يفيد أن شرحه مرتبط بلفظ الألفية ، ولكنه خرج على هذا الشرط حيث مثل المصنف لإضمار " رب " بعد الواو بقول رؤية

(١) انظر لوحة ٩٠ ب .

(٢) انظر الديوان ٤١ .

(٣) انظر لوحة ١/ب ، ٦٦/ب .

"وقاتم الأعماق" ، ومثل هو بقول جرّان العوّد : " وبلدة ليس بها
أنيس " (١) نون أن يُشير إلى الشاهد الذي أورده المصنّف .

هـ- لم يشرح بعض ألفاظ الدرّة الألفية ، قال ابن معط في باب الظروف :

" ومنه تجاه وكذا حداً ومنه تلقاء كذا إزاء "

فشرح ذلك النيلي (٢) عدا لفظة " إزاء " ، ومثله أيضاً في باب المنوع من

الصرف (٣) حيث لم يفسر اسم " عفان " .

وبعد فهذه المأخذ الهيئة اليسيرة تتلاشى تجاه المحاسن التي اشتمل

عليها هذا الشرح العظيم .

(١) انظر لوحة ٤٨ / أ .

(٢) انظر لوحة ٧٢ / ب .

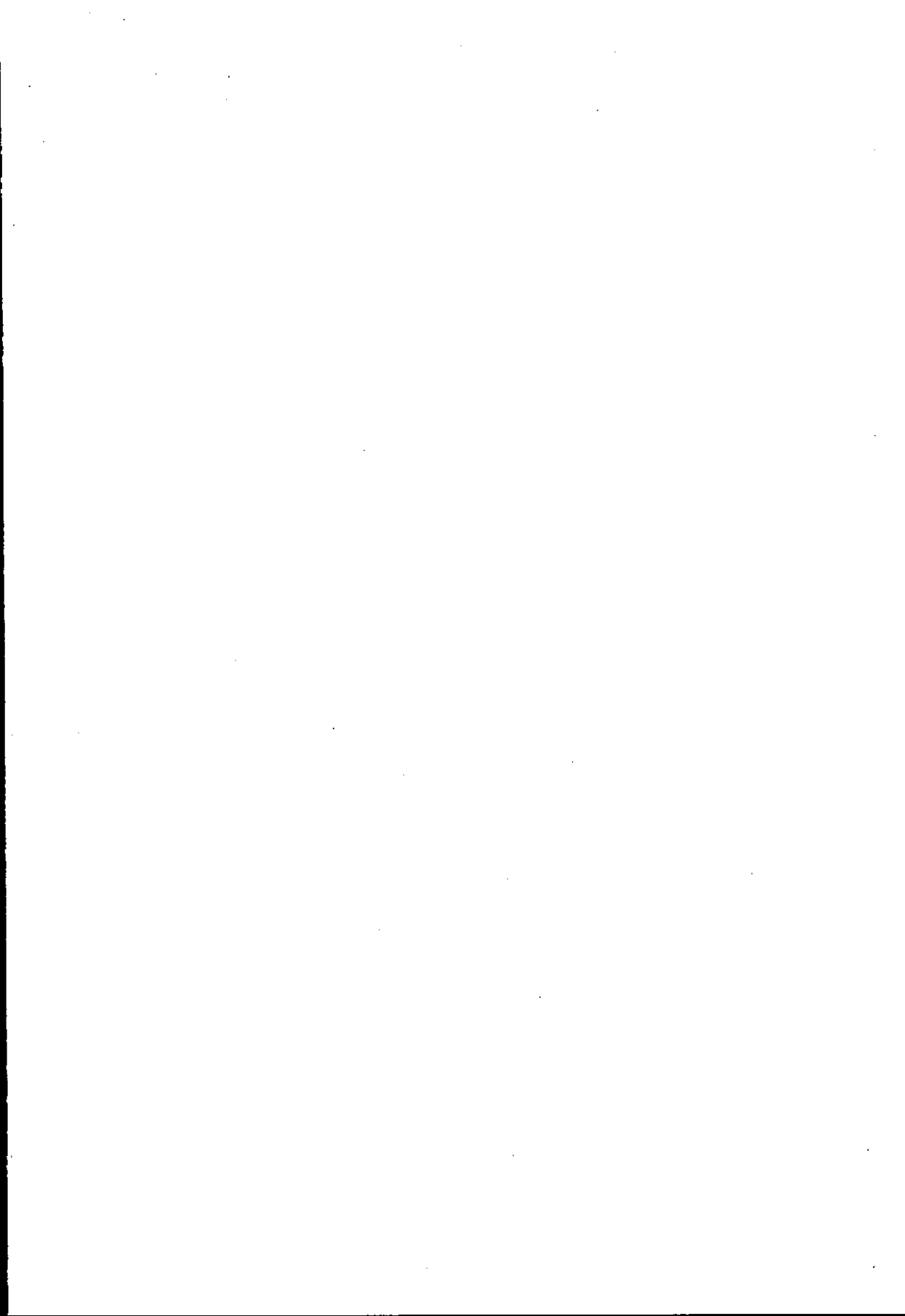
(٣) انظر لوحة ٥٥ / ب ، ٥٦ / أ .

عاشراً : منهجى فى التحقق

- ١- قومت النص ؛ وحاولت إخراجهُ إخراجاً سليماً .
- ٢- حررت النص وفق القواعد الإملائية المعروفة لنا اليوم .
- ٣- قارنت بين نسختى المخطوط ، ووضعت الأشياء الزائدة فى إحدى النسختين أو الساقطة منها أو المحرفة أو المصحفة بين قوسين ، وأشارت إلى معظم ذلك فى الحاشية .
- ٤- خرجت جميع الشواهد الواردة فى الشرح ، فحددت الآيات القرآنية بذكر السورة ورقم الآية ، وخرجت الأحاديث النبوية ، وخرجت الشواهد الشعرية ذاكراً اسم قائلها - كل ما أمكن ذلك - ، وخرجت كذلك الأمثال والحكم العربية من مظانها المتعددة .
- ٥- وضعت عناوين مناسبة للأبواب التى جاءت خالية من العنوان أحياناً ووضعت ذلك بين معقوفين هكذا [] ، أما التى جاءت فى حاشية الأصل فقد وضعتها بين قوسين صغيرين هكذا « » .
- ٦- حققت الآراء النحوية التى نسبها المؤلف إلى من سبقه وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أصحابها - إن وجدت - أو إلى أمهات الكتب النحوية والصرفية ما أمكن ذلك .
- ٧- وضحت العبارات الغامضة عند الضرورة ، وبينت معاني بعض المصطلحات العروضية والبلاغية الواردة فى الشرح .
- ٨- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم فى أثناء الشرح ، عدا المشهورين منهم .
- ٩- ضبطت النص ضبطاً كاملاً عملاً بمنهج بعض العلماء المحققين الذين يرون التزام ذلك ، وإن كنت فى قرارة نفسى أفضل منهج الفريق الآخر الذى يأخذ بالمبدأ الذى يقول : " شكّل ما يُشكّل " .

- ١٠- ربطت أجزاء الكتاب بعضها ببعض ، ونسبت الإحالات إلى مواضعها .
- ١١- أشرت إلى بداية صفحات الأصل ، وذلك بوضع خَطِّ مائل هكذا / مع إثبات رقم الصفحة في المكان المقابل حتى يتيسر الرجوع إلى الأصل لمن أراد ذلك .
- ١٢- قمت بعمل فهرس علمية متعددة طبقاً لمنهج البحث الحديث .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل



من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

الصفوة الصفية في شرح الدرر الألفية

لتقي الدين إبراهيم بن الحسين
المعروف بالنبلي من علماء القرن السابع الهجري

تحقيق الأستاذ الدكتور

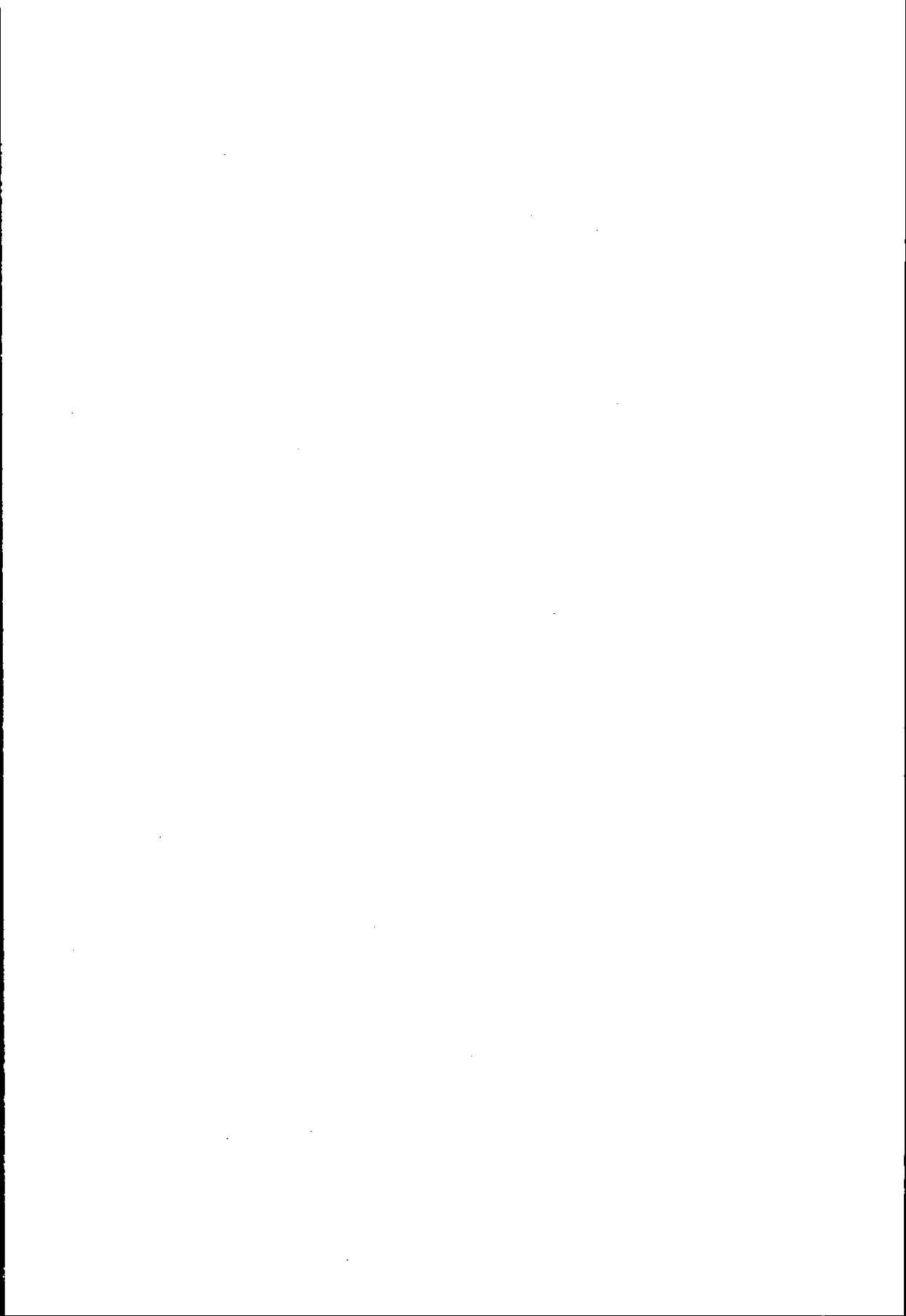
محسن بن سالم العميري

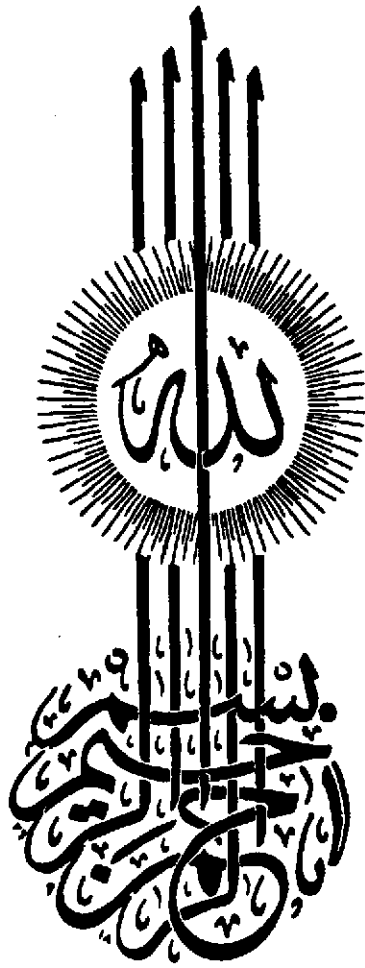
رئيس قسم الدراسات العليا العربية
وأستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى

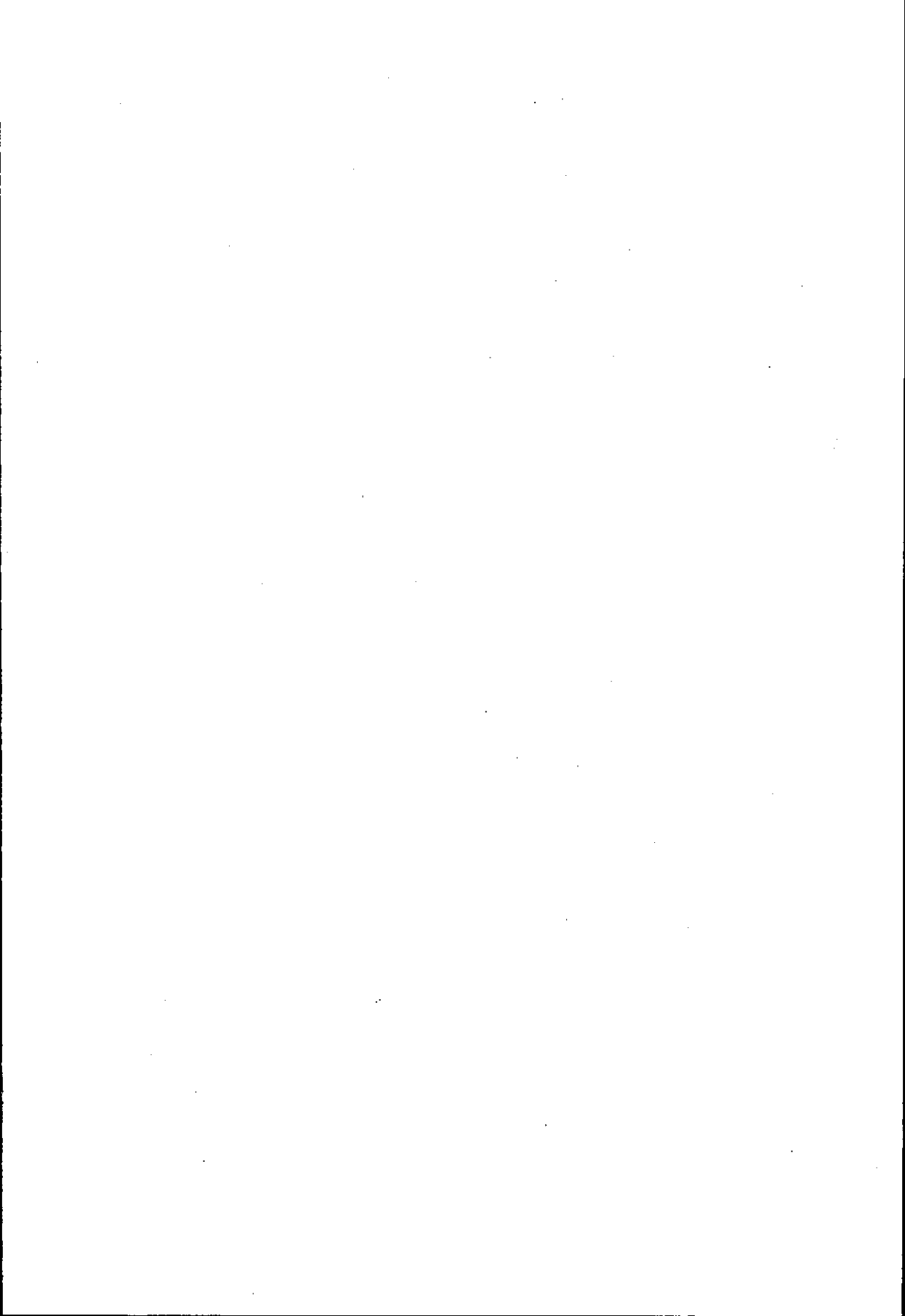
الجزء الأول

(القسم الأول)

١٤١٩ هـ







(قَالَ الرَّاجِي فِي جَمِيعِ حَالَاتِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبِيدِ اللَّهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَعَالَى -) (٢) .

الْحَمْدُ لِلَّهِ مَانِحِ كُلِّ عَطِيَّةٍ ، وَغَافِرِ كُلِّ خَطِيئَةٍ ، وَمُنِيلِ كُلِّ أَمَلٍ ، وَمُزِيلِ كُلِّ وَجَلٍ ، وَمُمِيسِرِ كُلِّ يَسِيرٍ ، وَمُسَهِّلِ كُلِّ عَسِيرٍ (٣) ، بِأَسْطِ النَّعْمِ ، وَدَافِعِ النُّقْمِ ، وَصَلَاتُهُ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ ، مُحَمَّدِ الْهَادِي إِلَى مَنَاهِجِ الْحَقِّ وَطُرُقِهِ ، وَعَلَى آلِهِ الطَّاهِرِينَ الْأَبْرَارِ ، وَصَحْبِهِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ .

وَبَعْدُ فَإِنِّي رَأَيْتُ الْأَرْجُوذَةَ الْمَوْسُومَةَ " بِالْأُذْرَةِ الْأَلْفِيَّةِ " دَقِيقَةً الْمَعَانِي وَثِيقَةً الْقَوَاعِدِ وَالْمَبَانِي . وَوَقَفْتُ لَهَا عَلَى شُرُوحِ (٤) غَيْرِ مُرْتَبِطَةٍ بِلَفْظِ الْكِتَابِ . وَلَا يُرْشِدُ إِلَى نَهْجِ الصَّوَابِ . وَالتَّمَسُّ مَنَى طَائِفَةً مِنْ طَلَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ تَأْلِيفَ شَرْحٍ يُوَضِّحُ مَعْنَاهَا . وَيُقْصِحُ عَنْ مَعْنَاهَا (٥) . وَيُطَابِقُ الْأَفَاطَهَا . وَيُعْرِي بِهَا حِفَاطَهَا . فَأَحَبَبْتُهُمْ إِلَيَّ ذَلِكَ رَاجِيًا مِنَ اللَّهِ لَا مِنْ سِوَاهُ جَزِيلِ الثَّوَابِ . إِنَّهُ (٦) يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، لِأَنَّ النَّحْوَ مِيزَانُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَقُسْطَاسُ (٧) الْأَمْثَالِ الْأَدَبِيَّةِ (٨) . وَالشَّيْءُ إِذَا لَمْ يُوزَنْ بِمِيزَانِهِ . لَمْ يُعْرَفْ

(١) جاء به في (ف) "وبه تفتى" .

(٢) ما بين القوسين ليس في (ف) .

(٣) (ف) "وميسر كل يسر ومسهل كل عسر" .

(٤) لم يفصح عن هذه الشروح إلا عن شرح ابن الخباز كما سيأتي بيانه .

(٥) أي عما اختفى والتبس منها .

(٦) في (ف) "لأنه" .

(٧) القسطاس بضم القاف وكسرهما : الميزان .

(٨) قوله "الأدبية" في (ف) معظم حروفها مطموسة .

رُجْحَانُهُ مِنْ نُقْصَانِهِ ، لَا سِيمَا كِتَابُ اللَّهِ الْمُبِينُ لِلْحَلَالِ وَالْحَرَامِ . وَالْفُرُوضِ
وَالْأَحْكَامِ . الدَّالُّ عَلَى صِفَاتِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ . وَالْمَعَادِ وَوَعْدِهِ وَوَعِيدِهِ . وَلَا رَيْبَ
أَنَّ الْعِلْمَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ مِنْ أَفْضَلِ الْمَعَارِفِ . (وَأَعْلَى رُتْبَةٍ وَصَلَّ إِلَيْهَا فَهَمُّ
الْعَارِفِ) (١) وَيَتَوَقَّفُ تَحْصِيلُ كَمَالِ ذَلِكَ وَتَمَامِهِ عَلَى التَّبَحُّرِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ
وَأَحْكَامِهِ ، وَسَمِّيَتْهَا " الصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ فِي شَرْحِ الدَّرَّةِ الْأَفْيَاءِ " .

" يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْغَفُورِ ، يَحْيَى بْنُ مَعْطٍ بْنِ عَبْدِ النَّوْرِ .

الرَّاجِي : الْأَمَلُ ، وَالرَّجَاءُ : الْأَمَلُ ، يُقَالُ : رَجَوْتُ فَلَانًا رَجْوًا وَرَجَاءً
وَرَجَاوَةً (٢) : إِذَا أَمَلْتَهُ ، وَهُوَ مَا خُوذُ مِنْ " الرَّجَا " الْمَقْصُورِ ، وَهُوَ النَّاحِيَةُ ،
وَجَمْعُهُ الْأَرْجَاءُ ؛ لِأَنَّ الرَّاجِي فِي نَاحِيَةٍ وَالْمَرْجُوفُ فِي نَاحِيَةٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِمْ :
" أَرْجُو الشَّيْءَ " أَيُّ : " أُرِيدُ أَنْ يَحْصَلَ فِي الرَّجَا الَّذِي أَنَا فِيهِ / أَيُّ فِي (٣) /
نَاحِيَتِي ، وَكَذَلِكَ " الْإِرْجَاءُ " وَهُوَ تَأْخِيرُ الشَّيْءِ عَنْ زَمَانِكَ الَّذِي أَنْتَ فِيهِ
إِلَى زَمَانٍ آخَرَ ، وَالرَّجَاءُ يُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَيَيْنِ أَحَدُهُمَا : الْأَمَلُ ، وَالثَّانِي :
الْخَوْفُ ، قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ : (٤)

(١) ما بين القوسين سقط من (ف) انتقال نظر .

(٢) انظر : شرح المقصور والمدود لابن دريد ٢٤ ، والمدود والمقصور للشواذ ٤٤ ، واللسان (رجي)

(٣) قوله (أي) سقط من (ف) .

(٤) واسمه خويلد بن خالد الهذلي ، شاعر مخضرم ، ترجمته في : طبقات فحول الشعراء لابن سلام

١ / ١٢٣٣ ، ١٣١ ، والمؤتلف والمختلف للأمدي ١٧٣ ، وأبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره لنورة

إِذَا لَسَعَتْهُ النَّحْلُ لَمْ يَرَجُ لَسَعَهَا وَخَالَفَهَا فِي بَيْتِ نُوبٍ عَوَاسِلِ (١)
 أَيُ : لَمْ يَخَفْ لَسَعَهَا ، وَالنُّوبُ : النَّحْلُ ، جَمْعُ نَائِبٍ كَقَوْلِهِمْ : فَارِهِ
 وَفَرَهُ (٢) ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهَا تَرَعَى وَتَنُوبُ إِلَى مَكَانِهَا ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : هُوَ
 مِنَ النَّوْبَةِ الَّتِي تَنُوبُ النَّاسَ لَوْقَتِ مَعْرُوفِ (٣) ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ
 لِلَّهِ وَقَاراً ﴾ (٤) ، أَيُ : لَا تَخَافُونَ عِظْمَةَ اللَّهِ ، ﴿ وَفِيهِ وَارْجُوا أَيُّومَ الْآخِرِ ﴾ (٥)
 أَيُ : خَافُوهُ ، وَإِنَّمَا اسْتَعْمَلُوا الرَّجَاءَ بِمَعْنَى الْخَوْفِ ؛ لِأَنَّ الرَّجَاءَ (٦) عِبَارَةٌ
 عَنِ الطَّمَعِ فِي حُصُولِ الْمَرْجُوءِ وَالْخَوْفِ مِنْ فَوَاتِهِ فَجَرَدُوهُ مِنْ مَعْنَى الطَّمَعِ
 وَاسْتَعْمَلُوهُ (٦) فِي الْخَوْفِ مَجَازاً ، وَلِهَذَا قَالَ سَيِّبِيُّهِ : " لَعَلَّ " فِيهَا طَمَعٌ
 وَإِشْفَاقٌ (٧) ، كَمَا ذَكَرْنَا .

(١) الضمير في " لسعته " يعود على مشتار النحل الماهر الذي ذكره في البيت السابق لهذا وهو :

تدلى عليها بالحبال موثقاً شديد الوصاة نابل وابن نابل

وهو في ديوان الهذليين ١ / ١٤٣ :

إذا لسعته الدبر لم يرج لسعها : وخالفها في بيت نواب عواسل .

ويرو " وخالفها " بالحا غير المعجمة بمعنى لزمها ، وبإلحاء المعجمة بمعنى دخل عليها ، وأخذ

عسلها وهي ترعى ، ويروى " عوامل

ينظر الجيم ٢ / ٤١ ، وتفسير غريب القرآن ٢٧١ ، وتأويل مشكل القرآن ١٤٧ "

(٢) الفاره : هو النشيط الحاد القوى .

(٣) انظر الصحاح واللسان في " نوب " وقيل : سميت نوباً ، لأنها تضرب إلى السواد .

(٤) سورة نوح ١٣ .

(٥) سورة العنكبوت ٣٦ .

(٦) في الأصل معظم كلماته غير واضحة .

(٧) انظر الكتاب ٤ / ٢٣٣ ، وروايته : « لعل وعسى : طمع وإشفاق » .

و "رَاجِي" فَاعِلٌ "يَقُولُ" ، وَ "يَحْيِي" عَطْفَ بَيَانٍ ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ جَعَلَهُ بَدَلًا (١) لِإِفْتِقَارِ (٢) الْأَوَّلِ إِلَى الْبَيَانِ ، وَلِأَنَّ الْبَدَلَ يَحْتَاجُ (٣) إِلَى تَقْدِيرِ الْعَامِلِ ، وَالتَّقْدِيرُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ "يَحْيِي" فَاعِلٌ ، يَقُولُ ، وَ "رَاجِي رَبِّهِ" حَالٌ وَقَدْ أُسْكِنَ "الْيَاءُ" لِلضَّرُورَةِ (٤) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا لَمْ يَتَعَرَّفْ اسْمُ الْفَاعِلِ (٥) بِالْإِضَافَةِ لِكَوْنِهِ لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِقْبَالِ ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ هُنَا كَذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ رَجَاءَهُ مُقَيَّدٌ بِزَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ ، بَلْ إِنَّ شَأْنَهُ / رَجَاءُ رَبِّهِ مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ ١ / ب الْأَوْقَاتِ فِي الْمَاضِي (٦) وَغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ بِزَمَانٍ (٧) فَلَمْ يَتَّعِنِ اسْمُ الْفَاعِلِ لِلْحَالِ أَوْ لِلِاسْتِقْبَالِ فَلَمْ يَكُنْ نَكْرَةً فَلَمْ يَكُنْ حَالًا ، وَأَيْضًا فَبِتَّقْدِيرِ (٨) جَعَلَهُ لِلْمَاضِي يَصِحُّ اسْتِمْرَارُهُ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ ، وَلَا يَنْعَكِسُ .

(١) هذا رد على ابن الخباز الذي جعله بدلاً ، انظر شرح ابن الخباز لوحة ٢ .

(٢) في الأصل معظم حروفه مضمومة .

(٣) في (ف) " يفتقر " .

(٤) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه لوحة ٢٢ ، وقد عارضه المؤلف هنا كما ترى .

(٥) في الأصل مضموس .

(٦) في (ف) " من الماضي وغيره " .

(٧) قال صاحب الشرح المجهول في لوحة ١ : " قال ابن الخباز يجوز أن يكون " راجي " هاهنا

مرتفعاً بـ " يقول " ، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال وقد سكتت ياءه للضرورة ، وقال

النيلي : لا يصح جعله حالاً ، لأن ذلك لا يسوغ إلا إذا كان نكرة ويتقدير كونه نكرة يلزم

أن يكون بمعنى الحال والاستقبال فيلزم أن يكون رجاءه مختصاً بزمان دون زمان وليس

مراده إلا أن رجاءه ثابت في جميع الأزمان من الماضي والحال والاستقبال ، وأقول : هذا

حق ، لأن اسم الفاعل إذا لم يرد به زمان معين بل الزمان الثابت المستمر كان معرفة كقوله

تعالى : (مالك يوم الدين) ولذلك وقع صفة للمعرفة " .

(٨) في (ف) " فتقدير " .

قَوْلُهُ : " رَبِّهِ " الرَّبُّ : الْمَالِكُ ، وَالرَّبُّ : الْمُصْلِحُ ، يُقَالُ : رَبُّ
الضَّيْعَةِ (١) : إِذَا أَصْلَحَهَا ، وَالرَّبُّ : الْمُرَبِّي ، وَالرَّبُّ : الْإِلَهُ ، وَرَبُّ الْقَوْمِ :
سَائِسُهُمْ وَسَيِّدُهُمْ ، فَإِذَا اسْتَعْمَلَ هَذَا اللَّفْظُ فِي " الْإِلَهَ " فَأَلِإِلَهُ جَامِعٌ
لِجَمِيعِ مَفْهُومَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى " مَالِكٌ ، وَمُصْلِحٌ ، وَمُرَبِّي الْأَشْيَاءِ ، وَسَيِّدُ
الْمَوْجُودَاتِ " . فَهَلْ يَكُونُ اسْتِعْمَالُهُ فِيهِ اسْتِعْمَالًا لِلْمُشْتَرَكِ فِي إِفَادَةِ جَمِيعِ
مَفْهُومَاتِهِ ؟ وَفِيهِ نَظَرٌ (٢) ، وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ الْإِسْلَامِيُّونَ فِي غَيْرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى
إِلَّا مُضَافًا ، وَأَمَّا الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدْ اسْتَعْمَلَتْهُ فِي غَيْرِ " الْإِلَهَ " بِمَعْنَى الْمَالِكِ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ :
وَهُوَ الرَّبُّ ، وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ
وَالْحَوَارِانِ : مَوْضِعَانِ (٤)

(١) ف (ف) " الصنعة " وما في الأصل أوضح .

(٢) فهم صاحب الشرح المجهول من نص المؤلف هذا أنه يجوز أن يكون الرب هاهنا من قبيل استعمال
اللفظ المشترك في مفهوماته الكثيرة ثم اعترضه بقوله في لوحة ٢ : " ولا يجوز أن يكون هاهنا من
قبيل استعمال اللفظ المشترك في مفهوماته الكثيرة كما جوزة النيلي ، لأن أسماء الله تعالى
موقوفة على السماع مع أن ذلك غير مسلم كما بيّن في علم أصول الفقه " .
وأقول : إنَّ المؤلفَ لم يجزم بجواز ذلك والا لما قال : " فيه نظر " .

(٣) الرب : عنى به المنذر بن ماء السما ، والرب في هذا الموضع : السيد ، والشهيد : الحاضر .

(٤) الحواران : مختلف في روايته ، فقليل : " الحوارين " بلفظ التثنية وكسر الحاء ، وقيل : " الحيارين
" بالياء ، وهما بلدان ، وقيل : " الحيارين " بكسر الحاء والراء ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة
، وقيل أيضاً : " حوارين " بلفظ التثنية وكسر أوله ، والجيار : قريتان بالبحرين ضم الجيار إلى
حوار وسميا " حوارين " نحو قولهم : القمران (انظر معجم البلدان ٢ / ٣١٥)

وهو موجود في الديوان ١٢ وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٧٥ ، والصاحح
واللسان " ريب " ، وخزانة الأدب ٤ / ٣٦٢ هارون ، ومعجم البلدان ٢ / ٣١٥ .

قَوْلُهُ " الْغَفُورُ " فَعُولٌ وَهُوَ مِنْ أَيْبِيَةِ الْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ ، فَالْغَفُورُ
 أَبْلَغُ وَأَعْظَمُ مِنْ " غَافِرٍ " كَمَا أَنَّ " الطَّهُورَ " أَبْلَغُ مِنْ " طَاهِرٍ " ، وَالْغَفُورُ :
 السُّتُورُ ، وَ" الْغَفْرُ " : السِّتْرُ ، يُقَالُ : " اصْبَغُ ثَوْبَكَ فَهُوَ أَغْفَرُ " لِلْوَسْخِ (١)
 أَيِ اسْتَرَهُ لَهُ ، وَمِنْهُ سُمِّيَتِ الْبَيْضَةُ الَّتِي تُوَضَعُ عَلَى الرَّأْسِ مَغْفَرًا ؛ لِأَنَّهَا
 تَسْتُرُهُ وَتُغَطِّيهِ ، وَالْمُرَادُ بِالْغَفُورِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى هَذَا الْمَعْنَى وَهُوَ
 سَتْرُ ذُنُوبِ عِبَادِهِ وَتَغْطِيَتُهَا بِالْعَفْوِ عَنِ الْمُعَاقِبَةِ ، لِأَنَّ عِظَمَ عَفْوِهِ تَنْغَمِرُ فِيهَا
 الذُّنُوبُ وَتَتَغَطَّى (٢) وَلَا تَظْهَرُ .

قَوْلُهُ : " ابْنِ عَبْدِ النُّورِ " ابْنُ بَدَلٍ مِنْ " مُعْطٍ " وَكَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ
 إِذَا وُصِفَ بِابْنٍ مُضَافٍ إِلَى عِلْمٍ لَمْ يَنْوِنِ الْمَوْصُوفُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ
 وَصْفًا (٣) مَعَ أَنَّهُ نُونٌ ضَرُورَةٌ قَالَ ابْنُ جِنِّي فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :
 جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابْنِ نَعْلَبَةَ .

(١) انظر الصحاح " غفر " ٧٧٠ / ٢ ، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج ٢٧ .

(٢) غير واضح في الأصل .

(٣) عنى بهذا المؤلف ابن الخباز حيث قال في شرحه ٥٤ / ١ وفي هذا البيت من الضرورة تنوين "معط"
 مع أنه علم ووصف بابن مضافاً إلى علم .

(٤) الرجز للأغلب العجلي ، كما في الكتاب ٥٠٦ / ٣ هارون ، والمقتضب ٢ / ٣١٣ ، والخصائص
 ٢ / ٤٩١ ، وابن يعيش ٦ / ٢ ، وابن الشجري ١ / ٣٨٢ ، والتصريح ٢ / ١٧٠ ، الهمع ١ / ١٧٦ ،
 والدرر اللوامع ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ بولاق .

: "إِنَّ ابْنَ تَعَلْبَةَ " بَدَلٌ مِنْ " قَيْسٍ " (١) ، لِمَا ذَكَرْنَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ " ابْنُ عَبْدِ النُّورِ " عَطْفَ بَيَانٍ ، وَ " عَبْدِ النُّورِ " كَقَوْلِهِمْ : عَبْدُ الْحَقِّ ، وَعَبْدُ السَّلَامِ وَالْمُرَادُ بِذَلِكَ اللَّهُ تَعَالَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ﴾ (٢) ، وَكَذَا " عَبْدِ النُّورِ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (٣) ، وَ " النُّورُ " أَيْضاً جَمْعُ نَارٍ كَقَوْلِهِمْ : دَارٌ وَدُورٌ ، وَالنُّورُ (٤) أَيْضاً جَمْعُ نَوَارٍ ، وَهِيَ النُّفُورُ مِنَ الرَّيْبَةِ (٥) ، يُقَالُ : أَمْرَأَةٌ نَوَارٌ وَنِسَاءٌ نُورٌ ، (وَأَصْلُهُ " نُورٌ ") (٦) بِضَمِّ الْوَاوِ ، فَحَذَقُوا الضَّمَّةَ ؛ لِثِقَلِهَا عَلَى " الْوَاوِ " الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا
بِأَحْمَدٍ دِينًا لَهُ أَرْتَضَانَا
الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبِيرُ هُنَا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِيَقُولُ ؛ لِأَنَّهُ مُحْكِي بِالْقَوْلِ ،
وَالْجَمَلُ الَّتِي لَهَا مَوْضِعٌ مِنَ الْإِعْرَابِ تِسْعٌ ، اثْنَتَانِ مِنْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَهَمَّا

(١) هذا أحد رأيين لابن جن ذكرهما في الخصائص ٩١/٢ ، أما الرأي الثاني وهو الأقوى - في نظري - فهو قوله " ويجوز أيضاً أن يكون وصفاً أخرج على أصله ككثير من الأشياء تخرج على أصولها تنبيهاً على أوائل أحوالها " ، وانظر في خزانة الأدب ١/ ٢٢ بولاق .

(٢) سورة الحشر ٢٣ .

(٣) سورة النور ٣٥ .

(٤) في الأصل غير واضح .

(٥) انظر نظام الغريب في اللغة ١٠٤ .

(٦) سقط من (ف) .

الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ ، وَالْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِـ " إِنْ " ،
 وَخَمْسٌ مِنْهَا فِي (مَوْضِعِ نَصْبٍ) (١) ، وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ خَبْرًا لِـ
 " كَانِ " ، وَالْوَاقِعَةُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِنَطْنَتُ ، وَثَالِثًا لِأَعْلَمْتُ ، وَالْوَاقِعَةُ حَالًا ،
 وَالْمَحْكِيَّةُ بَعْدَ الْقَوْلِ ، وَالثَّامِنَةُ تَتَّبَعُ مَا قَبْلَهَا [فِي إِعْرَابِهِ] (٢) وَهِيَ
 الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ صِفَةً لِلنَّكْرَةِ ، وَالتَّاسِعَةُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ ،
 وَهِيَ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ
 يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٣) فَمَنْ (٤) قَرَأَ بِالْجَزْمِ فَإِنَّهُ عَطَفَهُ
 عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ جَوَابَ الشَّرْطِ (٥) .

و " الْحَمْدُ " : التَّنَاءُ وَالْمَدْحُ ، وَقِيلَ : " الْحَمْدُ " مَقْلُوبٌ مِنْ ٢-١
 الْمَدْحِ ، وَ " الْحَمْدُ " أَعْمٌ مِنَ الشُّكْرِ مِنْ وَجْهِ وَالشُّكْرُ أَعْمٌ مِنَ الْحَمْدِ مِنْ
 وَجْهِ ، أَمَّا وَجْهُ عُمُومِ الْحَمْدِ فَإِنَّهُ قَدْ يَحْمَدُ الرَّجُلَ عَلَى شَجَاعَتِهِ وَعَلَى
 عِلْمِهِ مَنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِذَلِكَ كَمَا يَحْمَدُ الشَّاعِرَ الْمَجِيدَ بَعْدَ مَوْتِهِ مَنْ لَمْ يَقُلْ
 فِيهِ شِعْرًا ، وَالطَّبِيبَ الْحَانِقَ مَنْ لَمْ يَسْتَطِبْهُ ، وَقَدْ يَكُونُ فِي مُقَابَلَةِ

(١) بياض من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سورة الأعراف ١٨٦ .

(٤) في (ف) " قيمن " .

(٥) قرأ الجمهور بالرفع في " يذرههم " على القطع والاستئناف إلا حمزة والكسائي فقد قرأه

بالجزم عطفاً على موضع الفاء وما بعده في قوله : " فلا هادي له " ، لأن موضعها وما

بعدها جزم إذ هي جواب الشرط . راجع / الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي

طالب ١ / ٤٨٥ ، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٠٤ ، وكتاب السبعة في القراءات لابن

مجاهد ٢٩٩ ، وكتاب القطع والانتفاف لأبي جعفر النحاس ٢٤٥ .

صَنِيعٍ كإِحْسَانٍ ، أَمَا " الشُّكْرُ " فَهُوَ التَّنَاءُ عَلَى الْمُحْسِنِ بِمَا أَوْلَاكَهُ (١) مِنْ إِحْسَانِهِ لَا غَيْرَ ، وَأَمَا وَجْهٌ عُمُومِ الشُّكْرِ فَإِنَّ الْحَمْدَ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ ، وَأَمَا الشُّكْرُ فَيُسْتَعْمَلُ فِي الْقَوْلِ الْجَمِيلِ وَفِي الْعَمَلِ أَيْضًا (٢) يُقَالُ : سَجَدْتُ شُكْرًا لِلَّهِ ، وَالسُّجُودُ عَمَلٌ (٣) .

قَوْلُهُ : " لِلَّهِ " قِيلَ : اسْمُ اللَّهِ عَلِمٌ (٤) لَيْسَ بِمَنْقُولٍ وَلَا مُشْتَقٍّ (٥) فَلَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ الْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ ، وَأَقُولُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَلْزَمْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَلِذَلِكَ قَالَ سَبْيَوِيهِ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ فَأَصْلُهُ إِلَهٌ (٦) ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَا قَالَ سَبْيَوِيهِ - فِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ عِوَضٌ مِنَ الْهَمْزَةِ - قَوْلُهُمْ : " يَا أَلَّهُ " بِقَطْعِ الْهَمْزَةِ كَمَا تَقُولُ : " يَا إِلَهَ " ، فَأَلِإِلَهَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ مَعْبُودٍ بِحَقٍّ أَوْ بَاطِلٍ فَلَمَّا غَلَبَ عَلَى الْمَعْبُودِ بِحَقٍّ لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا لَزِمَتْ " النُّجْمَ " حِينَ غَلَبَ عَلَى " الثَّرِيًّا " (٧) ، وَهُوَ

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) انظر تفصيل ذلك في الفروق في اللغة ٣٩ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ١١٢/٤ .

(٣) راجع في ذلك تفسير القرطبي ١ / ١٣٤ .

(٤) قول " الله " سقط من الأصل .

(٥) هو مذهب السهيلي وشيخه أبي بكر بن العربي عن بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢٢/ وانظر ذلك في شرح أسماء الله الحسن للرازي ١٠٨ ، وتفسير القرطبي ١٠٢/ ، وتفسير أسماء الله الحسن للزجاج ٢٥ .

(٦) الكتاب ٢ / ١٩٥ هارون ، وروايته " وكان الاسم - والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها " .

(٧) " الثريا " : لا يتكلم بها مكبرة وهي تصغير ثروى ، مشتقة من الثروة في العدد ، وهي الكثرة ، وهي أنثى ثروان ، كعطشى أنثى عطشان ، حقرت لقاتها وصغرها ، والنجم اسم علم لها قد غلب عليها ، يقال : طلع النجم ، وغاب النجم " عن سرور النفس بمدارك الحواس الخمس للتيفاشي تهذيب ابن منظور ٢٠٠ .

اسْمٌ عَلَّمَ عَلَى الْبَارِي تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ؛ (لأنه يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ) (١) بَلْ صِفَاتُ الْبَارِي (٢) تَعَالَى كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهِ ، وَمَنْ قَالَ بِاشْتِقَاقِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنْ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" إِذَا خَفِيَ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

لَاهَتْ فَمَا عُرِفَتْ يَوْمًا بِخَارِجَةٍ يَا لَيْتَهَا خَرَجَتْ حَتَّى عَرَفْنَاهَا (٤)

أَيُّ : خَفِيَتْ وَاسْتَتَرَتْ ، وَهَذَا الْمَعْنَى - وَهُوَ الْخَفَاءُ - مَوْجُودٌ فِي مَعْنَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمُقَدَّسَةِ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَارِي - سُبْحَانَهُ - خَفِيَتْ عَلَى الْعُقُولِ فَلَمْ تُدْرِكْهَا (٥) ، وَأَقُولُ : هَذَا الْاِشْتِقَاقُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ إِذْ "إِلَاهٌ" فَآؤُهُ (٦) "هَمْزَةٌ" وَعَيْنُهُ "لَامٌ" وَوَجْهُهُ "هَاءٌ" ، وَالْفَاءُ الَّتِي قَبْلَ (الْهَاءِ) زَائِدَةٌ وَوَزْنُهُ "فِعَالٌ" ، وَفَاءٌ "لَاهَتْ" فِي الْبَيْتِ لَامٌ وَالْأَلْفُ فِيهِ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَلْفُ فِي "إِلَهٍ" زَائِدَةٌ ، فَإِنْ جَعَلْنَا الْأَلْفَ فِي "إِلَهٍ" بَدَلًا مِنْ عَيْنِ الْكَلِمَةِ كَانَتْ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ أَوْلًا وَمَعَهَا ثَلَاثَةٌ أُصُولٍ إِلَّا زَائِدَةً .

وَقِيلَ : هُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ "إِلَهٍ" بِوَزْنِ "عَلِمَ" إِذَا تَحَيَّرَ (٥) ؛ لِأَنَّ الْعُقُولَ تَتَحَيَّرُ فِي مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا تُعْرِفُ صِفَاتَهُ دُونَ حَقِيقَتِهِ ، وَإِنَّمَا لَزِمَهُ التَّفْخِيمُ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ أَوْ انْضَمَّ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ "الْأَلَّتِ" (٧) - أَعْنَى اسْمِ

(١) فِي الْأَصْلِ "لأنه لا يوصف ولا يوصف به" وهو سهو .

(٢) فِي (ف) "بَلْ صِفَاتُ اللَّهِ" .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى قَائِلِهِ ، وَهُوَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْطُبِيِّ ١٧/١٠١ غَيْرِ مَنْسُوبٍ .

(٤) صَدَهُ فِي (ف) "لَاهَتْ فَلَمْ يَرَهَا يَوْمًا بِخَارِجَةٍ" .

(٥) قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الْبَيَانِ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٣/٨ : "وَقِيلَ هُوَ مِنْ (لَاهَتْ الْعُرُوسُ تَلُوهُ) :

إِذَا احْتَجَبَتْ ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ سُمِّيَ إِلَهًا لِأَنَّهُ احْتَجَبَ مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّةِ عَنِ الْأَوْهَامِ" .

(٦) فِي النُّسخَتَيْنِ "فَاهٌ" .

(٧) رَاجِعِ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قَتَيْبَةَ ٩ .

الصنم - لأن منهم من يقف عليها بالهاء فيقول : " اللأه " (١) ، والألف التي قبل الهاء في اسم الله تعالى على القول الأول عين الكلمة ووزنه " أفعَل " وهي منقلبة عن ياء فكان أصله " ليه " فقلبت " الياء " ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم : " لهي أبوك " . بسكون الهاء وتأخير العين إلى موضع اللام وتقديم اللام إلى موضع العين (٢) ، و " لهي " مبنية (٣) لتضمنه معنى حرف الجر وهو اللام (٤) .

قوله " هَدَانَا " أي : دللنا ، وأرشدنا ، والمصدر " هدى " .
 وقوله : " بِأَحْمَدٍ يُرِيدُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ - ، قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ : (اسْمِي فِي السَّمَاءِ أَحْمَدٌ وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ) (٥) .

- (١) في الأصل " إله " .
 (٢) قال ابن الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن ٣٣/١ ، وقيل : أصله " لاه " والألف فيه منقلبة عن ياء كقولهم : لهي أبوك ، يريدون لله أبوك ، فأخترت اللام إلى موضع العين لكثرة الاستعمال ، هكذا مع ما فيه من التقديم والتأخير حيث أصل الكلام - مثل ما ذكر الشارح هنا - " فأخترت العين إلى موضع اللام .. " لأن أصله كما ذكر المؤلف " ليه " فقلبت الياء ألفاً فصارت " لاه " وزاد ابن الأنباري أنه قد يكون مشتقاً من " أله " إذا عبد ، وهو مصدر بمعنى مألوه : أي : معبود . وقيل مشتق من " ولاه " من الوله ، لأنه يوله إليه في الحوائج ، فأبدلوا من الواو المكسورة همزة كقولهم في وشاح إشاح ، وفي وسادة إسادة ، ثم أدخلوا عليه الألف واللام وحذفوا الهمزة ، وأدغموا وفخموها " .
 (٣) في الأصل " مبنية " .
 (٤) انظر في : أمالي ابن الشجري ١٥/٢ ، وخزانة الأدب ١٧٣ /٧ فما بعدها ، والهمع ٣٧/٢ ، وقال ابن يعيش ٥٤/٨ ، " وبني على الفتح لتضمنه لام التعريف كما بنيت أمين " .
 (٥) لم أعرش على هذا الحديث بهذا النص ، وقد جاء في صحيح مسلم في باب في أسمائه صلى الله عليه وسلم ٨٩ /٧ قريب منه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن لي أسماء " أنا محمد ، وأنا أحمد ، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر ، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس علي قدمي ، وأنا العاقب الذي ليس بعده أحد " ، وكذلك رواه الترمذي في سننه ٢١٤/٤ في كتاب الأدب ، وقال : هذا حديث حسن صحيح " .

وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ أَحْمَدُ أَهْلِ السَّمَاءِ ، أَيُّ أَكْثَرِهِمْ حَمْدًا لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ
مَنْقُولٌ مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ : " وَفِي الْأَرْضِ مُحَمَّدٌ " أَيُّ كَثُرَتْ
خِصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ (فِي الْأَرْضِ) (١) .

وَالدِّينُ " هُنَا مِلَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَالدِّينُ : / الطَّاعَةُ ، قَالَ عَمْرُو / بِنُ ٢ - ب

كَلْتُومٍ :

عَصِينَا الْمَلِكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا " (٢)

أَيُّ : أَنْ نُطِيعَ ، وَالدِّينُ : الْجَزَاءُ وَالْمُكَافَأَةُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " كَمَا
تَدِينُ تُدَانُ " (٣) أَيُّ كَمَا تُجَازِي تُجَازَى ، وَ" أَرْضَانَا " أَخْتَارَنَا لَهُ أَيُّ
لِلدِّينِ ، وَإِذَا أَرْضَانَا لَهُ فَقَدِ أَرْضَاهُ لَنَا ، وَلَا مُمْ " أَرْضَى " فِي الْأَصْلِ وَأَوْ
لِقَوْلِهِمْ : الرِّضْوَانُ ، وَمَوْضِعُ " لَهُ أَرْضَانَا " نَصَبُ نَعْتِ لِدِينٍ " . هـ .

فَلَمْ يَزَلْ يَنْمِي بِهِ الْإِسْلَامُ حَتَّى اسْتَبَانَ لِلْهُدَى أَعْلَامٌ

يُرِيدُ بِالنَّمَاءِ هُنَا الزِّيَادَةَ وَالْإِرْتِفَاعَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ ، وَمِنْهُ "
نَمَى الْخِضَابُ يَنْمِي " إِذَا : عَلَا لَوْنُهُ وَارْتَفَعَ ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ : (٤)

(١) سقط من (ف) .

(٢) هذا عجز بيت من معلقته المشهورة ، يروى صدره : (وَأَيَّامٌ لَنَا غُرٌّ طَوَالٍ) .

وقيل : (وَأَيَّامٌ لَنَا وَلَهُمْ طَوَالٍ) ، وقيل : (وَأَيَّامًا لَنَا غُرًّا كَرَامًا) .

قوله : " عَصِينَا الْمَلِكَ " ، يُرِيدُ الْمَلِكَ : يقول : عصينا الملوك فليسنا نخوف بالوعيد ، وقوله " أَنْ
نَدِينُ " قال الزوزنى فى شرحه للمعلقات السبع ١٧٠ " قوله " أَنْ نَدِينُ " ، أَيُّ : كراهية أَنْ نَدِينُ
فحذف المضاف ، هذا على قول البصريين ، وقال الكوفيون : تقديره : أَنْ لَا نَدِينُ ، أَيُّ : لِنَلَا
نَدِينُ ، فحذف لا " .

والبيت فى شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٨٨ ، ومعلقة عمرو ابن كلثوم بشرح ابن
كيسان ٥٨ ، واللسان " دين " .

(٣) مجمع الأمثال للميداني ٢ / ١٥٥ ، والمستقصى ٢ / ٢٣١ ، ومعناه " كما تفعل يفعل بك " .

(٤) هو الذبياني المشهور ، ينظر ديوانه ٥ .

وَأَمِ الْقَتُودَ عَلَى عَيْرَانَةٍ أُجْدٍ (١) .

أَيُّ : أَرْقَعَةُ عَلَيْهَا ، وَ : " الْقَتُودُ " : جَمْعُ " قَتَدٍ " وَهِيَ : خَشَبُ الرَّحْلِ ،
وَالْأَجْدُ : النَّاقَةُ الْقَوِيَّةُ عَلَى السَّيْرِ ، وَرَبِّمَا قَالُوا : " نَمَا الشَّيْءُ يَنْمُو نُمُوًا " .
بِأَلْوَاوٍ (٢)

وَأَمَّا اسْمٌ " لَمْ يَزَلْ " فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " ، وَالْإِسْلَامُ عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فَاعِلٌ " يَنْمِي " ، وَإِنْ
جَعَلْتَهُ (٣) اسْمٌ " لَمْ يَزَلْ " جَعَلْتَ فِي " يَنْمِي " ضَمِيرًا هُوَ فَاعِلُهُ يَعُودُ عَلَى
الْإِسْلَامِ ، وَالْوَجْهَانِ الْأَوْلَانِ أَقْوَى (٤) .

" وَالْإِسْلَامُ " فِي الْأَصْلِ التَّفْوِيضُ وَالْانْقِيَادُ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّلَامَةِ ثُمَّ
غَلَبَ عَلَى بَيْنِ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَاسْتَبَانَتُ " هُنَا بِمَعْنَى
بَانَتُ ، أَيُّ : اتَّضَحَتْ وَظَهَرَتْ ، قَوْلُهُ " لِلْهُدَى " أَيُّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْحَقِّ .
وَالْأَعْلَامُ " : الْعَلَامَاتُ ، وَالْأَعْلَامُ : الْجِبَالُ ، وَالْأَعْلَامُ : الرِّايَاتُ ، وَيَجُوزُ أَنْ
تَكُونَ " الْأَعْلَامُ " هُنَا كِنَايَةً عَنِ رُؤَسَاءِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ بِهِمْ ظَهَرَ الدِّينُ وَأَنْشَكَفَ
أَمْرُهُ بِقَهْرِهِمُ الْبَاطِلَ .

مُؤَيَّدًا مِنْهُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ وَحَيًّا إِلَيْهِ بِلِسَانِ عَرَبِيٍّ .

(١) هذا عجز بيت صدره :

فعد عما ترى إذ لارتجاع له

العيرانة : الناقة تشبه بالعير في سرعتها ونشاطها .

(٢) راجع ذلك كله في اللسان " قتد " ، و " أجد " ، و " نما " .

(٣) أي : " الإسلام " .

(٤) لأن في الوجه الثالث ضميراً يعود على متاخر لفظاً ورتبة ، أو كما قال صاحب الشرح المجهول

لوحه ٢٦ بعد ما نكر الأوجه الثلاثة :

" والوجهان الأولان أولى ، لأن الثالث يحتاج إلى تقدير التقديم والتأخير ، والأصل عدمه " .

التَّأْيِيدُ : التَّقْوِيَةُ ، وَالْمُؤَيَّدُ : الْمُقْوَى ، يُقَالُ : أَدَّ الرَّجُلُ يَيْدُ أَيَّدًا ، إِذَا اشْتَدَّ وَقْوَى ، وَ " الْأَيْدُ وَالْأَدُّ " : الْقُوَّةُ (١) ، وَأَمَّا نَصْبُ " مُؤَيَّدٍ " ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ " أَحْمَدَ " جَازًا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا بَعْدَ خَبَرِ لِقَوْلِهِ : " لَمْ يَزَلْ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْهَاءِ فِي " بِهِ " ، وَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ " لَمْ يَزَلْ " ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ " الْإِسْلَامَ " تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي " بِهِ " ؛ لِأَنَّهُ ضَمِيرُ " أَحْمَدَ " .

وَخَيْرُ الْكُتُبِ : أَفْضَلُهَا وَأَكْثَرُهَا خَيْرًا ، وَأَصْلُهُ " أَخِيرٌ " فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَنُقِلَتْ حَرَكَةُ " أَلْيَاءِ " إِلَى " الْخَاءِ " ، وَلَا يَتَنَبَّى وَلَا يُجْمَعُ مَا دَامَ لِلتَّفْضِيلِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَلَا بَكَرَ النَّاعِي بِخَيْرِي بَنِي أَسَدٍ بَعْمَرِ بْنِ مَسْعُودٍ وَبِالسَّيِّدِ الصَّمَدِ
فَإِنَّمَا تَنَى " خَيْرًا " ثُمَّ خَفَّفَهُ كَتَخْفِيفِ (٣) " هَيْنِ " (٤) ، وَيَعْنِي بِخَيْرِ الْكُتُبِ : الْقُرْآنَ ، وَيُرِيدُ خَيْرَ الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ ، وَالْكَتُبِ " جَمْعٌ

(١) انظر اللسان ، والتاج في " أيد " .

(٢) هو سبيرة بن عمرو الأسدي كما في الصحاح ٦٥٢ / ٢ ، ولسان العرب " خير " ، وكتاب التنبه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري ١١٩ / ٢ حيث قال : " هذا الشعر لسبيرة بن عمرو الأسدي يرثى عمرو بن مسعود وخالد بن فضلة وكان النعمان قتلها (وقيل : الذي قتلها كسرى) ، ويروى " بخير بني أسد " على الأفراد وهو الأجود " ، وهو في مختار الصحاح " خير " ، والمخصص ١٥٢ / ٥ .

(٣) في (ف) : " لتخفيف " تحريف ،

(٤) جاء في هامش الأصل " أتى بمتنى " خَيْرٌ " لا " أَخَيْرٌ " الذي هو أفعال التفضيل .

كِتَابٍ ، وَالْوَحْيُ : الْكِتَابُ ، وَجَمَعَهُ وَحْيٌ^(١) مِثْلُ حَلْيٍ وَحَلْيٌ ، قَالَ لَيْبِدٌ :
كَمَا ضَمِنَ الْوَحْيُ سِلَامُهَا^(٢)

وَالْوَحْيُ : الْإِشَارَةُ ، وَالْكِتَابَةُ ، وَالرِّسَالَةُ ، وَالْإِلَهَامُ ، وَالْكَلامُ الْخَفِيُّ
وَكُلُّ مَا أُلْفِيَتْهُ إِلَى غَيْرِكَ عَلَى خَفَاءٍ ، يُقَالُ : وَحَيْتُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ وَأَوْحَيْتُ
وَهُوَ أَنْ تُكَلِّمَهُ بِكَلِمٍ خَفِيٍّ ، وَأَوْحَى أَيْضاً : كَتَبَ ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٣) :
" لِقَدْرِ كَانَ وَحَاهُ الْوَأَحِي "

أَيُّ : كَتَبَهُ الْكَاتِبُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ " الْوَحْيَ " هُنَا^(٤) بِمَعْنَى الْكِتَابَةِ أَوْ
بِمَعْنَى الْإِلَهَامِ أَوْ بِمَعْنَى الْكَلَامِ الْخَفِيِّ ، أَوْ الْإِشَارَةِ فَهُوَ تَمْيِيزٌ ، وَكَذَا
إِنْ جَعَلْتَ الْوَحْيَ بِمَعْنَى / الْكِتَابِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ خَيْرَ الْكُتُبِ كِتَاباً^{٣-١}
كَمَا تَقُولُ ، هُوَ أَفْضَلُ الْأَبَاءِ أَباً ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْكِرَامِ سَخَاءً .

(١) يضم الواو وكسر الطاء ثم ياء مشددة مثل " حلْي " ، وهذا النص وما بعده مقتبس من
الصحاح ٢٥١٩/٦ مادة (وحى) .

(٢) هذا بعض بيت من معلقته الشهيرة وقد أتم البيت بعض المحشين في الأصل بدليل تغير
الخط وعدم إتمامه في نسخة " ف " ، والبيت بتمامه :
فمداقع الريان عرى رسمها خلقاً كما ضمّن الوحي سلامها
" المدافع " : مجاري الماء ، وهي التلاع . والريان : جبل معروف .

انظر : شرح ديوانه ٢٩٧ ، والصحاح ٢٥١٩/٦ ، وشرح القصائد السبع الطوال لابن
الأنباري ٥١٩ ، والخصائص ٢٩٦/١ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني ٢١٦ ، واللسان
" وحى " .

(٣) هو العجاج كما في الديوان ٤٣٩ ، واللسان " وحى " ، وثرمد " ، ونسبه الزمخشري في
أساس البلاغة " وحى " لرؤية بن العجاج وليس في ديوانه ، وجاء في الصحاح " وحى "
غير منسوب .

(٤) أي : في قول الناظم : " وحياً إليه بلسان عربي " .

قَوْلُهُ: "بِلِسَانٍ يُرِيدُ بِكَلَامٍ، وَاللِّسَانَ: الْجَارِحَةُ الَّتِي يُتَكَلَّمُ بِهَا .
وَاللِّسَانَ: اللُّغَةَ، وَاللِّسَانَ: الْكَلِمَةَ، قَالَ الشَّاعِرُ (١):

"إِنِّي أَنْتَنِي لِسَانَ لَا أُسْرُ بِهَا" (٢).

وَالْعَرَبِيُّ: الْفَصِيحُ، أَيُّ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ ذِي بَيَانٍ .

لِكُونِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقُ كَمَا الرَّسُولُ خَيْرُ مَخْلُوقٍ خُلِقَ

اللَّامُ فِي "لِكُونِهِ" لِلتَّعْلِيلِ أَعْنَى تَعْلِيلِ تَفْضِيلِ الْكِتَابِ الَّذِي أُيِّدُ بِهِ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَعَلَى هَذَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ "خَيْرٌ"، أَيُّ

زَادَ فِي الْخَيْرِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ؛ لِكُونِهِ أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقَ، وَيَجُوزُ أَنْ
يَتَعَلَّقَ (٣) بِ"عَرَبِيٌّ"؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقُرْآنُ وَلَاشَكَّ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ أَشْرَفُ مِنْ

سَائِرِ اللُّغَاتِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ "وَجِبًا"، وَيَضَعُفُ
تَعْلِيلُهُ (٤) بِ"مُؤَيَّدٍ" (٥)؛ لِأَنَّ تَعْلِيلَ الْأَفْضَلِيَّةِ الْأُولَى بِالْأَفْضَلِيَّةِ الثَّانِيَةِ أَوْلَى

مِنْ تَعْلِيلِ الثَّانِيَةِ (٦) بِهَا، وَلِإِنَّ تَقْدِيرَهُ: أُيِّدَ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكُونِ خَيْرِ الْكُتُبِ
أَشْرَفَ مَا بِهِ نَطَقَ، وَهَلْ يَكُونُ خَيْرُ الْكُتُبِ إِلَّا كَذَلِكَ؛ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ:

(١) وهو أعشى - باهلة - عامر بن الحارث - كما في إصلاح المنطق ٢٦، والمؤتلف والمختلف

١٢، تأويل مشكل القرآن ١١١، وأمالى المرتضى ٢/٢٠، ومختارات ابن السجري ٣١، وأمالى

اليزيدي ١٣، والمنجد فى اللغة ٣٧، والكامل ٤/٦٥، والتعازي، والمراثي ١٤، والخزانة ١/٩٢

بـولاق .

(٢) هذا صدر بيت عجزه :

من علو لا عجب منها ولا سخر

(٣) فى (ف) "تكون" تحريف .

(٤) فى (ف) "تعلقه"

(٥) الذى قال يعلق بمؤيد هو ابن الخباز شرحه ١/٥٦ .

(٦) فى (ف) "التأيد"

إِنَّمَا أُيِّدُ بِخَيْرِ الْكُتُبِ لِكُونِهِ خَيْرَ الْخَلْقِ ، وَصُورَةُ اللَّفْظِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ ، وَإِنْ
لَمْ تَجْعَلِ اللَّامَ لِلتَّعْلِيلِ لَمْ يَجْزُ تَعْلِيلُهَا بِ " مُؤَيِّدٍ " أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَلَّقَ بِهِ
" حَرْفًا جَرًّا " وَهِيَ " الْبَاءُ فِي " بِخَيْرٍ " ، وَ مِنْهُ " .

و " مَا " فِي " كَمَا " كَافَّةً ، وَلِذَلِكَ وَقَعَتْ بَعْدَ الْكَافِ الْجُمْلَةُ
الْإِبْتِدَائِيَّةُ ، وَيَتَعَلَّقُ - أَعْنَى الْكَافِ - بِ " أَشْرَفَ " (١) ، لِأَنَّهَا نَعَتْ
لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ ، أَيْ : (لِكُونِ الْكِتَابِ يَزِيدُ شَرْفًا نُنْطِقُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ
الْمَنْطُوقِ بِهِ) (٢) زِيَادَةً مِثْلَ زِيَادَةِ فَضْلِ الرَّسُولِ عَلَى الْخَلْقِ .

وَأَمَّا نَصْبُ " أَشْرَفَ " ؛ فَلِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا حَالَ (٣) بِدَلِيلِ قَوْلِكَ : " عَجِبْتُ مِنْ
كُونِ زَيْدٍ أَخَاكَ " ، فَلَوْ كَانَ حَالًا لَمْ يَقَعْ مَعْرِفَةٌ ؛ فَإِنْ قِيلَ : " كَانَ " النَّاقِصَةَ لَا
مَصْدَرَ لَهَا ، (٤) قُلْتُ : لَهَا فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ لَكِنْ لَا يُذَكَّرُ مَعَ خَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
صَارَ عِوَضًا مِنَ الْمَصْدَرِ ، وَلَا يَصِحُّ الْعِوَاضُ إِلَّا مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ ، وَإِذَا لَمْ يُذَكَّرْ
مَعَ خَيْرِهَا جَازَ أَنْ يُذَكَّرَ عَلَى أَنْفِرَادِهِ ، وَلِذَلِكَ يَقْدَرُ بَأَنَّ وَالْفِعْلُ لِيُفِيدَ

(١) قال الشريشي : " ولا موضع للكاف من الإعراب بعد الجملة ، ولا تتعلق بشئ ، لأنها لم تبق حرف
جر ، وإنما هي للتشبيه فقط " .

انظر شرح الشريشي ١ / ١٥ (رسالة دكتوراه) .

(٢) في (ف) " لكون الكتاب يزيد النطق به شرفاً على غيره من المنطوق به .. " .

(٣) ذكر ابن الخباز في شرحه ١ / ٥٦ أن " اشرف " حال .

(٤) قاله ابن الخباز كما في شرحه ١ / ٥٦ ، وتعبه أيضاً صاحب الشرح المجهول / لوحة ٣ ، فقال " .

وإبن الخباز جزم بأن " كان " الناقصة لا مصدر لها وهو ضعيف ، لأن نصبها للخبر عوض من
المصدر والتعويض لا يكون مما لا ثبوت له ، والنلي جزم بأن " اشرف " خير مع حكمه بأن " كان "
الناقصة لا يجمع لها بين المصدر والخبر وذلك تناقض في الكلام ومنع كونه حالاً لجيبته معرفة
كقولك " عجبت من كون زيد أخاك " وجواز تأوله بالنكرة يدفع ذلك " .

الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ الْمُجَرَّدِ مِنَ الْحَدَثِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ (١) فِي
" الدَّمِشْقِيَّاتِ "

صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ تَمَّ سَلَامًا وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَكُرَمَاءَ

" الصَّلَاةُ " فِي اللُّغَةِ هِيَ : الدُّعَاءُ ، وَالصَّلَاةُ مِنَّا عَلَى النَّبِيِّ كَذَلِكَ ،
وَصَلَاةُ اللَّهِ : رَحْمَتُهُ وَرِضْوَانُهُ ، وَصَلَاةُ الْمَلَائِكَةِ : اسْتِغْفَارٌ وَهُوَ دُعَاءٌ أَيْضًا
لِلنَّبِيِّ بِالرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ .

وَأَمَّا " أَسْلَامٌ مِنَ اللَّهِ " فَهُوَ السَّلَامَةُ مِنْ كُلِّ مَحْذُورٍ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .
وَأَصْلُ " آلٍ " أَهْلٌ ، فَابْتَدَلُوا مِنْ أَهَاءِ هَمْزَةً ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ أَلْفًا (٢) ، وَلَا
يُسْتَعْمَلُ " الْأَلُّ " إِلَّا فِي الْأَشْرَفِ (٣) الْأَخْصِ فَلَا يُقَالُ : أَلُّ الْبِرْزَانِ وَلَا أَلُّ
الْعَطَّارِ ، بَلْ يُقَالُ : أَهْلُ الْبِرْزَانِ وَأَهْلُ الْعَطَّارِ ، وَيُقَالُ : " أَلُّ مُحَمَّدٍ ، وَأَلُّ
إِبْرَاهِيمَ (٤) ، وَالْمُرَادُ بِالْأَلِّ - هُنَا - الْأَهْلُ ، لِعَطْفِ الصَّحْبِ عَلَيْهِمْ (٤) ، قَالَ

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبالغفار الفارسي ، له مؤلفات كثيرة أوصلها الدكتور عبدالفتاح شلبي
إلى ثلاثة وثلاثين مؤلفاً ، منها المسائل الدمشقية ، ولكن ابن القواس في شرحه لوحة ٣ ذكر أن
الدمشقيات لابن جنى فقال " ويؤيده ما ذكره أبو الفتح في " الدمشقيات " حين سأل أبا علي
معتزلاً على قولهم " كان " لا مصدر لها بنحو " عجبت من كون ريد قائماً " أفليس هذا مصدراً
لها ؟

فقال : ينبغي أن يكون المصدر في نحو هذا مجرداً عن الحدث كما جردت " كان " نفسها ، وقد
نسبه ياقوت في معجم الأدياء ٢٤/٧ لأبي علي الفارسي .

(٢) ينظر : الفائق في غريب الحديث ٦٧/١ " أهل " .

(٣) في الأصل : " الأشراف " وهو تحريف .

(٤) وقيل آل محمد : كل مؤمن ومؤمنة ، وقيل : ذريته . عن شرح ابن الخباز ٥٧/٨ .

النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "لَاتَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِمُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ" (١) .
 قَالَ الشَّافِعِيُّ (٢) : " دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ " آلَ مُحَمَّدٍ " هُمُ
 الَّذِينَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ (٣) ، وَعَوَّضُوا (عَنْهَا) (٤) الْخُمْسُ ، وَهُمْ
 صَلِيْبَةُ بَنِي هَاشِمٍ (وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) (٥) .

وَالتَّكْرِيْمُ : التَّعْظِيْمُ وَالتَّشْرِيْفُ ، وَرَفَعُ / الْمَنْزِلَةُ ، وَهَلِ الصَّحْبُ ٣ - ب
 اسْمُ / جَمْعٌ كَالرَّكْبِ أَمْ (٦) هُوَ جَمْعٌ ؟ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ سَبْيَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ ،
 فَعِنْدَ سَبْيَوِيهِ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ ، (٧) وَعِنْدَ
 الْأَخْفَشِ (٨) أَنَّ كُلَّ " فَاعِلٍ " جَمِعَ عَلَى " فَعَلٍ " مِثْلَ " رَكَبٍ " ، وَ " سَفَرٍ " ،
 وَ " صَحَبٍ " ، فَهُوَ جَمْعٌ يَرُدُّ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى وَاحِدِهِ ، فَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ
 " صَحَبٍ " : صَوِّحِبُونَ ، وَسَبْيَوِيهِ يَقُولُ فِي تَصْغِيرِهِ : صَحِيْبٌ كَفَلْسٍ
 وَفَلَيْسٍ ؛ لِأَنَّ " فَعَلًا " يَفْتَحُ الْفَاءَ وَسُكُونِ الْعَيْنِ لَيْسَ مِنْ أُبْنِيَةِ الْجُمُوعِ ؛
 لِأَنَّهَا أَحْفٌ أُبْنِيَةُ الْوَاحِدِ .

وَبَعْدُ فَالْعِلْمُ جَلِيْلٌ الْقَدْرُ وَفِي قَلِيْلِهِ نَفَادُ الْعُمُرِ

- (١) ذكر مسلم في صحيحه ١١٩/٣ ، في حديث مطول « ... أن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس وأنها لا تحل لمحمد ولا لأل محمد » وقريب منه ما ذكره البخاري في صحيحه ١٣٥/٢ .
- (٢) زاد في (ف) " رحمة الله عليه " .
- (٣) ينظر : كتاب الأم ٧٢/٢ .
- (٤) زيادة من (ف) .
- (٥) في (ف) " وعبدالمطلب " .
- والصلبية : خالص النسب . عن أساس البلاغة " صلب " .
- (٦) هكذا في النسختين ، والأولى هنا أن يعادل بأو .
- (٧) الكتاب ٦٢٤/٣ هارون .
- (٨) انظر في شرح الشافية للرضي ٢٢٦/١ ، والهمع ١٨٤/٢ .

يُرِيدُ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِهِ ، فَلَمَّا حَذَفَ الْمُضَافَ
بَنَاهَا (١) ، وَ " الْعِلْمُ " هُوَ إِدْرَاكُ الشَّيْءِ كَمَا هُوَ ، " جَلِيلُ الْقَدْرِ " : عَظِيمٌ
الْمَبْلَغُ ، وَقَدْرُ الشَّيْءِ : مَبْلَغُهُ ، وَ " نَفَادُ الْعُمُرِ " : قَنَؤُهُ ؛ لِأَنَّ الْعُمُرَ مَنْتَاهِ
وَالْعِلْمَ غَيْرُ مَنْتَاهِ ، وَأَيُّ نِسْبَةٍ لِلْمَنْتَاهِي إِذَا انْضَمَّ إِلَى غَيْرِ الْمَنْتَاهِي .

فَأَبْدَأُ بِمَا هُوَ الْأَهَمُّ فَأَلَاهِمُ فَالْحَازِمُ الْبَادِيُ فِيمَا يُسْتَمُّ

يَقُولُ : إِذَا كَانَتْ الْعُلُومُ لَا تَتَنَاهَى وَالْعُمُرُ يَتَنَاهَى فَقَدَّمَ مِنْهَا الْأَهَمُّ
فَالْأَهَمُّ عَلَى غَيْرِهِ بِتَرْتِيبٍ ، وَ " الْأَهَمُّ " : أَفْعَلُ مِنْ هَمَمْتُ بِالشَّيْءِ إِذَا
أَرَدْتَهُ ، فَالْأَهَمُّ مَا كَانَ تَعَلَّقَ الْهِمَّةُ بِهِ أَشَدَّ وَالْحَاجَةُ إِلَيْهِ أَمْسُّ .

وَالْحَازِمُ : الضَّابِطُ أَمْرَهُ الْأَخْذُ بِالنُّقَّةِ فِي تَصْرِفِهِ ، وَهُوَ ذُو الرَّأْيِ السَّنِيدِ
الصَّابِئِ الْمُرْتَفِعِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَرَءِ فَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَرْضُ
حَزْمٍ ، أَيُّ مُرْتَفَعَةٌ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْبِقَاعِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الصَّدْرُ خَيْرُومًا لِقُوَّتِهِ
وَشِدَّتِهِ وَضَبَطِهِ بِالْعِظَامِ ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الْحَبْلُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ حِرَامًا لِضَبَطِهِ مَا شَدُّ
بِهِ (٢) .

وَ " يُسْتَمُّ " بِمَعْنَى يُتَمُّ ، يُقَالُ : أَتَمَمْتُ الشَّيْءَ وَتَمَمْتُهُ وَاسْتَمَمْتُهُ بِمَعْنَى
وَاحِدٍ (٣) ، يُرِيدُ أَنَّ الْأَهَمَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُمْكِنُ إِتْمَامُهُ ، وَأَمَّا مُطْلَقُ الْعِلْمِ
فَلَا .

فَإِنْ مَنْ يَتَّقِنُ بَعْضَ الْفَنِّ يُضْطَرُّ لِلْبَاقِي وَلَا يَسْتَفْنِي

الْإِتْقَانُ : الْإِحْكَامُ وَإِصْلَاحُ الشَّيْءِ وَاجْتَادَتُهُ وَتَهْدِيئُهُ ، وَيُقَالُ :

(١) أي : بنى " بعد " .

(٢) راجع اللسان " حزم " .

(٣) راجع الصحاح ، واللسان " تم " .

"رَجُلٌ تَقِنٌ" أَي حَادِقٌ (١) ، وَ "الْفَنُّ" : النُّوعُ ، وَالْفُنُونُ :
الأنواعُ ، وَالْأَفَانِينُ : الأسَالِبُ وَهِيَ أَنْوَاعُ الكَلَامِ وَطَرِيقُهُ ، وَبَعْضُ الْفَنِّ :
جُزْءٌ مِنْهُ ، "يُضْطَرُّ" أَي تُحَوِّجُهُ الضَّرُورَةُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْبَاقِي . وَ "لَا
يَسْتَقْنِي" أَي : وَلَا يَسْتَعْنِي (٢) بِمَعْرِفَةِ جُزْءِ الشَّيْءِ عَنْ مَعْرِفَةِ جُزْئِهِ الْآخَرَ ،
مِثَالُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ عَرَفَ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ يُضْطَرُّ إِلَى مَعْرِفَةِ الْعَوَامِلِ
الْمَعْنَوِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ "إِنْ" لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِهَا إِلَّا إِذَا
كَانَ ظَرْفًا يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الظَّرْفِ ، وَكَذَلِكَ مَنْ عَرَفَ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ
إِذَا كَانَ اسْتِفْهَامًا يَلْزَمُ تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ ، يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ أَسْمَاءِ
الاسْتِفْهَامِ لِيُقَدِّمَهَا عَلَيْهِ إِذَا وَقَعَتْ خَبْرًا عَنْهُ ، وَكَذَا مَنْ عَرَفَ الْإِدْغَامَ
يَحْتَاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَخَارِجِ الحُرُوفِ وَصِفَاتِهَا ، لِيَعْرِفَ الْمُتَقَارِبَ مِنْ غَيْرِهِ .
وَذَا حَدَا إِخْوَانٌ صِدْقٍ لِي عَلَى أَنْ اقْتَضَوْا مِنِّي لَهُمْ أَنْ أَجْعَلَ

"ذَا" هُنَا (٣) إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ الْأُمُورِ الَّتِي ذَكَرَهَا مِنْ كَوْنِ الْعِلْمِ

لَا يَتَنَاهَى وَالْبِدَايَةَ بِالْأَهَمِّ مِنْهُ ، وَاضْطِرَارَ بَعْضِ الْفَنِّ الْوَاحِدِ إِلَى بَعْضِهِ ٤ - ١
الْآخِرِ أَي ذَا الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ هَذِهِ الْأُمُورِ حَتَّى الْمَذْكُورِينَ وَبِعَتَّهِمْ عَلَى
طَلَبِ مُخْتَصِرٍ يُحِيطُ بِالْأَبْوَابِ الْمُشْتَمَلَةِ عَلَى وَفْقِ مُرَادِهِمْ ، وَيَدُلُّ عَلَى
صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَا - مَنْ أَنَّ ذَا "إِشَارَةٌ إِلَى مَجْمُوعِ مَا ذَكَرَ - قَوْلُهُ: "أَرْجُوزَةٌ
وَجِيْرَةٌ" (٤) أَي مُخْتَصِرَةٌ لِيَقْرَبَ زَمَانُ تَنَاوُلِهَا وَتَفِي الْأَعْمَارِ بِمَعْرِفَتِهَا (٥)

(١) انظر أساس البلاغة "تقن".

(٢) في (ف) "أى لا يستغنى".

(٣) في (ف) "ها هنا".

(٤) سيأتي هذا البيت مباشرة.

(٥) أي : ليسهل عليهم تناوله في زمان تفي الأعمار به ، كما في شرح ابن القواس لوحة ٤ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلْفَظٌ " ذَا " مُفْرَدٌ وَمَا ذَكَرَ مَجْمُوعٌ أُمُورٍ قُلْتَ : قَدْ أَشِيرَ بِاللَّفْظِ
 الْمُفْرَدِ إِلَى الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِ [تَعَالَى (١)] : « عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ » (٢) ،
 فَأَضَافَ بَيْنًا إِلَى " ذَلِكَ " ، وَلَا تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَّا إِلَى الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا (٣) .
 قَوْلُهُ " حَدَا " أَيُّ : حَتَّ وَبَعَثَ ، وَ " الْإِخْوَانُ " : الْأَصْدِقَاءُ ، وَأَكْثَرُ مَا
 يُسْتَعْمَلُ " الْإِخْوَانُ " فِي الْأَصْدِقَاءِ وَ " الْإِخْوَةُ " فِي الْوَالِدَةِ (٤) .
 قَوْلُهُ " صَدِيقٌ " أَيُّ صَادِقِينَ فِي مَوَدَّتِهِمْ . وَأَقْتَضُوا : طَلَبُوا ، أَيُّ : جَعَلُوا
 ذَلِكَ مِنِّي قَضَاءً لِحَقِّ صِدَاقَتِهِمْ ، " وَأَجْعَلُ " هُنَا بِمَعْنَى أَعْمَلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
 « أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا » (٥) أَيُّ أَعْمَلُ .

أَرْجُوزَةٌ وَجِيزَةٌ فِي النَّحْوِ عِدَّتْهَا أَلْفٌ خَلَّتْ مِنْ حَشْوِ

" أَرْجُوزَةٌ " : أُنْعُوْلَةٌ مِنَ الرَّجِزِ ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الشَّعْرِ ، يُقَالُ : رَجَزَ
 الشَّاعِرُ وَارْتَجَزَ ، " وَجِيزَةٌ " أَيُّ : قَصِيرَةٌ مُخْتَصِرَةٌ ، يُقَالُ (٦) : " أُوجِزْتُ
 الْكَلَامَ " إِذَا قَصَرْتُهُ ، وَ " كَلَامٌ مُوجِزٌ وَوَجِيزٌ " أَيُّ : قَصِيرٌ (٧) .
 وَالنَّحْوُ لُغَةٌ هُوَ الْقَصْدُ ، يُقَالُ : نَحَاهُ إِذَا قَصَدَهُ ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ
 فَلَا يَفْقَهُمْ مِنْهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ غَيْرُهُ ، (إِمَّا لِأَنَّ النَّحْوِيِّينَ) (٨) الْأَقْدَمَاءَ قَصَدُوا كَلَامَ

(١) زيادة يوجبها السياق .

(٢) سورة البقرة ٦٨ .

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٤٥/١ : " بين " لا تصلح إلا مع اسمين فما زاد ، وإنما صلحت
 مع " ذلك " وحده ، لأنه في مذهب اثنين " .

(٤) انظر الصحاح " أخو " .

(٥) سورة الأعراف ١٢٨ .

(٦) " تقول " .

(٧) في الأصل " موجز وجيز قصير " وهو سهو صوابه من (ف) .

(٨) (ف) " أما عند النحويين " .

الْعَرَبِ وَتَتَّبَعُوهُ حَتَّى اسْتَنْبَطُوا مِنْهُ هَذِهِ الْقَوَانِينِ وَالْمَقَائِيسَ ، وَإِمَّا لِأَنَّ
 الْمُرَاعَى لِهَذِهِ الْقَوَانِينِ يَقْصُدُ أَنْ يُشَبِّهَ كَلَامَهُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ إِعْرَابًا وَبِنَاءً ،
 (وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ) (١) ، وَالتَّسْمِيَةَ بِهِ تُسَوِّغُ تَثْنِيَتَهُ وَجَمْعَهُ ، فَيُقَالُ :
 "أَنْحَاءٌ" فِي جَمْعِ الْقَلَّةِ ، وَ"نَحْيٌ" ، وَ"نَحْوٌ" فِي الْكَثْرَةِ (٢) ، وَقِيلَ : إِنْ
 انْقَلَبَ وَاوَهُ يَمْنَعُ مِنْ تَحْرِيكِ عَيْنِهِ مَعَ كَوْنِهَا حَلْقِيَّةً (٣) ، وَقِيلَ : تَحْرِيكُ حَرْفِ
 الْحَلْقِ لَيْسَ بِقِيَاسِ بِلِ سَمَاعٍ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُسْمَعْ التَّحْرِيكُ فِي "كَعْبٍ" اسْمِ
 الْقَبِيلَةِ مَعَ كَوْنِ عَيْنِهِ حَلْقِيَّةً ، وَقِيلَ فِي تَعْرِيفِهِ الصَّنَاعِي : النَّحْوُ صِنَاعَةٌ عِلْمِيَّةٌ
 يُبْحَثُ فِيهَا عَنْ أَحْوَالِ الْكَلِمِ مُفْرَدَةً وَمُرَكَّبَةً ، لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى مَعْرِفَةِ كَيْفِيَّةِ
 الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ وَفَهْمِهِ وَالتَّكَلُّمِ بِمِثْلِهِ .

قَوْلُهُ : "عَدَّتْهَا أَلْفٌ خَلَتْ" لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، إِنَّمَا عَدَّتْهَا أَلْفَانِ (٤) ؛ لِأَنَّ
 الَّذِي جَعَلَهُ مِصْرَاعًا مِنْ بَيْتٍ يَجْعَلُهُ الْعَرُوضِيُّونَ بَيْتًا بِرَأْسِهِ ، وَذَلِكَ ظَاهِرٌ فِي
 الْمَشْطُورِ مِنَ الرَّجَزِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ شَطْرُهُ (بَقِيَ الْآخِرُ) (٥) بَيْتًا وَهُوَ فِي
 الْأَصْلِ نِصْفُ بَيْتٍ ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ أَلْفَ مُزْدَوِجٍ أَوْ أَلْفَ مِمَّاثِلٍ

(١) فِي (ف) "وَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ مُصَدَّرٌ" .

(٢) يَنْظُرُ الْخَصَائِصَ ٣٤/١ ، وَاللِّسَانَ فِي (نحأ) .

(٣) لِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوا الْحَاءَ فِي "النحو" لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَلْبِ الْوَاوِ لِتَحْرِيكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا
 فَاجْتَنَبَ تَحْرِيكَهَا لِذَلِكَ .

انظُرْ (شرح المقدمة المحترسة ٨٩/١) .

(٤) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ لَوْحَةٌ ٣ " قَالَ لِي بَعْضُ مَنْ عَدَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ إِذْ الْخُطْبَةُ وَأَرْبَعَةُ آيَاتٍ مِنْ أُخْرَاهَا
 لَيْسَتْ مِنَ الْأَلْفِ " .

(٥) فِي (ف) "بَقِيَ الشَّطْرُ الْآخِرُ" .

للتصريح^(١) ؛ لأن التصريح يكون في بيت واحد .

قوله " حلت من حشو " يريد أنها^(٢) ليس فيها كلمة لغير فائدة ، بل لزيادة قيد أو لتقييد مهمل أو لغير ذلك من إفادة معنى^(٣) ، وقد بينا ذلك في مواضعه .

لعلمهم بأن حفظ النظم وفق الذكي والبعيد الفهم

اللام في " لعلمهم " يتعلق بـ " اقتضوا " ، والمراد بالنظم هنا الشعر ، والنظم بمعنى المنظوم ، كقولهم : " نسج اليمين " بمعنى المنسوج و " صيد البحر " أي مصيدته ، ونظم الشعر : اتساقه وحسن تأليفه^(٤) ، وإنما كان النظم وفقاً لاعتدال أوزانه في تأليفه ، والطبع يميل / إلى طرف الاعتدال طبعاً لا يخرج عنه إلا بقاسر^(٥) ؛ ٤ - ب لأنه كمال اللذة والخروج عنه ألم ومشقة (وبحسب تزايد الخروج عنه يكون تزايد الألم)^(٦) وبحسب القرب منه تتضاعف اللذة .

(١) قال ابن القواس في شرحه ه أ " قوله : " عدتها ألف " فيه نظر ..
ثم ذكر التعليل الذي ذكره المؤلف هنا ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٤ ب : " وفي البيت نظر من وجهين :

الأول أن هذا الكتاب من بحرين وهما الرجز والسريع والأرجوزة هي ما كانت من الرجز فقط والثاني : أن علماء العروض : اتفقوا على أن المشطور بيت تام ، وعلى ذلك فيكون عدتها ألفين ، وأجاب التلي عن الثاني باحتمال أن يكون المراد ألفاً مزدوجاً ، أو ألفاً مماثلاً للتصريح ، وهو بعيد عن مقتضى اللفظ متعسف .

(٢) في الأصل " أنه " .

(٣) أما صاحب الشرح المجهول فقد ذكر في لوحة ه " أن في الكتاب زيادات كثيرة لا

لتقييد مطلق ولا لغيره من الفوائد .

(٤) هكذا في النسختين والمراد " تأليفه " .

(٥) أي بكره ، يقال : قسره على الأمر : أكرهه عليه وقهره .

(٦) في الأصل مكرر .

قوله " وَفَقُّ الذِّكْيِّ وَالْبَعِيدِ الْفَهْمِ " : أَي : مُلَائِمٌ لِلطَّبِيعَتَيْنِ ، وَالْمُوَافِقَةُ :
 " الْمُلَاعَمَةُ ، وَالْمَلَاءَمَةُ (١) هِيَ : اَلتَّنَامُ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ وَالْتِحَامُهُ ، وَمِنْهُ " اَلتَّامَ
 الْجُرْحُ " . إِذَا اَلْتَحَمَ ، وَ " الذِّكْيُّ " فَعِيلٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : " ذَكَى الرَّجُلُ يَذْكِي
 ذِكَاءً " (٢) وَهُوَ حِدَّةُ الْفُؤَادِ (وَتَوَقَّدُهُ ، فَهُوَ) (٣) مَأْخُودٌ مِنْ ذِكَاءِ (٤) النَّارِ وَهُوَ
 اَنْقَادُهَا وَاشْتِعَالُهَا ، وَلَا مَمَّةٌ وَأَوْ .

وَ " اَلْبَعِيدُ الْفَهْمُ " : اَلْبَطِيُّ الْفَهْمُ ، وَهُوَ اَلْبَلِيدُ فَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ اَلْبَلَدَةِ ،
 وَهِيَ اَلْأَرْضُ لِسُكُونِهَا وَعَدَمِ حَرَكَتِهَا فَكَذَلِكَ ذَهَبُ اَلْبَلِيدِ سَاكِنٌ غَيْرُ جَوَالٍ
 وَلَا مُتَحَرِّكٍ لِإِدْرَاكِ اَلْمَعَانِي بِسُرْعَةٍ .

لَا سَيْمًا مَشْطُورٌ بَحْرِ الرَّجْزِ إِذَا بُنِيَ عَلَى اَزْبَاجٍ مُوجَزٍ
 أَوْمًا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مَزْنُوجٍ الشُّطُورِ كَالْتَصْرِيعِ

" اَلْمَشْطُورُ " : اَلَّذِي قَدْ ذَهَبَ شَطْرُهُ أَي : نِصْفُهُ ؛ لِأَنَّ اَصْلَهُ عَلَى
 سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَلَمَّا ذَهَبَ شَطْرُهُ بَقِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ ؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ
 مَشْطُورًا ، وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ شَطْرُهُ فَهُوَ [مُنْتَصِفٌ] (٥) وَكُلُّ شَيْءٍ ذَهَبَ نِصْفُهُ
 فَهُوَ مَشْطُورٌ ، وَهَذَا النُّوعُ هُوَ اَلْعَرُوضُ اَلثَّلَاثَةُ مِنْ اَعَارِيضِ الرَّجْزِ ، وَيَبْتَهُ :

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر تهذيب اللغة في (ذكى) ، والمقصور والممدود لفظويه ٣٣ ، والممدود والمقصور للوشاء ٥٠

(٣) مسقط من (ف) .

(٤٥) المد هنا رواية الزمخشري في أساس البلاغة " ذكى " ، وقيل : ذكا النار مقصور كما في اللسان

" ذكى " والممدود والمقصور للوشاء ٥٠ .

(٥) في كلتا النسختين " متصف " ، والصواب ما أثبتته .

" مَا هَاجَ أَحْزَانًا وَشَجْوًا قَدْ شَجَا " (١)

وَعَدَدُ حُرُوفِهِ أَحَدٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ : " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ " ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَلَا شَطْرَ لَهُ وَلَا عَرُوضَ لَهُ فَلَمَّا عَدِمَ (٢) الْعَرُوضَ صَارَتِ الْعِنَايَةُ وَالْقَصْدُ الضَّرْبَ (٣) فَأَكْتَفَوْا بِهِ كَمَا أَكْتَفَوْا بِالْمَفْعُولِ عِنْدَ عَدَمِ الْفَاعِلِ .

وَيَجُوزُ فِي " مَشْطُورٍ " الْجَرُّ عَلَى أَنْ " تَجْعَلَ " مَا " زَائِدَةٌ وَتُجْرَهُ بِإِضَافَةِ " سِيِّ " إِلَيْهِ ، وَالسِّيُّ : الْمِثْلُ ، وَلَمْ يَتَعَرَّفْ (٤) " السِّيُّ " (٥) بِالإِضَافَةِ كَمَا لَمْ يَتَعَرَّفْ " مِثْلُ " ؛ لِأَنَّهُ مُرَادِفٌ لَهُ ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ إِذَا جَعَلْتَ " مَا " مَوْصُولَةً أَيْ : لَا سِيَّ (٦) الَّذِي هُوَ مَشْطُورٌ ، " (فَيَكُونُ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ) " (٧) ، وَيَجُوزُ نَصْبُهُ بِفِعْلٍ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ " لَا سِيِّمَا " كَأَنَّهُ قَالَ : أَخْصُ مَشْطُورَ بَحْرٍ الرَّجْزِ .

-
- (١) البيت للعجاج كما في ديوانه ٣٤٨ ، والقوافي للمبرد ١١ ، والعقد القرين ٤٨٦ / ٥ ، والكافي في العروض والقوافي للتبريزي ٧٩ ، وشرح شواهد المغنى ٧٩٣ / ٢ ، والخزانة ٨٠ / ١ هارون .
- (٢) في الأصل " علم " وصححت في الهامش ب " عدم " وفي (ف) غير مصححة .
- (٣) ينظر : الكافي في العروض والقوافي ٧٩ ، وفيه " والعروض هي الضرب " .
- (٤) في (ف) " شئ " تصحيف .
- (٥) في الأصل " المنفى " ومثله في شرح ابن القواس ٥ ب ، والمثبت من (ف) .
- (٦) في الأصل " لا سِيِّمَا " تحريف .
- (٧) في الأصل " فيكون خبر المبتدأ محذوفاً " ، وانظر شرح التسهيل لابن عقيل ٥٩٧ / ١ .

قَوْلُهُ : " أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ " (يُرِيدُ أَوْ مَا يُشَابِهُهُ) ^(١) مَشْطُورَ
الرَّجَزِ مِنَ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَهِيَ أَيْضاً الْعَرُوضُ الثَّلَاثَةُ مِنَ السَّرِيعِ ، وَهُوَ
الْمَشْطُورُ مِنْهُ ، وَضَرْبُهُ وَعَرُوضُهُ أَيْضاً وَاحِدٌ كَمَا ^(٢) ذَكَرْنَا فِي مَشْطُورِ
الرَّجَزِ ، وَأَصْلُهُ عَلَى سِتَّةِ أَجْزَاءٍ فَذَهَبَ شَطْرُهُ وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ فَبَقِيَ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولَاتٌ " ، فَكَرِهُوا الْوَقْفَ عَلَى " التَّاءِ "
لِحَرَكَتِهَا ، وَالْقَوَافِي جَوَامِدٌ لِلِاسْتِرَاحَةِ فَأَبْدَلُوا مِنْ " التَّاءِ " نُونًا بَعْدَ سَلْبِ
حَرَكَتِهَا فَصَارَ " مَفْعُولَانِ " ^(٣) ، وَبَيْتُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى بَيْنَ دَارَاتِ الْعُوجِ ^(٤)

وَمِثْلُهُ :

" جَرَّتْ عَلَيْهَا كُلُّ رِيحٍ سَيِّهُوجٍ " ^(٥)

وَمِثْلُهُ :

(١) في الأصل " أي ما يشابهه " تحريف .

(٢) في الأصل " لا " .

(٣) ينظر العقد الفريد ٤٦٧/٥ ، ٤٨٩ ، والكافي في العروض والقوافي ٩٥ - ١٨ .

(٤) الرجز لبعض السعديين كما في اللسان (سمعج ، سهج ، عوج " ، ويروى " بين ذاتي

العـوج " ، و " بين ذات العوج " ، وهو في القلب والإبدال لابن السكيت ٢٨ ضمن " الكنز

اللغوي " ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١٤/٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٧٠/٨ ، والهمع ٤٥/٨

، والدرر اللوامع ١٩/٨ ، و " دارات العوج " كانتها موضع ولم يذكره ياقوت وإنما قال في معجم

البلدان ٤٢٩/٢ : " دارة عويج : تصغير عوج أو عاج ، وكله معروف " ، وقال في المشترك وضعاً

والمفتروق صقلاً ١٧٣ ، " دار عويج بلفظ التصغير " ولم يحدد مكانها .

(٥) الرجز لبعض السعديين كما في القلب والإبدال ٢٨ ، وأمالي القالي ١٦٥/٢ ، والدرر اللوامع

١٩/٨ ، وهو في أسرار العريية ٢٥٥ ، والمحاجة النحوية ١٣٣ ، وابن الشجري ٢٥٤/٢ ، والريح

السيهوج : الشديدة .

يَنْضَحْنَ فِي حَافَاتِهِ بِالْأَبْوَالِ " (١)
وَمِثْلُهُ :

فِي مَنْهَلٍ قَدْ جِئْتُهُ طَامٍ خَالٍ " (٢)

وَلِمَشْطُورِ السَّرِيعِ نَوْعٌ آخَرٌ ، ضَرِيئُهُ " مَفْعُولُنْ " ، وَيُسَمَّى الْمَكْسُوفُ (٣)
وَتَقْسِيرُ هَذَا اللَّقْبِ أَنَّ أَصْلَهُ " مَفْعُولَاتٌ فَكَسَفُوا " التَّاءُ " عَنْهُ بِإِذْهَابِهَا فَبَقِيَ
" مَفْعُولًا " فَابْتَدَلُوا مِنَ الْأَلْفِ نُونًا فَصَارَ " مَفْعُولُنْ " ، وَبَيْتُهُ :

" سِيرُوا عَلَى أَسْمِ اللَّهِ لَا تَرْتَدُّوا " (٤)

وَ تَقْطِيعُهُ : " مُسْتَفْعَلُنْ مُسْتَفْعَلُنْ مَفْعُولُنْ " ، وَمِثْلُهُ :

يَا دَارَ سَلْمَى يَا أَسْلَمِي بِالْقَاعِ (٥)

وَالْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَ فِيهِ مَشْطُورٌ / السَّرِيعِ مِنْ مَشْطُورِ السَّرِيعِ ، وَمَعْنَى هـ - ا

" التَّصْرِيعُ " أَنْ يَكُونَ حَرْفُ الرَّوِيِّ مِنْ نِصْفِ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ كَحَرْفِ الرَّوِيِّ مِنْ
نِصْفِ الثَّانِي كَمَا يَفْعَلُونَ فِي أَوَائِلِ الْقَصَائِدِ .

(١) رجز قبله :

يا صاح ما هاجك من ربع خال .

عزاه ابن سيده في المحكم ٩٣/٣ إلى العجاج ، وكذا في اللسان (جلد) وليس في ديوانه ، وهو
في العروض والقوافي ٩٨ ، والعقد الفريد ٤٨٩/٥ ، والمعيار في أوزان الأشعار لأبي بكر
الشترييني ٦٤ غير منسوب .

(٢) لم أعثر على قائل هذا الرجز ، وقد جاء في ابن يعيش ٣٤/٩ برواية :

" ومنهل وردته طام خال "

المنهل : المورد . طام : كثير الماء . خال : ليس عليه أحد

(٣) قال في العقد الفريد ٤٦٧/٥ . : " المكسوف " ما ذهب سابعة المتحرك " . وانظر : الكافي في

العروض والقوافي ٩٩ .

(٤) لم أعثر على قائله ولا تكلمته .

(٥) لم أعثر على قائله ولا تكلمته .

فَقُلْتُ غَيْرَ آمِنٍ مِنْ حَاسِدٍ .. أَوْ جَاهِلٍ أَوْ عَالِمٍ مُعَانِدٍ

"غَيْرَ آمِنٍ" حَالٌ مِنَ "التَّاءِ" فِي "قُلْتُ" ، وَالْأَمْنُ : هُوَ الطَّمَانِينَةُ
وَالسُّكُونُ إِلَى الشَّيْءِ ، وَالْخَوْفُ ضِدُّهُ ، وَغَيْرُ الْآمِنِ : هُوَ الْخَائِفُ ، فَكَانَهُ قَالَ :
فَقُلْتُ (١) خَائِفًا ، وَ" الْحَاسِدُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ
وَأَنْتَقَالَهَا إِلَيْهِ . وَقِيلَ : الْحَاسِدُ : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى زَوَالَ نِعْمَةِ الْمَحْسُودِ (وَأِنْ
لَمْ تَصِلْ إِلَيْهِ) (٢)

يُقَالُ : حَسَدَ يَحْسُدُ حَسُودًا ، وَيَغْضَهُمْ (٣) يَقُولُ : " يَحْسُدُ " بِكَسْرِ السِّينِ
وَمَصْدَرُهُ " حَسَدًا " بِالتَّحْرِيكِ وَ" حَسَادَةً " .

وَيُقَالُ : حَسَدَهُ عَلَى كَذَا ، (وَحَسَدَهُ كَذَا) (٤) بِمَعْنَى .

وَ" الْغَابِطُ " : هُوَ الَّذِي يَتَمَنَّى مِثْلَ حَالِ الْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ
زَوَالَهَا عَنْهُ ، يُقَالُ : غَبَطْتُ الرَّجُلَ أَغْبَطُهُ غَبْطًا وَغَبِطَةً (٥) .

(١) (ف) قلت .

(٢) زاد في (ف) وانتقالها إليه وهو تكرر مع ما قبله .

(٣) رواها الأخفش عن بعض العرب كما في الصحاح " حسد " .

(٤) في الأصل " وحسده على كذا " وهو سهر صوابه من (ف) ، وانظر الصحاح " حسد " .

(٥) وليس هذا بحسد .

ينظر الصحاح ومختار الصحاح في " غبط " .

وَأَيْسَ فِي هَذَا التَّفْسِيمِ تَدَاخُلٌ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ النَّاسِ (١) ؛ لِأَنَّ الْحَاسِدَ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْجَهْلِ ، وَالْجَاهِلُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ ، وَالْعَالِمُ قَدْ يَخْلُو مِنَ الْحَسَدِ .

و " الْمُعَانِدُ " : هُوَ الْمُخَالَفُ الَّذِي يَرُدُّ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْرِفُهُ ، يُقَالُ : عِنْدَ يَعْنِدُ عُنُودًا ، فَهُوَ عَائِدٌ وَعَيْنِيدٌ ، وَالْجَمْعُ " عُنْدٌ " - بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ - ، وَ " عُنْدٌ " بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ . (٢) .

بِاللَّهِ رَبِّي فِي الْأُمُورِ اعْتَصِمِ .. الْقَوْلُ فِي حَدِّ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ

" أَلْبَاءٌ فِي " بِاللَّهِ " (٣) يَتَعَلَّقُ بِ " اعْتَصِمِ " ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (٤) نَصَبٌ ؛ لِأَنَّهَا مَحْكِيَةٌ بِالْقَوْلِ ، وَ " رَبِّي " يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِاسْمِ اللَّهِ ، وَيَدُلُّ مِنْهُ ، وَيَقْبَحُ أَنْ يَكُونَ عَطْفٌ بَيَانٍ إِذْ لَا مُشَارِكَةَ لَهُ فِي هَذَا الْاسْمِ

(١) هذا رد منه على ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٦٥/١ التريديد ههنا بأو غير مستقيم ، لأن كلامه يؤذن بأن الحاسد لا جاهل ولا عالم معاند ، وأو قال : " من جاهل " فبين الحاسد به لكان جيداً ، وذكر ذلك صاحب الشرح المجهول في شرحه لوحة ه فقال : " وابن الخباز جعل هذا التريديد بين أقسام متداخلة وحكم بأن الصحيح أن يقال : " فقلبت غير آمن لحاسد من جاهل أو عالم معاند ، وقال النيلي : ليس في الأقسام تداخلاً ، " لأن الحاسد قد يخلو من الجهل ، والجاهل قد يخلو من الحسد ، والعالم قد يخلو من الحسد " ، وأقول : هذا لا يقتضى التباين بين الأقسام لكن الجواب الصحيح عن ذلك هو أن التريديد لم يقع إلا بين الحاسد والجاهل والعالم المعاند ، والتباين بين هذه الأقسام ظاهر ، إذ الحاسد قد يكون عالماً غير معاند فيكون غير الجاهل والعالم المعاند ، وعلى هذا فلا حاجة إلى التقدير الذي ذكره - [أي ابنُ الخباز] - ، لأنَّ الكلام سديد تام بدونه .

(٢) ينظر الصحاح (عند) .

(٣) في (ف) " الله " تحريف .

(٤) " الفعلية " سقط من (ف) .

(حَتَّى يَتَبَيَّنَ بِاسْمِ آخَرَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ (١) أَيْ :
هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا يُشَارِكُهُ فِي هَذَا الْاسْمِ) " (٢) الشَّرِيفِ ؟

وَ " الْأُمُور " جَمْعُ أَمْرٍ ، وَهُوَ الشَّأْنُ ، وَ " أَعْتَصِمُ " : أَمْتَنُ ، وَمِنْهُ
سُمِّيَ السَّيْرُ الَّذِي تُرْبَطُ بِهِ الْقَرْيَةُ عِصَامًا (٣) ؛ لِأَنَّهُ يُمْنَعُ مَا فِيهَا أَنْ يَخْرُجَ
عَنْهَا وَيَحْفَظُهُ (٤) .

وَأَمَّا بَيَانُ الْكَلَامِ وَالْكَلِمِ فَيُذَكَّرُ فِيمَا بَعْدُ .

وَ " الْحَدُّ " : قَوْلٌ وَجِيزٌ يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِ الشَّيْءِ ، وَقِيلَ : الْحَدُّ هُوَ
الشَّامِلُ الْمَانِعُ ، يَمْنَعُ مَا دَخَلَ فِيهِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ أَنْ يَدْخُلَ
فِيهِ (٥) .

(١) سورة مريم ٦٥ .

(٢) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٣) انظر أساس البلاغة (عصم) .

(٤) في (ف) " يحفظها " .

(٥) مثال ذلك " الإنسان حيوان ناطق " فلا يدخل الصاهل ولا الناهق

وللحد شرطان ..

أحدهما : الاطراد ، وهو أنه كلما وجد وجد المحدود .

والثاني : الانعكاس ، وهو أنه كلما انتفى ، انتفى .

راجع : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٧ ، وشرح اللوحة البدرية ٢٠٢/١ .

[الكلام وما يتألف منه]

الَلْفِظُ إِن يُفِيدُ هُوَ الْكَلَامُ نَحْوُ : مَضَى الْقَوْمُ وَهُمْ كِرَامٌ

قَوْلُهُ : " الَلْفِظُ " اُحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ ، وَعَنْ كَلَامِ النَّفْسِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ (١) ، ثُمَّ نَقُولُ : الَلْفِظُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا أَوْ لَيْسَ (بِمُرَكَّبٍ) (٢) ، وَالثَّانِي : الْكَلِمَةُ ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، وَالثَّانِي الْكَلِمُ ، وَالْأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُفِيدًا ، وَهُوَ الْكَلَامُ ، وَإِلَّا فَهُوَ الْقَوْلُ .

قَوْلُهُ : " يُفِيدُ " يُرِيدُ بِهِ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ إِذْ لَوْ أَرَادَ مُطْلَقَ الْفَائِدَةِ لَأَنْدَرَجَتِ الْكَلِمَةُ الْمُفْرَدَةُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ فَهَمَّ مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعَتْ لَهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ يُرِيدُ الْفَائِدَةَ التَّامَّةَ الَّتِي يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهَا ، وَتِلْكَ الْفَائِدَةُ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَرْكِيبٍ ، فَلِذَلِكَ أَقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ الْإِفَادَةِ ، وَلَمْ يَقُلْ : الَلْفِظُ الْمُرَكَّبُ ، إِمَّا لِتَضَمُّنِ

الْإِفَادَةِ (٣) التَّرْكِيبِ ، وَإِمَّا لِقَوْلِهِ فِيمَا بَعْدُ : " تَأْلِيْفُهُ مِنْ / كَلِمٍ " (٤) . هـ - ب

قَوْلُهُ : " هُوَ الْكَلَامُ " أَرَادَ (بِهِ) (٥) " فَهُوَ الْكَلَامُ " فَحَذَفَ الْفَاءَ

الَّتِي هِيَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِضُرُورَةِ النِّظْمِ .

وَأَمَّا اسْتِثْقَاكُ الْكَلَامِ فَهُوَ مِنْ " الْكَلِمِ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ ، لِأَنَّ

الْجُرْحَ يُؤَثِّرُ فِي بَدَنِ الْمَجْرُوحِ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ إِنْ كَانَ حَسَنًا أَثَّرَ فِي

(١) فاللفظ - إذا - : هو الصوت المعتمد على المقطع ، وهو قسمان مهمل ، ومستعمل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إفادة " .

(٤) سأتي هذا قريباً إن شاء الله .

(٥) سقط من (ف) .

نَفْسِ السَّامِعِ سُرُورًا، وَإِنْ كَانَ قَبِيحًا أَثَّرَ فِي نَفْسِهِ هَمًّا وَأَنْقِيَاضًا ، فَقَدْ
وَأَفَقَ " الْكَلَامَ " الْمُرَكَّبُ مِنَ اللَّفْظِ " الْكَلِمَ " الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ فِي اللَّفْظِ
وَالْمَعْنَى ، أَمَّا اللَّفْظُ فَلِأَنَّ الْكَافَ وَاللَّامَ وَالْمِيمَ - الَّتِي هِيَ حُرُوفُ " الْكَلِمِ "
الَّذِي هُوَ الْجُرْحُ (١) - مَوْجُودَةٌ فِي " الْكَلَامِ " وَكَذَلِكَ مَعْنَاهُ وَهُوَ التَّأثيرُ، وَهَذَا
هُوَ حَقِيقَةُ الْأَشْتِقَاقِ (٢) وَقَالَ قَوْمٌ : (٣) الْكَلَامُ مَصْدَرٌ بِدَلِيلِ عَمَلِهِ عَمَلَ
الْمَصْدَرِ فِي قَوْلِكَ : " كَلَامَكَ زَيْدًا حَسَنٌ " ، فَانصَبُوا " زَيْدًا " بِالْكَلامِ كَمَا
نَصَبُوهُ بِالتَّكْلِيمِ فِي قَوْلِكَ : " تَكْلِيمَكَ (٤) زَيْدًا حَسَنٌ " ، وَقَالَ قَوْمٌ : هُوَ اسْمٌ
لِلْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ مُسَمَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَصْدَرًا (لَمْ يَخُلْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ
مَصْدَرًا لِكَلَّمْتُ أَوْ لَتَكَلَّمْتُ) (٥) ، وَالْأَوَّلُ مَصْدَرُهُ " التَّكْلِيمُ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ (٦) ، وَالثَّانِي مَصْدَرُهُ " التَّكَلُّمُ " ، نَحْوُ " تَكَلَّمْتُ
تَكَلُّمًا " ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا لِكَلَّمْتُ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْأَلِفَ
وَهِيَ زَائِدَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ " الْكَلَامُ " اسْمًا لِلتَّكْلِيمِ كَمَا أَنَّ (السَّلَامَ) (٧) اسْمٌ
لِلتَّسْلِيمِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ " الْكَلَامَ " فِي اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ مُسَمَّاهُ الْجُمْلُ
الْمُفِيدَةُ ، فَلَوْ قِيلَ : بِأَنَّهُ اسْمٌ لِلْمَصْدَرِ مَعَ أَنَّهُ اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ لَزِمَ الْأَشْتِرَاكُ ،
وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ .

(١) بعده في الأصل " في اللفظ والمعنى أما اللفظ فلأن الكاف " وهو تكرر مع ما قبله .

(٢) انظر : الخصائص ١٣/١ ، ٢٥ .

(٣) انظر شرح ابن يعيش ٢٠/١ فما بعدها .

(٤) في (ف) " تكلمك " .

(٥) في (ف) " لكان إما لكلمت أو تكلمت " وهو اختصار لما بين القوسين .

(٦) سورة النساء ١٦٤ .

(٧) في الأصل " سلاماً " .

وَالْحَقُّ - عِنْدِي - أَنْ " الْكَلَامَ " اسْمٌ لِلْجُمْلَةِ الْمُفِيدَةِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَ بِمَا فِيهِ مِنْ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ مَادَّةُ الْفِعْلِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنَ الْجُمْلَةِ اسْمًا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ (كَقَوْلِهِ) (١) : " وَهُمْ كِرَامٌ " ، وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَهِيَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ كَقَوْلِهِ : " مَضَى الْقَوْمُ " ، وَكَانَ الْوَاجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِتَعْرِيفِ " الْكَلِمَةِ " قَبْلَ تَعْرِيفِ " الْكَلَامِ " : لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ لَا يُمَكِّنُ تَعْرِيفَهُ إِلَّا بَعْدَ تَعْرِيفِ مُفْرَدَاتِهِ ، وَإِنَّمَا بَدَأَ بِالْمُرَكَّبِ الَّذِي هُوَ " الْكَلَامُ " لِشَرْفِهِ (٢) ، لِأَنَّ الْمُرَكَّبَ أَفْضَلُ وَأَشْرَفُ مِنَ الْمُفْرَدِ إِذْ (٣) كَانَ الْمُرَكَّبُ يَفِيدُ جَمِيعَ مَا يُفِيدُهُ أَفْرَادُهُ وَزِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ ، وَلِأَنَّ الْمُرَكَّبَ هُوَ الْغَرَضُ مِنْ وَضْعِ (٤) الْمُفْرَدَاتِ .

تَأْلِيفُهُ مِنْ كَلِمٍ وَاحِدَهَا كَلِمَةٌ أَقْسَامُهَا أَحَدُهَا

التَّأْلِيفُ أَخْصُ مِنَ التَّرْكِيبِ ؛ لِأَنَّهُ تَرْكِيبٌ ذُو نِسْبَةٍ وَهُوَ بِمَعْنَى الْأَلْفَةِ وَهِيَ الْمَلَامَعَةُ (٥) بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " تَأْلِيفُهُ " وَلَمْ يَقُولُوا تَرْكِيبُهُ ، وَ" الْهَاءُ " ضَمِيرٌ " الْكَلَامِ " .

قَوْلُهُ : " مِنْ كَلِمٍ " الْكَلِمُ أَعْمٌ مِنَ الْكَلَامِ مِنْ وَجْهِ ، لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى الْمُفِيدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُرَكَّبِ مِنْ (ثَلَاثَةِ الْفَاطِ) (٦) ، وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ عَلَيْهِ لَفْظَةَ

(١) في الأصل " كقولهم " تحريف .

(٢) في الأصل غير واضح .

(٣) في (ف) " إذا " .

(٤) في (ف) " جمع " .

وقد عيب على ابن معط سلوكه هذا التهج ، انظر شرح اللحة البدرية لابن هشام ٢٠٠/١ .

(٥) قوله " الملاعبة " في الأصل غير واضح .

(٦) في الأصل غير واضح .

" مِنْ " ، لِأَنَّ " مِنْ " الَّتِي لِلْبَيَانِ تَدْخُلُ عَلَى (الْأَعْمَ ، يُرِيدُ أَنْ) تَأْلِيفَ الْكَلَامِ مِنْ بَعْضِ الْكَلِمِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ يَتِمُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ بِحُصُولِ الْفَائِدَةِ (١) مِنْ إِسْنَادِ الْأَسْمِ إِلَى مِثْلِهِ وَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ (عَلَى هَذَا) (٢) جُزْءَ الْكَلَامِ ، قُلْتُ : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ فِعْلٌ جُزْؤُهُ الْفِعْلُ ، وَالْكَلَامَ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ / لَيْسَ جُزْؤُهُ الْحَرْفُ . ٦ - أ

وَالْكَلِمُ : جَمْعٌ يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ (٣) .

فَالوَاحِدُ " الْكَلِمَةُ " وَهِيَ (٤) اللَّفْظَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالْوَضْعِ ، فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ قِيُودٌ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ يَقْيِدَ بِالْجِنْسِ ، وَثَلَاثَةٌ عِنْدَ غَيْرِهِ .

الْقَيْدُ الْأَوَّلُ : " اللَّفْظَةُ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْإِشَارَةِ ، وَالْكِتَابَةِ .

الْقَيْدُ الثَّانِي : " الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ

الْمُهْمَلِ (٥) ، وَالْمُهْمَلُ هُوَ اسْمٌ ، وَلَا مُسَمَّى لَهُ كَقَوْلِهِمْ : " الْعَنْقَاءُ ، وَالْغَوْلُ " .

قَالُوا : إِنَّ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لِأَمْسَمَى لَهُمَا (٦) .

الْقَيْدُ الثَّلَاثُ : " مَعْنَى مُفْرَدٌ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْكَلَامِ الْمَنْطُوقِ بِأَحَدٍ

(١) في الأصل غير واضح .

(٢) في (ف) " على ذلك " .

(٣) قال ابن القواس في شرحه لوجه ٧ " أما الكلم فاسم جنس يفرق بينه وبين واحدتها بالتاء ، وليس بجمع على الأصح إلا أنه لا يجوز إطلاقه على النوع الواحد لكونه لفظاً موضوعاً لأحادٍ بخلاف "الكلمة" .

(٤) في (ف) " هي " .

(٥) في (ف) " المهمله " .

(٦) وقيل : المهمل : هو الذي لم يوضع لمعنى كدين مقلوب " زيد " .

جُزْأِيهِ ، نَحْوُ " قَم ، وَادْهَبَ " ، فَإِنَّهُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ فِي الْمَسْمُوعِ ، وَهُوَ
كَلَامٌ ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ مَنْوِيٌّ فِيهِ ، أَوْ نَقُولُ : فِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ
كَالرَّجُلِ ؛ فَإِنَّ اللَّامَ تُفِيدُ التَّعْرِيفَ وَرَجُلٌ يُفِيدُ الذَّاتَ فَهُوَ مُرَكَّبٌ .

الْقَيْدُ الرَّابِعُ : " بِالْوَضْعِ " وَفِيهِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَنْقُولِ كَتَأْبِطُ شَرًّا فَهُوَ
لَفْظٌ مُرَكَّبٌ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ بِالنَّقْلِ لَا بِالْوَضْعِ الْأَوَّلِ ، هَذَا إِذَا عَلِقَتْ
(الْبَاءُ) مِنْ قَوْلِكَ : " بِالْوَضْعِ " بِمُفْرَدٍ ، أَمَا إِذَا عَلِقْتَهُ بِالْأَدَالَةِ (١) أَي : الْأَدَالَةِ
بِالْوَضْعِ عَلَى مَعْنَى مُفْرَدٍ فَفِيهِ احْتِرَازٌ مِنْ " أَح " ؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى
مُفْرَدٍ وَهُوَ أَلَمُ الصَّدْرِ (٢) ، وَلَيْسَتْ كَلِمَةً ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَضَعَهَا ، إِذِ الْمُرَادُ
بِالْوَضْعِ (٣) تَخْصِيصُ الْأَلْفِظِ بِمُسْمَاهُ ، فَإِنْ قِيلَ : قَدْ تَطَلَّقَ الْكَلِمَةُ عَلَى
الْقَصِيدَةِ ، وَالْخُطْبَةِ ، قِيلَ : ذَلِكَ مَجَازٌ مِنْ قَبِيلِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ
، وَإِذَا (٤) أَمْكَنَ جَعْلُهُ مَجَازًا كَانَ أَوْلَى مِنَ الْاِشْتِرَاقِ .

فَإِنْ قِيلَ : لِأَبْدٍ فِي الْمَجَازِ مِنْ مُلَاحَظَةِ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ ، قُلْتُ : هُوَ
كَذَلِكَ فَإِنَّ الْخُطْبَةَ وَالْقَصِيدَةَ بِمَجْمُوعِ أَجْزَائِهَا تُفِيدُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصِدَ إِلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ " بِالْأَدَالَةِ " تَحْرِيفٌ .

(٢) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ ١٩/١ : " إِنَّ مِنْ الْأَلْفَازِ مَا قَدْ تَكُونُ دَلَالَتُهُ عَلَى مَعْنَى بِالطَّبِيعِ لَا بِالْوَضْعِ وَذَلِكَ
كَقَوْلِ النَّائِمِ : " أَح " فَاتَهُ يَفْهَمُ مِنْهُ اسْتِغْرَاقُهُ فِي النَّوْمِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عِنْدَ السَّعَالِ : " أَح أَح " فَاتَهُ
يَفْهَمُ مِنْهُ أَدَى الصَّدْرِ ، فَهَذِهِ الْأَفَازُ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ حُرُوفٍ مَلْفُوظَةٍ بِهَا ، وَلَا يُقَالُ لَهَا كَلِمَةٌ لِأَنَّ
دَلَالَتَهَا لَمْ تَكُنْ بِالتَّوَاضُعِ وَالْاِصْطِلَاحِ " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " مِنَ الْوَضْعِ " .

(٤) فِي (ف) " إِذَا " بَدُونَ وَابْوِ الْعَطْفِ .

الشاعرُ والخاطِبُ (١) كما أن الكلمةَ مجموعُ أجزائها يُفِيدُ المعنى الذي
قصدَهُ الواضِعُ ، فأعرِفهُ !

والكلمةُ جنسٌ بِدليلِ أنها تُصدَرُ في حدِّ كُلِّ واحدٍ مِنَ الأسمِ والفِعْلِ
والحَرْفِ ، والمَبْدوءُ بِهِ فِي الحدِّ هُوَ "الجنسُ" ، والمُعقَّبُ بِهِ بَعْدَ الجنسِ
هُوَ "الفصلُ" ، والمُرَكَّبُ مِنَ "الجنسِ" ، والفِصلِ "هُوَ" النُّوعُ" ، وإِذَلِكَ
قَالَ : "أقسامُها" أي : أنواعُها .

قوله : "أحدُها" : أي : أعرِفُ حَقائِقَها ، إشْكالَ عَلى قولِهِم :
الكلمةُ جنسٌ "وذلك أن الكلمةَ اسمٌ بالاتِّفاقِ ، فلو كانت جنساً لا ندرجُ تحتَها
الاسمُ والفِعْلُ والحَرْفُ ، فيكونُ الشَّيْءُ جنساً لِنَفْسِهِ أو يَكُونُ الفِعْلُ والحَرْفُ
نوعينِ لِلأسمِ ضروريةً أنْ الكلمةَ اسمٌ ، واسمُ الجنسِ يَصْدُقُ عَلى النُّوعِ
فَيَجِبُ أنْ يَصْدُقَ عَلى كُلِّ واحدٍ مِنَ الفِعْلِ والحَرْفِ أَنَّهُ اسمٌ .

جوابُهُ : أنْ المُنْتَوِعَ (٢) مَعْنَى الكَلِمَةِ لا لَفْظُها ، فافهَمهُ .

(١) يريد الخطيب .

(٢) (ف) "المتبوع" تحريف .

[أقسام الكلمة]

وهي ثلاث ليس فيها خلف الاسم ثم الفعل ثم الحرف

"هي" : ضمير الأقسام ، وحذف " التاء " من " ثلاث " لتأنيث المعدود
معنى : لأن كل قسم من أقسام الكلمة كلمة ، فاللفظ مذكر ، والمعنى
مؤنث ، فهو مثل قولك : " ثلاث شخص" إذا أردت به النساء ، فأعرفه .

قوله : " ليس فيها خلف " أي : ليس في قسمتها إلى هذه

(الثلاثة) ^(١) الأقسام خلاف ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه (مقامه) ^(١) ،

دليل الحصر أن الكلمة إما أن يصحح / إسنادها إلى غيرها أولاً ، والثاني

الحرف ، والأول إما / أن يدل على الزمان المعين من الثلاثة لذلك المعنى

أولاً ، والثاني " الاسم " ، وإنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأن عليه مدار

الكلام ، أي : لا يتم كلام إلا به ، وهو يتم بدون أخويه فهو أصل لما سواه ؛

لتوقف غيره في الفائدة عليه ، فالاسم ينتظم ركني الكلام . وقدم الفعل على

الحرف ؛ لأنه أحد ركني الجملة ، فالاسم والفعل هنا ركني الكلام ^(٢) ، متى

^(٣) وجداً مع التأليف - الذي هو الإسناد - تم الكلام وحصلت حقيقته ،

ومتى انتفياً ، أو أحدهما - أعني الاسم - انتفت حقيقة الكلام .

(١) سقط من (ف) .

(٢) بعده في (ف) " وقدم الفعل على الحرف " وهو تكرار مع ما تقدم .

(٣) في (ف) " ومتى " .

وَأَخْرَ الْحَرْفَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، فَأَمَّا (١) اِعْتِرَاضُهُمْ
بِالنَّدَاءِ فَلِنِّيَابَةِ الْحَرْفِ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ "أَدْعُو" أَمَّا الْمُتَادِي
فَمَفْعُولٌ، وَالْمَفْعُولُ لَيْسَ جِزَاءَ الْكَلَامِ مَادَامَ مَنْصُوبًا، وَقِيلَ: إِنْ حَرَفَ
النَّدَاءِ اسْمٌ لِلْفِعْلِ الَّذِي هُوَ "أَدْعُو"، وَأُنَادِي "فَسَقَطَ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى هَذَا
الْقَوْلِ".

وَقِيلَ: الْفَائِدَةُ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ شَيْئَيْنِ اسْتِحَالُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا
حَرْفًا؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لِإِيقَاعِ الْعَلَقَةِ (٤) بَيْنَ شَيْئَيْنِ. وَلِهَذَا قِيلَ: الْحُرُوفُ
رَوَابِطٌ، وَالرِّبْطُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَا شَيْئَانِ مَحَالٌ.

(١) في (ف) "وأما"

يتضح الاعتراض في مثل "يا زيد"؛ فإنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ كَوْنُ مَعَ الْاسْمِ فَائِدَةٌ.

(٢) في النسخة "العقلة"، ولعل الصواب ما أثبت وهو يريد بها الربط بين شيئين، يقول ابن الخباز

في شرحه ٨١/١: "أما الرباط فهو الداخل على شيئين، ليعلق به غيره".

[تعريف الاسم]

فَالْأَسْمُ مَا أَبَانَ عَنْ مُسْمَى فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى الْمُسْمَى عَمَّا
لَفْظُ (١) " مَا " فِي قَوْلِهِ : " مَا أَبَانَ " أَعْمُ مِنَ " اللفظ " الَّذِي هُوَ أَعْمُ مِنَ
" الْكَلِمَةِ " ، لَكِنَّهُ جَرَى عَلَى الْمَأْلُوفِ فِي التُّصْنِيفِ بِالِإِلْفَاطِ الْعَامَّةِ ثُمَّ التَّقْيِيدِ
بِالِإِلْفَاطِ الْخَاصَّةِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ " مَا " مَوْصُولَةٌ لَا يَتَّبِعُنَّ مَعْنَاهَا إِلَّا بِصِلَتِهَا فَأَشْبَهَتْ جُزْءَ
" الْكَلِمَةِ " فِي أَنَّهُ لَا يُفِيدُ إِلَّا بِتَمَامِهِ .

قَوْلُهُ (٢) : " مَا أَبَانَ عَنْ مُسْمَى " فِي قُوَّةِ قَوْلِهِ : " كَلِمَةٌ "
قَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ " فَضَلَّ يُخْرَجُ بِهِ الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ ؛ فَإِنَّ
مُسْمَاهُمَا لَيْسَ شَخْصًا .

قَوْلُهُ : " أَبَانَ عَنْ مُسْمَى " أَيَّ عَنِ مَعْنَى مُسْمَى ، فَإِنَّ قِيلَ : كَيْفَ يَقُولُ :
مَا أَبَانَ عَنْ مَعْنَى ، وَمُسْمَى الْلفظُ يَكُونُ جَوْهَرًا (وَمَعْنَى ؟ قُلْتُ : إِنَّمَا قِيلَ
لِمُسْمَى الْلفظُ مَعْنَى - وَإِنْ كَانَ جَوْهَرًا) (٣) - ؛ لِأَنَّ الْلفظَ يَدُلُّ عَلَى الصُّورِ
الذَّهْنِيَّةِ وَتِلْكَ الصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ تَدُلُّ عَلَى مَا فِي الْخَارِجِ ، وَالصُّورُ الذَّهْنِيَّةُ
أَعْرَاضٌ فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْمَعْنَى الَّذِي هُوَ الْمَصْنَدُ ، وَلِذَلِكَ قِيلَ : الْأَسْمُ مَا دَلَّ
عَلَى مَعْنَى ، ثُمَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الذَّهْنِيُّ إِنْ دَلَّ فِي الْخَارِجِ عَلَى مَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ
فَهُوَ الْعَيْنُ كَالِإِنْسَانِ وَإِلَّا فَهُوَ الْمَعْنَى كَالْعِلْمِ .

(١) فِي (ف) " لَفْظَةٌ " .

(٢) فِي (ف) " قَوْلُهُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) انْتِقَالَ نَظَرِ .

وَقَوْلُهُ : " عَمَّا " فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ (لِ " مُسَمًى ")^(١) أَيْ : مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى مُسَمًى قَدْ عَمَّ فِي دِلَالَتِهِ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى . وَيَعْنِي ب " مُسَمًى " مُسَمًى بِالْقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ ، أَيْ : عَلَى مَا لَهُ صِلَاحِيَّةٌ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مُسَمًى إِلَى آخِرِ التَّعْرِيفِ ، إِذَا جُعِلَ اسْمًا لَهُ حَتَّى كَأَنَّهُ قَالَ : الْاسْمُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَدُلَّ عَلَى مَا يُسَمَّى بِهِ ، وَعَلَى هَذَا لَا يَلْزِمُ النُّورُ ، وَلَا يُقَدِّمُ الْمُشْتَقُّ عَلَى الْمُشْتَقِّ مِنْهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ (٢) .

وَقَوْلُهُ : " فِي الشَّخْصِ وَالْمَعْنَى " خَرَجَ الْفِعْلُ : لِأَنَّ مَدْلُولَ الْفِعْلِ هُوَ الْحَدُّ وَالزَّمَانُ الْمُعَيَّنُ / وَكِلَاهُمَا مَعْنَى لَا شَخْصٌ ، فِدِلَالَةُ الْفِعْلِ خَاصَّةٌ بِالْمَعْنَى ، وَدِلَالَةُ الْاسْمِ عَامَةٌ فِي الْأَشْخَاصِ وَالْمَعَانِي .
وَقِيلَ فِي حَدِّ الْاسْمِ : هُوَ الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا غَيْرِ مُقْتَرِنِ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ .

قَوْلُهُمْ : " الْكَلِمَةُ الدَّالَّةُ عَلَى مَعْنَى " يَنْدَرِجُ فِيهِ الْاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ .
وَقَوْلُهُمْ : " فِي نَفْسِهَا " فَصَلَّ لِلْاسْمِ وَالْفِعْلِ عَنِ الْحَرْفِ .
وَقَوْلُهُمْ : " غَيْرُ مُقْتَرِنِ بِزَمَانٍ مُعَيَّنٍ " فَصَلَّ لِلْاسْمِ عَنِ الْفِعْلِ ، وَصَارَ الْحَدُّ خَاصًّا بِالْاسْمِ (٣) .

(١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ " لِمَعْنَى " غَيْرَ أَنْ الَّذِي فِي النِّظْمِ " الْمَعْنَى " بِالتَّعْرِيفِ ، وَالْجَمْلُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ أَحْوَالٌ ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبِتَ ، وَجَاءَ فِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ٧ ، وَقَوْلُهُ " عَمَّا " ، أَيْ : عَمَّ الشَّخْصَ وَالْمَعْنَى ، وَمَوْضِعُهُ الْجَرُّ صِفَةً لِمُسَمًى " ، وَهُوَ كَثِيرُ النِّقْلِ عَنِ النَّيْلِيِّ .

(٢) جَاءَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْخَبَّازِ ٧٠/٨ " الْحَدُّ الَّذِي ذَكَرَهُ يَحْيَى ذَكَرَهُ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ فِي مَقْدِمَتِهِ وَلا يَجِيذُ ، لِأَنَّهُ ادْخَلَ فِي الْحَدِّ مَا لا يَعْرِفُ إِلا بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَحْنُودِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " مُسَمًى " : لِأَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ التَّسْمِيَةِ الَّتِي هِيَ وَضْعُ الْاسْمِ ، فَاقْتَضَى إِلَى النُّورِ وَهُوَ مُحَالٌ .
وَيَنْظُرُ شَرْحَ الْمَقْدِمَةِ الْحَسِبِيَّةِ لِابْنِ بَابِشَادٍ ٩٤/٨ .

(٣) يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ ابْنُ يَعِيْشَ ٢٢/٨ .

وَإِذَا كَانَ الْمُنْفِي فِي حَدِّ الْأِسْمِ هُوَ دَلَالَتُهُ عَلَى (الْمُعَيَّنِ) (١) فَيَنْدَرِجُ
"الصَّبُوحُ ، وَالغَبُوقُ" (٢) فِي الْحَدِّ ؛ (لِأَنَّهُمَا يَدُلُّانِ) (٣) عَلَى شَرْبٍ فِي عَشِيِّ
أَوْ فِي صَبَاحٍ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُعَيَّنًا فِي (٤) الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، إِذِ الْمُرَادُ بِالتَّعْيِينِ
أَحَدَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يُفْسَرَ بِغَبُوقِ أَمْسٍ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ ،
وَتَضْيِيفُهُ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، فَتَقُولُ : " صَبُوحُ أَمْسٍ ، وَغَبُوقُ الْيَوْمِ ،
وَصَبُوحُ غَدٍ ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُفْسَرَ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَبُوحِ أَمْسٍ أَوْ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ
لَمْ يَكُنْ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ بَعِيْنِهِ ، وَالْمُنْفِي فِي حَدِّ الْأِسْمِ هُوَ (٥) الدَّلَالَةُ
عَلَى أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ بَعِيْنِهِ ، فَلَا يَرِدُ ذَلِكَ نَقْضًا عَلَى الْحَدِّ (٦) ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ :
مَضْرِبُ الشُّوْلِ " (٧) ، وَمَقْدَمُ الْحَاجِّ " لَا يَرِدُ نَقْضًا " ؛ لِأَنَّ مَضْرِبَ الشُّوْلِ
عِبَارَةٌ عَنِ وَقْتِ مَضْرِبِهَا لِأَعْبَارَةٍ عَنِ الضَّرَابِ وَالْوَقْتِ (بِدَلِيلِ قَوْلِكَ) (٨) :
مَضَى مَضْرِبُ الشُّوْلِ وَلَمْ يَقَعْ فِيهِ ضِرَابٌ " ، فَلَوْ كَانَ " مَضْرِبُ الشُّوْلِ " عِبَارَةً
عَنِ الْوَقْتِ وَالضَّرَابِ لَكَانَ تَنَاقُضًا ، فَيَكُونُ الْمَضْرِبُ زَمَانَ الضَّرَابِ ، وَالْمَقْدَمُ
زَمَانَ الْقُدُومِ ، وَحَصَلَ التَّعْيِينُ بِالإِضَافَةِ إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ الزَّمَانَ مَعْلُومٌ
بِالْعُرْفِ لَا مِنْ مَفْهُومِ اللَّفْظِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : " أَتَيْتُ مَضْرِبًا أَوْ مَقْدَمًا " لَمْ

(١) (ف) " الزمان المعين " .

(٢) الصبوح : الشرب بالغداء ، وهو ضد الغبوق الذي هو الشرب بالعشي .

(٣) في النسختين " لأنه يدل " ولعل الصواب ما أثبت .

(٤) (ف) " من " .

(٥) في الأصل (وهو) بالواو .

(٦) انظر شرح الكافية للرضي ١١/١ .

(٧) الشول : جمع الشائلة ، والشائلة من الإبل : التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر

فخف لبنها ، وهو جمعٌ على غير قياس ، وجمع الجمع : أشوال . (اللسان : شول) .

(٨) (ف) " بدليل قولهم " .

يَفْهَمُ مِنْ ذَلِكَ زَمَانَ أَصْلًا ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْاِقْتِرَانِ فِي
 أَنْفُسِهَا (١) وَضَعًا ، وَلَوْلَا خَوْفُ الْإِطَالَةِ لِأَتَيْنَا بِكُلِّ مَا يَرِدُ نَقْضًا عَلَى حَدِّ الْأَسْمِ
 بِجَوَابِهِ .

« تعريف الفعل (٢) »

وَالْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ وَمَصْنَدٍ دِلَالَةً اِقْتِرَانٍ
 خَرَجَتْ أَسْمَاءُ الزَّمَانِ كَأَمْسِ وَالْيَوْمِ وَعَدَّ بِقَوْلِهِ : « وَمَصْنَدٍ » ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
 الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ وَحَدَّهُ ، أَمَا عَلَى (٣) الْمَصْنَدِ فَلَا ، فَإِنْ قِيلَ : « كَانَ »
 وَأَخَوَاتُهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْمَصْنَدِ فَلَا تَكُونُ أفعالًا ، قُلْتُ : مُرَادُهُ الْفِعْلُ التَّامُّ ، فَأَمَا
 « كَانَ » (فَهِيَ نَاقِصَةٌ) (٤) ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتِمَّ بِهَا الْكَلَامُ مَعَ مَرْفُوعِهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
 خَبَرَهَا قَائِمٌ مَقَامَ الْمَصْنَدِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : « دِلَالَةً اِقْتِرَانٍ » اللَّفْظُ الْمُجْمَلُ ، كَالْقُرَى لِلْحَيْضِ
 وَالطُّهْرِ (٥) ، فَإِنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ لَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِهِ مَجْمُوعُ الْحَيْضِ
 وَالطُّهْرِ ، بَلْ أَحَدُهُمَا لَا يَعْينُهُ .

(١) في (ف) "نفسها" ، وينظر ابن يعيش ٢٣/١ .

(٢) ورد هذا العنوان بحاشية الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) "فناقصة" .

(٥) القرى : من الأضداد يقال : القرى للطهر وهو مذهب أهل الحجاز ، والقرى للحيض ، وهو مذهب
 أهل العراق ، ويقال في جمعه : أقراء وقرى . عن الأضداد لابن الأثيري ٢٧ .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ " الصَّبُوحُ ، وَالغَبُوقُ " إِلَّا أَنْ يُرِيدَ
الاقْتِرَانِ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَذْكُورًا فِي لَفْظِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّ لِلْفِعْلِ دِلَالَتَيْنِ ، دِلَالَةً بِمَادَّتِهِ أَي : بِحُرُوفِهِ ، وَهِيَ
دِلَالَتُهُ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَدِلَالَةً (١) بِصِيغَتِهِ ، وَهِيَ : دِلَالَتُهُ عَلَى الزَّمَانِ ،
كَمَا أَنَّ الْأِسْمَ الْمُعْرَبَ لَهُ دِلَالَتَانِ دِلَالَةٌ بِذَاتِهِ وَدِلَالَةٌ / بِإِعْرَابِهِ ، وَالدَّلِيلُ ٧ - ب
عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ أَنَّ دِلَالَةَ صِيغَةِ الْمَاضِي غَيْرُ دِلَالَةِ
صِيغَةِ الْمُسْتَقْبَلِ وَضَعًا ، وَلَيْسَتْ الْمُغَايِرَةُ إِلَّا بِتَعْيِينِ الزَّمَانِ .

وَقَدْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا وَزَمَانٍ مُعَيَّنٍ مِنَ
الثَّلَاثَةِ لَوْجُودِ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِالْوَضْعِ ، وَهَذَا لَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِثْلُ " الصَّبُوحِ " (٢)
وَإِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانِهِ - ؛ لِأَنَّ زَمَانَهُ لَيْسَ أَحَدَ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ .

فَإِنْ قِيلَ : الْمُبْهَمُ نَحْوُ " يَفْعَلُ " لَا يَتَّعِينَ زَمَانَهُ .

قُلْتُ : قَدْ حَصَلَ الْأَمْتِيَارُ عَنِ الْمَاضِي ، وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَجَمِيعُ
الْأَلْفَاظِ لِأَنَّهَا لِدَوَاتِهَا ، بَلْ بِإِرَادَةِ الْمُطْلَقِ لَهَا ، ثُمَّ الْمُتَكَلِّمُ بِهَا إِذَا
أَطْلَقَهَا فَلَا بُدَّ أَنْ يُرِيدَ أَحَدَ الزَّمَانِينَ بَعِيْنِهِ ، وَإِنَّمَا اتَّفَقَ أَنَّ دِلَالَتَهُ مُشْتَرَكَةٌ
فَيَلْتَبَسُ عَلَى السَّمْعِ مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِ مِنْهُ ، (أَمَا دِلَالَتُهُ فِي نَفْسِهِ) (٣) فَهِيَ
عَلَى زَمَانٍ مُعَيَّنٍ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ .

فَإِنْ قِيلَ : " نِعَمَ وَبَيْسَ ، وَفَعَلَ التَّعَجُّبِ " لَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ .
قُلْتُ : الْمُرَادُ مَا كَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصَالَتِهِ ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَهَا دِلَالَةٌ عَلَى

(١) فِي الْأَصْلِ " وَدِلَالَتُهُ " .

(٢) بَعْدَهُ فِي التَّسَخُّطَيْنِ عِبْرَةٌ " فَإِنَّهُ " ، وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا فِي نَظَرِي ، فَاتَّزَتْ وَضَعَهَا فِي الْهَامِشِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

الزَّمَانِ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا ضُمَّتْ مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِ وَضْعِهَا
وَأَجْرِيَتْ مُجْرَى الْحُرُوفِ بَطَلَتْ دِلَالَتُهَا عَلَى الزَّمَانِ وَصَارَ الْقَصْدُ بِهَا التَّعَجُّبُ
أَوْ الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ
الْأَلْفَاظِ الْإِنْشَائِيَّةِ ، نَحْوُ " بَعْتُ ، وَطَلَّقْتُ " ؛ لِأَنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ مَوْضُوعِهَا
الْأَصْلِيِّ ، وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ (الَّتِي) (١)
أَشْبَهَتْ الْحُرُوفَ ، لَا تَرُدُّ (٢) نَقْضًا عَلَى حَدِّ الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا هُوَ لِمَا كَانَ
بَاقِيًا عَلَى أَصَالَتِهِ ، (أَوْ لِأَنَّ) (٣) هَذِهِ الْأَسْمَاءُ الَّتِي شَابَهَتْ الْحُرُوفَ لَهَا دِلَالَةٌ
فِي نَفْسِهَا مَعَ دِلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سَيِّبِيُّهِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : " وَأَمَّا الْفِعْلُ فَمَا مِثْلُهُ أُخِذَتْ مِنْ
لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ ، وَبُنِيَتْ لِمَا مَضَى ، وَلِمَا يَكُونُ ، وَلِمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ
يَنْقَطِعْ " (٤) .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : (لَا يُعْلَمُ شَيْءٌ) (٥) مِنَ الْأَفْعَالِ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا " لَيْسَ " .
فَإِنَّهُ لَا دِلَالَةَ لَهَا عَلَى الْمُضِيِّ (٦) ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُكَ : " لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا

(١) فِي (ف) "الذی" تحریف .

(٢) فِي الْأَصْلِ "وَلَا تَرُدُّ" بِالْوَاوِ .

(٣) فِي (ف) "وَلَا يَنْ" .

(٤) الْكِتَابُ ١٢/٨ هَارُونَ ، وَنَصَهُ "وَلَا يَكُونُ وَلَا يَقَعُ ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ" .

(٥) فِي (ف) "لَا نَعْلَمُ شَيْئًا" .

(٦) اخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي "لَيْسَ" هَلْ هِيَ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ ؟ فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا

حَرْفٌ ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ " وَزَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ أَنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ "مَا" ، وَتَابِعَهُ الْفَارِسِيُّ فِي
الطَّبِيَّاتِ وَابْنُ شَقِيرٍ وَجَمَاعَةٌ ، عَنْ مَعْنَى اللَّيْبِ ٣٨٧ .

وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ ٩٣/٨ "أَمَّا (لَيْسَ) فَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَتَصَرَّفُ

تَتَصَرَّفُ الْأَفْعَالُ قَوْلُكَ : لَسْتُ ، كَمَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ .. " ، وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ

وَالْمِرَاذِيُّ فِي الْجَنِيِّ الدَّانِي ٤٩٤ ، أَوْ لَعَلَّهَا نَقْلًا عَنْ كِتَابِ لَهُ آخَرَ .

غَدًّا" ، وَلَوْ قِيلَ فِي حَدِّهِ : (١) " مَا كَانَ مِنَ الْأَلْفَاظِ خَبْرًا وَلَمْ يُخْبِرْ عَنْهُ لَكَانَ جَيِّدًا " قَالَهُ (٢) أَبُو عَلِيٍّ .

فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ قَالَ (٣) لِلْفِعْلِ " أَمْثَلُهُ " وَلَيْسَ لِلْفِعْلِ إِلَّا مِثَالَانِ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ ؟ قِيلَ : لِأَنَّ مِثَالَ الْمُضَارِعِ يَأْتِي عَلَى قِسْمَيْنِ : الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَمَدْلُولُ أَحَدِهِمَا غَيْرُ مَدْلُولِ الْأُخْرَى ، فَاتَّفَقَهُمَا فِي الْفِظِ لَا يَجْعَلُهُمَا مِثَالًا وَاحِدًا (٤) ، أَوْ نَقُولُ (٥) : الْأَمْرُ لَهُ مِثَالٌ يُغَايِرُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَبِيوِيهِ (٦) هُوَ (٧) أَلْيَقُ بِصِنَاعَةِ النَّحْوِ ، وَاعْتَرَضَ عَلَى قَوْلِهِ : " مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ الْأَسْمَاءِ بِ " اسْتَنَوَقَ الْجَمَلُ ، وَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ ، فَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " اسْتَنَوَقَ " مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِسْتِنَوَاقِ ، وَ " اسْتَحْجَرَ " مِنَ الْإِسْتِحْجَارِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ : أَرَادَ مِنْ لَفْظِ أَحْدَاثِ أَصْحَابِ الْأَسْمَاءِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، وَأَرَادَ بِ " مَا هُوَ كَائِنٌ لَمْ يَنْقَطِعْ " الْحَالُ (٨) .

(١) أي : في حد الفعل .

(٢) في (ف) " قال " .

(٣) أي : سبيويه .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في الأصل " ونقول " .

(٦) ينظر الكتاب ١٢/١ هارون .

(٧) في الأصل " وهو " بالواو .

(٨) انظر أقوال العلماء في تحديد معنى " الفعل " ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٦ .

تعريف الحرف

وَالْحَرْفُ لَا يُفِيدُ مَعْنَى إِلَّا فِي غَيْرِهِ كَهَلْ أَتَى الْمَعْلَى

هَذَا مِنْ أَحْسَنِ مَا حُدِّ بِهِ الْحَرْفُ (١)؛ فَإِنَّهُ أَتَى بِهِذِهِ الْعِبَارَةَ بَيْنَ ٨-١
النَّفْيِ وَالِاتِّبَاتِ لِعَرَضِ الْحَصْرِ .

فَإِنَّهُ يَقُولُهُ (٢) : " لَا يُفِيدُ مَعْنَى " خَرَجَتْ الْأَسْمَاءُ الْمُنَاسِبَةُ
لِلْحُرُوفِ كَ " أَيْنَ " ، وَ " كَيْفَ " ، وَخُلِصَ الْحَدُّ لِلْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ
الشَّرْطِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ لَهَا دِلَالَتَانِ دَلَالَةٌ فِي نَفْسِهَا بِحُكْمِ الْأَسْمِيَّةِ وَدَلَالَةٌ
فِي غَيْرِهَا بِمَا تَضَمَّنَتْهُ (٣) مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ بُيِّنَتْ ، وَالْحَرْفُ
لَيْسَ لَهُ إِلَّا دَلَالَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ فِي غَيْرِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " هَلْ " فِي قَوْلِهِ :
" هَلْ أَتَى الْمَعْلَى " تَفِيدُ مَعْنَى الْاسْتِفْهَامِ ، وَقَائِدَتُهَا لَهُ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى
اِقْتِرَانِهَا بِمَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ ، وَلَوْ أَتَى بِهَا عَلَى انْفِرَادِهَا لَمْ تُفِدْ مَعْنَى
أَصْلًا (٤) .

(١) قال ابن القواس ١/ ٢٠٠ " هذا حد الحرف وقد كان الأولى أن يقول في تعريفه : " كلمة
لاتدل على معنى إلا في غيرها " ، لأن " الكلمة " جنس يشمل الحرف وغيره فيكون التعريف
تاماً ، وقال صاحب الشرح المجهول لوحة ٧ : " هذا حد الحرف وقد كان يجب أن يصدره
ببعض الألفاظ العامة كما فعل في حدِّي الاسم والفعل ، فيقول : " ما لا يفيد معنى إلا في
غيره وترك ذلك مخل بصورة الحد " ، أما ابنُ الخَبَّازِ فيرى أنه لا يحتاج في الحقيقة إلى حدِّ
الحرف ؛ لأنه كلم محصورة ، من حصرها علم أن ما عداها أسماء وأفعال . ينظر شرحه
٧٤/٨ يتصرف .

(٢) في (ف) " بقول " تحريف .

(٣) في (ف) " تضمنه " .

(٤) هذا هو المشهور عند النحويين إلا أن ابن النحاس زعم أن الحرف دال على معنى في نفسه،
وتابعه أبو حيان في شرح التسهيل ، انظر شرح اللوحة البدرية ١/ ٢١٥ ، والأشباه والنظائر

. ٥/٢

وَقِيلَ : مَعْنَى قَوْلِهِمْ " إِنَّ الْحَرْفَ لَا يُفِيدُ مَعْنَى فِي نَفْسِهِ " أَنَّهُ
 لَا يُقْتَصَرُ (١) عَلَيْهِ فِي الْجَوَابِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مَنْ عِنْدَكَ ؟ فَجَوَابُهُ زَيْدٌ ، وَلَوْ
 قُلْتَ : مَا فَعَلَ زَيْدٌ ؟ قُلْتَ : انْطَلَقَ ، فَحَسُنَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ
 الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ فِي الْجَوَابِ ، وَالْحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ : أَيْنَ زَيْدٌ ؟ لَقُلْتَ (٢) :
 فِي الدَّارِ ، وَلَوْ اِقْتَصَرْتَ عَلَى لَفْظَةِ " فِي " لَمْ يَجُزْ ، فَإِنَّ " قِيلَ " : فَإِذَا قُلْتَ :
 أَقَامَ زَيْدٌ ؟ فَجَوَابُهُ : نَعَمْ أَوْ لَا ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ " نَعَمْ " ، أَوْ
 " لَا " ، قِيلَ : ذَلِكَ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصْلُ : " نَعَمْ قَامَ " ، لَكِنْ حُذِفَتْ
 الْجُمْلَةُ الْجَوَابِيَّةُ لِذِلَالَةِ الْحَرْفِ مَعَ قَرِينَةِ السُّؤَالِ فِي الْجَوَابِ عَلَيْهَا (٣) .

(١) فِي (ف) " لَا يَقْصُر " تَحْرِيفٌ .

(٢) فِي (ف) " لِقَالَ " .

(٣) رَاجِعْ تَعْرِيفَ " الْحَرْفِ " إِسْلَاحَ الْخِلَالِ الْوَاقِعِ فِي الْجَمَلِ ٢٨ .

" خواص الأسماء وعلاماتها "

فَالِاسْمُ عَرَفَهُ وَأَخْبِرَ عَنْهُ وَتَنَبَّهَ وَأَجْمَعَهُ أَوْ نَوَّنَهُ
وَأَجْرُهُ أَوْ نَادَاهُ أَوْ صَغُرَهُ وَأَنْعَتَهُ أَوْ أَنْتَبَهُ أَوْ أَضْمَرَهُ

لَمَّا ذَكَرَ حَدَّ الْاسْمِ وَعَرَفَهُ بِهِ أَرَادَ أَنْ يُعَرِّفَهُ بِعَلَامَاتٍ تَخْتَصُّ بِهِ ، لِيُعْرَفَ الشَّيْءُ بِحَدِّهِ وَخَاصَّتِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ أَنَّ الْحَدَّ يَكُونُ بِذَاتِيَّاتِ الْمَحْدُودِ حَتَّى لَوْ انْتَفَى شَيْءٌ مِنْهَا لَانْتَفَى الْمَحْدُودُ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ انْتَفَتْ دِلَالَةُ الْاسْمِ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ لَانْتَفَتْ حَقِيقَةُ الْاسْمِ .

وَأَمَّا الْخَاصَّةُ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِفَائِهَا انْتِفَاءُ الْاسْمِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَكْفَ وَاللَّامَ لَوْ انْتَفَى (١) عَنِ الْاسْمِ لِمَانِعٍ لَمْ تَنْتَفِ حَقِيقَةُ الْاسْمِ ، بَلْ مَتَى وَجِدْتَ لَا تُوْجَدُ إِلَّا فِي الْاسْمِ نُونٌ غَيْرِهِ .

وَقَدْ ذَكَرَ لِلْاسْمِ إِحْدَى عَشْرَةَ (٢) عِلْمَةً (٣) :

أَحَدُهَا : قَوْلُهُ : " عَرَفَهُ " وَإِنَّمَا اخْتَصَّ الْاسْمُ بِالتَّعْرِيفِ لِيُفِيدَ الْإِخْبَارَ

عَنْهُ ، وَلَمْ يَقُلْ بِاللَّامِ لِعُمُومِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُعْرِفُ بِالْمِيمِ (٤) .

وَتَانِيهَا : قَوْلُهُ " وَأَخْبِرَ عَنْهُ " وَلَوْ قَالَ : " أَسْنَدَ إِلَيْهِ كَانَ أَوْلَى ، لِأَنَّ

(١) قال " انتفى " بالإنفراد ولم يقل " انتفيا " لأن المراد بهما معاً كلمة واحدة وهي (أل) .

(٢) في (ف) " أحد عشر علامة " وهو خطأ نحوي .

(٣) وكذلك ذكرها المصنف في الفصول الخمسون ١٥١ .

(٤) وهي لغة طيء ، ومنه قول النبي عليه السلام : " ليس من أمير أمصيام في امسفر " ، ولأنَّ

المعرف عند سيبويه اللام فقط والهمزة أتى بهما توصلاً إلى النطق بالساكن ، وعند الخليل كلاهما ، فقال " عرفه " ليعم المذهبين .

عن شرح ابن القواس ٢٠٢/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي ٧٨ .

الإِسْنَادُ أَعْمٌ مِنَ الإِخْبَارِ ، (فَكُلُّ إِخْبَارٍ إِسْنَادٌ) (١) فَإِنَّ قَوْلَكَ : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ إِسْنَادٌ لَا إِخْبَارٌ .

وَتَالِثُهَا : التَّنْثِيَةُ [وَهِيَ] (٢) مُخْتَصَّةٌ بِالِاسْمِ ، لِأَنَّ مَدَائِلَ الْفِعْلِ جِنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْكَثِيرِ وَالْقَلِيلِ فَلَا يُثْنَى (٣) ، وَالْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ (٤) كَالْقَوْلِ فِي التَّنْثِيَةِ .

الخَامِسَةُ : التَّنْوِينُ (٥) ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ مِنْهُ بِالِاسْمِ أَرْبَعَةٌ أُضْرِبُ :

تَنْوِينُ التَّمْكِينِ : وَهُوَ الْفَارِقُ بَيْنَ الْمَنْصَرَفِ وَغَيْرِهِ كَرَجُلٍ .

وَالثَّانِي : تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ ، كَمَا فِي " صَهٍ " ، وَكَالتَّنْوِينِ فِي الْعِلْمِ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ التَّنْكِيرُ نَحْوَ " مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَأَحْمَدٌ آخَرَ " ، فَهَذَا خَاصٌّ بِالِاسْمِ ؛ لِأَنَّهُ دَلِيلُ التَّنْكِيرِ الطَّارِئِ عَلَى الْعَلَمِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالِاسْمِ .

الثَّلَاثُ : تَنْوِينُ الْعِوَضِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي " حِينَنْدٍ ، وَيَوْمَنْدٍ " (٦) .

الرَّابِعُ : تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ كَمَا فِي " مُسَلِمَاتٍ " ؛ لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ نُونِ الْجَمْعِ الْمُخْتَصِّ بِالِاسْمِ .

السَّادِسَةُ : الْجَرُّ ، وَإِنَّمَا قَالَ : " أَجْرُرُهُ " وَلَمْ يَقُلْ : أَدْخُلْ عَلَيْهِ حَرْفَ

(١) فِي الْأَصْلِ " فَكُلُّ إِسْنَادٍ إِخْبَارٌ " ، وَالْمَثْبُوتُ عَنْ (ف) .

(٢) إِضَافَةٌ يُوَجِّهُهَا السِّيَاقُ .

(٣) قَوْلُهُ " فَلَا يُثْنَى " سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) قَوْلُهُ " وَالْقَوْلُ فِي الْجَمْعِ .. إلخ " هِيَ الْخَاصَّةُ الرَّابِعَةُ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ .

(٥) وَهُوَ نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ غَالِبًا . أَفَادَهُ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٢٠٤/١ .

(٦) فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَّاسِ ٢٠٤/١ " لِأَنَّ " إِذْ " تَضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ ، فَلَمَّا حَذَفَتْ عَوْضٌ مِنْهَا التَّنْوِينُ

وَكَانَ عَوْضًا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، لَتَعَاقُبِهِمَا عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ » .

الجرُّ ، لأنه أعمُّ ؛ لأنَّ الجَرَّ يَكُونُ بِالإِضَافَةِ وَيَحْرَفُ الجَرُّ ، ولأنَّ حَرَفَ الجَرِّ
قَدْ (يَدْخُلُ) (١) عَلَى الفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الحِكَايَةِ . قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ

أَيُّ : بِمَقُولٍ فِيهِ نَامٌ صَاحِبُهُ ، أَوْ بِلَيْلٍ نَامٌ صَاحِبُهُ ، فَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ
لِمَوْصُوفٍ (٣) مَحْذُوفٍ .

السَّابِعَةُ : النَّدَاءُ ، وَهُوَ خَاصَةٌ بِالاسْمِ ؛ لِأَنَّ المُنَادَى
مَفْعُولٌ ، وَالْمَفْعُولُ : مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الفِعْلُ ، فَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، لِأَنَّ
الشَّيْءَ لَا يَتَعَلَّقُ (بِنَفْسِهِ) (٤) .

الثَّامِنَةُ ، وَالتَّاسِعَةُ : التَّصْفِيرُ ، وَالنَّعْتُ (٥) ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْتَصِمَانِ (٦) الأِسْمَ
فَتَحْصُلُ الفَائِدَةُ بِالإِخْبَارِ عَنْهُ نَحْوُ "رَجُلٌ كَرِيمٌ" ، وَكَذَلِكَ "دُرَيْهَمٌ" بِمَنْزِلَةِ
قَوْلِكَ : "دِرْهَمٌ صَغِيرٌ" ، لِأَنَّهُ وَصَفَ الشَّيْءَ بِالصِّغْرِ .

(١) (ف) " يكون " تحريف .

(٢) نسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٤١٦ / ٢ للقناني ، وهو أبو خالد من قعد
الخورج ، وهو الذي قال فيه قطري بن العجاجة :

أبا خالد انقر فلست بخالد وما جعل الرحمن عذراً لقاعد

والقناني نسبه إلى " قنان " وهو جبل لبني أسد ، ويثر القنان موضع آخر ينسب إليه القناني
أستاذ الغراء . انظر الكامل ١٦٧ / ٣ ، والمشارك وضعاً والمفترق صقماً ٢٥٩ ، وكذلك نسبه
العيني في هامش شرح الأشعموني ٢٧ / ٣ ، ويلى البيت :

ولا مخالط اللبان جانبه

وهو من شواهد الخصائص ٣٦٦ / ٢ ، وأسرار العربية ٩٩ ، والإنصاف ١١٢ / ١ .

(٣) (ف) " بموصوف " تحريف .

(٤) (ف) " بفيه " تصحيف .

(٥) جمع بينهما ؛ لأن التصغير نعت في المعنى ، فقولنا : رجيل بمنزلة : رجل صغير .

(٦) في الأصل " يخصصان " .

العَاشِرَةُ : التَّائِيْتُ : لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَقِيقِيًّا - وَهُوَ الَّذِي بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ مِنَ
الْحَيَوَانِ - فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَشْخَاصِ وَهِيَ الْأَسْمَاءُ ، وَغَيْرُ الْحَقِيقِيِّ مَحْمُولٌ
عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ مَدْتُولَ الْفِعْلِ جِنْسٌ وَالْجِنْسُ مُذَكَّرٌ .

الحَادِيَةَ عَشْرَةَ : (١) الْإِضْمَارُ : وَهُوَ يَخْتَصُّ بِالِاسْمِ (٢) نَحْوُ " زَيْدٌ
ضَرَبْتُهُ " ، فَالْهَاءُ ضَمِيرُ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (لَا يُضْمَرُ) (٣) وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى
الْمَصْدَرِ بِحُرُوفِهِ ، وَعَلَى الزَّمَانِ بِصِيغَتِهِ ، وَأَلْفُظُ الْمُضْمَرِ غَيْرُ لَفْظِ الْمُظْهِرِ ،
وَإِذَا تَغَيَّرَ لَفْظُ الْفِعْلِ وَصِيغَتُهُ بَطَلَتْ فِعْلِيَّتُهُ .

فَهَذَا آخِرُ عَلَامَاتِ الْاسْمِ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَعَلَامَاتُهُ كَثِيرَةٌ تَنْتَهِي إِلَى سَبْعِينَ
عَلَامَةً (٤) وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِطَالَةِ بِذِكْرِهَا ؛ فَإِنَّ فِيهَا ذِكْرَهُ كِفَايَةً ، وَقَدْ يُسْتَدَلُّ
عَلَى الْاسْمِ بِالتَّفْسِيمِ نَحْوُ " كَيْفَ " فَيُقَالُ : لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ اسْمًا أَوْ
فِعْلًا أَوْ حَرْفًا ، لِأَيُّجُوزُ (٥) أَنْ تَكُونَ حَرْفًا لِإِفَادَتِهَا مَعَ الْاسْمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ،
وَلِأَيُّجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا ، لِعَدَمِ دِلَالَتِهَا عَلَى الزَّمَانِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا
ضَرُورَةً الْحَصْرِ فِي الثَّلَاثَةِ (٦) .

(١) فِي الْأَصْلِ " الْحَادِيَةَ عَشْرَ " وَهُوَ سَهْوٌ .

(٢) لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً ، وَالْفِعْلُ وَضَعَهُ عَلَى التَّنْكِيرِ فَلَا يَكُونُ مَضْمَرًا ، وَأَمَّا الْحَرْفُ فَبِتَقْيِينِ
الْجُزْءِ مِنْ مَتَلَقِهِ وَجُزْءِ الْكَلِمَةِ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ تَعْرِيفٌ " ... أَفَادَهُ ابْنُ الْقَوَّاسِ ٢٠٩/١ .

(٣) فِي النُّسَخَاتِ " لَوْ أَضْمَرَ " وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبِتَ .

(٤) ذَكَرَ مِنْهَا السَّيْطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ ٥/٢ فَوْقَ ثَلَاثِينَ عِلَامَةً .

(٥) فِي الْأَصْلِ " لَا جَائِزٌ " .

(٦) رَاجِعِ الْاِقْتِرَاحَ فِي عِلْمِ أَصُولِ النُّحُوِّ ٨٢ ، وَالْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثَةَ مِنْ مَسَائِلِ خِلَافِيَّةِ فِي النُّحُوِّ
لِلْعَبْكِرِيِّ ٥١ ، حَيْثُ أُورِدَ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ، وَالْبَيَانُ فِي غَرِيبِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ

خَوَاصُّ الْفِعْلِ

وَالْفِعْلُ بِالسَّيْنِ وَسَوْفَ عُرْفًا وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَقَدْ أَنْ صُرْفًا

إِنَّمَا لُقِّبَ هَذَا النَّوْعَ فِعْلًا - وَإِنْ كَانَتْ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا أَفْعَالًا لِلَّهِ تَعَالَى -
لِيَمْتَّازَ عَنْ قَسِيمِيهِ بِلِقَبٍ يَخْصُهُ ، وَأَخْتَصَّ بِهَذَا (١) اللَّقْبَ لِذِلَالَتِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ
الَّذِي هُوَ حَقِيقِيٌّ إِذْ هُوَ فِعْلٌ الْفَاعِلِ وَقَدْ سَمِيَ سَبِيوِيهِ - فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ
كِتَابِهِ - الْمَصْدَرِ بِالْفِعْلِ (٢) فَسَمِيَ بِاسْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، فَهَذِهِ تَسْمِيَةُ الدَّلِيلِ بِاسْمِ
الْمَدْلُولِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ فَهَلَّا سَمَوْهُ زَمَانًا ؟

قِيلَ : لِأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ لَفْظِ الْمَصْدَرِ وَلَيْسَ مَأْخُودًا مِنْ لَفْظِ الزَّمَانِ ، فَلَمَّا
دَلَّ عَلَيْهِ وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ لَفْظِهِ كَانَ أَحْصَى بِهِ مِنْ (لَفْظِ) (٣) الزَّمَانِ . فَإِنْ قِيلَ :
فَهَلَّا سَمَوْهُ عَمَلًا ؟ قُلْتُ : لَفْظُ الْفِعْلِ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ تَكَلَّمَ : فَعَلَ وَلَا
يُقَالُ : عَمَلَ . وَقَوْلُهُ : " عُرْفٌ " أَيُّ : جُعِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دَلِيلًا وَمُعْرِفَةً لَهُ مِنْ
غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مُخْتَصَّةٌ بِهِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا الْفَرْقَ بَيْنَ الْحَدِّ وَالْخَاصَّةِ (٤) .
وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ مَعَانِيَهَا لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي الْفِعْلِ
أَمَّا " قَدْ " فَلِتَقْرِيبِ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ ، وَأَمَّا " السَّيْنُ ، وَسَوْفَ " فَإِذَا دَخَلَتْ
عَلَى الْمُبْهَمِ مِنَ الْفِعْلِ خَلَصَتْهُ لِلِاسْتِقْبَالِ .

(١) فِي (ف) " هَذَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) مِنْهَا قَوْلُهُ فِي الْكِتَابِ ١ / ٢٥١ هَارُونَ : " وَمَعْنَى تَشْبِيهِ " دَوَالِيكَ أَنَّهُ فَعَلَ مِنْ اثْنَيْنِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ

الرَّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ ٢ / ١٩٢ ، ١٩٨ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) رَاجِعْ ص ٤٩ .

أَمَّا الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةُ فَلَيْسَ فِيهَا مَاضٍ وَلَا مُسْتَقْبَلٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعْيَانٌ
ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ فَلَا يَصِحُّ (١) فِيهَا دُخُولُ / شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ (٢) ٩-أ
الْعَلَامَاتِ ، وَزَمَانٌ "سَوْفَ" أَوْسَعُ اسْتِقْبَالًا مِنْ زَمَانِ "السَّيْنِ" وَفِي
"سَوْفَ" ثَلَاثُ لُغَاتٍ ، تَقُولُ : "سَوْفَ أَفْعَلُ" ، وَسَوْ أَفْعَلُ ، وَسَفَ أَفْعَلُ .
وَأَمَّا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ فَهُمَا يَخْتَصِمَانِ (٣) بِالْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ
طَلَبُ إِدْخَالِ (٤) مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي الْوُجُودِ ، وَالنَّهْيُ هُوَ طَلَبُ
اسْتِمْرَارِ التَّرْكِ ، وَالْأَسْمَاءُ أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ مَوْجُودَةٌ ، فَلَا أَمْرٌ بِإِدْخَالِهَا فِي
الْوُجُودِ أَمْرٌ بِتَحْصِيلِ الْحَاصِلِ ، وَقِيلَ (٥) : أَرَادَ بِقَوْلِهِ " الْأَمْرُ " : حَرْفَ
الْأَمْرِ ، وَهُوَ اللَّامُ نَحْوَ " لِيَقُمْ زَيْدٌ " ، وَ " بِالنَّهْيِ " : حَرْفَ النَّهْيِ نَحْوَ
لَا يَقُمْ زَيْدٌ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ
قَدْ يَكُونُ بِالِاسْمِ نَحْوَ "صَه" بِمَعْنَى أُسْكُتْ ، [وَكَذَلِكَ النَّهْيُ نَحْوَ (٦)]
" إِيهَا " بِمَعْنَى لَا تَتَكَلَّمْ .

قُلْتُ : هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ عَلِقَ دُخُولَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ الْخَمْسِ
عَلَيْهِ بِشَرْطِ التَّصَرُّفِ ، وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ لَا تَصَرَّفُ لَهَا ، وَالتَّصَرُّفُ هُوَ
اِخْتِلَافُ أُبْنِيَةِ الْفِعْلِ الْمَأْخُودَةِ مِنَ الْمَصْدَرِ ، لِاخْتِلَافِ أَرْزَمَتِهَا .

(١) في الأصل " لا يصح " .
(٢) سقط من (ف) .
(٣) في (ف) " مختصمان " .
(٤) من (ف) .
(٥) قائله هو ابن الخباز كما في شرحه ٧٨/١ حيث قال " وإنما حملناه على ذلك لأن الأمر
مشترك بين الاسم والفعل فلا يصلح أن يكون علامة كقـوـك : " مه ، وانطلق " ،
وكذلك النهي كقوـك : " إِيهَا ، ولا تتكلم " ، والحرفان غير مشتركين " .
(٦) زيادة منى ليستقيم المعنى وقد استأنست لذلك بقول ابن الخباز السابق .

(علامات الحرف)

وَالْحَرْفُ فَضْلَةٌ بِلَفْظِ خَالِي مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
يَجِيءُ إِمَّا رَابِعًا أَوْ ثَالِثًا أَوْ زَائِدًا مُؤَكِّدًا أَوْ عَامِلًا
إِنَّمَا كَانَ الْحَرْفُ فَضْلَةً ؛ لِأَنَّهُ لَا يُفِيدُ مَعَ الْأِسْمِ لِعَدَمِ الْمُخْبِرِ بِهِ أَوْ
عَنْهُ ، وَلَا مَعَ (١) الْفِعْلِ لِعَدَمِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْفَائِدَةَ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِمُخْبِرٍ بِهِ
وَمُخْبِرٍ عَنْهُ ، فَمَتَى انْتَفِيًا أَوْ أَحَدُهُمَا انْتَفَتِ الْفَائِدَةُ ، وَمَرَادُهُمْ بِكَوْنِ الْحَرْفِ
فَضْلَةً أَنَّهُ فَضْلَةٌ فِي التَّرْكِيبِ لَا فِي الْمَعْنَى .

وَقَوْلُهُ : " خَالِي مِنْ عِلْمِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ " أَيْ : مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ
وَالْأَفْعَالِ وَهِيَ (٢) الْمَعْرِفَةُ لِهَمَا ، وَسُمِّيَتْ عَلَامَةً ، لِأَنَّ الشَّيْءَ بِهَا يَعْلَمُ وَيَتَمَيَّزُ
عَنْ غَيْرِهِ ، وَمَعْرِفَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْحَرْفِ الْمُخْتَصِّ
بِهِ بَلْ يُعْرَفُ كُلُّ وَاحِدٍ بِكَوْنِهِ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِهِ أَوْ عَنْهُ ، وَعَلَى هَذَا يَسْقُطُ
اعْتِرَاضُ مَنْ قَالَ : إِنَّ عِلْمَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ هُوَ الْحَرْفُ ، فَيَكُونُ حَاصِلُ هَذَا
الْكَلَامِ " الْحَرْفُ لَفْظٌ خَالٍ مِنَ الْحَرْفِ " لِمَا بَيَّنَّا أَنَّ عَلَامَةَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ
لَيْسَ هِيَ الْحَرْفُ فَقَطْ فَيَكُونُ الْمُرَادُ خُلُوهُ مِنْ تِلْكَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ
الْحَرْفِ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ مَا ذَكَرْتُمْ (٣) .

(١) في (ف) 'فلامع' .

(٢) في (ف) 'زيادة' علامة الأسماء 'بعد واو العطف' .

(٣) يريد ابن الخباز الذي يقول في شرحه ٨٠/١ ، قوله : " خالي من علم الأسماء والأفعال " هو قول
ابن جنى " ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وهو ردي ؛ لأنه عرف الحرف
بما لا يعرف إلا بعد معرفة الحرف ، لأن بعض علامات الأسماء والأفعال حروف فصار في
التحصييل : والحرف فضلة بلفظ خال من الحرف وهذا دور ، وينظر قول ابن جنى الذي أشار إليه
ابن الخباز في اللسع ٩٦ .

ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْبَيْتِ الثَّانِي الْغَرَضَ بِمَجِيءِ الْحَرْفِ ، وَذَلِكَ لِأَرْبَعَةِ مَعَانٍ ، وَهِيَ " الرِّبْطُ " ، وَالنَّقْلُ ، وَالزِّيَادَةُ ، وَالْعَمَلُ " ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَخْلُو ذَلِكَ الْغَيْرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا ، أَوْ فِعْلًا ، أَوْ مُرَكَّبًا مِنْهُمَا - وَهُوَ الْجُمْلَةُ - ، وَالْحَرْفُ يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَلَا يَخْلُو الْحَرْفُ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَخْتَصُّ ، وَالْمُخْتَصُّ إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ بِالاسْمِ أَوْ بِالْفِعْلِ ، فَالْمُخْتَصُّ بِالاسْمِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الْجَرِّ - وَهِيَ الرُّوَابِطُ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ - ، وَإِمَّا غَيْرُ عَامِلٍ كَحَرْفِ التَّعْرِيفِ .

وَالْمُخْتَصُّ بِالْفِعْلِ إِمَّا عَامِلٌ كَحُرُوفِ الْجَزْمِ ، وَمِنْهَا حَرْفُ الشَّرْطِ - وَهُوَ (١) الرِّابِطُ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ - نَحْوُ : " إِنْ يَقُمْ أَقْمُ " ، أَوْ غَيْرُ عَامِلٍ كَالسَّيْنِ وَسَوْفَ .

وَأَمَّا غَيْرُ الْمُخْتَصِّ كَوَاوِ (٢) الْعَطْفِ ، وَهُوَ يَرْبِطُ إِمَّا بَيْنَ اسْمَيْنِ نَحْوُ " قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو " ، أَوْ بَيْنَ فِعْلَيْنِ - مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْفَاعِلِ - نَحْوُ " قَامَ وَقَعْدَ " .

وَأَمَّا الدَّاخِلُ عَلَى الْجُمْلَةِ فَعَلَى (٣) ضَرْبَيْنِ (إِمَّا / مُغَيَّرٌ ٩ - ب لِمَعْنَاهَا أَوْ مُؤَكَّدٌ لَهُ) (٤) ، وَالْمُغَيَّرُ لِمَعْنَاهَا إِمَّا يُؤَثِّرُ فِي اللَّفْظِ أَوْ لَا يُؤَثِّرُ ، فَالْأَوَّلُ كـ " لَيْتَ ، وَلَعَلَّ " ، وَالثَّانِي : كَحُرُوفِ الِاسْتِفْهَامِ ، وَأَمَّا الْمُؤَكَّدُ لِمَعْنَى الْجُمْلَةِ فِيمَا أَنْ يُؤَثِّرَ فِي اللَّفْظِ أَوَّلًا ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ (٥) "

(١) ف (ف) وهي .

(٢) هكذا في النسختين بإسقاط الفاء من جواب (أما) .

(٣) في (ف) "على" بدون فاء الربط .

(٤) في الأصل "إما مغيراً لمعناها أو مؤكداً له" بالنصب ، والمنثب من (ف) .

(٥) في (ف) "فالاول يجوز نحو .." وقوله "يجوز" مقحم من الناسخ .

إِنَّ " الْمَكْسُورَةَ ، وَ " أَنْ " الْمَقْتُوْحَةَ .

وَالثَّانِي : وَهُوَ الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ كَلَامَ الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ " لَزِيدٌ قَائِمٌ " .

وَأَمَّا الزَّائِدُ الْمُؤَكَّدُ فَنَحْوُ " لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّكْيِيدِ ، وَكَذَلِكَ بِحَسْبِكَ زَيْدٌ " فَالْبَاءُ زَائِدَةٌ فِي الْمُبْتَدَأِ ، وَقَدْ يَكُونُ عَامِلًا كَمَا (ذَكَرْنَاهُ) (١) ، وَغَيْرُ عَامِلٍ نَحْوُ : " إِذَا مَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ " فَـ " مَا " زَائِدٌ غَيْرُ عَامِلٍ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (٢) :

فَمَا إِنْ طَبْنَا جِبْنَ

وَالْمُرَادُ : فَمَا طَبْنَا جِبْنَ (٣) ، وَالزَّائِدُ قَدْ يَكُونُ زَائِدًا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى كـ " مِنْ " فِي الْإِسْتِغْرَاقِ نَحْوُ : " هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ ؟ " ، وَقَدْ يَكُونُ زَائِدًا (فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى) (٤) فَيَكُونُ الْغَرَضُ بِهِ تَكْثِيرَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ : " مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ " .

(١) فِي (ف) " ذَكَرْنَا " .

(٢) الْقَائِلُ هُوَ : فِرْوَةَ بْنِ مَسِيكٍ الْمُرَادِي ، وَتَمَامُ الْبَيْتِ ... وَلَكِنْ مَنَائِمَاتِنَا وَبَدَلَةٌ آخِرِينَا وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ١٥٣/٣ / ٢٢١/٤ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٩٠/١ ، ٣٦٠ / ٢ ، وَالْمَنْصَفُ ١٢٨/٣ ، وَالْخَصِصُ ١٠٨/٣ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٩٢/١ ، وَالْخِرَانَةُ ١٢١/٢ بُولَاق .

(٣) فِي (ف) " جِبْر " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ " .

[الخلاف فى اشتقاق الاسم]

وَأَشْتَقُّ الْأِسْمَ مِنْ سَمَاءِ الْبَصْرِيِّونَ وَأَشْتَقُّهُ مِنْ وَسْمِ الْكُوفِيِّونَ
وَالْمَذْهَبُ الْمُقَدِّمُ الْجَلِيُّ دَلِيلُهُ الْأَسْمَاءُ وَالسُّمَىُّ
ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنْ أَشْتَقَّاقَ الْأِسْمَ مِنْ " السُّمُو " وَهُوَ (١)
الارتِّفَاعُ ، لِأَنَّهُ سَمَاءٌ عَلَى قَسِيمِيهِ (٢) ، إِمَّا لِأَنَّهُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى غَيْرِهِ فِي
الِإِسْنَادِ ، وَإِمَّا لِأَفْتِقَارِ غَيْرِهِ فِي الْإِسْنَادِ إِلَيْهِ ، قَالَ بَعْضُهُمْ : " لِأَنَّ الْمُسَمَىُّ
قَبْلَ وَضْعِ الْأِسْمِ [عَلَيْهِ] (٣) كَانَ خَامِلًا وَيَعْدُ وَضَعَهُ عَلَيْهِ صَارَ نَابِهَا " ، وَهَذَا
لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَامِلَ لَا يَعْرِفُ وَمَا لَا يَعْرِفُ لَا يَشْعُرُ الذَّهْنُ بِهِ وَمَا
لَا يَشْعُرُ الذَّهْنُ بِهِ لَا يَتَصَوَّرُهُ وَمَا لَا يَتَصَوَّرُهُ الذَّهْنُ لَا يُمْكِنُ (٤) الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ
حَتَّى يُوَضَّعَ لَهُ لَفْظٌ يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُ ، ثُمَّ هَذَا الْقَائِلُ جَعَلَهُ مُسَمَىُّ قَبْلَ وَضْعِ
الْأِسْمِ عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ وَضْعِ الْأِسْمِ لَا يَكُونُ مُسَمَىُّ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ مُسَمَىُّ مُشْتَقٌّ مِنْ
التَّسْمِيَةِ ، وَالْمُشْتَقُّ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْمُسْتَقَّ مِنْهُ ، فَكَيْفَ يَعِيبُ عَلَى الْمُصَنِّفِ
مِثْلَ هَذَا فِي حَدِّ (٥) الْأِسْمِ ثُمَّ يَقَعُ فِيهِ .

(١) مسألة اشتقاق الاسم مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، ملخصها كما فى الإنصاف ٦

" ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم - وهو العلامة - وذهب البصريون إلى أنه مشتق
من السمو - وهو العلو " . (المسألة الأولى من الإنصاف ١٦) ، وأسرار العربية ٤ .

(٢) (ف) " قسيمه " وهو تحريف .

(٣) إضافة من شرح ابن الخياز ٨٤/٨ ، وهو المقصود بقول المؤلف :

" قال بعضهم " .

(٤) (ف) " لا يذكر " تحريف .

(٥) ينظر شرح ابن الخياز ٧٠/٨ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَسْمِ الَّذِي هُوَ الْعَلَامَةُ ؛ لِأَنَّ
الاسْمَ عَلَامَةً عَلَى الْمُسَمَّى يُعْرَفُ بِهِ كَمَا تُعْرَفُ الدَّابَّةُ بِمَا عَلَيْهَا مِنْ
الْوَسْمِ ، فَالْمَحْدُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ فَاوُّهُ وَهِيَ الْوَاوُ الَّتِي فِي وَسْمٍ " ، وَأَحْلَتْ
الْهَمْزَةُ مَحَلَّ الْوَاوِ ، وَوَزَّنَتْهُ عِنْدَهُمْ " إِعْلٌ " ، وَالْمَحْدُوفُ مِنْهُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ
لَامَةٌ ، وَوَزَّنَتْهُ " إِفْعٌ " ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْوَاوَ وَبَقِيَتْ (١) الْمِيمُ سَاكِنَةً جَعَلُوا
السُّكُونَ فِي السَّيْنِ فَصَارَتْ الْمِيمُ مَحَلًّا لِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ
لِأُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ جُمِعَ عَلَى " أَسْمَاءٍ " دُونَ " أَوْسَامٍ " (٢) .
وَتَأْنِيهَا : التَّصْفِيرُ ؛ لِأَنَّهُ صَغُرَ عَلَى " سُمِّيَّ " دُونَ " وَسِيمٍ " أَمَا " أَسْمَاءُ
" فَأَصْلُهَا " أَسْمَاوُ " (٣) فَوَقَعَتْ الْوَاوُ طَرْفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ فَقَلِبَتْ هَمْزَةً ، وَأَمَا
" سُمِّيَّ " فَأَصْلُهُ " سُمِّيَوُ " فَاجْتَمَعَتْ الْيَاءُ وَالْوَاوُ (٤) ، وَالْأَوَّلُ فِيهِمَا (٥) سَاكِنٌ
فَقَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ .
الثَّالِثُ : تَصْرِيْفُ الْفِعْلِ (٦) .

-
- (١) فِي الْأَصْلِ " بَقِيَتْ " بِدُونِ الْوَاوِ الْعَلْفِ .
(٢) أَي : أَنْ جُمِعَ عَلَى أَسْمَاءٍ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ " السُّمُو " وَوَكَانَ مُشْتَقًّا مِنْ " الْوَسْمِ " كَمَا
ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ لِقَالِهِمْ فِي جَمْعِهِ " أَوْسَامٌ " ، أَوْ " أَوْاسِيمٌ " ، كَمَا فِي الْإِتِّصَافِ ١٤ الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى .
(٣) فِي (ف) " أَسْمَاءُ " تَحْرِيفٌ .
(٤) فِي (ف) " الْوَاوُ وَالْيَاءُ " .
(٥) فِي (ف) " مِنْهُمَا " .
(٦) جَاءَ فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ " يُقَالُ فِي تَصْرِيْفِهِ .. تَسْمِيَتْ ، وَفِي الْمَصْدَرِ التَّسْمِيَةُ وَلَا يُقَالُ تَوَسَّمَتْ " ،
قَالَ ابْنُ الْقَوَّاسِ لَوْحَةً ١ " وَتَأْنِيهَا تَصْرِيْفُ الْفِعْلِ مِنْهُ نَحْوُ سَمِيَتْ وَأَسْمِيَتْ وَأَسْمِيَكُ دُونَ وَسَمْتِهِ
وَأَوْسَمْتِهِ وَأَوْسَمَكُ " .

الرَّابِعُ : التَّعْوِيضُ فِي الْأَوَّلِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمُحْتَوَفِ اللَّامِ
غَالِبًا نَحْوُ " ابْنُ وَائْتَانِ " .

وفيه (١) خَمْسُ لُغَاتٍ بِكسْرِ الْأَوَّلِ وَضَمِّهِ مَعَ الْهَمْزَةِ ، وَبِهِمَا
أَيْضًا مَعَ حَذْفِهَا ، وَضَمِّ السَّيْنِ مَعَ قَصْرِهِ وَإِتْمَامِهِ ، فَوَزْنُهُ فِي الْأُولَى "
إِفْعُ " بِكسْرِ / الْهَمْزَةِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ " أَفْعُ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ ، وَفِي ١-١
الثَّلَاثَةِ " فِعُ " بِكسْرِ السَّيْنِ ، وَفِي الرَّابِعَةِ " فُعُ " بِضَمِّهَا ، وَفِي
الخَامِسَةِ " فُعَى " بِوَزْنِ هُدَى .

(١) أي : في " اسم . ينظر الإنصاف ١٦ ، المسألة الأولى .

[اشتقاق المصدر]

وَاشْتَقُّ كُوفِيُونَ أَيْضًا الْمَصْدَرَا مِنْ فِعْلِهِ نَحْوَ نَظَرْتُ نَظَرًا
 ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنْ الْمَصْدَرَ مَشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ (١) ، وَاحْتَجُّوا
 بِوَجْهِهِ :

أحدهما : أن الفعل عاملٌ فيه ، والعاملُ سابقٌ على المعمولِ .
 والثاني : أنه يُؤكِّدُ به الفعلُ ، والتأكيدُ تابعٌ للمؤكدِ .
 الثالثُ : أنه يصحُّ بصحةِ الفعلِ ويعتَلُّ باعتلاله نحو " اسْتَحْوَذَ
 اسْتَحْوَاذًا " ، فَصَحَّتِ الْوَاوُ فِي الْمَصْدَرِ لِصِحَّتِهَا فِي الْفِعْلِ ، وَتَقُولُ : " اسْتَقَامَ
 اسْتِقَامَةً " فَتَعْتَلُّ الْوَاوُ ، وَتَقْلِبُهَا أَلْفًا فِي الْمَصْدَرِ ، كَمَا أَعْلَتْ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ
 أَصْلَهُ " اسْتَقْوَمَ " فَقَلْبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا (لِتَحْرِكِهَا) (٢) فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا
 الْآنَ) .

الرابعُ : أَنَا نَجِدُ أَفْعَالًا لَا مَصَادِرَ لَهَا نَحْوَ " نِعَمَ ، وَيَسَّسَ ، وَكَيْسَ
 وَعَسَى " فَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ فَرَعًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لَهُدِهِ الْأَفْعَالُ مَصَادِرُ ؛ لِأَنَّ الْفِرْعَ
 لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهُ أَصْلٌ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْحُرُوفَ عَامِلَةً فِي الْأَسْمَاءِ ، وَلَا قَائِلَ
 بِأَصَالَتِهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَشْتِقَاقَ يُؤْخَذُ مِنْ جِهَةِ التُّصْرِيفِ وَالْمَعْنَى لَا مِنْ

(١) ينظر في هذه المسألة الإنصاف ٢٣٥ (المسألة ٢٨) ، وشرح الكافية للرضي ١٧٨/٢ ، وابن
 يعيش ١١٠/٨ ، والإيضاح في علل النحو ٥٦ ، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
 والكوفيين ٢٧ المسألة السادسة .

(٢) في النسختين " تحركها " وانفتاح ما قبلها في الأصل والصواب ما أثبت ، ينظر الوجيز في علم
 التصريف لابن الأنباري ٦٠ .

جِهَةِ الْعَمَلِ .

وعن الثَّانِي : أَنَّهُ لَيْسَ تَأْكِيداً صَرِيحاً ، بِدَلِيلِ جَوَازِ تَقْدِيمِهِ عَلَى

الْفِعْلِ (١) .

وعن الثالث من وجوه :

أحدها : أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَصَادِيرِ الْأَصُولِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا زِيَادَةٌ ، وَهِيَ لَا

تَكُونُ إِلَّا صَحِيحَةً .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ حَمْلُ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ فِي شَيْءٍ مِنْ

الْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّ الْفَرَاءَ (٢) يَقُولُ : إِنَّ الْمَاضِيَ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا كَانَ لِلْوَاحِدِ

حَمْلًا عَلَى فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ .

الثَّالِثُ : أَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ الْمَاضِي ، وَلَيْسَ فَرَعًا عَلَيْهِ .

وعن الرابع : أَنَّهُ مُعَارِضٌ بِالْمَصَادِيرِ الَّتِي لَا أَفْعَالَ لَهَا نَحْوُ " وَيَلُّ

وَيَجُّ ، وَيَيْسُ " (٣) .

وَأَشْتَقُ مِنْهُ الْفِعْلُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَذَا الَّذِي بِهِ تَكْلِيْقُ النُّصْرَةِ

إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ

ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْفِعْلَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَصْدَرِ لَوْجُوهٍ :

أحدها أَنَّ الْمَصْدَرَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ - أَيُّ : عَلَى الْحَرَكَاتِ الصَّادِرَةِ مِنْ

الْفَاعِلِ ، وَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَعَلَى شَيْءٍ آخَرَ وَهُوَ الزَّمَانُ

(١) أما ابن الخباز فقد أبطل حجة الكوفيين هذه في شرحه ، بقوله " الجواب عنه أنه باطل بقولنا " قام

القوم أجمعون " ، لأن أحدهما غير مشتق من الآخر " .

(٢) ينظر الإنصاف ٢٤٠ المسألة ٢٨ ، حيث نسب هذا للفراء .

(٣) يقال : " (ويج) كلمة رحمة ، و "ويل" كلمة عذاب ، وقيل : هما بمعنى واحد ، و "ويس" كلمة

في موضع رحمة واستملاح .

وانظر : الإيضاح في علل النحو ٥٨ ، وفيه " أن الزجاج كان يستدل به " .

فَالْمَصْدَرُ كَالْمَفْرَدِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ، وَالْفِعْلُ كَالْمَرْكَبِ لِأَنَّهُ
يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ وَهُمَا الْحَدِيثُ وَالزَّمَانُ ، وَالْمَفْرَدُ جِزَاءَ الْمَرْكَبِ وَالْجِزَاءُ
مُقَدَّمٌ عَلَى الْكُلِّ ، لِأَنَّ الْمَرْكَبَ فِيهِ الْمَفْرَدُ وَزِيَادَةٌ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
" إِذْ كُلُّ فَرْعٍ فِيهِ مَا فِي الْأَصْلِ " أَيُّ الْفِعْلِ فِيهِ مَا فِي الْمَصْدَرِ مِنْ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى
الزَّمَانِ ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ فِي الْمَصْدَرِ مَا فِي الْفِعْلِ " فَلَوْ كَانَ
الْفِعْلُ هُوَ الْأَصْلُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَصْدَرِ جَمِيعُ مَا فِي الْفِعْلِ مِنْ
الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ الْمَعِينِ .

الثَّانِي أَنْ الْأَشْتِقَاقَ : هُوَ أَخَذُ لَفْظٍ فَرَعِيٍّ مِنْ لَفْظٍ أَصْلِيٍّ مُوَافِقٍ ١٠ - ب
لَهُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ وَالْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ (١) ، وَهَذَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إِذَا
جَعَلْنَا الْمَصْدَرَ أَصْلًا ، أَمَا لَوْ جَعَلْنَا الْفِعْلَ أَصْلًا وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى
الزَّمَانِ الْمَعِينِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ دَالًّا عَلَيْهِ وَلَا قَائِلًا بِهِ ؛ لِأَنَّ
الْمَصْدَرَ أَحَدُ مَدْلُولِي الْفِعْلِ ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ أَحَدًا مَدْلُولِي الْمَصْدَرِ .
الثَّلَاثُ : أَنَّ الْمَصْدَرَ يَقَعُ لِلْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ فَهُوَ كَالْعَامِّ ، وَالْفِعْلُ
مُخْتَصٌّ بِأَحَدِ الزَّمَانَيْنِ ، فَاشْتَبَهَ (٢) الْخَاصُّ ، وَالْعَامُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْخَاصِّ .

(١) حدَّ العكبريُّ الاشتقاقَ فقالَ : " أَمَا الْحَدُّ فَأَقْرَبُ عِبَارَةٍ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الرَّمَّانِيُّ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
" الْأَشْتِقَاقُ اقْتِطَاعُ فَرْعٍ مِنْ أَصْلٍ يَدُورُ فِي تَصَارِيفِهِ عَلَى الْأَصْلِ " ، فَقَدْ تَضَمَّنَ هَذَا الْحَدُّ
مَعْنَى الْأَشْتِقَاقِ وَلِزِمَ مِنْهُ التَّعَرُّضُ لِلْفَرْقِ وَالْأَصْلِ ، وَأَمَّا الْفَرْعُ وَالْأَصْلُ : فِيمَا فِي هَذِهِ
الصَّنَاعَةِ غَيْرَهُمَا فِي صِنَاعَةِ الْأَقْيَسَةِ الْفِقْهِيَّةِ ، فَالْأَصْلُ هَاهُنَا يُرَادُ بِهِ الْحُرُوفُ
الْمَوْضُوعَةُ عَلَى الْمَعْنَى وَضَعًا أَوْلِيَاءً ، وَالْفَرْعُ لَفْظٌ تَوْجَدُ فِيهِ تِلْكَ الْحُرُوفُ مَعْنُوعٌ تَغْيِيرِ
يَنْضَمُّ إِلَيْهِ مَعْنَى زَائِدٌ عَلَى الْأَصْلِ " . عَنِ التَّبْيِينِ ١٤٤ .

وَانظُرْ أَيْضًا : مَا أَحَالَ عَلَيْهِ الْعَكْبَرِيُّ كِتَابَ الْحُدُودِ لِلرَّمَّانِيِّ ٣٩ .

(٢) قِيَ (ف) " فَاشْتَبَهَ " تَحْرِيفٌ .

[الإعراب والبناء]

القول في الإعراب والبناء الأصل في الإعراب للأسماء
 إنما قدم الإعراب على المَعْرَبِ ؛ لأنَّ المَعْرَبَ مُشْتَقٌّ من الإعرابِ ، والمُشْتَقُّ مِنْهُ مُقَدَّمٌ ؛ لأنَّه الأَصْلُ ، ومِنَّمَا كَانَ الأَصْلُ في الإعرابِ للأسماءِ ؛ لأنَّ الاسمَ صِغَةً واحدةً وتَتَوَارَدُ عليه مَعَانٍ مُخْتَلِفَةٌ ، كالفَاعِلِيَّةِ والمَفْعُولِيَّةِ والإِضَافَةِ ، وَهَذِهِ المَعَانِي مَنفِيَّةٌ عَنِ الفِعْلِ والحَرْفِ ، أما الفِعْلُ فَالمَعَانِي الَّتِي تَعْتَقِبُ عَلَيْهِ فَلَيْسَ إِلا الدَّلَالَةُ عَلَى الزَّمَانِ المُعَيَّنِ ، واخْتِلَافُ الصِغَةِ كَافٍ (١) فِي ذَلِكَ .
 وأما الحرفُ فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

فاحتج في الاسم إلى ما يفرق بين هذه المعاني فأتوا بالإعراب وسيأتي الكلام عليه ، ألا ترى أنك لو قلت : " ما رأيت الهلال " بالنصب كنت نافية لرؤية الهلال ، ولو رفعت " الهلال " كنت منبئة للرؤية وجعلت " ما " موصولة مبتدأ و " رأيت " صلتها والعائد محذوف وهو المفعول ، و " الهلال " خبر المبتدأ تقديره (٢) : " الذي رأيت الهلال " ، فلولا الإعراب لالتبس النفي بالإيجاب ، وكذا لو قلت : " ما أخذت منك درهمًا " بالنصب كنت جاحداً ، ولو رفعت " الدرهم " كنت مقراً معترفاً ، وتقديره " الذي أخذته منك درهم " فلولا الإعراب لالتبس الإنكار بالإقرار ، وكذلك لو قلت : " ما أحسن زيد " بغير إعراب احتمل ثلاثة أوجه : التعجب ، والنفي ، والاستفهام .
 وفي اشتقاق الإعراب أصول :

(١) كاف مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) وتقديره " بالواو .

أَحَدُهَا : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَنْ (١) حَاجَتِهِ " ، إِذَا أَبَانَ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا أَعْرَبَ تَبَيَّنَ مَعْنَاهُ .

الثَّانِي : مِنْ " أَعْرَبَ الرَّجُلُ " إِذَا تَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ ، فَإِنْ قِيلَ : الْمَتَكَلِّمُ بِالْبِنَاءِ كَذَلِكَ ! قُلْتُ : الْبِنَاءُ لَا يَخْصُ لُغَةَ الْعَرَبِ ، بَلْ هُوَ فِي كُلِّ لُغَةٍ .
الثَّلَاثُ : مِنْ " عَرَبَتْ مَعِدَّةُ الْفَصِيلِ " (٢) : إِذَا تَغَيَّرَتْ وَفَسَدَتْ ، فَالْهَمْزَةُ لِلْسَّلْبِ فَكَأَنَّكَ إِذَا أَعْرَبْتَ الْكَلَامَ أَزَلْتَ عَرَبِيَّةَ أَيْ : فَسَادَهُ ، كَقَوْلِكَ " عَجَمْتُ الْكِتَابَ " : إِذَا أَشْكَلْتَهُ ، وَ " أَعْجَمْتُهُ " أَيْ : سَلَبْتُ عُجْمَتَهُ وَأَزَلْتَهَا .

الرَّابِعُ : مِنْ قَوْلِهِمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " أَيْ : مُتَحَسِّنَةٌ (٣) ، لِأَنَّ الْكَلَامَ إِذَا أَعْرَبَ فَهِيَ مَعْنَاهُ وَحَسُنَ عِنْدَ سَامِعِهِ .

وَحَدَّةٌ تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ بِعَامِلٍ مُقْتَرَبٍ أَوْ ظَاهِرٍ
بِالرَّفْعِ أَوْ بِالنُّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ كَمَرٌّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرٍو

قَوْلُهُ : " تَغْيِيرٌ فِي الْآخِرِ ، كَالْجِنْسِ يَشْمَلُ الْمُعْرَبَ وَالْمَبْنِيَّ : لِأَنَّ ١١ - أ - الْمَبْنِيَّ يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ نَحْوُ : "رُدُّ ، وَغُضُّ" (٤) فَإِنَّهُ يُضَمُّ آخِرُهُ إِتِّبَاعًا لِأَوَّلِهِ ،

(١) فِي (ف) "غَيْر" وَهُوَ تَصْحِيفٌ .

(٢) الْفَصِيلُ : وَدِ الْنَاقَةِ إِذَا فَصَلَ عَنْ أُمِّهِ .

(٣) انْظُرْ هَذِهِ الْمَعَانِي فِي :

وَتَهْذِيبِ الْلُغَةِ ٢ / ٣٦٠ ، مَعْجَمُ مَقَائِيسِ الْلُغَةِ ٤ / ٢٩٩ ، وَتَفْسِيرِ الْمُؤَلَّفِ لِقَوْلِهِمْ " امْرَأَةٌ عَرُوبٌ " بِمُتَحَسِّنَةٍ لَمْ أَجِدْ فِي الْمَعْجَمِ الْلُغَوِيَّةِ الَّتِي بَيْنَ يَدَيَّ - وَإِنْ كُنْتُ لَا أَسْتَبْعِدُهُ - حَيْثُ فَسَّرَتْ الْمَرْأَةَ الْعَرُوبَ بِأَنَّهَا الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَى زَوْجِهَا ، وَقِيلَ : غَيْرَ ذَلِكَ ، وَلَوْلَا تَعْلِيلُ الْمُؤَلَّفِ الْمُؤَكَّدُ بِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِشَرْحِهَا " مُتَحَسِّنَةٌ " لَقُلْتُ : لَعَلَّهَا مُحَرَّفَةٌ مِنْ " مُتَحَبِّبَةٌ " وَلَكِنْ تَفْسِيرُهُ - فِي نَظْرِي - لَا غَبَارَ عَلَيْهِ إِذِ الْمَرْأَةُ الْمُتَحَسِّنَةُ هِيَ الْمُتَزَيِّنَةُ لِزَوْجِهَا الْمُتَحَبِّبَةُ إِلَيْهِ ، وَهَذَا وَارِدٌ فِي مَعْنَاهَا .

(٤) فِي (ف) "عُض" بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ .

وَيَفْتَحُ تَخْفِيفًا ، وَيُكْسِرُ عَلَى أَصْلِ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، لَكِنْ لَا لِعَامِلٍ ، وَقَوْلُهُ :
 "بِعَامِلٍ فَصَلِّ لِلْمُعَرَّبِ عَنِ الْمَبْنِيِّ ، لِأَنَّ تَغْيِيرَهُ لَا لِعَامِلٍ . وَقَوْلُهُ : "فِي الْآخِرِ"
 أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ الْجَمَاعَةِ " تَغْيِيرُ الْآخِرِ ، لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْحَرْفُ ، وَذَاتُ الْحَرْفِ
 لَا تَتَغَيَّرُ وَلَا تَتَبَدَّلُ ، بَلِ التَّغْيِيرُ فِي هَيْئَةِ الْحَرْفِ مَعَ بَقَاءِ ذَاتِهِ .

وَمِثَالُ الرَّفْعِ بِعَامِلٍ مُقَدَّرٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 اسْتَجَارَكَ ﴾ (١) ، فَـ " أَحَدٌ " فَاعِلٌ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ أَيْ : إِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ ، وَمِثَالُ
 النَّصْبِ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا هُ ﴾ (٢) ، أَيْ : وَقَدَرْنَا الْقَمَرَ (٣) ، وَمِثَالُ
 الْجَرِّ قَوْلُهُمْ : " فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةَ عَمْرُو " أَيْ : وَفِي الْحُجْرَةِ ، وَلَوْلَا تَقْدِيرُ
 حَرْفِ الْجَرِّ " فِي الْحُجْرَةِ " لَعُطِفَ عَلَى عَامِلَيْنِ (٤) أَحَدُهُمَا مَعْمُولُهُ مَرْفُوعٌ وَهُوَ "
 زَيْدٌ " ، وَالْآخَرُ مَجْرُورٌ وَهُوَ " الدَّارُ " ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ سَبِيئِيهِ (٥) ، وَأَمَّا
 الْعَامِلُ الظَّاهِرُ فَقَدْ مُثِّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " مَرَّ زَيْدٌ رَاكِبًا بِعَمْرُو " وَإِنَّمَا قَدَّمَ
 الرَّفْعَ عَلَى النَّصْبِ ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ مُقْتَضَى الْفَاعِلِيَّةِ وَهِيَ مُقَدِّمَةٌ فَمُقْتَضَاهَا
 كَذَلِكَ ، وَقَدَّمَ النَّصْبَ عَلَى الْجَرِّ ، لِأَنَّهُ مِنْ تَأْتِيرِ الْفِعْلِ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ
 غَائِبًا ، وَالْجَرُّ مِنْ تَأْتِيرِ الْفِعْلِ بِوَاسِطَةٍ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَالْأَوَّلُ أَقْوَى فَقَدِّمَهُ
 لِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا خَالَفُوا بَيْنَ أَلْقَابِهَا لِاخْتِلَافِ مَعْنَاهَا ، وَخُصَّتْ بِهَذِهِ الْأَلْقَابِ
 الَّتِي هِيَ " الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ ، وَالْجَرُّ ، وَالْجَزْمُ " لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَرَكَاتِ
 الْبِنَاءِ إِيجَازًا وَاخْتِصَارًا ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُمْ " رَفَعُ " أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ " ضَمُّ "

(١) سورة التوبة ٦ .

(٢) سورة يس ٢٩ .

(٣) قال ابن مكي في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٢١٦ : " قوله : " والقمر قدرناه " قرأه

الكوفيون وابن عامر بالنصب ، وقرأ الباكون بالرفع ، وانظر تفسير القرطبي ١٥/٢٩ .

(٤) العاملان هما حرف الجر " في " ، والابتداء الرفع لزيد .

(٥) الكتاب ١/٣١ - ٣٣ بولاق مع الهامش ، كما نص عليه السيوطي في الهمع ٢/١٣٩ .

أَحَدْنَهَا عَامِلٌ " وَكَذَلِكَ الْبَاقِي ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُصِيفَ إِلَى حَدِّ الْمُعْرَبِ زِيَادَةً فَيَقُولُ : " تَغْيِيرٌ فِي الْأَخْرِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا كَاللَّفْظِ لِيَدْخُلَ بِقَوْلِهِ : " تَقْدِيرًا " الْمُعْتَلُّ فِي الْحَدِّ ، وَيَخْرُجُ بِقَوْلِهِ : " كَاللَّفْظِ " الْمَبْنِيُّ ، فَإِنَّهُ لَا يَقْدَرُ عَلَى آخِرِهِ إِعْرَابٌ ، بَلْ يُقَالُ : هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفَعٍ أَيْ : فِي مَوْضِعِ مَرْفُوعٍ .

وَإِنَّمَا كَانَ الْإِعْرَابُ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ بِحَالِ الْكَلِمَةِ ، وَعَلِمَ حَالَ الشَّيْءِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِذَاتِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَوْ فِي وَسْطِهَا أَوْ فِي آخِرِهَا ، وَالْأَوَّلُ بَاطِلٌ ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمَلَةِ الْإِعْرَابِ الْجَزْمَ وَهُوَ سُكُونٌ ، وَلَا يَبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ ، وَالثَّانِي - أَيْضًا - بَاطِلٌ ، لِتَلَايَاخْتَلُّ (١) (وَزْنُ الْكَلِمَةِ) (٢) عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ (٣) مَفْتُوحًا فَيُضَمُّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَوْ (سَاكِنًا) (٤) فَيُحْرَكُ أَوْ بِالْعَكْسِ ، فَتَعَيَّنَ الْآخِرُ .

وَالْجَزْمُ مِنَ الْقَائِيهِ كَلِمَ يَرِمُ (٥) وَآيِسَ فِي الْأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ

وَآيِسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا يَنْجُرُ فَعُوْضَتْ جَزْمًا بِهَا يُقْرَأُ (٦)

لَمَّا اسْتَعْرَقَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَ وَالْحُرُوفَ الْمُشَبِّهَةَ لَهَا لَمْ تَبْقَ لِلْجَزْمِ عِلْمَةٌ لِأَنَّ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَلَا مِنَ الْحُرُوفِ فَجَعَلَ عِلْمَتَهُ حَذْفَهَا ، وَيُسَمَّى " سَكُونًا " إِنْ كَانَ الْمُحَذَفُ حَرَكَةً .

(١) فِي (ف) " يَخْلُ " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) بَعْدَهُ فِي الْأَصْلِ " سَاكِنًا " ، وَأَغْلَبَ الظَّنُّ أَنَّهَا زَائِدَةٌ ، وَلَمْ تَرِدْ فِي (ف) .

(٤) فِي النُّسخِ " سَاكِنٌ " بِالرَّفْعِ .

(٥) قَوْلُهُ " كَلِمَ يَرِمُ " أَيْ : لَمْ يَبْرَحْ .

(٦) الْبَيْتَانِ فِي (ف) غَيْرِ مَرْتَبَيْنِ حَيْثُ قَدِمَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ ، وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

وَلَمَّا كَانَتْ الْحَرَكَاتُ ثَلَاثًا كَانَ الْحَذْفُ رَابِعًا ، فَأَنْحَصَرَ الْإِعْرَابُ
 فِي أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ (١) ، وَجَعَلَ لِكُلِّ صِنْفٍ لِقْبًا يَخْصُهُ .
 وَ " الْهَاءُ " فِي " أَلْقَابِهِ " ضَمِيرُ " الْإِعْرَابِ " ، أَيُّ (٢) وَالْجَزْمُ
 مِنْ أَلْقَابِ الْإِعْرَابِ .

وَإِنَّمَا / اخْتَصَّ الْجَزْمُ بِالْفِعْلِ ، لِثِقَلِهِ وَخَفَّةِ الْجَزْمِ ، وَاخْتَصَّ ١١ - ب
 الْجَرُّ بِالِاسْمِ لِخِفَّتِهِ وَثِقَلِ الْجَرِّ ، فَحَصَلَ التَّعَادُلُ ، لِأَنَّ الْجَزْمَ حَذْفُ
 حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، فَكَانَ أَخْفَ .

وَالْجَزْمُ فِي اللُّغَةِ : الْقَطْعُ (٣) ، يُقَالُ " جَزَمْتُ يَدَ اللَّصِّ : إِذَا
 قَطَعْتَهَا ، وَ " خَبِرَ جَزِيمٌ " أَيُّ : قَاطِعٌ لِلشَّكِّ وَمُزِيلُهُ ، وَكَذَلِكَ هُنَا هُوَ
 قَطْعُ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ ، وَإِنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ أَثْقَلَ مِنَ الْاسْمِ لَوْجَهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْاسْمَ يُضْمَرُ فِي الْفِعْلِ ، نَحْوَ قَوْلِكَ " قُمْ " أَيُّ :
 قُمْ أَنْتَ " ؛ لِأَنَّ الْإِضْمَارَ هُوَ الْاسْتِتَارُ وَالْمُسْتَتَرُ فِي الشَّيْءِ كَالْجُزْءِ
 مِنْهُ ، وَالْجُزْءُ لَا يَكُونُ أَثْقَلَ مِنَ الْكُلِّ وَلَا مُسَاوِيًا لَهُ .

الثَّانِي : أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زَيْدٌ " مَثَلًا أَوْ " عَمْرُو " فَهَمَّ مِنْهُ
 الْمَعْنَى وَلَمْ يَحْتَاجْ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى سُؤَالٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : " ضَرَبَ " فَقَدْ
 فَهِمَّ مِنْهُ حُصُولُ الضَّرْبِ ، وَيَعْدُ ذَلِكَ يَحْتَاجُ إِلَى أَسْئَلَةٍ :
 أَحَدُهَا : أَنْ يُقَالَ : مَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُولُ : زَيْدٌ .

(١) هي " الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) زاد في (ف) " هو " قبل " القطع " .

الثَّانِي : أَنْ يُقَالَ : لِمَنْ ضَرَبَ ؟ فَيَقُولُ : لِعَمْرٍو .
الثَّالِثُ : أَيْنَ ؟ ، وَالرَّابِعُ : مَتَى ؟ ، وَالخَامِسُ : لِمَ ؟

إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ (١) مِنَ اللُّوْزِمِ ، وَالشَّيْءُ يَنْقَلُ بِكثْرَةِ لَوَازِمِهِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
الفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى المَصْدَرِ ضِمْنًا ، وَالمَصْدَرُ اسْمٌ ، وَهُوَ جُزْؤُهُ ، وَالجُزْءُ أَخْفُ
مِنَ الكُلِّ ، فَلِذَلِكَ خُصَّ الجُزْمُ بِالفِعْلِ ، وَلَوْ دَخَلَ الجُزْمُ الاسْمَ مَعَ خِفَتِهِ
لَكَانَ إِجْحَاقًا بِهِ ، وَلَوْ دَخَلَ الجَرُّ الفِعْلَ لَازْدَادَ التَّقْيِيلُ ثِقَلًا ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ :
" وَلَيْسَ فِي الأَفْعَالِ مَا يَنْجَرُّ " ، وَأَيْضًا فَالجُزْمُ فِي الفِعْلِ عِوَضٌ (٢) مِنْ
الجَرِّ فِي الاسْمِ فَلَوْ (٣) دَخَلَ الجَرُّ الفِعْلَ لَكَانَ جَمْعًا بَيْنَ العِوَضِ وَالمُعَوِّضِ
عِنْدَهُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " فَعِوَضَتْ جِزْمًا بِهَا يُقَرُّ " يَعْنِي : الأَفْعَالُ يَلْزِمُهَا
الجُزْمُ ، وَلَوْ دَخَلَ الجُزْمُ الاسْمَ لَمْ يَخْلُ إِمَّا أَنْ تُحَذَفَ (٤) الحَرَكََةُ أَوِ التَّنْوِينُ أَوْ
هُمَا ، لِأَجَائِزِ حَذْفِ الحَرَكََةِ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ فَلَوْ حُذِفَتْ لَأَتَّبَسَ
المُعْرَبُ بِالمَبْنِيِّ وَكَانَ يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهَا حَذْفُ التَّنْوِينِ لِسُكُونِهِ وَسُكُونِ حَرْفِ
الإِعْرَابِ بَعْدَ حَذْفِ الحَرَكََةِ ، وَلَوْ حُذِفَ التَّنْوِينُ لَأَتَّبَسَ المُنْصَرِفُ بِغَيْرِهِ ، وَإِذَا
امْتَنَعَ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا امْتَنَعَ حَذْفُهُمَا مَعًا ، فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : " وَلَيْسَ
فِي الأَسْمَاءِ شَيْءٌ يَنْجَزِمُ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا (٥) لَمْ يَنْجَزِمِ الاسْمُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي

(١) فِي الأَصْلِ " إِلَى غَيْرِهِ " .

(٢) (ف) " عِوَضًا " بِالنَّصْبِ تَحْرِيفٌ .

(٣) (ف) " وَلَوْ " .

(٤) (ف) " يَحِلُّو " تَحْرِيفٌ .

(٥) (ف) " إِنَّهَا " تَحْرِيفٌ .

الأسماء ، وَالْجَزْمُ أَثَرُ الْعَامِلِ وَإِذَا انْتَقَى الْعَامِلُ انْتَقَى أَثَرُهُ ، وَكَذَا لَمْ يَدْخُلِ الْجَرُّ فِي الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِعَوَامِلِهِ فِي الْأَفْعَالِ لِأَنَّهُ إِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ ، وَكِلَاهُمَا لَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ فِي الْفِعْلِ فَلَا يُفِيدُ أَثَرًا فِيهِ ، وَعَلَى هَذَا لِلْقَائِلِ أَنْ يَقُولَ : هَلَّا انْجَرَّ الْفِعْلُ بِعَوَامِلٍ غَيْرِ عَوَامِلِ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ كَمَا انْتَصَبَ وَارْتَفَعَ بِعَوَامِلٍ غَيْرِ عَوَامِلِ النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فِي الْأَسْمَاءِ ؟ وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي دُخُولِ الْجَزْمِ الْأَسْمَاءِ .

وَالْحَقُّ أَنْ يُقَالَ : إِنْ لِلرَّفْعِ فِي الْأِسْمِ عَامِلَيْنِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ فَلَمَّا دَخَلَ الرَّفْعُ الْفِعْلَ كَانَ بِأَضْعَفِ الْعَامِلَيْنِ وَهُوَ الْمَعْنَوِيُّ ، وَكَذَلِكَ النَّصْبُ لَهُ فِي الْأَسْمَاءِ عَامِلَانِ قَوِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلُ ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ الْحَرْفُ ، فَكَانَ نَصْبُهُ (١) بِالْحَرْفِ الَّذِي هُوَ أَضْعَفُ الْعَامِلَيْنِ ، وَأَمَّا الْجَرُّ فَلَيْسَ لَهُ فِي الْأِسْمِ إِلَّا عَامِلٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْحَرْفُ (٢) فَلَيْسَ لَهُ عَامِلَانِ : قَوِيٌّ وَضَعِيفٌ حَتَّى يَدْخُلَ الْفِعْلُ أَضْعَفُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ أَضْعَفُ الْعَوَامِلِ .

(١) أي : نصب الفعل المضارع .

(٢) وفي شرح ابن القوأس لوجه ١٣ :

ولما لم يكن للجر إلا عامل واحد وهو حرف الجر يعمل إما ظاهراً أو مقدراً في المضاف إليه على رأي امتنع نُحْوَلُهُ فِي الْفِعْلِ ، لِعَدَمِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ .

[البناء]

وَالْحَرْفُ مَبْنِيٌّ بِكُلِّ حَالٍ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ١٢-١

لَمَّا كَانَ الْمُقْتَضَى لِلإِعْرَابِ فِي الأَسْمِ مَا يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ مِنَ المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ كَالفَاعِلِيَّةِ وَالمَفْعُولِيَّةِ وَالإِضَافَةِ ، وَالحَرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ ، فَأَلِغْرَابُ مُنْتَفٍ عَنِ الحَرْفِ لِانْتِفَاءِ المُقْتَضَى لَهُ ، وَكَذَلِكَ الكَلَامُ فِي الفِعْلِ .

وَإِنَّمَا قَالَ : " الأَصْلُ " فِي البِنَاءِ لِلأَفْعَالِ ، وَلَمْ يَقُلْ : هِيَ مَبْنِيَّةٌ بِكُلِّ حَالٍ كَمَا قَالَ فِي الحَرْفِ ؛ لِأَنَّ فِيهَا مَا خَرَجَ عَن أَصْلِهِ فَأُعْرِبَ وَهُوَ المُضَارِعُ ، وَالحَرْفُ لَمْ يَخْرُجْ عَن أَصْلِهِ ، فَإِنَّ سُمِّيَ بِهِ خَرَجَ عَنِ الحَرْفِيَّةِ وَدَخَلَ فِي حَيْزِ الأَسْمِيَّةِ ، فَإِنَّ سَمِيَتْ بِحَرْفِ المَعْنَى فَإِنَّ كَانَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَاءِ الجَرِّ ، وَكَأَفِ التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ العُطْفِ زِدَتْ عَلَيْهِ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهِ وَحَرْفًا أُخْرَ مِنْ جِنْسِ الحَرْفِ المُجَانِسِ لِلحَرْكَةِ ، فَإِنَّ كَانَتْ حَرَكَتُهُ كَسْرَةً (١) زِدَتْ يَاءٌ ثُمَّ زِدَتْ يَاءٌ أُخْرَى ، فَتَقُولُ : إِذَا سَمِيَتْ بِالبَاءِ : " جَاعِي بِي ، وَرَأَيْتُ بِيَا " ، وَإِنْ سَمِيَتْ بِالكَافِ زِدَتْ أَلْفًا ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الكَافِ فَتْحَةٌ ثُمَّ أَلْفًا أُخْرَى ، فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَقْلِبُ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَتَقُولُ : " هَذَا كَاءٌ ، وَرَأَيْتُ كَاءً ، وَمَرَرْتُ بِكَاءٍ " ، وَكَذَلِكَ وَاوُ العُطْفِ تَقُولُ : " هَذَا وَاءٌ " (٢) .

وَإِنَّمَا زِدَتْ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الحُرُوفِ الأَحَادِيَةِ حَرْفَيْنِ ، لِيلْحَقَ بِالأَسْمَاءِ (٣) المُتَمَكِّنَةِ ، وَلَيْسَ فِي الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِلاَّ مَا

(١) (ف) " كثيرة " تصريف .

(٢) فِي الأَصْلِ " وَاو " .

(٣) انظر الكتاب ٣/٢٢٢ هارون ، والمقتضب ٤/٤٠ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ .

اسْتَعْمَلَ مَحْذُوفًا (١) .

وَلِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَكَانَ الثَّانِي صَحِيحًا فَبِهِ وَجْهَانِ :
أَحَدُهُمَا : الإِعْرَابُ تَقُولُ : " جَاعَنِي هَلْ ، وَيَلْ ، وَقَدْ " وَ " رَأَيْتُ
هَلَا ، وَيَلَا ، وَقَدْ " ، وَ " مَرَدْتُ بِهِلْ ، وَيَلْ ، وَقَدْ " فَتُجْرِيهِ
مَجْرَى " يَدِ ، وَدَمِ " .

وَالثَّانِي : أَنْ تَحْكِيَهُ وَتُسَكِّنَ آخِرَهُ كَمَا كَانَ فَيَجْرِي مَجْرَى
" كَمْ ، وَمَنْ (٢) ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا (٣) فَوَجْهَانِ أَيْضًا ، الْحِكَايَةُ ، وَالإِعْرَابُ ، إِلَّا
أَنْكَ إِذَا أَعْرَبْتَهُ زِدْتَ عَلَيْهِ حَرْفًا مِثْلَهُ فَتَزِيدُ عَلَى الأَلِفِ أَلِفًا نَحْوُ " لَا " .
فَتَقُولُ : " جَاعَنِي لَاءٌ " فَتَقْلِبُ الأَلِفَ الأَخِيرَ (٤) هَمْزَةً لِاتِّقَاءِ
السُّكُونِ ، وَتَزِيدُ عَلَى الوَاوِ مِثْلَهَا نَحْوُ " لَو " فَتَقُولُ : " جَاعَنِي لَو " .
فَتُدْغِمُ الوَاوِ الأُولَى فِي الثَّانِيَةِ ، وَتَزِيدُ عَلَى اليَاءِ مِثْلَهَا نَحْوُ " كَى " فَتَقُولُ :
" هَذَا كَى " ، قَالَ الشَّاعِرُ (٥) :

إِنْ لَوَا وَإِنْ لَيْتَا عَنَاءُ

وَإِنَّمَا زِيدَ عَلَى مَا ثَانِيهِ مُعْتَلُّ حَرْفٌ (٦) مِثْلُهُ : لِأَنَّ ثَانِيَةَ سَاكِنٍ ، فَإِذَا

(١) نحو " دم ، ويد " .

(٢) فنقول : " جاعني هل ، ويَلْ ، وَقَدْ " ، ورايت هل ويَلْ وَقَدْ ، ومررت بهل ، ويَلْ ، وَقَدْ " .

(٣) نحو " لو " ، وكى " .

(٤) في (ف) " الأخيرة " .

(٥) هو لأبي زبيد الطائي ومصدره :

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتُ

انظر الكتاب ٣ / ٢٦٦ ، والمقتضب ١ / ٣٧ ، ٤ / ٣٢ ، ٤٣ ، وابن يعيش ٦ / ٣٠ ، ١٠ / ٥٧ ، وما

ينصرف وما لا ينصرف ٦٥ ، ومقاييس اللغة ٥ / ١٩٩ ، والديوان ٢٤ ، وكتاب العين ١ / ٥٥ :

(٦) في الأصل " حرفا " بالنصب .

أَعْرَبْتَهُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ ، وَهُوَ سَاكِنٌ ، فَتَحَذِفُ ثَانِيَهُ لِالْتِقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى اسْمًا مُعْرَبًا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ .

وَإِنْ كَانَ (حَرْفٌ) (١) الْمَعْنَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَزِدْ شَيْئًا ،
نَحْوُ: " لَيْتَ " وَإِنْ سَمَّيْتَ بِحَرْفٍ مُرَكَّبٍ مِنْ حَرْفَيْنِ نَحْوَ "إِمَّا" ، وَ "إِلَّا"
فِي الشَّرْطِ - فَإِنَّ "إِلَّا" مُرَكَّبَةٌ مِنْ "إِنْ" وَ "و" لَآ ، وَكَذَا "إِمَّا"
مُرَكَّبَةٌ مِنْ "إِنْ" ، وَ "مَا" - فَفِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : الْحِكَايَةُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ .

وَالثَّانِي : الْإِعْرَابُ وَمَنْعُ الصَّرْفِ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّرْكِيبِ ، كَمِعْدِ
يَكْرَبُ .

فَإِنْ قِيلَ : لَا نُسَلِّمُ أَنَّ أَصْلَ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةٌ
إِلَى الْإِعْرَابِ فِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَمَا هِيَ مَاسَّةٌ فِي الْأِسْمِ بِدَلِيلِ
أَنَّ صُورَةً وَاحِدَةً وَهِيَ " لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " تَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ
مَعَانٍ (٢) لَا يَفْرَقُ بَيْنَهُمَا (٣) إِلَّا بِالْإِعْرَابِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا رَفَعْتَ كَانَ
الْمَعْنَى النَّهْيَ (عَنِ الشَّرْبِ لِلْبَيْنِ فِي حَالِ أَكْلِ السَّمَكِ) (٤) ، وَإِنْ جَزَمْتَ
أَفَادَ النَّهْيَ عَنْهُمَا مَعًا ، وَإِنْ نَصَبْتَ أَفَادَ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ فَقَطُّ .

وَالْجَوَابُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْإِعْرَابَ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعَانِي
الطَّارِئَةِ عَلَى الْفِعْلِ بَلِ الْإِعْرَابُ / أزال اللبس الذي نشأ من حذف / ١٢ - ب

(١) سقط من (ف) .

(٢) الأصل " معاني " بإثبات الياء والأولى حذفها .

(٣) (ف) " بينهما " تحريف .

(٤) (ف) " عن أكل السمك في حال شرب اللبن " تقديم وتأخير .

" أَنْ " النَّاصِبَةِ ، لِأَنَّهَا لَوْ ظَهَرَتْ لَارْتَفَعَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْإِعْرَابِ أَصْلًا ،
أَوْ نَقُولُ : الْإِعْرَابُ أزالَ اللَّبْسَ النَّاشِئَ مِنْ اِحْتِمَالِ الْوَاوِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَ
الْعَاطِفَةِ وَالَّتِي لِلْحَالِ وَالَّتِي لِلصَّرْفِ (١) ، وَالْإِعْرَابُ لَمْ يُوَضَّعْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ
الْمُشْتَرَكَاتِ بِالْوَضْعِ ؛ فَإِنَّ الْقَرَأِينَ كَافِيَةٌ فِي ذَلِكَ .

(١) الواو التي للصرف هي الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم مؤول بشرط أن يتقدم
الواو نفي أو طلب ، وهو إصطلاح كوفي . انظر ذلك في مغني اللبيب ٤٧٢ ، ومدرسة الكوفة
٣٠٦ .

[حَدُّ الْبِنَاءِ]

وَحَدُّ لُزُومٍ آخِرِ الْكَلِمِ حَرَكَةٌ مَا أَوْ سَكُونًا التُّزِمُ
 إِذَا كَانَ الْإِعْرَابُ هُوَ (١) التَّغْيِيرُ ، وَالْبِنَاءُ ضِدُّهُ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الْبِنَاءُ هُوَ
 اللَّزُومُ ، إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ التَّغْيِيرِ ، وَاللُّزُومِ .
 وَ " مَا " فِي قَوْلِهِ : " حَرَكَةٌ مَا " زَائِدَةٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً لِحَرَكَةٍ
 أَي : أَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ (٢) .
 وَلَيْسَ " التُّزِمُ " فِي قَوْلِهِ : " التُّزِمُ " حَشْوًا (٣) بَلْ فِيهِ تَنْبِيهُ بِأَنَّ السُّكُونَ
 اللَّزِمُ لِلْبِنَاءِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا لَازِمَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ ضِدُّ الْبِنَاءِ ، وَإِذَا
 كَانَ أَصْلُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَةِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الْبِنَاءِ بِضِدِّ الْحَرَكَةِ وَهُوَ
 السُّكُونُ .

" معنَى البِنَاءِ فِي اللَّغَةِ "

وَمَعْنَى الْبِنَاءِ فِي اللَّغَةِ ، هُوَ وَضْعُ الشَّيْءِ عَلَى صِفَةٍ يُرَادُ ثُبُوتُهَا ، وَكَذَلِكَ
 هُوَ فِي مَعْنَاهُ الصَّنَاعِيُّ .
 وَالْبِنَاءُ إِنْ كَانَ بِحَرَكَةٍ سُمِّيَ ضَمًّا وَفَتْحًا وَكَسْرًا ، وَإِلَّا سُمِّيَ
 وَقْفًا ، وَقِيلَ :

-
- (١) سقط من (ف) .
 (٢) من الحركات الثلاث .
 (٣) قال الشُّرَيْبِيُّ فِي شَرْحِهِ ٩٠/١ (رسالة) : " وقوله : " التزم " تكرير لا حاجة إليه ؛ لأنَّ الحدَّ
 قد تمَّ بدونه .

حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ أَصْلٌ ؛ لِأَنَّهَا أَعَمُّ مِنْ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، وَالْعَامُّ أَصْلٌ
لِلْخَاصِّ .

كَحَيْثُ أَتَيْنَ أَمْسٍ كَمْ فَفَسَّ تَصِيبٌ .. وَعِلْمَةُ الْبِنَاءِ ذِكْرُهَا يَجِبُ

لَمَّا كَانَتْ أَلْقَابُ الْبِنَاءِ أَرْبَعَةً مِثْلَ بَارِبَعَةٍ أَمْثَلَةٍ :

أَوَّلُهَا " حَيْثُ " ، قِيلَ " : إِنَّهَا بُنِيَتْ ، لِإِفْتِقَارِهَا إِلَى جُمْلَةٍ كَالْحَرْفِ ، وَقِيلَ :
بُنِيَتْ ؛ لِأَنَّهَا خَالَفَتْ جَمِيعَ ظُرُوفِ الْمَكَانِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يُضَافُ إِلَى
الْجُمْلِ إِلَّا " حَيْثُ " (فَاشْبَهَتْ " إِذٌ " فَبُنِيَتْ) (١) وَقِيلَ : بُنِيَتْ لِإِبْهَامِهَا ؛ لِأَنَّهَا
تَقَعُ عَلَى جَمِيعِ الْجِهَاتِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ " عِنْدَ " كَذَلِكَ وَهِيَ
مُغْرَبَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَتْ لِشَبْهِهَا بِالْمَوْصُولِ مِنْ جِهَةِ إِفْتِقَارِهَا إِلَى
جُمْلَةٍ تُوَضِّحُ مَعْنَاهَا وَخَالَفَتْ الْمَوْصُولَ فِي أَنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ مِنْ
الْجُمْلَةِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ ضَمَّةً حَمَلًا
عَلَى مَا بُنِيَ مِنَ الظُّرُوفِ كَقَبْلُ وَيَعْدُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُهَا حَمَلًا عَلَى
" أَتَيْنَ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَيُقَالُ بِالْوَاوِ بِهِذِهِ
اللُّغَاتِ (٢) .

وَأَمَّا " أَتَيْنَ " فَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا حَرْفَ (٣) الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ كَانَتْ
اسْتِفْهَامًا ، وَحَرْفَ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ شَرْطًا ، وَحَرَكَتِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ (٤)
وَفُتِحَتْ تَخْفِيفًا .

(١) ف (ف) " فاشبهت " إذا " إذ بنيت " تحريف .

انظر أمالي ابن الشجري ٢٦٢/٢ .

(٢) في " حيث " ست لغات " حيث ، وحوث " مع الحركات الثلاث مع الواو والياء ، انظر الكتاب

٢٩٢/٢ ، ٢٨٦/٤ ، هارون ، ومعنى اللبيب ١٧٦ ، وابن يعيش ٩٠/٤ ، واللسان " حوث " .

(٣) في الأصل " حروف " .

(٤) ينظر : أسرار العربية ٢٢ .

وأما " أمس " فبني لتضمنه معنى لام التعريف^(١) ؛ لأنه معرفة وليس أحد المعارف الخمس^(٢) فدل ذلك على تضمنه معنى اللام ، وبني على حركة لانتقاء الساكنين (وكسر على أصل انتقاء الساكنين)^(٣) ، فإن قيل : فقد يقال " الأمس " بالالف واللام فلو تضمن معنى اللام لما صح ظهورها فيه . قلت : هذه اللام زائدة^(٤) بدليل بنائه معها .
ومن العرب من يجعله معنولاً عن اللام فيعربه ولا يصرفه^(٥) .
وأما " كم " ^(٦) فعلة بنائها ظاهرة في الاستفهام ، وأما الخبرية فمحمولة على الاستفهامية ؛ لأنها مثلها في اللفظ وفي أصل المعنى ؛ لأنها في كلا الحالتين محمولة على العدد .

(١) انظر الكتاب ٢٨٢/٣ ، والمقتضب ١٧٣/٢ ، وأسرار العربية ٣٢ .

(٢) التي هي " العلم ، والضمير ، والمبهم ، والالف واللام ، والإضافة " ، وقال ابن يعيش ١٠٦/٤ .
وقيل : إنه وقع في أول أحواله معرفة .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) قال بذلك العبدى كما في شرح الشريشي ١٠٢/١ .

(٥) وهم بنو تميم كما في الكتاب ٢٨٢/٣ ، والنحو والصرف بين التميميين والحجازيين ١٠٥ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٥ ، والمانع له من الصرف التعريف والعدل ، وقال ابن يعيش ١٠٧/٤ : " حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه التنكير ويعربه ويصرفه ويجريه مجرى الأسماء المتكئة فيقول : " مضى أمس بما فيه " على التنكير ، وهو غريب في الاستعمال نون القياس " .

(٦) انظر الكتاب ١٥٦/٢ هارون ، والإيضاح العضدي ٢١٩ .

[سبب بناء الأسماء]

أَعْنِي فِي الْأِسْمِ وَهُوَ أَنْ يُضَارِعَا الْحَرْفَ أَوْ كَانَ اسْمَ فِعْلٍ وَأَقْعَا

لَمَّا ذَكَرَ حَدَّ الْبِنَاءِ وَكَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ قَدْ دَخَلَهُ الْبِنَاءُ لِمُنَاسِبَةٍ

مَا لَا تَمَكُّنَ لَهُ فِي الْأَصْلِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي سَبَبِ الْبِنَاءِ فِي ذَلِكَ الْبَعْضِ / ١٣ - ١
لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا الْإِعْرَابُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ لِذَلِكَ عِلَّتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : مُضَارَعَتُهُ لِلْحَرْفِ .

وَالثَّانِيَةُ : كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

أَمَّا الْمُضَارَعَةُ فَقَدْ تَكُونُ بِوَاسِطَةٍ وَقَدْ تَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ ، أَمَّا
الَّتِي بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ فَلتَضْمَنُ مَعْنَى الْحَرْفِ بِأَنْ يُؤَدِّيَ مَعْنَاهُ ، كـ " أَيْنَ
وَأَمْسِ " وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُمَا ، أَوْ بِأَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ كَالْمُبْهَمَاتِ
وَالنَّغَايَاتِ ؛ لِافتقاره إِلَى مَا يُوضِّحُهُ مِنْ لَفْظٍ يَنْضَمُّ إِلَيْهِ ، أَوْ قَرِينَةٍ
كَالْمُضْمَرَاتِ .

وَأَمَّا مَا ضَارَعَ الْحَرْفَ بِوَاسِطَةٍ فَالْمُنَادَى الْمَضْمُومُ ؛ فَإِنَّهُ
أَشْبَهَ (الْمُضْمَرُ ، وَالْمُضْمَرُ أَشْبَهَ) (١) الْحَرْفَ .

وَأَمَّا الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْفِعْلِ فَقَدْ يَكُونُ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ كَنَزَالِ ، وَبِوَاسِطَةٍ
كَفَجَارِ فَإِنَّهُ أَشْبَهَ : " نَزَالَ " .

وَبِالْجُمْلَةِ فَالْعِلَلُ الْمَوْجِبَةُ لِلْبِنَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ : أَنْ يُشْبِهَ الْحَرْفَ ،

الثَّلَاثَةُ : أَنْ يُشْبِهَ مَا أَشْبَهَ الْحَرْفَ كَالْمُنَادَى .

الرَّابِعَةُ : أَنْ يُضَافَ إِلَى مَا يُشْبِهُ الْحَرْفَ كَيَوْمِئِذٍ وَحِينَئِذٍ وَكَقَوْلِ

(١) سقط من " ف " .

أَسْئَلُهُ وَهِيَ :

لِمَ بُنِيَ ؟ وَلِمَ حُرِّكَ ، وَلِمَ اخْتَصَّ بِتِلْكَ الْحَرَكَةِ ثَوْنٌ غَيْرَهَا ؟
وَأَمَّا الْأَفْعَالُ وَالْحُرُوفُ فَلَا سُّؤَالَ عَنْ بِنَائِهَا ؛ لِأَنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا
جَاءَتْ ، فَإِنْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً فَفِيهَا سُؤَالَانِ لِمَ تَحَرَّكَتْ ؟ ، وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِتِلْكَ
الْحَرَكَةِ ؟ وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ السُّكُونُ لِوَجْهَيْنِ :
أَحَدُهُمَا : قَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ أَخْفُ ، وَلَا يُعَدَّلُ عَنِ الْأَخْفِ إِلَّا لِمُوجِبٍ ، وَالْمُوجِبُ إِمَّا أَنْ
يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ (١) ، أَوْ لِنِثْلًا يَتَّيَدَا بِسَاكِنٍ نَحْوِ كَافِ التَّشْبِيهِ وَيَاءِ الْجَرِّ ، أَوْ (٢)
لِأَنَّ الْبِنَاءَ عَارِضٌ فِي الْكَلِمَةِ بِأَنْ يَكُونَ الْاسْمُ مُعْرَبًا (٣) وَيَعْرِضُ لَهُ الْبِنَاءُ
كَالْمُنَادَى فَيَبْنَى عَلَى حَرَكَةٍ تَنْبِيْهَا عَلَى تَمَكُّنِهِ فِي الْأَصْلِ .

وَمَا وَجَبَ تَحْرِيكُهُ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَالْأَصْلُ فِيهِ الْكَسْرُ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ لَا
يُوجَدُ إِعْرَابًا إِلَّا مَعَ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ) (٤) مِنْ أَلِفٍ وَوَاوٍ ، أَوْ
إِضَافَةٍ بِخِلَافِ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ فَإِنَّهُمَا يُوجَدَانِ إِعْرَابًا بِغَيْرِ تَنْوِينِ التَّمْكِينِ
وَذَلِكَ فِيمَا لَا يَنْصَرِفُ فَإِذَا وَجَبَ التَّحْرِيكُ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حُرِّكَتْ بِحَرَكَةِ
لَا تُوْهِمُ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُرِّكَ بِالْفَتْحِ أَوْ بِالضَّمِّ لَاتَّبَسَّ بِحَرَكَةِ الْمُعْرَبِ الَّذِي
لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِأَنَّهُمَا يُوجَدَانِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ .

فَأَمَّا الْكَسْرُ فَإِذَا وَجِدَ عَارِيًّا مِنْ التَّنْوِينِ أَوْ مَا قَامَ مَقَامَهُ عَلِمَ أَنَّهُ بِنَاءٌ .

(١) (ف) ساكنا - تحريف .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) (ف) معرضاً - تحريف .

(٤) (ف) " أو ما قام مقامه " .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا : تَنْوِينُ التَّمَكِينِ عَنِ تَنْوِينِ التَّنْكِيرِ ؛ فَإِنَّ كَسْرَ
الْبِنَاءِ يُوجَدُ مَعَهُ نَحْوُ " صِهٍ ، وَمَهٍ ، وَإِيهِ "

كَمَنْ وَإِيهِ وَغَزَالٍ وَهَلْمٌ وَلَفْظُ غَيْرِ التَّمَكُّنِ يَعْمُ

ب - ١٣ /

لَمَّا ذَكَرَ لِلْبِنَاءِ عَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا مُضَارَعَةُ الْحَرْفِ ، وَالثَّانِيَةُ
كَوْنُهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ مِثْلَ بِمُقْتَضَى الْعَلَتَيْنِ ، فَمَا " مَنْ " فَمَا ضَارِعَ
الْحَرْفَ ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ مَوْصُولَةً أَوْ مَوْصُوفَةً فَقَدْ أَشْبَهَتْ الْحَرْفَ ،
لِافْتِقَارِهَا إِلَى الصَّلَةِ أَوْ الصَّفَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ شَرْطِيَّةً أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةً
فَلْتَضَمَّنَهَا مَعْنَى حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ أَوِ الشَّرْطِ ، وَقَدْ زَعَمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تَأْتِي
زَائِدَةً ^(١) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ كُلُّ الْقِبَائِلِ وَالْأَثْرُونَ مِنْ عَدَدَا ^(٢)

أَيُّ : وَالْأَثْرُونَ عَدَدَا " ، ف " مَنْ " زَائِدَةٌ مُشْبِهَةٌ

لِلْحَرْفِ فِي الزِّيَادَةِ ، أَوْ لِأَنَّهَا بِلَفْظِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَتِلْكَ مَبْنِيَّةٌ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهَا فِي الْبَيْتِ غَيْرَ زَائِدَةٍ ^(٣) وَمَوْضِعُهَا
نَصْبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيُّ : وَالْأَثْرُونَ مَنْ يَعُدُّ (عَدَدَا) ^(٤) ، فَحَذَفَ

(١) ذهب إلى ذلك الكسائي كما في معنى اللبيب ٤٣٤ ، والأزهية ١٠٣ .

(٢) لم أعر على قائله ، وهو في الأزهية ١٠٣ ، ومعنى اللبيب ٤٣٤ ، وشواهد المعنى

للسيوطي ٧٤٢ ، والخزانة ٥٤٨ / ٢ بولاق ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٣٦٣ .

وقد روى " إن الزبير .. ذاك العشيرة .. " و " ذاك القبائل "

ودواه البصريون " والأثرون ما عدداً " وزيادة " ما " لاختلاف فيها .

والزبير هو ابن العوام أول من سل سيفاً في سبيل الله .

والأثرون : جمع أثرى وهو أفعال التفضيل من ثريت بك بكسر الراء أي : كثرت بك .

(٣) وهم البصريون كما في شرح الشريشي ١٠٠ / ١٠٩ .

(٤) في الأصل " عددٌ " بالكسر تحريف .

الفِعْلَ وَكَتَفَى بِالْمَصْدَرِ (١) . وَأَمَّا " إِيهِ " وَمَا بَعْدَهَا فَمِثَالُ اللَّعَلَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ اسْمُ الْفِعْلِ ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِـ " زِدَ " وَمُسْمَاها لَفْظٌ ، وَهُوَ قَوْلُكَ : " زِدَ " إِذَا أَمَرْتَهُ بِالزِّيَادَةِ قَالَ ذُو الرُّمَّةِ :

وَقَفْنَا فَقَلْنَا : إِيهِ يَا أُمَّ سَالِمِ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبِلَاقِعِ (٢)
وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُخْطِئُ ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَزَعَمَ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا " إِيهِ " بِالتَّنْوِينِ ، وَالْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ وَقَالُوا : إِذَا نَوَّنَ أَرَادَ النِّكْرَةَ فَكَانَتْهُ قَالَ : زِدَ زِيَادَةً مَا ، وَإِذَا لَمْ يَنْوِّنْ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ فَكَانَتْهُ قَالَ ، زِدِ الزِّيَادَةَ الْمَعْرُوفَةَ (٣) ، وَكَسَرَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ لِسُكُونِ الْهَاءِ وَالْيَاءِ قَبْلَهَا ، وَفِي النِّكْرَةِ لِسُكُونِ (٤) الْهَاءِ وَالتَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، وَالِدَلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا دُخُولُ التَّنْوِينِ .

وَأَمَّا " هَلُمَّ " فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : " تَعَالَ " أَوْ " أَقْبِلْ " عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى الاسْمِيَّةِ أَنَّهَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ حَالٍ (٥) ، فَتَقُولُ : " هَلُمَّ يَا زَيْدُ وَهَلُمَّ يَا رِجَالَ وَهَلُمَّ يَا امْرَأَةً " ، وَلَوْ كَانَتْ فِعْلاً لَقُلْتَ : " هَلِّمُوا أَوْ هَلِّمِي " كَمَا تَقُولُ : " أَقْبِلُوا وَأَقْبِلِي " إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةً أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ

(١) كما تقول : ما أنت إلا سيراً . تريد ما أنت إلا تسير سيراً ، قال ابن هشام في معنى اللبيب

٤٢٤ : " هذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وبعدها : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العُدُّ ، أي : والأثرون قوماً نوى عُدُّ ، أي : قوماً معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفاً ، صلة أو صفة لمن ، و " من " بدل من الأثرون " .

(٢) البيت في ديوانه ٧٧٨/٢ ، ومجالس ثعلب ٢٢٨/١ ، والمقتضب ١١٩/٣ ، ووصف المياني

٣٤٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٩ .

(٣) راجع الديوان ٧٧٩/٢ بشرح أبي نصر صاحب الأصمعي ، وابن يعيش ٣٢/٤ .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) انظر سيبويه ٥٢٩/٣ هارون ، وابن يعيش ٤١/٤ فما بعدها .

الفِعْلِ ، وَبُنِيَتْ عَلَى حَرَكَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَهِيَ الْمِيمُ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةُ ، وَكَانَتْ
الْحَرَكَةُ فَتْحَةً تَخْفِيفًا لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ لِلْفِعْلِ أَنَّهَا
تَتَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهَا وَتَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ كَالْفِعْلِ ، مِثَالُ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى :
﴿ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ (١) أَي : أَحْضِرُوا وَهَاتُوا (شُهَدَاءَكُمْ) (٢) ، وَمِثَالُ الثَّانِي
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ (٣) أَي : أَقْبِلُوا إِلَيْنَا ، وَأَمَّا بَنُو
تَمِيمٍ فَهِيَ عِنْدَهُمْ فِعْلٌ (٤) ، فَيَقُولُونَ : هَلُمَّ لِلْوَاحِدِ ، وَهَلْمِي لِلْوَاحِدَةِ ، وَهَلْمًا
لِلثَّانِيَيْنِ ، فَيَلْحِقُونَ بِهَا ضَمِيرَ التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ ، وَعَلَامَةُ التَّنْبِيَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّهَا
عِنْدَ بَنِي تَمِيمٍ اسْمٌ أَيْضًا ، وَإِنَّ الْحَقَّوَمَا الضَّمَانِرَ ، بِدَلِيلِ تَجْوِيزِهِمْ فِي آخِرِ
الْأَمْرِ مِنَ الْمُضَاعَفِ ثَلَاثَ حَرَكَاتٍ نَحْوُ : " شُدُّ وَمُدُّ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُتَّبِعُ (٥)
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ (٦) ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ (٧) ، وَكُلُّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ مِنْ
" هَلُمَّ " مِنْ غَيْرِ كَسْرٍ وَلَا ضَمٍّ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى خُرُوجِهَا عَنِ الْفِعْلِيَّةِ .
وَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَا ، وَلَمْ " فَحَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ حَرْفِ
التَّنْبِيَةِ فَصَارَتْ (٨) " هَلُمَّ " (٩) وَهِيَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ " هَلْ " مَعَ " أَمْ "

(١) سورة الأنعام ١٥٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سورة الأحزاب ١٨ .

(٤) ويجعلون الهاء زائدة . أفاده المبرد في المقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢ ، وانظر الكتاب ٥٩٢/٣ هارون .

(٥) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالضم للإتباع .

(٦) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالكسر لالتقاء الساكنين .

(٧) فيقول " شُدُّ ، وَمُدُّ " بالفتح للتخفيف - انظر ابن يعيش ٥٠/٨ .

(٨) في (ف) " فصار " .

(٩) وقيل : مركبة من " ها " و " الم " فحذفت همزة الوصل من " الم " فاجتمع ساكنان ألف (ها)

ولام (الم) فحذفت ألف (ها) لالتقاء الساكنين ، وألقيت ضمة الميم الأولى على اللام وأدغمت

الميم الأولى في الثانية وحركت الثانية لالتقاء الساكنين بالفتح فصار " هلم " .

الَّتِي بِمَعْنَى أَقْصِدُ (١) فَحَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ " أُم " فَصَارَ " هَلْم " ،
وَحَرَكُوا لَامَ " هَل " لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَقِيلَ : أَلْقُوا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ
عَلَى اللَّامِ ثُمَّ حَذَفُوهَا ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ ضَمُّ اللَّامِ . ١٤ / ١

وَإِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى لُغَةٍ تَمِيمٍ قُلْتَ : " هَلْمُنَّ يَا
نِسْوَةٌ " فَتَفَكُّ الإِدْغَامُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النَّوْنَ يَسْكُنُ مَا قَبْلَهَا فَإِذَا سَكُنَ
تَعَدَّرَ الإِدْغَامُ فِي السَّاكِنِ ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ (٢) " هَلْمُنَّ يَا نِسْوَةٌ " فَابْقَى
الْمِيمُ مَفْتُوحَةً عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَزَادَ نُونًا سَاكِنَةً قَبْلَ نُونِ الضَّمِيرِ
لِتَسْكُنَ النَّوْنُ الزَّائِدَةُ وَتَبْقَى الْمِيمُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْحِ .

وَأَمَّا " نَزَالَ " فَاسْمٌ لِقَوْلِكَ : " أَنْزِلْ " ، وَالِدَلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا
أَنَّهَا يُسْنَدُ إِلَيْهَا الْفِعْلُ (كَمَا) (٣) قَالَ الشَّاعِرُ :

- (١) قال ابن الأنباري " ولم يريدوا - أي : الكوفون - بـ " هل " الاستفهامية كما غلط أبو علي عليهم
بقوله : " ولا معنى للاستفهامية ههنا " ، وإنما أرادوا بها " هل " التي في قولهم : حيَّ هلَّ ، أي
أقبل ، و " أم " بمعنى أقصد ، ثم حذفوا الهمزة من " أم " لكثرة الاستعمال وركبوا مع " هل " " فصار " هلم " والأول أصح " يقصد به رأى البصريين . أفاد هذا وسابقه ابن الأنباري في البيان
في غريب إعراب القرآن ٢٤٨/١ باختصار ، وانظر رأى البصريين في الكتاب ٦٧/٢ ، ١٥٨ ،
بولاق ، والمقتضب ٢٥/٣ ، بأسماء الأفعال وأسماء الأصوات في اللغة العربية ١٠٦ .
- (٢) ينظر : معاني القرآن ٢٠٣/١ ، وابن يعيش ٤٢ / ٤ ، وشرح الكافية للرضي ٧٣ / ٢ .
- (٣) سقط من (ف) .

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلَجَّ فِي الذُّعْرِ (١)

ف " نَزَالٍ " (٢) قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ ، وَبُنِيَتْ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ الْفِعْلِ ، وَحُرِّكَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكَانَتْ الْحَرَكَةُ كَسْرَةً ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ بَعْدَ السُّكُونِ لِمَا تَقَدَّمَ ، وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مُسَمِّيَاتُهَا الْفَظُ ، فَاسْمٌ " هَلُمَّ " " هَاتِ " أَوْ " أَقْبِلْ " وَهُوَ لَفْظٌ ، وَاسْمٌ " نَزَالٍ " " انْزِلْ " وَهُوَ لَفْظٌ " وَقَوْلُهُ : " وَلَفْظٌ غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ يَعْمُ " يُرِيدُ يَعْمُ " يُرِيدُ يَعْمُ جَمِيعِ الْمَبْنِيَّاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعْرَبُ هُوَ الْمُتَمَكِّنُ كَانَ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ مَبْنِيًّا ، وَيَجُوزُ أَنْ يَعْنيَ بِقَوْلِهِ : " غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ " الْحَرْفَ وَالْفِعْلَ أَيُّ : غَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ فِي الْأَصْلِ ، (وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ فِي الْأَصْلِ) (٣) هُوَ الْحَرْفُ وَالْفِعْلُ ، فَمَا نَاسَبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا تَمَكَّنُ لَهُ فِي الْأَصْلِ بُنْيَ وَلَا يَحْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى تَفْصِيلٍ ، فَتَقُولُ : عِلَّةُ بِنَاءِ الْأِسْمِ إِمَّا شَبَهُهُ لِلْحَرْفِ ، أَوْ كَوْنَهُ اسْمًا لِلْفِعْلِ .

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى كما في ديوانه ٨٩ ، وروى صدره برواية أخرى هي : " ولنعم حضو الدرع أنت إذا "

وهو من شواهد الكتاب ٢٧١/٣ ، والإنصاف ٥٢٥ ، والمقتضب ٣٧٠/٣ ، وابن الشجري ١١١/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٤ :

وذكر صاحب الخزانة ٦٢/٣ بولاق أن هذا البيت مركب من بيتين ، فالذي فيه " دعيت نزال " لزهير بن أبي سلمى ، وقوله " لأنت أشجع من أسامة إذ " صدر بيت للمسيب بن علس عجزه : يقع الصراخ ولج في الذعر " وقال : قد رأيت البيتين في ديوانيهما ، غير أن ثعلباً شارح ديوان زهير أثبت أن لصدر البيت رواية ثانية هي " ولأنت أشجع من أسامة إذ دعيت .. فعليه يكون البيت لزهير " ..

(٢) في (ف) " فنزل " وهو تحريف .

(٣) سقط من (ف) .

[الأسم المعرب]

فَالْمُعْرَبُ الْأِسْمُ الَّذِي تَمَكَّنَّا ثُمَّ مَضَارِعُ سَيِّئِي بَيْنَنَا

الاسمُ الْمُتَمَكَّنُ : هُوَ الَّذِي لَمْ يُشَابِهِ الْحَرْفَ ^(١) ، وَقِيلَ : الْمُتَمَكَّنُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمُتَصَرَّفُ فِي أَكْثَرِ مِنْ حَرَكَةٍ مَأْخُودٌ مِنْ " التَّمَكِينِ " الَّذِي هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الشَّيْءِ ، وَعَدَمُ الْمَانِعِ . وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " فِي الْأَصْلِ " مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ؛ فَإِنَّ إِعْرَابَهُ لَيْسَ بِأَصِيلٍ ^(٢) فِيهِ إِذْ فِيهِ مَانِعٌ أَصْلِيٌّ وَهُوَ الْفِعْلِيَّةُ ، فَمَعْنَى تَمَكَّنِ الْأِسْمِ عَلَى هَذَا هُوَ أَنَّهُ لَا مَانِعَ فِيهِ مِنَ الْإِعْرَابِ إِذْ الْمَانِعُ هُوَ شَبَهُ الْحَرْفِ وَهُوَ مُنْتَفٍ عَنِ الْمُتَمَكَّنِ ، وَقِيلَ : هُوَ مَأْخُودٌ مِنْ " الْمُكْنَةِ " وَهُوَ التُّبُوتُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ إِلَى شَبهِ الْحَرْفِ فَهُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ الْأَصْلِيِّ فَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَهُوَ مُتَمَكَّنٌ مُعْرَبٌ ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ مُعْرَبٌ إِلَّا الْأِسْمُ الْمُتَمَكَّنُ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ ، وَالْمَضَارِعَةُ هِيَ الْمُشَابَهَةُ فَأُعْرِبَ لِمُشَابَهَتِهِ الْأِسْمَ وَقَوْلُهُ : " سَيِّئِي بَيْنَنَا " أَي : سَيِّئِي نَكَرُهُ مُبَيَّنًا فِيمَا بَعْدُ ، فَالَّذِي يَسْتَوْفِيهَا كُلُّهَا أَشَدُّ تَمَكَّنًا مِنْ غَيْرِهِ فَهُوَ الْأَمَكْنُ لَا مَحَالَةَ .

فَأَنْقَسَمَ الْأِسْمُ لِذَلِكَ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ : مُتَمَكَّنٌ ، وَهُوَ الْمُعْرَبُ ^(٣) ، وَأَمَكْنٌ وَهُوَ الْمُعْرَبُ الْمُتَصَرَّفُ ، وَلَا تَمَكَّنٌ وَلَا أَمَكْنٌ وَهُوَ الْمُبَيَّنُ .

(١) قال ابن جنى فى اللمع ٩١ : " فالاسم المتمكن ما تغير لتغير العامل فيه ، ولم يشبه الحرف " .

(٢) فى (ف) " بأصل " .

(٣) يريد : المعرب المتنوع من الصرف بدليل ما بعده ، حيث قال : " وأمکن وهو المعرب المنصرف " .

[أنواع المعرب]

الْقَوْلُ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمِ الْوَاحِدِ كُلُّ صَحِيحٍ بِإِنْصِرَافٍ

وَأَرِيدُ

الْغَرَضُ بِهَذَا الْفَصْلِ تَبْيِينُ أَنْوَاعِ الْمُعْرَبِ .

وَقَوْلُهُ : " الْأَسْمُ " أَحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَ " الْوَاحِدُ " أَحْتَرَزَ بِهِ
مِنَ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعِ ، وَ " الصَّحِيحُ " أَحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمُعْتَلِّ ،
وَالصَّحِيحُ هُنَا هُوَ الَّذِي يَعْتَقَبُ عَلَى آخِرِهِ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ .

وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : " بِإِنْصِرَافٍ " مِنْ / غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ، وَيَدْخُلُ / ١٤ - ب

فِي قَوْلِهِ : " وَأَرِيدُ " مَا صَرَفَ لِلضَّرُورَةِ .

[إعراب الاسم الصحيح]

فَرَفَعَهُ بِضَمَّةٍ تَبِيْنُ وَيَتَّبِعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بِانْفِتَاحِ الْآخِرِ وَالْجَرُّ فِيهِ بِانكسَارِ ظَاهِرِ

أَي: رَفَعُ الصَّحِيحِ الْمُنْصَرِفِ بِضَمَّةٍ ظَاهِرَةٍ فِي الْفَلْظِ .

وَقَوْلُهُ: " وَيَتَّبِعُ الْحَرَكَةَ التَّنْوِينُ " وَلَمْ يَقُلِ " الضَّمَّةُ لِعُمُومِ الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمُنْصَرِفِ يَصْحَبُ جَمِيعَ الْحَرَكَاتِ ، وَالْحَرَكَةُ أَقْلُ مَا يَنْحَلُّ إِلَيْهِ الْفَلْظُ ، فَهِيَ لِذَلِكَ صَوْتُ ضَعِيفٌ ، وَالسُّكُونُ لَيْسَ بِحَرَكَةٍ فَلَيْسَ بِصَوْتٍ . وَمَعْنَى الْحَرَكَةِ: أَنْ يُنْطَقَ بِالْحَرْفِ مُوجَّهًا إِلَى جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِ الْأَحْرَفِ الثَّلَاثَةِ - أَعْنَى الْوَاوِ ، وَالْأَلْفِ ، وَالْيَاءِ - ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ أِبْعَاضُهَا (١) .

وَالتَّنْوِينُ: مَصْدَرٌ "نَوْنَتْ" ، وَسُمِّيَ تَنْوِينًا لِلفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النُّونِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَالْأَفْهَوِي الْحَقِيقَةُ "نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ تَلْحَقُ الْأِسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ تَفْصِيلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، وَهَذَا قَوْلُ الْجَزُولِيِّ (٢) ، وَأَحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ (٣): " سَاكِنَةٌ " عَنْ نُونٍ " ضَيْفَنٍ " ؛ فَإِنَّهَا نُونٌ زَائِدَةٌ وَلَيْسَتْ سَاكِنَةً ، وَالضَيْفَنُ: هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ الضَّيْفَ (٤) ، وَيَقُولُهُ: " زَائِدَةٌ " عَنْ نُونٍ

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٣/١ فما بعدها .

(٢) ينظر المقدمة الجزولية ١٥ ، والجزولي هو عيسى بن عبدالعزيز أبو موسى البريرى المراكشى ، حج فلقى ابن برى بمصر فلأزمه وأخذ عنه النحو واللغة والأدب وأخذ عنه جماعة ، منهم الشلوبين وابن معط ، وكان إماماً فى العربية لا يشق غباره .

وتوفى رحمه الله سنة سبع وستمائة ، أو ست وستمائة ، ترجمته فى البيهقى ٢٣٦/٢ ، وأنباه الرواة ٢٧٨/٢ ، وشذرات الذهب ٢٦/٥ ، والبلغة فى تاريخ أئمة اللغة ١٧٩ ، وشرف الطالب فى أسنى الطالب لابن قنفذ ٦٩ .

(٣) يقصد الجزولى .

(٤) ينظر: اللسان ، والقاموس " ضيف " .

"حِصْنٍ" (١) ، وَيَقُولُهُ : " تَلَحَّقَ الْأِسْمَ " عَنْ نُونِ التَّأَكِيدِ (٢) الْخَفِيفَةِ فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ تَلَحَّقَ الْفِعْلَ ، وَيَقُولُهُ : " بَعْدَ كَمَالِهِ " عَنْ نُونِ " عَنَسَلٍ " (٣) فَإِنَّهَا نُونٌ سَاكِنَةٌ زَائِدَةٌ لَكِنْ لَمْ تَلَحَّقِ الْأِسْمَ بَعْدَ كَمَالِهِ ، وَقَوْلُهُ " تَفْصِيلُهُ عَمَّا بَعْدَهُ ، أَيُّ تَقْطَعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ .

وَالْتَّنُونِ يُبَيِّنُ لَفْظًا لَا خَطَأً ، وَوَصَلًا لَا وَقْفَاءً .

وَفَائِدَتُهُ : الدَّلَالَةُ عَلَى الْأَمْكِئَةِ ، وَمَعْنَى الْأَمْكِئَةِ أَنَّ الْأِسْمَ بَاقٍ عَلَى أَصَالَتِهِ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ ذَلِكَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ (٤) ، قَالَ الْفَرَّاءُ : " فَائِدَتُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُنْصَرِفِ وَغَيْرِهِ (٥) فَمَنْ يَرَى أَنَّ الْمُنْصَرِفَ هُوَ الْمُنُونُ يَكُونُ حَاصِلُ قَوْلِهِ أَنَّ التَّنُونِ دَخَلَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنُونِ وَغَيْرِ الْمُنُونِ ، وَيَتَّجِهُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَرَى أَنَّ الصَّرْفَ هُوَ الْجَرُّ وَالتَّنُونِ مَعًا .

وَجَمَلَةٌ أَصْنَافِ الْإِعْرَابِ تِسْعَةٌ ، ثَلَاثُ حَرَكَاتٍ ، وَأَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ ، وَحَذْفُ ، وَسُكُونٌ ، وَالْحَرَكَاتُ قَدْ ذَكَرَهَا ، وَالْحُرُوفُ يَذْكُرُهَا فِيمَا بَعْدُ - وَهِيَ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالنُّونُ - ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ مُشْتَرِكَةٌ فِي الْإِعْرَابِ ، فَالْفَتْحَةُ عَلَامَةٌ النَّصْبِ وَعَلَامَةُ الْجَرِّ فِي غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ ، وَالْأَلْفُ لِلنَّصْبِ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ ، وَلِلرَّفْعِ فِي التَّنُونِ ، وَالْيَاءُ لِلْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّ وَلِلنَّصْبِ فِي التَّنُونِ وَجَمْعِ السَّلَامَةِ وَاللَّجْرِ فِيهِمَا أَيْضًا ، وَحَذْفُ النُّونِ لِلْجَزْمِ فِي الْأَمْتِلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَلِلنَّصْبِ فِيهَا أَيْضًا .

(١) (ف) " حِصْنٌ " بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ ، وَهِيَ اسْمُ جَبَلٍ بِبَنَدُ . مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ ١٧١/٢ .

(٢) (ف) " التَّوَكِيدُ " .

(٣) (ف) الْعَنَسَلُ : النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ " عَسَلَ الذُّبَابُ " : إِذَا أَسْرَعَ . اللِّسَانُ " عَسَلٌ " .

(٤) انظُرِ التَّوَطُّطَةَ لِأَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّ ١١٧ .

(٥) قَالَ ابْنُ الْأَثَبَارِيِّ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٣٦ " وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ دَخَلَ فَرْقًا بَيْنَ مَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا

يَنْصَرِفُ " وَلَمْ أَجِدْ فِيهِ مَعَانَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ .

[الاسم المقصور]

وَأَنْ يَكُنْ آخِرُهُ مُعْتَلًا بِأَلِفٍ نَحْوِ الْفَتَى وَحَبْلَى
سُمِّيَ مَقْصُورًا بِهِ تَقْدِيرُ الْحَرَكَاتِ كُلِّهَا لَا تَنْظَرُ

بِدَءٍ بِالصَّحِيحِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ ، ثُمَّ أَتَى بَعْدَ ذَلِكَ
بِالْمُعْتَلِّ ، وَالْمُعْتَلُّ أَعْمٌ مِنَ الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ؛ لِدُخُولِ الْفِعْلِ فِيهِ ، وَأَمَّا
الْمَقْصُورُ وَالْمَنْقُوصُ فَخَاصَانِ بِالِاسْمِ .

قَوْلُهُ : " آخِرُهُ مُعْتَلًا " احْتَرَزَ بِهِ مِنْ أَوَّلِهِ أَوْ وَسَطِهِ ، وَإِنَّمَا خُصَّ الْحَرْفُ
الْأَخِيرُ بِالذِّكْرِ دُونَ الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَنْظَرُ فِيهِ التَّصْرِيفِيُّ ، أَمَّا النَّحْوِيُّ
فَيَنْظُرُ فِي حَرْفِ الْإِعْرَابِ دُونَ غَيْرِهِ .

وَقَوْلُهُ : " مُعْتَلًا بِأَلِفٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا
وَهُوَ الْمَنْقُوصُ .

قَوْلُهُ : " نَحْوِ الْفَتَى " مِثَالُ لِمَا أَلْفَهُ / مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفِ أَصْلِي ، وَ" حَبْلَى "
مِثَالُ (لِمَا) (١) أَلْفَهُ زَائِدَةٌ .

وَالْمَقْصُورُ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
" الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ أَلْفٌ إِلَّا زَائِدَةٌ [أَوْ مُنْقَلِبَةٌ] (٢) ، فَالْمُنْقَلِبَةُ إِمَّا عَنْ يَاءٍ
كَالْفَتَى أَوْ عَنْ " وَوٍ " كَعَصَا ، وَالزَّائِدَةُ إِمَّا لِلتَّانِيثِ كَسَعْدَى وَحَبْلَى ، وَإِمَّا

(١) الأصل " ما " .

(٢) إضافة يوجبها السياق .

لِلإِلْحَاقِ كَأَرْطَى^(١) مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ ، وَإِمَا لِلتَّكْثِيرِ كَقَبَعَثْرَى^(٢) ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ
لِلتَّائِيثِ ؛ لِتَنْوِينِهَا ، وَلَيْسَتْ لِلإِلْحَاقِ ؛ لِغَدَمِ مَا تُلْحَقُ بِهِ^(٣) .

فَإِنْ قِيلَ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : كُلُّ اسْمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ ؛ لِأَنَّ
نَحْوَ " لَدَى " ، وَإِذَا " - مِنْ الْمَبْنِيَّاتِ - آخِرُهُ أَلِفٌ وَ لَيْسَ مَقْصُورًا .

قُلْتُ : لَا حَاجَةَ بِهِ^(٤) إِلَى ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي تَقْسِيمِ الْاسْمِ
الْمُعْرَبِ ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ : " أَلِفٌ مُفْرَدَةٌ " ؛ ^(٥) لِأَنَّ قَوْلَهُ : " آخِرُهُ " يُغْنِي
عَنْ ذَلِكَ .

وَسُمِّيَ الْمَقْصُورُ بِهَذَا الْاسْمِ إِذَا لَأَنَّهُ قُصِرَ عَنِ الْإِعْرَابِ أَيِ :
حَيْسَ ، أَوْ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ قُصِرَ عَنْهُ^(٦) ، وَإِمَا لِأَنَّهُ يُقَابِلُهُ الْمَمْدُودُ ؛ لِأَنَّ " الْأَلِفَ "
هَوَائِيَّةٌ لَا يُمَكَّنُ تَحْرِيكُهَا^(٧) ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَقَطُّعُ الْحَرْفَ وَتَمْنَعُهُ مِنَ الْجَرِيِّ
فَتَحْرِيكُهَا يُبْطِلُ حَقِيقَتَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ حُرِّكَتْ فَمَا أُنْ تَقَلَّبَ وَأَوَّأُ أَوْ يَاءٌ ، وَأَيًّا

(١) الأرتى : شجر ينبت في الرمل له هذب (عن شرح أمثلة سيبويه ٤٣) .

(٢) قبعثرى : الجمل الشديد الضخم الملون الكثير الوبر .

(المصدر السابق ١٥٥) .

(٣) ينظر : ابن يعيش ٣٧/٦ .

(٤) في الأصل " بى " تحريف .

(٥) قال ابن جنى في اللع ٩٩ : " وأما المقصور فكل اسم وقعت في آخره ألف مفردة " ، وقال

محققه في الحاشية " احترز ابن جنى بقوله " ألف مفردة " عن الممدود مثل : حمراء ، وصفراء

فإن في آخره ألفين قلبت الثانية منهما همزة " ، وقال ابن القواس في شرحه لوحة ١٦ " وقول أبى

الفتح " ألف مفردة " لا حاجة إليه لامتناع اجتماع ألفين إلا أن ينظر إلى الأصل " ، وانظر ابن

يعيش ٣٧/٦ .

(٦) ينظر أسرار العربية ٤٠ ، والهمع ١٧٣/٢ .

(٧) ينظر كتاب العين ٦٥/١ .

مَا كَانَ وَجِبَ أَيْضاً قَلْبُهَا أَلِفًا ، وَإِنْ قَلِبَتْ هَمْزَةٌ بَطَلَتْ حَقِيقَةُ الْأَلِفِ ، فَوَجِبَ
أَنْ تُقَدَّرَ الْحَرَكَةُ فِي النِّيَّةِ ، قَالَ الْأَخْفَشُ : الْحَرَكَةُ عَلَى الْأَلِفِ كَالْكِتَابَةِ
فِي السَّوَادِ ، أَي : لَا تَطْهَرُ ، فَعَلَى الْأَلِفِ ضَمَّةٌ مُقَدَّرَةٌ فِي الرَّفْعِ ، وَفَتْحَةٌ فِي
النُّصْبِ ، وَكَسْرَةٌ فِي الْجَرِّ ، إِنْ كَانَ الْأِسْمُ مُنْصَرَفًا كَالْفَتَى ، وَالْأَقْدُرُ عَلَيْهِ
فِي الْجَرِّ فَتْحَةٌ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ كَحُبْلَى .

[الاسم المنقوص]

وَأَنْ يَكُنْ يَاءٌ وَكَسْرٌ قَبْلَهُ سُمِّيَ مَنْقُوصًا لِأَنَّهُ حَالٌ
نَحْوُ الشُّجِيِّ وَالنُّصْبِ فِيهِ يَظْهَرُ وَالرَّفْعُ كَالجَّرِ بِهِ يُقْدَرُ

إِنَّمَا قِيْدَ أَلْيَاءَ بِكَسْرٍ مَا قَبْلَهُ لِيَحْتَرِزَ (بِهِ) (١) مِنْ مِثْلِ "ظَبِي" ؛ لِأَنَّ
قَبْلَ يَاءِهِ سَاكِنًا (٢) فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ أَلْيَاءَ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا
وَتَحَرَّكَتْ قَلْبَتْ أَلْفًا كَالْفَتَى ، وَالْوَاوُ إِذَا انْكَسَرَا مَا قَبْلَهَا طَرَفًا قَلْبَتْ يَاءً نَحْوُ
" غَازٍ " ، وَأَصْلُهُ " غَازِدٌ " أَوْ سَكَنْتَ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ نَحْوُ " مِيقَاتٍ ، وَمِيزَانٍ " ؛
لِأَنَّ مِنْ " أَلْوَقْتِ ، وَالْوِزْنَ " ، وَأَلْيَاءَ إِذَا انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ فِي غَيْرِ الطَّرْفِ
قَلْبَتْ وَأَوَّ نَحْوُ " مُوسِرٍ " ؛ لِأَنَّ مِنْ " أَلْيُسْرِ " .

وَقَوْلِي : " فِي غَيْرِ الطَّرْفِ " (احْتِرَازٌ) (٣) مِنْ " أَظْبٍ " جَمْعُ " ظَبِي " ؛
فِي الْقَلْبَةِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُ " أَظْبِي " فَقَلْبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ أَلْيَاءَ مِنْ قَلْبِهَا (٤) وَأَوَّ
إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلِمِ اسْمٌ مُعْرَبٌ فِي آخِرِهِ وَأَوْ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ
حَالٍ ، وَإِنْ وُجِدَ أَبْدَلَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً وَالْوَاوُ يَاءً (٥) .

وَقَوْلِي : " مُعْرَبٌ " احْتِرَازٌ مِنْ مِثْلِ " نَزَلْتُ مِنْ عَلُو " ، أَيْ : مِنْ فَوْقٍ ؛
فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَقَوْلِي : " ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ " احْتِرَازٌ مِنَ الْأَسْمَاءِ السُّتَّةِ ؛ فَإِنَّ
فِي آخِرِهَا وَأَوَّ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ لَكِنَّا لَيْسَتْ ثَابِتَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ بَلْ فِي حَالِ الرَّفْعِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل (ساكن) .

(٣) في النسختين بالنصب .

(٤) (ف) " قبلها " تحريف .

(٥) ينظر لذلك الإيضاح العسدي ١٩ .

وَسُمِّيَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْمُعْتَلِّ مَنقُوصًا لِنُقْصَانِهِ مِنْ ظُهُورِ عِلَامَةِ الرَّفْعِ وَالْجُرِّ ، وَقِيلَ : لِأَنَّهُ يَنْقُصُ / مِنْهُ حَرْفٌ عِنْدَ دُخُولِ التَّنْوِينِ ، / ١٥ - ب
وَالأَوَّلُ أَظْهَرَ ؛ لِشُمُولِهِ الْمُنُونِ وَغَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَغَيْرُ الْمُنُونِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ حَرْفٌ ، فَلَا يُسَمَّى عَلَى هَذَا مَنقُوصًا ، وَالأَمْرُ بِخِلَافَةِ (١) .

وَأَيْضًا فَلَوْ سُمِّيَ مَنقُوصًا لِنُقْصَانِ حَرْفٍ مِنْهُ لَوَجِبَ أَنْ يُسَمَّى الْمَقْصُورَ مَنقُوصًا عَلَى أَنَّ جَمَاعَةً قَدْ سَمَّوْا الْمَقْصُورَ مَنقُوصًا مِنْهُمْ الرَّمْخَشَرِيُّ فَقَالَ (٢) فِي بَابِ التَّنْبِيَةِ : " وَإِنْ كَانَ الْمَنقُوصُ أَلْفُهُ ثَالِثَةً فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ " (٣) وَإِنَّمَا قُدِّرَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ اسْتِثْقَالًا لَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَتِ الْكَسْرَةُ لَاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، أَلْيَاءَ بِكِسْرَتَيْنِ وَقَبْلَهَا وَيَعْدَهَا كَسْرَتَانِ ، وَإِذَا تَقَلَّتِ الْكَسْرَةُ فَالضَّمَّةُ أُنْقَلُ لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلَى ضَمٍّ ، وَلِأَنَّ الضَّمَّةَ بَعْضُ الْوَاوِ عِنْدَ قَوْمٍ (٤) ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهَا الْمُتَقَدِّمُونَ الْوَاوِ الصَّغِيرَةَ ، وَالْوَاوِ أُنْقَلُ مِنَ أَلْيَاءِ بِدَلِيلِ قَلْبِ الْوَاوِ إِلَى أَلْيَاءِ إِذَا اجْتَمَعَا وَالأَوَّلُ سَاكِنٌ دُونَ الْعَكْسِ نَحْوُ " طَوَيْتُ طَيًّا " .

وَإِنَّمَا صَحَّ فِي النَّصْبِ لِحِفَّةِ الْفَتْحَةِ ، وَلَا يَلِزَمُ إِذَا تَبَتَّ لِلأَثْقَلِ حُكْمٌ أَنْ يَتَّبِتَ مِثْلُهُ فِي الأَخْفِ ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ بَعْضُ الأَلِفِ ، وَالأَلِفُ أَخْفُ حُرُوفِ المَدِّ ، وَيَعْضُ الأَخْفُ فِي غَايَةِ الحِفَّةِ .

(١) انظر أسرار العربية ٣٧ وما بعدها .

(٢) في (ف) " قال " .

(٣) ينظر المفصل ١٨٤ ، ونصه : " لا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك " ، وانظر ابن يعيش ١٦٤/٤ ، وهامش الكتاب ١٦٢/٢ بولاق .

(٤) قال الرضى في شرح الكافية ٢٣/١ " اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة ، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصلٍ ببعض الواو ، وكسره الإتيان بعده بجزءٍ من الياء وفتحه لاتيان بعده بشيءٍ من الألفِ وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات .. " .

وَالْمَنْقُوصُ إِذَا كَانَ مُنَوَّنًا حُذِفَ مِنْهُ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ ؛ لِمَا بَيْنَا ، وَالْيَاءُ
لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، هِيَ (١) وَالتَّنْوِينُ بَعْدَهَا (٢) ، وَكَانَتِ الْيَاءُ أَوْلَى بِالْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ
الْكَسْرَةَ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ دَخَلَ لِمَعْنَى (٣) ، وَهُوَ الصَّرْفُ ، فَفِي
إِبْقَائِهِ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَالْيَاءُ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بَلْ هِيَ جُزْءٌ مِمَّا يَدُلُّ
عَلَى مَعْنَى وَهُوَ الْكَلِمَةُ بِكَمَالِهَا ، وَتَحْرِيكُ هَذِهِ الْيَاءِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مِنْ
ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ (٤) ، وَتَسْكِينُهَا فِي النُّصْبِ جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الْمُبَرِّدُ :
هُوَ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُورَاتِ إِذَا (٥) كَانَ تَحْرِيكُهَا ثَقِيلًا بِكُلِّ حَالٍ (٦) ، وَلِأَنَّهُ
حَمَلَ لِأَقَلِّ أَحْوَالِ الْكَلِمَةِ عَلَى أَكْثَرِهَا (٧) ، فَإِنَّ حُذْفَ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَنْقُوصِ
لِشَبْهِهِ الْفِعْلِ كَجَوَارٍ حُرِّكَتِ " الْيَاءُ " فِي مَوْضِعِ النُّصْبِ ، وَحُذِفَتْ فِي الرَّفْعِ
وَالْجَرِّ ، وَعَوُضَ مِنْهَا التَّنْوِينُ ، لِئَلَّا يُشْبِهَ آخِرُ الْمُعْرَبِ آخِرَ الْمَبْنِيِّ (٨) .

(١) سقط من الأصل .

(٢) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، واللمع ٩٧ .

(٣) (ف) " بمعنى " تحريف .

(٤) ينظر المقتضب ٢٨٠/١ ، وسيأتي بيانه .

(٥) في الأصل " إذا " .

(٦) المقتضب ٢١/٤ ، والكامل ٢١/٣ ، ولم أجد ما نقله المؤلف عن المبرّد نصّاً وإن كان المبرّد قد ذكر

في كتابيه السابقين أن تسكين ياء المنقوص في الشعر كثير جداً ، وقد نص عليه صاحب المرتجل

٤٢ ، وانظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٦ .

(٧) لأن المنقوص في حالتي الرفع والجر ساكنٌ ، فحملت حالة النصب عليهما .

(٨) يراجع الإيضاح العسدي ٣٠٢ .

[إعراب الأسماء المعتلة والمهموزة]

وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا مَا كَانَا فِي اسْمٍ حَوَى قَبْلَهُمَا إِسْكَانًا^(١)
 أَوْ كَانَ مَهْمُوزًا كَمَثَلِ الشَّاءِ وَالظُّبْيِ وَالْأَيِّ وَكَالْكَسَاءِ
 وَالْعَدُوِّ وَالْعَدُوِّ وَالْكَرْسِيِّ جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيٌّ
 قَوْلُهُ : " فِي اسْمٍ " احْتَرَزَ بِهِ عَنِ " الْفِعْلِ " ؛ فَإِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ
 يَسْكُنُ مَا قَبْلَهُمَا فِي الْمُضَارِعِ وَيَعْتَلُّ مَعَ ذَلِكَ لِاعْتِلَالِ الْمَاضِي بِنَقْلِ
 الْحَرَكَةِ ، نَحْوُ " يَقُومُ ، وَيَبِيعُ "

يَقُولُ : إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ جَرَّتَا مَجْرَى الصَّحِيحِ فِي
 تَعَاقُبِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِمَا كَقَوْلِكَ : " هَذَا ظُبْيٌ وَعَدُوٌّ " ، وَرَأَيْتُ
 ظُبْيًا وَعَدُوًّا وَمَرَرْتُ بِظُبْيٍ وَعَدُوٌّ^(٢) ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسْرَ إِنَّمَا مَنَعَ
 مِنْ^(٣) " قَاضٍ " لِأَجْلِ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ مِنْ ضَمِّ الْيَاءِ وَكَسْرِهَا مَعَ
 انْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا وَهَذَا الْمَجْمُوعُ مُنْتَفٍ هُنَا ، أَوْ لِأَنَّهُ لَوْ سَكَنَتِ الْيَاءُ فِي
 ظُبْيٍ " لَأَلْتَقَى^(٤) السَّاكِنَانِ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا ، أَوْ لِأَنَّهُ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَ
 الْحَرْفِ كَانَ كَالْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَتَكُونُ الْيَاءُ كَالْمَبْدُوءِ بِهَا وَالْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنِ ١٦-١
 مُمْتَنِعٌ . وَحَصَّ الْيَاءُ وَالْوَاوُ بِالذُّكْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا
 مَفْتُوحًا . وَكَذَلِكَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ يَجْرِي عَلَيْهِ
 الْإِعْرَابُ .

(١) فِي (ف) " وَالْيَا وَالْوَاوُ .. حَوَى قَبْلَهُ اسْكَانًا "

(٢) يَنْظُرُ اللَّمَعُ ١٠١ .

(٣) فِي (ف) " فِي " بِدَلِّ " مِنْ " .

(٤) فِي (ف) " لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَالْمَمْدُودُ (١) لَيْسَ مِنَ الْمُعْتَلِّ فِي شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنَ الْقُرَاءِ ، لِمَا رَأَوْا مِنْ تَخْفِيفِ الهمزةِ وَجَعْلِهَا " بَيْنَ بَيْنَ " (٢) ، وَيَبْدَلُ مِنْهَا (٣) حَرْفَ الْعِلَّةِ ، ذَكَرُواهَا مَعَ الْمُعْتَلَّاتِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (٤) .

فَعَلَى هَذَا الْأَسْمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، صَحِيحٌ كَرَجُلٍ ، وَمُعْتَلٌّ كَقَاضٍ ، وَعَصَا ، وَمُشَبَّهٌ بِالْمُعْتَلِّ ، وَهُوَ مَا آخِرُهُ هَمْزَةٌ ، أَوْ يَاءٌ ، أَوْ وَاوٌ قَبْلَهُ سَاكِنٌ ، وَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ سَاكِنًا فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا كَالْبَاءِ مِنْ " ظَبْيٍ " (٥) ، وَالذَّالِ مِنْ " عَدُوٍّ " (٦) ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُعْتَلًّا ، فَإِنْ كَانَ مُعْتَلًّا فَإِمَّا أَنْ يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْيَاءِ الْأُولَى مِنْ " كُرْسِيِّ " ، وَالْوَاوِ الْأُولَى مِنْ " عَدُوٍّ " فَيُدْغَمُ الْأَوَّلُ فِي الثَّانِي ، وَإِمَّا أَنْ لَا

(١) الممدود : كل اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة نحو : كساء ، وهو يجري عليه الإعراب كما يجري على الصحيح . راجع الممدود والمقصور للوشاء ٢٩ ، وابن عيش ١٥٠/٤ ، والمقصور والممدود لنفطويه ٣١ .

(٢) في (ف) " بين " بإسقاط بين " الثانية .

ومعنى " بين بين " أى : بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة .

(٣) في (ف) " فيها " .

(٤) انظر : ذلك في الكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٥/٨ ، والتيسير في القراءات السبع ٣٧ ، وقال الشريشي في شرحه ١٢٥/٨ : " وأما المهموز ممدوداً كان أو مقصوراً فهو صحيح فلا حاجة إلى ذكره مع المعتل .. ولكن بينه وبين المعتل مناسبة لأجلها يذكر معه ، وهى أن الهمزة تبدل من حروف العلة ، فتبدل من الألف في مثل " صحراء ، وجمراء " ، ومن الواو في مثل " كساء ، وسماء " ، ومن الياء في مثل " رداء ، وبناء " وما أشبهها ، ويبدل كل واحد منها من الهمزة ، فالألف تبدل منها في مثل " سال ، وقرا " ، والواو تبدل منها في " صحراوات " ، ومقروء " وشبهها ، والياء تبدل منها في مثل " خطية ، ونبي " ، وتبدل الثلاثة منها في الوقف فيقال في الوقف على " الكلا " : " هَذَا الْكَلْبُ ، وَمَرَرْتُ بِالْكَلْبِيِّ ، وَرَأَيْتُ الْكَلْبَا " ، فلما كان بين المهموز والمعتل هذه المناسبة ذكر معه " .

(٥) (ف) " كالياء من طير " تحريف .

(٦) في كلتا النسختين ضبط " عدو " بتشديد الواو وهو تحريف .

يُجَانِسَ مَا بَعْدَهُ كَالْأَلْفِ مِنْ "الْأَيِّ" جَمْعُ "أَيَّةٍ" فَلَا إِدْغَامَ ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا تَدْعَمُ ؛ لِاسْتِطَالَتِهَا بِالْمَدِّ ، وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا ؛ لِسُكُونِهَا .

وَالشَّاءُ : جَمْعُ "شَاةٍ" (١) وَلَيْسَ مَمْدُودًا ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ "وَاوٍ" (٢) ، وَالْأَلْفُ الْمَدَّةُ تَكُونُ زَائِدَةً ، وَلَيْسَ مَهْمُوزًا ؛ لِأَنَّ هَمْزَتَهُ بَدَلُ مِنْ "هَاءٍ" كَهَمْزَةِ "مَاءٍ" لِأَنَّ أَصْلَ "شَاةٍ" "شَوْهَةٌ" بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ : "شِيَاهُ" ، وَفِي التَّصْغِيرِ "شَوِيهَةٌ" ، فَلَمَّا حُذِفَتْ "الْهَاءُ" الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَأُولَى تَاءُ التَّائِيثِ الْوَاوِ (وَجَبَ) (٣) تَحْرِيكُ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مُتَحَرِّكًا كَالْبَاءِ مِنْ "ضَارِبَةٍ" فَلَمَّا تَحَرَّكَتْ قَلِبَتْ أَلْفًا فَصَارَ "شَاةٌ" فَلَمَّا حُذِفَتْ "التَّاءُ" ؛ لِأَجْلِ الْجَمْعِ ، بَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفَيْنِ ، ثَانِيهِمَا سَاكِنٌ ، ثُمَّ يَأْتِي التَّنْوِينُ وَهُوَ سَاكِنٌ فَيُحْذَفُ "الْأَلْفُ" لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَيَبْقَى الْاسْمُ الْمُعْرَبُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، فَلَمَّا اضْطُرُّوا إِلَى الزِّيَادَةِ رَدُّوا "الْهَاءَ" الْمَحذُوفَةَ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فَصَارَ "شَاهًا" ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنْ "الْهَاءِ" هَمْزَةً فَصَارَ "شَاءٌ" ؛ لِأَنَّهُمَا حَلَقِيَّتَانِ (٤) .

وَقِيلَ : الْمَهْمُوزُ : مَا كَانَ آخِرُهُ هَمْزَةً سِوَاءَ كَانَتْ أَصْلِيَّةً أَوْ مُنْقَلِبَةً ؛ فَكُلُّ مَمْدُودٍ مَهْمُوزٌ ، وَلَيْسَ كُلُّ مَهْمُوزٍ مَمْدُودًا (٥) .

قَوْلُهُ : " جِئْتُ بِإِعْرَابٍ لَهَا جَلِيٌّ " أَيُّ ظَاهِرٍ فِي اللَّفْظِ .

قَوْلُهُ : " لَهَا " أَيُّ : هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ، وَمَا أَشْبَهَهَا .

(١) قال ابن القواس في شرحه لوجه ١٧ "وأما "شاء" فاسم جنس، وقيل: جمع "شاة".

(٢) انظر المنصف ١٤٤/٢ فما بعدها .

(٣) في النسختين "فوجب"، والواجب إسقاط الفاء .

(٤) في (ف) "حلقيان" وينظر سيبويه ٤٣٣/٤ .

(٥) انظر ابن يعيش ١٥٠/٤ .

[الأسماء الستة]

وَسِتُّ بِالْوَاوِ رَفْعًا إِنْ تُضِفَ وَالْيَاءُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ الْإِلْفُ
أَخُّ أَبٌ (١) حَمٌّ هُنَّ وَقَوْه نُو الْمَالِ قُلٌّ وَلَا يَجُوزُ نُوهُ

مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٢) أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْجَرَكَاتِ الْمُقَدَّرَةِ
كَمَا فِي الْمَنْقُوصِ وَالْمَقْصُورِ ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ : " بِالْوَاوِ
رَفْعًا " وَلَمْ يَقُلْ : الْوَاوُ عِلْمَةٌ الرَّفْعِ .

قَوْلُهُ : " إِنْ تُضِفَ " احْتِرَازٌ (٣) عَنِ الْإِفْرَادِ ، فَإِنْ قِيلَ : يَلْزَمُ
مِنْهُ جَوَازُ اسْتِعْمَالِهَا غَيْرَ مُضَافَةٍ وَهُوَ بَاطِلٌ ؛ فَإِنَّ " نُو " لَا تُسْتَعْمَلُ
إِلَّا مُضَافَةً ، وَإِنَّهَا - أَعْنِي هَذِهِ الْأَسْمَاءَ - إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ
الْمُتَكَلِّمِ / لَمْ تُعْرَبْ بِالْحُرُوفِ .

١٦ - ب

قُلْتُ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ، لِأَنَّ أَكْثَرَهَا يَجُوزُ إِفْرَادُهُ فَغَلَبَ جَانِبَ
الْأَكْثَرِ ، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٤) (فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ فِي
الْمُعْرَبِ ، وَالْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ (٤) مَبْنِيٌّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ (٥) ، فَلَعَلَّهُ يَقُولُ

(١) فِي (ف) " أَبُّ أَخٌ " .

(٢) لَمْ أَعثر عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ ، وَانظُرِ الْكِتَابَ ٣/٢٣٨ ، ٤١٢ .

وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨/٥٢ ، وَشَرَحَ الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٨/٥٧ ، وَالهِمَعُ ٨/٢٨ .

(٣) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " احْتِرَازًا " بِالنَّصْبِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظْرٌ .

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ ٨/٢٥٠ ، وَ" وَإِنْ أُضِيفَتْ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ لَزِمَهَا الْبِنَاءُ فِي

الْأَعْرَفِ ، أَوْ أَعْرَبَتْ بِحَرَكَاتِ مُقَدَّرَةٍ عَلَى رَأْيِ ، أَوْ لَا يَحْكُمُ لَهَا بِإِعْرَابٍ وَلَا بِنَاءٍ " .

بينائه (١) .

قوله : " وَلَا يَجُوزُ نُوهُ " ، " لِأَنَّ نُوَّ " وَضِعَتْ وَصْلَةً إِلَى الْوُصْفِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ لِقَبْحِ الْوُصْفِ بِأَسْمِ الْجِنْسِ بِدُونِ " نُوَّ " كَمَا وَضِعَتْ " الَّذِي " وَصْلَةً إِلَى الْوُصْفِ بِالْجَمَلِ (٢) ، فَالْمُضْمَرُ لَا يُوصَفُ بِهِ فَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ " نُوَّ " (٣) ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُشْعَرُ بِالْجِنْسِيَّةِ .

الْقَوْلُ فِي اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ :

ذَهَبَ سَبِيؤُهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَالْإِعْرَابُ مَقْدَرٌ (عَلَيْهَا) (٤) ؛ لِثِقَلِهِ فِي " الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ " ، وَلِتَعَدُّرِهِ فِي " الْأَلِفِ " (٥) ، أَمَا وَجْهُ ثِقَلِهِ فِي " الْوَاوِ " فَلِأَنَّ " الْوَاوِ " فِي تَقْدِيرِ ضَمَّتَيْنِ وَقَبْلَهَا ضَمَّةٌ وَتَأْتِي ضَمَّةُ الْإِعْرَابِ فَتَتَوَالَى أَرْبَعُ ضَمَّاتٍ وَذَلِكَ ثَقِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " الْيَاءِ " لِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ كَسْرَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ، وَأَمَا " الْأَلِفُ " فَلَوْ حُرِّكَتْ خَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا

(١) وفي الشرح المجهول لوجه ١٤ ، وقوله : " إن تضاف " احتراز من أن تكون مفردة ، فإنها في حالة

الإفراد معربة بالحركات ، يحتاج إلى زيادة قيدين آخرين :

الأول : أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .

الثاني : أن تكون مكبرة ، فإنها إذا صغرت إعربت بالحركات .

وقد أجاب النبلي عن الأول بأن ما أضيف إل ياء المتكلم فهو مبنى بعضهم قلعل المصنف ممن يقول بينائه فلا يحتاج إلى الاحتراز عنه لأن كلامه في المعرب وذلك قرينة مخصصة لا حاجة معها إلى التقييد ، وأقول إن كان مذهبه ذلك فهو مستغن عن التقييد بالإضافة إلى غير ياء المتكلم لكن ذلك مذهب ياباه التحقيق ؛ لأن الإضافة إلى المضمر لا توجب بناءً بدليل قولك " غلامك ، وغلامه " فإنهما معربان بالاتفاق ، وإن كان مذهبه أن ما أضيف إلى ياء المتكلم فهو معرب تقديراً لتعذر فلا بد له من التقييد بذلك " .

(٢) راجع ابن يعيش ٥٣/١ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) ينظر الكتاب ٣٢/٣٥٨ ، ٤١٢ ابن يعيش ، وشرح اللوحة البدرية ١/٢٦٥ ، والهمع ٢٨/ .

أَلْفًا فَتَعَذَّرَ تَحْرِيكُهَا ، وَالْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أُمِّكْنَ هَهُنَا فَوَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَأَيْضًا (١) فَإِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مُعْرَبَةٌ بِالْحَرَكَاتِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ فِي الْإِضَافَةِ كَذَلِكَ .

فَأَمَّا الْحَرَكَاتُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا أَصْحَابُ سَيْبَوِيهِ ، فَقَالَ الرَّبِيعِيُّ : إِنَّ الضَّمَّةَ فِي " الْبَاءِ " مِنْ قَوْلِكَ : " أَبُوكَ " مَنقُولةٌ مِنْ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ نَقْلُ الْحَرَكَةِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ " الْوَاوِ " بَعْدَ إِسْكَانِهِ (٢) ، وَفِي النَّصْبِ قَلْبٌ وَحَذْفُ حَرَكَةِ لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا إِذْ أَصْلُهُ " أَبُو ، وَأَخُو " فَتَحَرَّكَتِ " الْوَاوُ ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا فِي الْأَصْلِ ، فَقَلْبَتْ أَلْفًا ، وَفِي الْجَرِّ نَقْلُ كَسْرَةِ " الْوَاوِ " إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ إِسْكَانِهِ ، وَقَلْبُهَا " يَاءً " لِسُكُونِهَا ، وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣) [فَإِنَّ] (٤) قِيلَ : هَذَا ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ فِي النِّقْلِ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الْإِعْرَابِ وَسَطَ الْكَلِمَةِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ (٥) .

قُلْتُ : لَهُ نَظِيرٌ فِي الْوَقْفِ رَفْعًا وَجَرًّا إِذَا تَقَلَّتِ الْحَرَكَةُ إِلَى السَّاكِنِ الَّذِي

(١) سقط من (ف) .

(٢) يعنى أن الأصل في قولك " جاء أبوك " : " جاء أبوك " فأُسْكِنْتَ الْبَاءَ وَأَنْتَقَلتْ إِلَيْهَا حَرَكَةُ الْوَاوِ فِي الْأَسْمِ فِي حَالِ الرَّفْعِ نَقْلًا فَقَطْ .

(٣) ينظر الانصاف ١٧ (المسألة الثانية) ، والمرتجل ٥٧ ، وابن يعيش ٥٢/١ ، والهمع ٢٨/١ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) قد ذكر هذا الاعتراض ابن مالك في شرح التسهيل ٤٦/١ وضعفه من ثلاثة أوجه :

أحدها : النقل في غير وقف إلى متحرك .

الثاني : جعل حرف الإعراب غير آخر .

والثالث : التباس فتحة الإعراب بالفتحة التي تستحقها البنية .

قَبْلَ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فَيَكُونُ قَدْ أُجْرِيَ الْوَصْلُ مُجْرَى الْوَقْفِ ، وَلِهَذَا لَمْ يُنْقَلْ (١)
فِي النُّصْبِ بَلْ فِيهِ قَلْبٌ فَقَطْ .

وَقِيلَ : الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ مَحذُوفَتَانِ لَفْظًا ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ
" الْوَاوِ " وَكُسِرَ مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لِيَصِحَّ .

وَقَالَ آخَرُونَ : إِنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ إِتْبَاعَاتٌ (٢) تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ
إِذَا أُفْرِدَتْ كَانَتْ إِعْرَابِيًّا فِي عَيْنَاتِهَا ، وَإِنْ رَدَّ اللَّامُ عَارِضٌ ؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ هُوَ
الْأَصْلُ ، وَقِيلَ : الْإِضَافَةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ هِيَ الْأَصْلُ (٣) لِإِجَابِهَا رَدُّ
الْلامِ ، وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا مُفْرَدَةً خِلَافَ الْأَصْلِ ، وَالْإِضَافَةُ
أَوَّلُ أَحْوَالِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ، هَذَا قَوْلُ سَبِيئِيَّةٍ وَأَصْحَابِيَّةٍ .

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ زَوَائِدُ نَوَالٍ عَلَى الْإِعْرَابِ
كَالْحَرَكَاتِ (٤) ، فَإِذَا قُلْتَ : " قَامَ أَبُوكَ " فَالْوَاوُ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ : " قَامَ
زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ فِي " رَأَيْتُ أَبَاكَ " كَالْفَتْحَةِ فِي قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ زَيْدًا " .
وَالْيَاءُ فِي قَوْلِكَ : " مَرَرْتُ بِأَبِيكَ " كَالْكَسْرَةِ فِي " مَرَرْتُ بِزَيْدٍ " ، وَرَدُّوا عَلَيْهِ
بِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ " فُوكَ ، وَذُو مَالٍ " (اسْمَانِ مُعْرَبَانِ) (٥) عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (٦) .

(١) فِي (ف) " يَقُلْ " تَحْرِيفٌ .

(٢) قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ٢٩/١ " إِذَا قُلْتَ : قَامَ أَبُوكَ ، فَاصْلُهُ : أَبُوكَ فَاتَّبَعَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ
لِحَرَكَةِ الْوَاوِ فَقِيلَ : أَبُوكَ ، ثُمَّ اسْتَنْقَلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْوَاوِ فَحَذَفَتْ ، وَكَذَلِكَ تَتَّبِعُ فِي الْجَرِّ وَالنُّصْبِ
كَمَا فِي الرَّفْعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ وَالْفَارِسِيِّ وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، وَكَذَلِكَ قَالَ السِّيَوطِيُّ فِي
الهِمَعِ ٢٨/١ ، وَابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ ٢٦٤/١ .

(٣) رَاجِعِ التَّوَلُّدَةَ ١٢١ .

(٤) انظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٢/٢ ، وَالْإِنْصَافَ ١٧ ، ٢١ (الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ) ، وَالهِمَعِ ٣٩/١ .

(٥) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " اسْمًا مُعْرَبًا " ، وَالْأَوَّلَى مَا أُثْبِتَ .

(٦) رَاجِعِ الرُّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢٧/١ ، وَالهِمَعِ ٣٩/١ .

وَاحْتَجُّوا لِلْأَخْفَشِ بِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ / تَخْتَلَفُ لِإِخْتِلَافِ الْعَامِلِ ١٧ - ١
فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ عَلَامَةَ الْإِعْرَابِ كَمَا فِي الْمُتَنَّى ، فَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ بِأَنَّهُ
يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ
فَالْجَوَابُ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ بَدَلٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ
الْمِيمَ فِي قَوْلِكَ : " فَمُ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ فِي قَوْلِكَ : " فُوكُ " فَكَذَلِكَ الْوَاوُ فِي
" أَخُوكُ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الْأَصْلِيَّةِ وَإِنْ وَافَقَتْ فِي اللَّفْظِ الْمُبْدَلُ مِنْهُ ، أَلَا
تَرَى أَنَّ " التَّاءَ " (١) فِي " أُخْتٌ " بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ مَعَ أَنَّهَا لِلتَّائِيثِ عِنْدَ مَنْ
يَرَى ذَلِكَ ، فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْوَاوُ فِي " أَبُوكُ " لِلْإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا بَدَلًا
مِنِ الْوَاوِ الْأَصْلِيِّ وَكَمَا أَنَّ الْأَلْفَ فِي التَّنْيَةِ لِلْإِعْرَابِ مَعَ كَوْنِهَا لِلتَّنْيَةِ .
التَّانِي : أَنْ ذَلِكَ إِنَّمَا يُحْذَرُ فِي الْمُعْرَبِ بِالْحَرَكَاتِ (وَهَذَا) (٢)
لَيْسَ مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ .

ثُمَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِضَافَةِ وَالْإِفْرَادِ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَضْرُبٍ (٣) مِنْهَا مَا لَا يُفْرَدُ أَصْلًا وَهُوَ " نُؤُ " ، وَمِنْهَا مَا لَا يُفْرَدُ
إِلَّا مُعَوِّضًا مِنْ وَاوِهِ مِيمًا وَهُوَ " فُوكُ " ، وَمِنْهَا مَا يُفْرَدُ مُطْلَقًا وَهِيَ
الْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ ، وَإِنَّمَا وَجِبَ التَّعْوِيضُ فِي " فُوكُ " ، لِأَنَّهُ لَمَّا
دَعَتِ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِفْرَادِ (فُلُوْ) (٤) لَمْ يُعَوِّضْ مِنْ وَاوِهَا شَيْئًا
لَلِزْمِ بَقَاؤِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ لِحُوقِ التَّنْوِينِ ، لِأَنَّهُمْ إِذَا

(١) فِي (ف) " الْوَاوُ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) رَاجِعِ الْمُرْتَجِلَ ٥٩ فَمَا بَعْدَهَا .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

أَفْرَبُوهَا أَعْرَبُوهَا بِالْحَرَكَاتِ ، فَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَمَا قَبْلَهَا (مَفْتُوحٌ) ^(١) لِأَنَّ
 "فُوكَ" وَزَنْهُ "فَعْلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ - فَتَقَلَّبَ الْوَاوُ أَلِفًا وَيَلْحَقُ التَّنْوِينَ
 فَيُحْدَفُ الْأَلِفُ لِإِتْقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فَافْهَمْ هَذَا ! ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَفْعَلَ فِي
 "ذُو" كَمَا فَعَلْتَ فِي "فُوكَ" مِنَ الْإِبْدَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقِيَاسٍ ^(٢) وَكَانَتْ أَلِفُ
 أَوَّلَى (بِالْبَدَائِيَةِ) ^(٣) مِنْ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ ^(٤) .

وَوَزَنُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ "فَعْلٌ" ، بِفَتْحِ الْعَيْنِ ، لِجَمْعِهَا عَلَى "أَفْعَالٍ" ^(٥)
 إِلَّا "فُوكَ" فَوَزْنُهُ "فَعْلٌ" بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ "هَنُوكَ"
 فَعْلٌ - بِفَتْحِ الْعَيْنِ - قَوْلُهُمْ : "هَنَا وَهَنَّاكَ" بِالْقَصْرِ وَلَا تُقَلَّبُ الْوَاوُ أَلِفًا
 (إِلَّا) ^(٦) إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَتَحَرَّكَتْ .

وَلَأَمَاتُهَا وَأَوَاتٌ لظُهُورِهَا فِي التَّنْثِينَةِ نَحْوُ "أَبَوَانٍ وَأَخَوَانٍ" إِلَّا "فُوكَ"
 "فَلَامَةٌ" هَاءٌ لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهِ : "أَفَوَاهُ" وَفِي تَصْنِيفِهِ "فَوِيَّةٌ" ،
 وَأَمَّا "ذُو" فَلَامَةٌ "يَاءٌ" ؛ لِأَنَّ مَاعِيْنَهُ "وَاوٌ" فِي الْأَكْثَرِ لَامَةٌ
 "يَاءٌ" ^(٧) نَحْوُ "طَوِيْتُ" ، وَشَوِيْتُ" فَحَمَلَهُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى

(١) فِي (ف) "مَفْتُوحَةٌ" .

(٢) رَاجِعِ التَّوْبَةَ ١٢١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "بِالْبَدَائِيَةِ" .

(٤) يَنْظُرِ الْمُقْتَضِبَ ١٥٨/٣ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٥٢/١ .

(٥) فِي وَزْنِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ خِلَافٌ ، وَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَا مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ ، أَمَّا الْفَرَاءُ فَقَدْ نَهَى إِلَى أَنَّ

وَزْنَهَا "فَعْلٌ" بِالْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ ، وَ"فُوكَ" "فَعْلٌ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَالْإِسْكَانِ .. إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ

مِنْ خِلَافَاتٍ انظُرْهَا فِي الْهَمْعِ ٤٠/١ ، وَالتَّوْبَةَ ١٢٢ .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) فِي (ف) "وَاوٌ" تَحْرِيفٌ .

بَابِ "قُوَّةٍ ، وَحُوَّةٍ (١) ؛ اِقْلَاتِهِ (٢) .

وَفِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْإِفْرَادُ ، وَالْإِضَافَةُ ، وَالْقَصْرُ فِيهَا (٣) ، فَمِثَالُ الْقَصْرِ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ : " مَكْرَهُ أَخَاكَ لَا بَطْلٌ " (٤) فَتَكُونُ بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا مِثْلَ " عَصَا " ، فَتَقُولُ : " هَذَا أَبَا وَأَخًا وَحَمًّا " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْرِبُهَا بِالْحَرَكَاتِ مَعَ الْإِضَافَةِ وَلَا يَرُدُّ لَامَاتِهَا (٥) ، فَيَقُولُ : " هَذَا أَبُكَ ، وَأَخُكَ ، وَحَمُّكَ " ، وَفِي لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ (٦) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْمَعُهَا جَمْعَ سَلَامَةٍ وَلَا يَرُدُّ لَامَاتِهَا ، فَيَقُولُ : " هُوَلَاءِ أَخُوكَ ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّكَ الصَّالِحِينَ " يُرِيدُ الْجَمْعَ فَحَذَفَ النُّونَ لِلْإِضَافَةِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) فِي الْأَصْلِ " وَوَجْوهٌ " تَحْرِيفٌ ، وَقَالَ الشَّرِيشِيُّ ١٣١/٨ " بَابُ طَوِيْتٍ وَشَوِيْتٍ ... أَغْلِبَ مِنْ بَابِ الْحُوَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالْحَمْلَ عَلَى الْأَكْثَرِ .. هُوَ الْقَاعِدَةُ " .

وَالْحُوَّةُ : حِمْرَةٌ تَضْرِبُ إِلَى السَّوَادِ ، وَالْحُوَّةُ سَمْرَةٌ الشَّقِيَّةُ .

(٢) يَنْظُرُ فِي ابْنِ عَبَّيشَ ٥٢/٨ ، وَالْهَمْعَ ٤٠/٨ ، وَشَرَحَ الشَّرِيشِيُّ ١٣١/٨ .

(٣) فِي (ف) " فِيهِمَا " .

(٤) فِي الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ٣٤١/٣ " مَكْرَهُ أَخُوكَ لَا يَطْلُغُ " قَالَ " هَذَا مِنْ كَلَامِ أَبِي حَنْشٍ خَالَ بِيهَسِ الْمَلَقِ بِنَعَامَةٍ .. يُرِيدُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى ذَلِكَ لَا أَنْ فِي طَبِيعِهِ شَجَاعَةٌ ، يَضْرِبُ لِمَنْ يَحْمِلُ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ " .

وَهُوَ فِي أَمْثَالِ أَبِي عُبَيْدٍ ٢٧٨ ، الْفَاخِرِ ٦٢ ، وَالْوَسِيطِ فِي الْأَمْثَالِ ١٥٦ ، وَالْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ ٣٤٧/٢ .

(٥) فِي (ف) " لَامًا " .

(٦) مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بِأَيِّهِ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكِرْمِ وَمَنْ يُشَابِهُهُ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

فَلَمَّا تَسْمَعْنَ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَقَدَيْنَا بِالْأَيْنَا (١)
وَقَالَ الْآخَرُ :

ضَرَبْتُ أَخِيكَ ضَرْبَةً لَا جَبَانَ ضَرَبْتُ بِمِثْلِهَا قَدَمًا أُبْيَكَا (٢)
أَرَادَ : " أَخِيكَ لَكَ " فَحَذَفَ النُّونَ وَأَضَافَ .
وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ كَثِيرٌ جِدًّا لَا يَلِيْقُ بِهِذِهِ النَّبْذَةُ .

(١) نسب البيت إلى زياد بن واصل السلمى .

وهو فى الكتاب ٤٠٦/٣ ، والمقتضب ١٧٢/٢ ، والخصائص ٣٤٦/١ ، والمحاسب ١١٢/١ ، وابن
الشجرى ٢٧/٢ ، وابن يعيش ٣٧/٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٦/١ ، والخزانة ٢٧٥/٢
بولاق ، واللسان (أبى) ، وتفسير القرطبى ١٢٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٢/١ ، واستغرب الأعلام
فى حاشية الكتاب ١٠/٢ بولاق أن يجمع " أب " جمع سلامة ، لأن جمع السلامة إنما يكون فى
الأعلام ، والصفات المشتقة .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو فى المغنى لابن فلاح لوحة ٢٠ ب ، والإفصاح فى شرح أبيات مشكلة
الإعراب ٢٠٩ ، والتحفة الشافية لوحة ٨٤ غير منسوب .

[إعراب الممنوع من الصرف]

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ تَفْتَحُهُ جَرًّا كَأَسْحَقَ وَيَأْتِي شَرْحُهُ

لَمَّا كَانَ الْأِسْمُ إِذَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ ثَقُلَ خَفِيفَ بِحَذْفِ التَّنْوِينِ وَقُدِّرَ
التَّنْوِينُ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ ثِقَلُ الْفِعْلِ ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ مُشَابَهَةِ الْأِسْمِ لِلْفِعْلِ ١٧ - ب
فِي مَا لَا يَنْصَرِفُ ، فَإِذَا لَمْ يَنْصَرِفِ الْأِسْمُ مَنَعَ مِنْ دُخُولِ التَّنْوِينِ ،
وَمَنَعَ مِنَ الْجَرِّ لَوْجُوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ التَّنْوِينَ خَاصٌّ بِالْأِسْمِ ، وَالْجَرُّ خَاصٌّ ، فَاتَّبِعَ
الْخَاصُّ الْخَاصَّ .

الثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَنَّهُ كَانَ يُفْضَى بَقَاءِ الْجَرِّ بَعْدَ حَذْفِ
التَّنْوِينِ وَمَا يُعَاقِبُهُ إِلَى الشَّبَهَةِ بِالْمَبْنِيِّ ، نَحْوَ " نَزَالٍ " .

الثَّلَاثُ : مَا حَكَاهُ أَبُو عُمَانَ (١) أَنَّ لُغَةَ قَوْمٍ حَذَفُوا يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ
فِي غَيْرِ النَّدَاءِ وَأَنْشَدُوا عَلَيْهِ :

شَرِقتُ دُمُوعَ بَهْنٍ فَهِيَ سَجُومٌ (٢)

أَرَادَ " دُمُوعِي " ، فَلَوَّ بِقِي الْأِسْمِ بِغَيْرِ التَّنْوِينِ وَلَا مَا يَقُومُ
مَقَامَهُ مَجْرُورًا لِاتِّبَسَ بِالْمُضَافِ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، نَحْوُ " هَذَا غُلَامٌ "
عَلَى لُغَةِ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " .

(١) في (ف) وكلما ينصرف تفتحه .

(٢) لم أعثر على قائله ، وهو في الأشباه والنظائر في النحو ٢٧١/١ ، ومعجم عبدالسلام

هارون ٢٥٦ ، والشرح المجهول لوحة (١٥ - ١) غير منسوب .

[باب الوقف]

وَقِفْ عَلَى الْمُنْصَرِفِ الْمَنْصُوبِ بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبٍ
 أَرَادَ " بِالْمُنْصَرِفِ " الْمُنُونُ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ : " بِأَلِفٍ عَنْ نُونِهِ مَقْلُوبٍ"
 وَأَرَادَ " بِالنُّونِ " التَّنْوِينَ ؛ لِأَنَّهُ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا أُبْدِلُوا مِنَ النُّونِ أَلِفًا فِي
 حَالِ النَّصْبِ ، مَا لَمْ يَكُنْ مُؤَنَّنًا بِالتَّاءِ ، لِأَجْلِ الْفَتْحِ ، وَامْتِزَاجِهِ (١) التَّنْوِينَ
 لِحُرُوفِ الْمَدِّ ، وَلِأَنَّ التَّنْوِينَ زَائِدٌ يَجْرِي مَجْرَى الْإِعْرَابِ مِنْ حَيْثُ كَانَ
 تَابِعًا لِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ ، فَكَمَا لَا يُوقَفُ عَلَى الْإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ لَا يُوقَفُ عَلَى
 التَّنْوِينَ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُبَدِّلُ فِي النَّصْبِ كَمَا لَا يُبَدِّلُ فِي الرَّفْعِ
 وَالْجَرِّ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

شَتْرَ جَنَّبِي كَأَنِّي مَهْدًا جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ (٢)
 وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينَ فِي الرَّفْعِ " وَأَوَّ " ، وَفِي الْجَرِّ " يَاءٌ " وَهُمْ
 أَزْدُ السَّرَاةِ ، فَيَقُولُونَ : هَذَا زَيْدٌ ، فَيُبَدِّلُونَ مِنَ التَّنْوِينَ " وَأَوَّ " ، " وَمَرَرْتُ
 بِزَيْدِي " ، فَيُبَدِّلُونَ مِنْهُ " يَاءٌ " (٣) .

وَفِي سِوَاهُ قِفْ بِغَيْرِ اِبْدَالٍ وَأَحْذِفْ مِنَ الْمُنْقُوصِ يَا الْإِعْلَالِ
 فَإِنْ تَعَرَّفَهُ فَاتَّبِعْهُ وَقِفْ وَقِفْ عَلَى الْمَقْصُورِ حَتَّمَا بِالْأَلِفِ
 يَعْنِي فِي سِوَى الْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ وَهُوَ الْمَرْفُوعُ وَالْمَجْرُورُ ، أَمَا (٤)

(١) فِي (ف) " وَمِضَارَعَةٌ " .

(٢) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ كَمَا فِي دِيوانِهِ ٥٩ وَهُوَ فِي الْخِصَائِنِ ٩٧/٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٦٩/٨ ،

وَالْمَقْرَبِ ٢٥/٢ ، وَرِصَفِ الْمَبَانِي ٣٥ ، وَأَسَاسِ الْبَلَاغَةِ ، وَاللِّسَانِ فِي " هَدًى " .

(٣) يَنْظُرُ الْكِتَابَ ١٦٧/٤ ، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ٤١٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٩ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَأَمَا " بِالْوَاوِ .

المرْفُوعُ فَلَا يَبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ " وَأَوْ " لِثِقَلِ الْوَاوِ ، وَكَذَلِكَ الْمَجْرُورُ لَا يَبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ " يَاءٌ " لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمُضَافِ إِلَى (يَاءِ)^(١) الْمُتَكَلِّمِ فِي اللُّغَةِ الْفَصِيحَةِ^(٢) .

وَقَوْلُهُ : بَغْيَرِ اِبْدَالِ " يُرِيدُ بَغْيَرِ اِبْدَالِ مِنْ تَنْوِينِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ مُطْلَقَ اِبْدَالِ ؛ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ تَبْدَلُ فِي الْوَقْفِ " هَاءٌ " فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ نَحْوُ " قَائِمَةٌ " ، وَكَذَلِكَ " الْخَطَأُ وَالْكَلَأُ " مِنَ الْمَهْمُوزِ فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَبْدَلُ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الرَّقْعِ " وَأَوْ " ، وَفِي النُّصْبِ " أَلِفًا " ، وَفِي الْجَرِّ " يَاءٌ " وَيُضَمُّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَ الْيَاءِ ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ^(٣) ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَقْفِ السُّكُونُ ، لِأَنَّهُ ضِدُّ الْاِبْتِدَاءِ ، وَكَمَا لَا يَكُونُ الْمَبْدُوءُ بِهِ إِلَّا مَتَحَرِّكًا فَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا لِتَحْصِيلِ غَرَضِ الْاِسْتِرَاحَةِ . وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ فَإِنَّ كَانَتْ يَاوُهُ / قَدْ اسْقَطَهَا التَّنْوِينُ فَلَكَ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهَا وَجْهَانِ : ١٨ - أ أَحَدُهُمَا : أَنْ تَقِفَ عَلَى مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا ، نَحْوُ : " هَذَا قَاضٍ - بَغْيَرِ يَاءٍ - وَهُوَ الْأَجُودُ ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ لَمَّا لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِي الْوَصْلِ فَلَا تَرُدُّهَا فِي الْوَقْفِ ، لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْاِسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ مُنْصَرَفَةٌ فَحُكْمُ التَّنْوِينِ بَاقٍ ، وَبَقَاءُ حُكْمِهِ يَمْنَعُ مِنْ رَدِّ " الْيَاءِ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرُدَّ " الْيَاءَ " فَتَقُولُ : " هَذَا قَاضِي " ؛ لِأَنَّ (هَذِهِ)^(٤) " الْيَاءَ " إِنْمَا حُذِفَتْ فِي الْوَصْلِ لِأَجْلِ التَّنْوِينِ وَلَا تَنْوِينٍ فِي الْوَقْفِ فَلَا حَذْفَ^(٥) .

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) انظر أسرار العربية ٤١٣ .

(٣) ينظر الكتاب ١٧٧/٤ ، وابن يعيش ٧٢/٩ .

(٤) ساقطة من (ف) .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧/٩ ، والكتاب ١٨٢/٤ .

قَوْلُهُ : " وَإِنْ تُعَرَّفَهُ " يَعْنِي إِنْ تُعَرَّفِ الْمَنْقُوصَ بِاللَّامِ " فَأَثْبِتَهُ " أَي :
 فَأَثْبِتِ " الْيَاءَ " فِي الْوَجْهِ الْمُخْتَارِ (١) ؛ لِأَنَّهَا (لَمَّا) (٢) لَمْ تَسْقُطْ وَصَلًا لَمْ
 تَسْقُطْ وَفَقًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ " الْيَاءَ " (٣) فَيَقُولُ : " هَذَا الْقَاضِي " كَأَنَّهُمْ
 أَدْخَلُوا اللَّامَ بَعْدَ أَنْ وَجِبَ الْحَذْفُ .

وَقِيلَ : إِنْمَا حُذِفَتِ " الْيَاءُ " فِي الْمَعْرِفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرْكَةِ لِسُكُونِهَا
 كَمَا حُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ لِحَذْفِ الْحَرْكَةِ ، وَلِهَذِهِ الْعِلَّةِ حُذِفَتْ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ فِي
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ رَبِّي أَكْرَمَن ﴾ (٤) .

وَكَانَ يَنْبَغِي بَدَلَ قَوْلِهِ : " فَإِنْ تُعَرَّفَهُ " [أَنْ يَقُولَ (٥)] : فَإِنْ امْتَنَعَ
 دُخُولُ التَّنْوِينِ فَأَثْبِتْ يَاءَهُ ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ التَّنْوِينِ أَعْمٌ مِنَ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ
 يَمْتَنِعُ بِمُشَابَهَةِ الْفِعْلِ (٦) ، نَحْوُ : " هَذِهِ جَوَارِي " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : فَإِنْ
 تُعَرَّفَهُ بِاللَّامِ ، فَإِنَّكَ إِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِقَاضٍ (٧) فَقَدْ صَارَ مَعْرِفَةً ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ
 عَلَيْهِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِ لَمْ يُثْبِتِ " الْيَاءَ " . (٨) وَمَنْصُوبُ الْمَنْقُوصِ
 كَالصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ يَجِدُ " الْيَاءَ " مُتَحَرِّكَةً فَيَحْذِفُ وَيَقِفُ عَلَى " الْيَاءِ " إِنْ
 لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا ، نَحْوُ : " رَأَيْتُ الْقَاضِي " ، وَرَأَيْتُ جَوَارِي " ، وَيُبَدِّلُ مِنَ التَّنْوِينِ

(١) نحو "هذا القاضي" ، ومررت بالقاضي .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) انظر الكتاب ١٨٢/٤ .

(٤) سورة الفجر ١٥ .

(٥) تكلمة يوجبها المقام .

(٦) يريد أن المنوع من الصرف مشابهة للفعل فلا يُنَوَّنُ .

(٧) في كلتا النسختين بإثبات الياء .

(٨) يقول سيبويه في الكتاب ٣١٠/٣ : " وسألت الخليل عن رجل يسمى بقاضي فقال : هو بمنزلة قبل

أن يكون اسماً ، في الوقف والوصل وجميع الأشياء " .

" أَلِفًا " إِنْ كَانَ مُنَوَّنًا نَحْوُ : " رَأَيْتُ قَاضِيًا " (١) .

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ فَالْوَقْفُ عَلَيْهِ بِالْأَلِفِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ (٢) - مَا لَمْ يَكُنْ مُنَوَّنًا - نَحْوُ : " هَذِهِ الْعَصَا ، وَهَذِهِ حُبْلَى " ، فَإِنْ كَانَ مُنَوَّنًا (٣) فَإِنَّ أَلْفَهُ تَسْقُطُ وَصَلًّا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا ، فَإِذَا وَقَفَ عَادَتِ الْأَلِفُ بِخِلَافِ " الْيَاءِ " فِي " قَاضٍ " ، وَذَلِكَ لِخِفَّةِ " الْأَلِفِ " وَثِقَلِ " الْيَاءِ " بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ يَفِرُونَ مِنْ " الْوَاوِ " [وَالْيَاءِ] (٤) إِلَى " الْأَلِفِ " فِي " قَالَ ، وَبَاعَ " ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِخِفَّةِ " الْأَلِفِ " . ثُمَّ وَقَعَ الْخِلَافُ فِي الْمَقْصُورِ الْمُنَوَّنِ فِي الْوَقْفِ . أَمَّا مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ (٥) [فَهُوَ (٤)] أَنَّ الْوَقْفَ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى " الْأَلِفِ " الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ - ، وَفِي حَالِ النَّصْبِ يُبَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ " أَلِفًا " وَتُحْذَفُ " الْأَلِفُ " الْأَصْلِيَّةُ بِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْأَلِفِ " الَّتِي هِيَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ بَعْدَهَا قِيَاسًا لِلْمُعْتَلِّ عَلَى الصَّحِيحِ ، " فَالْأَلِفُ " فِي قَوْلِكَ " هَذِهِ عَصَا " غَيْرُ " الْأَلِفِ " فِي قَوْلِكَ (:) " رَأَيْتُ عَصَاً " ؛ لِأَنَّهَا فِي النَّصْبِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ كَأَلِفِ فِي قَوْلِكَ (٦) : " رَأَيْتُ زَيْدًا " (٧) .

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/٤ ، وابن يعش ٧٥/٩ .

(٢) ينظر الكتاب ١٨٨/٤ ، وابن يعيش ٧٦/٩ ، ٧٧ .

(٣) نحو : هذه عصا .

(٤) تكلمة يوجبها المقام ، وانظر الكتاب ١٨٧/٤ .

(٥) ينظر الكتاب ٣٠٩/٣ .

(٦) سقط من (ف) انتقال نظر .

(٧) إذا قلت : " رأيت عصا " وجد معك في التقدير ألفان بدل من واو وهي لام الكلمة ويبدل من

التنوين ، فحذفت إحداهما ، لأنه لا يجمع بين ألفين ، وكانت الأصلية أولى بالحذف ، لأن الطارئ

يزيل حكم الثابت ، عن شرح ابن الخباز ١١٦/١ باختصار ، وانظر أيضاً ابن يعيش ٧٦/٩ .

وَمَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ (١) أَنَّهَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ ،
 وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الْمُوجِبَ لِإِبْدَالِ التَّنْوِينِ فِي الصَّحِيحِ فِي حَالِ النَّصْبِ "أَلْفًا"
 هُوَ الْفَتْحَةُ قَبْلَهُ ، وَتِلْكَ الْفَتْحَةُ زَائِلَةٌ بِزَوَالِ عَامِلِ النَّصْبِ ، وَالْفَتْحَةُ
 فِي الْمَقْصُورِ لَازِمَةٌ فِي كُلِّ حَالٍ ، فَكَانَ الْمُوجِبُ لِلِإِبْدَالِ فِي الْمَقْصُورِ
 أَقْوَى ، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِقَوْلِهِمْ : " هَذَا فَتِي " بِالْإِمَالَةِ ، وَلَوْ كَانَتْ " الْأَلِفُ "
 بَدَلًا مِنَ التَّنْوِينِ لَامْتَنَعَتْ الْإِمَالَةُ إِذْ لَا سَبَبَ لَهَا (٢) .

وَقَالَ قَوْمٌ (٣) : تَقِفْ عَلَى كُلِّ حَالٍ (عَلَى " الْأَلِفِ " الْأَصْلِيَّةِ) (٤)

بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَمَالُوهَا وَكَتَبُوهَا بِالْيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَوْ أَجِدْ عَلَىٰ ١٨ - ب
 النَّارِ هُدًى ﴾ (٥) وَبِدَلِيلِ وَقُوعِ الْمَنْصُوبِ رَوِيًّا فِي الشَّعْرِ مَعَ الْمَرْفُوعِ
 وَالْمَجْرُورِ (٦) .

وَالرَّوْمُ وَالْإِسْعَامُ وَالتَّضْعِيفُ وَالنَّقْلُ حَالَاتُ بِهَا الْوُقُوفُ

الاسمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا أَوْ مُعْتَلًا ، فَإِنْ
 كَانَ صَحِيحًا فَلَا يَخْلُو (مِنْ) (٧) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ
 مَجْرُورًا ، فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا فَفِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ :
 أَحَدُهَا : الْإِسْكَانُ وَهُوَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّهُ سَلَبُ الْحَرَكَةِ وَوُجُوهُ أَيْ
 تَحْصِيلِ غَرَضِ الْاسْتِرَاحَةِ .

(١) انظر رأى المازني في التكملة للفارسي ٢٦ ، وابن يعيش ٧٧/٩ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٧٦/٩ .

(٣) نسب في شرح ابن القواس لوحة ٢٦٤/١ إلى الكسائي والمبرد وغيرهما .

(٤) في (ف) " بالالف الأصلية " .

(٥) سورة طه ١١ .

(٦) انظر ابن يعيش ٧٦/٩ ، والمرتل ٤٧ .

(٧) سقط من (ف) .

وَالثَّانِي : الإِشْمَامُ (وَهُوَ) (١) تَهْيِئَةُ الْعَضْوِ لِلنُّطْقِ (٢) بِالضَّمِّ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ ، بَلْ تَضُمُّ شَفَتَيْكَ بَعْدَ الْإِسْكَانِ وَتَدْعُ بَيْنَهُمَا بَعْضَ الْإِنْفِرَاجِ لِيُخْرَجَ مِنْهُ النَّفْسُ فَيَرَاهُمَا (٣) الْمُخَاطَبُ مَضْمُومَتَيْنِ ، فَيَعْلَمُ أَنَا أَرَدْنَا بِضَمِّهِمَا (٤) الْحَرَكَةُ وَهُوَ شَيْءٌ يَخُصُّ الْبَصَرَ دُونَ السَّمْعِ وَلِذَلِكَ يُدْرِكُهُ الْبَصِيرُ دُونَ الْأَعْمَى ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَوْتٍ يُسْمَعُ ، بَلْ هُوَ بِمَنْزِلَةِ تَحْرِيكِ الْيَدِ أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْأَعْضَاءِ .

وَلَا يَكُونُ الْإِشْمَامُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ فِي جَرٍّ وَلَا نَصْبٍ (٥) ، أَمَّا الْجَرُّ فَلِأَجْلِ تَشْبُوهِهِ الْخَلْقَةَ ، وَأَمَّا النَّصْبُ ؛ فَلِتَعَدُّرِهِ - وَأَجَازَةِ الْكُوفِيِّينَ فِي الْجَرِّ - (٦) لِأَنَّ حَرَكَتَيْ " الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مِنْ حَرْفَيْنِ مَخْرَجُهُمَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ لِحَاسَةِ الْبَصَرِ ، فَالْفَتْحَةُ مِنْ " الْأَلِفِ " وَهِيَ (٧) مِنْ الْحَلْقِ ، وَالْكَسْرَةُ (٨) مِنْ " الْيَاءِ " وَهِيَ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ وَاشْتِقَاقُ " الْإِشْمَامِ " مِنَ الشَّمِّ ، كَأَنَّكَ أَشْمَمْتَ الْحَرْفَ رَائِحَةَ الْحَرَكَةِ ، وَقِيلَ : مِنْ أَشْمَمْتَ الشَّيْءَ إِذَا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ وَقَرَّبْتَهُ إِلَيْهِ (٩) .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ : وَهُوَ صَوْتُ ضَعِيفٌ ، تَضُمُّ شَفَتَيْكَ فِي الرَّفْعِ بَعْضَ الضَّمِّ وَتَكْسِرُ فِي الْجَرِّ بَعْضَ الْكَسْرِ كَأَنَّكَ تَرُوْمُ الْحَرَكَةَ وَلَا تَتِمُّهَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " المنطق " .

(٣) في النسختين " فيه النفس فيراهم " وهو تحريف بدليل ما بعده ، وانظر أيضاً شرح السيرافي على حاشية الكتاب ١٧٢/٤ ، وابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف كثيراً .

(٤) في (ف) " بضمها " .

(٥) انظر الكتاب ١٧١/٤ وما بعدها ، وابن يعيش ٦٧/٩ .

(٦) الأولى أن تؤخر هذه العبارة إلي ما بعد التعليل كما في ابن يعيش ٦٧/٩ .

(٧) في (ف) " وهو " .

(٨) في الأصل " والكسر " .

(٩) انظر الصحاح " شمم " .

وَتَخْتَلِسُهَا ، وَذَلِكَ مِمَّا يَدْرِكُهُ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ صَوْتًا (يَكَادُ) (١)
 الْحَرْفُ يَكُونُ بِهِ مُتَحَرِّكًا ، وَيَعْضُ النُّحَوِيِّينَ لَا يَفْرَقُ بَيْنَ الْإِشْمَامِ وَالرُّومِ (٢) ،
 وَسُمِّيَ رُومًا ؛ لِأَنَّ الرُّومَ هُوَ الْإِرَادَةُ ، فَكَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ الْحَرَكَةَ التَّامَّةَ وَلَمْ
 يَأْتِ بِهَا وَلَكِنْ بَقِيَ عَلَى إِرَادَتِهَا دَلِيلًا وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِبَعْضِ الْحَرَكَةِ .
 الرَّابِعُ : التَّضْعِيفُ وَهُوَ أَنْ يُشَدَّدَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ بِشَرْطَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا . الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكًا (٣) .
 وَيَجُوزُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَفِي الْمُنْصُوبِ غَيْرِ الْمُنُونِ ، فَتَقُولُ : " هَذَا
 جَعْفَرٌ ، وَهُوَ يَضْرِبُ ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ " ، وَكَأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّضْعِيفَ عَوْضًا مِنْ
 حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ ؛ لِاهْتِمَامِهِمْ بِهِ (٤) .

وَقَدْ جَعَلَ سَبِيئِيهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعِ عَلَامَةً ، فَجَعَلَ عَلَامَةَ السُّكُونِ
 "خَاءً" بَعْدَ الْحَرْفِ (٥) ، وَعَلَامَةَ الْإِشْمَامِ نَقْطَةً بَعْدَ الْحَرْفِ ، وَعَلَامَةَ الرُّومِ
 خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، وَعَلَامَةَ التَّضْعِيفِ شَيْئًا فَوْقَ الْحَرْفِ (٦) ، فَمَعْنَى
 "الْخَاءِ" خَفٌّ أَوْ خَفِيفٌ ؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ أَخْفُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَعْضُ الْكُتَّابِ
 يَجْعَلُهَا دَائِرَةً ؛ لِأَنَّ الدَّائِرَةَ فِي عِلْمِ الْحِسَابِ صِفْرٌ أَيْ : لَا شَيْءَ لَهَا مِنْ

(١) في (ف) "يضاد" تحريف .

(٢) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ ، حيث أفاد منه المؤلف بون عزو . رحم الله الجميع .

(٣) وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً وهو "أن لا يكون الموقوف عليه همزة ، لثقل تضعيف الهمزة" عن شرح

ابن القواس ٢٢٦/١ ، وابن يعيش ٧٠/٩ .

(٤) انظر ابن يعيش ٦٧/٩ وما بعدها .

(٥) في الأصل "الحذف" تحريف .

(٦) انظر الكتاب ١٦٩/٤ ، والتكملة للفارسي ١٩ ، وابن يعيش ٦٨/٩ .

الْعَدَدِ فَجَعَلُوهَا (عِلَامَةً^(١)) لِلسُّكُونِ لَخُلُوهِ مِنَ الْحَرَكَةِ ، وَإِنَّمَا جَعَلَ عِلَامَةً الْإِشْمَامَ نُقْطَةً بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ ، (وَعِلَامَةُ الرَّوْمِ خَطًّا بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ)^(٢) ؛ لِأَنَّ / الْإِشْمَامَ أضعفُ مِنَ الرَّوْمِ / لِأَنَّهُ لَا صَوْتَ ١٩ - ١ فِيهِ فَجَعَلُوا لَهُ النُّقْطَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْخَطِّ ، وَبَعْضُ لَهُ . وَأَمَّا كَوْنُ الشَّيْنِ عِلَامَةَ التَّضْعِيفِ فَكَأَنَّهُمْ أَرَادُوا "شَدَدًا" فَكَتَفَوْا بِأَوَّلِ حَرْفٍ مِنْهُ^(٣) .
وَأَمَّا النَّقْلُ فَيَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا (كَانَ)^(٤) مَا قَبْلَ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ سَاكِنًا صَحِيحًا^(٥) ، فَلَا يُنْقَلُ فِي " حَكَمٌ " ؛ لِأَنَّ " الْكَافَ " مَشْغُولٌ بِالْحَرَكَةِ فَلَا يَقْبَلُ حَرَكَةً ثَانِيَةً ، وَلَا يُنْقَلُ فِي " زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ " الْيَاءَ " إِذَا تَحَرَّكَتْ وَأَنْفَتِحَ مَا قَبْلَهَا قَلْبَتِ أَلْفًا ، وَتَقُولُ : " هَذَا عَمْرٌ " فَتَنْقَلُ الضَّمَّةُ إِلَى الْمِيمِ ، وَكَذَا الْكَسْرَةُ ، إِلَّا فِيمَا يُوَدِّي النَّقْلُ فِيهِ إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ ابْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ ، فَلَا تَقُولُ " مَرَرْتُ بِفِعْلٍ " فَتَنْقَلُ كَسْرَةُ اللَّامِ إِلَى الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مِثْلَ " ضَرْبٌ " وَذَلِكَ مُخْتَصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَلَا يُنْقَلُ الْكَسْرُ فِيمَا فَأُوهُ مَضْمُومَةٌ كَقِفْلٍ ، وَلَا الضَّمَّةُ فِيمَا فَأُوهُ مَكْسُورَةٌ كَحَبْرٍ^(٦) .
فَإِذَا كَانَ الْأِسْمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ مُفْرَدًا صَحِيحًا وَقَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ جَازٍ فِي مَرْفُوعِهِ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ : الْإِسْكَانُ ، وَالْإِشْمَامُ ، وَالرَّوْمُ ، وَالنَّقْلُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٣) ينظر ابن يعيش ٦٨/٩ مع الهامش .

(٤) سقط من الأصل ، وفي (ف) " إِذَا مَا كَانَ قَبْلَ " حَيْثُ قَدَّمَ " مَا " عَلَى " كَانَ " .

(٥) الكتاب ١٧٢/٤ ، ومثل له بقول العرب " هَذَا بَكْرٌ وَمِنْ بَكْرٍ " ، ولم يقولوا : " رَأَيْتُ الْبَكْرَ " ؛

لأنه في موضع التنوين " ، هذا مذهب البصريين ، وقد أجازته الكوفيون ، انظر الإنصاف

مسألة (١٠٦) ٧٣١ حيث رجح ابن الأنباري مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

(٦) إذ ليس في الكلام " فِعْلٌ " بكسر الفاء وضم العين " ابن يعيش ٧٢/٩ .

[باب المثني]

القول في التثنية اللفظية الواو للعطف بها منوية
لأنها اسمان بلفظ واحد فإن تثنى خالداً مع خاليد
في الرفع قلت : خالداً بالالف والنون كالتثوين فاحذف إن تضيف
والنصب كالجزياء ساكنة وقبلها الفتحة فيها بانثنة

قوله : " اللفظية " احترز (به) (١) من التثنية في المعنى نون
اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ قَدْ صَغَت قُلُوبُكُمْ ﴾ (٢) ، ونحو " كلا وكلتا " عند
البصريين (٣) ، ويدخل في قوله : " التثنية اللفظية " المثني في اللفظ والمعنى
معاً كالرجلان ، والمثني في اللفظ نون المعنى كقولك : " عينان " لعين
الشمس وعين الماء ، وكالقمرين للشمس والقمر ؛ لشمول التثنية اللفظية
النوعين جميعاً .

قوله : " الواو للعطف بها منوية " المنوي : هو المقصود ، يعنى : أن
المقصود بقولك : " جاعني (الزيدان) (٤) : زيدٌ وزيدٌ ، إلا أنه عدل عن
العطف إلى هذه الصيغة المخصوصة إيجازاً واختصاراً ، ولهذا الشاعر إذا

(١) في (ف) " فيها " .

(٢) سورة التحريم ٤ ، وهي " فقد صغت قلوبكما " .

(٣) مذهب البصريين أن " كلا وكلتا " فيها إقرا لفظي وتثنية معنوية ، والالف فيهما كالالف في
"مصاً ورحاً" .

أما الكوفيون فيذهبون إلى أن فيهما تثنية لفظية ومعنوية ، وأصل " كلا " كلٌ فخففت اللام
وزيدت الألف للتثنية ، وزيدت التاء في " كلتا " للتأنيث ، والالف فيهما كالالف في " الزيدان
والعمران " ، ولزم حذف النون منهما للزومها الإضافة " انظر الإنصاف مسألة ٦٢ ص ٤٣٩ .

(٤) سقط من (ف) .

لَمْ يَقْدِرْ عَلَى صِيغَةِ التَّنْبِيَةِ (عَطَفَ رَجُوعًا إِلَى الْأَصْلِ) (١) كَقَوْلِهِ (٢) :
 كَانَ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَأَرَةً مِسْكٍ ذُبِحَتْ فِي سِكِّ (٣)
 أَرَادَ " فَكِّهَا " ، وَلِأَنَّ التَّنْبِيَةَ وَالْعَطْفَ لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ كَقَوْلِهِمْ : تَنَبَّيْتُ
 الْعُودَ (أَي) (٤) : عَطَفْتُهُ .

و " الْبَاءُ " (فِي " بِهَا " (٥) لِلْسَّبَبِيَّةِ لَا لِلظَّرْفِيَّةِ (٦) كَقَوْلِكَ : " أَخَذَ بِذَنْبِهِ ،
 أَي : ذَنْبُهُ سَبَبٌ فِي أَخْذِهِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ : " لِأَنَّهَا اسْمَانِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ " أَي :
 الْوَاوُ الْمُنَوِّيَّةُ لِأَجْلِ اتِّفَاقِ الْأَسْمَيْنِ فِي الْفَلْظِ ، وَلِهَذَا (لَوْ) (٧) اخْتَلَفَا لَرَجَعْتَ
 إِلَى الْعَطْفِ نَحْوُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو .
 فَإِنَّ قِيلَ : يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمُنْتَبِيَّ مَبْنِيًّا : لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ ،
 وَهُوَ الْوَاوُ (٨) ؟

(١) فِي (ف) " رَاجِعَ مَرَاجَعَةَ الْأَصْلِ " .

(٢) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزَ إِلَى مَنْظُورِ بْنِ مَرْتَدِ الْأَسَدِيِّ ، كَمَا فِي اللِّسَانِ (ذَبِيح) ، وَالشُّوَاهِدُ الشَّعْرِيَّةُ ٥١٤
 وَقِيلَ لِرُؤْيَا كَمَا فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (ذَبِيح) ، وَبِئْسَ فِي صِلْبِ الدِّيَوَانَ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَلْحَقَاتِهِ ١٩١
 بِرِوَايَةِ " بَالِسْكَ " وَهُوَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ ٧٢/٨ ، وَأَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ ٤٧ ، وَابْنِ
 يَعِيشَ ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، وَاللِّسَانِ (فَكَ) غَيْرَ مَنْسُوبٍ . فَأَرَةُ الْمِسْكِ : رَائِحَةُ الْمِسْكِ أَوْ عَوَاثِهِ
 وَالسِّكِّ : الْجَحْرُ الضَّيِيقُ .

(٣) فِي (ف) " شَكَّ " .

(٤) فِي (ف) " إِذَا " .

(٥) فِي (ف) " قِيَهَا " .

(٦) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ لَوْحَةَ ١٤ " لَثَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ التَّنْبِيَةُ عَلَيَّ رَأْيِهِ مَبْنِيَّةً لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى
 الْحَرْفِ كَمَا هُوَ رَأْيُ الزُّجَاجِ ... " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٨) نَسَبَ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الزُّجَاجِ كَمَا فِي مَغْنِيِّ ابْنِ فَلَاحٍ لَوْحَةَ ٢١ وَالْمَهْمَعُ ١٩/٨ ، وَقِيلَ : ذَهَبَ
 الزُّجَاجُ إِلَى أَنَّ الْمُنْتَبِيَّ مَبْنِيٌّ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَمَعْرُوبٌ فِي حَالِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ . عَنْ رِصْفِ الْمَبْنِيَّاتِ

قُلْتُ : قَدْ سَبَقَ أَنْ مَعْنَى إِرَادَةِ الْوَاوِ هُوَ أَنْ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ :

جَاعِنِي الزَّيْدَانَ " جَاعِنِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ ؛ لِأَنَّ وَآوَ الْعَطْفِ / لَا يُمَكِّنُ إِرَادَتَهَا ١٩ - ب
إِلَّا بَيْنَ شَيْئَيْنِ ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى انْفِرَادِهِ كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، وَإِرَادَتَهَا
بَيْنَ شَيْئَيْنِ وَلَا مُحَالٌ ؛ فَإِنَّ قَوْلَكَ : " الزَّيْدَانَ " كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَإِنَّ أَلْفَ
التَّنْبِيَةِ كِتَابَةُ التَّائِيثِ وَكَيْاءِ النَّسَبِ (فَلَا يُمَكِّنُ) (١) تَقْدِيرُهَا مُنْفَصِلَةً .
وَإِنَّمَا جُعِلَتْ " الْأَلْفُ " عَلَامَةً الرَّفْعِ فِي التَّنْبِيَةِ لِكُونِهَا ضَمِيرَ
المُتَنَّى المَرْفُوعِ فِي نَحْوِ " الزَّيْدَانَ ضَرْبًا " ، أَوْ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ مِنْ
الْوَاوِ ، وَالتَّنْبِيَةُ أَعْمُ مِنَ الْجَمْعِ وَأَكْثَرُ وَجُودًا لِشُمُولِهَا مَا يَعْقِلُ ،
نَحْوُ : " الرَّجُلَانِ " ، وَمَا لَا يَعْقِلُ كَالْفَرَسَانِ ، وَالْجِدَارَانِ ، وَالْجَمْعُ مَخْصُوصٌ
بِالْعَلَمِ المَذْكَرِ (العَاقِلِ) (٢) فَجُعِلَ الحَرْفُ الْأَخْفُ - وَهُوَ الْأَلْفُ - لِلْمُتَنَّى ،
وَالْحَرْفُ (٤) الْأَثْقَلُ - وَهُوَ الْوَاوُ - لِلْجَمْعِ ؛ لِيَقَعَ التَّعَادُلُ (٣) .

قَوْلُهُ : " وَالنُّونُ كَالْتَّنْوِينِ " أَيِ : النُّونُ فِي الْمُتَنَّى كَالْتَّنْوِينِ
فِي الْمُفْرَدِ بِدَلِيلِ حَذْفِهَا فِي الْإِضَافَةِ كَمَا يُحَذَفُ التَّنْوِينُ ،
قَالَ سَبِيوِيهِ : وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ التَّنْبِيَةُ - يَعْنِي النُّونَ - عِوَضًا
مِنَ الحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ (٤) ، قَالَ السَّيْرَافِيُّ : وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ
الاسْمَ الْمُفْرَدَ نَحْوَ قَوْلِكَ : " زَيْدٌ " فِيهِ حَرَكَةٌ وَتَّنْوِينٌ

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " العالم " .

(٣) انظر أسرار العربية ٤٩ ، وعلل التنبية لابن جني ٤٩ .

(٤) ينظر الكتاب ١٧/١ فما بعدها ، وابن يعيش ١٤٠/٤ .

بِحَقِّ التَّمَكُّنِ وَالْأَسْمِيَّةِ ، فَلَمَّا ضُمَّ إِلَيْهِ غَيْرُهُ وَتَنَّى مَعَهُ زَيْدٌ عَلَيْهِ حَرْفٌ لِمَعْنَى التَّنْيَةِ ، وَامْتَنَعَ مَا قَبْلَ حَرْفِ التَّنْيَةِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالتَّنْوِينِ وَلَزِمَ حَرَكَةُ وَاحِدَةٌ وَلَمْ تُزَلِ التَّنْيَةُ عَنْهُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّمَكُّنِ فَعَوَّضَ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي أَوْجَبَهَا بَاقٍ فِي التَّنْيَةِ وَلَوْ دَخَلَ التَّنْوِينُ التَّنْيَةَ لَوَجِبَ حَذْفُ عَلَامَةِ التَّنْيَةِ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ التَّنْوِينِ كَمَا فِي الْمَقْصُودِ ، (وَلَمَّا) (١) كَانَتْ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ تُفِيدُ التَّنْيَةَ وَالْإِعْرَابَ جَعَلُوا النُّونَ فِيهَا عِوَضًا مِنْ شَيْئَيْنِ ، وَهُمَا الْحَرَكَةُ وَالتَّنْوِينُ .

فَإِنْ قِيلَ : إِذَا كَانَتْ النُّونُ عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ تُحَذَفَ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ كَمَا يَسْقُطُ التَّنْوِينُ وَأَنْ تُثَبَّتَ مَعَ الْإِضَافَةِ كَمَا ثَبَّتَتْ (مَعَ) (٢) الْحَرَكَةُ .

فَالْجَوَابُ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ الْحَرَكَةِ تُثَبَّتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ثُبُوتَ الْحَرَكَةِ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ الْحَرَكَةِ ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى كَوْنِهَا عِوَضًا مِنَ التَّنْوِينِ تَسْقُطُ فِي الْإِضَافَةِ سُقُوطُ التَّنْوِينِ تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ التَّنْوِينِ فِي الْإِضَافَةِ (٣) . وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى أَنَّهَا تُثَبَّتُ مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ لِمَا (٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ الْحَرَكَةِ ، وَتَسْقُطُ مَعَ الْإِضَافَةِ لِمَا (٤) فِيهَا مِنْ قِسْطِ التَّنْوِينِ ، وَحُرُكَتْ هَذِهِ النُّونُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَكُسِرَتْ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سقط من الأصل ، وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٩٠/١ .

(٣) انظر ابن يعيش ١٤٠/٤ ، ١٤٥ .

(٤) ف " بما " .

وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ - بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا عَوْضًا مِنَ التَّنْوِينِ - لَوْ
 ثَبَتَتْ فِي الْإِضَافَةِ لَفَصَلَتْ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِينَ مِنْ
 شَأْنِهِمَا الْإِتِّصَالَ لِأَنَّهَا جَارِيَةٌ مُجْرَى التَّنْوِينِ فِي أَحَدِ (١) وَجْهَيْ
 تَعْوِضِهَا (٢) أَمَا الْمَعْرِفُ بِاللَّامِ فَلَا يَكُونُ مُضَافًا فَتَقَعُ فِيهِ طَرْفًا .
 فَإِنْ قِيلَ : فَأَلْمَبْهَمَاتُ لَا تَنْوِينُ فِيهَا وَلَا حَرَكَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ يَدْخُلُ
 النَّوْنُ فِي تَنْوِينِهَا ، نَحْوُ " هَذَانِ " ، وَاللَّذَانِ " .

قُلْتُ : النَّوْنُ فِي " هَذَانِ " عِوَضٌ مِنْ أَلِفِ " هَذَا " الْأَصْلِيَّةِ ،
 فَإِنَّهَا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّنْوِينِ ، (وَكَذَلِكَ يَأُ " الَّذِي ")
 أَيْضًا سَقَطَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ التَّنْوِينِ (٣) ، فَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ
 الْحَرْفِ السَّاقِطِ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ عَلَى / الْمُبْهَمِ الْمُتَنَّى لِئَلَّا يَخْتَلَفَ ٢ / ١
 لِحَاقِهَا الْأَسْمَاءَ (٤) ، وَحَمَلًا عَلَى الْمُعْرَبِ وَطَرْدًا لِلْبَابِ فِي الْأَسْمَاءِ
 الْمُتَنَّى ، وَكَانَ الْأُولَى أَنْ تَعْوِضَ حُرُوفُ الْمَدِّ ، لَكِنْ لَوْ زَادُوهَا لَزِمَ
 التَّعْيِيرُ إِمَّا بِالْحَذْفِ ، أَوْ بِالْقَلْبِ ؛ لِكُونَ مَا قَبْلَهَا حَرْفَ مَدٍّ أَيْضًا (٥) .
 وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ " إِنَّمَا حَمَلَ النَّصْبُ
 عَلَى الْجَرِّ فِي التَّنْوِينِ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ يَخْتَصُّ بِالِاسْمِ وَلَا يَقَعُ
 إِلَّا فِيهِ ، وَالتَّنْوِينُ تَخْتَصُّ بِالِاسْمِ وَلَا تَقَعُ إِلَّا فِيهِ فَكَانَ
 حَمَلُ النَّصْبِ فِي التَّنْوِينِ عَلَى الْجَرِّ أَوْلَى ، وَأَيْضًا فَإِنَّ

(١) فِي (ف) " إِحْدَى " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظر ابن يعيش ١٤٥/٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩١/١ .

(٣) سقط من (ف) . سبق نظر ، وانظر علل التنوية ٥٠ .

(٤) يريد إلحاقها بالأسماء المعربة ، وقال الجرجاني في المقتصد ١٩١/١ " هو صيغة

مرتجلة للتنوية " .

(٥) ولذلك عدلوا إلى أقرب الحروف شبهاً بحروف المد وهي النون .

الْمَنْصُوبِ وَالْمَجْرُورِ - نَحْوُ " نَصَحْتُ زَيْدًا ، وَنَصَحْتُ لَزِيدٍ ، وَنَظَرْتُهُ ، وَنَظَرْتُ إِلَيْهِ " - مُتَّفَقَانِ فِي الْمَعْنَى فَحُمِلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْأُخْرَى لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَقَدْ اتَّفَقَا فِي الضَّمِيرِ ، نَحْوُ " إِنَّهُ ، وَ" لَهُ " ، وَ" إِنَّكَ " ، وَ" لَكَ " بِخِلَافِ الرَّفْعِ (١)

قَوْلُهُ : " وَقَبْلَهَا الْفَتْحَةُ فِيهَا بَاطِنَةٌ " أَي : قَبْلَ " الْيَاءِ " فَتَحَةً ظَاهِرَةً فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَإِنَّمَا فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّنْيِينِ لُوجُوهٌ : أَحَدُهَا : أَنْ الْأَلِفَ بَعْضُ عِلَامَاتِ التَّنْيِينِ ، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا ، فَفَتَحُوا مَا قَبْلَ غَيْرِهَا حَمَلًا عَلَيْهَا .

الثَّانِي : أَنَّهُمْ فَتَحُوا مَا قَبْلَ يَاءِ التَّنْيِينِ (وَكَسَرُوا مَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ) (٢) لِلْفَرْقِ ، وَاخْتَارُوا الْفَتْحَةَ لِلتَّنْيِينِ ؛ لِغُمُومِ التَّنْيِينِ .

فَإِنْ قِيلَ : بِكَسْرِ نُونِ التَّنْيِينِ ، وَفَتْحِ نُونِ الْجَمْعِ يَحْصُلُ الْفَرْقُ ؟ قُلْتُ : النُّونُ تُحَدَفُ فِي الْإِضَافَةِ ، وَتَسْكُنُ فِي الْوَقْفِ ، فَلَا يَبْقَى فَرْقٌ . فَإِنْ قِيلَ : فَمَا قَبْلَ يَاءِ الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ مَفْتُوحٌ كَالْمُنْتَهَى فَيَقَعُ اللَّبْسُ فِي الْإِضَافَةِ . قُلْتُ : حَصَلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا فِي الرَّفْعِ (٣) ، فَكَانَ الْفَرْقُ مِنْ وَجْهِ يَدُلُّ عَلَى الْوَجْهِ الْأَخْرَ .

الثَّلَاثُ : نُونُ التَّنْيِينِ مَكْسُورَةٌ ، فَلَوْ كَسَرُوا مَا قَبْلَ " الْيَاءِ " لَثَقَلُ ذَلِكَ .

وَإِنَّمَا أُعْرِبَ الْمُنْتَهَى بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ فَأَعْرَبُوهُ بِشَيْءٍ

(١) انظر ابن يعيش ١٣٨/٤ فما بعدها .

(٢) في (ف) " وكسروا ما كسر ياء الجر " تحريف .

(٣) وذلك نحو " جاء المصطفيان ، والمصطفون .

أَكْثَرَ مِنْ إِعْرَابِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا الْحَرْفُ هُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ الدَّالُّ عَلَى
التَّنْبِيهِ الَّذِي بِهِ فَارَقَ الْمُتَنَبِّئُ الْمَفْرَدَ وَهُوَ " الْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ " (١) ، وَالنُّونُ
كَالتَّنْوِينِ ، وَكَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ فِي الْمَفْرَدِ لَيْسَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ فَالنُّونُ فِي التَّنْبِيهِ
كَذَلِكَ ، وَكَمَا أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْوَاحِدِ قَبْلَ التَّنْوِينِ عَلَامَةٌ الْإِعْرَابِ كَذَلِكَ عَلَامَةٌ
التَّنْبِيهِ قَبْلَ النُّونِ عَلَامَةٌ الْإِعْرَابِ .

(١) وهو مذهب سيبويه كما في الكتاب ١٧/١ هارون ، وابن يعيش ١٣٩/٤ .

[تنثية المقصور الثلاثي]

وَكُلُّ مَقْصُورٍ ثَلَاثِيٍّ الْبِنَاءِ فِيهَا بَرْدٌ أَصْلُهُ تَعَيَّنَا
فَقُلُّ بِوَاوٍ عَصَوَانٍ كَالْقَنَا وَقُلُّ بِيَاءٍ رَحِيَانٍ كَالْفَتَى

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ " الثَّلَاثِيَّ " مِنَ الرَّبَاعِيِّ ، فَإِذَا لَحِقَتْ عَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ الْمَقْصُورَ وَهِيَ سَاكِنَةٌ (١) وَفِي آخِرِهِ أَلْفٌ سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ أَلْفٌ الْمَقْصُورِ ، وَعَلَامَةُ التَّنْثِيَةِ فَلَا يَدُّ مِنْ حَذْفِ أَوْ تَحْرِيكِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْحَذْفِ ؛ (لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى اللَّبْسِ) (٢) ، فَإِنَّهُ (٣) لَوْ حَذَفَتْ أَلْفٌ عَصَاً " وَقِيلَ : " عَصَانٍ " فِي التَّنْثِيَةِ ثُمَّ حَذَفَتْ الشُّونُ لِلِإِضَافَةِ فَصَارَ " عَصَاكَ " التَّبَسُّ بِالْمُفْرَدِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَ الْحَذْفُ ، وَتَحْرِيكَ الْأَلْفِ مُتَعَذِّرٌ وَجَبَ رَدُّهَا إِلَى أَصْلِهَا كَوُجُوبِ (٤) الْحَرَكَةِ .

ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا (أَنْ يَعْلَمَ) أَصْلُ الْأَلْفِ أَوْ يُجْهَلَ (أَوْ يَكُونُ / فِيهِ ٢٠/بِ
لُغَتَانِ ، فَإِنْ عَلِمَ أَصْلُهَا رُدَّتْ إِلَيْهِ لَا غَيْرُ ، فَتَقُولُ فِي " فَتَيَانٍ " : " فَتَيَانٍ
" بِأَلْيَاءٍ لظُهُورِ الْيَاءِ فِي قَوْلِهِمْ : " فَتِيَّةٌ ، وَفَتَيَانٌ " فِي الْجَمْعِ ،
وَتَقُولُ فِي " عَصَاً " : " عَصَوَانٍ لِقَوْلِهِمْ : " عَصَوْتُ الرَّجُلَ " إِذَا
ضَرَبْتَهُ بِالْعَصَا . وَصَحَّتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ مَعَ تَحْرِكِهِمَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا لَوْجُودِ الْمَانِعِ مِنَ الْقَلْبِ ، وَهُوَ سُكُونُ

(١) فِي (ف) " سَاكِنٌ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " لِأَنَّهُ " .

(٤) فِي (ف) " لَوْجُوبٌ " .

الْأَلْفِ بَعْدَهُمَا كَمَا قَالُوا : " غَزَوَا ، وَرَمَيَا " . وَإِنْ جُهِلَ أَصْلُ " الْأَلْفِ " ،
 فَمَا أَنْ تُسْمَعَ فِيهِ الْإِمَالَةُ أَوْ لَا ، فَإِنْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ رُدَّتْ أَلْفُهُ إِلَى
 الْيَاءِ " ، تَقُولُ فِي تَثْبِيَةِ (مَنْ سَمِيَتْهُ) ^(١) بَعْتِي ، وَيَلَى : " مَتَيَانِ وَيَلِيَانِ
 " ، وَإِنْ لَمْ تُسْمَعْ فِيهِ الْإِمَالَةُ نَحْوُ " لَدَى ، وَعَلَى ، فَلَوْ سَمِيَتْ بِهِ رَجُلًا لَقُلْتُ :
 " لَدَوَانِ ، وَعَلَوَانِ " تَقْلِبُ أَلْفَهُ وَأَوْ .

وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلِمَةِ لُغْتَانِ تُنْسَى عَلَى الْأَغْلَبِ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، وَإِنْ
 تَسَاوَيَا فِي ذَلِكَ جَازَ الْوَجْهَانِ ، فَمِنْ ذَلِكَ " رَحَى " ، فَمَنْ قَالَ : " رَحَوْتُ
 بِالرَّحَا " أَيُ : طَحَنْتُ - قَالَ : رَحَوَانِ ، وَمَنْ قَالَ : " رَحَيْتُ " بِالْيَاءِ " قَالَ :
 رَحَيَانِ .

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ ^(٢) فَوَافَقُوا فِي الْمَفْتُوحِ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ " عَصَا " ، وَخَالَفُوا
 فِيمَا ضَمُّ أَوَّلُهُ أَوْ كَسْرَ فَكَتَبُوا " الضُّحَى ، وَالزُّنَى " ^(٣) بِالْيَاءِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) ينظر ابن يعيش ١٤٩/٤ .

(٣) في (ف) " والريا " .

[تثنية المقصور الزائد على ثلاثة والمنقوص]

وَأِنْ يَزِدْ فَالْيَاءُ لَا تَحُولُ وَالْيَاءُ فِي الْمَنْقُوصِ لَا تَزُولُ
 تَقُولُ : قَاضِيَانِ أَهْلِيَانِ وَهَذَا فِي الْمَقْصُورِ مِذْرَوَانِ
 إِذَا زَادَ الْمَقْصُورُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ الْبَصْرِيِّينَ يَقْلِبُونَ أَلْفَهُ فِي
 التَّنْيَةِ " يَاءٌ " مُطْلَقًا ، سَوَاءً كَانَتْ الْأَلِفُ عَنْ " يَاءٍ " أَوْ عَنْ " وَاوٍ " .
 أَمَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ (" يَاءٍ " فَلَا كَلَامَ) (١) ، وَأَمَا إِذَا كَانَتْ مُنْقَلِبَةً
 عَنْ " وَاوٍ " فَوَجْهٌ قَلْبُهَا أَنَّ الْأَلِفَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنْ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ رَابِعَةً تُقَلَّبُ فِي
 الْأَفْعَالِ يَاءً نَحْوُ " أَغْرَيْتُ ، وَأَدْنَيْتُ " مِنْ " الْغُرْوِ ، وَالِدُنُو " ، فَحُمِلَتِ الْأَسْمَاءُ
 عَلَى الْأَفْعَالِ وَقِيلَ : قَلِبْتَ لِثِقَلِ الْوَاوِ فِيهَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ ، وَأَجْرُوا الْأَلِفَ
 الزَّائِدَةَ مُجْرَى الْمُنْقَلِبِ سَوَاءً كَانَتْ لِلتَّنْيَةِ نَحْوُ " حُبْلِيَانِ " ، أَوْ لِلإِلْحَاقِ
 نَحْوُ " أَرْطِيَانِ " ، أَوْ لِلتَّكْثِيرِ (نَحْوُ) (١) " قَبَعْتَرِيَانِ " (٢) ، أَمَا الْكُوفِيُّونَ (٣)
 فَوَافَقُوا فِي الرَّبَاعِيِّ وَحَذَفُوا الْأَلِفَ (مِمَّا زَادَ عَلَيْهِ) (٤) ، فَقَالُوا فِيهَا أَلْفُهُ
 خَامِسَةٌ نَحْوُ " زَيْعَرِي " (٥) : زَيْعَرَانِ ، وَفِيهَا أَلْفُهُ سَادِسَةٌ نَحْوُ " قَبَعْتَرِي " :
 قَبَعْتَرَانِ ، وَلَمْ نَرَهُمْ احْتَجُّوا عَلَى ذَلِكَ بِشَيْءٍ سِوَى كَثْرَةِ الْحُرُوفِ ، وَالْقِيَاسُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) القبعثرى : الجمل الضخم .

(٣) انظر ابن يعيش ٤ / ١٤٩ .

(٤) في (ف) " فيما زاد عليه " .

(٥) رجل زيعرى بكسر الزاي وفتح الباء : السبيء الخلق والقلبظ .

حَذَفُ الْأَلْفِ فِي الْمَقْصُورِ (عِنْدَ) ^(١) عِلَامَةُ التَّنْبِيَةِ إِلَّا أَنَّهُ عُدِلَ
عَنَّهُ إِلَى الْإِبْدَالِ خَوْفَ اللَّبْسِ ، أَمَا فِي الرَّفْعِ فَيَلْتَبِسُ إِذَا أُضِيفَ
بِالْمُفْرَدِ ، نَحْوُ : "عَصَاكَ ، وَحُبْلَاكَ ، وَقَبَعْتَرَاكَ" ، وَأَمَا فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ فَيَلْتَبِسُ بِجَمْعِ الْمَقْصُورِ الصَّحِيحِ .

وَأَمَا الْمُنْقُوصُ (فَتُبُوتُ يَأْنِهِ) ^(٢) بِطَرِيقِ الْأُولَى ، إِذْ غَايَةُ مَا
فِي الْبَابِ أَنَّهَا تَحْرُكُ بِالْفَتْحِ إِذَا تَنَبَّتْ ، وَالْفَتْحُ يَدْخُلُهَا مُفْرَدَةً
فَيَدْخُلُهَا مَثْنَاءً .

وَأَمَا قَوْلُهُ : "أَعْلِيَانِ" تَنْبِيَةً "أَعْلَى" ، فَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ :
"الْأَعْلِيَانِ" بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ أَعْلِيَا الْقَوْمِ بِالِإِضَافَةِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ
التَّفْضِيلِ لَا يُنْبَى وَلَا يُجْمَعُ إِلَّا مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا ^(٣) .

وَأَمَا "مِذْرَوَانِ" فَهُمَا طَرَفَا الْأَلَيْتَيْنِ ، وَقِيَاسُهُ "مِذْرِيَانِ
بِالْيَاءِ" ؛ لِأَنَّ وَأَوَهُ رَابِعَةٌ ، وَاعْتَدَرُوا عَنْهُ بِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ وُضِعَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ مُثْنَى ، وَلَمْ يُسْمَعْ فِي وَاحِدِهِ
مِذْرَى "ثُمَّ ثُنَى" ، لَكِنْ وُضِعَ بِالْوَاوِ مُثْنَى فِي ابْتِدَاءِ وَضْعِهِ .

١ - ٢١ /

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُفْرَدْ وَاحِدُهُ صَارَتْ عِلَامَةُ التَّنْبِيَةِ
فِيهِ لِأَزْمَةِ غَيْرِ مَفَارِقَةٍ فَلَمْ تَقْعِ الْوَاوُ لِذَلِكَ مُتَطَرِّقَةً فَصَحَّتْ كَمَا
صَحَّتْ فِي "شَقَاوَةٍ ، وَعَبَايَةٍ" لِلْإِعْتِدَادِ بِتَاءِ التَّائِيثِ وَبِنَاءِ الْكَلِمَةِ
عَلَيْهَا .

(١) فِي (ف) "إِلَيْهِ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "فَتُبُوتُ يَاءٍ" ، وَفِي (ف) "فَتُبُوتُ يَأُو" ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ .

(٣) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٢٤ : "إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ مَجْرَدًا عَنْهَا لِلضَّرُورَةِ" ، وَانظُرِ الْمَطْبُوعَ

مِثْلُ شُنُوذٍ قَوْلِهِمْ : أَلِيَانٍ فَحَذَفُوا التَّاءَ كَذَا خُصِيَانٍ

أَمَّا " خُصِيَةٌ ، وَأَلِيَةٌ " فَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " خُصِيٌّ ، وَأَلِيٌّ " .
 فَلَا شُنُوذَ فِي تَنْبِيئِهِ بِغَيْرِ " تَاءٍ " عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ :
 " خُصِيَةٌ ، وَأَلِيَةٌ " فَحَذَفُ التَّاءِ فِي التَّنْبِيئِ شَاذٌ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ :
 " خُصِيَّتَانِ ، وَأَلِيَّتَانِ " مِثْلَ " قَائِمَتَانِ " بِإِثْبَاتِ " التَّاءِ " ؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّى يَجْرِي
 مَجْرَى الْمُفْرَدِ فِي احتِياجِهِ إِلَى عِلَامَةِ التَّائِيثِ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَوَقَعَ لَبْسٌ بَيْنَ
 الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، فَلَوْ حَذَفْنَا (١) " التَّاءَ " مِنْ " قَائِمَتَانِ " فِي التَّنْبِيئِ لَأَلْتَبَسَ
 بِالْمَذْكَرِ .

وَقِيلَ : " الْخُصِيَّةُ " هِيَ الْبَيْضَةُ ، وَ " الْخُصِيُّ " (٢) وَعَاوُهَا ، وَهِيَ
 الْجِلْدَةُ الَّتِي تَحْوِيهَا (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَكُونُ تَاءُ التَّائِيثِ حَشْوًا ؟

قِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَابِ مِنْ وَجْهِ وَهِيَ (٢) حُرُوفُ
 إِعْرَابٍ ، جَازَ وَقُوعُ تَاءِ التَّائِيثِ قَبْلَهَا ، مِنْ حَيْثُ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْإِعْرَابِ
 لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُحَافِظَةٌ عَلَى لَفْظِ الْمُفْرَدِ فِي
 التَّنْبِيئِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ لِاتِّفَاقِ كَمِّيَّةِ الْمُثَنَّى وَاضْطِرَابِ كَمِّيَّةِ الْجَمْعِ ، لِأَنَّ
 الْجَمْعَ لَهُ قِلَّةٌ وَكَثْرَةٌ ، فَتَكُونُ جَمَاعَةٌ أَكْثَرُ مِنْ جَمَاعَةٍ ، وَلَا يَكُونُ

(١) فِي (ف) « حَذَفَتْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) يَنْظُرُ الصَّحَاحُ ، وَاللِّسَانُ فِي " خُصِيٍّ " .

اثنانِ أَكْثَرَ مِنْ اثنَيْنِ ، وَثُبُوتُ تَاءِ التَّائِيثِ قَبْلَ عِلَامَةِ التَّنْثِيَةِ يُقَوِّي مَذْهَبَ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الألفَ وَالْيَاءَ فِي التَّنْثِيَةِ عِلَامَاتُ الإِعْرَابِ ، بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ فِي المَفْرَدِ ، وَكَذَلِكَ الواوُ وَالْيَاءُ^(١) فِي الجَمْعِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ قُطْرِبٍ وَمَنْ تَابَعَهُ^(٢) ، لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ تَكُونُ بَعْدَ حَرْفِ الإِعْرَابِ وَقَبْلَ عِلَامَةِ الإِعْرَابِ ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ " الألفَ ، وَالْيَاءَ " فِي التَّنْثِيَةِ وَ " الواوُ " فِي الجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَاتِ فِي " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو " .

وَذَهَبَ سَيْبَوِيهِ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الحُرُوفَ حُرُوفُ إِعْرَابٍ^(٣) بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنْ " زَيْدٍ " ، وَالْألفِ مِنْ " عَصَا " ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ سَيْبَوِيهِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ قَوْمٌ : الحَرْكَةُ فِيهَا مَثْوِيَةٌ كَمَا كَانَتْ فِي المَقْصُورِ ؛ لِأَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ سَقُوطُ هَذِهِ الأَحْرَفِ ، وَلَوْ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَاتِ لَجَازَ سَقُوطُهَا وَلَمْ يَخْتَلِ مَعْنَى الكَلِمَةِ فَلَمَّا كَانَ يَخْتَلِ مَعْنَى التَّنْثِيَةِ بِسَقُوطِهَا دَلَّ (ذَلِكَ)^(٤) عَلَى أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ ، وَإِذَا كَانَتْ حُرُوفَ إِعْرَابٍ وَجَبَ تَقْدِيرُ الحَرَكَاتِ فِيهَا ، كَمَا فِي : " عَصَا " ^(٥) .

وَقَالَ قَوْمٌ : لَيْسَ فِيهَا إِعْرَابٌ مُقَدَّرٌ ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَهَا يُغْنِي عَنِ تَقْدِيرِ الإِعْرَابِ ، فَهِيَ عِلَامَةٌ الإِعْرَابِ وَحَرْفُ الإِعْرَابِ كَيَاءِ النِّسْبِ هِيَ حَرْفُ الإِعْرَابِ

(١) فِي (ف) " الواوُ وَالْيَاءُ " وَهُوَ تَكَرَّرَ .

(٢) وَهُوَ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ ، انظر الإِنصَافَ ٣٣ المسألة الثالثة .

(٣) انظر الكِتَابَ ١٧/٨ هَارُونَ ، وَالإِنصَافَ المسألة الثالثة ص ٣٣ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) وَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ فِي الهمعِ ١/٤٨ لِلخَلِيلِ وَسَيْبَوِيهِ ، وَاخْتَارَهُ الأَعْلَمُ وَالسَّهْلِيُّ .

وَعَلَامَةُ النَّسَبِ (١) ، وَمَنْ قَالَ : بَانَ فِيهَا حَرَكَاتٌ مُقَدَّرَةٌ كَالْمَقْصُورِ
يَلْزَمُهُ أَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ كَمَا لَا يَخْتَلِفُ الْمَقْصُورُ ، وَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ
أَنَّ الْمَقْصُورَ إِذَا أَشْكَلَ أَمْرُهُ أَمْكَنَ كَشْفُهُ بِالْوَصْفِ أَوْ بِالتَّكْيِيدِ أَوْ
بِأَنَّ يَمْدًا كَقَوْلِكَ : " هَذَا فَتَى عَفِيفٌ " ، وَ (رَأَيْتُ فَتَى عَفِيفًا) (٢) ،
وَمَرَرْتُ بِفَتَى عَفِيفٍ " ، أَمَا الْمُتَنَّى فَيُوصَفُ وَيُوكَّدُ بِالْمُتَنَّى
وَالْإِشْكَالُ فِيهِ كَالْإِشْكَالِ فِي الْمَوْصُوفِ وَالْمُتَّبِعِ فَلَا يُكْشَفُ أَمْرُهُ
أَبَدًا ، فَجَعَلُوا الْإِنْقِلَابَ فِيهِ قَائِمًا مَقَامَ الْإِعْرَابِ ، أَوْ عَوِضًا مِنْ
فَقْدِ النُّظِيرِ أَوْ التَّابِعِ الدَّالِّ عَلَى مِثْلِ إِعْرَابِ الْمُتَنَّى ، وَمِمَّا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ هَذِهِ الْحُرُوفِ لَيْسَ هُوَ الْإِعْرَابَ وَلَا دَالًا عَلَيْهِ أَنَّ قَدْ
رَأَيْنَا " الذِّي ، وَالَّتِي " تَتَغَيَّرُ حُرُوفُهَا فِي التَّنْيَةِ وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ .

(١) هذا مذهب الجرمي واختاره ابن عصفور ، ورده ابن مالك . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١
والهمع ٤٨/١ ، والمقرب ٤٨/١ ، وأبو عمر الجرمي ٧٥ (رسالة علمية) .
(٢) سقط من (ف) .

[تشنية الأسماء المعربة إذا كانت على حرفين]

وَأَرَدُّهُ إِلَى الْوَاوِ أَبَا وَإِخْوَتَهُ وَفِي نَمِ وَيَايِهِ أَنْ تُشْبِثَهُ

اعلم أن في هذه العبارة تسامحاً ، ورؤي : وأردد^(١) إلى الأصلِ أباً وإخوته^(٢) وعلى كلاً القولين فيه تسامحٌ ؛ لأنَّ " فوك " لم تردَّ الواو في تشنيته فكان ينبغي (أن يقول)^(٣) : وأردد إلى الواو أباً وإخوته ما لم يكن قد أبدل من الواو ميماً (إلا " ذو ")^(٤) ؛ فإنَّ " فوك " قد أبدل من واوه ميماً في إفراده فما لزم إبداله في الإفراد صادفته التشنية كذلك يثنى بالميم ، فيقال في تشنية " فوك " : " فمان " ، فأما قول الفرزدق :

هُمَا نَفْتَا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيهِمَا^(٥)

- (١) سقط من (ف) .
 (٢) قال ابن القواس لوحة ٢٥ " اللهم إلا أن يريد بقوله : " إخوته " أخوك وحموك وهنوك إذ هي إخوة أبوك ؛ لاشتراكها في كون لاماتها واواً " وانظر المطبوع ١/ ١٨١ .
 (٣) في الأصل " أن يقال " .
 (٤) هكذا في النسختين وهي قلقة في موضعها .
 (٥) هذا صدر بيت ، وعجزه :
 على النابح العاوي أشدُّ رجَامِ
 انظر الديوان ٢/ ٢١٥ ، وفيه " تفلأ " ، والكتاب ٣/ ٣٦٥ ، ٦٢٢ ، والمقتضب ٣/ ١٥٨ ، ومجالس العلماء ٣٥٧ ، والخصائص ١/ ١٧٠ ، ٣/ ١٤٧ ، والإنصاف ٢٤٥ ، والتوطئة ١٥١ ، والمقرب ١٢٨/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥١ .

فَفِيهِ جَمْعٌ بَيْنَ الْمُبَدَلِ وَالْمُبَدَلِ مِنْهُ ، وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي الْبَدَلِ بِخِلَافِ
الْعَوَضِ (١) .

وَأَمَّا " نُو " فَلَامُهُ يَاءٌ وَأَصْلُهُ " ذَوِي " ، فَتَقُولُ فِي تَثْنِيَّتِهِ : " ذَوَا
مَالٍ " فَلَا يُرَدُّ اللَّامُ ، وَأَيْضًا فَلَامٌ " نُو " لَيْسَتْ " وَأَوَّ " فَلَوْ أُمِّكَنَ رَدُّهَا لَمْ
تَكُنْ إِلَّا " يَاءً " .

فَالْمَحذُوفُ اللَّامُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرِبٍ ، ضَرْبٌ يَجِبُ رَدُّهُ فِي التَّثْنِيَةِ وَهُوَ
مَا رُدَّ (لِأَمِّهِ) (٢) فِي الْإِضَافَةِ نَحْوُ " أَبُوكَ " تَقُولُ : أَبَوَانِ ، وَأَخَوَانِ " .
وَضَرْبٌ لَا يَجُوزُ رَدُّهُ (وَهُوَ) (٣) مَا عَوَّضَ مِنْهُ فِي الْإِقْرَادِ نَحْوُ " فَمْرٍ " .
وَضَرْبٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ مَا حُذِفَ مِنْهُ لِأَمِّهِ اعْتِبَاطًا
- لَا لِمْوَجِبٍ - وَلَمْ (يُعَوَّضْ) (٤) مِنْهُ ، نَحْوُ " يَدٍ ، وَدَمٍ " ، وَلَمْ تُرَدِّ فِي
الْإِضَافَةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ " يَدَانِ ، وَيَدَيَانِ ، وَدَمَانِ ، وَدَمِيَانِ " قَالَ الشَّاعِرُ :
يَدِيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ (٥)

(١) قال السيرافي بحاشية الكتاب ٣٦٦/٣ " لا ينكر في الضرورة مثل ذلك « أما ابن مالك في شرح

التسهيل ٥١/١ فقد أثبت أن ذلك غير مختص بنظم دون نثر " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " يعرض " بالراء .

(٥) هذا صدر بيت عجزه مختلف في روايته ، وأغلبه

قَدْ تَمَنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا

كما في حاشية الأصل ، وابن يعيش ١٥١ / ٤ ، والمقرب ٤٤ / ٢ ، والمنصف ٦٤ / ١ ، والبيت مع

كثرة دورانه في كتب النحو واللغة لم ينسبه أحد إلى قائل ولا ذكر له سابقا أو لاحقا . فيما أعلم .

مطعم : اسم رجل قيل : إنه من ملوك اليمن ، وروى في مكانه " محرق " قيل : عنى به عمرو بن

هند ملك الحيرة ؛ لأنه حرق مائة من بني تميم أو عنى الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة

لأنه أول من حرق العرب في ديارهم ، وانظر تفصيل ذلك في الخزانة ٤٨٢ / ٧ .

وَقَالَ الْأَخْرُ :

جَرَى الدَّمِيَّانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ (١)

وَقَوْلُهُ : " وَفِي دَمٍ وَبَابِهِ لَنْ تُثَبِّتَهُ " يُرِيدُ : فِي الْأَكْثَرِ أَوْ وُجُوبًا .

وَقَوْلُنَا : " وَلَمْ يُعَوِّضْ " احْتَرَزْنَا بِهِ مِنْ مِثْلِ " ابْنِ ، وَأَسْمِ ، وَعِدَّةٍ ؛ فَإِنَّ

الْهَمْزَةَ فِي " ابْنِ " عِوَضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحذُوفَةِ ، وَكَذَلِكَ " التَّاءُ فِي " عِدَّةٍ "

عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ (٢) فِي " وَعَدِ " ، فَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ : " ابْنَانِ " (٣) وَ " عِدَّتَانِ "

فَلَا يَرُدُّ الْمَحذُوفُ ، لِقِيَامِ الْعِوَضِ مَقَامَهُ .

وَقَوْلُنَا : " الْمَحذُوفُ اللَّامِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنِ (٤) الْمَحذُوفِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ

" سَهٍ " (٥) فَإِنَّ تَثْنِيَتَهُ " سَهَانِ " مِنْ غَيْرِ رَدٍّ .

(١) هذا عجز بيت صدره :

فلو أنا على حجر ذبحنا

ويروى " على حجر " وهو متنازع في نسبه ، فقليل : قائله على بن بدال السلمى ، وقيل : الفرزدق

وقيل : الأختل ، وقيل : المثقب العبدى ، وعزاه بعضهم إلى مرداس بن عمرو ، ورجح صاحب

الخرزاة ٧ / ٤٨٩ أن قائله على بن بدال تبعاً لابن دريد في المجتئى ٩٨ ، لأنه كما قال : " هو

المرجع في هذا الأمر " ، وهو موجود في أمالى الزجاجى ٢٠ ، والأزهية ١٤٩ ، وابن الشجرى

٢ / ٣٤٤ ، وابن يعيش ٤ / ١٥٣ ، ووصف المبانى ٢٤٢ ، والإنصاف ٣٥٧ ، والمقرب ٢ / ٤٤ ،

وديوان المثقب العبدى ٢٨٣ ، واللسان ، والتاج " دمي " ، وشرح الشافعية ٢ / ٦٤ ،

والنصف ٢ / ١٤٨ .

(٢) فى (ف) " من التاء " .

(٣) فى (ف) " اثنتان " .

(٤) فى (ف) " من " .

(٥) سه : لفة فى " الاست " ، وهى مما حذفت عينه ، ومن قال : است فإنما حذف موضع اللام . انظر

الكتاب ٣ / ٤٥٠ فما بعدها .

[تثنية الممدود]

وَالهَمْزُ إِنْ يَزِدُ فَوَاوًا يَبْدُلُ وَإِنْ يَكُنْ أَصْلًا فَهَمْزًا يُجْعَلُ
تَقُولُ فِي الْأَصْلِيِّ : قُرَاءَانِ بِالهَمْزِ ، وَالْمَزِيدُ حَمْرَاوَانِ

الهمزة في الممدود على أربعة أضرب :

أَصْلِيَّةٌ كَقُرَاءٍ ، وَوَضَاءٍ ، وَالْوَجْهُ إِقْرَارُهَا عَلَى حَالِهَا فِي
التَّثْنِيَةِ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ ، وَالْقُرَاءُ : هُوَ الرَّجُلُ الْمُتَنَسِّكُ ، وَقِيلَ :
الْمُدَاوِمُ عَلَى الْقِرَاءَةِ ، وَالْوَضَاءُ : الْحَسَنُ الْوَجْهَ ، وَمَعْنَى
الْأَصْلِيَّةِ أَنَّهَا تُوجَدُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ ، نَحْوُ " قَرَأَ يَقْرَأُ
قِرَاءَةً وَهُوَ قَارِيٌّ " (١) ، وَكَذَلِكَ تَوْضِئَاتُ اتَّوَضَأَ وَوَضُوءًا .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَنُقَلَّبُ وَأَوَّا كَقَوْلِهِ : حَمْرَاوَانِ ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ ؛ لِأَنَّ
الْهَمْزَةَ هُنَا بِصُورَةِ الْأَلِفِ وَقَبْلَهَا أَلِفُ الْمَدِّ وَيَعْدُهَا أَلِفُ التَّثْنِيَةِ
فَكَأَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ (٢) . بِخِلَافِ " قُرَاءَانِ "
فَإِنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، إِذْ هَمَزَتُهُ أَصْلِيَّةٌ ، وَهَمْزَةُ
حَمْرَاءَ " زَائِدَةٌ لِلتَّثْنِيَةِ .

١-٢٢ /

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ عَنْ حَرْفِ أَصْلِيِّ كَرِدَاءٍ وَكِسَاءٍ فَالْأَجُودُ إِقْرَارُهَا
، وَيَجُوزُ قَلْبُهَا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي " رِدَاءٍ " : " رِدَائِي " بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ :
" هُوَ (حَسَنٌ) (٣) الرَّدِيَّةِ (٤) فَقُلِبَتْ " الْيَاءُ " هَمْزَةً ؛ لِوُقُوعِهَا طَرَفًا

(١) في (ف) " قار " .

(٢) في الأصل " زائدة " بإفراء .

(٣) في (ف) " جنس " .

(٤) أي : الارتداء ، والرديئة كالجلسة من الجلوس ، اللسان " ردي " .

بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ ، وَأَلْصَلُ فِي كِسَاءٍ : كِسَاوُ (١) بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْكُسْوَةِ ،
فَقَلْبَتِ الْوَاوُ هَمْزَةً كَمَا قَلْبَتِ [الْيَاءُ] فِي رِدَاءٍ .

وَأَمَّا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ مُلْحَقٍ كَعَلْبَاءٍ ، فَأَصْلُهُ «عَلْبَائِيٌّ» فَالْحَقَّتِ
«الْيَاءُ» بِالسَّيْنِ مِنْ «قِرطَاسٍ» (٢) «ثُمَّ قَلْبَتِ هَمْزَةً ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي "رِدَاءٍ" ،
وَهَذِهِ يَتَسَاوَى أَمْرُهَا بَيْنَ الْقَلْبِ وَالْإِقْرَارِ ، نَقُولُ : «عَلْبَاوَانٍ ، وَعَلْبَاءَانٍ» (٣) .

وَالْعَلْبَاءُ : عَصَبُ الْعُنُقِ ، فَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ زَائِدٍ لِقَوْلِهِمْ : "عَلِبَ
الْبَعِيرُ" : إِذَا أَصَابَهُ دَاءٌ فِي (جَانِبِي) (٤) عُنُقِهِ ، وَيَعِيرُ مُعَلَّبٌ أَيُّ : مَوْسُومٌ
فِي عَلْبَائِهِ (٥) ، وَالْحَقُّ أَنَّ الْهَمْزَةَ الْمُنْقَلِبَةَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ ، وَالْأَلْفُ بَدَلٌ مِنْ
الْيَاءِ أَوْ الْوَاوِ (٦) .

(١) فِي (ف) "كِسَاءٌ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ «فَالْحَقَّتِ الْيَاءُ كَمَا أَلْحَقَتِ السَّيْنُ فِي قِرطَاسٍ» سَهُوً مِنَ النَّاسِخِ .

(٣) فِي النَّسَخَتَيْنِ "وَعَلْبَائِيَانٍ" ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) انظُرِ الصَّحَاحَ فِي (عَلِبَ) .

(٦) انظُرِ ابْنَ يَعِيشَ ٤ / ١٥٠ فَمَا بَعْدَهَا .

[جمع المذكر السالم]

القول في الجمع المذكر العَلَمُ وَالْوَصْفِ ، وَالوَاحِدُ فِيهِ قَدْ سَلِمَ
وَالْعَقْلُ شَرْطٌ فِيهِمَا جَمِيعًا الاسمُ إنْ سَلَمَتْهُ مَجْمُوعًا

الجمعُ : هُوَ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ مِنْ غَيْرِ
حَرْفِ عَطْفٍ .

فَقَوْلُنَا : " ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ " احْتِرَازٌ مِنَ التَّنْيِيبَةِ لِأَنَّهَا ضَمُّ
وَاحِدٍ إِلَى مِثْلِهِ ، وَبِقَوْلِنَا : " بِشَرْطِ اتِّفَاقِ الْأَلْفَاظِ " : احْتِرَازٌ مِنَ الْمُخْتَلَفِ
الْأَلْفَاظِ نَحْوَ " زَيْدٍ ، وَعَمْرٍو ، وَيَكْرٍ " ؛ فَإِنَّهُ لَا يُضَمُّ فِيهِ وَاحِدٌ إِلَى مِثْلِهِ فِي
التَّنْيِيبَةِ وَلَا إِلَى أَكْثَرٍ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ إِلَّا بِحَرْفِ الْعَطْفِ ، وَقَوْلُنَا : " بِغَيْرِ حَرْفِ
الْعَطْفِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِكَ : " جَاعِي زَيْدٌ وَزَيْدٌ وَزَيْدٌ " فَإِنَّهُ ضَمُّ وَاحِدٍ إِلَى
أَكْثَرٍ مِنْهُ لَكِنْ بِحَرْفِ الْعَطْفِ .

وَقِيلَ فِي حَدِّ التَّنْيِيبَةِ وَالْجَمْعِ : هُوَ اجْتِمَاعُ مَعْنِيَيْنِ أَوْ أَكْثَرٍ فِي التَّعْبِيرِ
عَنْهُمَا بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ ، وَهَذَا أَجُودُ مَا سَمِعْتُ فِي حَدِّهِمَا .

قَوْلُهُ : " الْمَذْكَرُ " إِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِالْمَذْكَرِ لِشَرَفِ الذُّكُورِيَّةِ ، وَأَنَّ
الْمَذْكَرَ أَصْلٌ لِلْمُؤَنَّثِ ، وَهَذَا الْجَمْعُ إِذَا كَانَ اسْمًا جَامِدًا فَفِيهِ أَرْبَعَةٌ
شُرُوطٌ :

أَحَدُهَا (١) : الذُّكُورِيَّةُ .

الثَّانِي : قَوْلُهُ : " الْعَلَمُ " احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الصِّفَاتِ وَالنِّكَرَاتِ ، أَمَّا الصِّفَاتُ
فَلِجَمْعِهَا جَمْعُ الصِّحَّةِ شَرْطَانِ : الذُّكُورِيَّةُ ، وَالْعَقْلُ ، وَأَمَّا النِّكَرَاتُ فَلَا يُقَالُ

(١) في (ف) " أحدهما " .

فِي رَجُلٍ : " رَجُلُونَ " وَإِنْ كَانَ مُذَكَّرًا يَعْقِلُ ؛ لِفَوَاتِ الْعَلَمِيَّةِ ،
 فَاشْتَرَطَ الْعَلَمِيَّةَ لِكُرْتِنَهَا فِي مَنْ يَعْقِلُ ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : الْمُذَكَّرُ
 الْعِلْمُ الْعَارِي مِنْ تَاءِ التَّائِيثِ ؛ فَإِنَّ " طَلْحَةَ " مُذَكَّرُ عِلْمٍ
 يَعْقِلُ وَلَمْ يُجْمَعْ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ - لَوْجُودِ تَاءِ
 التَّائِيثِ (١) ، فَالذُّكُورِيَّةُ وَالْعَقْلُ شَرْطَانِ عَامَانِ فِي الْأَسْمَاءِ
 وَالصِّفَاتِ ، وَالْعَلَمِيَّةُ خَاصَّةٌ بِالْأَسْمَاءِ ، وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الْعَقْلِ ؛
 فَلشَرْفِهِ ، وَلِذَلِكَ لَا يُقَالُ فِي " لَاحِقٍ " : لَاحِقُونَ فِي اسْمِ فَرَسٍ
 وَإِنْ كَانَ عِلْمًا مُذَكَّرًا ؛ لِفَوَاتِ الْعَقْلِ .

وَلَوْ قَالُ : وَالْعِلْمُ شَرْطٌ فِيهِمَا لَكَانَ أَشْمَلًا ، لِيَنْدَرِجَ فِيهِ

ب - ٢٢ /

صِفَاتُ / الْقَدِيمِ / سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (٢) .

وَإِنَّمَا اخْتَصَّ هَذَا الْجَمْعُ بِمَنْ تُوْجَدُ فِيهِ هَذِهِ الْأَوْصَافُ ؛ لِأَنَّهُ
 بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ يَكُونُ أَشْرَفَ الْمُسَمَّيَاتِ وَأَفْضَلَهَا ، فَصَانُوا
 اسْمِيَّتَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ عِنْدَ الْجَمْعِ تَنْبِيْهًا عَلَى فَضْلِهِ وَإِظْهَارًا لِشَرْفِهِ ،
 وَقِيلَ : بَلْ خُصَّ الْمُذَكَّرُ الْعِلْمُ الْعَاقِلُ بِهَذَا الْجَمْعِ لِرَفْعِ اللَّبْسِ ؛
 لِأَنَّهُ لَوْ كَسَّرْتَهُ لَقُلْتَ مَثَلًا فِي عَمْرٍو : عَمْرٍو (لِأَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر الإنصاف ٤٠ المسألة الرابعة حيث أجازته الكوفيون وابن كيسان .

(٢) اشترط " العلم " في جمع المذكر السالم مذهب الزمخشري كما في مفصله ١٨٨ ، وابن يعيش

٣ / ٥ ، وقد أنكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل ٨ / ٨٣ حيث قال : " ولا حاجة إلى تنكب

التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم ، لأن باعثهم على ذلك قصدهم دخول أسماء

الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع ... وباعثهم على ذلك غير مأخوذ به ولا معول عليه إلا فيما سمع

كقوله تعالى (وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِه لِقَادِرُونَ) ، فليس لغير الله تعالى أن يجمع اسماً من أسمائه إذ

لا يثنى عليه ولا يخبر عنه إلا بما اختاره لنفسه .. ، فقاديرون ونحوه من المعبر به عن الله تعالى من

المقصود على السماع .

جَمَعَ "عَمَرَ" وَأَنْ يَكُونَ جَمَعَ "عَمِرُوا" (١) ، فَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَ الْعَمْرُونَ" -
 يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَسُكُونِ الْمِيمِ - عَلِمَ أَنَّهُ جَمَعَ "عَمِرُوا" وَإِذَا قُلْتَ : "جَاءَ الْعَمْرُونَ" -
 بِضَمِّ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ - عَلِمَ أَنَّهُ جَمَعَ "عَمَرَ" (٢) ؛ لِأَنَّ صُورَةَ لَفْظِ الْوَاحِدِ
 بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا سَالِمَةٌ مِنَ التَّغْيِيرِ فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
 "الاسْمُ إِنْ سَلِمَتْهُ مَجْمُوعًا" .

الْحَقْنَةُ فِي الرَّقْعِ وَأَوْ سَكَنْتَ وَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ بِإِيَاءٍ لِيُنْتَ
 وَالضَّمُّ قَبْلَ الْوَاوِ كَالزَّيْدُونَ وَالْكَسْرُ قَبْلَ الْيَاءِ كَالزَّيْدِينَ

إِنَّمَا جُعِلَتْ "الْوَاوُ" تَدُلُّ عَلَى الْجَمْعِ لِذِلَالَتِهَا عَلَيْهِ فِي الْإِضْمَارِ ، نَحْوُ :
 "قَامُوا" ، أَوْ لِأَنَّ مَعْنَاهَا (٣) فِي الْعَطْفِ - أَيْضًا - الْجَمْعُ ، وَخَصَّ بِهَا
 الرَّقْعُ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الضَّمَّةِ ، وَلِأَنَّهَا تَكُونُ ضَمِيرَ الْجَمْعِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ
 نَحْوُ "قَامُوا" ، وَجَعَلُوا "الْيَاءَ" فِي الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ ، وَحَمَلُوا
 النَّصْبَ فِي الْجَمْعِ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فَعَلُوا فِي التَّنْيَةِ .

وَأِنَّمَا ضُمَّ مَا قَبِلَ الْوَاوِ (لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِ الْوَاوِ ، وَلَوْ فَتِحَ مَا قَبِلَ
 الْوَاوِ لَأَلْتَبَسَ بِجَمْعِ الْمُقْصُورِ ، وَلَوْ كُسِرَ لَانْتَقَلَبَتِ الْوَاوُ) (٤) يَاءً ؛ لِسُكُونِهَا
 وَأَنْكِسَارِ مَا قَبِلَهَا (كَمِعَادٍ - قَلْبَتْ وَأَوْهَ يَاءً لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبِلَهَا) (٤)
 لِأَنَّهُ مِنْ "الْوَعْدِ" - ، فَتَعَيَّنَ الضَّمُّ وَكُسِرَ مَا قَبِلَ يَاءَ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ضُمَّ
 (لَانْتَقَلَبَتِ الْيَاءُ وَأَوْ) ؛ لِسُكُونِهَا) (٥) وَأَنْضَمَّ مَا قَبِلَهَا كَمَا سَرَّ قَلْبَتْ يَأُوهُ

(١) في (ف) "لاحتتمل أن يكون جمع عمرو ، وأن يكون جمع عمر " بالتقديم والتأخير .

(٢) في (ف) " عمرو " .

(٣) في الأصل " معناه " .

(٤) سقط من (ف) سبق نظر .

(٥) في (ف) " لانتقلت الواو لسكونها " تحريف .

وَأَوْ ، لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامٍ مَا قَبْلَهَا^(١) ، وَلَوْ فَتِحَ لِالْتِبَسِ بِالْمُتْنَى عِنْدَ
الإِضَافَةِ وَفِي غَيْرِ الإِضَافَةِ فِي لُغَةٍ مَنْ يَفْتَحُ النُّونَ فِي الْمُتْنَى أَوْ فِي
الْوَقْفِ ، فَتَعِينُ الكَسْرُ .

وَالْفَتْحُ فِي الْمَقْصُورِ نَائِبُ الأَلْفِ وَالنُّونُ مَفْتُوحٌ وَإِنْ تُضِفَ حَذَفَ

لَمَّا ذَكَرَ جَمَعَ الأِسْمَ الصَّحِيحَ أَخَذَ فِي بَيَانِ جَمْعِ الْمُعْتَلِّ ،
فَإِذَا جَمَعْتَ "مُصْطَفَى" جَمَعَ السَّلَامَةَ قُلْتَ : "مُصْطَفَوْنَ" - بِفَتْحِ
مَا قَبْلَ وَأَوْ الْجَمْعِ ، لِتَدُلُّ الفَتْحَةُ عَلَى أَلِفِ "مُصْطَفَى" المَحذُوفَةِ ؛
لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ وَأَوْ الْجَمْعِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلْ رُدُّ الأَلْفِ إِلَى اليَاءِ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ !

قُلْتُ : لَوْ قُلِبَتْ^(٢) الأَلْفُ يَاءً لَوَجِبَ ضَمُّهَا فِي الرَّفْعِ وَكَسْرُهَا
فِي الجَرِّ والنَّصْبِ ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ وَأَوْ الْجَمْعِ يَجِبُ ضَمُّهُ ، وَمَا قَبْلَ
يَاءِهِ يَجِبُ كَسْرُهُ ؛ وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ ثَقِيلَتَانِ عَلَى اليَاءِ "فَيَجِبُ
حَذْفُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ فَيَسْكُنُ" اليَاءُ "وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ (بَعْدَهَا
سَاكِنَةٌ فَيَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ : اليَاءُ وَعَلَامَةُ الْجَمْعِ)"^(٣) ، فَيَجِبُ الحَذْفُ
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَذْفِ عَلَامَةِ الْجَمْعِ لِاخْتِلَالِ مَعْنَى
الْجَمْعِ بِحَذْفِهَا ، فَيَجِبُ حَذْفُ : "اليَاءِ" ، وَيُضْمُّ مَا قَبْلَ "اليَاءِ" بَعْدَ
حَذْفِهَا مَعَ الوَاوِ ، وَيُكْسَرُ مَعَ اليَاءِ "فَيُشْبِهُ / جَمْعُ المَقْصُورِ جَمْعُ / ٢٣ - ١

(١) لِأَنَّ "موسر" مأخوذٌ مِنْ "اليسر" .

(٢) فِي (ف) "قلب" .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

الْمَنْقُوصِ ، فَتَعَيْنَ حَذْفُ الْأَلْفِ وَإِبْقَاءُ الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا تَدُلُّ عَلَيْهَا ، فَإِنْ حُذِفَتِ
النُّونُ لِلِإِضَافَةِ وَلَقِيَ (١) عِلَامَةَ الْجَمْعِ الْمَقْصُورِ سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُرْكَتُ بِالضَّمِّ
إِذْ لَا يُمْكِنُ حَذْفُهَا ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهَا فَلَوْ حُذِفَتْ عِلَامَةُ
الْجَمْعِ فِي الْمَقْصُورِ لَأَتْبَسَ بِالْمُثَنَّى ، فَتَقُولُ : "هُؤُلَاءِ مُصْطَفَوُ اللَّهِ" فَتَضُمُّ
الْوَاوَ ، وَمَرَرْتُ بِمُصْطَفِي اللَّهِ " فَتَكْسِرُ "الْيَاءَ" ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَكَانَتْ
حَرَكَتُ الْوَاوِ ضَمَّةً وَحَرَكَتُ الْيَاءِ كَسْرَةً؛ لِلتَّجَانُسِ ، وَإِنَّمَا فَتَحَتْ النُّونُ فِي الْجَمْعِ ؛
لِأَنَّ تَحْرُكَهَا وَاجِبٌ لِأَجْلِ سُكُونِ مَا قَبْلَهَا ، (وَالْكَسْرُ فِي النُّونِ بَعْدَ الْوَاوِ
الْمَضْمُومِ مَا قَبْلَهَا وَالْيَاءِ الْمَكْسُورِ مَا قَبْلَهَا) (٢) ثَقِيلٌ ، وَإِذَا ثَقُلَ الْكَسْرُ
فَالضَّمُّ أَثْقَلُ ، فَتَعَيْنَ الْفَتْحُ .

وَأَمَّا الْمَنْقُوصُ فَتَنْقُلُ ضَمَّةً يَأْتِيهِ أَوْ كَسْرَتَهَا إِلَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ
قَبْلَهَا ، وَتَحَذِفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ " الْوَاوِ " فِي الرَّفْعِ أَوْ " الْيَاءِ " فِي الْجَرِّ
وَالنَّصْبِ ، فَتَقُولُ : " هُؤُلَاءِ قَاضُوكَ ، وَرَأَيْتُ قَاضِيكَ الصَّالِحِينَ ، وَمَرَرْتُ
بِقَاضِيكَ الْفَضْلَاءِ " ، وَالْأَصْلُ : " قَاضُوكَ ، وَقَاضِيكَ " فَحُذِفَتِ النُّونُ
لِلِإِضَافَةِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ حَذْفِ النُّونِ فِي التَّنْبِيْهِ (٣) .

(١) فِي (ف) وَيُقَى " تَحْرِيفٌ .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرٌ .

(٣) انظُرْ " بَابُ الْمُثَنَّى " فِيمَا تَقَدَّمَ .

[إعراب جمعي التفسير والتأنيث]

وَأَعْرَبُوا كَأَلْفَرْدٍ جَمَعَ التَّكْسِيرِ وَسَالِمُ التَّأْنِيثِ يَتَكَلَّمُ (١) التَّكْثِيرِ

كَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ الْعُلَى وَفِي السَّمَوَاتِ لَجَرٍّ مُثَلًّا

يُرِيدُ : أَنْ جَمَعَ التَّكْسِيرِ يُعْرَبُ كإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُفْرَدَ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ لِأَنَّهَا أَخْفُ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَإِذَا حَصَلَ الْغَرَضُ بِالْأَخْفِ لَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ إِلَى الْأَثْقَلِ ، وَلِأَنَّهُمْ لَوْ جَعَلُوا الإِعْرَابَ بِالْحُرُوفِ لَكَانَ رُبَّمَا حَصَلَ مِنْ ذَلِكَ لَبْسٌ فَلَا يُدْرَى هَلْ ذَلِكَ الْحَرْفُ (٢) زَائِدٌ لِلإِعْرَابِ أَوْ هُوَ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ؟ وَلِهَذَا جَرَى الْخِلَافُ فِي الْأَسْمَاءِ السَّتِّةِ ، فَأَمَّا الْحَرَكَةُ فَإِنَّهَا تُعْرَفُ زِيَادَتِهَا بِحَذْفِهَا فِي الْوَقْفِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ وَقَدْ أَمَكَّنَ ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ (٣) وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ (فَاعْرَبَ) (٤) الْجَمْعُ الْمَكْسَرُ كإِعْرَابِ الاسْمِ الْمُفْرَدِ بِالْحَرَكَاتِ ، إِمَّا ظَاهِرٌ فِيمَا صَحَّ مِنْهُ حَرْفُ إِعْرَابِهِ كَرَجَالٍ ، وَإِمَّا مُقَدَّرٌ فِيمَا (أَعْتَلَّ) (٥) [مِنْهُ] (٦) حَرْفُ الإِعْرَابِ ، نَحْوَ " جَرَحِي ، وَقَتْلِي ، وَجَوَارِي ، وَغَوَاشِي " .

(١) فِي الْأَصْلِ " مِثْلٌ " وَهِيَ رَوَايَةٌ كَمَا فِي شَرْحِ ابْنِ الْقَوَاسِ لَوْحَةِ ٢٧ ، وَلَكِنهَا صَحَّحَتْ فِي الْحَاشِيَةِ ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي (ف) .

(٢) فِي (ف) " الْحُرُوفُ " تَحْرِيفٌ .

(٣) سُمِّيَ هَذَا الْجَمْعُ مَكْسَرًا ، لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ١٣٥/٨ : " لَمَّا فَكَّ نَظْمُهُ شُبَّهَ بِتَكْسِيرِ الإِنَاءِ وَهُوَ إِزَالَةُ التَّنَامِ أَجْزَائِهِ " ، وَقَدْ أَخَذَ ابْنُ الْخَبَّازِ عَلَى الْمُصَنِّفِ سُوءَ تَرْتِيبِهِ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَذْكَرَ جَمَعَ التَّأْنِيثِ إِلَى جَنْبِ جَمْعِ التَّذْكَيرِ وَلَكِنَّهُ وَسَطَ بَيْنَهُمَا جَمَعَ التَّكْسِيرِ .

(٤) فِي (ف) " فَاإِعْرَابٌ " .

(٥) فِي (ف) " أَعْتَدَ " تَحْرِيفٌ .

(٦) كَلِمَةٌ اقْتَضَاهَا السِّيَاقُ .

وَجَمْعُ التَّكْسِيرِ : مَا تَغَيَّرَ فِيهِ نَظْمٌ ^(١) الْوَاحِدِ وَبِنَاؤُهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا . فَأَمَّا مَا تَغَيَّرَ فِيهِ النَّظْمُ وَالْبِنَاءُ جَمِيعًا [ف] نَحْوُ : " أَسَدٌ وَأُسُودٌ " .

وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْبِنَاءِ دُونَ النَّظْمِ فَنَحْوُ : " أَسَدٌ وَأُسُدٌ " ؛ فَإِنَّ ^(٢) (التَّغْيِيرُ بِالْحَرَكَةِ وَهُوَ ضَمُّ الْهَمْزَةِ وَسُكُونُ السَّيْنِ أَوْ ضَمُّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ التَّغْيِيرُ بِزِيَادَةٍ) ^(٣) كَرَجُلٍ وَرِجَالٍ ، أَوْ بِنُقْصَانٍ نَحْوُ : رَسُولٍ وَرُسُلٍ ، وَقَدْ يَكُونُ بِالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ مَعًا ، نَحْوُ : [غُلَامٌ وَ] ^(٤) غُلَمَانٍ ، فَإِنَّ حَذْفَ أَلِفِ " غُلَامٍ " نُقْصَانٌ ، وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ .
وَأَمَّا التَّغْيِيرُ فِي التَّقْدِيرِ دُونَ اللَّفْظِ فَنَحْوُ : " نَاقَةٌ هِجَانٌ ^(٥) ، وَنَوْقٌ هِجَانٌ " فَيُعْتَقَدُ أَنَّ الْكُسْرَةَ فِي الْهَاءِ إِذَا جُمِعَتْ غَيْرَ الْكُسْرَةِ فِي الْإِفْرَادِ ، وَالْأَلِفُ فِي " هِجَانٍ " الْمَجْمُوعِ غَيْرَ الْأَلِفِ فِي " هِجَانٍ " الْمَفْرَدِ ^(٥) .

قَوْلُهُ : " وَسَالِمٌ التَّائِيثُ / يَتْلُو التَّذْكَيرُ " أَي : يَتَّبَعُهُ ؛ لِأَنَّ ٢٣ - ب
التَّالِيَّ هُوَ التَّابِعُ ، وَوَجْهُ تَبَعِهِ لَهُ أَنَّهُ سَلِمَ فِي الْجَمْعِ وَاحِدُهُ
كَمَا سَلِمَ فِي الْمَذْكَرِ ، فَتَقُولُ : " مُسَلِّمَةٌ وَمُسَلِّمَاتٌ كَمُسَلِّمٍ
وَمُسَلِّمُونَ " وَأَنَّهُ زِيدَ عَلَى وَاحِدِهِ زِيَادَتَانِ - وَهَمَا ^(٦) الْأَلِفُ وَالْتَاءُ

(١) فِي (ف) " بَظَلَمَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْ .

(٤) نَاقَةٌ هِجَانٌ أَي : بِيضَاءُ كَرِيمَةٌ .

(٥) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣ / ٦٢٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ " وَهَى " ، وَفِي (ف) " وَهَوَ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَهُ .

كَمَا زِيدَ عَلَى الْوَاحِدِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ زِيَادَتَانِ - وَهُمَا الْوَاوُ وَالنُّونُ - ، لَكِنَّ
 الزِّيَادَتَانِ فِي جَمْعِ التَّائِبِثِ فِي حُكْمِ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ ؛ فَإِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ تَدُلُّانِ
 جَمِيعًا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّائِبِثِ مِنْ غَيْرِ تَوْزِيْعٍ ، كَمَا أَنَّ الْوَاوُ فِي الْجَمْعِ
 تَدُلُّ وَحْدَهَا عَلَى الْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ ، فَالْأَلْفُ وَالتَّاءُ جَمِيعًا بِمَنْزِلَةِ الْوَاوِ فِي
 الْجَمْعِ ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ (١) : التَّاءُ وَحْدَهَا لِلْجَمْعِ وَالتَّائِبِثِ ، وَالْأَلْفُ إِنَّمَا
 دَخَلَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ (٢) ، وَقِيلَ : التَّاءُ لِلتَّائِبِثِ ، وَالْأَلْفُ
 لِلْجَمْعِ (٣) ، وَالصَّحِيْحُ هُوَ الْأَوَّلُ .

فَلَمَّا كَانَ بَيْنَ جَمْعِ التَّائِبِثِ وَ (جَمْعِ) (٤) التَّذْكِيرِ مِنَ الْمُشَابَهَةِ مَا
 ذَكَرْنَا حُمِلَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمَذْكَرِ بِأَنَّ جُعِلَ لَهُ فِي الرَّفْعِ عِلْمَةٌ
 تَخْصُهُ وَهِيَ الضَّمَّةُ كَمَا جُعِلَ لِلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ فِي الرَّفْعِ عِلْمَةٌ خَاصَّةٌ وَهِيَ "
 الْوَاوُ " ، ثُمَّ حُمِلَ نَصْبُهُ عَلَى جَرِّهِ كَمَا حُمِلَ نَصْبُ جَمْعِ التَّذْكِيرِ عَلَى
 جَرِّهِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْأَصْلِ وَقَرَعِهِ .

فَالنَّصْبُ كَالْجَرِّ وَفِي الرَّفْعِ يَضْمٌ وَفِيهِ تَتَوَيْنُ كَكُونٍ مَلْتَزِمٌ
 الْأَتْرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ تُصْرَفُ مَعَ أَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ مَعْرُفٌ

قَدْ ذَكَرْنَا عَلَّةَ حُمْلِ نَصْبِهِ عَلَى جَرِّهِ ، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ (٥) فَتَحَ هَذِهِ
 التَّاءِ " فِي النَّصْبِ ، قَالُوا : " سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ - بِفَتْحِ التَّاءِ - ، وَرَأَيْتُهُمْ ثَبَاتًا "

(١) نسبه الشريشي في شرحه ٢١٩ / ١ للعبيدي .

(٢) في الأصل " والتائيبث " .

(٣) نقل ذلك الثمانيني كما في شرح الشريشي ٢١٩ / ١ ، وانظر ابن يعيش ٦ / ٥ .

(٤) ساقطة من الأصل .

(٥) ينظر : ابن يعيش ٨ / ٥ ، وكذلك ذهب الكوفيون كما في شرح اللوحة البدرية ٢٤٦ / ١ ، والهمع

٢٢ / ١ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٧ .

أَيُّ : جَمَاعَاتٍ ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ ، لاحتِمَالِ أَنْ تَكُونَ " لُغَاةٌ ، وَثَبَاةٌ " مُفْرَدًا لَا جَمْعَ " لُغَةٌ ، وَثَبَةٌ " ؛ لِأَنَّ أَصْلَ " لُغَةٍ " " لُغَوَةٌ " وَأَصْلَ " ثَبَةٍ " " ثَبَوَةٌ " مِثْلُ " حَطْمَةٍ " فَحُذِفَتْ لَامُهُ (١) إِلَّا أَنْ (مِنْهُمْ) (٢) مَنْ رَدَّ [وَ] قَلْبَهَا (٣) أَلْفًا ، لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ (٤) : " وَاحِدُ الطَّلَى طَلَاةٌ " (٥) ، وَكَذَلِكَ حَكَى بَعْضُهُمْ فِي إِحْدَى لُغَاتِ الْأَسْمِ " سُمَاةٌ " فَرَدَّ (اللَّامَ) (٦) وَإِنْ كَانَ الْأَسْتِعْمَالُ حَذَفَهَا ، فَلُغَاةٌ مِثْلُ سُمَاةٍ ، وَمِثْلُهُ فِي الْإِتِمَامِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلَّوَا
إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا (٧)

أَرَادَ " غَدَاً " فَرَدَّ اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ .

(١) ينظر ابن يعيش ٤/٥ ، ٨٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " قبلها " .

(٤) هو عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الكبير ، توفي سنة ١٧٧ هـ . وترجمته في إنبياه الرواة ١٥٧ / ٢ ، ونزهة الألباء ٤٣ ، والبلغة ١١٩ ، والأعلام ٥٩ / ٤ ، والنجوم الزاهرة ٨٦ / ٢ ، والبغية ٧٤ / ٢ .

(٥) " الطلابة ، أو الطلية " : قطعة جبل تشد في رجل الحمل ، أو الجدي ، وقال بعضهم : الطلية جبل يشد في طلية الحمل ، وطليته : عنقه ، يقال للعنق : طلية وجمعها طلى ، وقال أبو عمرو والقراء : واحدها " طلاة " ينظر الفاخر في الأمثال ٩ ، والزاهر ١ / ٣٦٥ عند قولهم " ما يساوى طلية " .

(٦) في (ف) " والكلام " ، ونسب في ابن يعيش ٨ / ٥ لشعلب .

(٧) رجز لم أعثر على قائله ، وهو في المنصف ١ / ٦٤ ، ١٤٩ / ٢ ، والمقتضب ٢ / ٢٣٦ ، ١٥٣ / ٣ ، والفاضل ١٩ ، وشرح شنور الذهب ٤٤٤ ، وابن الشجري ٢ / ٣٥ ، والإقتضاب ٣٧٣ ، واللسان (دلا ، وغدا) ، قوله " لا تقلواها وادلوها " من قولهم : قتلوت الإيل : إذا سقطت سوقاً شديداً ، وادلوها : إذا هونت عليها السير .

قَامًا مَاحَكَاهُ الْخَلِيلُ: اسْتَأْصَلَ اللَّهُ^(١) عِرْقَاتَهُمْ أَي: شَاقَّتَهُمْ^(٢) - بَفَتْحِ التَّاءِ - فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ (عِرْقَاتُهُمْ) ^(٣) وَاحِدًا ، وَالْأَلْفُ فِيهِ لِلِلَّحَاقِ بِدِرْهِمٍ ، كَأَلْفِ سِعْلَةٍ ، فَاعْرِفْهُ^(٤) .

قَوْلُهُ: " وَفِيهِ تَنْوِينٌ كَنْوِينٌ مُلْتَزِمٌ " أَي: التَّنْوِينُ فِي " مُسَلِّمَاتٍ " كَالنُّونِ فِي " مُسَلِّمُونَ " أَي فِي مُقَابَلَةِ النُّونِ ، وَالْمُلْتَزِمُ أَي: الثَّابِتُ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ بِخِلَافِ التَّنْوِينِ فَلِذَلِكَ قَالَ: " كَنْوِينٌ مُلْتَزِمٌ " فَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " مُسَلِّمَاتٍ " تَنْوِينٌ مُقَابَلَةٌ لِأَنَّ تَنْوِينٌ صَرَفٌ بِدَلِيلِ ثَبُوتِهِ فِي " عِرْفَاتٍ " وَهِيَ غَيْرُ مُنْصَرَفَةٍ ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَلَمِيَّةِ وَالتَّنْوِينِ ، يَدُلُّ عَلَى تَعْرِيفِهِ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ فِي قَوْلِهِمْ: هَذِهِ عِرْفَاتٌ مُبَارِكًا فِيهَا " ^(٥) ، وَيَدُلُّ عَلَى تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُمْ:

" هَذِهِ " " أَشَارُوا " ^(٦) إِلَيْهِ بِالِاسْمِ الَّذِي يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ ، لِأَنَّهُ عَلِمَ عَلَى الْبُقْعَةِ الْمُعَيَّنَةِ كَمَصْرٍ ، وَقِيلَ: الْأُولَى فِي " عِرْفَاتٍ " الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ " التَّاءَ " فِيهَا (لَمْ تَتَمَحَّضْ لِلتَّنْوِينِ) ^(٧) بَلْ هِيَ أَيْضًا لِلْجَمْعِ ، وَهَذَا قَوْلٌ سَخِيفٌ ^(٨) ؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الصَّرْفِ لَيْسَ لِأَجْلِ " التَّاءِ " بَلْ لِكَوْنِ الْاسْمِ مُؤَنَّثًا ، وَلِذَلِكَ جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ .

(١) فِي (ف) زِيَادَةً (شَاقَّتَهُمْ) بَعْدَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ .

(٢) يَنْظُرُ مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ١/ ١٠٧ ، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ " عِرْقٌ " ، وَكِتَابُ الْعَيْنِ ١/ ١٧٤ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فِي عِرْقَاتِهِمْ " .

(٤) انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٥/ ٩ .

(٥) انظُرْ الْكِتَابَ ٣/ ٢٣٢ ، وَالْمَقْتَضِبَ ٣/ ٣٣٢ .

(٦) فِي (ف) " إِشَارَةٌ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ " لَا تَخْتَصُّ التَّنْوِينِ " .

(٨) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ فِي شَرْحِهِ ١/ ١٣٧: " وَخِيلَ إِلَى الزَّمْخَشَرِيِّ اسْتِضْعَافِ التَّنْوِينِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ لِلْجَمْعِ وَالتَّنْوِينِ لَا لِتَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ، وَهَذَا غَلَطٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَتَقَاصِرُ عَمَّا يُؤَنَّثُ بِالتَّوِيلِ وَيَكْفِينَا دَلِيلًا عَلَى تَأْنِيثِهِ قَوْلُهُمْ " هَذِهِ " ، وَ" فِيهَا " فِيمَا حَكِينًا " ، يَرِيدُ قَوْلَهُمْ: " هَذِهِ عِرْفَاتٌ مُبَارِكًا فِيهَا " ، وَانظُرْ كَشَافَ الزَّمْخَشَرِيِّ ١/ ٣٤٨ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: " فَإِنَّا أَفْضَتُمْ مِنْ عِرْفَاتٍ " .

وَأَرَادَ بِقَوْلِهِ : " أَلَا تَرَى مِنْ " عَرَفَاتٍ " تُصَرَّفُ " أَيُّ : تَتَوَّنُ ؛ لِأَنَّ الصَّرْفَ - عِنْدَهُمْ - هُوَ التَّنْوِينُ ، وَهَذَا التَّنْوِينُ الَّذِي فِي " عَرَفَاتٍ " مِثْلُ تَنْوِينِ الصَّرْفِ لَفْظًا وَصُورَةً .

وَقِيلَ : التَّنْوِينُ فِي جَمْعِ التَّائِبِثِ عَوْضٌ مِمَّا مَنَعَ هَذَا الْجَمْعُ مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ^(١) وَ " عَرَفَاتٍ " لَيْسَ بِجَمْعٍ إِذْ لَوْ كَانَ جَمْعًا لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَحَادٌ ، اسْمٌ كُلُّ وَاحِدٍ " عَرَفَةٌ " ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ نَكْرَةً كَطَلْحَةٍ وَطَلْحَاتٍ ، وَلَيْسَ بِنَكْرَةٍ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ ، بَلْ هُوَ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ سُمِّيَ بِهِ الْوَاحِدُ ؛ لِأَنَّ مَدْلُولَ " عَرَفَةٌ " ، وَعَرَفَاتٍ " وَاحِدٌ وَهُوَ الْبِقَعَةُ الْمَخْصُوصَةُ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف في هذا الباب - : " اعلم أن هذا الجمع إذا كان منوناً فبعضهم يرى أن تنوينه تنوين تمكين ، وبعضهم يراه تنوين عوض من تحريك التاء بالفتحة ، وبعضهم جعله تنوين مقابلة وهو مذهب المصنّف " ، ثم حكم على قول يحيى " ألا ترى من عرفات تصرف " بعدم الجودة ، " لأنه يقتضى أن يكون تنوينها للصرف وقد حكم بأنه ليس للصرف وذلك تناقض في الكلام ، ويوجد في بعض النسخ " ألا ترى من عرفات نونت . مع أنها معرفة قد أنثت " ، وهذا أجود من النسخة المشهورة " .

[جمع المؤنث ذى العلامة]

وتُحذفُ التاءُ التي في الواحدة إذا جمعتها لأجلِ الواردة
 وألفُ التانيثِ ياءٌ تُبدلُ إلا إذا مدتْ فواواً تُجْعَلُ
 فقصرها حَبْلَى وَحَبَلِيَّاتٌ وَالْمَدُّ صَحْرَاءُ وَصَحْرَاوَاتٌ
 الْمُؤنَّثُ عَلَى ضَرَبَيْنِ :

أحدهما بلا علامة ، فإذا جمعته فليس فيه إلا زيادة الألف والتاء نحو " هند ، وهندآت " .

والثاني : ما فيه علامة ، وهو على ثلاثة أضرب :

[الأول : أ] : (١) مؤنث بالتاء ، نحو " قائمة " فهذه تُحذفُ في الجمع نحو " قائمة ، وقائمات " ، وإنما حذفت " التاء " في (الواحدة) (٢) لأجل " التاء " الثانية (٣) الواردة مع الألف ؛ لأجل الجمع والتانيث ، واختصت الأولى بال حذف لوجهين :

أحدهما : أن علامة التانيث لا تكون حشواً في وسط (٣) الكلمة ، ولهذا تُحذفُ في النسب نحو " بصري " .

والثاني : أن الثانية تدلُّ على الجمع والتانيث فلو حذفت لاختل معنى الجمع فكان حذف ما لا يخل (٤) بمعنى أولى .

(١) تكلمة يوجبها السياق .

(٢) في (ف) " الواحد الثابتة " .

(٣) في (ف) " وسطة " .

(٤) في (ف) " ما يخل " باسقاط " لا " .

وَالثَّانِي : الْمُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ ، نَحْوُ " سَعْدَى " تُقَلَّبُ أَلِفُهُ فِي الْجَمْعِ " يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ أَلِفِ الْجَمْعِ ، وَلَمْ تُحْذَفْ كَمَا حُذِفَتْ " النَّاءُ " ؛ لِلزُّومِهَا فِي الْجَمْعِ وَالنَّسَبِ وَعَبَّرَ ذَلِكَ بِخِلَافِ " النَّاءِ " ، (وَإِنَّمَا) (١)

قَلْبَتْ " يَاءً " لَوْجُوهِ (٢) :

أَحَدُهَا (٣) : أَنَّ " الْيَاءَ " يُؤَنَّثُ بِهَا فِي نَحْوِ " تَفْعَلِينَ ، وَفَعْلِي (٤) يَا امْرَأَةُ الثَّانِي : أَنَّهَا تُمَالُ فِي الْمُفْرَدِ إِلَى " الْيَاءِ " .

الثَّلَاثُ : أَنَّ الْمَقْصُورَ يُجْمَعُ فِيهِ الْاسْمُ وَالصَّفَةُ نَحْوُ " سَعْدَى وَسَعْدِيَّاتٍ ، وَحُبْلَى وَحُبْلِيَّاتٍ " ، وَالْمَمْدُودُ يُجْمَعُ فِيهِ الْاسْمُ دُونَ الصَّفَةِ ، وَالْيَاءُ أَخْفُ مِنْ " الْوَاوِ " فَجَعَلُوها مَعَ الْأَكْثَرِ لِلتَّعَادُلِ .

الثَّلَاثُ (٥) : الْمُؤَنَّثُ بِالْهَمْزَةِ ، نَحْوُ " صَحْرَاءَ " تُقَلَّبُ فِيهِ الْهَمْزَةُ "وَاوًا" (٦) وَإِنَّمَا قَلْبَتْ " وَاوًا " ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُشْبِهُ " الْأَلِفَ " وَلِذَلِكَ تُخَفَّفُ إِلَى " الْأَلِفِ " فَلَوْ لَمْ تُقَلَّبْ لَتَوَالَتْ ثَلَاثُ أَلِفَاتٍ زَوَائِدُ ، فَلَوْ حُذِفَتْ لَأَلْتَبَسَ بِالْمَقْصُورِ ، وَاخْتِيرَتْ " الْوَاوُ " دُونَ الْيَاءِ " لِالْفَرَقِ بَيْنَ الْمَمْدُودِ وَالْمَقْصُورِ ؛ وَلِأَنَّ " الْوَاوُ " تُشْبِهُ " الْهَمْزَةَ " فِي الثَّقَلِ كَمَا أَنَّ " الْأَلِفَ " فِي الْمَقْصُورِ تُشْبِهُ " الْيَاءَ " فِي الْخِفَةِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " لوجهين " .

(٣) في الأصل " أحدهما " .

(٤) في (ف) " وافعل " .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) فتقول في جمعه : " صحراوات " .

" مَسْأَلَةٌ "

لَا يُجْمَعُ "فَعَلَى فَعْلَانُ" ، وَلَا "فَعْلَاءُ أَفْعَلُ" جَمْعُ سَلَامَةٍ (١)
 فَلَا يُقَالُ فِي "سَكْرَى" : "سَكْرِيَّاتٌ" ، وَلَا فِي "حَمْرَاءُ" :
 "حَمْرَاوَاتٌ" مَا دَامَتَا وَصَفَيْنِ (٢) ؛ لِأَنَّ جَمْعَ التَّائِبِ فَرَعٌ عَلَى جَمْعِ
 التَّذْكِيرِ فَكَمَا لَا يُجْمَعُ / مُذَكَّرُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَكَذَلِكَ لَا يُجْمَعُ
 مُؤَنَّثُهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَكَمَا لَا يُقَالُ : "سَكْرَانُونَ" فَلَا يُقَالُ :
 "سَكْرِيَّاتٌ" وَكَمَا لَا يُقَالُ : "أَحْمَرُونَ" لَا يُقَالُ : "حَمْرَاوَاتٌ" ، أَلَّا
 تَرَى أَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَمَّا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ جُمِعَ مُؤَنَّثُهُ بِالْأَلْفِ
 وَالتَّاءِ ، فَكَمَا قَالُوا : "الْأَفْضَلُونَ" (٣) ، قَالُوا : "الْفَضْلِيَّاتُ" ،
 وَإِنَّمَا قَالُوا : لَمْ يُجْمَعْ ؛ لِلفَرْقِ بَيْنَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَأَفْعَلِ الَّذِي لِغَيْرِهِ ،
 وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ فِي الْأَصْلِ لِلصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى
 أَفْعَالِهَا ، فَأَلْصَقُ : "يَضْرِبُونَ" ثُمَّ "ضَارِبُونَ" ثُمَّ "ضَارِبَاتٌ" ،
 وَإِنَّمَا جُمِعَ الْعِلْمُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَمَلًا عَلَى الصِّفَاتِ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمِيَّةَ
 طَارِئَةٌ عَلَى الْأَسْمِ بَعْدَ التَّكْثِيرِ كَمَا أَنَّ الصِّفَةَ بَعْدَ الْمَوْصُوفِ ؛ وَلِأَنَّ
 أَكْثَرَ الْأَعْلَامِ مَنْقُولَةٌ فَأَشْبَهَتْ الصِّفَاتِ فَجُمِعَتْ (٤) جَمْعَهَا ، فَأَمَّا
 "أَحْمَرُ" (فَلَمْ يَقُلْ) (٥) فِيهِ "أَحْمَرُونَ" لَمَّا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى
 الْفِعْلِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا : "مُسَوِّدُونَ" حَيْثُ قَالُوا : "يَسْوَدُونَ" .

(١) قيل في السعة والاختيار ، وكان ابن كيسان يقول : لا أرى به بأساً ، ينظر ابن يعيش

(٢) ٦٠/٥ ، والمقرب ٥٠/٢ ، وشرح الشافية ١٧٢/٢ ، وشرح الكافية للرضي ١٨٧/٢ ، وابن

كيسان النحوي ١٤٢ (رسالة) .

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١٨٧/٢ " فإن غلبت الاسمية على إحداهما جاز اتفاقاً " .

(٣) في (ف) "الأفضليون" .

(٤) في (ف) "فأجمعت" .

(٥) في (ف) " فلم يقال " وهو خطأ نحوي .

وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٌ يَجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبَعُ

حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي لَا " تَاءَ " فِيهِ إِذَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُكْمٌ مَا فِيهِ تَاءٌ
نَحْوُ " هِنْدٍ ، وَهِنْدَاتٍ ، وَجُمْلٍ وَجُمْلَاتٍ ، وَدَعْدٍ وَدَعْدَاتٍ " كَمَا تَقُولُ :
" سِدْرَاتٌ ، وَغُرَفَاتٌ (١) ، وَجَفَنَاتٌ .

وَقَوْلُهُ : " بِتَخْفِيفٍ " [فِيهِ نَظَرٌ (٢)] فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي الْأِسْمِ الْمَفْتُوحِ الْفَاءُ
السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِلَّا التَّحْرِيكَ فِي الْأَخْتِيَارِ ، وَالسُّكُونُ شَاذٌ وَقَدْ جَاءَ ، قَالَ
الشَّاعِرُ (٣) :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتٌ (٤) الْهُوَى فِي الْمَفَاصِلِ
وَقَالَ الْأَخْرُ :

أَوْ تَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفْرَاتِهَا (٥)

(١) بضم الزاء وفتحها وسكونها . عن مختار الصحاح " غرف " .

(٢) تكملة يوجبها السياق .

(٣) وهو ذو الرمة كما في ديوانه ١٢٢٧ / ٢ ، ويروى " أَتَتْ ذِكْرٌ " ، و" رقصات الهوى " ، وهو
في المقتضب ١٩٠ / ٢ ، والمحاسب ٥٦ / ١ ، ١٧١ / ٢ ، وابن يعيش ٢٨ / ٥ ، وأساس البلاغة ،
واللسان " رفض " ، واللسان " سنب " ، وأحاجي الزمخشري ١٥٩ ، وأسرار العريضة ٢٥٤ ،
والخزانة ٨٧ / ٨ ، وشرح ابن القواس لوحة ٢٩ ب ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٨٥ ، قوله
" أبَتْ " من الإباء وهو جواب " إذا " في البيت الذي قبله وهو :

إِذَا قَلْتُ : وَدُعُ وَصَلُّ خَرْقَاءَ وَاجْتَنَبُ زِيَارَتَهَا تُخْلِقُ حِبَالَ الْوَسَائِلِ

وخرقاء لقب محبوبته " مية " ، والذكر : - بكسر الذال وفتح الكاف - جمع ذِكْرٌ وهو اسم لذكركته
بقلبي أو بلساني ، والمراد الأول هنا ، ورفضات الهوى : تفرقه وتفتحها في المفاصل ، وأصله من
قولهم : رفضت الإبل ترفض : إذا تفرقت في المرعى .

(٤) في (ف) " ورفضات " .

(٥) لم أعرف قائل هذا الرجز وإنما أنشده الفراء عن بعض العرب في معاني القرآن ٩ / ٣ ولم ينسبه
لأحد بعينه ، وروايته " فتستريح النفس " .

وهو في الخصائص ٣١٦ / ١ ، وابن يعيش ٢٩ / ٥ ، ومغنى اللبيب ٢٠٦ ، وشرح شواهد
٤٥٤ ، وشرح ابن الناظم ٣٠٢ ، وشرح الألفية للمرادى ٢١ / ٥ .

وَقِيلَ : إِنَّ السُّكُونَ لُغَةٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ قَوْلُهُ : " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ " عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ ، وَمُرَادُهُ بِالتَّخْفِيفِ : السُّكُونُ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : (طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ يُتَّبَعُ) (١) " هِنْدٌ ، وَجُمْلٌ " دُونَ " دَعْدٌ " فَكَأَنَّهُ قَالَ : وَمِثْلُ هِنْدٍ جُمْلٌ يَجْمَعُ طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ إِلَى آخِرِهِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الْعَيْنِ فِيمَا فَاءُهُ مَفْتُوحَةٌ لَا يُقَالُ لَهَا : حَرَكَةُ إِتْبَاعٍ ، وَتَقُولُ فِي : أَرْضٍ " : " أَرْضَاتٌ " بِفَتْحِ الرَّاءِ ، وَفِي " أَهْلَةٌ " : " أَهْلَاتٌ " بِفَتْحِ الْهَاءِ ، وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : إِنَّ " أَهْلَاتٌ " جَمْعُ أَهْلٍ (٢) ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ (أَهْلًا) مُذَكَّرٌ يَجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدُ عَمَلَسُ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرَفَاءُ جِيَالُ (٣)

إِلَّا (أَنَّهُمْ) (٤) لَمَّا وَصَفُوا بِهِ جَرَى مَجْرَى الصِّفَاتِ فِي دُخُولِ تَاءِ التَّائِيثِ لِلْفَرْقِ فَقَالُوا : رَجُلٌ أَهْلٌ ، وَأَمْرَأَةٌ أَهْلَةٌ كَقَوْلِهِمْ : ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا هِنْدٌ " تَحْرِيفٌ .

(٢) يَنْظُرُ الْمَقْصَلُ ١٩٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣١ / ٥ .

(٣) قَائِلُهُ الشَّنْفَرِيُّ - ثَابِتُ بْنُ جَابِرٍ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ الصَّعَالِيكِ - وَهُوَ فِي أَعْجَبِ الْعَجَبِ لِلزَّمَخْشَرِيِّ

٣٩ ، وَالْمَنْصَفُ ٦ / ٣ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣١ / ٥ ، وَالْمَحْتَسِبُ ٢١٧ / ١ ، وَالْخَزَائِنَةُ ٨ / ٥٥ ، وَشَرَحَ

الْكَافِيَةَ لِلرُّضِيِّ ٢ / ١٨٤ .

وَهُوَ مِنْ قَصِيدَتِهِ الْمَوْسُومَةِ بِلَامِيَةِ الْعَرَبِ ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ : " دُونَ : يَسْتَعْمَلُ نَقِيضَ

فَوْقَ ، وَيَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْقَرِيبِ .. وَالْمُرَادُ هُنَا : غَيْرِكُمْ ، وَالسَّيِّدُ : الذَّنْبُ .. ، وَالْعَمَلَسُ : الْقَوِيُّ عَلَى

السَّيْرِ السَّرِيعِ ... وَالْأَرْقَطُ : قَرِيبٌ مِنَ الْأَغْصَبِ .. وَالْمُرَادُ بِهِ التَّمَرُ ، وَالزُّهْلُولُ : الْأَمْلَسُ ،

وَالْعَرَفَاءُ : الضَّبْعُ الطَوِيلَةُ الْعَرَفُ ، وَجِيَالٌ : اسْمٌ لِلضَّبْعِ " بِاخْتِصَارٍ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَأَهْلَةٌ وَدٌ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدَهُمْ وَالْبَسْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جَهْدِي وَنَائِي (١)
 فَكَمَا قَالُوا فِي الْمَذْكَرِ : " أَهْلٌ وَأَهْلُونَ " قَالُوا فِي الْمُؤنَّثِ (٢) :
 " أَهْلَةٌ وَأَهْلَاتٌ " بِالسُّكُونِ ، وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ ، وَمَنْ أَسْكَنَ حَمَلَهُ عَلَى
 جَمْعِ الْمَذْكَرِ فِي السُّكُونِ فَقَالَ : " أَهْلَاتٌ " بِسُّكُونِ " الْهَاءِ " كَمَا
 قَالُوا " أَهْلُونَ " فَأَعْرِفْهُ (٣) .

وَمِثْلُ جَفْنَةٍ يَفْتَحُ جُمِعَتْ كَالْجَفْنَاتِ وَالصَّفَاتُ أُسْكِنَتْ

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمُؤنَّثِ الثَّلَاثِيِّ يُوَزَّنُ " فَعْلَةٌ " مَفْتُوحٌ
 الْفَاءِ سَاكِنِ الْعَيْنِ فَجَمَعُهُ أَبَدًا يَفْتَحُ عَيْنَهُ إِذَا كَانَ اسْمًا نَحْوُ " قَصْعَةٌ
 وَقَصَعَاتٌ ، وَجَفْنَةٌ وَجَفْنَاتٌ " ، فَإِنْ كَانَ صِفَةً بَقِيَ عَلَى سُكُونِهِ نَحْوُ
 " جَارِيَةٌ خَدْلَةٌ (٤) ، وَجَوَارٍ خَدَلَاتٌ " ، وَالْخَدْلَةُ : الْمُمْتَلِئَةُ السَّاقِيْنَ / ،
 وَحَالَةٌ سَهْلَةٌ ، وَحَالَاتٌ سَهَلَاتٌ ، وَصَعْبَةٌ وَصَعْبَاتٌ " ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا
 ذَلِكَ لِالْفَرْقِ بَيْنَ الْاسْمِ وَالصِّفَةِ ، وَاخْتِصَّ الْاسْمُ بِالْفَتْحِ ؛ لِخِفَّتِهِ
 (وَالصِّفَةُ) (٥) بِالسُّكُونِ (لِثِقَلِهَا) (٦) ، وَوَجَّهَ ثِقَلِ الصِّفَةِ أَنَّ
 الصِّفَةَ تَدُلُّ عَلَى الْمَوْصُوفِ وَعَلَى مَعْنَى فِيهِ ، فَتَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ :

(١) قائله أبو الطمحان القيني - حنظلة بن الشرقي - كما في الخزانة ٨ / ٩١ ، واللسان
 "أهل" ، والمحاسب ٨ / ٢١٧ ، ويروى :

وأبليتهم في الجهد بذلي ونائلي

وهو في شرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٩

(٢) في (ف) "المؤنثة" .

(٣) للمزيد ينظر في الكتاب ٣ / ٥٩ فما بعدها وقد زعم الخليل أن "أهل" مذكر لا تدخله التاء ، وهذا
 البيت يرد عليه .

(٤) في (ف) "خدلة" بالذال المعجمة ، وكذلك جمعها في كلتا النسختين بالذال المعجمة وهو تصحيف
 لأنه لا ينسجم مع مقصد المؤلف حيث فسرها بقوله "الملتئة الساقين" وهذا المعنى هو معنى
 "خدلة" بالذال المهملة كما في اللسان "خدل" ، وأساس البلاغة أيضاً ، وانظر ابن يعيش ٥ / ٢٨

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من الأصل .

الذَّاتِ وَمَعْنَى فِي الذَّاتِ ، فَهِيَ كَالْمُرَكَّبَةِ ، وَالاسْمُ يَدُلُّ عَلَى الذَّاتِ فَقَطْ ، فَهُوَ كَالْمُفْرَدِ ، وَالْمُرَكَّبُ أَثْقَلُ مِنَ الْمُفْرَدِ ، فَالصِّفَةُ أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ ، وَلِأَنَّ الصِّفَةَ تَحْتَمِلُ (١) ضَمِيرَ الْمُوصُوفِ ، فَهِيَ وَالضَّمِيرُ شَيْئَانِ ، وَشَيْئَانِ أَثْقَلُ مِنْ شَيْءٍ وَاحِدٍ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " شَاةٌ لَجْبَةٌ - لِتِي قَدْ جَفَّ لَبْنُهَا - وَشِيَاهُ لَجَبَاتٌ " بِفَتْحِ الْجِيمِ فِي الْجَمْعِ وَسُكُونِهَا (فِي الْمُفْرَدِ) (٢) فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا أَنَّ " لَجْبَةٌ " فِي الْأَصْلِ اسْمٌ ثُمَّ وُصِفَ بِهِ فَحُرِّكَ فِي الْجَمْعِ تَثْبِيهًا عَلَى أَصْلِهِ .
وَالثَّانِي أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " شَاةٌ لَجْبَةٌ " - بِفَتْحِ الْجِيمِ - بِوَزْنِ " سَمَكَةٌ " وَتَفَقُّوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ (٣) .

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " رِبْعَةٌ " (٤) هُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ (وَصِفَ بِهِ بِدَلِيلِ ثُبُوتِ) (٥) تَاءِ التَّائِيثِ فِيهِ مَعَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ ، نَقُولُ : " رَجُلٌ رِبْعَةٌ ، وَأَمْرَأَةٌ رِبْعَةٌ " فَهُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَصِفَ بِهِ كَمَا يُقَالُ : " رِجَالٌ أَرْبَعَةٌ " ، وَ " أَرْبَعَةٌ " اسْمٌ مُؤَنَّثٌ وَصِفَ بِهِ الْمَذْكَرُ ، وَلَوْ كَانَ " رِبْعَةٌ " ، صِفَةً فِي الْأَصْلِ لَحُذِفَتْ تَأْوُهُ فِي الْمَذْكَرِ وَتَبَيَّنَتْ (٦) فِي الْمُؤَنَّثِ ؛ لِالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا

(١) فِي (ف) : " تَحْتَمِلُ " .

(٢) فِي كِلْتَا النُّسخَتَيْنِ " فِي الْجَمْعِ " .

(٣) يَنْظُرُ فِي الْكِتَابِ ٦٢٧/٣ وَمَجَالِسُ ثَعْلَبِ ٥٢٧ ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ١٨٩/٢ .

(٤) رَجُلٌ رِبْعَةٌ أَي : مَرْبُوعٌ الْقَامَةُ لَا طَوِيلَ وَلَا قَصِيرَ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : " وَصِفَتْهُ بِدَلِيلِ تَنْوِينٍ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " وَقَلْبَتْ " .

(كَمَا تَقُولُ) (١) : " رَجُلٌ ضَارِبٌ ، وَامْرَأَةٌ ضَارِبَةٌ ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَصِفُونَ
بِالْأَسْمَاءِ عَلَى تَخْيِيلِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فِيهَا ، كَقَوْلِهِمْ " لَيْلَةٌ غَمْرٌ " (٢) أَي : مُظْلِمَةٌ ،
وَامْرَأَةٌ كَلْبَةٌ أَي : لَيْئِمَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " الْعَبَلَاتُ " (٣) لِقَوْمٍ مِنْ قُرَيْشٍ
سُمُّوا بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أُمَّهُمْ كَانَتْ اسْمُهَا " عَبَلَةٌ " ، وَالصَّفَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا خَرَجَتْ
عَنْ حُكْمِ الصَّفَةِ وَجَرَتْ (عَلَيْهَا) (٤) أَحْكَامُ الْأَسْمَاءِ ، فَاعْرِفْهُ (٥) .

وَأَسْكِنَ الْمُعْتَلَّ كَالْعَوْرَاتِ وَمَا حَوَى التَّشْدِيدَ كَالشَّدَاتِ

اعْلَمْ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْمُعْتَلِّ مَا كَانَ مُعْتَلًّا الْعَيْنُ لَكِنَّهُ اجْتَرَأَ بِالْمِثَالِ عَنِ
التَّقْيِيدِ فَإِنَّهُ مِثْلُ بِمُعْتَلِّ الْعَيْنِ وَهُوَ " الْعَوْرَاتُ " ، وَالاخْتِيَارُ فِي " فَعْلَةٌ "
الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ السَّاكِنِ الْعَيْنِ إِذَا اعْتَلَّ (٦) عَيْنُهُ بِالسُّكُونِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ ﴾ (٧) ، وَلَا تَحْرِيكَ فِي الْاِخْتِيَارِ فَيُقَالُ : " عَوْرَاتٌ وَرَوْضَاتٌ
" كَمَا حُرِّكَ " جَفَّنَاتٌ " ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَحَرَّكَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَمَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحٌ لَقُبِلَا
الْفَيْنِ فَكَانَ يَصِيرُ " عَارَاتٍ ، وَرَاضَاتٍ " فِي جَمْعِ " عَوْرَةٍ ، وَرَوْضَةٍ " فَيَلْتَبِسُ
" فَعْلَةٌ " السَّاكِنِ الْعَيْنِ بِـ " فَعْلَةٌ " الْمَفْتُوحَةِ الْعَيْنِ ، نَحْوُ " قَامَةٌ

(١) مكرر في (ف) .

(٢) في (ف) " ليلة غم " ، وكذلك في ابن يعيش ٣١ / ٥ ، والناسخ لمادتي " غمر ، وغمم " في المعاجم اللغوية كاللسان ، وأساس البلاغة وغيرهما يجد أن من معنى " غمر ، وغم " مظلماً أو شديد الظلمة ، ولهذا أثرت ما جاء في الأصل .

(٣) وهم بطن من بني أمية الصغرى نسبوا إلى أمهم عبلة إحدى نساء بني تميم ، أفاد ذلك صاحب اللسان في " عبلة " .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر ابن يعيش ٣١ / ٥ .

(٦) في (ف) " اعتلت " .

(٧) سورة الشورى ٢٢ .

وَقَامَاتٍ ، فَأَصْلُهُ " قَوْمَةٌ " فَقَلْبَتِ " الْوَاوُ " أَلْفَا ؛ لِتَحْرِكِهَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَكَذَلِكَ " هَامَةٌ وَهَامَاتٌ " (١) .

وَأَمَّا الْمَكْسُورُ الْفَاءِ كَدِيمَاتٍ ، وَالْمَضْمُومُ كَدُولَاتٍ " فَيُحْمَلُ فِي
الْإِسْكَانِ عَلَى الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ " كَبَيْضَاتٍ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ :
بَيْضَاتٌ ، وَجَوَزَاتٌ (٢) وَهِيَ لُغَةٌ هَذِيلٌ ، فَيُفْتَحُ وَلَا يُقَلَّبُ حَرْفُ الْعِلَّةِ
أَلْفَا ؛ لِأَنَّ الْفُتْحَةَ عَارِضَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَّوْبٌ

فَحَرَكَ الْعَيْنَ وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَكَذَلِكَ الْمَضَاعَفُ " كَشَدَّةٌ وَشَدَاتٌ "
، وَسُرَّةٌ وَسُرَاتٌ " لَا يُحْرَكُ ؛ لِثِقَلِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ ؛ وَلِأَنَّ الْمَوْجِبَ
لِلْإِدْغَامِ فِي الْوَاحِدِ هُوَ اجْتِمَاعُ الْمِثْلَيْنِ وَالْجَمْعُ غَيْرُ مُبْطَلٍ لِذَلِكَ
الْمَوْجِبِ فَبَقِيَ الْإِدْغَامُ فِي الْجَمْعِ كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ لِبَقَاءِ مُوجِبِهِ .

/ وَمِثْلُ خَطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ فِي جَمْعِهَا لَفِي ثَلَاثِ رُيُوتٍ / ٢٥ - ب

اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " فَعْلَةٌ " مَضْمُومُ الْفَاءِ سَاكِنِ
الْعَيْنِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُضَاعَفٍ وَلَا مُعْتَلٍّ الْعَيْنِ - سِوَاءَ كَانَ مُعْتَلًّا
(الْأَلَامُ بِالْوَاوِ) (٤) كَخَطْوَةٍ ، أَوْ صَحِيحًا كَغُرْفَةٍ - فَفِي

(١) ينظر الخزانة ٨ / ١٠٣ .

(٢) جوزات : جمع جوزة ، قال في مختار الصحاح " جوز " : " فارسي معرب " .

(٣) هذا صدر بيت نسب لأحد الهذليين ولم أجده في ديوانهم ولا في شرح أشعارهم وعجزه :

" رفيق بمسح المنكبين سبوح " .

ويروى صدره : " أبيضيات " . والشاعر يشبه جملة في سرعة سيره بظلم له ببيضات يسير ليلاً
ونهاراً ليصل إليها وقوله " رفيق بمسح المنكبين " أي : عالم بتحريكهما في السير ، والبيت في
الخصائص ٣ / ١٨٤ ، والمنصف ١ / ٢٤٣ ، والمحاسب ٨ / ٥٨ ، وأسرار العربية ٢٥٥ ، وابن
يعيش ٥ / ٣٠ ، وأحاجي الزمخشري ١٦٠ ، وابن الناظم ٢٠٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٢ .

(٤) في (ف) بالواو اللام " بالتقديم والتأخير " .

(جَمَعِهِ) (١) ثَلَاثُ لُغَاتٍ : ضَمُّ ثَانِيهِ إِتْبَاعًا لِأَوَّلِهِ ، وَفَتْحُهُ تَخْفِيفًا ، وَتَرْكُهُ عَلَى سَكُونِهِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ (٢) ، وَأَمَّا الْمُضَاعَفُ نَحْوُ " قَلَّةٍ وَقَلَاتٍ " (٣) أَوْ مُعْتَلُّ الْعَيْنِ " كَدُولَةٍ وَدُولَاتٍ " (٤) فَالِإِسْكَانُ لَا غَيْرُ ، وَكَذَلِكَ الصَّفَةُ أَيْضًا ، نَحْوُ " حَلْوَةٍ وَحَلَوَاتٍ " ، وَالْمَكْسُورُ الْفَاءِ مِثْلُ الْمَضْمُومِ (كَجِنُودَةٍ) (٥) (فِي (٦) أَحَدِ لُغَاتِهَا) (٥) إِنْ كَانَ مُعْتَلًّا ، وَصَحِيحًا كَسِدْرَةٍ ، فَفِيهِ أَيْضًا ثَلَاثُ لُغَاتٍ : كَسْرُ الثَّانِي ، وَفَتْحُهُ (٦) وَإِسْكَانُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ (٧) ، فَإِنْ كَانَ لِأَمَةٍ (يَاءٌ) (٨) فَلَا إِتْبَاعَ فِيهِ ، نَحْوُ " كَلْبِيَّةٍ ، وَمُدِّيَّةٍ " قَالَ سَبِيئِيُّهُ : " وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ : كَلْبِيَّاتٌ ، وَمُدِّيَّاتٌ " (٩) قَالَ السِّرَافِيُّ : لَوْضُمُوا الثَّانِي فِي " مُدِّيَّاتٍ " إِتْبَاعًا (لُقِبَتْ) (١٠) " الْيَاءُ " وَأَوَّأَ : لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا ، فَيُقَالُ : مُدَوَاتٌ ، وَكَلَوَاتٌ .

(١) (ف) " جميعه " .

(٢) ينظر الكتاب ٣ / ٥٧٩ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ .

(٣) تأتي " القلة " بمعنى أعلى الجبل ، وبمعنى إناء كالجرة الكبيرة .

(٤) جاء في مختار الصحاح " دول " قال أبو عبيد : (الدُولَةُ) بالضم : اسم الشيء الذي يتداول به بعينه ، و (الدُولَةُ) بالفتح الفعلُ ، وقال بعضهم : هما لغتان بمعنى واحد ، وقال أبو عمرو بن العلاء : (الدولة) بالضم في المال ، وبالفصح في الحرب ، وقال عيسى بن عمر : كلتاها في المال والحرب سواءً ، وقال يونس : والله ما أدري ما بينهما " .

(٥) الجنوة : الجمرة ، وهي بفتح الجيم وضمها وكسرهما ، انظر الدرر المبتثة ٩٠ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) ينظر ابن يعيش ٥ / ٣٠ .

(٨) سقط من (ف) .

(٩) انظر الكتاب ٣ / ٥٨٠ فما بعدها ، والمدية : الشفرة .

(١٠) سقط من (ف) .

وَقَوْلُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ : " لُغِي ثَلَاثٌ هُوَ جَمْعٌ ، وَاحِدُهُ " لُغَاءٌ " (كَطْلًا
وَاحِدُهُ " طُلَاةٌ ") (١) فَرَدَّ لَامٌ " لُغَةٌ " ، وَقَلْبَهَا أَلِفًا ؛ لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا
قَبْلَهَا ، فَأَعْرِفُهُ .

وَشَدُّ قَوْلِهِمْ : سُرَادِقَاتٌ جَمْعُ مُذَكَّرٍ وَحَمَامَاتٌ

لَمَّا لَمْ يُجْمَعِ " سُرَادِقٌ " ، وَحَمَامٌ " جَمْعُ تَكْسِيرٍ - لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ
يَصِيرُ بِهِ جَمْعُ التَّنْكِيرِ مُؤَنَّثًا ، نَقُولُ : " هَذِهِ الرَّجَالُ ، وَقَامَتِ الرَّجَالُ " - عَوْضًا
عَنْ تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ أَنْ جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " حَمَامِيمٌ " (٢)
قَالُوا : " حَمَامَاتٌ " بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، وَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا : " سُرَادِقٌ " بِفَتْحِ
السَّيْنِ - قَالُوا : " سُرَادِقَاتٌ " فَجَعَلُوا التَّأْنِيثَ (بِالْأَلْفِ) (٣) وَالتَّاءَ عَوْضًا
(مِنْ) (٤) تَأْنِيثِ التَّكْسِيرِ ، قَالَ سِيبَوِيهِ : " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا :
" فَرَّاسِينَ " (٥) فِي جَمْعِ " فَرَّاسِينَ " لَمْ يَقُولُوا : فَرَّاسِنَاتٌ (٦) ، يَعْنِي أَنَّ الْمُذَكَّرَ لَمْ
يُجْمَعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ (إِلَّا) (٧) إِذَا لَمْ يَكْسَرْ ، وَرَبِّمَا جَمَعُوا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ مَعَ
وُجُودِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، فَقَالُوا : " بُوَانَاتٌ " ، وَالْوَّاحِدُ " بُوَانٌ " بِكَسْرِ
الْبَاءِ ، وَهُوَ أَحَدُ أَعْمِدَةِ الْخَيْمَةِ ، وَكَسَرُوهُ فَقَالُوا " بُونٌ " بِضَمِّ " الْبَاءِ "

(١) فِي الْأَصْلِ " كَطْلَاةٌ وَاحِدٌ طُلَاةٌ " .

الطَّلِي : الْأَعْنَاقُ ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : وَاحِدَتُهَا " طَلِيَّةٌ " ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو وَالْفَرَّاءُ : وَاحِدَتُهَا " طَلَاةٌ " .
رَاجِعْ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ " طَلَاةٌ " .

(٢) فِي (ف) " حَمَامٌ " تَحْرِيفٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لِلْحَمَامِ الطَّائِرِ الْمَعْرُوفِ أَوْ الْحَمِيمِ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " عَنْ " .

(٥) فِي الْأَصْلِ " أَفْرَاسٌ " وَفِي (ف) " فَرَّاسِنَاتٌ " ، وَهُوَ اللَّبْعِيرُ كَالْحَافِرِ لِلْفَرَسِ .

(٦) انظُرِ الْكِتَابَ ٣ / ٦١٥ ، وَنَصَّهُ " أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : فَرَّاسِنَاتٌ حِينَ قَالُوا فَرَّاسِينَ " .

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) .

وَسُكُونِ " الْوَاوِ " ، وَالْقِيَّاسُ ضَمُّهَا " كَحِمَارٍ وَحُمْرٍ " إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الضَّمَّةَ
لثِقَلِهَا عَلَى الْوَاوِ (١) .

وَقِيلَ : إِنَّ " السُّرَادِقَ " فِي الْمَعْنَى " خَيْمَةٌ " (فَجَمَعُوهُ) (٢) بِالْأَلِفِ
وَالْتَاءِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ ، وَ " الْحَمَامُ " فِي الْمَعْنَى " بِنْيَةٌ فَكَمَا قَالُوا فِي خَيْمَةٍ :
خَيْمَاتٍ " قَالُوا : سُرَادِقَاتٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

..... ما هذه الصُّوتُ (٣)

أَنْتَ " الصُّوتَ " لِأَنَّهُ نَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ (الصَّيْحَةِ) (٤) ، وَقَالَ بَعْضُ
العَرَبِ : " لِلَّهِ دَرٌّ فَلَانَ جَاعَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا " (٥) فَأَنْتَ " الْكِتَابِ " ؛ لِأَنَّهُ
ذَهَبَ بِهَا مَذْهَبَ " الصَّحِيفَةِ " ، فَكَذَلِكَ أَرَادُوا بِالسُّرَادِقِ : الْخَيْمَةَ ، وَبِالْحَمَامِ :
الْبِنْيَةَ .

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٦٠٢ ، ٦١٥ .

(٢) في الأصل " فجمعوا " .

(٣) هذا جزء من بيت نسب إلى رويشد بن كثير الطائي ، والبيت بتمامه :

يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت

ويروي " بلغ بني أسد " ، وهو في الخصائص ٢ / ٤١٦ ، والإنصاف ٧٧٣ ، وشرح الحماسة
للمرزوقي ١٦٦ ، وابن يعيش ٥ / ٩٥ ، والهمع ٢ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٢١٦ ، والصحاح ، واللسان
" صوت " ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٢ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٧٢ ، وسر الفصاحة
للخفاجي ١٦ .

(٤) في (ف) " الصحيحة " .

(٥) ينظر الخصائص ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٤١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤ ، وضرائر الشعر لابن
عصفور ٢٧٥ ، وتأنيث المذكور من قبيح الضرورة ، لأنه خروج عن أصل إلى فرع ، وإنما المستجاز
من ذلك رد التأنيث إلى التذكير ، لأن التذكير هو الأصل " عن (سر صناعة الإعراب ١ / ١٣) .
يتصرف .

مِثْلَ شُنُودِ قَوْلِهِمْ : سِنُونَا وَأَرْضُونِ وَكَذَا حُرُونَا

الشَّاذُّ : هُوَ الْخَارِجُ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَجَمْعُ السَّلَامَةِ إِنَّمَا يَكُونُ لِأُولِي الْعِلْمِ الْمُنْذَرِينَ ، وَصِفَاتِهِمْ ؛ لِشَرَفِهِمْ ، وَقَدْ شَذَّتْ (أَلْفَاظُ) (١) مِمَّا لَا يَعْقِلُ وَجُمِعَتْ (جَمْعُ) (٢) السَّلَامَةِ ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ دَخَلَهَا النَّقْصُ إِمَّا بِحَذْفٍ أَوْ إِعْلَالٍ فَجُمِعَتْ جَمْعَ السَّلَامَةِ جَبْرًا لِمَا لَحِقَهَا مِنَ النَّقْصِ ، وَقَدْ مِثْلَ بِذَلِكَ كُلِّهِ ، أَمَّا " سَنَةٌ " فَأَصْلُهَا " سِنْوَةٌ " (٣) فَحُذِفَتْ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ وَعَوَّضَتْ مِنْ ذَلِكَ الْحَذْفِ أَنْ جُمِعَتْ أَشْرَفَ (الْجُمُوعِ) (٤) وَكُسِرَتْ سِينُهَا تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ لَيْسَ لَهَا بِحَقِّ الْأَصْلِ ، لِأَنَّ كَسْرَ السِّينِ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّغْيِيرِ وَقَدْ اجْتَرَأُوا عَلَى تَغْيِيرِهِ حَتَّى جَعَلُوا إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ ، وَأَضَافُوهُ أَيْضًا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِينَهُ
لَعِبْنَ بِنَا شَيْبًا وَشَيَيْنَنَا مُرْدًا (٥)

فَأَضَافَ " سِنِينَ " إِلَى " الْهَاءِ " ، وَقِيلَ : " الْهَاءُ " فِي سِنِينِهِ " لِلْوَقْفِ وَلَيْسَتْ هَاءُ الضَّمِيرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِهِ ﴾ (٦) وَإِنَّمَا حَرَكُوا

(١) فِي (ف) " الْأَلْفَاظُ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) أَوْ " سِنْهَةٌ " .

(٤) فِي (ف) " الْمَجْمُوعُ " .

(٥) قَاتِلُهُ الصَّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيُّ - شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ - كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ٦٠ ، وَشَعْرُ بَنِي قَشِيرٍ ٢ / ١٢٢ وَفِيهِمَا " دَعَوْنِي " وَهُوَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ١١ / ٥ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٥٢ / ٢ ، وَالْمُرَادِيُّ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ

١ / ٩٤ ، وَابْنُ النَّازِمِ ١٩ ، وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٣١ / ١ ، وَالتَّوْصِيحُ ٤١ / ١ ، وَالتَّصْرِيحُ ١ / ٧٧ ،

وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ لَابْنَ عَقِيلٍ ١ / ٥٥ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٨ / ٥٨ ، وَالْعَيْنِيُّ ١ / ١٦٩ ، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ ابْنِ

عَقِيلٍ لِلْجَرَجَاوِيِّ ٧ .

(٦) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٩٠ .

[الهاء] (١) لأنهم أجروا الوقف مجرى الوصل فحركوا "الهاء" في "سنيته"، وقال الآخر:

وقد جاوزت حد الأربعين (٢)

فجعل الإعراب في النون وجرها بإضافة، وإذا جعل الإعراب في النون جعلت هذه الألفاظ بالياء غالباً على كل حال؛ لخشية الياء (٣)، وقيل: إن كسرة النون في "الأربعين" ليست إعراباً بل كسر التقاء الساكنين (٤) وكان حقها أن يفتح إلا أنه كسر على الأصل، كما أن نون الاثنين حقها الكسر، وقد فتحت في قول الشاعر:

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

وماذا تبتغي الشعراء مني

وفي رواية :

وماذا يدري الشعراء مني

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي يستبعد فيه أن يخدمه الشعراء وقد بلغ سن الحكمة والتجربة، وهو في المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، وابن يعيش ٥/ ١١، ١٣، ومجالس ثعلب ١٧٦ .

(٣) لتكون نظير "غسلين" من الأسماء المفردة نواجز المبرد التزام الواو لتكون مثل "زيتون": المقتضب ٣/ ٣٣٢ .

(٤) نسب هذا إلى المبرد كما في حاشية المقتضب ٢/ ٣٣٢، والخزانة ٨/ ٦٨ ومعناه أن أربعين جمع منكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة ولكنه كسر النون لالتقاء الساكنين .

أَحِبُّ مِنْهَا الْأَنْفَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا (١)
فَفَتَحَ النَّونَ فِي قَوْلِهِ " الْعَيْنَانَا ، وَظَبْيَانَا " وَجَعَلَهُ بِالْأَلِفِ فِي
النَّصْبِ ، وَأَرَادَ " مَنْخَرِي ظَبْيَيْنِ " فَحَذَفَ الْمُضَافَ ، لِأَنَّ الْمَنْخَرَ لَا يُشْبَهُ
الظَّبْيَ بَلْ يُشْبَهُ مَنْخَرَهَا بِمَنْخَرِ الظَّبْيِ ، لِفَتْحِهِ (٢) .
وَأَمَّا " أَرْضُونَ " فَجُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ؛ لِأَنَّهُ مُؤنَّثٌ ، وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ
بِالتَّاءِ فَلَمَّا حُذِفَتْ " التَّاءُ " عُوِضَ مِنْ حَذْفِهَا جَمْعُ السَّلَامَةِ وَحَرَكُوا الرَّاءَ مِنْ
كُلِّ وَجْهِ ، وَقِيلَ : " شَبَّهَتْ " الْأَرْضُ " بِمَنْ يَعْقِلُ ؛ تَعْظِيمًا لِشَأْنِهَا لِكَثْرَةِ
الْمَنْفَعَةِ بِهَا .
وَأَمَّا " حَرُونَ " فَجُمِعَ " حَرَّةٌ " وَهِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَصَا السُّودِ ، فَلَمَّا
أَعْلَى " الرَّاءُ " (الْأُولَى) (٣) يَدِغَامِهَا فِي الثَّانِيَةِ عُوِضَ مِنْ (الْإِعْلَالِ) (٤)

(١) رجز نسبه المفضل في نوادر أبي زيد ١٦٨ لرجل من بني ضبّة ، وقال العيني في حاشية الخزانة
١ / ١٨٤ بولاق " قيل " إن قائله لا يعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل قائله هو رؤية بن العجاج ،
وهو أيضا غير صحيح ، والصحيح ما قاله أبو زيد أنشدني المفضل لرجل من بني ضبّة هلك منذ
أكثر من مائة سنة " ، وقال ابن عصفور في المقرب ٤٧/٢ : " مصنوع " ، ولكنه برواية الثقة
مدفوع ، ويروى صدره
" أعرف منها الجيد والعينانا "

وهو في ملحقات ديوان رؤية ١٨٧ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ٦٧ ، ١٤٣ ، والخزانة ٧ / ٤٥٢ .
قوله " ظببانا " قال أبو زيد : هو اسم رجـل ، وقيل : إنه منثى " ظببي " وهو مقصد المؤلف
هنا .

(٢) في (ف) " لقبه " .

(٣) في (ف) " الأول " .

(٤) في (ف) " الإدغام " ، واستعمال الإعلال بمعنى الإدغام شائع عند الصرفيين .

جَمَعَ السَّلَامَةَ ، وَقَدْ قَالُوا : " أَحْرُونَ " بِفَتْحِ الهمزة (١) (فزادوا) (٢) حرفاً
ليُدْخِلُوهَا ضَرْباً مِنَ التَّغْيِيرِ ، وَزِيَادَةَ الهمزة بِمَنْزِلَةِ الكسرة فِي " سِنُونَ "
وَفَتْحِ الرَّاءِ فِي " أَرْضُونَ " .

[و] إِذَا (٣) كَانَ وَاحِدُ المَحْنُوفِ اللَّامِ مَضْمُومَ الأوَّلِ جَازَ فِي جَمْعِهِ
ضَمُّ الأوَّلِ وَكسْرُهُ ، نَحْوُ " قَلَّةٍ وَقِلُونَ " (مَعَا) (٤) وَإِنْ كَانَ الأوَّلُ فِي
الوَاحِدِ مَفْتُوحاً فَالْكَسْرُ لَا غَيْرُ نَحْوُ " سَنَةٍ وَسِنِينَ " (٥) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
مَكْسُوراً ، نَحْوُ " عِضِينَ " فِي جَمْعِ " عِضَةٍ " (٦) ، وَأَمَّا عِشْرُونَ ، وَثَلَاثُونَ "
إِلَى " التَّسْعِينَ " فَلَمَّا كَانَ العَدَدُ يَشْتَمِلُ (٧) عَلَى العُقَلَاءِ وَغَيْرِهِمْ غَلَبَ فِيهِ
جَانِبُ العُقَلَاءِ فَجُمِعَ بِالوَاوِ وَالنُّونِ ، وَقِيلَ : إِنْ هَذِهِ صِيغٌ وَضِعَتْ (٨) لِلْجَمْعِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٦٠٠ / ٣ " وزعم يونس أنهم يقولون أيضاً : حَرَّةٌ وَحَرُونَ يعنون الحرار
كأنه جمع حَرَّةٍ ، ولكن لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ " ، وقال السيرافي في حاشيته " هذا ما حكاه سيبويه عن
يونس ، وحكى الجرمي عنه أنهم يقولون : أَحْرُونَ ، بفتح الألف ، وكل ذلك شاذٌ ليس بالمطرد " .

(٢) في (ف) " فزادوها " ، وانظر سر صناعة الإعراب ٦١٦/٢ فما بعدها .

(٣) الأصل « إذا » .

(٤) سقط من الأصل ، وأقلُّهُ : عودان يلعب بهما الصبيان .

(٥) ينظر : الكتاب ٥٩٨/٣ .

(٦) في النسختين بالطاء المعجمة وهو سهو من الناسخين صوابه كما أثبتته بالضاد المعجمة ، لأنها
هي التي تلحق في إعرابها بجمع المذكر السالم ، جاء في الصحاح ومختاره (عضه) "
قال الكسائي : " العضة : الكذب والبهتان وجمعها (عضون) مثل " عزة ، وعزون " ، قال
الله تعالى " الذين جعلوا القرآن عضين " ، قيل : نقصانه الواو وهو من عضوته أي : فرقته ، لأنَّ
المشركين فرقوا أقوالهم فيه فجعلوه كذباً وسحراً ... ، وقيل : نقصانه الهاء وأصله : (عضه)
لأن العضة والعضين في لغة قريش السحر ، يقولون للساحر " عاضه " والله أعلم .

(٧) في (ف) " يشمل " .

(٨) في الأصل " صيغت " .

وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِشْرِينَ لَوْ كَانَتْ جَمْعَ "عَشْرَةٍ" لَكَانَتْ ثَلَاثِينَ ؛ لِأَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ ، (وَثَلَاثُ عَشْرَاتٍ : ثَلَاثُونَ ، وَكَذَلِكَ " ثَلَاثُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ ثَلَاثَةٍ) (١) لَكَانَتْ تِسْعَةً ، وَكَذَلِكَ " تِسْعُونَ " لَوْ كَانَتْ جَمْعَ تِسْعَةٍ لَكَانَ سَبْعَةً وَعِشْرِينَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي ثَلَاثَةِ زَيْدٍ : " زَيْدُونَ " ، وَلَا تَقُولُ فِي ثَلَاثِ تِسْعَاتٍ : " تِسْعُونَ " فَاعْرِفُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (٢) ، فَلَمَّا وَصَفَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْقَوْلِ وَالطَّاعَةِ وَهِيَ مِنْ صِفَاتِ الْعُقَلَاءِ جَمَعَهَا جَمْعَ الْعُقَلَاءِ ، وَقِيلَ : أَرَادَ أَهْلَ السَّمَوَاتِ / وَالْأَرْضِ ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ (٣) .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالطَّاعَةِ سُرْعَةُ الْكُونِ ، وَالْإِنْقِيَادُ وَعَدَمُ الْإِسْتِعْصَاءِ .

وَبَابُ التَّوِيلِ مَفْتُوحٌ ، فَكَلَّمَا أَتَاكَ خَارِجٌ (٤) عَنِ الْأَصْلِ فَرُدَّهُ بِالتَّوِيلِ إِلَى الْأَصْلِ .

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) سورة فصلت ١١ .

(٣) ينظر في مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٢٧٠ ، وتفسير القرطبي ١٥ / ٣٤٤ .

(٤) في (ف) " خارجا " بالنصب .

[باب الأفعال]

القول في أزمنة الأفعال الحال والماضي والاستقبال

أزمنة الأفعال ثلاثة ، دليل الحصر أن الفعل إما أن يذكر حين وجوده ، أو ليس ، فإن ذكر حين وجوده فهو الحال ، وإن لم يذكر حين وجوده فإما أن يذكر بعد وجوده ، أو ليس ، فالأول الماضي ، والثاني المستقبل ، وهو الذي يذكر قبل وجوده ، ومن الناس من أنكّر زمن الحال^(١) ، وقال : الفعل إما أن يكون داخلاً في الوجود وهو الماضي وإلا فهو المستقبل . والجواب أن بين الماضي والمستقبل فصلاً وذلك الفصل هو الحال^(٢) (ولأن الزمن الماضي والمستقبل معدومان والأفعال واقعة قطعاً فإما أن تقع في الزمن المعلوم ، وهو محال ، وإما في غير زمان ، وهو أيضاً محال . فتعين وقوعها في زمن موجود ، وهو غير الماضي والمستقبل ، وذلك هو الحال)^(٣) ، واستدل النحويون على زمن الحال بقوله تعالى : ﴿ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(٤) " فَمَا بَيْنَ أَيْدِينَا " هو المستقبل^(٤) ﴿ وَمَا خَلْفَنَا " هو الماضي ، وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ " هو الحال ، وهو الفاصل بين الماضي والآتي^(٤) ، واستدلوا أيضاً بأن العرب وضعت حروفاً

(١) وهم الفلاسفة المتكلمون كما في ابن يعيش ٤/٧ بإصلاح الخلل الواقع في الجمل ٤٥ .

(٢) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٣) سورة مريم ٦٤ .

(٤) سقط من الأصل .

لِنَفْيِ الْمَاضِي وَهِيَ " لَمْ ، وَلَمَّا " ، وَحُرُوفًا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ وَهِيَ " لَنْ ، وَلَا " ،
وَحُرُوفًا لِنَفْيِ الْحَالِ وَهِيَ " مَا ، وَكَلًّا " فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْحَالَ تَأْيِتُ حَتَّى
(يَصِحُّ نَفْيُهُ) (١) ، فَاعْرِفْهُ .

(١) فِي (ف) (لِيَصِحُّ نَعْتُهُ) .

[صيغ الأفعال]

بِأَمْسٍ قَدَّرَ مَا مَضَى نَحْوُ قَعْدَ وَالْآنَ لِلْحَاضِرِ وَالْأَيِّ بِفَدَ

اعْلَمْ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ اشْتِقَاقِ أَمْثَلَةِ الْفِعْلِ مِنَ الْمَصَادِرِ الْاِخْتِصَارُ ؛ لِأَنَّ الْمِثَالَ يَدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ عَلَى الْاِحْدَثِ وَزَمَانِهِ الْمُعَيَّنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ : "ضَرَبَ" (أَخْصَرُ) (١) مِنْ قَوْلِكَ : لِزَيْدٍ ضَرَبُ فِي زَمَانٍ مَاضٍ ، وَالْمَاضِي : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ وَقُوعِهِ عَلَى وَقْتِ إِخْبَارِكَ بِهِ ، وَيَحْسُنُ مَعَهُ "أَمْسٍ" تَوْكِيدًا . وَالْحَاضِرُ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ أَخْبَرَ بِهِ فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ ، كَقَوْلِكَ : "يَكْتُبُ" وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْكِتَابَةِ ، وَيَقْتَرِنُ بِهِ "الْآنَ" ، وَالسَّاعَةَ" ، وَ"الآنَ" هُوَ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ .

وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ تَقَدَّمَ وَقْتُ الْإِخْبَارِ بِهِ عَلَى وَقْتِ وُجُودِهِ (٢) ، وَلَفْظُ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمُسْتَقْبَلِ يَأْتِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ : مَاضٍ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَصْرِفْهُ قَرِينَةً عَنْ مَوْضُوعِهِ ، نَحْوُ "ضَرَبَ" ؛ وَمَاضٍ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بـ "لَمْ" ، وَلَمَّا" ، نَحْوُ "لَمْ يَقُمْ أَمْسٍ" ؛ وَمَاضٍ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، وَهُوَ الْمُقْتَرِنُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ ، نَحْوُ "إِنْ قَامَ (قُمْتُ) (٣) ، وَكَذَلِكَ الْمُسْتَقْبَلُ فِي انْقِسَامِهِ .

وَالْحَالُ لِأَلْفِظٍ لَهُ بِهِ انْفِرَادٌ لَكِنْ لَفْظُ الْحَالِ وَالْأَيِّ اتَّحَدَ

مَعْنَى هَذَا الْبَيْتِ أَنَّ (لَفْظًا) (٤) قَوْلِكَ : "يَفْعَلُ" إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ الْقَرَائِنِ

(١) فِي (ف) "اِخْتَصَرَ" .

(٢) وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ "قُمْ ، وَيَقْعُدُ غَدًا" .

(٣) فِي (ف) "قُمْتُ" بِزِيَادَةِ الْفَاءِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

يَكُونُ (مُشْتَرِكًا) (١) بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، وَالْإِشْتِرَاكُ هُوَ أَنْ يَتَّحِدَ . الَّلَّفْظُ وَيَتَكَثَّرُ الْمَعْنَى لِأَجْلِ نِسْبَةِ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ وَلَا لِقَدْرِ مُشْتَرِكِ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ ، فَقَوْلُنَا : " لِأَجْلِ نِسْبَةِ بَيْنَهُمَا " لِيُخْرَجَ مِنْهُ رَجُلٌ سَمِيَتْهُ بِأَسَدٍ ؛ وَلِأَجْلِ شَجَاعَةِ (فِيهِ) (٢) مُنَاسِبَةٍ لِشَجَاعَةِ الْأَسَدِ .

وَقَوْلُنَا : " وَلَا لِقَدْرِ مُشْتَرِكِ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ قَوْلُنَا : " حَيَوَانٌ " فَإِنَّهُ (يُطْلَقُ) (٣) عَلَى (الْإِنْسَانِ) (٤) وَالْفَرَسِ وَغَيْرِهِ ، لِلقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ بَيْنَهُمَا ، وَهُوَ الْحَيَوَانِيَّةُ (٥) .

وَقِيلَ : إِذَا أُطْلِقَ قَوْلُ الْقَائِلِ : " يَفْعَلُ " أَفَادَ الْحَالَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ ، وَلِأَنَّ الْحَالَ هُوَ الَّذِي يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانَ مِنْ مَعْرِفَةِ صِحَّتِهِ وَيُطْلِئُهُ ؛ وَلِأَنَّ الْإِنْسَانَ بِالْحَالِ أَشَدُّ اهْتِمَامًا مِنْهُ بِالْإِسْتِقْبَالِ ، فَيُحْمَلُ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ قَرِينَةٍ عَلَى الْحَالِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْمُسْتَقْبَلَ لَهُ صِغَةُ تَخْصُّهُ ، وَهِيَ الْأَمْرُ ، وَالْمَاضِي صِغَةُ تَخْصُّهُ ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ لِلْحَالِ صِغَةُ تَخْصُّهُ ، وَصِغَةُ " يَفْعَلُ " تَحْتَمِلُ ذَلِكَ (وَتَقْبَلُهُ) (٦) فَوَجِبَ أَنْ تُجْعَلَ لَهُ .

وَأَمَّا صِغَةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ الْأَمْرُ كَأَضْرِبَ ، وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ صِغَةُ الْأَمْرِ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَضْعِ ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " صِغَةُ لِلْإِسْتِقْبَالِ " أَنَّهُ وَضِعَ لَهُ ، لِأَنَّ الْأَمْرَ هُوَ طَلَبُ إِيقَاعِ الْفِعْلِ ، فَلَا بُدَّ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ينطلق " .

(٤) في (ف) " الحيوان " .

(٥) ينظر المشترك اللغوي نظرية وتطبيقاً للدكتور توفيق محمد شاهين ١٠٦ فما بعدها .

(٦) سقط من الأصل .

أَنْ يَكُونَ غَيْرَ وَاقِعٍ لِيَصِحَّ طَلَبُ إِيقَاعِهِ ، وَكَذَلِكَ النَّهْيُ .
 قَوْلُهُ : وَهُوَ غَيْرُ حَالٍ " أَيْ : هُوَ غَيْرُ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ إِذَا
 أُطْلِقَ كَ " يَفْعَلُ " عِنْدَ إِطْلَاقِهِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ ، فَأَمَّا مَعَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ فَيَتَعَيَّنُ
 بِهَا - (أَعْنِي) (١) يَفْعَلُ .

فَأَمَّا مَا يَخْلَصُ (يَفْعَلُ) (٢) (لِلْحَالِ) (٣) فَهُوَ : الْآنَ ، أَوْ السَّاعَةَ ، أَوْ
 هَذَا الْوَقْتَ .

وَإِذَا قِيلَ لَكَ قَوْلٌ ، قُلْتَ (٤) لِقَائِهِ : " إِذَا أَظُنُّكَ كَاذِبًا " فَإِنَّ قَوْلَكَ :
 " أَظُنُّ " لِلْحَالِ ، وَلَا مَ الْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ قَوْمٍ ، نَحْوُ : إِنْ زَيْدًا لِيَقُومَ " (٥) .
 وَأَمَّا الْقَرَائِنُ الَّتِي تَخْلَصُهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ " فَالْسُّنُّ ، وَسَوْفَ ، وَلَا مَ الْأَمْرِ ،
 وَلَا - نَاقِيَةٌ وَنَاهِيَةٌ - وَنُونَا التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةُ وَالتَّقْوِيلَةُ ، وَلَا مَ الْقَسَمِ نَحْوُ وَاللَّهِ
 لِأَقُومَنَّ " ، وَأَنْوَاتُ الشَّرْطِ (٦) ، وَأَنْ يَقَعَ فِي ظَرْفِ مُسْتَقْبَلٍ ، نَحْوُ " يَقُومُ غَدًا " ،
 وَنَوَاصِبُ الْفِعْلِ " .

وَقَدْ يَدْخُلُ عَلَيْهِ مَا يَخْلَصُهُ لِلْمَاضِي مِثْلَ " لَوْ " ؛ لِأَنَّهَا شَرْطٌ فِي
 الْمَاضِي ، نَحْوُ " لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ لِأَكْرَمْتُهُ " (٧) ، وَأَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِـ " كَانَ " ، نَحْوُ
 " كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ عَمْرًا " .

(١) فِي (ف) " يَعْنِي " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " الْحَالِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " لَقَلْتُ " .

(٥) يَنْظُرُ ابْنُ يَعِيشَ ٦/٧ .

(٦) مَا عَدَا (لَوْ) ؛ فَإِنَّهَا تَخْلَصُهُ لِلْمَاضِي ، كَمَا سَيَنْكَرُ الشَّارِحُ .

(٧) قَالَ الْمُرَادِيُّ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَةِ ٤ / ٢٨١ : " لَوْ " الصَّارِفَةُ إِلَى الْمَاضِي هِيَ الْإِمْتِنَاعِيَّةُ ، وَأَمَّا الَّتِي

بِمَعْنَى " إِنْ " فَتَنْصَرِفُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا مُضَارِعٌ فَهُوَ مُسْتَقْبَلُ الْمَعْنَى " .

[بناء الفعل الماضي]

وَأَبْنِ عَلَى الْفَتْحِ الْمَضِيِّ حَتَّى يَأْتِيَ الضَّمِيرُ نَحْوُ قُمْتَ قُمْتَا

اعْلَمْ أَنَّ حَقَّ الْفِعْلِ الْبِنَاءُ عَلَى السُّكُونِ كَفِعْلِ الْأَمْرِ ، وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمَاضِي عَلَى الْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُشْبِهُ (١) الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ وَهُوَ مُعْرَبٌ لِمُشَابَهَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَسْمِ عَلَى مَا يَأْتِي ، وَوَجْهُ شَبَهِ الْمَاضِي لِلْمُضَارِعِ مِنْ وَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهُ يَقَعُ صِفَةً لِلنُّكْرَةِ ، تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ " ، فَ " قَامَ " فِي مَوْضِعِ جَرٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ " ، (فَ " يَقُومُ " فِي مَوْضِعِ قَائِمٍ) (٢) .

الثَّانِي : أَنَّهُ يَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ ، وَعَنْ " إِنْ " ، وَمَفْعُولًا ثَانِيًا لظَنَنْتُ كَمَا يَقَعُ الْمُضَارِعُ كَذَلِكَ ، تَقُولُ (٣) : " زَيْدٌ قَامَ " ، فَ " قَامَ " وَاقِعٌ مَوْضِعَ (يَقُومُ ، وَيَقُومُ وَاقِعٌ) (٤) مَوْضِعِ قَائِمٍ .

الثَّالِثُ : أَنَّهُ يَقَعُ شَرْطًا ، نَحْوُ إِنْ قُمْتَ قُمْتَ " ، وَقَدْ وَقَعَ الْمُضَارِعُ مَوْضِعَ (٥) الْمَاضِي / نَحْوُ لَمْ يَضْرِبْ " ، فَلَمَّا أَشْبَهَ مَا أَشْبَهَ الْأَسْمَ فَكَأَنَّهُ قَدْ أَشْبَهَ الْأَسْمَ ، إِلَّا أَنَّ مُشَابَهَتَهُ لِلأَسْمِ بِوَأَسِطَةِ الْمُضَارِعِ وَهِيَ مُشَابَهَةٌ نَاقِصَةٌ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ

(١) فِي (ف) "أشبهه" .

(٢) فِي (ف) "ويقوم واقع موقع قائم" .

(٣) فِي (ف) "نحو" .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) فِي الْأَصْلِ "موضع" .

عَلَيْهِ لَمْ الْاِبْتِـدَاءِ كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، وَلَيْسَ فِيهِ اشْتِرَاكٌ بَيْنَ زَمَانَيْنِ كَمَا فِي الْمُضَارِعِ ، فَلَمَّا أَشْبَهَ الْمُضَارِعَ كَانَ (أَشْرَفَ) (١) وَأَفْضَلَ مِنْ فِعْلِ الْأَمْرِ فَبُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ ، لِأَنَّ الْمُتَحَرِّكَ أَفْضَلُ مِنَ السَّاكِنِ (٢) وَأَقْوَى مِنْهُ ، وَكَانَتِ الْحَرَكَةُ فَتْحَةً ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِتَحْرِيكِهِ إِخْرَاجَهُ مِنْ رُتْبَةِ السُّكُونِ وَقَدْ حَصَلَ الْقَصْدُ بِالْفَتْحَةِ وَهِيَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ ، فَتَعَاطَى غَيْرَهَا مَعَ حُصُولِ الْاِكْتِفَاءِ بِهَا عَبَثٌ ، وَأَيْضًا فَإِذَا احْتَجْنَا إِلَى الْحَرَكَةِ فَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فَتْحَةً أَوْ ضَمَّةً أَوْ كَسْرَةً ، فَلَوْ ضُمَّ آخِرُ الْمَاضِي لَحَصَلَ لَبْسٌ بَيْنَ فِعْلِ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ عَلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْذِفُ " الْوَاوَ " وَيَكْتَفِي بِالضَّمَّةِ ، نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ (٣) :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِيْبَا كَانَ حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِيْبَاءِ الشِّفَاةُ

أَرَادَ " كَانُوا " فَحَذَفَ " الْوَاوَ " وَكَتَفَى بِضَمَّةِ النُّونِ ، وَلَوْ كَسِرَ (٤) آخِرُهُ (لَدَخَلَهُ) (٥) حَرَكَةٌ لَازِمَةٌ تُشْبِهُ الْجَرَ ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ فِي الْأَفْعَالِ ، فَلَمَّا امْتَنَعَتِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ تَعَيَّنَتِ الْفَتْحَةُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " ساكن " .

(٣) لم أعر على قائله ، وروى عجزه في (ف) " وكان مع الأطباء الأسماء " ، وللبيت رواية أخرى وبتمة :

فلو أن الأطيبا كان حولي وكان مع الأطباء الشفاة

إذا ما أذهبوا ألماً بقلبي وإن قيل الشفاة هم الأسماء

وروى " السقاة " بدلاً من " الشفاة " وهي جمع ساق من " سقاها الدواء يسقيه " ، والأسماء : من أسا الجرح يأسوه إذا عالجه ليبراً .

والشاهد في مجالس ثعلب ٨٨/١ ، والإنصاف ٢٨٥ ، ٥٤٦ ، وابن يعيش ٥/٧ ، وأسرار العربية ٢١٧ ، والفصول الخمسون ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ٨٥/١ ، ومعاني القرآن ٩١/١ ، والهمع ٥٨/١ .

(٤) في (ف) " أو كسر " .

(٥) في (ف) " لدخوله " تحريف .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ الْفِعْلَ الْكَسْرُ ، نَحْوُ " اضْرِبِ الرَّجُلَ ، وَخُذِ
الْكِتَابَ " .

قُلْتُ : هَذِهِ كَسْرَةٌ عَارِضَةٌ ، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا زَالَ السَّاكِنُ
الثَّانِي زَالَتْ ، وَقَدْ احْتَرَزْنَا (عَنْ) (١) ذَلِكَ بِقَوْلِنَا : " لَازِمَةٌ " أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
صَانُوهُ بِنُونِ الْوَقَايَةِ عَنِ الْكَسْرِ إِذَا (اتَّصَلَ) (٢) بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ
الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ : (أَكْرَمَنِي) (٣) زَيْدٌ .

فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ تَغَيَّرَ آخِرُهُ إِمَّا بِالسُّكُونِ ، نَحْوُ قَمْتُ " ، أَوْ
بِالضَّمَّةِ نَحْوُ " قَامُوا " ، أَوْ بِالْفَتْحِ نَحْوُ " قَامَا " ، فَالْفَتْحُ فِي " قَامَا " لَيْسَ (هُوَ
الْفَتْحُ) (٤) فِي فِعْلِ الْوَاحِدِ ، بَلْ فَتْحَةٌ مُجْتَلِبَةٌ (٥) ؛ لِأَجْلِ الْأَلْفِ ، كَمَا أَنَّ
الضَّمَّةَ فِي " قَامُوا " مُجْتَلِبَةٌ لِأَجْلِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ امْتِزَاجِ الْفِعْلِ بِفَاعِلِهِ
فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ جُزْءٍ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .
وَقَدْ مَثَّلَ بِتَغْيِيرِ آخِرِهِ بِالسُّكُونِ بِقَوْلِهِ : " قَمْتُ قَمْتًا " وَذَلِكَ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ
فِي كَلِمَةٍ أَرْبَعَةٌ أَحْرَفٍ مُتَحَرِّكَاتٌ لَوَازِمٌ مُتَوَالِيَةٌ .

فَقَوْلِنَا : " لَوَازِمٌ " احْتَرَزْنَا بِهِ (عَنْ) (١) ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ
لَهُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ نَحْوُ " ضَرَبَكَ " ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ غَيْرُ
لَازِمٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ خُصُوصاً فِي الصَّلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ

(١) فِي (ف) " مِنْ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " اتَّصَلَتْ " .

(٣) فِي (ف) " الزَّمْنِي " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي النُّسخَتَيْنِ " مُخْتَلَفَةٌ " وَهُوَ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِينَ صَوَابُهُ كَمَا أَثْبَتَهُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ .

اللَّهُ رَسُولًا ﴿١﴾ أَي : بَعَثَهُ ، فَتَقُولُ : " ضَرَبْنَا زَيْدًا " بِسُكُونِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْفَاعِلَ ، وَضَرَبْنَا زَيْدٌ " بِفَتْحِ الْبَاءِ إِذَا أَرَدْتَ الْمَفْعُولَ ، فَالْفَرْقُ بَيْنَ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَضَمِيرِ الْمَفْعُولِ إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ آخِرَ الْفِعْلِ فَالضَّمِيرُ فَاعِلٌ ، وَإِذَا حَرَكْتَ فَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ ، وَعَنْ مِثْلِ " أَكْمَةٍ " (٢) : فَإِنَّ (التَّاءَ) (٣) لَيْسَتْ لِأَزْمَةٍ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الْجَمْعِ .

وَإِنَّمَا سَكُنَ آخِرُ الْفِعْلِ دُونَ أَوَّلِهِ وَأَوْسَطِهِ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ يَبْتَدَأُ بِهِ فَلَا يُمَكِّنُ إِسْكَانَهُ ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُ وَسَطِهِ ؛ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ أَوْزَانُ الثَّلَاثِيَّ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَتَعَيَّنَ إِسْكَانُ الْأَخِيرِ .

وَيَخْرُجُ الْفِعْلُ الْمَاضِي الصَّحِيحُ عَنِ الْفَتْحِ فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعَ (فَيَسْكُنُ) (٤) فِي ثَمَانِيَةِ ضَمَائِرَ / اثْنَانِ لِلْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ قُمْتُ ، قُمْنَا ، وَخَمْسَةَ لِلْمُخَاطَبِينَ نَحْوُ : قُمْتَ ، قُمْتِ ، قُمْتُمَا ، قُمْتُمْ ، (قُمْتُنَّ) (٥) ، وَوَاحِدٌ فِي ضَمِيرِ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ نَحْوُ : " قُمْنَ " . وَيُضْمُ مَعَ الْوَاوِ كَ " قَامُوا " ، وَالضَّائِبُ فِي سُكُونِ آخِرِ الْمَاضِي أَنْ (تَقُولَ) (٦) : إِذَا جَاءَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ

١-٢٨ /

(١) سورة الفرقان ٤١ .
 (٢) في (ف) " أمة " ، والأكمة : التل .
 (٣) في (ف) " ياء التانيث " .
 (٤) في (ف) " فلتسكن " .
 (٥) في (ف) " قمتنا " .
 (٦) في (ف) " يقال " .

الْمُتَحَرِّكُ ، فَبِهَذِهِ الْقِيُودِ يَجِبُ تَسْكِينُ لَامِ الْفِعْلِ ، وَإِنْ فَقِدَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَجِبِ
السُّكُونُ ، مِثَالُ فَقْدَانِ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا " مَا قَامَ إِلَّا هُوَ " وَاحْتِرَازَنَا بِكَوْنِهِ مَرْفُوعًا
عَنْ ضَمِيرِ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " ضَرَبْنَا " ، وَبِكَوْنِهِ مُتَحَرِّكًا عَنْ نَحْوِ " ضَرَبَا " (١)
وَقَدْ يُحْذَفُ آخِرُهُ (لِاجْتِمَاعِ) (٢) السَّاكِنَيْنِ عِنْدَ الْإِعْلَالِ وَاتِّصَالِ الضَّمِيرِ بِهِ
نَحْوُ غَزَوْا وَرَمَوْا " (٣) .

(١) في الأصل « ضربنا » .

(٢) (ف) « لانتقاء » وهما متقاربان .

(٣) حيث الأصل فيهما : رميوا ، وغزوا ، فتحركت الياء والواو والفتح ما قبلهما فقلبا ألفين ، ثم وقعت
الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها فحذفت الألف ، لانتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف
المحذوفة ، عن ابن يعيش ٦ / ٧ .

[بناء فعل الأمر]

وَالْأَمْرُ كَأَضْرَبَ بِالسُّكُونِ يَبْنِي وَاحْتَفَ عَلَيْهِ كَامُضٍ وَأَغْرُ وَأَغْنَا

كَانَ يَنْبَغِي (أَنْ) (١) يَقُولُ : وَالْأَمْرُ لِلْمُوَاجِهَةِ (٢) إِذَا كَانَ لِلْفَاعِلِ إِلَّا أَنَّهُ اِكْتَفَى بِالْمِثَالِ - وَهُوَ قَوْلُهُ : " اضْرِبْ " - عَنِ التَّفْسِيرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ إِذَا كَانَ لِلْغَائِبِ كَانَ بِاللَّامِ فَيَكُونُ مُعْرَبًا نَحْوُ " لِيَقُمْ زَيْدٌ " وَإِذَا كَانَ لِلْمُوَاجِهَةِ وَلَمْ يَكُنْ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ كَانَ أَيْضًا بِاللَّامِ نَحْوُ لِتَضْرِبْ يَا زَيْدُ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ كَانَ الْمَأْمُورُ فِي الْحَقِيقَةِ غَائِبًا ، وَالْأَمْرُ الْغَائِبُ بِاللَّامِ ، وَإِنَّمَا زَادُوا اللَّامَ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَمْرِ الْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ ، وَكَانَ الْغَائِبُ أَوْلَى بِالزِّيَادَةِ ، لِقَوْلِهِ .

وَلَا سَوْأَلَ عَنِ بِنَاءِ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْبِنَاءُ ، وَلَا سَوْأَلَ عَنِ بِنَائِهِ عَلَى السُّكُونِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا بُنِيَ عَلَى السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْحَرْفَ فِي كَوْنِهِ لَا يُخْبِرُ بِهِ .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ مُعْرَبٌ مَجْرُومٌ بِاللَّامِ الْمُضْمَرَةِ (٣) كَمَا تُضْمَرُ " أَنْ " النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ ، وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ الْمَوْجِبَ لِإِعْرَابِ الْمُضَارِعِ هِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ وَقَدْ انْتَفَتْ فَيَنْتَفِي الْإِعْرَابُ ، وَلَوْ كَانَتْ اللَّامُ مُضْمَرَةً كَ " أَنْ " النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ لَوَجِبَ أَنْ تَبْقَى (حُرُوفٌ) (٤) الْمُضَارَعَةُ كَمَا فِي " أَنْ ؛ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) المواجهه : يعنى المخاطب .

(٣) انظر الإتنصاف ٥٢٤ ، المسألة ٧٢ .

(٤) فى الاصل " حرف " .

قَوْلُهُ : "وَأَحْذَفُ عَلَيْهِ" إِنَّمَا حُذِفَ حَرْفُ الْعِلَّةِ مِنْ آخِرِ الْفِعْلِ
(الأمر) (١) ؛ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوا الْمَجْزُومَ الصَّحِيحَ عَلَى الْأَمْرِ فَسَكَّنُوهُ ، كَذَلِكَ
حَمَلُوا فِعْلَ الْأَمْرِ الْمُعْتَلِّ فِي الْحَذْفِ عَلَى الْمُعْتَلِّ فِي الْجَزْمِ ، فَالسُّكُونُ فِي
الْجَزْمِ حَمَلًا (عَلَى الْأَمْرِ) (٢) ، وَالْحَذْفُ فِي الْأَمْرِ حَمَلًا عَلَى الْجَزْمِ ، وَلَمَّا
كَانَتْ حُرُوفُ الْعِلَّةِ ثَلَاثَةً - الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلِفُ - مَثَلٌ لِكُلِّ مِنْهَا مِثَالًا ،
فَقَوْلُهُ : " أَمْضِ " مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْيَاءِ ، وَ " اغْزُ " (٣) مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ ، وَ
(اغْنِ) (٤) مِثَالٌ لِلْمُعْتَلِّ بِالْأَلِفِ .

(١) في (ف) " للأمر " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " واغزو " .

(٤) في كلتا النسختين " اغنى " ، وصوابه " اغن " بحذف حرف العلة كسابقه ، غير أن الألف في
النظم للإطلاق ، والفعل " اغنى " من غنى بالمكان بمعنى أقام فيه ، انظر الصحاح ، واللسان " غنى " .

[الفعل المضارع]

وَالْمُبْتَهَمُ الْمُعْرَبُ لِلتَّشْبِيهِ بِالاسْمِ حَرْفٌ مِنْ "أَنْتِ" فِيهِ الْمُبْتَهَمُ : هُوَ الْمَشْتَرَكُ ، وَمُشَابَهَتُهُ لِلِاسْمِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ، وَهِيَ الْإِبْهَامُ ، وَالتَّخْصِيسُ ، وَدُخُولُ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ .

أَمَّا " الْإِبْهَامُ " ، فَهُوَ (الْإِشْتِرَاكُ) (١) ؛ لِأَنَّ الْمُضَارِعَ شَائِعٌ بَيْنَ زَمَانِي الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ بِوَاحِدٍ بَعِيْنِهِ عِنْدَ السَّامِعِ الْإِبْقَرِيْنَةِ ، فَهُوَ كَالنُّكْرَةِ نَحْوُ " رَجُلٌ " فَلَا يَخْصُ وَاحِدًا بَعِيْنِهِ .

وَأَمَّا " التَّخْصِيسُ " فَإِنَّهُ إِنْ اقْتَرَنَ بِهِ " الْآنَ " تَعَيَّنَ لِلْحَالِ ، وَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ " السَّيْنُ " (وَسَوْفَ) (٢) تَعَيَّنَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ؛ كَمَا أَنَّ النُّكْرَةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَحْوُ " الرَّجُلُ " (صَارَتْ) (٣) لِمَعْنَاهُ مَعْيْنٌ .

ب ٢٨ /

وَأَمَّا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فَحَقَّقَهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأَسْمِ (فَلَوْلَا) (٤) مُشَابَهَةٌ بَيْنَ الْمُضَارِعِ وَالِاسْمِ لَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ ، نَحْوُ " إِنْ زَيْدًا لَيَقُومُ " ، وَلِهَذَا لَا يَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِعَدَمِ الْمُشَابَهَةِ ، فَلَا (تَقُولُ) (٥) : " إِنْ زَيْدًا لَقَامَ " ، وَلَا يَصْلُحُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا عَلَى مُشَابَهَةِ الْاسْمِ ؛ لِأَنَّهُ (لَمَّا) (٦) حَصَلَتْ الْمُشَابَهَةُ دَخَلَتْ اللَّامُ ، فَدُخُولُ اللَّامِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى الْمُشَابَهَةِ .

(١) فِي (ف) " الْمَشْتَرَكِ .

(٢) فِي (ف) " أَوْسَوْفَ " .

(٣) فِي (ف) " صَارَ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " فَلَا " .

(٥) فِي (ف) " يُقَالُ " .

(٦) فِي (ف) " لَوْ " .

وَقَوْلُهُ : " مِنْ أُنْتِ فِيهِ " هِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لِحُرُوفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَهِيَ " الْهَمْزَةُ ، وَالنُّونُ ، وَالْيَاءُ ، وَالتَّاءُ " .

(قَوْلُهُ) (١) : " فِيهِ " يُرِيدُ فِي أَوَّلِهِ ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي الْفِعْلُ وَيَزَادُ فِيهِ أَحَدٌ هَذِهِ لَكِنْ فِي غَيْرِ أَوَّلِهِ ، فَلَا يُسَمَّى مُضَارِعًا .

وَالْمُضَارِعُ يُقَالُ فِي رَسْمِهِ : هُوَ كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ (إِحْدَى) (٢) الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ مَرْفُوعًا قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ النَّوَاصِبُ أَوْ الْجَوَازِمُ .

فَقَوْلُنَا : " مَرْفُوعٌ " لِيُخْرَجَ مِنْهُ مِثْلُ (أَكْرَمَ) (٣) وَتَكَلَّمَ " ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ لَكِنْ لَيْسَ (مَرْفُوعًا) (٤) ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : كُلُّ فِعْلٍ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْفَيْبَةِ ؛ فَإِنَّ التَّاءَ فِي " تَكَلَّمَ " لَا تَدُلُّ عَلَى الْخِطَابِ وَالْهَمْزَةَ فِي (أَكْرَمَ) (٥) لَا تَدُلُّ عَلَى التَّكَلُّمِ ، فَاعْرِفُهُ .

وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِأَنَّ أَوَّلَى مَا زِيدَ هِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ ، وَهِيَ " الْوَاوُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْأَلِفُ " .

فَإِنْ قِيلَ : لَيْسَ (مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ) (٥) فِي هَذِهِ الزَّوَائِدِ غَيْرِ الْيَاءِ .
فَأَلْجَابُ أَنْ الْأَلِفَ تَعَذَّرَتْ زِيَادَتُهَا أَوْلَى ؛ لِسُكُونِهَا ، فَعَدَلُوا عَنْهَا (٦) إِلَى

(١) فِي (ف) وَقَوْلُهُ " .

(٢) فِي (ف) " أَحَدٌ " .

(٣) فِي (ف) " الزَّم " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي (ف) " مَرْفُوعٌ " بِالضَّمِّ وَهُوَ خَطَأٌ نَحْوِي .

(٥) فِي (ف) " مِنْ الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ " .

(٦) بَعْدَ قَوْلِهِ " عَنْهَا " فِي (ف) " مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ " وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا فِي ظَنِّي .

شَبِيهًا ، وَهِيَ " الهمزة " ، وَالْوَاوُ كُرِهَتْ زِيَادَتُهَا أَوْلًا ؛ لِثِقَلِهَا ، (وَلِأَنَّهٗ) (١) قَدْ يَكُونُ فَاءُ الْكَلِمَةِ وَآوًا ، وَلَامُ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا وَآوًا ، وَتَدْخُلُ وَآوُ الْعَطْفِ ، فَلَوْ زِيدَتْ الْوَاوُ لِلْمُضَارَعَةِ (لَتَشَوَّهُ) (٢) النَّطْقُ بِاجْتِمَاعِ أَرْبَعِ وَآوَاتٍ ، فَعُدِلَ عَنْهَا إِلَى " التَّاءِ " ؛ لِأَنَّهَا قَدْ أُبْدِلَتْ مِنْهَا فِي : تَجَاهٍ ، وَتَحْمَةٍ .

وَقِيلَ : إِنَّمَا عَدِلُوا عَنْ زِيَادَةِ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ أَوْلًا لَصُمَّتْ فِي الرَّيَاعِيِّ ، وَفِي الثَّلَاثِيِّ إِذَا بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا إِذَا صُمَّتْ - هَمْزَةٌ نَحْوُ (وَقَتَّتْ ، وَأَقَّتَتْ فَلَا يَدْرَى) (٣) هَلِ الهمزةُ بَدَلُ (٤) مِنَ الْوَاوِ [أَوْ] (٥) لِلْمِتَكَلِّمِ .

وَزِيدَتْ " الْيَاءُ " لِإِمْكَانِ زِيَادَتِهَا ، فَبَقِيَ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ فَزِيدَتْ النُّونُ ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ حُرُوفَ الْمَدِّ ؛ لِأَنَّهَا تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ (٦) كَمَا تُحَذَفُ حُرُوفُ الْمَدِّ فِي الْجَزْمِ ، فَاعْرِفْهُ .

نَحْوُ أَنَا أَضْرِبُ ، نَحْنُ نَضْرِبُ وَأَنْتَ تَضْرِبُ وَزَيْدٌ يَضْرِبُ

هَذِهِ أَمْثَلَةُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَدْخُلُهَا الزَّوَائِدُ الْأَرْبَعُ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ أَرْبَعًا لِأَنَّهَا أَكْثَرُ وَلَا أَقَلُّ ؛ لِأَنَّ الْمُخْبِرَ إِمَّا أَنْ يُخْبِرَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ فِيمَا أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ ، فَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فَبِالْهِمَزَةِ ذَكَرًا

(١) فِي (ف) " وَلِأَنَّهَا " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " لِنَشَأِ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي (ف) " وَقَيْتَ ، وَأَقَيْتَ فَلَا يَدْرَى " وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ ، قَالَ تَعَالَى : (إِذَا الرُّسُلُ أَقْتَتِ) الْمُرْسَلَاتُ ١١ .

(٤) فِي (ف) " بَدَلًا " بِالنَّصْبِ تَحْرِيفٌ .

(٥) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ .

(٦) الْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ سَيَأْتِي ذِكْرُهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

كَانَ أَوْ أَنْتَى ، كَقَوْلِهِ : " أَنَا أَضْرِبُ " ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ
فَبِالْأُنُونِ نَحْوُ " نَضْرِبُ " ، وَإِنْ أَخْبَرَ عَنْ غَيْرِهِ فَذَلِكَ الْغَيْرُ إِنْ كَانَ
حَاضِرًا فَبِالْتَّاءِ ، نَحْوُ أَنْتَ تَضْرِبُ ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ ، وَأَنْتُمَا
تَضْرِبَانِ ، وَأَنْتُمْ تَضْرِبُونَ ، وَإِنْ كَانَ غَائِبًا : فَبِالْيَاءِ إِنْ كَانَ مُذَكَّرًا ،
وَبِالْتَّاءِ (١) / إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا مَقْرَدًا أَوْ مُنْثَى نَحْوُ " هُوَ يَضْرِبُ ، وَهَذَا
تَضْرِبُ ، وَالْهِنْدَانُ تَضْرِبَانِ " ، وَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ جَمْعًا وَفَاعِلُهُ
مُضْمَرٌ فَبِالْيَاءِ نَحْوُ (٢) " الْهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ " : لِأَنَّ النَّوْنَ لِلتَّائِيثِ
فَأَعْنَتُ عَنِ التَّائِيثِ الَّذِي يُفِيدُهُ التَّاءُ .

٢٩ - أ

وَقِيلَ : الْهَمْزَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ " أَنَا " الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ
فَجَعَلَتْ لِلْمُتَكَلِّمِ ، وَكَذَلِكَ " النَّوْنُ " مَأْخُودَةٌ (٣) مِنْ ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ
وَهُوَ " نَحْنُ " فَجَعَلَ لِجَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَالتَّاءُ مَأْخُودَةٌ (٣) مِنْ " أَنْتَ " ،
وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُؤَخَذَ الْوَاوُ مِنْ " هُوَ " لَكِنْ كَرِهُوا زِيَادَتَهَا
أَوَّلًا فَعَدَلُوا عَنِ الْوَاوِ مِنْ " هُوَ " إِلَى " الْيَاءِ " مِنْ " هِيَ " لِاشْتِرَاكِهِمَا
فِي الْغَيْبَةِ فَجَعَلُوهَا لِلْغَائِبِ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ ،
فَاعْرِفْهُ .

وَأَسْتَدِلُّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَبْرُزُ مَعَهَا (٤) الْفَاعِلُ بَيِّنَةً
لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمُعَوْضِ عَنْهُ ، إِلَّا " الْيَاءُ " ،
لِكُونِهَا عَدِلَ مِنْهَا عَنِ الْوَاوِ الَّذِي هُوَ لِلْمُذَكَّرِ ، وَهُوَ الْأَصْلُ ، فَجَازَ
إِسْنَادُ الْفِعْلِ فِيهَا إِلَى الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ ، فَاعْرِفْهُ .

(١) هي (ف) أو بالتاء .

(٢) هي (ف) " لأن " تحريف .

(٣) سقط من (ف) سبق نظر .

(٤) أي : مع الهمزة ، والنون ، والتاء .

[إعراب المضارع]

هَذَا خُصُوصًا مُعْرَبٌ مُرْتَفِعٌ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبِهِ بِمَا سَتَسْمَعُ

" هَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى " الْمُبْهَمِ " وَ " خُصُوصًا " مَنْصُوبٌ ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ ، وَفِعْلُهُ مَحذُوفٌ ، أَي : (أَخْصُ) (١) خُصُوصًا ، وَ " مُعْرَبٌ " خَبْرٌ " هَذَا " .

وَأَرْتَفِعَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ (٢) مُعْرَى عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ، أَيَّ اسْمٍ كَانَ سِوَاءً كَانَ الْأِسْمُ خَبْرًا (أَوْ مُبْتَدَأً) (٣) ، أَوْ بِأَيِّ إِعْرَابٍ كَانَ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " يَقُومُ " (مِنْ) (٤) قَوْلِكَ : " يَقُومُ زَيْدٌ " وَأَقِمْ مَوْقِعَ " أَخُوكَ " فِي قَوْلِكَ : " أَخُوكَ زَيْدٌ " ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ صَدَرَ كَلَامُهُ بِاسْمٍ ، وَإِنْ شَاءَ صَدَرَهُ بِفِعْلٍ (٥) .

فَإِنْ قِيلَ : قَدْ أَرْتَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ، نَحْوُ " كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ " ، وَلَا يُقَالُ : " كَادَ زَيْدٌ قَائِمًا " فَلَا يَصِحُّ (وَقُوعُ) (٦) الْأِسْمِ فِي خَبْرٍ " كَادَ " فَعَنَهُ جَوَابَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ " كَادَ " مُشَبَّهَةٌ فِي الْعَمَلِ بِـ " كَانَ " ، وَالْفِعْلُ بَعْدَ " كَانَ " يَرْتَفِعُ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْأِسْمِ ، فَحُكْمُ " كَادَ " حُكْمُ " كَانَ " ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ

(١) فِي الْأَصْلِ " خَصَّ " .

(٢) انظُرِ الْكِتَابَ ١١/٣ هَارُونَ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " فِي " .

(٥) يَنْظُرُ ابْنُ يَعِيشَ ١٢/٧ ، وَالْإِنْصَافَ ٥٥٠ ، الْمَسْأَلَةَ ٧٤ .

(٦) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

الاسم في (خبر) (١) [كَادَ] (٢) مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ - كَمَا جَاءَ " الْقَوْلُ
وَأَسْتَحْوَذَ " مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ - فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَبْتًا (٣)

فِي رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى " كِدْتُ " .

وَالثَّانِي : أَنَّ " كَادَ " وَأَخْوَاتِهَا أفعالٌ مُقَارِبَةٌ ، وَالشَّيْءُ إِذَا قَرَّبَ وَقُوعُهُ
لَمْ يَكُنْ وَأَقِعًا فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ مُقَارِبَةَ الْوُقُوعِ غَيْرُ الْوُقُوعِ ، فَلَوْ جُعِلَ اسْمُ
الْفَاعِلِ خَبْرًا لـ " كَادَ " - وَاسْمُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَالِ (مَجَازٌ) (٤) فِي
الاسْتِقْبَالِ - لَلرِّزْمِ التَّنَاقُضُ ؛ لِأَنَّ " كَادَ " تَدُلُّ عَلَى أَنَّ زَمَانَ الْوُقُوعِ قَرِيبٌ
(مِنْ) (٥) الْحَالِ ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْوُقُوعِ فِي الْحَالِ ، فَيَلْزَمُ أَنَّ
يَكُونُ الشَّيْءُ (الْوَاحِدُ) (٦) وَأَقِعًا فِي الْحَالِ غَيْرَ وَقِعٍ فِي الْحَالِ ؛ لِأَنَّ قَرْبَ
الْوُقُوعِ لَيْسَ هُوَ نَفْسَ الْوُقُوعِ ، فَاعْرِفْهُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " كان " وهو تحريف .

(٣) هذا صدر بيت لتأبط شرا - ثابت بن جابر - ، عجزه :

" وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفُرُ " .

وقد روى البيت " ولم أك أنبأ " ورواه بعضهم " وما كنت أنبأ " ولا شاهد في هاتين الروايتين ، إلا
أن ابن جنى قال : الصواب الرواية الأولى وهي : " وما كدت أنبأ " .

ينظر ديوانه ٩١ ، والخصائص ١ / ٣٩١ ، والإنصاف ٥٥٤ ، وابن يعيش ١٣ / ٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ ،
والحماسة بشرح المرزوقي ٨٣ ، وإعراب القرآن ٩٣٣ ، والمفصل ٢٤٥ ، ٢٧٠ .

(٤) في (ف) " مجازا " بالنصب .

(٥) في (ف) " في " .

(٦) سقط من (ف) .

فَلِهَذَا الْمَعْنَى عُدِلَ عَنِ الْاسْمِ فِي خَبَرِ " كَادَ " إِلَى الْفِعْلِ ؛
لأنَّ لَفْظَ الْفِعْلِ (أَدُلُّ) (١) عَلَى الْاسْتِقْبَالِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَيْضًا
فَإِنَّكَ تَقُولُ (٢) : مَوْضِعُ الْفِعْلِ نَصَبٌ فِي أَخْبَارِ " كَادَ " وَأَخَوَاتِهَا ،
فَلَوْلَا أَنَّهُ وَقَعَ مَوْضِعَ الْاسْمِ لَمَا حَكَمْتَ عَلَى مَوْضِعِهِ بِالنَّصْبِ (٣) .
وَأَمَّا " السَّيْنُ وَسَوْفَ " فَهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهُمَا
يُخَصِّصَانِهِ فَهُمَا كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْاسْمِ ، فَقَوْلُكَ : " زَيْدٌ سَيَقُومُ "
بِمَنْزِلَةِ " / زَيْدٌ قَائِمٌ غَدًا " ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ (٤) : الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ / ٢٩ - ب
يَرْتَفِعُ لِخُلُوهِ مِنَ النَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ الْخُلُوءَ عَدَمٌ
وَالْعَدَمُ لَا أَثَرَ لَهُ فِي شَيْءٍ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : يَرْتَفِعُ بِحَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ،
فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ (نَاصِبٌ أَوْ جَازِمٌ) (٥) بَطَلَ عَمَلُ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ؛
لِضَعْفِهِ ؛ لِأَنَّ الطَّارِئَ عَلَيْهِ أَقْوَى مِنْهُ كَمَا أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ - وَهُوَ "
إِنْ " - يَبْطُلُ عَمَلُهُ بِلَمٍّ (٦) وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى "إِنْ" الشَّرْطِيَّةِ
إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " لَمْ " فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا (بَطَلَ) (٧) (بِعَامِلٍ) (٨) بَعْدَهَا ،
وَحَرْفُ الْمُضَارَعَةِ قَدْ بَطَلَ عَمَلُهُ بِعَامِلٍ (قَبْلَهُ) (٨) وَالْحُكْمُ لِلْعَامِلِ
الثَّانِي لَا لِلأَوَّلِ (٩) ، وَلَمَّا كَانَ الْحُكْمُ لِلْمُتَأَخِّرِ عُلِّقَتِ اللَّامُ " ظَنَنْتُ "

(١) في الأصل " دل " تحريف .

(٢) بعده في الأصل كلمة " في " والمثبت من (ف) .

(٣) ينظر في الإنصاف ٥٥٤ المسألة ٧٥ .

(٤) انظر ابن يعيش ١٢ / ٧ ، والهمع ١ / ١٦٤ حيث نص علىه .

(٥) في الأصل " ناصب ورازم " .

(٦) نحو " إن لم يفعل زيد كذا وكذا ، فعلت كذا وكذا " .

(٧) في الأصل " باطل " .

(٨) سقط من الأصل .

(٩) ينظر في ابن يعيش ١٢ / ٧ .

عَنِ الْعَمَلِ (١) ، وَأَيْضًا فَكَانَ يَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ
نَاصِبٌ ، وَكَذَا مَعَ الْجَازِمِ .

وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ سَيِّبُوهِ مَنْ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ بِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ ، [وَهُوَ وَقُوعُهُ
بِحَيْثُ يَصِحُّ وَقُوعُ الْاسْمِ فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدَأَ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
مَعْنَوِيٌّ] (٢) فَمَا ارْتَفَعَ بِهِ الْفِعْلُ غَيْرَ مَا اسْتَحَقَّ بِهِ الْإِعْرَابَ (٣) .

(١) نحو " ظننت لزيد قائم " .

(٢) سقط من الأصل ، وفي (ف) " ... معنوي منهما " ، والصواب ما أثبتته .

(٣) وقال في التحفة الشافية لوحة ١٥٨ أ : " فالوجب لعموم الإعراب غير الموجب لخصوص الرفع " .

[جزم المضارع]

فَجَزَمَهُ بِلَمْ وَلَمَّا وَاللَّمْ وَلَا مَ أَمْرٍ وَيَلَا النَّهْيُ انْجَزَمَ
حُرُوفُ الْجَزْمِ خَمْسَةٌ . (وهي) (١) عَلَى ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا يَجْزِمُ فِعْلاً
وَاحِداً ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ :

أُولَاهَا : " لَمْ " وَمَعْنَاهَا نَفْيُ الْمَاضِي ، فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : فَعَلَ زَيْدٌ
" فَنَفْيُهُ " لَمْ يَفْعَلْ " ، وَقَدْ تَحْمَلُ عَلَى " مَا " (٢) فَيَقَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا
مَرْفُوعاً (٢) قَالَ الشَّاعِرُ :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتِهَا يَوْمَ الصَّلِيفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ (٣)
وَقِيلَ : إِنَّهَا تَأْتِي بِمَعْنَى " أَنْ " فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ
نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ (٤) فَيَمُنُّ قَرَأَ بِفَتْحِ الْحَاءِ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) (فيرتفع الفعل بعدها) .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ٦٢٦/٣ بولاق : " هذا البيت أنشده الأخفش والفارسي وغيرهما ، ولم

أجد من عزاه إلى قائله ولا من ذكر له تنمة ، والله أعلم به "

ويوم الصليفاء : اسم موضع ، وهو مصغر صلفاء ، وهي الأرض الصلبة ، وقيل : يوم الصليفاء :
من أيام العرب كما في العمدة ٢/٢٠٢ .

وهو في الخصائص ١/٢٨٨ ، والمحاسب ٢/٤٦ ، وضرائر الشعر ٣١٠ ، ٨/٧ والجامع الصغير
في النحو ١٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٢٩ .

(٤) سورة الشرح آية ١ ، قرأ الجمهور بجزم الحاء ، وقرأ أبو جعفر المنصور بفتحها ، وخرج على أن
الأصل " نشرحن " ثم حذف نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، عن البحر المحيط
ونهره الماد ٨/٤٨٧ ، وقال العيني ٤/٤٤٨ " وفي هذا شذوذان : توكيد المنفي بلم ، وحذف النون
لغير وقف " .

الثَّانِي "لَمَّا" وَهِيَ لِنَفْيِ "فَعَلَ" مَعَهُ «قَدْ»، فَإِذَا قِيلَ: "قَدْ فَعَلَ" فَتَنْفِيهِ: "لَمَّا يَفْعَلُ"، وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ "لَمْ"، وَ"مَا" "فَأُدْغِمَتْ مِيمٌ" لَمْ فِي مِيمِ النَّفْيِ - وَهِيَ "مَا" (٢-٢) لِاجْتِمَاعِ الْمُثَلِّينِ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ "مَا" فِي «لَمَّا» (١)، لِأَنَّهُ لَمَّا زَادَ حَرْفًا فِي الْإِثْبَاتِ وَهُوَ "قَدْ" زِدْتَ حَرْفًا فِي النَّفْيِ وَهُوَ "مَا" (٢) -، لِيَتَكَافَأَ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ "لَمْ" وَ"لَمَّا" مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ "لَمَّا" تَقْبَلُ (٣) امْتِدَادَ انْتِفَاءِ الْفِعْلِ إِلَى وَقْتِ حَدِيثِكَ، تَقُولُ: "نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ يَنْفَعَهُ النَّدَمُ" أَيْ: عَقِيبَ نَدَمِهِ، فَإِنْ قُلْتَ: "وَلَمَّا يَنْفَعُهُ" كَانَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ يَنْفَعَهُ إِلَى وَقْتِهِ هَذَا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (٤)، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ إِلَى وَقْتِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمْ كَانُوا غَيْرَ مُؤْمِنِينَ.

(الثَّانِي) (٥): أَنَّهُ يُوقَفُ عَلَى (لَمَّا) (١) دُونَ الْفِعْلِ إِذَا تَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ

عَلَى الْفِعْلِ (٧) كَقَوْلِكَ: "خَرَجَ زَيْدٌ وَلَمَّا" أَيْ: وَلَمَّا يَخْرُجُ.

وَقَدْ حُمِلَتْ "لَمْ" عَلَى "لَمَّا" فِي الشُّعْرِ فَوَقَّفَ عَلَيْهَا دُونَ الْفِعْلِ (٧)

(١) فِي (ف) "لَمْ".

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ سَبْقَ نَظَرٍ.

(٣) فِي (ف) "تَفِيدُ".

(٤) سُورَةُ الْحَجَرَاتِ ١٤.

(٥) فِي (ف) "الثَّانِيَّةُ".

(٦) فِي (ف) "مَا".

(٧) سَقَطَ مِنْ (ف) . سَبْقَ نَظَرٍ .

قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

أرْدُدْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَحَارِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ (٢)
أَيُّ : وَإِنْ لَمْ تَصِلِ .

وَأَمَّا " أَلَمْ " فَهِيَ " لَمْ " زِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ ، [فَلَمَّا] (٣) رُكِبَ
مَعَ الِاسْتِفْهَامِ حَدَثَ مَعْنَى ثَالِثُ ، (وَصَارَ الْمَعْنَى) (٤) إِيْجَابًا وَالِاسْتِفْهَامُ
تَقْرِيرًا (٥) .

(الثَّالِثُ) (٦) : لَامُ الْأَمْرِ ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ ، وَحُرُكَتْ لِامْتِنَاعِ الْاِبْتِدَاءِ
بِهَا سَاكِنَةٌ ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ التَّوَكِيدِ ، وَقِيلَ : (لِأَنَّهَا) (٧)
أَشْبَهَتْ لَامَ الْجَرِّ (إِذْ) (٨) كَانَتْ مُخْتَصَّةً بِالْفِعْلِ كَمَا أَنَّ لَامَ الْجَرِّ مُخْتَصَّةٌ

(١) هو إبراهيم بن هرمة القرشي كما في ديوانه ١٩١ ، وفيه :

احفظ ... يوم الأعارب ...

(٢) قوله : " يوم الأعارب " تصحيف من " يوم الأعارب " على أنه رواه بعضهم " يوم الاغارة " ، وروى
أيضا " يوم الأعارب إن وجدت وإن لم " ، وهو كما قال العينى ٦٢٨/٣ : (يوم معهود بينهم " وقد
بحث عنه صاحب الخزانة في كتب أيام العرب فلم يجده ، وقدر المحذوف " وإن لم تصل " بالبناء
للفاعل ، وقدره أبو الفتح البجلي " وإن لم توصل " بالبناء للمفعول ، قال العينى : وهو الصواب .
والبيت في أوضح المسالك ١٨٨/٣ ، وشرح اللوحة البدرية ٢/٢٧٩ ، وشرح الكافية للرضى
٢/٢٥١ ، والهمع ٢/٥٦ ، والتصريح ٢/٢٤٧ ، والخزانة ٣/٦٢٨ بولاق ، وشرح شواهد المغنى
٢/٦٨٢ .

(٣) في الأصل " فكما " .

(٤) هكذا في النسختين " يريد " وصار التنفي " .

(٥) قال الرضى في شرح الكافية ٢/٢٥١ معنى التقرير : إلقاء المخاطب إلى الإقرار بأمر يعرفه " .

(٦) في (ف) " الثالثة " .

(٧) في (ف) " إنها " .

(٨) في الأصل " إذا " .

بِالاسْمِ ، فَإِذَا بُنِيَ الْفِعْلُ لِلْمَفْعُولِ لَزِمَتْهُ (مُطْلَقًا^(١)) (٦) نَحْوُ " لَتُعْنَ بِحَاجَتِي يَا رَجُلُ " (٢) مَعْنَاهُ لِيُعْنِكَ أَمْرٌ بِحَاجَتِي ، وَإِذَا بُنِيَ لِلْفَاعِلِ لَزِمَتْهُ مُسْنَدًا إِلَى الْغَائِبِ ، نَحْوُ (" لِيَقْمُ زَيْدٌ ")^(٣) وَالْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ (لَأَقُمُ أَنَا)^(٤) ، / وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَنَحْمِلْ ١-٣٠ / خَطَايَاكُمْ ﴾^(٥) ، فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ جَمَاعَةً بَعْضُهُمْ حَاضِرٌ وَبَعْضُهُمْ غَائِبٌ ، جَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ " التَّاءِ " وَاللَّامِ فَتَفِيدُ " التَّاءُ " الْخُطَابَ ، وَاللَّامُ الْغَيْبَةَ ، فَيُفْهَمُ الْعُمُومُ ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : " لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ " ^(٦) ، فَإِنْ دَخَلَتِ الْوَاوُ ، وَالْفَاءُ " عَلَى (هَذِهِ)^(٧) " اللَّامِ " فَالْأَجُودُ إِسْكَانُهَا ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَإِنْ دَخَلَتْ " ثُمَّ " فَالْأَجُودُ الْكَسْرُ ؛ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ مَنْفَصِلَةٌ عَنِ " اللَّامِ " .

(الرَّابِعُ) ^(٨) " لَا " النَّاهِيَّةُ ، نَحْوُ لَا تَقُمْ " .

وَأِنَّمَا عَمِلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ لِاخْتِصَاصِهَا ، وَعَمِلَتْ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّ " لَمْ " تَقْلِبُ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي ، وَالْفِعْلُ ثَقِيلٌ وَقَدْ

(١) في الأصل " مطلقه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ليقم زيدا " بالنصب وهو خطأ نحوي .

(٤) في الأصل " لا أقم أنا " تحريف ، صوابه من (ف) .

(٥) سورة العنكبوت ١٢ .

(٦) لم أعر على هذه الرواية في كتب الصحاح على الرغم من كثرة استشهاد النحاة بها ، والذي في صحيح مسلم ٧٩/٤ من حديث جابر « لتأخذوا مناسككم .. » وانظر معاني الفراء ٤٧٠١/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥٤/٨ ، وابن يعيش ٤١/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٥٢/٢ ، والإنصاف ٥٢٥/٢ .

(٧) في (ف) " هذا " .

(٨) في (ف) " الرابعة " .

ازْدَادَ ثِقَلًا بِقَلْبٍ مَعْنَاهُ عَلَى كَوْنِهِ فِعْلًا ، فَنَاسَبَ أَنْ يُحَدَفَ مِنْهُ شَيْءٌ ؛ لِيَخِفَ .
 وَقِيلَ : أَشْبَهَتْ " إِنْ " (١) الشَّرْطِيَّةَ (بِنَقْلِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي) (٢)
 كَمَا أَنَّ " إِنْ " تَنْقُلُ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ .
 وَقِيلَ : لَمَّا صَارَ مَا بَعْدَ " لَمْ " يَسْتَحِقُّ الْبِنَاءَ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهُ وَيَسْتَحِقُّ
 الْإِعْرَابَ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ ، جُعِلَ لَهُ حَالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ، وَهُوَ السُّكُونُ الَّذِي يَكُونُ
 فِي الْمَبْنِيِّ وَفِي الْمُعْرَبِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي " لَمَّا " .
 وَأَمَّا " لَأَمْ " الْأَمْرِ فَإِنَّمَا جَزِمَتْ لِأَنَّ الْأَمْرَ الصَّرِيحَ مَوْقُوفٌ الْآخِرِ ، كَقَوْلِكَ :
 " اضْرِبْ " فَجُعِلَ لَفْظُ الْمُعْرَبِ كَلْفَظِ الْمَبْنِيِّ ؛ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الْمَعْنَى .
 وَأَمَّا " النَّهْيُ " (فَهُوَ) (٣) مِثْلُ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ التَّرْكِ ، كَمَا أَنَّ الْأَمْرَ
 طَلَبُ الْفِعْلِ .

(١) بعد قوله " إن " في الأصل لفظة " به " وليس لهذه اللفظة معنى في هذا المقام ، فهي مقحمة من الناسخ .

(٢) في (ف) " لأنها تنقل المستقبل إلى الماضي " .

(٣) في (ف) " فانه " .

[أدوات الشرط الجازمة]

وَأَجْزِمُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ وَهُوَ إِنْ وَمَا
وَمِنْهُ أَيْ ، وَمَتَى وَمَهْمَا وَحَيْثُمَا وَأَيْنَمَا وَإِذْمَا
وَمِنْهُ أَيَّانَ وَمِنْهُ أَنْتَى وَأَجْزِمُ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَبْتِنَى

الشَّرْطُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْعَلَامَةُ ، (فَكَأَنَّ) (١) وَجُودَ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ فِي هَذَا
الْبَابِ عِلْمٌ لَوْجُودِ الْفِعْلِ الثَّانِي ، وَحَرْفُ الشَّرْطِ وَمَا حُمِلَ عَلَيْهِ هُوَ الضَّرْبُ
الثَّانِي مِنَ الْجَوَازِمِ ، وَهُوَ مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ ، فَحَرْفُ الشَّرْطِ هُوَ " إِنْ " ، وَالَّذِي
حُمِلَ عَلَيْهِ عَلَى ضَرْبَيْنِ : أَسْمَاءٌ ، وَظُرُوفٌ ، فَالْأَسْمَاءُ أَرْبَعَةٌ ، وَهِيَ " مِنْ
وَمَا ، وَأَيٌّ ، وَمَهْمَا " ، وَالظُّرُوفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : زَمَانِيَّةٌ وَمَكَانِيَّةٌ ، فَالزَّمَانِيَّةُ
ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " مَتَى ، وَأَيَّانَ ، وَإِذْمَا " ، وَالْمَكَانِيَّةُ ثَلَاثَةٌ ، وَهِيَ " أَيْنَ ، وَأَتَى
(وَحَيْثُمَا) (٢) وَأَشْرَعُ الْآنَ (أُبَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً) (٣) مِنْ كَلِمَاتِ الشَّرْطِ ، فَالْأَصْلُ
مِنْهَا هُوَ " إِنْ " ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ ، كَالنَّفْيِ
وَالاسْتِفْهَامِ ، وَإِنَّمَا جَزَمَتْ ، لِأَنَّهَا اقْتَضَتْ فِعْلَيْنِ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
فَاعِلٌ ، فَطَالَ الْكَلَامُ فَخَفَّفَ بِالْجَزْمِ .

وَقِيلَ : إِنْ " إِنْ " جَزَمَتْ الشَّرْطَ ، وَالشَّرْطُ جَزَمَ الْجَوَابَ ، وَعَمِلَ الشَّرْطُ
فِي الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فِيهِ .

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَقْتَضِي الْآخَرَ فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ فِي

الْعَمَلِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " فَكَأَنَّ " ، وَنَسَبَ (عِلْمًا) .

(٢) فِي (ف) " حَيْثُ " .

(٣) فِي (ف) " بَيِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً " .

وَقِيلَ : (حَصَلَ) ^(١) لِلشَّرْطِ مَزِيَّةٌ بِالتَّقْدِيمِ .

(وَقِيلَ : " إِنْ " وَالشَّرْطُ) ^(٢) جَمِيعًا عَامِلَانِ فِي الْجَزَاءِ ^(٣)

وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : هُمَا مَبْنِيَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا وَقَعَا بِحَيْثُ لَا يَقَعُ

الاسم ^(٤) .

وَالصَّحِيحُ أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ اقْتَضَاهُمَا مَعًا فَعَمِلَ / فِيهِمَا ب / ٣٠ - ب

مَعًا ^(٥) ، وَلَا يَصِحُّ الشَّرْطُ إِلَّا (فِي) ^(٦) شَيْءٍ مُمَكِّنِ الْوُقُوعِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ قُمْتُ مَعَكَ " ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مُمَكِّنٌ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " مُمَكِّنٌ " عَنِ الْمُسْتَحِيلِ وَالْوَاجِبِ (فَلَا يَصِحُّ

أَنْ) ^(٧) تَقُولَ : " إِنْ تَكَلَّمَ الْجَبَلُ أَكْرَمْتُكَ " إِلَّا أَنْ تُرِيدَ الْمُبَالَغَةَ فِي

عَدَمِ الْإِكْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ مِنَ الْجَبَلِ مُحَالٌ ، وَكَذَلِكَ (لَوْ) ^(٨) قُلْتَ :

إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ (أَتَيْتُكَ) ^(٩) ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ طُلُوعَهَا وَاجِبٌ

فِي الْعَادَةِ إِلَّا فِي يَوْمِ الْغَيْمِ ، فَإِنْ قُلْتَ : إِنْ مَاتَ زَيْدٌ أَتَيْتُكَ "

(١) سقط في (ف) .

(٢) في الأصل " وقيل إن الشرط والجواب " تحريف .

(٣) وهو مذهب المبرد ، كما في ابن يعيش ٤١/٧ .

(٤) وقد أفسده ابن يعيش ٤٢/٧ " لأنه لو وجب له البناء بدخول " إن " عليه لوجب له البناء بدخول

النواصب وبقية الجوازم ، لأن الأسماء لا تقع فيها " ، وينظر في شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٥٤ ،

والإنصاف ٦٠٢ ، المسألة ٨٤ .

(٥) إلا أن عمله في الشرط بلا واسطة ، وفي الجزاء بواسطة الشرط ، فكان فعل الشرط شرطاً في

العمل لا جزءاً من العامل ، عن ابن يعيش ٤٢/٧ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في الأصل " كأن " .

(٨) في (ف) " إن " .

(٩) سقط من (ف) .

جَازَ ؛ لِأَنَّ مَوْتَ زَيْدٍ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا إِلَّا أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ ، فَمَا مِنْ وَقْتٍ إِلَّا
وَيُمْكِنُ أَنْ يَمُوتَ فِيهِ .

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْفِعْلِ مَعَ " إِنْ " ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ
أَمْرٌ هَلَكٌ ﴾ (١) (أَيْ : إِنْ هَلَكَ أَمْرٌ) (٢) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

فَطَلَّقَهَا وَأَنْتَ بِهَا زَعِيمٌ وَالْأَيُّوعُ مَفْرَقُكَ الْحُسَامُ (٣)
أَيُّ : وَالْأَيُّوعُ يَطْلُقُ يَعْطَلُ .

فَأَمَّا بَاقِي كَلِمَاتِ الشَّرْطِ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا حَذْفُ الْفِعْلِ إِلَّا فِي
الضَّرُورَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) :

وَمَتَى وَاعْغِلْ يَنْبَهُمْ يُحْيَوُ (٥) هُ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ (كَأْسُ) (٦) السَّاقِي

(١) سورة النساء ١٧٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) البيت للأحوص وهو في ديوانه ١٩٠ ، وروايته :

" فطلقتها فلست لها بأهل ولا شق .. "

وللبيت روايات أخر أشهرها " فطلقتها فلست لها بكفء " ، وانظر اختلاف روايات البيت وتخريجاته
في الديوان ١٩٠ .

وهو في المقرب ١/ ٢٧٦ ، ووصف المبانى ١٠٦ ، والإنصاف ٧٢ ، وابن عقيل على الألفية
٢/ ٢٨٠ ، وابن الناظم ٢٧٥ ، وشذور الذهب ٣٤٢ .

(٤) وهو عدى بن زيد العبادي ، كما في ملحقات ديوانه ١٥٦ .

ينظر الكتاب ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والإنصاف ٦١٧ ، وابن يعيش ٩/ ١٠ ، والنوادر في
اللغة ١٨٨ ، وابن الشجري ٢/ ٣٣٢ ، والخزانة ١/ ٤٥٦ ، ٣/ ٦٣٩ بلاق ، وشرح الكافية للرضي

٢/ ٢٥٥ ، والهمع ٢/ ٥٩ ، واللسان " وغل " ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٢٧ ، ٤٧٨ .

(٥) في الأصل " يحياه " .

(٦) في (ف) " كما مر " .

فَحَذَفَ الْفِعْلَ مَعَ "مَتَى" حَمْلًا عَلَى "إِنْ"، أَيْ: وَمَتَى يَنْبَهُمْ
وَأَغِلْ، وَالْوَاغِلُ: الَّذِي (يَهْجُمُ) (١) عَلَى الْقَوْمِ وَهُمْ يَشْرَبُونَ. (٢)
وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي تَضَمَّنَتْ مَعْنَى "إِنْ" فَكُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِتَضَمُّنِهَا
مَعْنَى الشَّرْطِ إِلَّا "أَيًّا" فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ
الْإِعْرَابِ، فَخَرَجَتْ مُنْبَهَةً عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا أَنَّ "الْقَوْدُ وَاسْتَحْوَذَ" خَرَجَ
مُنْبَهًا عَلَى الْأَصْلِ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ (٣): تَضَمَّنُ الْأِسْمُ مَعْنَى الْحَرْفِ مُجَوِّزًا
لِلْبِنَاءِ لَا مُوجِبٌ لَهُ، وَذَلِكَ لَمْ تَبْنِ "أَيًّا" (٤).

وَقِيلَ: أُعْرِبَتْ لِلزُّومِهَا الْإِضَافَةَ أَوْ التَّنْوِينَ، وَقِيلَ: حُمِلَتْ عَلَى
"الْبَعْضِ"، (لَأَنَّه) (٥) نَظِيرُهَا فَأُعْرِبَتْ، أَوْ عَلَى "الْكُلِّ"؛ لِأَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ.
وَمَا حُرِّكَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (٦) فَلَاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ.
وَفَائِدَةُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ (٦) الْأَخْتِصَارُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعُمُومِ لِمَا
وُضِعَتْ لَهُ، فَ"مَنْ": تَعْمُ ذَوِي الْعِلْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: "إِنْ يَقُمْ بِكَرُّ
أَوْ عَمَرُوا أَوْ خَالِدٌ قُمْتُ" لَطَالَ الْكَلَامُ وَلَمْ يَحْصُلِ الْعُمُومُ، فَإِذَا قُلْتَ: "مَنْ
يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ" كَانَ أَحْصَرَ وَأَعَمَّ، فَجَعَلْتَ شَرْطًا فِيمَنْ يَعْقِلُ.

(١) في (ف) "يشرب".

(٢) وقيل: إن الواغل بمنزلة الوارش في الطعام، وهو الطفيلي.

(٣) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن أبو بكر الجرجاني، ولد في جرجان وبها توفي سنة ٤٧١ هـ.

(٤) قال الجرجاني: (وينبغي أن تعلم أن الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك... ألا ترى أن "أَيًّا" فيه معنى الاستفهام... وهو معرب مع ذلك).

انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٣٦.

(٥) في (ف) "لأنها".

(٦) سقط من (ف) سبق نظر.

و " مَا " يَعْمُ غَيْرَ ذَوِي الْعِلْمِ (فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِيمَا لَا يَعْقِلُ ، وَ " أَيُّ " تَعْمُ الْأَبْعَاضَ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ) (١) ، فَجُعِلَتْ شَرْطًا فِي تِلْكَ الْأَبْعَاضِ ، نَحْوُ " أَيُّ الرَّجَالِ يَقُمْ أَقْمُ مَعَهُ " ، وَ " أَيُّ الدَّوَابِّ تَرْكَبُ أَرْكَبُ " .
 وَ " مَهْمَا " بِمَعْنَى " مَا " ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَهْمَا تَفَعَّلَ أَفَعَلَ " فَمَعْنَاهُ لَا أَصْغُرُ عَنْ (٢) كَبِيرِ فِعْلِكَ وَلَا أَكْبُرُ عَنْ صَغِيرِهِ ، قَالَ الْخَلِيلُ : هِيَ " مَا " زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " أُخْرَى (٣) ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " مَا " مَعَ " مَتَى " ، نَحْوُ مَتَى مَا تَأْتِنِي آتِكَ " (٤) فَكَرَهُوا أَنْ (يُؤَالُوا) (٥) بَيْنَهُمَا فَيَقُولُوا : " مَا مَا تَفَعَّلُ (أَفَعَلَ) " (٦) ، فَأَبْدَلُوا أَلِفَ الْأُولَى " هَاءً " ، وَإِنَّمَا قَلْبُوا (أَلِفَ الْأُولَى) (٧) دُونَ الثَّانِيَةِ ، لِئَلَّا يَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْقَلْبَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ .
 وَقِيلَ : أَصْلُهَا " مَهْ " الَّتِي لِلْكَفِّ ضَمُّ إِلَيْهَا " مَا " فَحَدَّثَتْ مِنَ التَّرْكِيْبِ مَعْنَى ثَالِثٌ ، وَهُوَ الشَّرْطُ (٨) .

وَالدَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَهْمَا

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " من " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٥٩ ، وابن يعيش ٧ / ٤٢ .

(٤) وقع في هذا المثال شيء من التحريف في كلتا النسختين ، ففي الأصل جاء " ما متى أنك " بتقديم " ما " على " متى " ويحذف الشرط ، وجاء في (ف) " ما تأتني أنك " بحذف " متى " وبما أن المثال

مستفاد من سيبويه ٣ / ٥٩ أثبتته كما جاء في الكتاب وهو " متى ما تأتني أنك " .

(٥) في (ف) " يوالى " بإفراد .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) في (ف) " الألف الأول " .

(٨) نسبة السيبوطي في الهمع ٧ / ٢ إلى الأخفش .

تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴿ (١) ، فَالْهَاءُ فِي (بِه) (٢) ضَمِيرٌ مَهْمَا (٣) ،
وَالضَّمِيرُ اسْمٌ فَلَا يُقْسَرُهُ إِلَّا اسْمٌ ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : " مَهْمَنْ "
وَيَزِيدُ عَلَيْهَا " مَنْ " الَّتِي لِمَنْ يَعْقِلُ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَمَا وَيَّ مَهْمَنْ تَسْمَعِي فِي صَدِيقِنَا أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ تَنْدَمِي (٤)
فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

/ مَهْمَا لِي اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَه ؟ أُوْدَى بِنَعْلِي وَسِرِّ بِأَلِيَه (٥) / ١- ٣١ /
فَإِنَّ " مَا " الْأُولَى اسْتَفْهَامِيَّةٌ فَقَلِبْتَ أَلْفَهَا هَاءً لِرِيَادَةِ " مَا "
الثَّانِيَةَ عَلَيْهَا فَكْرَهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَمْثَالِ ، أَرَادَ " مَالِي " .
وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الْمَكَانِ أَتَوْا بِأَيْنَ ، وَأَنَّى ، وَحَيْثُ مَقْرُونَةٌ

بِمَا .

(١) سورة الأعراف ١٣٢ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " منهما " .

(٤) لم أعثر على قائله ، وهو في التحفة الشافعية ١٦٣ أ بهذه الرواية ، وفي حاشية نسخة الأصل ذكر أن " ماوي " اسم رجل ووضع تحت كلمة " تسمعي " يستمع على أنها رواية ثانية بهذه الرواية التي أشار إليها المصحح هي التي ذكرت في شرح القوائد السبع الطوال ٤٥ ، وشرح القوائد العشر للتبريزي ٤٨ ، والزاهر ٢ / ٢٧٨ ، ومنتور الفوائد للأنباري ٣٥٩ بمجلة المورد ، وتهذيب اللغة (مهمه) ، والنهر المناد بهامش البحر المحيط ٤ / ٣٧٢ ، واللسان " مهمه " ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٣ ، وهي :

أماوي مهمن يستمع في صديقِهِ أقاويلَ هذا النَّاسِ ماويَّ يَنْدَمِ

(٥) قائله عمرو بن ملقط الطائي ، كما في نوادر أبي زيد ٢٦٧ ، وضرائر الشعر ٦٣ ، وهو في ابن يعيش ٧ / ٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٣ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ بولاق ، ومعنى اللبيب ١٤٦ ، ٤٢٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٣٠ ، ٧٤٤ ، ورسالة الصاهل والشاحج ٦٩٤ ، واللسان والتاج (مهمه) .

فَأَيْنَ يَسْتَوْعِبُ بِهَا السَّائِلُ جَمِيعَ الْأَمْكِنَةِ فَاتَى بِهَا اخْتِصَارًا ، فَكَذَلِكَ " أَنَّى " (١) .

وَأَمَّا " حَيْثُ " فَتَعْمَلُ الْجَزْمَ بِشَرْطِ زِيَادَةِ " مَا " لِتَقْطَعَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا وَتَهَيِّئَهَا لِلْعَمَلِ (فِي الْفِعْلِ) (٢) جَزْمًا ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ عَمَلُهُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْجَرُّ ، (وَمَا يَعْمَلُ) (٣) الْجَرُّ لَا يَعْمَلُ الْجَزْمَ ، فَلِذَلِكَ زِيدَتْ " مَا " عَلَيْهَا (٤) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ يَكُنْ (٥)

وَيُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْأَخْفَشِ لِلزَّمَانِ (٦) ، وَلَمَّا أَرَادُوا الشَّرْطَ فِي الزَّمَانِ أَتَوْا بِـ " مَتَى " وَهِيَ تَسْتَوْعِبُ الْأَزْمِنَةَ كَمَا تَسْتَوْعِبُ " أَيْنَ " الْأَمْكِنَةَ ، وَفِي مَعْنَاهَا " أَيَّانَ " .

وَأَمَّا «إِذْ» فَلَا يُجَازَى بِهَا إِلَّا مَقْرُونَةً بِـ " مَا " كـ " حَيْثُ " ، لِيُغَيَّرَ زَمَانُهَا ، وَهُوَ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ : " إِذْ مَا تَفَعَّلَ أَفَعَّلَ " وَهِيَ (حَرْفٌ) (٧) عِنْدَ

(١) فى (ف) " أى " تحريف .

(٢) فى الأصل " فى العمل " ، وهو تحريف صوابه من (ف) .

(٣) فى الأصل " وما لا يعمل " ، وهو سهو صوابه من (ف) .

(٤) قال ابن القواس فى شرحه لوحة ١ / ٣٢٨ : ، وأما " حيثما " فلا يجازى بها إلا إذا كفت بما عن الإضافة وإلا لكانت جارة وجازمة فى حالة واحدة وهو محال ، وروى عن الفراء أنه أجاز الجزم بها دون " ما " عن شرح المرادى للألفية ٤ / ٢٤٢ .

(٥) هذا عجز بيت من قصيدة لزهير بن أبى سلمى يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية البيت فى الديوان ١٢٣ صنعة ثعلب ، ٢٨٢ صنعة الأعلم هى :

هَذَاكَ رَيْكَ مَا أَعْطَاكَ مِنْ حَسَنِ وَحَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنْ

وهو فى دلائل الإعجاز ٢٠٢ ، وشرح ابن القواس ١ / ٣٢٨ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٥ .

(٦) ينظر فى معنى اللبيب ١٧٦ حيث نص عليه .

(٧) فى كلتا النسختين " حروف " تحريف صوابه كما أثبتته .

سَيَبُوهُ إِذَا جُوزِيَ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ مَا وَضِعَتْ لَهُ ؛ لِأَنَّهَا
مَوْضُوعَةٌ لِلْمَاضِي وَفِي الشَّرْطِ تَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ (١) .

وَقَوْلُهُ - (رَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ) (٢) - : " وَاجْزِمَ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ

لَمْ يُبْنَى " يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي " يُبْنَى " عَائِدًا (عَلَى) (٣) الشَّرْطِ ،

أَيْ : اجْزِمَ جَوَابَ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يُبْنِ (٤) الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ (إِذَا كَانَ) (٥)

مَاضِيًا وَجَوَابُهُ مُسْتَقْبَلٌ لَمْ يَلْزَمِ الْجَزْمُ فِي الْجَوَابِ ، بَلْ يَجُوزُ الْجَزْمُ
وَالرَّقْعُ ، قَالَ زُهَيْرُ (٦) :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبُ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

فَرَفَعَ " يَقُولُ " وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ مَاضٍ غَيْرُ مُعْرَبٍ ، وَعَلَّلُوا

هَذَا بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَظْهَرَ لِحَرْفِ الشَّرْطِ أَثَرٌ فِي الشَّرْطِ - لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ - لَمْ يَظْهَرَ لَهُ

(١) قال سيبويه ٥٦ / ٣ " ولا يكون الجزاء في " حيث " ، ولا في " إذ " حتى يضم إلى كل واحد منهما
" ما " فتصير " إذ " مع " ما " بمنزلة إنما وكأنما ، وليست « ما » فيهما بلغو ، ولكن كل واحد
منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في الأصل " إلى " .

(٤) في النسختين بإثبات حرف العلة مع أنه مجزوم والصواب حذفها " لم يبن " .

(٥) في (ف) " إذا ما كان " .

(٦) البيت من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان ، ورواية الديوان ١٥٣ صنعة ثعلب ، ١٠٥ صنعة الأعم
" يوم مسألة " .

وهو في الكتاب ٦٦ / ٣ وابن يعيش ١٥٧ / ٨ ، والإنصاف ٦٢٥ ، والأصول في النحو ٢٠١ / ٢

ورصف المباني ١٠٤ ، وأمالى القالي ١٩١ / ١ ، والمحاسب ٦٥ / ٢ ، والمقتضب ٦٨ / ٢ ، الخليل

من الخلعة : الفقير المحتاج ، ويوم مسغبة : يوم مجاعة ، والحرم : المنع .

أَثَرٌ فِي الْجَزَاءِ ؛ لِيُطَابِقُوا بَيْنَهُمَا (١) .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي " يَبْنِي " عَائِداً (عَلَى) (٢) الْجَوَابِ (٣)
وَمَعْنَى " يَبْنِي " يُجْعَلُ خَبِراً ، وَلِذَلِكَ قَالَ سَيَبَوِيهِ : (هَذَا) (٤) بَابُ مَا
يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ (٥) أَيُّ : يَكُونُ خَبِراً عَنْهُ ، (وَهُوَ) (٦)
كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ (٧)

(١) ورفعته عند سيبويه ٦٦/٣ على نية التقديم ، وتقديره " يَقُولُ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ ، وَقَالَ الْمَالِقِيُّ فِي
رِصْفِ الْمَبْنِيِّ ١٠٤ " وَهُوَ عِنْدِي عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ مِنَ الْجَوَابِ ضَرُورَةٌ " ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَجْرَدِ كَمَا فِي
الْمَقْتَضِبِ ٦٨/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " إِلَى " .

(٣) قَالَ ابْنُ الْخَبَّازِ ١٥٥/١ " قَوْلُهُ : " أَنْ لَمْ يَبْنِ حَشْوٌ " ، وَذَكَرَ ذَلِكَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ
لِوَحْيَةِ ٢٥ أَوْ أَعْقِبَهُ بِقَوْلِهِ : " وَالنَّبْيِيُّ ذَكَرَ لِذَلِكَ اِحْتِمَالَيْنِ يَمْتَعَانِ كَوْنَهُ حَشْوًا ، الْأَوَّلُ أَنْ قَوْلَهُ (أَنْ لَمْ
يَبْنِي) الضَّمِيرُ فِيهِ يَعُودُ عَلَى الشَّرْطِ .. وَالِاحْتِمَالِ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ عَائِداً عَلَى الْجَوَابِ ، وَيَكُونُ
الْمَعْنَى وَاجْزَمَ جَوَابِ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَبْنِي عَلَى مَحْذُوفٍ بَأَنَّ يَجْعَلُ خَبِيراً عَنْ مَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ .. وَيُؤَيِّدُ
هَذَا الْاِحْتِمَالُ أَنْ سَيَبَوِيهِ عَنُونُ هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ : " بَابُ مَا يَكُونُ الْفِعْلُ فِيهِ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ " ،
وَهَذَا اِحْتِمَالَانِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مُرَادَيْنِ مِنَ اللَّفْظِ فَلْيَبْعُدْ أَنْ يَكُونَ الْمُصَنِّفُ أَرَادَ وَاحِدًا
مِنْهُمَا " .

وَنَقَلَ ابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ هَذَيْنِ الْاِحْتِمَالَيْنِ نَوِّنُ أَنْ يَعْرُوهُمَا إِلَى النَّبْيِيِّ أَوْ
غَيْرِهِ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) الْكِتَابُ ٨١/١ هَارُونَ ، وَفِيهِ " وَإِنَّمَا تُرِيدُ بِقَوْلِكَ : مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَنْطَلِقٍ إِذَا قُلْتَ :
عَبْدَاللَّهُ مَنْطَلِقٌ ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ هَذَا الَّذِي بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ وَارْتَفَعَ بِهِ ، فَإِنَّمَا قُلْتَ عِبْدَاللَّهُ فَنَسَبْتَهُ لَهُ
ثُمَّ بَنَيْتَ عَلَيْهِ الْفِعْلَ وَرَفَعْتَهُ بِالْاِبْتِدَاءِ " .

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) نَسَبَ هَذَا الرَّجْزَ فِي الْكِتَابِ ٦٧/٣ إِلَى جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، وَنَسَبَ فِي الْخُرَازَنَةِ ٣٩٦/٣
بِوَالِقِ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَثَّارِ الْبَجَلِيِّ يَخَاطَبُ بِهِ الْأَقْرَعُ ابْنَ حَابِسِ الْمَجَاشِعِيِّ فِي شَأْنِ مَنَافَرَةِ جَرِيرِ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ ، وَخَالِدِ بْنِ أَرْطَاةِ الْكَلْبِيِّ عِنْدَمَا تَنَافَرَا إِلَيْهِ وَكَانَ حَكَمًا بَيْنَهُمَا .

فَرَفَعَ " تُصْرَعُ " ؛ لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى " إِنَّ " [أَيْ] (١) جَعَلَهُ خَبْرًا لَهَا ، وَقَدْ
سَدَّ مَسَدَ الْجَوَابِ ، وَتَقْدِيرُهُ : " إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ " .
وَلَا يَخْلُو الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ (إِمَّا) (٢) أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ فَيَجِبُ الْجَزْمُ
إِلَّا أَنْ يُنَوَى بِالْجَزَاءِ التَّقْدِيمُ كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
وَإِمَّا مَاضِيَيْنِ ، نَحْوُ " إِنْ قُمْتَ أَكْرَمْتُكَ " فَيُحْكَمُ (عَلَى) (٣) مَوْضِعَهَا
بِالْجَزْمِ ، أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَاضِيًّا وَالثَّانِي مُضَارِعًا لَمْ يَعْمَلْ فِي الْأَوَّلِ ؛ لِوُجُودِ
الْمَانِعِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، وَجَازَ فِي الثَّانِي وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ
الشَّرْطِ ، وَالثَّانِي : الرَّفْعُ كَمَا فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (٤) .
أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِيًّا ، وَهُوَ قَلِيلٌ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا (٥)

= وهو في ابن يعيش ١٥٨/٨ ، والمقرب ٢٧٥ /١ ، وابن الشجري ٨٤/١ ، والأصول في النحو
٢٠١/٢ ، والإنصاف ٦٢٣ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٢٩/١ ، والمقتضب ٧٠/٢ ، ومغنى
الليبي ٧١٧ ، وشواهد ٨٩٧ ، والهمع ٦١/٢ ، وانظر أيضا شرح أبيات سيديه لابن السيراقي
. ١٢١ /١

- (١) سقط من الأصل .
(٢) في (ف) " من " .
(٣) في الأصل " في " .
(٤) ينظر ص ١٩٥ .
(٥) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغنى ٩٦٥ إلى قعنبن بن أم صاحب ، وروايته عنده :
" إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
وكذلك نسبه الجوهري في صحاحه (إذن) ٢٠٦٨/٥ ، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي
١٤٥٠/٣ ، والمحاسب ٢٠٦/١ ، ومغنى الليبي ٩٠٨ ، ومختار الصحاح (أذن) بمعنى (علم) .

فصل

وَأَمَّا جَوَابُ الشَّرْطِ [ف] (١) فِيهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الْفِعْلُ، وَالْفَاءُ،

وَأَذَا .

أَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ تَقَدَّمَ ، وَأَمَّا " الْفَاءُ " فَإِذَا كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً

فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ ، نَحْوُ " إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ فَهُوَ مُكْرَمٌ " ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ

الاسْمِيَّةَ كَلَامٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ / فَاحْتَأَجَّتْ إِلَى رَابِطٍ بِخِلَافِ الْجُمْلَةِ

الْفِعْلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَرْبِطُ بَيْنَ (الْجُمْلَتَيْنِ) (٢) الْفِعْلِيَّتَيْنِ وَلَا

يَرْبِطُ بَيْنَ الْفِعْلِيَّةِ وَالاسْمِيَّةِ ؛ لِأَنَّهُ (لَا يَصْلُحُ) (٣) دُخُولُهُ فِي الْاسْمِيَّةِ

فَاحْتَأَجَّ إِلَى رَابِطٍ ، وَكَانَتْ الْفَاءُ أَوْلَى مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا (٤)

التَّعْقِيبُ بِغَيْرِ مُهَلَّةٍ ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَقِيبَ الشَّرْطِ

بِلَا مُهَلَّةٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا

رَهَقًا ﴾ (٥) ، أَيُّ : فَهُوَ لَا يَخَافُ ، فَحُذِفَ الْمُبْتَدَأُ لِلْعِلْمِ بِهِ ، وَكَذَلِكَ

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ (٦) عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٨) أَيُّ : فَهُوَ يَنْتَقِمُ

(١) ساقطة من الأصل .

(٢) في (ف) " جملتين " .

(٣) في (ف) " لا يصلح " .

(٤) في (ف) " لأن الفاء معناها " .

(٥) سورة الجن : ١٣ .

(٦) في (ف) " فمن " بالفاء وهو خطأ .

(٧) سورة المائدة ٩٥ .

اللَّهُ مِنْهُ ، وَ " إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَرَحِمَهُ اللَّهُ " أَي : فَهُوَ مَدْعُوٌّ لَهُ بِذَلِكَ ، قَالَ عَبْدُ الْقَاهِرِ (١) : كُلُّ مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ شَرْطًا إِذَا وَقَعَ جَزَاءً فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ ، فَتَقُولُ : " إِنْ تَقَمَّ أَحْسَنُ إِلَيْكَ " فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْفَاءِ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ يَصِحُّ وَقُوعُهُ بَعْدَ " إِنْ " ، وَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا يَكْرِمُهُ " فَتَأْتِي بِالْفَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ (لَا يَلِي الشَّرْطَ) (٢) فَلَا يَكُونُ شَرْطًا ، وَكَذَلِكَ " إِنْ قَامَ (زَيْدٌ) (٣) فَأَكْرَمُهُ " ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يَكُونُ شَرْطًا ، وَقَسُّ عَلَى هَذَا أَمْتَالُهُ - كَالْمَاضِي لَفْظًا وَمَعْنَى - وَغَيْرُهُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَاءِ فِيهِ ، فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ (الْفِعْلِ) (٤) وَ " إِنْ " تَرْتِيبُ الْفَعْلَيْنِ إِذَا كَانَا مُسْتَقْبَلَيْنِ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَوْ مَعْنَى لَا لَفْظًا .

فَأَمَّا الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ بِمَجْمُوعِهَا فَلَا إِشْعَارَ لَهَا بِالِاسْتِقْبَالِ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى (فَتَأْتَتْ) (٥) مُقْتَضَى الشَّرْطِ فَاحْتَأَجَتْ إِلَى رَابِطٍ .

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمُفَاجَأَةِ (٦) فَتَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ كَالْفَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٧) أَي : فَهُمْ

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/ ١١٠٠ ، ونقل المؤلف له بالمعنى .

(٢) في الأصل " لا يلي إن الشرطية " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " الفعلان " .

(٥) في الأصل " فيكون " .

(٦) في (ف) " للمفاجآت " بالجمع .

(٧) سورة الروم ٣٦ .

يَقْنَطُونَ ، فَوَقَعَتْ " إِذَا " مَوْقِعَ الْفَاءِ ؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمُفَاجَأَةَ
وَالْتَعْقِيبَ (بِالْفَاءِ) (١) سَوَاءً فِي عَدَمِ الْمُهْلَةِ .

وَالْعَامِلُ فِي " إِذَا " (يَقْنَطُونَ) (٢) ، وَمَوْضِعُ الْفَاءِ وَمَا بَعْدَهَا جَزْمٌ ، وَكَذَلِكَ
" إِذَا " وَمَا بَعْدَهَا ، بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حَمْزَةِ (٣) وَالْكَسَائِيِّ : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا
هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٤) . بِجَزْمِ (يَذَرُهُمْ) حَمَلًا عَلَى
مَوْضِعِ قَوْلِهِ ﴿ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) ، فَقِيلَ : الْفَاءُ مَحْنُوفَةٌ ، وَقِيلَ : هُوَ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْنُوفٍ ،
وَسَدَّ جَوَابُ الْقَسَمِ مَسَدَّ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ
الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٦) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ لَمْ
تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونُنَّ ﴾ (٧) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ
مَعَهُمْ ﴾ (٨) فَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي هَذَا كُلِّهِ مَحْنُوفٌ ؛ لِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في الأصل " هم يقنطون " ، ولفظة " هم " زيادة من الناسخ .

(٣) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ثمانين ، وتوفي سنة ست وخمسين
ومائة .

ترجمته في معرفة القراء الكبار ٩٢ / ١ ، وطبقات القراء ٢٦١ / ١ وغيرهما .

(٤) سورة الأعراف ١٨٦ .

وانظر قراءة حمزة والكسائي في النشر ٢ / ٢٧٣ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .
أما الباقون فقرأوا بالرفع .

(٥) سورة الأنعام ١٢١ ، وفي (ف) " إِنَّكُمْ لَمُسْرِفُونَ " خطأ .

(٦) سورة البقرة ١٤٥ .

(٧) سورة الأعراف ٢٢ ، وهي في الأصل " لئن لم تغفر لنا ربنا وترحمنا لنكونن " . تحريف ، وفي

الأعراف ١٤٩ " لئن لم يرحمنا ربنا ويفقر لنا لنكونن من الخاسرين " .

(٨) سورة الحشر ١٢ .

مَسْأَلَةٌ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١)

فَكَيْفَ يَكُونُ الشَّرْطُ مُضَارِعًا ، وَالْجَزَاءُ (مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى) (٢) وَالشَّرْطُ سَبَبٌ فِي الْجَزَاءِ وَالسَّبَبُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْمُسَبَّبِ ، فَالشَّرْطُ (مُتَقَدِّمٌ) (٣) عَلَى الْجَزَاءِ ، (وَإِذَا) (٤) كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنَى فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الشَّرْطِ ؟

قِيلَ : إِنْ الشَّرْطُ سَبَبٌ فِي قَوْلِهِمْ وَإِخْبَارِهِمْ عَنْهُ ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١) وَإِخْبَارُهُمْ عَنْهُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٥) قُلْتَ : " إِنْ تَكْرَمَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتِكَ أَمْسٍ " أَي : إِنْ إِكْرَامَكَ (لِي) (٦) الْآنَ سَبَبٌ فِي / إِخْبَارِي إِيَّاكَ بِأَنَّ جَزَاءَكَ قَدْ سَبَقَ ، وَالْإِخْبَارُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الشَّرْطِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾ (٧) أَي : مَا (اسْتَقَرَّ) (٨) بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تَجْهَلُونَ (مَنْ أَنْعَمَ بِهَا) (٩) عَلَيْكُمْ سَبَبٌ فِي الْإِخْبَارِ بِهَا مِنْ اللَّهِ ، فَاعْرِفُهُ .

(١) سورة يوسف ٧٧ .

(٢) في (ف) " ناصبا له لفظا ومعنى " تحريف .

(٣) في (ف) " مقدم " .

(٤) في الأصل " وان " .

(٥) في (ف) " ان " .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة النحل ٥٣ .

(٨) في (ف) " أسبق " تحريف .

(٩) في (ف) " من أنعم الله بها " .

تَقُولُ : إِنْ تَلِّمَ بِنَا نَكْرِمَا وَأَيُّ شَيْءٍ تُعْطِنَا نَشْكُرَكَ

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْيَتَّ مِثَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامٍ (١) الشَّرْطِ .

وَأَسْمَاءُ الشَّرْطِ إِنْ كَانَتْ ظُرُوفًا فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
أَسْمَاءً ، فَإِنَّ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَيْهَا مَرْفُوعًا ، نَحْوُ " مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ " فَهِيَ
(مُبْتَدَأٌ) (٢) وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَنْصُوبًا نَحْوُ " مَنْ نَكْرِمُهُ أَكْرِمُهُ " لِاشْتِغَالِ الْفِعْلِ
عَنْهَا بِضَمِيرِهَا ، وَفِعْلُ الشَّرْطِ خَبْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ ، نَحْوُ " مَنْ
نَكْرِمُ أَكْرِمُ " فَهِيَ مَنْصُوبَاتٌ بِالْفِعْلِ بَعْدَهَا .

فَإِنْ قِيلَ : [فَكَيْفَ تَكُونُ] (٣) جَائِزَةٌ لِلْفِعْلِ وَالْفِعْلُ نَاصِبٌ لَهَا فَيَكُونُ
كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامِلًا مَعْمُولًا ؟ .

قُلْتُ : جِهَةٌ عَمَلِهَا فِيهِ غَيْرُ جِهَةِ عَمَلِهِ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا تَجْزِمُ الْفِعْلَ بِمَا
فِيهَا مِنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ ، وَيَعْمَلُ فِيهَا الْفِعْلُ بِاعْتِبَارِ الْأِسْمِيَّةِ .

وَتُزَادُ " مَا " مَعَ " أَيْنَ ، وَمَتَى " لِلتَّوَكِيدِ ، وَمَعَ " حَيْثُ " عِوَضًا (عَنْ) (٤)
الإِضَافَةِ وَتَهْيِئَتِهِ لِلْعَمَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " إِذْ " لِقَلْبِ زَمَانِهَا مِنَ الْمَاضِي إِلَى
الْمُسْتَقْبَلِ ، وَتُزَادُ مَعَ " أَيُّ " عِوَضًا عَنِ الإِضَافَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُضَافَةً ، نَحْوُ قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٥) .

(١) فِي (ف) " كَلِم " .

(٢) فِي (ف) " مُبْتَدَأَات " .

(٣) فِي الْأَصْلِ " فَتَكُونُ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .

(٤) فِي (ف) " مَعَ " .

(٥) سُورَةُ الْأَسْرَاءِ ١١٠ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ " كَيْفَ " لَا يُجَازَى بِهَا ؛ لِأَنَّهَا لِحَالٍ (١) ، (وَيَتَعَذَّرُ) (٢) أَنْ
يَكُونَ لَكَ مِثْلُ حَالٍ (غَيْرِكَ) (٣) فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ :
" كَيْفَ تَكُنْ أَكُنْ " لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ ، وَلَوْ قُلْتَ : كَيْفَ تَذْهَبُ أَذْهَبُ - حَتَّى
(يَذْهَبُ) (٤) مَغْمُومًا أَوْ مَسْرُورًا - لَمْ يُمَكِّنْ تَكْلُفَ مِثْلِ تِلْكَ الْحَالِ ، وَأَجَازَ
الْكُوفِيِّونَ (٥) الْجَزْمَ بِهَا قَالُوا : (لِأَنَّهُ يَصِحُّ) (٦) أَنْ نَقُولَ : " كَيْفَ تَصْنَعُ
أَصْنَعُ " بِالرَّفْعِ فَلْيَصِحَّ بِالْجَزْمِ ، وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ فِي الرَّفْعِ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى
حَالٍ مَعْلُومَةٍ بِقَرِينَةٍ تُمَيِّزُهَا ، وَأَمَّا فِي الْجَزْمِ فَتَكُونُ لِلْعُمُومِ كَمَنْ
وَمَتَى ؛ (لِأَنَّ) (٧) أَسْمَاءَ الشَّرْطِ مِنْ حُكْمِهَا الْعُمُومِ .

وَأَجَزِمُ جَوَابَ الْأَمْرِ وَالْتَمَنِي وَالْعَرْضِ وَالتَّحْضِيضِ إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ
نَحْوُ : أَلَا تَنْزِلُ فِينَا تَكْرِمَ وَهَكَذَا الْجَوَابُ لِلْمُسْتَفْهِمِ
وَأَحْرَفُ التَّحْضِيضِ مِنْهَا هَلًا لَوْلَا وَلَوْ مَا مِثْلَهُمَا وَالْأَلَا

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُمْ " جَوَابُ الْأَمْرِ " مَجَازٌ وَإِنَّمَا هُوَ جَوَابُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ ؛ لِأَنَّ
جَوَابَ الشَّيْءِ [هُوَ] (٨) مَا لَا يَصِحُّ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِلَّا بِهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا
قُلْتَ : " قُمْ " اسْتَفْنَيْتَ عَنْ قَوْلِكَ : " أَكْرِمَكَ " بِخِلَافِ قَوْلِكَ : " إِنْ تَقُمْ " فَإِنَّكَ

(١) هذا مذهب البصريين .

انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٢) في الأصل " ويتعذر " .

(٣) في الأصل " حرك " .

(٤) في (ف) " ذهب " .

(٥) انظر الإنصاف ٦٤٣ المسألة ٩١ .

(٦) في (ف) " انه لا يصح " .

(٧) في (ف) " لأنها " .

(٨) زيادة من (ف) .

لَا تَسْتَعْنِي عَنِ الْجَوَابِ ، لَكِنْ لَمَّا دَلَّ لَفْظُ الْأَمْرِ عَلَى الشَّرْطِ الْمَحْنُوفِ
 سُمِّيَ الْمَجْرُومُ بَعْدَهُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرِ جَوَابَ الْأَمْرِ ، أَلَا تَرَى
 أَنَّ قَوْلَكَ : " أَسْلِمَ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ " ، لَا يَكُونُ أَمْرًا لَهُ بِالْإِسْلَامِ سَبِيًّا
 فِي الدُّخُولِ (بَلْ) (١) وَقَوْعُ الْإِسْلَامِ مِنْهُ وَقِعْلُهُ هُوَ السَّبَبُ لَا لَفْظُ
 الْأَمْرِ .

وَجُمْلَةُ الْأَشْيَاءِ الْقَائِمَةِ مَقَامَ الشَّرْطِ / سَبْعَةٌ ، وَهِيَ " / ٣٢ ب
 الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ - فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ - ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ، وَالِدُّعَاءُ ،
 وَالْعَرَضُ ، وَالْتِمْنِي ، وَالْتَحْضِيضُ " مِثَالُ الْأَمْرِ : " زُرْنِي أَرْزُكَ "
 أَيُّ زُرْنِي إِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أَرْزُكَ " ، وَمِثَالُ النَّهْيِ : " لَا تَدْنُ مِنَ
 الْأَسَدِ " (تَنْجُ) (٢) .

وَقَوْلُنَا " فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ " احْتَرَزْنَا بِهِ عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " لَا
 تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ (يَاكُوكُ) (٣) - بِالْجَزْمِ - فَإِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَيَجُوزُ
 بِالرَّفْعِ ؛ لِأَنَّكَ إِنْ جَزَمْتَ جَعَلْتَ عَدَمَ الدُّنُوسِ سَبَبًا لِأَكْلِهِ ، فَإِنْ قِيلَ :
 فَهَلَّا قَدَّرْتَ " إِنْ تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَاكُوكُ " بِغَيْرِ حَرْفِ النَّفْيِ (٤) ؟
 قِيلَ : الْمَحْنُوفُ (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ
 الْمَذْكُورَ دَلِيلٌ عَلَيْهِ) (٥) وَالْفِعْلُ الْمَذْكُورُ قَوْلُكَ : " لَا تَدْنُ "
 وَهُوَ فِي حُكْمِ النَّفْيِ ، فَإِذَا قَدَّرْتَ الشَّرْطَ بِغَيْرِ " لَا " لَمْ يَكُنْ
 (مُسَاوِيًّا) (٦) لِلْمَذْكُورِ فِي ذَلِكَ .

(١) فِي (ف) " قَبْلَ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) فِي (ف) " يِقْتَلُكَ " .

(٤) نَسَبَ هَذَا التَّقْدِيرَ لِلْكَسَائِيِّ فِي شَرْحِ الشَّرِيْشِيِّ ٢٩٩ / ١ ، وَالتَّحْفَةَ الشَّاقِبِيَّةَ لَوْحَةَ ١٦٦ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ مِنْ جِنْسِ الْمَذْكُورِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ " وَعِبَارَةٌ (ف) أَوْضَحَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي الْأَصْلِ غَيْرُ وَاضِحٍ .

وَمِثَالُ الْأَسْتِفْهَامِ : " أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرُكَ " (١) أَي : إِنْ تُعَرَّفْنِي بَيْتَكَ
 أَزْرُكَ ، وَمِثَالُ التَّمْنَى : " لَيْتَ لِي مَالًا أَنْفَقَهُ " أَي : " إِنْ أُعْطِيَ مَالًا أَنْفَقَهُ ، وَمِثَالُ
 الْعَرْضِ : " أَلَا تَزُرُّنَا نُكْرِمُكَ " ، فَ " أَلَا " مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ وَ " لَا "
 النَّافِيَةِ ، وَمَعْنَى الْعَرْضِ : أَنَّكَ عَرَضْتَ عَلَيْهِ أَنْ يَزُورَ (٢) وَلَمْ تَأْمُرْهُ بِهِ ، لِأَنَّ
 الْأَمْرَ إِزَامٌ فَعَدَلُوا عَنْهُ إِلَى اللَّفْظِ الصَّرِيحِ فِي الْعَرْضِ ، وَالتَّقْدِيرُ " إِنْ
 تَزُرُّنَا (٣) نُكْرِمُكَ " ، وَمِثَالُ الدَّعَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
 يَرِثْنِي ﴾ (٤) أَي : إِنْ تَهَبْ لِي وَلِيًّا يَرِثْنِي .

فَإِنْ قِيلَ : لَا يَلِزَمُ مِنْ هِبَةِ الْوَالِدِ أَنَّهُ يَرِثُهُ ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ إِذَا عَاشَ بَعْدَهُ .
 قِيلَ : قَدْ فَهِمَ مِنْ فَحْوَى (طَلَبِ) (٥) زَكَرِيَّا أَنَّهُ أَرَادَ بَقَاءَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ
 فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ : هَبْ لِي وَلِيًّا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِي وَيَرِثْنِي فَكَتَفَى بِالْمُسَبَّبِ (عَنْ
 السَّبَبِ) (٦) ، وَيُقْرَأُ بِالرَّفْعِ (٧) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِ « وَلِيًّا » ، وَهُوَ أَقْوَى (٨) لِأَنَّ
 الْوَرَاثَةَ إِذَا (رَفَعْتَ) (٩) كَانَتْ مُنْدَرِجَةً فِي الطَّلَبِ .

وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ " هَلَّا تُسَافِرُ تَغْنَمٌ " .

- (١) فِي كِلْتَا النِّسَخَتَيْنِ " فَازْرُكَ " بِالْفَاءِ سَهْوً ، وَالصَّوَابُ مَا أَشْبَهَ .
- (٢) فِي الْأَصْلِ " النَّزُولُ " تَحْرِيفٌ .
- (٣) فِي (ف) " إِنْ تَزُرُّنَا " بِرَفْعِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ خَطَأٌ .
- (٤) سُورَةُ مَرْيَمَ ٥ ، ٦ .
- (٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .
- (٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .
- (٧) قَرَأَ أَهْلَ الْحَرَمَيْنِ وَالْحَسَنَ وَعَاصِمٌ وَحَمْزَةٌ بِالرَّفْعِ ، وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَيَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ ، وَيَحْيَى بْنُ
 وَثَّابٍ بَوَالعَمَشِ وَالْكَسَائِيُّ بِالْجَزْمِ . عَنْ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ ٢ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، وَالْبَيْسُوطِ فِي
 الْقُرْآنِ الْعَشْرِ لِلأَصْبَهَانِيِّ ٢٨٧ ، وَحِجَّةُ الْقُرْآنِ لِأَبِي زُرْعَةَ ٤٣٨ .
- (٨) وَعِنْدَ الْفَرَّاءِ الْجَزْمُ هُوَ الْوَجْهُ قَالَ : " لِأَنَّ (يَرِثْنِي) مِنْ آيَةِ سُورَةِ الْأُولَى فَحَسَنَ الْجَزَاءُ " مَعَانِي
 الْقُرْآنِ ١ / ١٥٨ ، ٢ / ١٦٦ .
- (٩) فِي الْأَصْلِ " وَقَعَتْ " .

وَجَمِيعُ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تُجَابُ بِالْفَاءِ وَيَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ " أَنْ " إِذَا حُدِفَتِ الْفَاءُ جُزِمَتْ إِلَّا النَّفْيَ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " مَا أَنْتَ بِصَاحِبِي أَكْرَمِكَ " لَمْ يَجْزِ الْجَزْمُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَجْعَلْ عَدَمَ الصُّحْبَةِ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ . وَإِنَّمَا (نَابَتْ) (١) هَذِهِ الْأَشْيَاءُ عَنِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهَا أَسْبَابٌ لِمَا بَعْدَهَا كَمَا أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ كَذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " زُرْنِي أَكْرَمَكَ " فَقَدْ جَعَلْتَ الزَّيَارَةَ سَبَبًا لِلْإِكْرَامِ كَمَا تَقُولُ : " إِنْ تَزُرْنِي أَكْرَمَكَ " .

وَقَوْلُهُ : " إِنْ لَمْ تَبْنِ " (٢) أَيُّ : إِنْ لَمْ (تُجْرِهِ) (٣) عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَمْ تَجْعَلْهُ جَوَابًا وَذَلِكَ بِأَنَّ [تَعَطَّفَهُ] (٤) فَتَجْعَلُهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مُحْدُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : " زُرْنِي أَكْرَمَكَ " بِالرَّفْعِ ، أَيُّ : أَنَا أَكْرَمَكَ (فَجَعَلْتَ " أَكْرَمَكَ ") (٥) مَبْنِيًّا عَلَى " أَنَا " الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ أَيُّ : خَبْرًا عَنْهُ ، أَوْ حَالًا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

تَعَالَوْا نَحْوُضُ الْحَرْبِ بِالسَّيْفِ إِنَّمَا يِنَالُ الْعُلَى مِنْ لَمْ يَنْمَ عَنْ وَتُورِهَا (٦)
 أَيُّ : تَعَالَوْا خَائِضِينَ ، أَوْ صِفَةً كَقَوْلِكَ : " اقْصُدْ رَجُلًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ " أَيُّ : رَجُلًا مُحْسِنًا ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي ﴾ (٧) بِالرَّفْعِ أَيُّ : وَارِثًا ، وَالْحَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى ذِي الْحَالِ ، وَالصِّفَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُوصُوفِ

(١) فى الأصل ' أتت ' .

(٢) فى (ف) ' بينى ' .

(٣) فى (ف) ' تجزه ' بالزاي المعجمة تصحيف .

(٤) فى الأصل مكانها بياض والتكلمة من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) لم أعر على قائله ..

وهو من شواهد ابن القواس فى شرحه ٢٣٦ / ١

الوتور : جمع وتر ، وهو الثار .

(٧) سورة مريم ٥ ، ٦ .

تَعُدُّونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرٍ لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقْنَعَا
أَيُّ : " لَوْلَا تَعُدُّونَ الْكَمِيَّ الْمُقْنَعَا " ، يُرِيدُ (١) أَنَّهُمْ يَفْتَخِرُونَ
بِالسَّخَاءِ وَلَمْ يَكُونُوا شُجْعَانًا فَيَفْتَخِرُوا بِالشُّجَاعَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا
أَخْرَجْتَنِي ﴾ (٢) أَيُّ : هَلَا أَخْرَجْتَنِي .

(١) فِي (ف) " يَرِيدُونَ " .

(٢) سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ ١١ .

[نواصب الفعل المضارع]

وَنَصْبُهُ بِأَنْ وَلَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَأَحْرَفُ فِيهَا أَتَى إِضْمَارُ أَنْ

أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَنْصَبُهُ إِلَّا الْحَرْفُ إِمَّا ظَاهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا ، فَالنَّاصِبُ الظَّاهِرُ ثَلَاثَةٌ " أَنْ " وَ " لَنْ " وَ " إِذَنْ " ، وَأَمَّا الْمُقَدَّرُ فَبَعْدَ أَحْرَفٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي ذِكْرُهَا ، وَأَمَّا " كَيِّ " فَفِيهَا خِلَافٌ .

وَالْأَصْلُ فِيهَا " أَنْ " وَهِيَ الْمُتَّفِقُ عَلَى إِعْمَالِهَا وَفِي أَخْوَاتِهَا خِلَافٌ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ ؛ لِاخْتِصَاصِهَا ، وَلِأَنَّهَا تُشْبِهُ " أَنْ " الْمُخَفَّفَةَ مِنَ النَّقِيلَةِ فِي اللَّفْظِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى ﴾ (١) ، (وَفِي) (٢) أَنَّهَا (وَالْفِعْلُ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، نَحْوُ " أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ " أَيُّ : أُرِيدُ قِيَامَكَ ، كَمَا أَنَّ الْمُشَدَّدَةَ كَذَلِكَ نَحْوُ " سَرَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ " أَيُّ : سَرَنِي قِيَامَكَ " ، وَفِي أَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا صِلَةٌ لَهَا .

وَتَحْمَلُ " أَنْ " عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ فَيَرْتَفِعُ (الْفِعْلُ) (٢) بَعْدَهَا ، قَرَأَ مُجَاهِدٌ (٤) ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴾ (٥) بِالزَّفْعِ (٦) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

(١) سورة المزمل ٢٠ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) هو مجاهد بن جبير ، وقيل : ابن جبر ، أبو الحجاج المكي أحد التابعين ، مات سنة أربع ومائة وقيل غير ذلك عن ٨٣ سنة .

ترجمته في معجم الأدياء ٧٧ / ١٧ ، وطبقات القراء ٤١ / ٢ ، وطبقات الحفاظ ٣٥ .

(٥) سورة البقرة ٢٣٣ .

(٦) انظر البحر المحيط ٢ / ٢١٣ .

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنْى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا (١)
 فَرَفَعَ مَا بَعْدَ " أَنْ " الْأُولَى حَمَلًا لَهَا عَلَى " مَا " الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ لِأَنَّهَا
 حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ ، وَنَصَبَ مَا بَعْدَ الثَّانِيَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ " وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا "
 جَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ .

وَأَمَّا " لَنْ " فَإِنَّهَا عَمِلَتْ تَشْبِيهًا لَهَا بِـ " أَنْ " فِي أَنَّهَا تُخْلِصُ الْفِعْلَ
 لِلِاسْتِقْبَالِ ، أَوْ لِأَنَّهَا نَقِيضَةٌ " أَنْ " ؛ لِأَنَّكَ (٢) إِذَا قُلْتَ : أُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ "
 فَنَفْيُهُ " لَنْ تَفْعَلَ " ، وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ وَأَصْلُهَا " لَا أَنْ " فَحُذِفَتْ
 الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا - كَمَا قَالُوا : أَيُّشٍ - فِي أَيِّ شَيْءٍ - فَبَقِيََتِ النُّونُ سَاكِنَةً
 وَقَبْلَهَا أَلِفٌ سَاكِنَةٌ فَحُذِفَتْ الْأَلِفُ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ (٣) ، فَعِنْدَ الْخَلِيلِ
 أَنَّ الْعَمَلَ هُوَ " أَنْ " وَحْدَهَا .

وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا يُبْطِلُ الْقَوْلَ بِالتَّرْكِيبِ ، نَحْوُ "
 زِيدًا لَنْ (أَضْرِبُ) (٤) ؛ لِأَنَّ مَا فِي صِلَةِ " أَنْ " لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا ، وَلِأَنَّ التَّرْكِيبَ
 (عَلَى) (٥) خِلَافَ الْأَصْلِ ، (وَأَلْحَذَفُ فِي الْحُرُوفِ خِلَافَ الْأَصْلِ) (٦) .

(١) لم أمتد إلى قائل هذا البيت ، وهو في المنصف ٢٧٨ / ٨ ، وابن يعيش ١٥ / ٧ ، ومجالس ثعلب
 ٣٢٢ / ١ ، ومغنى اللبيب ٤٦ ، ووصف المباني ١١٣ . وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢١٧ ، وإعراب
 الحديث النبوي ٢٣ ، والخزانة ٣ / ٥٥٩ بولاق ، والإنصاف ٥٦٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٦٦ .

(٢) في (ف) " لا لأنك " تحريف .

(٣) انظر الكتاب ٥ / ٣ ، وسر الصناعة ٨ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ١٥ / ٧ بولالمقتضب ٨ / ٢ .

(٤) في الأصل (يضرب) ، والمثبت من (ف) .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سقط من (ف) . سبق نظر .

وَقَالَ الْفَرَاءُ: أَصْلُ "لَنْ" "لَا" فَابْتَدِلَ مِنَ الْأَلْفِ نُونٌ،
وَكَذَلِكَ "لَمْ" أَصْلُهَا "لَا" فَابْتَدِلَ مِنَ الْأَلْفِ مِيمٌ (١).

"وَأَمَّا "إِذَنْ" (فَقِيلَ) (٢): أَصْلُهَا "إِذْ أَنْ" فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ
تَخْفِيفًا وَحُرِّكَتِ الدَّالُ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ فَلَا نَاصِبَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ
سِوَى "أَنْ" وَحَدَهَا (٣). وَأَجَابُوا بِأَنَّ "إِذْ" لِلْمَاضِي وَ"أَنْ":

لِلْمُسْتَقْبَلِ فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَلَا تَرْكِيبَ مَعَ التَّنَافِي، وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ: / ٣٣ ب
هِيَ اسْمٌ مَنُونٌ وَمِنْهُمْ مَنْ يَشْبَهُ نُونَهَا بِالتَّنْوِينِ فَيَقِفُ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ،
وَهُمْ الْأَكْثَرُ إِلَّا الْمَازِنِي فَإِنَّهُ لَا يَرَى الْوَقْفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ، وَيَقُولُ:
هِيَ حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ "أَنْ"، وَلَنْ (٤)، وَقَالَ الْفَرَاءُ: إِذَا أَعْمَلْتَهَا
فَاكْتُبْهَا بِالْأَلْفِ، وَإِذَا لَمْ تَعْمَلْهَا فَاكْتُبْهَا بِالنُّونِ حَتَّى لَا تَلْتَبِسَ بِـ
إِذَا "الزَّمَانِيَّةِ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَهَا يُمَيِّزُهَا عَنْهَا (٥).

وَأَمَّا مَعْنَاهَا فَهِيَ الْجَوَابُ وَالْجَزَاءُ، فَإِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ: "أَنَا
أُزورك" قُلْتُ لَهُ: "إِذَنْ أَكْرَمَكَ" فَقَدْ أَجَبْتَهُ وَجَعَلْتَ (إِكْرَامَكَ) (٦)
جَزَاءً لِزِيَارَتِهِ فَذَلِكَ (جَوَابٌ) (٧) لِكَلَامِهِ وَجَزَاءٌ لِفِعْلِهِ.

(١) قال ابن يعيش ١٦/٧: (ولا أدرى كيف اطلع على ذلك إذ ذلك شئ لا يطلع عليه إلا بنص من
الواضع"، وقد رد المالقي في رصف المباني ٢٨٧ مذهب الفراء، وانظر شرح الكافية للرضي
٢٣٨/٢.

(٢) سقط من (ف).

(٣) نسبه السيوطي في الهمع ٦/٢ إلى الخليل، ونسب إلى أبي على عمر بن عبد المجيد الرندي قوله
إنها مركبة من "إذا"، و"أن" لأنها تُعْطَى ما تُعْطَى كل واحدة منهما فتعطى الربط كإذا،
والنصب كأن ثم حذفت همزة (أن) ثم ألف (إذا): لالتقاء الساكنين.

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ فقد نص على ذلك كله، وأبو عثمان المازني ١٤٣.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٢ فقد نص عليه، ولم أعثر على نص الفراء في معانيه.

(٦) في (ف) "إكرامه".

(٧) في الأصل "الجواب".

وَأَمَّا عَمَلُهَا فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطِ خَمْسَةٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ جَوَابًا ؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَوَابًا قَوِيَّتْ لِأَنَّهَا بِالْوَضْعِ

لِلْجَوَابِ ، وَحَقُّ الْجَوَابِ أَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَهَا حُرْفُ عَطْفٍ كَقَوْلِكَ : " زَيْدٌ يَقُومُ وَإِذْنٌ يَقْعُدُ

فَإِنْ عَطَفْتَ " يَقْعُدُ " عَلَى " يَقُومُ " رَفَعْتَ (فَالْفِعْلِيَّةُ) (١) " إِذْنٌ " ، وَإِنْ عَطَفْتَ

" يَقْعُدُ " عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ " زَيْدٌ يَقُومُ " جَازَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّ عَطْفَ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ

عَلَى جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ جَائِزٌ .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَعْتَمِدَ الْفِعْلُ عَلَيْهَا ، أَي : تَقَعُ مُبْتَدَأَةٌ ، فَإِنْ تَوَسَّطَتْ بَيْنَ

الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ " أَنَا (إِذْنٌ) (٢) أَكْرَمُكَ " بَطَّلَ عَمَلُهَا ، لِاعْتِمَادِ الْفِعْلِ عَلَى

مَا قَبْلَهَا وَهُوَ (الْمُبْتَدَأُ) (٣) ، وَكَذَلِكَ (إِذَا) (٤) تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الشَّرْطِ وَجَوَابِهِ

نَحْوُ " إِنْ تَقُمْ إِذْنٌ أَكْرَمُكَ " ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ كَقَوْلِكَ : (" وَاللَّهِ إِذْنٌ

لَأَفْعَلَنَّ ") (٥) ، قَالَ الشَّاعِرُ :

لَنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذْنٌ لَا أَقِيلُهَا (٦)

فَرَفَعَ " أَقِيلُهَا " ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ ، وَكَمَا أَنَّ الْمُبْتَدَأَ لَا يَصِحُّ بِدُونِ

(١) بياض في الأصل ، والمثبت من (ف) .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " الفعل " .

(٤) في الأصل " إن " .

(٥) في (ف) " إذن والله لأفعل " .

(٦) البيت لكثير عزة من قصيدة قالها في عبدالعزیز بن مروان كما في ديوانه ٢٠٥ ، وفيه " إذا "

بالتتوين ، والبيت في الكتاب ١٥/٣ ، وابن يعیش ١٣/٩ ، وكتاب الحلل في شرح أبيات الجمل

٢٦٦ ، ومغنى اليبب ٣٠ ، وشواهد المغنى ٦٣ ، ووصف المباني ٦٦ ، والخزانة ٥٨٠/٣ بولاق .

الْخَبَرِ كَذَلِكَ الشَّرْطُ (وَأَقْسَمُ) (١) لَا يَصِحَّانِ بَدُونِ الْجَوَابِ .
الرَّابِعُ : أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِغَيْرِ الْيَمِينِ نَحْوُ " إِذْنُ وَاللَّهِ
أَكْرَمَكَ " فَيَنْصَبُ ، وَكَذَلِكَ النِّدَاءُ لَا يُعَدُّ فَصْلًا نَحْوُ " إِذْنُ يَا زَيْدُ أَكْرَمَكَ " ؛ لِأَنَّ
هَذِهِ الْأَشْيَاءَ مُؤَكَّدَةٌ لِلْكَلامِ .

فَإِنْ قُلْتَ : " إِذْنُ عِنْدَ زَيْدٍ أَكْرَمَكَ " رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّكَ فَصَلْتَ بِغَيْرِ الْيَمِينِ .
الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَقْبَلًا ؛ فَإِنْ كَانَ حَالًا لَمْ يَعْمَلْ (فِيهِ) (٢)
نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ يَقُولُ لَكَ : أَنَا أَزُورُكَ : إِذْنُ أَظُنُّكَ كَاذِبًا " ؛ لِأَنَّ " أَظُنُّكَ " (٣) ثَابِتٌ
فِي الْحَالِ ، فَلَوْ عَمِلَتْ (فِيهِ) (٤) لَخَرَجَتْ عَنْ أَخَوَاتِهَا ؛ لِأَنَّ نَوَاصِبَ الْفِعْلِ لَا
تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ،
وَإِنْ وُجِدَتْ هَذِهِ الشَّرْطُوطُ (٥) ، فَإِنْ قِيلَ : (فَإِنَّ الشَّاعِرَ فِي قَوْلِهِ (٦)) :
أُرْدُدْ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعِ بَرَوْضَتِنَا إِذْنُ يَرُدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ (٧)

(١) في (ف) والجزاء .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) "ظنك" .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) ينظر في الكتاب ١٦/٣ ، حيث جعلوها بمنزلة هل ويئل .

(٦) في الأصل "فإن الشاعر قال في قوله" .

(٧) البيت لعبدالله بن عنمة الضبي كما في شرح المفضليات للتبريزي ١٢٨٧ ، وشرح الحماسة

للمرزوقي ٥٨٦ ، والكتاب ١٤/٣ ، والأصول في النحو ١٥٣/٢ ، وروى صدره "أردد حمارك

لاتنزع سويته" ، ونسب في اللسان "كرب" إلى عبدالله الضبي ونسبه إليه في "سوا" ، ثم قال "

والصحيح أنه لسلام بن عوية الضبي" ، ولم أره في غيره "والبيت موجود في المقتضب ١٠/٢

ورصف المباني ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢ ، وابن يعيش ١٦/٧ ، والخزانة ٥٧٦/٣

بولاق .

(قَدْ أَعْمَلَ "إِذْنَ") (١) فِي "يُرَدُّ" فَنَصَبَهُ وَلَيْسَتْ جَوَابًا .
 قِيلَ (٢) : هِيَ جَوَابٌ تَقْدِيرًا لَا صَرِيحًا ، فَكَأَنَّ قَائِلًا يَقُولُ : وَمَاذَا
 يُكُونُ إِذَا رَتَعَ ؟

فَقَالَ مُجِيبًا لَهُ : إِذْنَ يُرَدُّ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا تَتْرُكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا إِنِّي إِذْنَ أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا (٣)

فَأَعْمَلَ "إِذْنَ" وَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ اسْمٍ "إِنَّ" وَخَبْرِهَا ، فَقِيلَ :

إِنَّهُ جَعَلَ "إِذْنَ" وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ خَبْرًا لِـ "إِنَّ" : لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِـ
 لَنْ " فِي قَوْلِكَ :

"إِنِّي لَنْ أَقُومَ" ، وَقِيلَ : الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ ، وَتَقْدِيرُهُ / أَنِّي

أَقُولُ إِذْنَ أَهْلِكُ ، وَقِيلَ : "أَهْلِكُ" مَرْفُوعٌ، خَبْرٌ "إِنَّ" ، وَ "أَطِيرُ"

(مُنْتَصِبٌ) (٤) بَعْدَ "أَوْ" بِإِضْمَارِ "أَنْ" أَي : إِنِّي (إِذْنَ) (٥)

أَهْلِكُ إِلَّا أَنْ أَطِيرَ .

وَلَكَ فِي قَوْلِهِمْ : "إِنْ تَأْتِنِي (٦) أَتَكَ وَإِذْنَ أَحْسِنُ إِلَيْكَ" ثَلَاثَةٌ

أَوْجُهُ ، جَزْمٌ "أَحْسِنُ" عَطْفًا عَلَى الْجَزَاءِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى الْقَطْعِ بِمَا

قَبْلَهُ وَالِاسْتِثْنَاءِ ، وَرَفْعُهُ عَلَى أَنْ تَجْعَلَهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ ، أَي : أَنَا إِذْنَ

أَحْسِنُ إِلَيْكَ ، فَأَعْرِفُهُ (٧) .

(١) فِي الْأَصْلِ "فَاعْمَلْ إِذْنَ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ "وَقِيلَ" .

(٣) لَمْ أَعْتَرِ عَلَى قَائِلِ هَذَا الرَّجْزِ ، وَهُوَ فِي ابْنِ عَيْشٍ ١٧/٧ ، وَالْجَنِّي الدَانِي ١٤٤ ، وَالْإِنْصَافُ

١٧٧ ، وَمَغْنَى الْبَيْبِ ٣٦ ، وَرِصْفُ الْمُبِيبَانِي ٦٦ ، وَالْمَقْرَبُ ٢٦١/٨ ، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

١٧٠/٣ ، وَاللِّسَانُ ، وَأَسَاسُ الْبِلَاغَةِ "شَطْر" ، وَالْخُرَازْمِيُّ ٥٧٤/٣ بُولَاق .

(٤) فِي (ف) "مَنْصُوبٌ" .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٦) فِي (ف) "إِنْ تَأْتِنِي" .

(٧) انظُرْ مَغْنَى الْبَيْبِ ٣٢ .

كَيِّ ، لَمْ كَيِّ ، لَمْ الْجُودِ ، حَتَّى
 الْأَمْرِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامَا
 وَالْعَرْضِ ، وَالْتَحْضِيضِ وَالْتَمْنِيَا
 وَمَا أُعِيبُ فِعْلُهُ فَأَعْدَلْنَاهُ
 وَسِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَةَ أَيُّ
 وَ " أَوْ كَمَثَلِ الزَّمَةِ أَوْ يَقْضِيَنِي
 وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، إِذَا أُجِبْتَا
 كَجِيءُ لَنَا فَنُؤَلِّي الْإِكْرَامَا
 نَحْوُ أَلَا تَزُودُنَا فَنُعْطِيَا
 وَلَا تَعِبُ فِعْلُ امْرِئٍ وَتَفَعَّلَهُ
 سِرْتُ إِلَى أَنْ أَوْ عَلَى تَقْدِيرِكِي
 فَأَنْصِبُ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى يَبْنِي

[كَيِّ]

(اعْلَمْ أَنَّ " كَيِّ " إِنَّمَا) (١) تَنْصِبُ بِإِضْمَارِ " أَنْ " ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ
 بِدَلِيلِ أَنَّكَ تَقُولُ : " قَصَدْتُ فُلَانًا " فَيُقَالُ لَكَ : " كَيْمَهُ " ؟ (٢) فَتَقُولُ :
 (لِيُحْسِنَ إِلَيَّ) (٣) ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ جَرٍّ لَمَا حُدِفَتْ - عِنْدَ دُخُولِهَا - الْأَلِفُ
 مِنْ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ ، كَقَوْلِكَ : " لِمَ فَعَلْتَ ؟ وَلِمَ أَخَذْتَ زَيْدًا ؟ " فَإِذَا وَقَفْتَ
 أَلْحَقْتَ " الْهَاءَ " ، فَتَقُولُ : " لِمَهُ وَبِمَهُ " ، فَالْهَاءُ فِي " كَيْمَهُ " زَائِدَةٌ لِلْوَقْفِ (٤)
 كَالْهَاءِ فِي " لِمَهُ ، وَبِمَهُ " ، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ
 (عَلَى الْفِعْلِ) (٥) - (فَوْجَبَ) (٦) إِضْمَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا ، لِيَصِيرَ الْفِعْلُ مَعَ
 " أَنْ " فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ .

- (١) فِي (ف) " اعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَ كَيِّ " .
- (٢) أَيُّ : لَأَيِّ سَبَبٍ ؟ أَوْ لَأَيِّ عِلَّةٍ ؟ وَالْأَصْلُ " مَا " الْاسْتِفْهَامِيَّةِ فَادْخَلُوا عَلَيْهَا " كَيِّ " كَمَا يَدْخُلُونَ
الْلَامَ ثُمَّ حَذَفُوا الْأَلِفَ وَأَتَوْا بِهَاءِ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ .
- (٣) فِي الْأَصْلِ " كَيْمَهُ يُحْسِنُ إِلَيَّ " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .
- (٤) وَتَسْمَى بِهَاءِ السَّكْتِ كَمَا تَقَدَّمَ .
- (٥) فِي (ف) " إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ " بِزِيَادَةِ (إِلَّا) سَهْوًا .
- (٦) هَكَذَا فِي النَّسَخَتَيْنِ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ " قَدْ " ، يَنْظُرُ فِي شَرْحِ انْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢/ ٢٦٣ .

وَقِيلَ : إِنَّ " كَي " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا (١) ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفٌ جَرُّ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا (حَرْفُ الْجَرِّ ، فَدَلَّ دُخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا) (٢) (عَلَى أَنَّهَا) (٣) بِمَنْزِلَةِ " أَنْ " وَ " أَنْ " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ (٤)

وَقِيلَ : إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " اللَّامُ " نَصَبَتْ بِنَفْسِهَا ، وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهَا " اللَّامُ " نَصَبَتْ بِإِضْمَارِ " أَنْ " .
فَإِنَّ قِيلَ : فَقَدْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا مَعَ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَرَادَ لِكَيْمَّا أَنْ يَطِيرَ بِقَرْبِي فَيَتْرُكُهَا شَتَاً بِيَدَاءِ بَلْقَعِ (٥)
فَإِظْهَارُ " أَنْ " بَعْدَهَا تَنْبِيهُ عَلَى (أَنْ) (٦) النَّصْبِ بِـ " أَنْ " مُضْمَرَةً ،
وَقِيلَ : " أَنْ " هُنَا بَدَلٌ مِنْ " كَي " ؛ لِأَنَّ " كَي " وَ " أَنْ " حَرْفَانِ مَصْدَرِيَّانِ عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّ " كَي " مَصْدَرِيَّةٌ فَابْتَدَأَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخِرِ كَمَا يُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَاهُ ، وَقِيلَ : دَخَلَتْ " أَنْ " تَوْكِيداً لِـ " كَي " لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) في الهمع ٥/٢ " فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ، ومذهب الخليل والأخفش أن " أن " مضمرة بعدها " .

(٢) سقط من (ف) سبق نظر .

(٣) في (ف) " إلا على أنها " بزيادة لفظ " إلا " .

(٤) سورة الحديد ٢٣ .

(٥) لم أقف على قائل هذا البيت ، وهو في الإنصاف ٥٨٠ ، وابن يعيش ١٩/٧ ، ومعنى اللبيب ٢٤٢ ،

وشواهد المغنى ٥٠٨ ، ووصف المباني ٢١٦ ، والخزانة ٥٨٥/٣ بولاص ، وضرائر الشعر ٦٠ ،

ومعاني القرآن ٢٦٢/١ . الشن : القرية البالية ، والبلقع : المقفرة الخالية .

(٦) سقط من الأصل .

قَدْ يَكْسِبُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي بِغَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ (١)
فَأَكَّدَ "غَيْرًا" بِـ "لَا" ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي مَعْنَى النَّفْيِ .

وَقِيلَ : لَا يَلِزَمُ مِنْ كَوْنِ "كَي" حَرْفَ جَرٍّ أَنْ يُضْمَرَ بَعْدَهَا "أَنَّ" (لِأَنَّ كَوْنَ الْفِعْلِ فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ لَا يَفْتَقِرُ) (٢) إِلَى إِضْمَارِ "أَنَّ" ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَتَيْكَ) (٣) يَوْمَ يَخْرُجُ زَيْدٌ "أَيَّ" : يَوْمَ خُرُوجِهِ
وَلَيْسَتْ "أَنَّ" هُنَا مُضْمَرَةً بِدَلِيلِ رَفْعِ (الْفِعْلِ) (٤) .

٢٤ / ب

وَتُضْمَرُ "أَنَّ" بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَفٍ إِنْ قَلْنَا : إِنْ "كَي" تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا ، وَهِيَ "الَّلَامُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَحَتَّى" ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ الْخَمْسَةُ بِالنِّسْبَةِ (إِلَى) (٥) جَوَازِ إِظْهَارِ "أَنَّ" بَعْدَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ : ضَرْبٌ لَا يَجُوزُ الْإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجِبُ الْإِظْهَارُ ، وَضَرْبٌ يَجُوزُ (فِيهِ) (٦) الْأَمْرَانِ .

(١) هَذَا الْبَيْتَانِ أَنْشَدَهُمَا صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي (صَرْفٍ ، عَصْفٍ) وَنَسَبَهُمَا إِلَى الْعَجَاجِ ، وَالَّذِي فِي دِيَوَانِهِ ١١٢ الْبَيْتِ الْآخِيرِ ، بِرِوَايَةٍ "مِنْ غَيْرِ لَا عَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافٍ" ، وَذَكَرَ فِي الْخَصَائِصِ ٢٨٢/٢ الشُّطْرَ الْآخِيرَ مَنْسُوبًا إِلَى الْعَجَاجِ وَأَنْشَدَهُمَا صَاحِبُ اللِّسَانِ فِي (هَذَا) هَكَذَا :
"قَدْ يَجْمَعُ الْمَالَ الْهَدَانَ الْجَافِي مِنْ غَيْرِ مَا عَقَلَ وَلَا اصْطِرَافٍ"
وَنَسَبَهُمَا إِلَى رُؤْيَاةٍ وَكَذَلِكَ فَعَلَ صَاحِبُ الْخَزَانَةِ ٢/٥٨٦ بُولَاقَ ، وَالْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ١/٢٦٢ وَبِئْسَا فِي دِيَوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ١/١١٦ ، وَالْإِنْصَافِ ٥٨١ ، وَالصَّحَاحِ (صَرْفٍ ، عَصْفٍ)
الْهَدَانِ : النَّوَامُ الَّذِي لَا يَصِلُ وَلَا يَبْكُرُ فِي حَاجَةٍ ، الْجَافِي : الثَّقِيلُ فِي الْحَرْبِ ، الْعَصْفُ : الْكَسْبُ وَالْحَيْلَةُ ، وَالْاصْطِرَافُ : التَّصْرِيفُ فِي أَوْجِهٍ الْكَسْبِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ "لِيَكُونَ الْفِعْلُ فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ وَلَا يَفْتَقِرُ" ، وَمَا فِي (ف) أَوْضَحَ .

(٣) فِي الْأَصْلِ "أَتَيْتَكَ" .

(٤) فِي الْأَصْلِ "الْفَاعِلُ" .

(٥) فِي الْأَصْلِ "فِي" .

(٦) فِي (ف) "فِيهَا" .

فَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ فَبَعْدَ " حَتَّى " ، وَآمَ الْجُودِ
 وَالْوَاوِ ، وَالْفَاءِ (وَ أَوْ) (١) ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْإِظْهَارُ فَبَعْدَ لَامٍ "
 كَيَّ " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا " لَا " ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ (٢) ،
 وَإِنَّمَا وَجِبَ إِظْهَارُ " أَنْ " ؛ لِأَنَّ لَامَ " كَيَّ " حَرْفُ جَرٍّ وَ " لَا " حَرْفُ نَفْيٍ فَلَوْ لَمْ
 تَظْهَرِ " أَنْ " لَدَخَلَتِ اللَّامُ الْجَارَةُ عَلَى حَرْفٍ ، وَهُوَ " لَا " (٣)
 فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَتْ عَلَى " أَنْ " وَهُوَ حَرْفٌ .

قُلْتُ : الْفَرْقُ أَنَّ " أَنْ " وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ (وَالْمَصْدَرُ) (١)
 اسْمٌ فَكَانَ حَرْفَ الْجَرِّ لَمْ يَدْخُلْ إِلَّا عَلَى الْاسْمِ .

وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ فَبَعْدَ لَامٍ كَيَّ أَيْضًا إِذَا لَمْ
 يَكُنْ بَعْدَهَا (" لَا ") (٤) نَحْوُ " قُمْتُ لِيَقُومَ ، وَلِأَنَّ يَقُومَ " فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 لَامِ الْجُودِ ، وَمِمَّا يَجُوزُ فِيهِ الْإِظْهَارُ وَالْإِضْمَارُ حَرْفُ الْعَطْفِ إِذَا عُطِفَ
 (بِهِ) (٥) فِعْلٌ عَلَى مَصْدَرٍ مَلْفُوظٍ بِهِ كَقَوْلِكَ : " أَحِبُّ إِكْرَامَكَ وَأَنْ أَزُورَكَ -
 بِالْإِظْهَارِ - ، وَأَحِبُّ إِكْرَامَكَ (وَأَزُورَكَ) (٦) - بِإِضْمَارِهَا - " ، وَمِنْهُ قَوْلُ
 الشَّاعِرِ :

(١) سقط من الأصل .

(٢) سورة الحديد ٢٩ .

(٣) قال في الهمع ١٧/٢ : " لأنهم لو قالوا : جئت للا تغضب " كان في ذلك قلق في اللفظ ونبوة في
 النطق ، فتجنبوه بإظهار " أن " .

(٤) في الأصل " إلا " .

(٥) في (ف) " فيه " .

(٦) سقط من (ف) .

لَلْبَسِ عِبَاةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (١)

فَمَذَهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ "أَنَّ" مُضْمَرَةٌ (٢) ، وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ "الَلَامَ" ، وَحَتَّى "حَرْفًا جَرًّا" ، وَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْفِعْلِ كَمَعْنَاهُمَا إِذَا دَخَلَ عَلَى الْاسْمِ ، وَحَرْفُ الْجَرِّ لَا يَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ لَكِنْ فِي الْاسْمِ أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الْاسْمِ فَوَجِبَ أَنْ يَتَأَوَّلَ (٣) هَذَا الْفِعْلُ الدَّاخِلُ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ بِالْاسْمِ ، وَالَّذِي يُصَيِّرُ الْفِعْلَ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ إِمَّا "أَنَّ" أَوْ "مَا" الْمُصَدَّرِيَّةُ ، وَلَا يَجُوزُ (٤) أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الْمُقَدَّرُ هُوَ "مَا" ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنْصِبُ ، وَقَدْ سُمِعَ النَّصْبُ بَعْدَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ "أَنَّ" هِيَ الْمُضْمَرَةُ .

(١) هذا البيت لميسون بنت بحدل الكلبية ، وكانت من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ونقلها إلى الحاضرة فكانت كثيرة الحنين والشوق إلى أهلها ومسقط رأسها ، يقال أنه ألحقها بأهلها وهى حامل بابنه يزيد فوضعت بالبرية فمن ثم كان فصيحاً .

البيت فى الكتاب ٤٥ / ٣ ، وسر الصناعة ٢٧٥ / ١ ، والمقتضب ٢٦ / ٢ ، وحياة الحيوان للميرى ٢٠٨ / ٢ ، والاختصاص ١١٥ ، وأصول النحو ١١٥ / ٢ ، والفصول الخمسون ٢٠٤ ، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللفظ ٣٤٠ ، وابن يعيش ٢٥ / ٧ ، وابن الشجرى ٢٨٠ / ١ ، ومغنى البيه ٣٥١ ، وشواهد المغنى ٧٧٨ ، والاعراب عن قواعد الإعراب ١٢٩ ، ووصف المباني ٤٢٢ ، والهمع ١٧ / ٢ ، والدرر اللوامع ١٠ / ٢ ، والتصريح ١٧ / ٢ .

جاء فى الخزانة ٣ / ٥٩٢ " فى غالب كتب النحو " لبس " بلامين وهو خلاف الرواية الصحيحة (وليس) .

العبارة : جبة من صوف ، الشفوف : جمع شف بكسر الشين وفتحها : ثياب رقاق تصف الجسم

(٢) ينظر الكتاب ١ / ٤١٨ بولاق ، والإنصاف مسألة ٧٨ ص ٥٧٠ ، ومسألة ٧٩ ص ٥٧٥ ، ومسألة ٨٢ ص ٥٩٣ ، ومسألة ٨٣ ص ٥٩٧ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) فى (ف) " أن يؤول " .

(٤) فى الأصل " لا يجوز " بدون الواو .

فَإِنْ قِيلَ : فَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَرَى أَنَّ " كِي " مَصْدَرِيَّةٌ ، وَيَرَى أَنَّهَا تَنْصِبُ
بِنَفْسِهَا (١) فَهَلَّا كَانَتْ " كِي " هَذِهِ هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ؟

قُلْنَا : لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " كِي " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، (أَمَا) (٢) عِنْدَ مَنْ يَرَى
أَنَّهَا غَيْرُ مَصْدَرِيَّةٍ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ فَتَقْدِيرُهَا يُؤَدِّي
إِلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى لِأَسِيمًا بَعْدَ " حَتَّى " ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (لَا أُسِيرُ) (٣)
حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَلَوْ قَدَّرْتَ " كِي " وَهِيَ مَعْنَاهَا التَّعْلِيلُ فَلَا يَتَّصِرُ أَنْ
يَكُونَ طُلُوعُ الشَّمْسِ مُعْلَلًا بِسَيْرِكَ ، وَيَعَدَّ " اللَّامِ " يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ (هُوَ
وَ " اللَّامِ ") (٤) بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَيَكُونُ تَكَرُّرًا مَعَ إِمْكَانِ اجْتِنَابِهِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ
ظَهَرَ " أَنْ " مَعَ " اللَّامِ " (٥) ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مُقَدَّرَةً مَعَ الْبَوَاقِي .

(١) يرى الكوفيون أن " كي " لا تكون إلا حرف نصب ، انظر الإنصاف ٥٧٠ ، المسألة ٧٨ .

(٢) في الأصل " وأما " بالواو وهو سهو من صوابه من (ف) ومن التحفة الشافية ١٦١/ب .

(٣) في (ف) " لاسيرن " .

(٤) في الأصل " هو اللام " بدون واو العطف .

(٥) كما في " جئت لأن أتعلم " .

" بحث الفاء ، والواو "

أما " الفاء ، والواو " فهما من حروف العطف فلا يصح جعلهما على بايهما إلا بتأويل (يجعل) (١) الأول اسماً ، وإذا جعلته اسماً فلا تعطف عليه الفعل إلا إذا صار بتأويل الاسم ، ويؤيده قول الشاعر :

داويت عين أبي الدهيق بمطله حتى المصيف ويغلو القعدان (٢)

/ فالمصيف مجرورٌ بحتى ، و " يغلو " معطوفٌ عليه ، ولا / ٣٥-١

يصح عطف الفعل على الاسم إلا بإضمار " أن " ليصير في تأويل الاسم (٣) ، ألا ترى أنك إذا قلت : " زني فأكرمك " فلا يصح عطف الثاني على الأول ؛ لأن الأول أمرٌ والثاني خبرٌ ، فوجب أن يقدر الأول بمعنى " ليكن منك (زيارة) (٤) ، (فإذا) (٥) قدر

(١) في (ف) " جعل " .

(٢) لم أعر على قائله ، وهو في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٨٠ ، والإنصاف ٥٩٩ المسألة ٨٣ على أن الفعل بعد " حتى " منصوب بتقدير " أن " لا بها نفسها ، بلا عزو ، ولم ينسبه أيضا عبدالسلام هارون في معجمه ٣٩٢ ولا صاحب مدرسة البصرة النحوية ١٨١ .
أبو الدهيق : كنية رجل ، والمطل : التسويف والمدافعة ، ويغلو : يقال : غلت الدابة في سيرها غلواً : ارتفعت فجاوزت حسن السير .

والقعدان : جمع قعود ، وهو البكر من الإبل حين يركب .

(٣) يرى الشيخ محمد محي الدين تقدير " حتى " : أخرى بعد الواو تكون (أن) المصدرية وما عملت فيه في تأويل مصدر مجرور بها ، وتكون الواو قد عطفت (حتى) (حتى) المذكورة ومجرورها ، وكأنه قد قال : حتى المصيف وحتى يغلو القعدان - عن حاشية الانصاف ٥٩٩

(٤) في النسختين " إكرام " تحريف .

وقال في التحفة الشافية لوحة ١٦١ ، " فوجب أن يقدر الأول بمصدره ثم جعل لفظ الأمر نائباً عن المصدر المقدر " .

(٥) في (ف) " وإذا " .

كَذَا صَارَ اسْمًا فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ (١) لِيُعْطَفَ
الْاسْمُ (١) عَلَى الْاسْمِ ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ " أَنْ " هِيَ الْمُقَدَّرَةُ ، وَأَيْضًا لَوْ
نَصَبَ حَرْفُ الْعَطْفِ هُنَا لِنَصَبِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ ، إِذْ مَعْنَاهُ فِي الْجَمِيعِ وَاحِدٌ .
وَمِثَالُ الْأَمْرِ قَوْلُهُ (٢) : " جِيئْنَا فَنُؤَلِّي الْإِكْرَامَا " .

وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ ﴾ (٣) ،
وَمِثَالُ الْاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ (٤) ، أَيْ :
لَا يَكُنْ مِنْكُمْ افْتِرَاءُ فَسُحِتْ مِنَ اللَّهِ ، وَإِنْ يَكُنْ مَعْرِفَةٌ مِنَّا بِذَوِي شَفَاعَةٍ
فَشَفَاعَةٌ مِنْهُمْ لَنَا .

وَمِثَالُ النَّفْيِ قَوْلُهُ (٥) : " وَمَا أَعِيبُ فِعْلَهُ فَأَعْذَلُهُ " وَالْمَعْنَى لَا عَيْبُ
فَعَذَلُ ، وَمِنْهُ مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا ، بِالنَّصْبِ ، وَالرَّفْعِ ، أَمَا النَّصْبُ فَعَلَى
مَعْنَيْنِ : (٥)

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْإِتْيَانَ وَالْحَدِيثَ مُتَّفِيَانِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْإِتْيَانَ سَبَبُ
لِلْحَدِيثِ وَإِذَا انْتَفَى الْإِتْيَانُ الَّذِي هُوَ سَبَبُ فَيَنْتَفِي الْحَدِيثُ ؛ لِانْتِفَاءِ
سَبَبِهِ ، وَلِهَذَا يُفَسِّرُونَهُ بِـ " كَيْفَ " ، فَيَقُولُونَ فِي مَعْنَاهُ : " مَا تَأْتِينَا فَكَيْفَ
تُحَدِّثُنَا " أَيْ : إِذَا انْتَفَى السَّبَبُ فَكَيْفَ يَنْبُتُ الْمُسَبَّبُ ؟ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) أي : الناظم .

(٣) سورة طه ٦١ ، وقوله تعالى " فيسحطكم " سقط من الأصل .

(٤) سورة الأعراف ٥٣ .

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٠ فما بعدها .

(٦) في الأصل " في معناه " ، والمثبت من (ف) .

الثَّانِي : - مِنْ (مَعْنَى النَّصْبِ) أَنْ يَثْبُتَ الْإِثْيَانُ وَيَنْتَفِي الْحَدِيثُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثْنَا " أَيْ: مَا يَكُونُ مِنْكَ إِثْيَانٌ هُوَ سَبَبٌ لِحَدِيثٍ ، بَلْ تَأْتِينَا لِاحَدِيثٍ ، وَالْفَرَضُ مِنْ هَذَا نَفْيُ مَجْمُوعِ الْإِثْيَانِ وَالْحَدِيثِ ، وَنَفْيُ الْمَجْمُوعِ قَدْ يَكُونُ (بِنَفْيِ) (١) الْجُزْأَيْنِ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ ، وَقَدْ يَكُونُ بِنَفْيِ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ ، ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَنْتَفِيَ الْإِثْيَانُ وَيَثْبُتَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، أَوْ يَثْبُتَ الْإِثْيَانُ وَيَنْتَفِيَ الْحَدِيثُ ، وَهُوَ الْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ وَجْهَيْ النَّصْبِ .

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ تَعْطِفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَتُشْرِكُهُ فِي إِعْرَابِهِ ، أَيْ : " مَا تَأْتِينَا فَمَا تُحَدِّثْنَا " .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ نَفْيَ وَقُوعِهِمَا بِصِفَةِ أَنَّ الثَّانِي عَقِيبُ الْأَوَّلِ ، فَكَأَنَّهُ نَفَى الْإِثْيَانَ الَّذِي (يَعْقُبُهُ) (٢) الْحَدِيثُ لِأَنَّهُ نَفَى كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلِذَلِكَ قَالُوا : مَعْنَاهُ " مَا تَأْتِينَا مُحَدِّثًا " ، وَيَجُوزُ أَنْ تَرْفَعَ بِإِضْمَارٍ مُبْتَدَأً أَيْ مَا تَأْتِينَا فَأَنْتَ تُحَدِّثْنَا " ، فَيَكُونُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَمَوْضِعُ الْجُمْلَةِ نَصْبٌ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابُ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (٣) (أَيْ : فَتَسْتَوُوا فِيهِ) (٤) فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، وَكَذَلِكَ (٥) قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " نَفْيِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِعٍ .

(٣) سُورَةُ الرُّومِ ٢٨ .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " وَلِذَلِكَ " .

وَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ (١)

أَيُّ : فَهِيَ تَجَزَعُ ، فَالْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهَا جَوَابٌ وَهِيَ مَنْتَفِيَةٌ - وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا - ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبُ (الثَّانِي) (٢)
أَيُّ : لَوْ دَرَّتْ لَجَزَعَتْ فَالسَّبَبِيَّةُ بَاقِيَةٌ فَانْتِفَاءُ الثَّانِي لِانْتِفَاءِ الْأَوَّلِ ،
وَيَجُوزُ إِثْبَاتُ الْجَزَعِ مَعَ نَفْيِ الدَّرَايَةِ أَيُّ فَهِيَ تَجَزَعُ فَعَطْفَ جُمْلَةٍ
عَلَى جُمْلَةٍ فَلَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبًا (٣) لِلثَّانِي ، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَنْبَرِيِّ : (٤)

/غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ فَتُرْجَى وَتُكْتَرُ التَّامِيلُ / ٢٥ - ب

فَلَا يَحْتَمِلُ إِلَّا الرَّفْعَ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى (أَنْ الْآتِي) (٥) لَمْ يَأْتِنَا
بَيِّقِينَ فِيمَا أَخْبَرْنَا بِهِ ، فَحُضِرَ تُرْجَى خِلَافَ مَا أَتَى بِهِ لِانْتِفَاءِ
الْيَقِينِ عَمَّا أَتَى بِهِ فَوَجِبَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَزَمَ لَدَخَلَ (مَعَ
الِإِتْيَانِ) (٥) فِي النَّفْيِ بَلَمْ ، وَلَوْ نَصَبَ لَكَانَ الْجَوَابُ أَيْضًا مَنْفِيًّا
فَيُفْسِدُ الْمَعْنَى (فِي جَزْمِهِ وَنَصْبِهِ) (٦) ، لِأَنَّ الرَّجَاءَ (ثَابِتٌ

(١) قائله مويك المزموم كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٩٠٢ يرثى زوجته ، وفيه :
فلقد تركت صغيرة .. ، والخزانة ٦٠٤ / ٣ بولاق ، وهو في مغنى اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد
٨٧٢ ، وعجزه في شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٤٥ .

(٢) في الأصل " الثاني " .

(٣) في (ف) " سبب " .

(٤) لم يزد على هذا اللقب شيئاً وهو غير معروف ، لأن شعراء بنى العنبر كثيرون ، وقد تبع المؤلف
الزمخشري في مفصله ٢٤٩ ، ونسب في الكتاب ٢١ / ٣ لبعض الحارثيين من غير تحديد ، وكذلك
في ابن يعيش ٧ / ٣٦ ، وفي الخزانة ٦٠٧ / ٣ بولاق غير معروف القائل .
وهو في المقرب ١ / ٢٦٥ ، ومغنى اللبيب ٦٢٥ ، وشرح شواهد المغنى ٨٧٢ ، وشرح للكافية
للرضي ٢ / ٢٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٤ غير منسوب .

(٥) في الأصل غير واضح لطمس معظم حروفه .

(٦) (ف) في نصبه وجزمه " .

بِخِلَافٍ (١) مَا أَتَى بِهِ ، فَأَمَّا قَوْلُ جَمِيلٍ :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيِّدَاءَ سَمَلَقُ (٢)

قَالَ سَيِّبِيُّهِ : " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ

حَالٍ " (٣) .

(٤) فَقَوْلُهُ : " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلثَّانِي " مِمَّا يَنْفِي النَّصْبَ ، وَقَوْلُهُ :

" وَجَعَلَهُ مِمَّا يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ " (٤) مِمَّا يَنْفِي الْجَزْمَ .

(وَالرَّبَّعُ : الْمَنْزِلُ) (٥) وَالْمَرْبِعُ : الْمَنْزِلُ فِي الرَّبِيعِ خَاصَّةً (وَالْقَوَاءُ) (١) :

الْخَالِي وَالسَّمَلَقُ : الْأَرْضُ الَّتِي لَا نَبَاتَ فِيهَا .

وَمِثَالُ التَّمَنِّي قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا

عَظِيمًا ﴾ (٦) ، أَيْ : لَيْتَ لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

وَمِثَالُ الدُّعَاءِ قَوْلُهُمْ : " اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي مَا لَا فَائِقَ لَهُ " ، فَالْتَّقْدِيرُ فِيهِ

كَالْتَّقْدِيرِ فِي الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ لَفْظُ الْأَمْرِ ، وَإِنَّمَا لَمْ يُسَمَّ أَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ طَلَبُ

(١) غير واضح في الأصل .

(٢) ينظر الديوان ١٤٥ ، والكتاب ٣٧/٣ ، وابن يعيش ٦٣/٧ ، وشذور الذهب ٣٠٠ ، والهمع

١١/٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٥ ، ومعنى اللبيب ٢٢٢ ، وشرح شواهد

٤٧٤ ، والخزانة ٦٠١/٢ بولاق .

(٣) الكتاب ٣٧/٣ وفيه " لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلُ سَبَبًا لِلْآخِرِ ، ... " .

(٤) سقط من (ف) ، سبق نظر .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة النساء ٧٣ .

(مِنْ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى) (١) .

وَمِثَالِ الْعَرْضِ قَوْلُهُ (٢) : " أَلَا تَزُورُنَا فَنُعْطِيَا " فَعَرَضَ عَلَيْهِ الزِّيَارَةَ
وَجَعَلَهَا سَبَبًا لِلْعَطَاءِ ، وَكَذَلِكَ التَّحْضِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى
أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ ﴾ (٣)

وَأَيْنَمَا لَزِمَ إِضْمَارُ " أَنْ " بَعْدَ الْفَاءِ ، وَالْوَاوِ ، وَالْوَاوِ ، وَ" أَوْ " : لِأَنَّهَا حُرُوفُ
الْعَطْفِ فَلَوْ ظَهَرَتْ " أَنْ " بَعْدَهَا (٤) لَظَهَرَ عَطْفُ الْاسْمِ عَلَى الْفِعْلِ (٤) .
(٥) وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ (٥) ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ لَامِ الْجُحُودِ ، وَهِيَ اللَّامُ
الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٦) ،
قَالُوا : (لِأَنَّهُ جَوَابٌ) (٧) قَوْلِ قَائِلٍ : سَيُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ أَوْ سَوْفَ يُعَذِّبُهُمْ ،
وَإِظْهَارُ " أَنْ " مَعَ السَّيْنِ أَوْ سَوْفَ مُمْتَنِعٌ ، لِأَنَّ " السَّيْنَ " وَسَوْفَ لِلِاسْتِنْقَابِ
وَ" أَنْ " كَذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ " إِنَّ " وَ" لَامِ
الْإِبْتِدَاءِ : لِاتِّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ مَعَ جَوَابِهِ الَّذِي هُوَ نَفْيٌ لِهَذَا الْقَوْلِ ،
وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْجُحُودِ ؛ لِكَوْنِهَا عَقِيبَ النَّفْيِ ، وَقِيلَ : (إِنَّمَا) (٨)
لَمْ تَظْهَرْ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ طَالَ بِحَرْفِ النَّفْيِ فَلَمْ تَظْهَرْ " أَنْ " كَمَا لَمْ يَظْهَرْ

(١) في الأصل " من الرب الأعلى " .

(٢) أي : الناظم .

(٣) سورة المنافقون ١٠ .

(٤) في (ف) " الطهر عطف الفعل على الاسم " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) سورة الأنفال ٣٣ .

(٧) في (ف) " فلولا أنه جواب " .

(٨) في (ف) " انها " .

خَبِرَ الْمُبْتَدَأِ مَعَ " لَوْلَا " : ؛ لِطَوِيلِ الْكَلَامِ بِجَوَابِهَا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ يُجَزَّ إِظْهَارُ
 " أَنْ " مَعَ اللَّامِ الَّتِي (بَعْدَ) (١) النَّفْيِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ لَامٍ " كَي " فِي الْإِثْبَاتِ وَلَامِ
 الْجُحُودِ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الْإِضْمَارُ بَعْدَ لَامٍ [الْجُحُودِ] (٢) إِذَا تَقَدَّمَ حَرْفُ النَّفْيِ
 الدَّاخِلُ عَلَى " كَانَ " لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ (زَائِدَةً) (٣) لِلتَّوَكِيدِ ، فَالِإِضْمَارُ أَوْلَى عِنْدَ
 الزِّيَادَةِ لِلِاخْتِصَارِ (٤) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْقَطْتَهَا فَقُلْتَ : (مَا كُنْتُ) (٥) أَضْرِبُكَ ،
 جَانَ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ " مَا كُنْتُ أَضْرِبُكَ « بِغَيْرِ لَامٍ ، وَمَا كُنْتُ لِأَضْرِبُكَ » بِلَامٍ
 أَنَّ الضَّرْبَ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (٦) جَائِزُ الْوُقُوعِ ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُمْتَنِعُ
 الْوُقُوعِ .

وَتَتَعَلَّقُ هَذِهِ اللَّامُ بِمَحذُوفٍ (تَقْدِيرُهُ) (٧) مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِيُعَذِّبَهُمْ .

فصل

فَإِنْ قِيلَ : مَا مَوْضِعُ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي (جَوَابِ) (٨) الْأَشْيَاءِ
 الثَّمَانِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهَا ؟ لِأَنَّهُ إِذَا قَدَّرْتَ " أَنْ " كَانَ مَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ

-
- (١) غير واضح في الأصل .
 - (٢) سقط من (ف) ، وفي الأصل " كي " تحريف .
 - (٣) سقط من الأصل .
 - (٤) انظر ابن يعيش ٢٨/٧ فما بعدها .
 - (٥) هذا المثال في الأصل غير واضح ، وفي (ف) مكرر .
 - (٦) هكذا في النسختين ، وفي أساس البلاغة (أول) " تقول جمل أول وناقاة أول إذا تقدمتا
 الابل " ، وقيل إن إدخال الهاء على أفعل صفة كان أو تفضيلاً غير مسموع ، انظر المدخل
 إلى تقويم اللسان ٢٨٠ .
 - (٧) في (ف) " تقديراً " .
 - (٨) سقط من الأصل .

المُصَدَّرِ والمُصَدَّرُ اسْمٌ ؟ فَالْجَوَابُ مَا قَالَهُ عَبْدُ الْقَاهِرِ : إِنَّ ذَلِكَ / ٣٦-١
يَأْتِي (عَلَى) (١) ثَلَاثَةً أُضْرِبُ : (٢)

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ (مَوْضِعٌ "أَنْ") (٣) وَالْفِعْلُ رَفَعًا ، كَقَوْلِكَ :
" زُرْنِي فَأَكْرِمَكَ " أَي : لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ فَأِكْرَامٌ مِنِّي .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّ النَّصْبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنِي
كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ (٤) ؛ لِأَنَّ " لَيْتَ " نَاصِبَةٌ " أَي : لَيْتَ
لِي بِهِمْ صُحْبَةً فَفَوْزًا .

الثَّلَاثُ : يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِكَ : " اذْهَبْ (فَتُدْرِكُ) (٥)
خَيْرًا " وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ " لِيَكُنْ مِنْكَ ذَهَابٌ فَأِدْرَاكَ (خَيْرٌ) (٦) ، وَإِنْ
شِئْتَ " افْعَلْ ذَهَابًا فَأِدْرَاكَ خَيْرٌ " .

فَصَلِّ [الواو]

وَأَمَّا " الواو " فَتَنْصِبُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ (نَصَبَتْ) (٧) فِيهِ مَا بَعْدَ
" الْفَاءِ " مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ : " زُرْنِي وَأَزُودَكَ " (٨) ،
قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي الْأَصْلِ " عَلَيْهِ " .

(٢) يَنْظُرُ الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٢ / ١٠٦٤ .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ٧٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ " تَدْرِكُ " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " خَيْرِكُ " .

(٧) فِي (ف) " نَصَبَ " .

(٨) قَالَ النَّبِيلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَةِ لَوْحَةَ ١٦١ " أَي : لِيَكُنْ زِيَارَةٌ مِنْكَ وَزِيَارَةٌ مِنِّي " .

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتُ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (١)

يَقَالُ : فُلَانٌ أُنْدَى صَوْتًا مِنْ فُلَانٍ أَيْ : أَقْوَى .

وَيَقُولُ فِي النَّهْيِ : " لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ " ، فَإِذَا نَصَبْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ الْمُقْتَرِنِ بِالشَّرْبِ ، وَإِذَا جَزَمْتَ كَانَ النَّهْيُ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُجْتَمِعِينَ وَمُقْتَرِقِينَ (٢) ، وَفِيهِ نَظَرٌ : لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لَا يَقُمْ زَيْدٌ وَعَمْرُو " جَازَ أَنْ يَتَنَاوَلَهُمَا النَّهْيُ بِصِفَةِ الاجْتِمَاعِ ، وَمَعْنَى " الْوَاوِ " يَقْتَضِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تَدُلَّ قُرْبِيَّةٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ ﴾ (٣) لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ بِدَلِيلٍ آخَرَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّبْسِ وَكِتْمَانِ الْحَقِّ مُحَرَّمٌ مِنْهُيَّ عَنْهُ ، وَأَمَّا تَجْوِيرُهُمْ أَنْ يَكُونَ " وَتَكْتُمُوا " مَنْصُوبًا فَوَجْهُهُ أَنْ بَعْدَهُ ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٤) ، كَأَنَّ الْمَعْنَى : لَا يَجْتَمِعُ مِنْكُمْ لَبْسٌ وَكِتْمَانٌ مَعَ عِلْمٍ ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ الْإِنْسَانُ لَا يَتَنَاوَلُهُ النَّهْيُ

(١) البيت متنازع في نسبه فقيل للأعشى ، وقيل للحطيئة ، وليس في ديوانيهما ، وقيل لربيعة بن جشم ، وقيل لدثار بن شيبان النمريّ ، وقيل للفردق وليس في ديوانه ، ولعلّ الصحيح أن البيت لدثار بن شيبان النمريّ حيث عراه إليه ابنُ الشَّجَرِيِّ في مختاراته ٥١٤ ضمن قصيدة منها هذا البيت ، وكذلك قال أبو الفرج الأصفهانيّ في الأغاني ٢ / ٩٠ : " قال الشاعر النمريّ الذي كان الزبيرقان حمله على هجاء بغيض " ثم أورد القصيدة كلها ، ويروى " فقلت ادعى وأدع " أي : ادعى ولأدع ، على لام الأمر .

وهو في الكتاب ٣ / ٤٥ بومجالس ثعلب ٤٥٦ وأمالي القالي ١ / ٩٠ ، والانصاف ٥٢١ ، وابن يعيش ٧ / ٣٣ ، وشرح عمدة الحفاظ ٣٤١ ، ومعنى اللبيب ٥١٩ ، ومعاني القرآن ٢ / ٢١٤ ، والتصريح ٢ / ٢٣٩ ، وشرح شواهد المعنى ٢٨٧ ، والأشمونى والصبيان عليه ٣ / ٢٣٠ ، والعينى ٤ / ٣٩٢ ، والرد على النحاة ١٢٤ .

(٢) هذا ما قرره سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٣ حيث قال " فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " ، ومثله في المقتضب ٢ / ٢٤ .

(٣) سورة البقرة ٤٢ .

(عنه) (١) ، وكذلك النهي عن الأكل إذا نصبت لم يتناولهُ من حيث إنه لا يضرُّ بالشرب ، وإن رفعت " وتشرّب اللبن " كانت الواو للحال ، والمبتدأ محذوف أي : وأنت تشرّب اللبن .

ومثال الاستفهام قول الشاعر (٢) :

ألم أك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والإخاء (٣)

وتقول في النفي : لايسعني (٤) شيء ويعجز عنك " أي : لا يجتمع في شيء أن يسعني (٤) وأن يضيق عنك ، ولو رفعت الثاني عطفا على الأول لفسد المعنى ؛ لأنه (يصير) (٥) الثاني منفيًا كالأول ويصير المعنى " (لا يسعني) (٤) شيء (ولا يضيق) (٦) عنك شيء " وهو عكس المعنى في النصب ، لكن يجوز الرفع على أن تجعل الواو للحال أي (لايسعني) (٤) شيء وهو يعجز عنك .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " قول الحطيئة الشاعر " .

(٣) البيت للحطيئة كما في ديوانه ٢٦ ، وروايته " ألم أك محرما فيكون " ويروي " ألم أك مسلما "

والمحرم : المسالم ، يقوله لال الزبيرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فارتحل عنهم وهجأهم ، وهو

في الكتاب ٤٣ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والأصول في النحو ١٦٠ / ٢ ، والفصول الخمسون

٢٠٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٨٤ / ٢ ، ومعنى اللبيب ٨٧٧ ، وشرح شواهد المغني

٩٥٠ ، والعيني ٤١٧ / ٤ .

(٤) في (ف) " لا يستغني " ، وانظر الكتاب ٤٣ / ٣ .

(٥) في النسختين " لا يصير " بالنفي ، والصواب ما أثبتناه ، قال المؤلف في التحفة الشافية لوحة

١٦٦ ومثال النفي " لايسعني شيء ويعجز عنك " أي لا يجتمع في شيء أن يسعني وأن يضيق

عنه ، أي : أنا وأنت سواء فيما يحسن ويقبح ، ولو رفع لفسد المعنى ، لأنه يعطفه على " لا يسعني

شيء " فيصير المعنى لا يسعني شيء ولا يضيق عنك شيء ، وذلك محال " ، وقال الجرجاني في

المقتصد ١٠٧١ / ٢ " ولو قلت : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، بالرفع لكنت قد نفيت السعة والعجز

جميعاً "

(٦) في (ف) " ولا يصير " .

وَمِثَالُ التَّمْنَى : " لَيْتَهُ (يَأْتِينَا) (١) وَيُحَدِّثُنَا " ، وَقَرَأَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ : (٢) ﴿ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) بِنِصْبِ الْفِعْلِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ .

وَمِثَالُ الْعَرْضِ : " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَمِثَالُ الدُّعَاءِ : " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي (وَتُدْخِلْنِي) (٤) الْجَنَّةَ " ، وَمِثَالُ التَّحْضِيضِ : " هَلَّا تُحْسِنُ إِلَيَّ زَيْدٍ وَيَشْكُرَكَ " .

وَهَذِهِ تُسَمَّى وَأَوَّ الْجَمْعِ ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَسْمُونَهَا وَأَوَّ الصَّرْفِ (٥) ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي بَعْدَهَا مَصْرُوفٌ عَنْ إِعْرَابِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا وَعَنْ مَعْنَاهُ أَيْضًا ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ هَذِهِ الْوَاوِ (إِمَّا) (٦) عَلَى الْعَطْفِ إِنْ أَمَكْنَ نَحْوُ " أَلَا تَزُورُنَا وَتُحَدِّثُنَا " ، وَإِمَّا عَلَى الْقَطْعِ وَالِاسْتِثْنَاءِ إِنْ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ نَحْوُ : " أُرِيدُ أَنْ تُعْطِيَنِي وَتَمْنَعَنِي " ، أَوْ يَكُونُ الْوَاوُ لِلْحَالِ (نَحْوُ) (٧) / لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ " إِذَا / ٣٦ - ب رَفَعْتَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

-
- (١) فِي (ف) " يَأْتِي " .
 (٢) وَهِيَ قِرَاءَةٌ حَمِزَةٌ وَحِفْصٌ كَمَا فِي حِجَةِ الْقِرَاءَاتِ ٢٤٥ ، وَنَسَبَهَا سِيبَوِيهِ ٣ / ٤٤ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَقَرَأَهَا ابْنُ عَامِرٍ بِنِصْبِ الْفِعْلِ الثَّلَاثِ ، وَقَرَأَهَا الْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ .
 (٣) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ٢٧ .
 (٤) فِي الْأَصْلِ " ادْخُلْنِي " .
 (٥) انظُرِ الْإِنْصَافَ ٥٥٥ الْمَسْأَلَةَ ٧٥ ، وَمَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١ / ٣٣ ، ٣٤ .
 (٦) فِي (ف) " وَإِمَّا " .
 (٧) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ (١)

إِذَا رَفَعْتَ عَطْفَتَهُ عَلَى الصَّلَةِ أَي: وَمَا أَنَا بِالشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ
(نَافِعِي) (٢) وَالَّذِي يَغْضَبُ عَنْهُ (٣) ، وَمَا (يَغْضَبُ) (٤) فَإِنَّ عَطْفَتَهُ عَلَى
"الشَّيْءِ" وَجَبَ نَصْبُهُ ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ اسْمٌ وَ "يَغْضَبُ" فِعْلٌ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ
الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ إِلَّا بِإِضْمَارٍ "أَنْ" لِيَصِيرَ فِي تَأْوِيلِ الاسْمِ وَيَكُونُ فِي
مَوْضِعِ جَرٍّ أَي: وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ وَلِغَضَبِ صَاحِبِي بِقَوْلِ ، وَلَا بَدَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ
مِنْ (تَقْدِيرِ) (٢) حَذْفِ الْمُضَافِ لِيَصِحَّ الْمَعْنَى أَي: وَمَا أَنَا بِقَوْلِ الشَّيْءِ
وَلِسَبَبِ (غَضَبِ) (٢) صَاحِبِي ، لِأَنَّ الْغَضَبَ لَا يَكُونُ مَقُولًا بِلِ الْمَقُولِ
(هُوَ) (٢) سَبَبُ الْغَضَبِ (٥) ، وَاللَّامُ الَّتِي فِي "الشَّيْءِ" ، يَتَعَلَّقُ بِقَوْلِ ، وَالرَّفْعُ
هُوَ الْوَجْهُ ، وَمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

عَلَى الْحَكْمِ الْمَاتِي يَوْمًا إِذَا قَضَى قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ (٦)

- (١) البيت لكعب الغنوي كما في الكتاب ٤٦ / ٣ ، وهو في المقتضب ١٧ / ٢ ، وأما القالي ٢٢٧ / ٢
وإبن يعيش ٣٦ / ٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٤٩ / ٢ ، والردي على النحاة ١٢٥ ، والخزانة ٦١٩ / ٣
بولاق ، وفي كلتا النسختين "ويغضب عنه .. والذي يغضب عنه" ، والأولى ما أثبتت .
- (٢) سقط من الأصل .
- (٣) ويجوز الرفع في "يغضب" كما قال ابن القواس لوحة ٤١ أ على القطع ، أي "وهو يغضب" .
- (٤) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) "النصب" ، والصواب ما أثبتت .
- (٥) ينظر في شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٥٠ .
- (٦) نسب في الكتاب ٥٦ / ٣ إلى عبدالرحمن بن أم الحكم ، ونسب في الخزانة ٦١٣ / ٣ بولاق ، وشرح
أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٧٣ / ٢ إلى أبي اللحام الثغلي ، ولعله الصحيح كما قال صاحب
اللسان في (قصد) ، وأبو اللحام شاعر جاهلي اسمه "حريث" مصغر حارث .
- والبيت في ابن يعيش ٢٨ / ٧ ، ٢٩ ، ٣٩ ، والمحتسب ١ / ١٤٩ ، ٢ / ٢١ ، ومغني اللبيب ٤٧٠ ، وشرح
شواهد المغني ٧٧٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٤٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢١٩ ،
والصاحح (قصد) ، قال في الخزانة ٦١٤ / ٣ "قوله" على الحكم "ظرف وقع موقع الخبر
المقدم ، وروى" على الحكم الماتى حق إذا قضى "فيكون" حق هو الخبر ، و"على" متعلقة
به ، وقوله "أن لا يجور" في تأويل مبتدأ مؤخر .
- الحكم : الحاكم الذي يقضى بين القوم ، والقضية : الحكم ، والقصد : العدل .

فَلَا يَجُوزُ عَطْفُ " يَقْصِدُ " عَلَى " يَجُورُ " ؛ لِأَنَّ غَرَضَهُ نَفْيُ الْجَوْرِ
وَأَثْبَاتُ الْقَصْدِ، وَلَوْ عَطَفَهُ عَلَى " يَجُورُ " دَخَلَ فِي النَّفْيِ فَيَصِيرُ نَافِيًا لِلْجَوْرِ
وَنَافِيًا لِلْقَصْدِ فَيَحْصُلُ التَّنَاقُضُ فَوَجِبَ الِاسْتِنْفَافُ لِيَكُونَ مَثْبُتًا لِلْقَصْدِ وَنَافِيًا
لِلْجَوْرِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَيَنْدَفِعُ (التَّنَاقُضُ) (١) ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
الْوَاوُ لِلْحَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ الْقَصْدِ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ جَائِرًا ؛ لِاجْتِمَاعِ الضَّدَّيْنِ ؛
وَلِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ مُطْلَقًا فِي كُلِّ حَالٍ ، وَلَوْ كَانَتْ الْوَاوُ لِلْحَالِ لَكَانَ تَقْدِيرُ
الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَجُورَ فِي حَالِ الْقَصْدِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ كَذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ لَا
يَجُورَ مُطْلَقًا .

وَقِيلَ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مُؤَكَّدَةً ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْجَوْرُ تَعَيَّنَ
الْقَصْدُ .

(١) سقط من الأصل .

وَأَمَّا " حَتَّى " (١) فَيُنْصَبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارٍ : " أَنْ " ، وَذَلِكَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

فَالأَوَّلُ إِذَا كَانَتْ غَايَةً كَقَوْلِهِ : " سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلْدَةَ " .

فَالسَّيْرُ مُتَّصِلٌ بِالدُّخُولِ ، وَالدُّخُولُ غَايَةً لِلسَّيْرِ ، (فَهِيَ) (٢) إِذَا كَانَتْ غَايَةً بِمَعْنَى " إِلَى أَنْ " ، وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدَّرَهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِكَيْ ، فَإِنْ قُلْتَ : " سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ " فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ (الْمَعْنَى) (٣) " إِلَى أَنْ " ؛ لِأَنَّ سَيْرَكَ لَيْسَ سَبَبًا فِي الطُّلُوعِ ، وَهِيَ جَارَةٌ لِذَلِكَ " أُضْمِرْتُ " أَنْ " بَعْدَهَا .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى " كَيْ " ، وَهِيَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ : " أَطْعَمَ اللَّهُ حَتَّى يَدْخَلَكَ الْجَنَّةَ " فَالطَّاعَةُ سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ، وَلَا يَلْزَمُ امْتِدَادُ السَّبَبِ إِلَى وُجُودِ الْمُسَبَّبِ ، وَقَدْ يَكُونُ الدُّخُولُ فِي الْحَالِ وَيُنْصَبُ مَا بَعْدَهَا ؛ (لِأَنَّهُ) (٤) - أَعْنَى الدُّخُولِ - مُسْتَقْبَلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى وُجُودِ (السَّبَبِ) (٥) .

وَيَرْتَفِعُ مَا بَعْدَ " حَتَّى " عَلَى أَحَدِ مَعْنَيْيْنِ :

(١) ينظر الكتاب ١٦ / ١ هارون ، ومعنى البيب ١٦٦ ، وابن يعيش ٣٠ / ٧ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في (ف) " بمعنى " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " السير " .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهَا وَسَبْبُهُ مَاضِيَيْنِ كَقَوْلِكَ :
 " سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " إِذَا كُنْتُ قَدْ سِرْتُ وَدَخَلْتُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :
 سِرْتُ فَدَخَلْتُ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ السَّبَبُ مَاضِيًّا وَمَا بَعْدَهَا حَالًا ، كَقَوْلِكَ (١) :

سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا الْآنَ " ، (إِذَا) (٢) قُلْتَ ذَلِكَ (وَأَنْتَ) (٣) فِي
 حَالِ الدُّخُولِ ، وَإِنَّمَا رَفَعْتَ لِأَنَّ النَّصْبَ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، (وَ
 " أَنْ " يُخَلِّصُ) (٤) الْفِعْلَ لِلِاسْتِقْبَالِ ، (وَإِذَا) (٥) كَانَ الْفِعْلُ
 حَالًا أَوْ مَاضِيًّا لَمْ يَنْتَصِبْ ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَصْلُحْ (فِيهِمَا) (٥) لِتَنَافِي
 الْمَعْنِيَيْنِ ، (وَكَذَلِكَ لَا يَرْتَفِعُ) (٦) مَا بَعْدَهَا فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ ؛

لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مُتَبَتِّئِينَ تَقُولُ : " مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا " (وَقَلَّمَا سِرْتُ
 حَتَّى أَدْخُلَهَا ، وَأَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا ؟) (٦) بِالنَّصْبِ ، فَإِنْ قُلْتَ :
 مَنْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا ؟ " جَاَزَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ عَنِ السَّائِرِ
 لَا عَنِ السَّيْرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَرِضَ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ " فَالرَّفْعُ وَاجِبٌ ،
 لِأَنَّ انْتِفَاءَ (الرَّجَاءِ) (٧) حَاصِلٌ فِي الْحَالِ ؛ لِشِدَّةِ خَطَرِ الْمَرَضِ فَلَا

(١) " ليس واضحا في الأصل .

(٢) في الأصل " وإذا " بالواو .

(٣) في (ف) " وكنت " .

(٤) في الأصل " إذا " .

(٥) في الأصل " فيه " .

(٦) في الأصل " وهل ما سرت حتى أدخلها " . وسقط منها جملة " وقلما سرت حتى أدخلها " ، وقلما

" يجرى مجرى النفي المصرح به عن شرح الكافية للرضي ٢ / ٢٤٢ ، وانظر الكتاب ١ / ٢٢

هارون .

(٧) في (ف) " الرضا " .

يَصِحُّ تَقْدِيرُ " أَنْ " لِلتَّنَاقُضِ الْحَاصِلِ بَيْنَ الْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانِ سَيْرِي حَتَّى أُدْخِلَهَا " إِذَا جَعَلْتَ " كَانِ " نَاقِصَةً وَجِبَ النَّصْبُ ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، وَلَيْسَ مَعَكَ مَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ، إِلَّا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَهُوَ " حَتَّى " وَمَا بَعْدَهَا فَلِذَلِكَ وَجِبَ النَّصْبُ ، وَلَوْ رَفَعْتَ (لَكَانِ) (١) مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُمْلَةً مُسْتَقْلِلَةً - لِأَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ جَعَلْتَهَا جَارَةً وَعَلَقْتَهَا بِكَائِنٍ أَوْ مُسْتَقَرٍّ ، وَبِإِضْمَارٍ " أَنْ : يَصِيرُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ (الْمَصْدَرِ) (٢) وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا يَرْجِعُ إِلَى اسْمِ " كَانِ " ، وَالْجُمْلَةُ إِذَا كَانَتْ خَبَرًا لِأَبَدٍ فِيهَا مِنْ ضَمِيرٍ ، وَلَا ضَمِيرَ فِيهَا ، فَلَا تَكُونُ خَبَرًا فَيَبْقَى اسْمُ " كَانِ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ قَدَّرْتَ (" كَانِ ") (٣) تَامَةً جَازَ رَفْعُ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ التَّامَةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ، فَإِنْ قُلْتَ : " كَانِ سَيْرِي أَمْسٍ " [وَ] (٤) جَعَلْتَ " أَمْسٍ " خَبَرًا " كَانِ " جَازَ الرَّفْعُ ، وَكَذَلِكَ كَانِ سَيْرِي (سَيْرًا) (٥) مُتَعَبًا ، فَجَعَلْتَهُ خَبَرًا جَازَ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى خَبَرٍ حَتَّى يَجِبَ النَّصْبُ .

قَالَ الْكُوفِيُّونَ : " حَتَّى " تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ " أَنْ " كَمَا أَنَّ " اللَّامَ " كَذَلِكَ ، وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ عِنْدَهُمْ تَعْمَلُ بِأَنْفُسِهَا " (٦) ، وَأَسْتَدَلُّوا عَلَى

(١) فِي (ف) وَكَانَ .

(٢) فِي (ف) الْمَفْرَدِ .

(٣) فِي (ف) كَانَتْ .

(٤) إِضَافَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ .

(٥) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٣٢ / ٧ .

(٦) يَنْظُرُ الْإِنْصَافَ ٥٩٧ الْمَسْأَلَةَ ٨٢ ، وَاتَّفَقَ الْجَرْمِيُّ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ الْكَسَائِيِّ عَلَى أَنَّ الْفَاءَ وَالْوَاوَ ، وَأَوْ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ " أَنْ " ، انظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢٤١/٢ ، وَأَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ ٢٤٨ . (رِسَالَةٌ عِلْمِيَّةٌ لِلْمُحَقِّقِ) .

ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أَمْ عَمِرُوا وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا دُمْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا (١)
أَرَادَ : مَا كُنْتُ لِأَسْمَعَ مَقَالَتَهَا ، وَالتَّقْدِيمُ يَدُلُّ عَلَى (عَدَمِ) (٢) إِضْمَارِ
" أَنْ " : لِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِـ " أَسْمَعُ " فَلَوْ أَضْمَرْتُ " أَنْ " لَكَانَ
" أَسْمَعُ " مِنْ صِلَتِهَا ، وَمَعْمُولُ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ .
وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّ " مَقَالَتَهَا " مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ
" أَسْمَعُ " (٣) .

[أَوْ]

« فصل »

وَأَمَّا " أَوْ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ، فَإِذَا (رَفَعْتَ) (٤) الْفِعْلَ (بَعْدَهَا) (٢) عَطَفْتَهُ
(عَلَى مَا قَبْلَهَا إِنْ أَمَكْنَ) (٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ ﴾ (٦) ،
وَيَجُوزُ الِاسْتِنْتِافُ ، (وَمَعْنَى) (٨) ذَلِكَ أَنْ تَجْعَلَهُ خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَي :

(١) لم أقف على قائله ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٩٣ على أنه قدم منصوب "أسمع" عليه ، وفيه لام الجحود ، وهذا دليل على جواز تقديمه ودليل أيضاً على أن لام الجحود هي العاملة بنفسها كما ذهب إليه الكوفيون .

والبیت فی ابن عییش ٢٩ / ٧ بروایة " لقد وعدتني " ، وشرح الکافیة للرضی ٢ / ٢٥٠ ، والتحفة الشافیة ١٦٦ ا ، والخزانة ٦٢٢ / ٣ بولاق ، والتصریح ٢ / ٢٣٦ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) هذا مذهب البصريين كما في الإنصاف ٥٩٣ المسألة ٨٢ .

(٤) في (ف) " رفع " .

(٥) في (ف) " على ما أمكن " .

(٦) سورة الفتح ١٦ .

(٧) في الأصل " معنى " .

"أَوْ هُمْ يُسَلِّمُونَ" ، فَإِنَّ لَمْ يُمْكِنِ الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْأَسْتِثْنَاءُ كَقَوْلِكَ :
 "هُوَ (قَاتِلِي) (١) أَوْ أَفْتَدِي مِنْهُ " إِذْ لَيْسَ الْأَوَّلُ إِلَّا (الْأِسْمُ) (٢)
 وَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْأِسْمِ ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ الْأَسْمَاءِ لَا يَصِحُّ
 دُخُولُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فَلَا يَصِحُّ عَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْأِسْمِ إِذْ لَا
 مُشَارَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي الْعَوَامِلِ فَتَعَيَّنَ الْأَسْتِثْنَاءُ أَوْ النَّصْبُ بِتَقْدِيرِ
 " أَنْ " (لِیَصِيرَ) (٣) فِي تَأْوِيلِ الْأِسْمِ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " أَوْ " إِذَا لَمْ يَنْتَصِبِ الْفِعْلُ بَعْدَهَا وَبَيْنَهَا إِذَا
 انْتَصَبَ أَنَّهَا فِي الْوَجْهِ (الْأَوَّلِ) (٤) لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَلَا تَعْلُقَ بَيْنَ مَا
 قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ (تَعَالَى) (٥) ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ
 يُسَلِّمُونَ ﴾ (٦) إِنَّمَا هُوَ (إِجْبَارٌ) (٤) بِأَحَدِهِمَا ، (وَهِيَ) (٧) فِي الْوَجْهِ
 الثَّانِي الْفِعْلُ الَّذِي (قَبْلَهَا) (٨) كَالْعَامِّ فِي كُلِّ زَمَانٍ ، أَلَا تَرَى
 أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " لَأُزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي " أَنَّ الْإِلْزَامَ عَامٌّ (لِجَمِيعِ) (٩)
 الْأَوْقَاتِ إِلَّا الْوَقْتَ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْقَضَاءُ ، فَقَدْ شَارَكَتْ " أَوْ " إِلَّا (٣٧ / ب -

(١) في (ف) " قاتل " .

(٢) في الأصل " اسم " .

(٣) في الأصل " التعين " .

(٤) في الأصل غير واضح

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورج الفتح - ١٦ .

(٧) سقط من (ف) .

(٨) في النسختين " بعدها " ، والصواب ما أثبت .

(٩) في (ف) " بجميع " .

(١٠) في النسختين " إلا " بدون " أن " ، والصواب ما أثبتته ، وانظر الكتاب ٣ / ٤٧ .

أَوْجِبَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ : "فَأَنْصِبُ بِإِلَّا أَنْ لِمَعْنَى بَيْنٍ"
 أَي : فَأَنْصِبُ الْفِعْلَ بِ « أَنْ » مُضْمَرَةً بِتَقْدِيرِ "أَوْ" بِ « إِلَّا أَنْ » ،
 وَقَدْ يُقَدَّرُ نَهَا بِ « إِلَى أَنْ » ، أَي : لِرُؤْيِي مُسْتَمِرٍّ إِلَى وَقْتِ الْقَضَاءِ ، قَالَ أَمْرُؤُ
 الْقَيْسِ :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مَلَكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذِرًا (٢)
 وَلَوْ أَنَّ الْقَصِيدَةَ مَرْفُوعَةٌ لَجَازَ الرَّفْعُ عَلَى "نَحَاوِلُ" (٢) .

-
- (١) الديوان ٦٦ ، والكتاب ٤٧ / ٣ ، وابن يعيش ٢٢ / ٧ ، والأصول في النحو ١٦١ / ٢ ، والمقتضب ٢٨ / ٢ ، والخصائص ٦٢ / ١ ، وأمالى ابن الشجري ٣١٩ / ٢ ، الموجز في النحو ٨٠ ، ورسف المبانى ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافى ٧١ / ٢ ، والخزانة ٦٠٩ / ٣ بولاق .
- (٢) قال سيبويه ٤٧ / ٣ : " والقوافى منصوية ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ، والمعنى على " إلا أن نموت ، فنعذرا .. " ولورفعت لكان عربيًا جائزاً على وجهين : على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأول ، يعنى أو نحن ممن يموت . "

[رفع المضارع]

وَأَرْفَعُ مُضَارِعًا صَحِيحَ الْأَخْرِ مِثْلُ يَقُومُ بِإِنْضِمَامِ ظَاهِرِ
وَأَنْصِبُهُ بِالْفَتْحِ وَإِنْ تَجَزِمَ سَكَنَ وَالرَّفْعِ فِي مُعْتَلِهِ لَمْ يُسْتَتَبَنَّ
وَالنَّصْبُ فِيهِ بَانَ إِلَّا فِي الْأَلْفِ وَفِي انْجِزَامِهِ أَخِيرُهُ حُنْفٍ

اعلم أن الفعل المضارع إذا صح آخره ولم يتصل به ضمير الاثنين نحو: "يقومان" ولا ضمير الجماعة الذكور، نحو: "يقومون"، ولا ضمير المؤنث المخاطبة، نحو: "تقومين" فرفعه بضممة ظاهرة، نحو: "هو يقوم"، ونصبه بفتحة ظاهرة نحو: "لن يقوم"، وجزمه بسكون آخره نحو: "لم يقم"، وقد يسكن المرفوع في الشعر ضرورة^(١) كقول امرئ القيس:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ^(٢)

(١) سقط من (ف).

(٢) الديوان ١٢٢، وروايته "فاليوم أسقى"، وكذلك شرح الحماسة للمرزوقي ٦١٢، والبيت كثير الدوران في كتب النحو واللغة، فهو في الكتاب ٤/٢٠٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل ٢٠٥، والخصائص ٨/٧٤، ٢/٣١٧، ٢٤٠، والفاخر ٧٧، وابن يعيش ٨/٤٨، وإصلاح المنطق ٢٤٥، والتنبيه على حدوث التصحيف ١١٧، والمقرب ٢/٢٠٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٥، ورسالة الغفران ٣٦٨، ٤٣٥، وتهذيب الألفاظ ٢٢٥، وضرائر الشعر ٩٤. وذكر الأخفش أن في البيت ثلاث روايات فقال: الرواية الجيدة "فاليوم فاشرب"، واليوم أسقى"، ورواية من روى "فاليوم أشرب" لا يجوز عندنا إلا على ضرورة قبيحة، وإن كان جماعة من رؤساء النحويين قد أجازوا "عن النوادر في اللغة ١٨٨"، أما على الروایتين الأوليين فلا شاهد فيه

وَقِيلَ : هُوَ مَجْزُومٌ بِإِلَامِ الْأَمْرِ مَحْذُوفَةٌ ، وَالنَّقْدِيرُ " لِأَشْرَبَ " أَمْرٌ لِنَفْسِهِ .
وَأَمَّا (الْمُعْتَلُّ) (١) فَسَوَاءٌ كَانَ (آخِرُهُ) (٢) وَأَوَّ نَحْوُ " يَغْزُو " ، أَوْ
يَاءٌ نَحْوُ " يَرْمِي " ، أَوْ أَلِفًا نَحْوُ " يَخْشَى " فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ فِي الرَّفْعِ ، أَمَّا
سُكُونُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَلِثِقَلِ الضَّمَّةِ كَثَقْلَهَا عَلَى الْمُنْقُوصِ (فِي الْأَسْمَاءِ) (٣)
وَأَمَّا سُكُونُ الْأَلِفِ فَلِتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ .

وَأَمَّا الْجَزْمُ فَبِحَذْفِ الثَّلَاثَةِ الْأَحْرَفِ تَشْبِيهًا لَهَا بِالْحَرَكَاتِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ قَدْ جُعِلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ السُّنَّةَ إِعْرَابًا كَالْحَرَكَةِ عَلَى قَوْلِ بَعْضِهِمْ
فَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ لِذَلَالَةِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي قَبْلَهَا عَلَيْهَا .

وَأَمَّا فِي النَّصْبِ فَتَحَرَّكَ الْوَاوُ بِالْفَتْحِ وَالْيَاءُ فِي الْاِخْتِيَارِ ، وَتَبَقِيَ الْأَلِفُ
سَاكِنَةً ؛ إِذْ لَا سَبِيلَ إِلَى (تَحْرِيكِهَا) (٤) ، وَذَلِكَ لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ كَمَا يُحْرَكُ الْيَاءُ
فِي الْمُنْقُوصِ بِالْفَتْحِ .

(١) فِي (ف) " الْعَمَلِ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أَوَّلُهُ " .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " تَحْرِكُهَا " .

[إعراب الأفعال الخمسة]

ثُمَّ بُيُوتٌ نُؤْنِ يَفْعَلُونَا وَيَفْعَلَانِ مَعَ تَفْعَلِينَا
عَلَامَةٌ لِرَفْعِهِ الْمُبِينِ فَاجْزِمُهُ وَأَنْصِبُهُ بِحَنْفِ النُّونِ

اعْلَمْ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ لِحَقِّهِ ضَمِيرُ الْمُثْنَى - وَهُوَ الْأَلِفُ - ،
أَوْ ضَمِيرُ (الْجَمَاعَةِ) (١) الْمَذْكَرِينَ الْعُقَلَاءَ - وَهُوَ الْوَاوُ - ، أَوْ
ضَمِيرُ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ مِنَ الْمُؤنَّثِ - وَهُوَ الْيَاءُ - ، وَسَلِمَ مِنْ نُونِي
التَّوَكِيدِ فَرَفَعَهُ بِنُونِ مُحَرَّكَةٍ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ فَتَكْسَرُ مَعَ " الْأَلِفِ "
عَلَى أَصْلِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، أَوْ حَمَلًا عَلَى نُونِ التَّنْيَةِ ، وَتُفْتَحُ مَعَ
الْوَاوِ ، وَ " الْيَاءِ " طَلَبًا لِلْخَفَةِ ، أَوْ حَمَلًا عَلَى (نُونِ الْجَمْعِ) (٢) .
وَالْأَمْثَلَةُ الَّتِي تُعْرَبُ بِالنُّونِ خَمْسَةٌ : اثْنَانِ لِلْمُثْنَى نَحْوُ

" يَفْعَلَانِ " ، وَتَفْعَلَانِ ، وَاثْنَانِ لِلْجَمْعِ نَحْوُ " يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ " ،
وَوَاحِدٍ لِلْمُؤنَّثِ نَحْوُ " تَفْعَلِينَ " ، وَإِنَّمَا كَانَتْ خَمْسَةً ؛ لِأَنَّ الْمُثْنَى
إِمَّا مُخَاطَبٌ أَوْ غَائِبٌ وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ ، وَإِنَّمَا الْمُؤنَّثُ فِقْسَمٌ وَاحِدٌ وَهُوَ
الْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ ضَمِيرِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ أَنْقَسَمَ
قِسْمَيْنِ وَلَمْ يَنْقَسِمِ الْمُؤنَّثُ ؛ لِأَنَّ غَائِبَ الْمُؤنَّثِ يَجْرِي مَجْرَى غَيْرِهِ
مِنِ الْأَفْعَالِ (فَتَعَيَّنَتِ الْخَمْسَةُ) (٣) .

وَهَهُنَا مُسَآلَتَانِ :

- (١) فِي (ف) " جَمَاعَةٌ " .
(٢) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .
(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ هَذِهِ الْأُمْتَلَةَ مُعْرَبَةٌ لِوَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي لِأَجْلِهِ أُعْرِبَ الْمُضَارِعُ مَوْجُودٌ فِي هَذِهِ الْأُمْتَلَةِ

مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فَتَكُونُ (مُعْرَبَةٌ) (١) بِالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ الْأَفْعَالِ الْمُعْرَبَةِ .

(الثَّانِي) (٢) : (أَنْ) (٣) النُّونُ تَنْبُتُ رَفْعًا وَتَسْقُطُ نَصْبًا وَجَزْمًا ، وَذَلِكَ

اِخْتِلَافٌ بِعَامِلٍ ، وَلَا مَعْنَى لِلْإِعْرَابِ إِلَّا ذَلِكَ ، فَكَانَ إِعْرَابًا .

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ هَذِهِ الْأُمْتَلَةَ لَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا ، إِذْ لَوْ كَانَ (لَهَا) (٤)

حَرْفٌ إِعْرَابٍ فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ يَكُونُ اللَّامُ فِي "يَفْعَلَانِ" (أَوْ الْأَلِفُ أَوْ النُّونُ) (٥)

فَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ اللَّامُ ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا تَابِعَةٌ لِمَا بَعْدَهَا مِنْ الضَّمَائِرِ فَتُفْتَحُ قَبْلَ

الْأَلِفِ ، وَتَضُمُّ قَبْلَ الْوَاوِ يَتَكَسَّرُ قَبْلَ الْيَاءِ ؛ وَلِأَنَّ الْحَرَكَةَ قَبْلَ الْأَلِفِ لَا يُمْكِنُ

اِخْتِلَافُهَا ، لِأَنَّهُ لَوْ انْضَمَّ مَا قَبْلَ الْأَلِفِ قَلْبَتْ وَآوًا ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ

فَيَحْصُلُ اللَّبْسُ ، وَلَا يُمْكِنُ السُّكُونُ ؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ (فِي الْجَزْمِ) (٤) .

(وَلَا يَجُوزُ) (٦) أَنَّ يَكُونَ الْأَلِفُ فِي "يَفْعَلَانِ" حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ

وَفِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفِعْلِ ، (فَالْفِعْلُ) (٧) عَامِلٌ فِيهِ وَالْمَعْمُولُ لَا يَكُونُ حَرْفَ

إِعْرَابٍ لِلْعَامِلِ ، وَلِأَنَّ الضَّمِيرَ مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ فَلَا يَقْبَلُ الْحَرَكَاتِ ، وَلِأَنَّهُ

حَرْفٌ عِلَّةٌ ، فَلَوْ كَانَ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَحُذِفَ فِي الْجَزْمِ ، فَيَبْقَى الْفِعْلُ بِلا فَاعِلٍ .

(١) فِي (ف) "معرضة" ،

(٢) فِي (ف) "الثانية" .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ "أَوْ الْأَلِفُ وَالنُّونُ" ، وَالْمُنْتَبِتُ مِنْ (ف) .

(٦) فِي (ف) "وَلَا جَائِزٌ" .

(٧) فِي (ف) "وَالْفِعْلُ" بِالْوَاوِ .

وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ (النُّونُ) ^(١) حَرْفَ إِعْرَابٍ ؛ لِأَنَّهَا قَابِلَةٌ لِلْحَرَكَاتِ فَلَوْ كَانَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ لَضُمَّتْ فِي الرَّفْعِ ، وَفُتِحَتْ فِي النَّصْبِ ، وَسَكَّتْ فِي الْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ صَحِيحٌ .

فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثِلَةَ مُعْرَبَةٌ وَلَيْسَ لَهَا حَرْفٌ إِعْرَابٍ ، ثُمَّ عَلَامَةٌ الْإِعْرَابِ هِيَ ثُبُوتُ النُّونِ وَحَذْفُهَا ^(٢) ، وَإِنَّمَا جُعِلَتِ النُّونُ إِعْرَابًا ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ إِمَّا بِالْحَرَكَاتِ أَوْ بِالْحُرُوفِ الْمُجَانِسَةِ لَهَا ، وَالْأَسْمَاءُ قَدْ أَخَذَتِ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفَ الْمُجَانِسَةَ لَهَا إِفْرَادًا وَتَثْنِيَةً وَجَمْعًا ، فَجَعَلُوا إِعْرَابَ الْفِعْلِ بِمَا يُجَانِسُ الْحُرُوفَ الْمُشْبِهَةَ لِلْحَرَكَاتِ وَهُوَ النُّونُ (إِذْ) ^(٣) كَانَتْ تُشْبِهُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ وَلِذَلِكَ تَدْعَمُ (فِيهِمَا) ^(٤) وَتُشْبِهُ الْأَلْفَ وَلِهَذَا تُبَدَّلُ مِنْهَا (وَقَفًا) ^(٥) وَلِأَنَّ فِيهَا غَنَّةً - وَهِيَ صَوْتُ زَائِدٌ - كَمَا أَنَّ مَعَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَدًا ، وَلَمَّا كَانَ الرَّفْعُ أَسْبَقَ أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ ^(٦) ، وَالثُّبُوتُ سَابِقٌ عَلَى الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ طَارِئٌ فَلَا يَصْدُقُ اسْمُهُ إِلَّا عَلَى إِزَالَةِ ثَابِتٍ فَجُعِلَ الثُّبُوتُ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ مِنَ الْحَذْفِ لِلرَّفْعِ الَّذِي هُوَ أَسْبَقُ أَنْوَاعَ الْإِعْرَابِ ، وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ مُتَأَخِّرًا عَلَى الثُّبُوتِ جُعِلَ (لِلْجَزْمِ) ^(٧) الَّذِي هُوَ مُتَأَخِّرٌ عَنِ الرَّفْعِ ، وَحُمِلَ النَّصْبُ فِي هَذِهِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا عند جميع النحويين إلا الأخفش والسهيلي فإنهما يريان الإعراب فيها بحركات مقدرة قبل الأحرف الثلاثة ، والنون دليل عليها ، الهمع ١ / ٥١ ، ووصف المباني ٣٣٨ .

(٣) في النسختين " إذا " .

(٤) في (ف) " فيها " .

(٥) في (ف) " وقتا " .

(٦) وذلك لعدم افتقاره إلى عامل لفظي مطلقاً ، عن ابن القواس لوحة ٤٢ .

(٧) في (ف) " الجزم " .

الْأَفْعَالِ عَلَى الْجَزْمِ كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ فِي تَثْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ
وَجَمْعِهَا عَلَى الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ الْجَزْمَ فِي الْفِعْلِ عِوَضٌ مِنَ الْجَرِّ فِي
الْأَسْمَاءِ .

وَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى إِعْرَابِهِ بِالْحَرْفِ غَيْرُ
هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا جُعِلَ إِعْرَابُهَا بِالْحَرْفِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ
لَا تَقُومُ بِنَفْسِهَا ، بَلْ لِأَبَدٍ (لَهَا) (١) مِنْ حَرْفِ الْإِعْرَابِ يَحْمِلُهَا ، وَقَدْ
تَعَذَّرَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَتُوا بِالْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ
وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَرْفِ إِعْرَابٍ يَحِلُّ فِيهِ .

وَقَالَ الْجُرْجَانِيُّ (٢) : لَمَّا ثَبَتَ أَنَّ النُّونَ فِي " يَقُومَانِ "
بِإِزَاءِ الضَّمَّةِ فِي " يَقُومُ " ، وَالضَّمَّةُ تُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ فَكَذَلِكَ تُحَذَفُ
النُّونُ كَمَا تُحَذَفُ الضَّمَّةُ ، وَجُعِلَتْ حَالُ النَّصْبِ مُسَاوِيَةً لِحَالِ
الْجَزْمِ فِي الْحَذْفِ ؛ لِأَنَّ (الْجَزْمَ) (٣) خَاصٌّ بِالْفِعْلِ ، وَالْحَمْلُ
عَلَى الْخَاصِّ أَوْلَى ، كَمَا حُمِلَ النَّصْبُ عَلَى الْجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ
خَاصٌّ .

فَإِنَّ قَبِيلَ : النُّونُ (مُتَحَرِّكَةٌ) (٤) وَالْجَازِمُ إِنَّمَا يَحْذِفُ حَرَكَةَ
أَوْ حَرْفًا سَاكِنًا .

قُلْتُ : ذَكَرَ أَبُو إِسْحَاقَ (٥) أَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَحَرَكْتُهَا عَارِضَةً ؛

(١) سقط من الأصل .

(٢) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٧٨ / ١ .

(٣) في الأصل " الحذف " تحريف .

(٤) في الأصل " متحرك " .

(٥) هو : إبراهيم بن السرى الزجاج (- ٣١١ هـ)

ينظر معجم الأدباء ١ / ١٣٠ ، والبلغية ١ / ٤١١ .

لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا قَبْلَهَا فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ (وَلِذَلِكَ) (١) زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ
 مَعَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ لِتَمَامِ التَّمَكُّنِ ، فَلَمَّا زِيدَتْ فِي الْأَسْمَاءِ مَعَ الْحَرَكَاتِ
 زِيدَتْ مَعَ (الْحُرُوفِ) (٢) الْمُجَانِسَةِ لَهُنَّ - وَهِيَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ ، وَالْأَلِفُ -
 وَحُذِفَتْ فِي الْجَزْمِ حَذْفَ الْحَرَكَةِ (لِلمُضَارَعَةِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَرَكَةِ) (٣) ،
 وَلَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ مُضَارَعَتِهَا لِحُرُوفِ اللَّيْنِ ، فَحُذِفَتْ كَحَذْفِهَا .

(١) في (ف) "وكذلك" .

(٢) في الأصل "حروف" .

(٣) سقط من (ف) بسبب سبق النظر .

[توكيد الفعل]

وَنُونٌ يَفْعَلْنَ وَيَفْعَلْنَا مُؤَكَّدًا حَلَّ بِهِ لِيَبْنَى

قَوْلُهُ: " يَفْعَلْنَ " الْأُولَى مِثَالُ لِلتَّكْثِيرِ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، وَ " يَفْعَلْنَ " الثَّانِيَةُ مِثَالُ لِلتَّكْثِيرِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ ، وَ " نُونٌ يَفْعَلْنَ " مُبْتَدَأٌ وَ " حَلَّ " خَبَرُهُ ، وَ " مُؤَكَّدًا " حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ " حَلَّ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : حَلَّ بِهِ لِيُؤَكِّدَ فَيَبْنَى ، لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالنُّونِ التَّكْثِيرُ لَا الْبِنَاءُ (١) ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ التَّكْثِيرُ بِالنُّونِ سَبَبًا لِلْبِنَاءِ أَقَامَ الْمُسَبَّبُ مَقَامَ السَّبَبِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

قَدْ عَلِمْتَ إِنْ لَمْ أَجِدْ مُعِينًا لَتَخْلُطَنَّ بِالْخُلُوقِ طِينًا (٢)

أَيُّ : قَدْ عَلِمْتَ (أَنِّي) (٣) إِنْ لَمْ أَجِدْ [مُعِينًا] (٤) عَلَى سَقَى الْإِبِلِ

(١) واعترض هذا التقدير ابن القواس في شرحه ٣٦٥/٨ فقال " فإن قيل : وقول يحيى " مؤكداً حل به ليبنى " ليس بمستقيم ، لأنه يشعر أن الغرض بالنون البناء لا التوكيد قيل : اللام في قوله " ليبنى " لام العاقبة كالتى فى قوله تعالى : " فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً " لا للتعليل ، وقيل : لما كان التوكيد بالنون سبباً للبناء أقام المسبب مقام السبب تجوزاً " وكذلك قال صاحب الشرح المجهول لوجه ٢٦ : " قال النيلي : معناه حل به ليؤكد فيبنى ، فالبناء مسبب عن التأكيد فأقام المسبب مقام السبب ، وأقول الأولى أن يقال : إن اللام فى " ليبنى " لام العاقبه .. ، وحينئذ يندفع الاشكال ولا يبقى تقدير محذوف كما ذكر النيلي " .

(٢) لم أعرش على قائله ..

وهو فى الخصائص ١٧٣ / ٣ ، والتنبيه فى شرح الحماسة لوجه ١٢٨ ، واللسان " خلق " من غير عزو ، والخلوق : نوع من الطيب ، قال ابن جنى فى الخصائص ١٧٣ / ٣ : " يعنى امرأته . يقول : إن لم أجد من يعيننى على سقى الإبل قامت فاستقت معى ، فوقع الطين على خلوق يديها ، فاكتفى بالمسبب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق من السبب الذى هو الاستقاء معه " .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) إضافة من التنبيه فى شرح الحماسة لابن جنى لوجه ١٢٨ ، والمقام يقتضيهها .

(أَسْقَتْ) (١) مَعِي ، فَيُخْلَطُ طِينُ الْحَوْضِ بِخَلُوقِ يَدَيْهَا ، فَأَقَامَ (اخْتِلَاطَ) (٢)

الطِّينَ بِالْخَلُوقِ مَقَامَ السَّقْيِ ؛ لِأَنَّ السَّقْيَ سَبَبُهُ .
وَإِنَّمَا بُنِيَ الْفِعْلُ عِنْدَ اتِّصَالِ أَحَدِ النُّونَيْنِ ؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ آخِرِهِ صَارَتْ
تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَهُوَ كَوْنُ (الْفَاعِلِ) (٣) وَاحِدًا ، أَوْ جَمَاعَةً ، أَوْ مُؤَنَّثًا ، وَهَذِهِ
النُّونُ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ كَمَا جَاءَتْ " إِنْ " لِتَأْكِيدِ الْأِسْمِ .

وَالْخَفِيفَةُ هِيَ الْأَصْلُ ؛ لِأَنَّ الشَّدِيدَةَ فِيهَا زِيَادَةٌ تَأْكِيدٍ ، وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ
مَسْبُوقَةٌ بِأَصْلِ (التَّأْكِيدِ) (٤) وَالسَّابِقُ هُوَ الْأَصْلُ (٥) .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَا زِيدَتْ هَذِهِ النُّونُ آخِرَ الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّهَا لَوْ زِيدَتْ فِي
أَوَّلِهِ لَاجْتِمَاعِ زِيَادَتَانِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَالنُّونِ ؛ وَلِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِي الْأَصْلِ
تَابِعٌ (وَالتَّابِعُ) (٦) بَعْدَ الْمُتَبَوِّعِ .

مَسْأَلَةٌ : وَإِنَّمَا اخْتَصَّتْ هَذِهِ (النُّونُ) (٧) بِالْأَفْعَالِ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا
تَأْكِيدُ مَا لَمْ يَقَعْ لِيَكُونَ (ذَلِكَ) (٨) التَّأْكِيدُ حَامِلًا عَلَى الْإِيْقَاعِ وَبَاعِثًا عَلَيْهِ ،
وَلِهَذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ وَحَصَلَ فَاسْتَحَالَ طَلْبُهُ ، (وَلَا
عَلَى) (٨) الْحَالِ ؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوعٌ فِيهِ فَلَا يُمْكِنُ طَلْبُهُ أَيْضًا .

(١) فِي (ف) " اسققت " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أَخْلَاط " ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) ، وَالْخِصَائِصُ ١٧٣ / ٣ .

(٣) فِي (ف) " الْفِعْلُ " .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِيبِ ٤٤٢ : " هُمَا أَصْلَانِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ : الثَّقِيلَةُ
أَصْلٌ ، أَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَوْلُفُ هُنَا فَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ إِيَّازٍ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْعَلِيمِيِّ عَلَى التَّصْرِيحِ
٢٠٢ / ٢ ، وَانظُرْ ابْنَ يَعْيشَ ٣٨ / ٩ .

(٦) فِي الْأَصْلِ مَطْمُوسٌ بَعْضُ حُرُوفِهِ .

(٧) فِي (ف) " الْأَسْمَاءُ " .

(٨) لَيْسَ وَاضِحًا فِي الْأَصْلِ .

وَحَرَكَةُ مَا قَبْلَ النُّونِ عِنْدَ سَيِّبِيهِ حَرَكَةُ بِنَاءٍ ، وَعِنْدَ الزَّجَاجِ
 (حَرَكَةُ) (١) التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ (٢) ، وَحُجَّةٌ سَيِّبِيهِ (٣) أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ
 لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ يَرُدَّ المَحذُوفُ قَبْلَهَا نَحْوُ (قَوْلِنَ) (٤) ، وَيَبِينُ
 " كَمَا لَمْ يَرُدَّ فِي " قُلِ الحَقُّ ، وَيَعِ الثُّوبُ " ؛ / لِأَنَّ حَرَكَةَ التَّقَاءِ
 السَّاكِنِينَ عَارِضَةٌ .

وَأَمَّا فَتْحُ مَا قَبْلَ هَذِهِ النُّونِ فِي الوَاحِدِ ، لِأَنَّهُ إِمَّا (أَنْ) (٥)
 يُحْرَكُ أَوْ يُسَكَّنُ فَالسُّكُونُ مُمْتَنِعٌ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ : النُّونُ وَمَا
 قَبْلَهَا ، فَبَقِيَ التَّحْرِيكُ ، وَلَا تَخْلُو الحَرَكَةُ مَنْ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً أَوْ
 كَسْرَةً أَوْ فَتْحَةً ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ ضَمَّةً ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الجَمْعُ

(١) فِي (ف) "عند" .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥١٣ ، ٢/ ٢٢٦ .

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٥١٨ فما بعدها حيث قال : " اعلم أن فعل الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته
 الخفيفة والثقيلة حركت المجزوم ، وهو الذي أسكنت للجزم ، لأن الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان
 الأولى منهما ساكنة . والحركة فتحة ، ولم يكسروا فيلتبس المذكر بالمؤنث ، ولم يضموا فيلتبس
 الواحد بالجمع . . . ومن النص فهم الزجاج أن سيبويه حرك آخر الفعل لئلا يلتقي الساكنان ،
 ولهذا قال المرادي في شرح الألفية ٤/ ١٠٨ " ونسبه الزجاج إلى سيبويه " ، وقال أيضا "
 ذهب قوم منهم المبرد وابن السراج إلى أنها فتحة بناء ، ونسبه إلى سيبويه أيضاً " ، أما ابن
 يعيش ٩/ ٣٧ فقد ذكر المذهبين وصحح الثاني منهما ، فانظره هناك مع المقتضب ٣/ ١٠ ، وذكر
 المرادي أيضاً في شرحه للألفية ٤/ ١١٧ قولاً ثالثاً وهو التفصيل بين أن تباشر فيكون مبنياً ، أو
 لا تباشر فيكون معرباً ، وهو الصحيح .

(٤) فِي الأصل " قلن " .

(٥) سقط من الأصل .

بِالْوَاحِدِ ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ كَسْرَةً فَيَلْتَبِسُ [الْمُذَكَّرُ] ^(١) (بِالْمُؤَنَّثِ) ^(٢) ،
لَأَنَّ الضَّمَّةَ فِي قَوْلِكَ : ، هَلْ تَضْرِبِينَ يَا رِجَالَ " تَدُلُّ عَلَى " الْوَاوِ " ، وَالْكَسْرَةُ
فِي قَوْلِكَ : هَلْ تَضْرِبِينَ " يَا امْرَأَةً ؟ تَدُلُّ عَلَى " الْيَاءِ " ، فَتَعَيَّنَ الْفَتْحُ .
وَأِنَّمَا سَقَطَتِ " الْوَاوُ " مِنْ " يَضْرِبُونَ " ، وَ " الْيَاءُ " مِنْ " (تَضْرِبِينَ) ^(٣)
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْأَلْفُ مِنْ " يَضْرِبَانَ " لِئَلَّا يَلْتَبِسَ ^(٤) (فِعْلُ
الْاِثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ) ^(٥) وَأِنَّمَا حُذِفَتِ النُّونُ مِنْ " يَضْرِبَانَ ، وَيَضْرِبُونَ ،
وَتَضْرِبِينَ " إِذَا أَكَّدَ بِالنُّونِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ الْمَحذُوفَةَ عَلَامَةً الرَّفْعِ ، وَالرَّفْعُ
إِعْرَابٌ وَلَا إِعْرَابَ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ فَلَا تَثْبُتُ النُّونُ .

(وَمَذْهَبُ) ^(٥) سَبِيوِيهِ وَالْخَلِيلِ أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الْخَفِيفَةُ
تَدْخُلُ فِيهِ النُّونُ الشَّدِيدَةُ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ ^(٦) ، فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ وَفِعْلُ جَمَاعَةٍ
(الْمُؤَنَّثِ) ^(٧) ، لِأَنَّهَا إِنْ بَقِيَتْ سَاكِنَةٌ جَمَعَتْ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِي الْوَصْلِ ، وَهُوَ
غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الْأَلْفِ حَرْفٌ مُشَدَّدٌ نَحْوُ " دَابَّةٍ " ، وَإِنْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ
(السُّكُونِهَا) ^(٨) وَسُكُونِ النُّونِ الَّتِي تَلِيهَا فِعْلُ الْاِثْنَيْنِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ ، وَإِنْ
كَسَرَتْ النُّونَ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ فَقَدْ حَرَكَتْ مَا أَصْلُهُ السُّكُونُ (مِنْ غَيْرِ

(١) زيادة يقتضيها السياق ، وانظر ما في سبويه ٥١٩ / ٢ .

(٢) في (ف) " بالمؤنثة " .

(٣) في (ف) " يضرين " .

(٤) في الأصل " فعل الواحد الاثني " ، وما في (ف) أوضح .

(٥) في (ف) " وذهب " .

(٦) انظر الكتاب ٥٠٨ / ٣ - ٥٢٧ ، وابن يعيش ٢٨ / ٩ ، والهمع ٧٩ / ٢ .

(٧) في (ف) " الإناث " .

(٨) في (ف) " بسكونها " .

ضُرُورَةٌ (١) ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ وَيُونُسُ ذَلِكَ (٢) ؛ لِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي فِي الْأَلْفِ بِمَنْزِلَةِ الْحَرَكَةِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَا جَازَ (أَنْ يَقَعَ) (٣) بَعْدَ الْأَلْفِ النُّونُ الْمُسَدَّدَةُ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَوَّلَ مِنَ (الْمُسَدَّدَةِ) (٤) سَاكِنٌ .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الْحَرْفَ الْمُدْغَمَ قَدْ دَخَلَ فِي الْمُدْغَمِ (فِيهِ) (١) وَأَسْتَهْلِكُ فِيهِ وَصَارَ اللِّسَانُ يَرْتَفِعُ عَنْهُمَا ارْتِفَاعًا وَاحِدًا (فَكَأَنَّ) (٦) السَّاكِنَ لِدُخُولِهِ فِي الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكَ قَدْ صَارَ مُتَحَرِّكًا ، فَأَمَّا قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ « وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ » (٧) بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ ، فَقَالُوا فِيهِ : إِنَّ " لَا " نَافِيَةٌ وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ ، وَثَبُوتُ النُّونِ عَلَامَةُ الرَّفْعِ .

« فَصْلٌ »

وَأَمَّا الْفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُهُ نُونُ التَّوَكِيدِ فَهُوَ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي (فِيهِ) (٥) مَعْنَى الطَّلَبِ ، وَهُوَ سَبْعَةٌ ، الْأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ، وَالْعَرْضُ ، وَالتَّحْضِيضُ ، وَالْقَسَمُ ، وَالشَّرْطُ إِذَا زِيدَتْ عَلَى " إِنَّ " الشَّرْطِيَّةِ " مَا " الْمُؤَكَّدَةُ ، فَتَدْخُلُ هَذِهِ النُّونُ تَأْكِيدًا لِطَلْبِهِ وَحَتَّى عَلَى إِيقَاعِهِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ النُّونِ عَلَى الْفِعْلِ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ :

- (١) سقط من (ف) .
- (٢) مع كسر النون نحو " إِضْرِبَانِ يَا زَيْدَانِ ، وَأَضْرِبَانِ يَا هِنْدَاتِ " الهمع ٧٩ / ٢ ، وفي الكتاب ٥٢٧ / ٣ روى سيبويه عن يونس وبعض النحويين قولهم : " إِضْرِبَانِ زَيْدًا ، وَأَضْرِبَانِ زَيْدًا " فقال : " فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها . لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم " ، وانظر شرح الكافية للرضي ٤٠٥ / ٢ فما بعدها فقد نص على ذلك كله .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " المشدد " .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في (ف) " فصار " .

(٧) سورة يونس ٨٩ ، وانظر حجة القراءات ٣٣٦ .

مُتَمَتِّعٌ ، وَوَاجِبٌ ، وَجَائِزٌ ، أَمَّا الْمُتَمَتِّعُ فَالْمَاضِي وَالْحَالُ ، وَأَمَّا
الْوَاجِبُ فَفِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا فِي الْإِجَابِ لَزِمَتْ فِيهِ
النُّونُ فَرَقًا بَيْنَ لَامِ الْقَسَمِ الَّتِي تَكُونُ لِلْأَسْتِقْبَالِ وَبَيْنَ لَامِ التَّوَكِيدِ الَّتِي
تَصْلُحُ لِلْحَالِ .

فَقَدَ صَارَتْ مَعَ التَّوَكِيدِ فَارِقَةً بَيْنَ اللَّامَيْنِ لَامِ التَّوَكِيدِ الَّتِي فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (١) يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴿ (٢) ، وَلَامِ
الْقَسَمِ ، وَلَوْ قَالَ : " لَيَحْكُمَنَّ " (٣) بِالنُّونِ لَعَلِمَ أَنَّهُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْنُوفٍ ،
فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ ، وَأَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ (٤) إِسْقَاطَ النُّونِ فِي الْقَسَمِ .

٣٩ / ب

وَأَمَّا الْجَائِزُ فَهُوَ مَا عَدَا الْقَسَمَ ، إِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَ النُّونَ ، وَإِنْ
شِئْتَ لَمْ تَلْحَقْهَا ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الْأَسْتِقْبَالِ فَلِحَاجَةِ إِلَى النُّونِ سِوَى
التَّوَكِيدِ ، وَالتَّوَكِيدُ غَيْرُ لَازِمٍ ، وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ هَذِهِ النُّونُ تَدْخُلُ فِي
النَّفْيِ (٥) ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ تَرْكُ الْفِعْلِ فَأَشْبَهَ النَّهْيَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ (٦) جَعَلَ " لَا "
نَافِيَةً غَيْرَ نَاحِيَةٍ (٧) ، وَأَمَّا الْأَسْتِفْهَامُ فَطَلِبُ اللَّتْفَهْمِ فَهُوَ بِمَعْنَى
(خَبْرِنِي) (٨) ، وَالْعَرَضُ وَالتَّحْضِيضُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، وَالشَّرْطُ مَحْمُولٌ

(١) الآية في كلتا النسختين هكذا " أن الله ليحكم بينكم .. وهي خطأ .

(٢) سورة النحل ١٢٤ .

(٣) في (ف) " ليحكم " .

(٤) انظر الإغفال لوحة ٥٠ ، والإيضاح العضدي ٣٣٤ .

(٥) قال ابن جنى في اللع ٢٧٥ " وتدخل أيضا في الاستفهام والنفي " ، وقال في الخصائص
١١٠/٣ " والنفي في نحو " قلما تقومون " .

(٦) سورة الأنفال ٢٥ ، وانظر اختلاف النحاة في دخول النون في " لا تصيبين " ، تفسير القرطبي

٢٩٣/٧ ، والبحر المحيط ٤/ ٤٨٣ مع النهر الماد عليه .

(٧) انظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٤٠٢ فقد نص عليه .

(٨) في (ف) " جزى " تحريف .

عَلَى النَّهْيِ ؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي الْجَزْمِ وَعَدَمِ التَّبُوتِ ؛ أَوْ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا عَلِقَ عَلَيْهِ
الْجَزَاءُ كَانَ الشَّرْطُ مَطْلُوبًا وَمُرَادًا ، وَأَبُو عَلِيٍّ لَا يَرَى لُزُومَ النَّوْنِ فِي الشَّرْطِ
الْمُؤَكَّدِ (بِ «مَا») (١) ، بِلِ الزِّيَادَةِ فِي الشَّرْطِ عِنْدَهُ مُسَوِّغَةٌ لِدُخُولِ النَّوْنِ لَا
مُوجِبَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا (٢)
فَزَادَ «مَا» (٣) عَلَى «إِنْ» وَلَمْ يُؤَكِّدْ بِالنُّونِ ، لَكِنَّ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ النَّوْنِ
زِيَادَةُ «مَا» وَلَا يَنْعَكِسُ (٤) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ :
يَحْسَبُهُ ، الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا (٥)

- (١) سقط من (ف) ، وانظر رأى أبي علي في الإغفال لوحة ٥٠ فما بعدها .
(٢) البيت للأعشى الكبير كما في ديوانه ١٧١ ، وروايته " فإن تعهديني ... فإن الحوادث ألوى بها
" ، وعليها فلا شاهد فيه ، ورواه سييويه في الكتاب ٤٦ / ٢ هارون " فإما ترى لمتى بدلت على أنه
حذف التاء من " أودت " ضرورة ، لأن فاعله ضمير " الحوادث " وفي مثله يجب التانيث .
وهو في ابن يعيش ٥ / ٩٥ ، ٦ / ٠٩ ، ٤١ ، وابن الشجري ٢ / ٣٤٥ ، وشرح الكافية للرضي
٢ / ٤٠٤ ، والعيني ٢ / ٤٦٦ ، ٤ / ٣٢٧ ، والخزانة ٤ / ٥٧٨ بولاق .
(٣) ساقط من (ف) .
(٤) ذكر المؤلف هذا الخلاف في التحفة الشافية لوحة ٢١٢ ب ، ثم قال : " والصحيح أن الإتيان بالنون
هو الأفضح أما أنه واجب فلا " .
(٥) ويلي البيت
شيخاً على كرسيه معممًا
وهو من أرجوزة طويلة في الخزانة ٤ / ٥٦٩ - ٥٧٣ بولاق نسبت إلى أبي حيازة اللص ، وإلى
العجاج ، وغيرهما ، وهي في صفة الشمال ، وهي رغبة اللين ، وقد وهم الأعمى في ظنه أن الراجز
وصف جبلاً قد عمه الخصب وحفه النبات وعلاه فصار كشيخ متزمل معمم ، وهو من
شواهد الكتاب ٣ / ٥١٦ ، وأمالى الزجاجي ١٨٩ ، وابن يعيش ٩ / ٤٢ ، وأمالى الشجري
١ / ٢٨٤ ، والإنتصاف ٦٥٣ ، ومجالس ثعلب ٥٥٢ ، ونوادير أبي زيد ١٦٤ ، وإعراب القرآن ٦٠٥
والأصول في النحو ٢ / ١٧٩ ، والاقتضاب ٤٣٤ ، وتحصيل عين الذهب ٢ / ١٥٢ ، وشرح
القوائد السبع الطوال ١٧ ، والتوتونة ٣٢٠ .

فَضْعِيفٌ ، لِأَنَّ " لَمْ " (١) لِنَفْيِ الْمَاضِي ، وَالْمَاضِي ثَابِتٌ فَلَا يُؤَكِّدُ ، وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ بَعْدَ " مَا " لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْحَالِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا ، وَحَسَنَ دُخُولَهَا بَعْدَ " لَا " ؛ لِأَنَّهَا لِنَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةُ : وَيَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ " أَنْتَ تَفْعَلَنَّ " (٢) ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ (٤)
 فَلَأَنَّ " رَبَّ " لِلتَّقْلِيلِ ، وَتَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ ، أَوْ لِأَنَّ التَّقْلِيلَ نَفْيٌ
 النَّكَثِيرُ .

« فَصْلٌ »

وَإِنَّ لِقِي هَذِهِ النَّوْنَ الْخَفِيفَةَ سَاكِنٌ (حَذَفَتْ) (٥) (وَلَمْ تُحْرَكْ كَمَا تَحْرَكُ التَّنْوِينُ) (٦) عِنْدَ لِحَاقِ السَّاكِنِ لِلْفَرْقِ (بَيْنَهَا) (٧) وَبَيْنَ التَّنْوِينِ الَّذِي يَلْحَقُ الْأَسْمَ ، وَإِنَّمَا اخْتَصَّ التَّنْوِينُ بِالْحَرَكَةِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ أَثْقَلَ مِنَ الْأَسْمِ وَالسَّاكِنُ أَخْفُ مِنَ الْمُتَحَرِّكِ فَلَوْ حُرِّكَتْ نُونُ التَّأَكِيدِ لَأَزْدَادَ الْفِعْلُ ثِقَلًا ، أَوْ لِأَنَّ التَّنْوِينُ فِي الْأَسْمِ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ التَّمَكُّنِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْأَسْمُ فَحَذَفَهُ إِخْلَالًا بِمَا يَسْتَحِقُّهُ (فِي الْأَصْلِ) (٨) ، وَالنَّوْنُ تَدُلُّ عَلَى التَّأَكِيدِ وَهُوَ لَيْسَ بِالْأَزْمِ ، وَتَقُولُ

(١) سقط من (ف) .

(٢) الكتاب ٥١٧/٣ .

(٣) في (ف) " وأما قول عمرو بن هند الشاعر " .

(٤) البيت لجذيمة الأبرش ملك الحيرة كما في الكتاب ٥١٧/٣ ، ونوادير أبي زيد ٥٣٦ ، والأغاني

٢٢١/١٥ ، وضرائر الشعر ٢٩ ، ونسب إلى عمرو بن هند كما في نسخة (ف) ، والمفصل

٣٣١ ، وقال العينى ٣/٣٤٤ : " قيل إن قائله هو تابط شرأ ، وهو غلط " ، وهو في المقتضب

١٥/٣ ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٣١ ، وابن يعيش ٩/٤٠ ، بالتوسطة ٢٢٠ ، والأزهية ٩٢ .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) في الأصل " ولم يتحرك التنوين " والمثبت من (ف) .

(٧) في النسختين " بينهما " .

(٨) في (ف) " الاسم " .

لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ : " اضْرِبْنَانِ يَا نِسْوَةَ " فَتَزِيدُ أَلْفًا فَاصِلَةً بَيْنَ النُّونَاتِ
الثَّلَاثِ ، نُونِي التَّكْوِيدِ (وَنُونِ التَّنَائِيثِ) (١) كَمَا زَادُوا الْأَلِفَ فَاصِلَةً
بَيْنَ الهمزتين فِي « أَنْذَرْتَهُمْ » (٢) .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ قَالُوا فِي الْمَاضِي " النَّسَاءُ حَنَّ " ، وَفِي
الْمُضَارِعِ " يَحْنُنُ " وَفِيهِ ثَلَاثُ نُونَاتٍ .

قِيلَ : (نُونَانِ مِنْهَا) (٣) أَصْلٌ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ ، وَوَاحِدَةٌ زَائِدَةٌ
وَهِيَ الضَّمِيرُ ، وَفِي " اضْرِبْنَانِ " ثِنْتَانِ لِلتَّوَكِيدِ وَهُمَا زَائِدَتَانِ ،
وَالأُولَى ضَمِيرٌ ، وَالثَّلَاثَةُ زَوَائِدٌ لَيْسَتْ مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ .

فَصْلٌ

فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى النُّونِ الْخَفِيفَةِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهَا أَبَدَلْتَ مِنْهَا
أَلْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى « لَنْسَفَعًا » (٤) تَشْبِيهَا لَهَا بِالنُّونِ ، لِسُكُونِهَا
وَأَنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا .

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى الْمَضْمُومِ (مَا) (٥) قَبْلَهَا وَالْمَكْسُورِ لَمْ تُبَدِلْ
مِنَ النُّونِ شَيْئًا ، بَلْ تَحْذِفِ فَتَقُولُ : " اضْرِبُوا ، وَاضْرِبِي " فَتَرُدُّ
الْوَاوَ ، وَالْأَيَاءَ ؛ لِأَنَّهُمَا حُذِفَا لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ النُّونِ وَقَدْ زَالَتْ النُّونُ
فَوَجَبَ / رُدُّهُمَا ، وَتَقُولُ فِي الْمُعْرَبِ : " هَلْ تَضْرِبُونَ ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ ؟ " / ٤٠ - ١

(١) فِي (ف) " وَنُونِي التَّنَائِيثِ " تَحْرِيفٌ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٦ ، وَانظُرْ كِتَابَ السَّبْعَةِ فِي الْقِرَاءَاتِ ١٣٤ .

(٣) فِي (ف) " نُونَيْنِ مِنْهُمَا " .

(٤) سُورَةُ الْعَلَقِ ١٥ ، وَكُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ " لَنْسَفَعِنَ " وَهُوَ خِلَافُ الْمَصْحُفِ .

(٥) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

" فَتَرَدُّ نُونُ الإِعْرَابِ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مُعْرَبًا وَقَفًا (مَبْنِيًا وَصَلًا) (١) ؛ لِأَنَّ
الْمَوْجِبَ لِلْبِنَاءِ هُوَ نُونُ التَّوَكِيدِ وَقَدْ زَالَتْ .

فصل

وَالْمُعْتَلُّ اللَّامُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مَضْمُومًا [أَوْ مَكْسُورًا] (٢)
جَرِيًا فِي التَّكْوِينِ مَجْرَى الصَّحِيحِ فَتَقُولُ : " اغزُون ، وَارْمِين " (٣) ، وَاغزُونَ
وَأَرْمِيَانٌ " ، وَفِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ " اغزُونَان ، وَأَرْمِيَانَانٌ " ، وَتَقُولُ : " اغزُنْ يَا
رِجَال ، وَأَرْمُنْ " فَتَحْذِفُ " الْوَاوَ " ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النَّونِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ
(اغزُوءَا ، وَأَرْمِيُوا) (٤) ، وَتَحْذِفُ " الْيَاءَ " مِنْ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ ؛ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ أَيْضًا ، فَتَقُولُ : " اغزِنْ " ، وَأَرْمِنْ يَا امْرَأةً " وَتَكْسِرُ مَا قَبْلَهَا لِتَدُلَّ
عَلَيْهَا .

(١) في (ف) " ومبينا وصله " .

قال المؤلف في التحفة الشافية ٢١٤ أ : " وكل فعل مضارع لمخاطبة أو لجماعة مذكرين إذا دخلت
عليه نون التوكيد الخفيفة يبنى وصلًا ويعرب وقفًا " .

(٢) تكملة يستقيم بها النص ، وانظر التحفة الشافية ٢١٣ / ب .

(٣) مثل " انصُرْن ، واضْرِبْنَ يَا عَمْرُو " من الصحيح ، وقال المرادى في شرح الألفية ١١٠ / ٤ :

فإن قلت : ليس المعتل بالواو والياء كالصحيح ، لأنَّ المعتلَّ بهما يحذف آخره ، ويجعل الحركة
المجانسة على ما قبله ، بخلاف الصحيح .

قلت : حذف آخر المعتل إنما هو لإسناده إلى الواو والياء ، لا لتوكيده ، فهو مساوٍ للصحيح في

التغيير الناشئ عن التوكيد " .

(٤) في الأصل " اغزو ، وارموا " .

فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَ وَאוِ الْجَمْعِ وَيَاءِ الْمُؤَنَّثِ لَمْ يَجْزِ الحَدْفُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ قَبْلَهُمَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا ، فَتَقُولُ : " لَا تَخْشَوْنَ سُوءَ يَا قَوْمُ ، وَلَا تَرْضَيْنَ عَنْ عَمْرٍو يَا هِنْدُ " فَتَضُمُّ " الْوَاوَ " ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ مِنْ جِنْسِهَا ، وَكَذَلِكَ تَكْسِرُ " الْيَاءَ " لِأَنَّ (الْكُسْرَةَ) (١) مِنْ جِنْسِ " الْيَاءِ " .

وَالْقَاعِدَةُ فِي هَذَا (أَنَّ كُلَّ وَاوٍ لِيَجْمَعَ أَوْ يَاءٍ) (٢) لِمُؤَنَّثِ تُحَدَفُ - إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) مِنْ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا - فَإِنَّهَا تُحَدَفُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ ، وَكُلُّ وَاوٍ وَيَاءٍ تُحْرَكُ إِذَا لَقِيَهَا سَاكِنٌ (٣) بَعْدَهَا فَإِنَّهَا تُحْرَكُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ (٤) فَتَقُولُ : " اغْزَنِّي يَا رِجَالَ " فَتَحَدَفُ (الْوَاوَ) مَعَ النُّونِ كَمَا تَحَدَفُهَا فِي قَوْلِكَ : " اغْزُ الْقَوْمَ يَا رِجَالَ " ، وَتَقُولُ " ارْمِنِّي يَا هِنْدُ " ، فَتَحَدَفُ الْيَاءَ كَمَا تَحَدَفُهَا مِنْ قَوْلِكَ (ارْمِ) (٥) الْقَوْمَ يَا هِنْدُ " ، وَتَقُولُ : " اخْشَوْنَ يَا رِجَالَ " فَتَحْرِكُ الْوَاوَ بِالضَّمِّ كَمَا تُحْرِكُهَا فِي قَوْلِكَ : اخْشَوا اللَّهَ يَا رِجَالَ " ، وَتَقُولُ : (ارْضَيْنِ) (٦) يَا هِنْدُ " فَتَحْرِكُ " الْيَاءَ " بِالْكَسْرِ كَمَا تَقُولُ : " ارْضِي اللَّهَ يَا هِنْدُ " ، (فَاعْرِفْهُ) (٧) .

(١) فِي (ف) " الْكُسْرُ " .

(٢) فِي (ف) " أَنْ كُلَّ وَاوٍ يَاءٍ وَيَاءٍ " وَهُوَ تَكَرُّرٌ وَسَقَطٌ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ بِسَبَبِ سَبْقِ النَّظَرِ .

(٤) ذَكَرَ ابْنُ السَّرَاجِ فِي أَصُولِ النَّحْوِ ٢/٢١٣ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ فَقَالَ " وَحُكْمُ هَذَا الْبَابِ أَنْ كُلَّ وَاوٍ وَيَاءٍ تَحْرَكُ فِيهِ إِذَا لَقِيَهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ تَحْرَكُ هُنَا ، وَإِنْ كَانَتْ تَسْقُطُ هُنَاكَ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ سَقَطَتْ هُنَا " ، وَانظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/١٩٩ فَمَا بَعْدَهَا وَكَذَلِكَ الْكِتَابُ ٣/٥٢٠ فَمَا بَعْدَهَا .

(٥) فِي الْأَصْلِ " ارْمِي " .

(٦) فِي الْأَصْلِ " ارْمِينِ " .

(٧) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فصل

إِذَا أَمَرْتَ جَمَاعَةَ الْإِنْسَانِ فَأَكَّدْتَ بِالنُّونِ مِنْ قَوْلِكَ :

" أَنْ الرَّجُلُ يَنْ " قُلْتَ : " إِيْنَانٌ يَا نِسْوَةٌ " (١) تَقْلِبُ هَمْزَةَ " يَنْ " "

يَاءً " ؛ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، (٢) فَإِنْ أَمَرْتَ مِنْ " وَدَّ يَوَدُّ " قُلْتَ :

اَيِدِدْنَا " بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا (٣) ، وَمِنْ " سَنَّ ،

يَسَنَّ " ؛ " أَسْنَنَّا " ، وَمِنْ " وَضُوْ يَوْضُوْ : أَوْ ضُوْنَا " ، وَمِنْ " أَزِيُوْزُ " :

(أُوْرَزْنَا) (٤)

وَمِنْ " وَضَعَ " ضَعَعْنَا " ، وَمِنْ " رَأَى " : (رِيْنَا) (٥) وَوَزَنَهُ " فَيِنَانٌ "

فَالْمَحْذُوفُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ وَلَا مَهَا ، وَمِنْ (وَأَى) (٥) : " اِيْنَانٌ " بِحَذْفِ الْوَاوِ

الَّتِي هِيَ فَاءُ الْفِعْلِ ؛ لِوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ فِي قَوْلِكَ : " يَيْ " (٦) ، وَبَقِيَتْ

الْهَمْزَةُ وَالْيَاءُ ، وَأَمَّا النُّونُ الَّتِي بَعْدَ " الْيَاءِ " فَضَمِيرٌ ، وَالنُّونُ الْأَخِيرَةُ

تَأْكِيدٌ ، وَمِنْ " أَوَى " : " اِيُوِيْنَا " (٧) ، فَالْيَاءُ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الْأَصْلِيَّةِ ، وَتَقُولُ

(١) الأنين : الوجد ، وفي نزهة الطرف ٥٧ : " الأصل " إئنان " على وزن اقررنان .. فابدلت الثانية

ياءً .

(٢) سقط من الأصل سبق نظر .

(٣) في النسختين " أوزنان " ، وفي نزهة الطرف ٥٣ ذكر أن حكمه حكم " مد " ، والأزيز : الغليان

والتهيج والاغراء .

(٤) في النسختين " رآنان " تحريف ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٨ .

(٥) في الأصل " وى " تحريف بالواو : الوجد .

(٦) أصل " يئى " يوى " فوقعت الواو بين عنوتيهما فحذفت ، وحمل الأمر عليها .

(٧) في كلتا النسختين " اوينان " ، والمثبت من نزهة الطرف ٥٦ .

فِي الْوَاحِدَةِ مِنْ ("وَأَيَّ يَتَّى") (١) ؛ "إِنْ يَا هِنْدُ" ، فَفَاءُ الْكَلِمَةِ مَحذُوفَةٌ ثُمَّ
حُذِفَتْ (الْيَاءُ) (٢) ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ النُّونِ ، وَفِي الْوَاحِدِ مِنْ "أَوَى" :
(أَيوِينَ) (٣) وَتَقُولُ "رَيْنٌ يَا رَجُلُ" فَتَرُدُّ لَامَ الْفِعْلِ ؛ لِزَوَالِ السُّكُونِ
وَالْأَصْلُ "إِرَائِينَ" مِثْلُ "ارْعِينَ" وَ"رِيَانٌ" لِلِائْتِنِ ، وَالْأَصْلُ "إِرَائِيَانٌ" (٤)
مِثْلُ "ارْعِيَانٌ" (وَاللِّجْمَاعَةُ "رُونٌ" [وَالْأَصْلُ] "ارَؤُنُ" كَارِعُونَ (٥) وَ
رَيْنَانٌ لِلنِّسْبَةِ ، وَالْأَصْلُ : إِرَائِيَانٌ كَارِعِيَانٌ) (٦) ، فَوَزَنُ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ
فَلَنٌ (٧) ، وَالْمُؤَنَّثَةُ "رَيْنٌ" وَوَزْنُهُ فَيِنٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ "وَيَ يَان" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ف) .

(٢) فِي (ف) "النون" تحريف .

(٣) فِي النسختين "يُونٌ" ، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ نَزْهَةِ الطَّرْفِ ٥٦ .

(٤) فِي النسختين "إريان" تحريف .

(٥) فِي الْأَصْلِ "وَاللِّجْمَاعَةُ" رَوِينُ ارَؤُنُ كَارِعُونَ ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ حُذِفَ لَمْ أَجِدْهُ فِي (ف) ، وَلَعَلَّ أَصْلَهَا

كَمَا أَثْبَتَهُ ، وَقِيلَ : الْأَصْلُ فِيهِ : "إِرَائِيُونٌ" حُذِفَتْ النون الأولى للصيغة ، وَنَقَلَتْ حَرَكَةُ

الهمزة إلى الراء فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت ، وَحُذِفَتْ الهمزة الثانية تخفيفاً ،

وَاسْتَنْقَلَتِ الضمة على الياء فحذفت ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُذِفَتْ الْيَاءُ لِذَلِكَ وَلَمْ تَحُذَفِ الْوَاوُ لِأَنَّهَا

عمدة . عَنْ (شَرَابِ الرِّاحِ لِلطَّرَائِبِيِّ ص ٩٨)

(٦) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٧) فِي الْأَصْلِ "فَيْنٌ" .

[بناء الفعل المضارع]

وَنُونٌ يَفْعَلْنَ لِأَنَّكِ جُمِعَتْ بَيْنِي لَهَا بِالْوَقْفِ كَيْفَ وَقَعَتْ

اعلم أن البناء يعرض للفعل المضارع في موضعين :
أحدهما : مع نون التوكيد ، وقد ذكرنا علته (١) .

الثاني مع / نون جماعة الإناث ، وإنما بني ؛ لأن هذه النون / - ب
توجب تسكين ما قبلها كما أوجبته في الماضي نحو " فعلن " ، وإذا
وجب السكون تعذر الإعراب ، وإذا تعذر الإعراب وجب البناء .
قال سيبويه : وإذا تعذر الإعراب وجب البناء فأسكن (هذا)
(٢) كما أسكن " فعل " ؛ لأنه فعل كما أنه فعل ، وهو متحرك
كما أنه متحرك (٣) ، يعني أن المضارع قد شارك الماضي في
الفعلية وأن آخره متحرك كآخر الماضي ، وإذا جاز حمل الفعل
المضارع على الأسماء في الإعراب (وليس من الأسماء) (٤) فحمل
الفعل المضارع على الماضي في البناء أولى ؛ لاتفاقهما في الفعلية .
وقيل : (لما) (٥) كان البناء (أصلاً) (٦) في الفعل (بني) (٧)

(١) انظر ٢٤٨ فيما تقدم .

(٢) في (ف) " هنا " .

(٣) انظر الكتاب ٢٠/١ هارون .

(٤) في الأصل : " وليس بين الأسماء والأفعال " ، ثم بياض بقدر كلمة ، والمثبت من (ف) ، والعبارة سليمة .

(٥) في (ف) " كما " .

(٦) في النسختين " أصل " .

(٧) في (ف) " بين " .

المُضَارِعُ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونٌ جَمَاعَةً الْإِنَاثِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ كَمَا صَحَّحُوا
" الْقَوْدَ " (١) ، وَنَحْوَهُ تَنْبِيْهَا عَلَى الْأَصْلِ .

وَقِيلَ : كَمَا حُمِلَ الْمُضَارِعُ عَلَى الْمَاضِي فِي الصَّحَّةِ وَالْإِعْتِلَالِ حُمِلَ
عَلَيْهِ فِي الْبِنَاءِ ، بَيَانُهُ أَنَّكَ تَقُولُ : " قَاوَمَ ، يُقَاوِمُ " فَتَصِيحُ " الْوَاوُ " فِي
الْمُضَارِعِ (٢) لِصِحَّتِهَا فِي الْمَاضِي ، [وَ] تَقُولُ : " قَامَ ، يَقُومُ " فَتَعْتَلُ " الْوَاوُ " فِي الْمُضَارِعِ (٣) لِإِعْتِلَالِهَا فِي الْمَاضِي ، (وَعَكْسُهُ) (٤) قَلْبُ الْأَلِفِ
الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ " الْوَاوِ " فِي الْمَاضِي الرَّيَاعِيِّ لِقَلْبِهَا " يَاءً " فِي الْمُضَارِعِ ،
نَحْوَ " أَدْنَى يُدْنِي " فَلَا مُوجِبَ لِقَلْبِهَا فِي الْمَاضِي إِلَّا حَمْلُهَا عَلَى الْمُضَارِعِ ،
وَلِذَلِكَ تَقُولُ : أَدْنَيْتُ ، بِالْيَاءِ (٤) .

فصل

وَتَقُولُ : " الرَّجَالُ يَعْفُونَ ، وَالنِّسَاءُ يَعْفُونَ " الَّلْفُظُ مُتَّفَقٌ
وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ (٥) ، فَفِي فِعْلِ الْمَذْكُورِينَ حُذِفَتْ " الْوَاوُ " الَّتِي هِيَ لِأَمِّ

(١) القود : بفتحتين : القصاص ، وكان المفروض أن تقلب واوه ألفاً ؛ لكونها " في موضع حركة
ولانفتاح ما قبلها " ، وصحتها عند الميداني في كتابه : نزهة الطرف ٣٢ من باب الشذوذ الذي
لا يقاس عليه .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ف) سياق نظر

(٣) في (ف) " وعليه " .

(٤) قلب الواو في المضارع ياءً لكسر ما قبلها ، وحمل عليه الماضي .

(٥) انظر : نزهة الطرف ٤١ .

الْفِعْلِ (لِسْكُونِهَا) (١) وَسُكُونِ وَوِ الضَّمِيرِ بَعْدَهَا كَمَا حُذِفَتْ " الْيَاءُ " مِنْ " يَرْمُونَ " (٢) ، فَالْنُّونُ فِي فِعْلِ الرَّجَالِ حَرْفٌ وَهِيَ عَلَامَةُ الرَّقْعِ ، وَالْفِعْلُ مُعْرَبٌ وَالْوَاوُ فِيهِ اسْمٌ وَهِيَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ ، وَالنُّونُ فِي قَوْلِكَ : النِّسَاءُ يَعْفُونَ (" اسْمٌ ") (٣) ، وَالْوَاوُ حَرْفٌ وَهِيَ لَامٌ الْكَلِمَةِ وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ وَلَمْ تَسْقُطْ هَذِهِ النُّونُ فِي النَّصْبِ وَالْجَزْمِ ؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ كَمَا لَمْ تَسْقُطِ " الْوَاوُ " فِي قَوْلِكَ : لَمْ يَفْعَلُوا ، وَ" الْيَاءُ " فِي " لَمْ تَفْعَلِي " (٤) وَالْأَلِفُ فِي " لَمْ يَفْعَلَا " (٤) لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ .

وَابْنِ أَفْعَلَاءَ وَأَفْعَلِيهِ وَأَفْعَلُوا بِالْحَذْفِ كَالْمَجْزُومِ ذَاكَ يُجْعَلُ

يُرِيدُ بِالْحَذْفِ هُنَا (حَذْفَ النُّونِ) (٥) ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَهَا فِي الْمُضَارِعِ نَحْوُ : يَفْعَلَانِ " وَأَخَوَاتِهِ عَلَامَةُ الرَّقْعِ ، وَفِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيٌّ فَوَجَبَ حَذْفُهَا مِنْهُ ، ثُمَّ حَذْفُ هَذِهِ إِنْ كَانَ بِعَامِلٍ (فَهُوَ نَصْبٌ أَوْ جَزْمٌ) (٦) ، وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ عَامِلٍ فَهُوَ بِنَاءٌ (٧) .

(١) فِي (ف) " ولسكونها " .

(٢) حَيْثُ أَصْلُهَا " يَرْمِيُونَ " فَنَقَلْتَ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْمِيمِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ وَهِيَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ

فَبَقِيَ " يَرْمُونَ " عَنْ نَزْهَةِ الطَّرْفِ ٥٥ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) فِي (ف) " لَمْ يَفْعَلِ " .

(٥) فِي (ف) " حَرْفِ التَّنْوِينِ " .

(٦) فِي (ف) " فَهُوَ جَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ " .

(٧) يُرِيدُ أَنْ الْحَذْفَ فِي الْأَمْرِ بِعَامِلٍ ، وَفِي الْجَزْمِ بِعَامِلٍ .

[حُرُوفُ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ]

الْقَوْلُ فِي نِكْرِ حُرُوفِ الْجَرِّ وَالْقَسَمِ اعْتِقَابَهَا فِي الذِّكْرِ
 إِنَّمَا (لُقِّبَتْ) (١) هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفَ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا تَجْرُ
 مَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْاسْمِ (أَيُّ : تُوصِلُ مَعْنَى
 الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ) (٢) وَتَعُدِّيهِ إِلَيْهِ ، وَهَذَا سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ (٣) ؛
 لِأَنَّهَا تُضَيِّفُ مَعْنَى الْفِعْلِ إِلَى الْاسْمِ (٤) .

وَقِيلَ : سُمِّيَتْ حُرُوفَ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّهَا أُضِيْفَتْ إِلَى عَمَلِهَا
 كَمَا قَالُوا : حُرُوفُ الْجَزْمِ ، وَحُرُوفُ النَّصْبِ ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ
 لِإِخْتِصَاصِهَا ، وَإِنَّمَا عَمِلَتْ الْجَرُّ لِلفَرْقِ بَيْنَ عَمَلِ / الْفِعْلِ /
 الْوَاصِلِ بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَبَيْنَ عَمَلِ الْفِعْلِ الْوَاصِلِ بِغَيْرِهِ .
 وَقَدْ اسْتَوْلَى الْفَاعِلُ عَلَى الرَّفْعِ ، وَالْمَفْعُولُ عَلَى النَّصْبِ ، فَلَمْ
 يَبْقَ إِلَّا الْجَرُّ .

وَقِيلَ : لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَزَادُ مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَانَ
 أَثَرُهَا مُتَوَسِّطًا بَيْنَ الْأَثَرِ الْمُخْتَصِّ بِالْفَاعِلِ وَالْأَثَرِ الْمُخْتَصِّ
 بِالْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْجَرَّ أَحْفُ مِنَ الرَّفْعِ وَأَثْقَلُ مِنَ النَّصْبِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " لُقِّبَتْ " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرُ .

(٣) انظُرِ الْمَفْصَلَ ٢٨٢ فَقَدْ سَمَّاهَا الزَّمْخَشَرِيُّ حُرُوفَ الْإِضَافَةِ .

(٤) وَيَعْبُرُ عَنْهَا الْكَرْفِيُّونَ بِحُرُوفِ الْخَفْضِ ، وَقَدْ يَسْمُونَهَا حُرُوفَ الصِّفَاتِ ، لِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَاتٌ لِمَا قَبْلَهَا

مِنْ النِّكَرَاتِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْكِرَامِ " .

انظُرِ : التَّحْفَةَ الشَّافِيَةَ لَوْحَةَ ١٨٢ ، وَابْنَ يَعِيشَ ٧ / ٨ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ وَأَوْ " مَعَ " وَ " إِلَّا " فِي الِاسْتِثْنَاءِ مُعَدَّيْتَانِ لِلْفِعْلِ فَهَلَا
جَرَّتَا (كَمَا) (١) جَرَّتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ ؟

قُلْتُ : أَمَا وَأَوْ " مَعَ " فَأَصْلُهَا الْعَطْفُ ، وَحُرُوفُ الْعَطْفِ لَا اخْتِصَاصَ
لَهَا وَشَرَطُ الْعَمَلِ الْاِخْتِصَاصُ ، وَكَذَلِكَ " إِلَّا " فِي الِاسْتِثْنَاءِ لَا اخْتِصَاصَ لَهَا
بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُ عَمْرًا " ، فَأَدْخَلُوهَا عَلَى الْفِعْلِ تَارَةً
وَعَلَى الْاسْمِ أُخْرَى ، فَلِذَلِكَ لَمْ تَعْمَلْ (٢) .

وَإِنَّمَا اعْتَقِبَ الْقِسْمُ حُرُوفَ الْجَرِّ فِي الذِّكْرِ ؛ لِأَنَّ أَصْلَ حُرُوفِ الْقِسْمِ
" الْبَاءُ " وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ .

وَعَنْ وَحَاشَا وَعَدَا ثُمَّ خَلَا	مِنْ وَإِلَى وَفِي وَرَبُّ وَعَلَى
وَالْوَاوُ فِي الْقِسْمِ ثُمَّ التَّاءُ	وَالْكَافُ وَاللَّامُ وَمُدُّ وَالْبَاءُ
لَوْلَا عَلَى خَلْفٍ وَكَيْ ، فَتَمَّتْ	وَمَعَ وَحَتَّى ثُمَّ مُنْذُ تَمَّتْ

اعْلَمْ أَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَا يَلْزِمُ الْحَرْفِيَّةَ ، وَمَا يَخْرُجُ عَنْ
الْحَرْفِيَّةِ ، (ثُمَّ مَا يَلْزِمُ الْحَرْفِيَّةَ) (٣) يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ أَيْضًا لِأَنَّ الْجَرَّ ، وَغَيْرَ
لَازِمٍ ، فَالْأَزْمُ (لِلْجَرِّ) (٤) سِتَّةُ أَحْرَفٍ " مِنْ ، وَإِلَى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَرَبُّ " .
عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ، وَمِنْ الْمَضْمُومَةِ الْمِيمُ فِي الْقِسْمِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ
يَزْعَمُونَ أَنَّ " رَبُّ " اسْمٌ (٥) ، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

(١) فِي (ف) " لِمَا " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ عَيْشٍ ٩ / ٨ .

(٣) فِي (ف) " ثُمَّ يَلْزِمُ الْجَرِّ فِيهِ " تَصْحِيفٌ .

(٤) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٥) انظُرْ الْإِنْصَافَ ٨٣٢ الْمَسْأَلَةَ ١٢١ ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ ١٧٩ ، وَابْنِ عَيْشٍ ٢٧ / ٨ ، حَيْثُ حَمَلُوهَا عَلَى
" كَمْ " ، لِأَنَّ " كَمْ " لِلْعَدَدِ وَالتَّكْثِيرِ ، وَ" رَبُّ " لِلْعَدَدِ وَالتَّقْلِيلِ .

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرَبُّ قَتْلِ عَارٌ (١)
 فَقَالُوا : " رَبُّ " مُبْتَدَأٌ وَ " عَارٌ " خَبَرُهُ ، وَلَوْ كَانَتْ حَرْفًا لَمْ يُخْبَرَ
 عَنْهَا ، وَهَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ " عَارًا " خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْنُوفٌ أَيْ " وَرَبُّ قَتْلِ هُوَ
 عَارٌ ، وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِـ « قَتْلٍ » .

(وَقَالُوا : " مَنْ " فِي الْقِسْمِ) (٢) مَقْطُوعَةٌ مِنْ " أَيْمَنِ " يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 (ضَمُّ مِيمِهَا) (٣) .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِنَّ " مَنْ " يَكُونُ فِعْلَ أَمْرٍ مِنْ " مَانَ يَمِينُ " : إِذَا كَذَبَ
 (فَهَلَّا تَكُونُ) (٤) مِنْ قَبِيلِ مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ ؟

(قُلْتُ) (٥) : الْكَلَامُ فِيمَا كَانَ بِأَصْلِ وَضَعِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا
 إِعْلَالٍ ، وَ " مَنْ " فِي الْأَمْرِ أَصْلُهُ " أَمِينٌ " فَأَلْفَى حَرَكَةَ " الْيَاءِ " عَلَى الْمِيمِ
 فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْمِيمُ ثُمَّ حُذِفَتْ " الْيَاءُ " لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ
 النُّونِ ، وَإِنَّمَا صَارَ بِلِقْظِ الْحَرْفِ بِالْحَذْفِ لَا بِأَصْلِ وَضَعِهِ ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي

(١) البيت لثابت قطنة - ثابت بن كعب - يرثى يزيد بن المهلب بن أبي صفرة كما في الأغاني
 ٢٧٩/١٤ ، ومختار الأغاني ١٤٨/٢ ، والخزانة ١٨٤/٤ بولاق ، وقد روى البيت " وبعض قتل
 عار " ، و " نقض عهدك عار " ولا شاهد على هاتين الروايتين .

وهو في المقتضب ٦٦/٣ ، والبيان والتبيين ٢٩٢/١ ، وضرائر الشعر ١٧٣ ، والمقرب
 ٢٢٠/١ ، والأزهية ٢٦٩ ، ومغنى اللبيب ١٧٩ ، وابن الشجري ٣٠١/٢ ، والتصريح
 ١١٢/٢ ، والهمع ٢٥/٢ ، والدرر اللوامع ٧٣/١ .

(٢) في الأصل " وقالوا في " من " القسم «

(٣) في (ف) " واوقسمها ضم ميمها " ، وانظر رصف المباني ٣٢٦ ، والجنى الدانى ٣٢١ .

(٤) في (ف) " فهلا جعلتها " .

(٥) سقط من (ف) .

"إِلَى" - الَّتِي بِمَعْنَى (نِعْمَةٍ) (١) - وَاحِدَةً "أَلَاءِ اللَّهِ" قَلْبَتْ (يَأُوهُ
 أَلْفًا) (٢) فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالْإِعْلَالِ يَلْفُظُ (٣) الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْجَرِّ ،
 وَكَذَلِكَ "عَلَا" فِي الْفِعْلِ قَلْبَتْ وَأُوهُ أَلْفًا فَصَارَ بِالْقَلْبِ وَالْإِعْلَالِ (٣)
 يَلْفُظُ "عَلَى" لَا بِأَصْلِ وَضَعِهِ .

وَأَمَّا مَا يَلْزَمُ الْحَرْفِيَّةَ وَلَا يَلْزَمُ (الْجَرَ فُسْتَةً) (٤) أَحْرَفُ ،
 (وَهِيَ الْوَاوُ ، وَالْتَاءُ) (٥) - فِي الْقَسَمِ - ، وَاللَّامُ ، وَحَتَّى ، وَلَوْلَا ،
 وَكَيْ .

(أَمَّا اللَّامُ) (٦) فَتَدْخُلُ عَلَى (الْفِعْلِ) (٧) الْمُضَارِعِ ، وَاللَّامُ
 يُسْتَعْمَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَفِي جَوَابِ "لَوْ ، وَلَوْلَا" ، وَغَيْرِ ذَلِكَ (٨) ، فَإِنْ
 قَلَّتْ لَامُ الْجَرِّ مَكْسُورَةٌ . قُلْتُ : مَعَ الْمُظْهَرِ غَيْرِ الْمُسْتَعَاثِ بِهِ .

٤١ / ب

وَأَمَّا مَا يَخْرُجُ عَنِ الْحَرْفِيَّةِ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ ضَرَبُ يَخْرُجُ إِلَى
 حَيْزِ (الْأَفْعَالِ ، وَضَرَبُ يَخْرُجُ إِلَى حَيْزِ) (٩) الْأَسْمَاءِ ، فَمَا يَخْرُجُ
 إِلَى حَيْزِ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةٌ "حَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا" ، أَمَّا سَبِيبُوهُ فَيَرَى

(١) سقط من (ف) ، والآء : واحدها "أَلَى" بالفتح وقد يكسر ، ويكتب بالياء .

(٢) في الأصل "ياء" والمثبت من (ف) .

(٣) سقط من الأصل زيغ بصر .

(٤) في (ف) "الحرفية" .

(٥) في الأصل « وهي الواو ، والياء ، والتاء » بتكرار "الباء" وهو سهو من الناسخ ؛ لأنها تقدمت

ضمن الحروف اللازمة للجر ، والمثبت من (ف) .

(٦) في الأصل غير واضح ، وفي (ف) "أما التاء" ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) في (ف) "الحرف" .

(٨) انظر : اللامات للهروي ٧٦ ، وكتاب حروف المعاني والصفات للزجاجي ٤٩ .

(٩) سقط من (ف) سبق نظر .

أَنَّ " حَاشَا " تَلَزِمُ الْحَرْفِيَّةَ (١) ، وَأَمَّا " عَدَا " فَفِعْلٌ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَالْأَحْفَشُ
يَجْعَلُهَا تَارَةً فِعْلاً وَتَارَةً حَرْفًا (٢) .

وَأَمَّا الضَّرْبُ الَّذِي يَخْرُجُ إِلَى حَيْزِ الْأَسْمِيَّةِ فَخَمْسَةٌ أَحْرَفٌ وَهِيَ " عَن
وَعَلَى ، وَكَافَ التَّشْبِيهِ ، وَمُذٌ ، وَمُنْذٌ ، وَمَعَ " ، وَمَجْمُوعٌ مَا ذَكَرَهُ عِشْرُونَ
حَرْفًا .

مِثَالُ كَيْ كَيْمَةٍ فِي الْأَسْتِخْبَارِ فَمَا عَلَيْهَا أَحْكَمُ بِالْأَنْجِرَارِ

اعْلَمْ أَنَّ " كَيْ " (تَكُونُ تَارَةً جَارَةً) (٣) بِمَعْنَى اللَّامِ ، وَتَارَةً نَاصِبَةً
لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ ، مِثْلَ " أَنْ " ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ جَارَةً أُمُورٌ
ثَلَاثَةٌ :

أَحَدُهَا أَنَّ مَعْنَاهَا الْغُرْضُ (كَمَا أَنَّ اللَّامَ) (٤) كَذَلِكَ : فَإِنَّ قَوْلَكَ : جِئْتُ
كَيْ تُكْرِمَنِي بِمَعْنَى قَوْلِكَ : جِئْتُ لِتُكْرِمَنِي .

الثَّانِي ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرُّ وَتُخَدَعَا (٥)
فَلَوْلَا أَنَّهَا جَارَةٌ لَمَا جَازَ ظُهُورُ " أَنْ " بَعْدَهَا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي
اللَّامِ ، نَحْوُ : " جِئْتُ لِأَنَّ تُكْرِمَنِي " .

الثَّلَاثُ : إِذَا قَالَ لَكَ قَائِلٌ : " أَنَا أَكْرِمُكَ " فَتَقُولُ لَهُ مُسْتَفْهِمًا :

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٤٩ هارون ، ومغنى اللبيب ١٦٥ ، والإنصاف المسألة ٢٧ ص ٢٧٨ .

(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٧٨ ، ٨/ ٤٩ فقد نص عليه ، وانظر الإنصاف ٢٧٨ في المسألة ٢٧ .

(٣) في (ف) " تارة يكون جارة " .

(٤) في (ف) " كما أن معنى اللام " .

(٥) البيت لجميل بثينة كما في ديوانه ١٢٦ ، وهو في ابن يعيش ١٤/٩ ، ومغنى اللبيب

٢٤٢ ، والشذور ٢٨٩ ، ووصف المباني ٢١٧ ، والهمع ٥/٢ ، والخزانة ٣/ ٥٨٤ بولاق ، وشرح

شواهد المغنى ٥٠٨ ، وضمائر الشعر ٦٠ ، ونسبه إلى حسان وليس في ديوانه .

(كَيْمَهُ) ؟ (١) أَي : كَيْمٌ تُكْرِمُنِي ؟ كَمَا تَقُولُ : (لِمَ) (٢) تُكْرِمُنِي ؟ فَحَذَفْتَ
الْفِعْلَ وَوَقَفْتَ عَلَى " مَا " وَحَذَفْتَ أَلْفَهَا كَمَا تَحذفُهَا بَعْدَ " الألام ، وَالْبَاءِ فِي
قَوْلِكَ : (لِمَ فَعَلْتَ ؟ ، وَبِمَ خَرَجْتَ) ؟ (٣) فَرَقْنَا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةِ ،
فَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " أَنْتَ عَلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ " (٤) أَثْبَتَ أَلْفَهَا ؛ لِأَنَّهَا مَوْصُولَةٌ ،
وَلَوْ قُلْتَ : (عَلَامَ) (٥) فَعَلْتَ كَذَا ؟ حَذَفْتَ الألفَ لِمَا نَكَّرْنَا مِنَ الفَرْقِ ، وَلَا
تُحذفُ أَلْفُ " مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِلاَّ بَعْدَ حَرْفِ الجَرِّ ، وَقَدْ حَذَفْتَ بَعْدَ " كَيْ " (٦)
فِي الِاسْتِخْبَارِ أَي : فِي الِاسْتِفْهَامِ ، فَدَلَّ الحَذْفُ عَلَى أَنَّ " كَيْ " حَرْفُ جَرٍّ ، وَ
" مَا " الِاسْتِفْهَامِيَّةُ اسْمٌ ، وَعَوَامِلُ الفِعْلِ لَا تَدْخُلُ عَلَى الاسْمِ ، ثُمَّ لِمَا حَذَفُوا
الألفَ أَتَوْا بِهَاءِ الوُقُوفِ فَقَالُوا : كَيْمَهُ ؟ كَمَا قَالُوا : لِمَهُ ؟
وَقَالَ الكُوفِيُّونَ : " مَا " فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ كَأَنَّ قَائِلًا قَالَ :
" أَنَا أَزُودُ زَيْدًا كَيْمًا يُكْرِمُنِي " فَلَمْ يَسْمَعْ السَّامِعُ مَا بَعْدَ " كَيْ " فَأَخَذَ فِي
السُّؤَالِ فَقَالَ : كَيْمَهُ (٧) ؟ أَي : كَيْ تَفْعَلُ مَاذَا ؟ ، قَالَ الزَّمخَشَرِيُّ : وَلَا أَرَاهُ
بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ (٨) ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِاحْتِمَالِ (أَنْ تَكُونَ) (٩) " مَا "

(١) فِي (ف) " كَيْم " .

(٢) فِي (ف) " وَلَمْ " بِالوَاوِ .

(٣) فِي الأَصْلِ " كَيْم " ، وَبِمَ خَرَجْتَ " .

(٤) فِي الأَصْلِ " كَيْمَا أَنْتَ " .

(٥) فِي الأَصْلِ " كَيْم " .

(٦) فِي (ف) " كَنْ " تَحْرِيفٌ .

(٧) فِي (ف) " كَيْمَا " .

(٨) انظر الفصل ٣٢٤ ، وقد خالفه ابن يعيش في شرحه ١٥ / ٩ ، فانظره هناك .

(٩) فِي (ف) " أَنْ تَكُن " .

مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى " الَّذِي " ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا كَمَا حُذِفَتْ فِي قَوْلِهِمْ : " ادْعُ (بِمِ) (١) شَيْئًا " ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ اسْتِنْفَاهًا ، وَتَكُونُ مَنْصُوبَةً بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ بَعْدَهَا .

وَالزَّمَهُمُ البَصْرِيُّونَ (٢) أَنَّهُ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا أَزُورُكَ ، فَقَالَ لَهُ الْمُجِيبُ (أَنَا) (٣) إِذْنُ أَكْرَمَكَ " أَنْ يَقُولَ لِلْمُجِيبِ (٣) : إِذَا مَهْ ؟ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ مَا بَعْدَ " إِذْنُ " وَأَنْتُمْ (لَا) (٣) تَقُولُونَ بِهِ

وَسَيَبِيوِيهِ جَرَّ بَعْدَ لَوْلَا لَوْلَاكَ لَوْلَاهُ رَأَهُ أَوْلَى كَقَوْلِهِمْ : كَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَا وَأَبْنُ يَزِيدَ رَدَّ هَذَا الرَّأْيَا

/ ذَهَبَ سَيَبِيوِيهِ (إِلَى) (٤) أَنْ " لَوْلَا " إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ - وَهُوَ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ ، وَقُرُوعُهَا كَالْجَمْعِ وَالتَّنْبِيَةِ - يَكُونُ حَرْفَ جَرٍّ (٥) ، وَالْكَافُ فِي " لَوْلَاكَ " ، وَالْهَاءُ فِي " لَوْلَاهُ " ، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِلَوْلَا ، حُجَّةٌ سَيَبِيوِيهِ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ " لَوْلَا " إِمَّا مُبْتَدَأٌ - عِنْدَ البَصْرِيِّينَ - (وَإِمَّا فَاعِلٌ - عِنْدَ) (٣) الكُوفِيِّينَ (٦) - وَهَذِهِ الْكَافُ ، وَالْيَاءُ ، وَالْهَاءُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَاتِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً لِعَدَمِ النَّاصِبِ ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً .

(١) فِي الْأَصْلِ " بِمَا " بِأَثْبَاتِ أَلْفِهَا .

(٢) انظر الإنصاف ٥٧٠ المسألة ٧٨ حيث مذهب كل من البصريين والكوفيين واحتجاجهم .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) انظر الكتاب ٢ / ٢٧٣ فما بعدها .

(٦) انظر الإنصاف ٧٠ المسألة العاشرة ، ٦٨٧ المسألة ٩٧ .

وَأَمَّا ابْنُ يَزِيدَ فَهُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ (قَالَ) (١) : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ :
 " لَوْلَاكَ " ، وَيَرَى أَنَّهُ لَحْنٌ وَلَمْ يُحَكَّ عَنِ الْفُصَحَاءِ (٢) ، وَيُؤَيَّدُ قَوْلَ سِبْيَوِيهِ
 قَوْلُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ :

أُؤْمِتُ بِعَيْنَيْهَا مِنَ الْهُودِجِ لَوْلَاكَ هَذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجِجْ (٣)
 وَقَوْلُ يَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ (٤) :
 وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي (٥)
 وَ " لَوْلَا " عِنْدَ الْأَخْفَشِ فِي هَذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ عَلَى بَابِهَا مِنْ كَوْنِهَا حَرْفًا
 ابْتِدَاءً ، وَأَنَّ " الْكَافَ ، وَالْيَاءَ " فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، وَ " الْكَافُ " فِي " لَوْلَاكَ "
 وَقَعَ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ الْمَرْفُوعِ فِي " لَوْلَا أَنْتَ " ، وَ " الْيَاءُ " فِي " لَوْلَايَ "
 بِمَنْزِلَةِ " لَوْلَا أَنَا " كَمَا وَقَعَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ مَوْقِعَ الْمَجْرُورِ فِي نَحْوِ " مَا

(١) سقط من (ف) .

(٢) انظر الكامل ٣ / ٣٤٥ ، والمقتضب ٣ / ٧٣ .

(٣) نسب هذا البيت إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٤٣ ، ونسبه بعضهم إلى العرجي وليس في ديوانه .

وهو في ابن يعيش ٣ / ١١٩ ، والإنصاف ٦٩٣ ، والهمع ٢ / ٢٣ ، والخزانة ٢ / ٤٢٩ بولاق ، وابن الشجري ١ / ١٨١ ، وشرح اللوحة البدرية ٢ / ٢٠٣ .

(٤) هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى البصرى من الشعراء المشهورين ، وأحد من أسلم من ثقيف يوم الطائف ، ولأه الحجاج عمالة فارس وحينما لم يمنحه بشعر خلعه ، وهو في هذه القصيدة يعاتب ابن عمه ، أو أخاه .

انظر ترجمته في الخزانة بولاق ، وفي أمالي الشجري ١ / ١٧٦ القائل هو زيد بن عبدربه ، أو يزيد بن الحكم الثقفى .

(٥) البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧٤ هارون ، وابن يعيش ٣ / ١١٨ ، ٧ / ١٥٩ ، والكامل ٣ / ٣٤٥ والمقرب ١ / ١٩٣ ، والخصائص ٢ / ٢٥٩ ، والإنصاف (٦٩١) ، والخزانة ٢ / ٤٣٠ بولاق ، والعينى ٣ / ٢٦٢ .

أَنَا كَأَنَّتَ " فَأَوْقَعُوا مُضْمَرًا مَوْعَ مُضْمَرٍ مَجَازًا وَاتَّسَاعًا ؛ إِذْ لَا يَلْتَبِسُ ؛
 كَمَا لَمْ يَلْتَبِسْ إِيقَاعُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ مَوْعِ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي التَّوَكِيدِ
 نَحْوُ " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِنَا نَحْنُ " ، وَكَذَلِكَ " ضَرَبْتَهُ هُوَ ، وَضَرَبْتَنَا نَحْنُ
 " فَأَكَّدَ الضَّمِيرَ الْمَنْصُوبَ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ أَوْقَعُوا الضَّمِيرَ
 الْمُوَكَّدَ هُنَا مَنْصُوبًا لَاتَّبَسَ بِالْبَدَلِ ، وَقَالَ لَوْ كَأَنَّتَ " لَوْلَا (١) " جَارَةٌ لَجَرَّتِ
 الْمَظْهَرُ (٢) ، وَهَذَا لَا يَقْدَحُ فِي كَوْنِهَا جَارَةً بِالِاتِّفَاقِ ، فَإِنَّ " مَذُومًا وَمَنْذُ ، وَكَأَفَ
 التَّشْبِيهِ ، وَوَاوِ الْقَسَمِ " لَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَهِيَ جَارَةٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَكَذَلِكَ
 (تَاءُ) (٣) الْقَسَمِ لَا تَجْرُ سِوَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقَدْ شَبَّهَ سَبِيبِيهِ " لَوْلَا"
 - فِي أَنَّهَا لَا تَجْرُ إِلَّا الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ - بِـ " لَدُنْ " (٤) فِي أَنَّهَا لَا تَنْصَبُ
 إِلَّا « غُدُوَّةٌ » (٥) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْأَخْفَشَ وَصَاحِبَ الْكِتَابِ قَدْ اتَّفَقَا عَلَى أَنَّ التَّغْيِيرَ
 حَاصِلٌ ، فَأَلْخَفَشَ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ فِي الْمُضْمَرِ ، وَسَبِيبِيهِ يَرَى أَنَّ التَّغْيِيرَ
 فِي " لَوْلَا " ، وَرَأَى سَبِيبِيهِ أَوْلَى ؛ لِقِلَّةِ التَّغْيِيرِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتَقَدَ أَنَّ " لَوْلَا "
 هُنَا جَارَةٌ كَانَ ذَلِكَ تَغْيِيرًا وَاحِدًا ، وَهُوَ تَغْيِيرُ الْحَرْفِ مِنْ كَوْنِهِ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ
 إِلَى جَعَلِهِ حَرْفَ جَرٍّ ، وَأَمَّا تَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ وَإِيقَاعُهُ مَوْعِ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّهُ

(١) فِي الْأَصْلِ " لَوْ " تَحْرِيفٌ .

(٢) انظُر رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي الْمَقْتَضِبِ ٧٣ / ٣ ، وَالْكَامِلِ ٣٤٥ / ٣ ، وَالْإِنْصَافِ ٦٨٧ الْمَسْأَلَةَ ٩٧
 وَالْهَمْعِ ٣٣ / ٢ ، وَانظُر أَيْضًا حَاشِيَةَ السِّرَافِيِّ عَلَى سَبِيبِيهِ ٢٨٨ / ١ بِوَلَاقٍ .

(٣) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) مَكَانُهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ .

(٥) الْكِتَابُ ١ / ٥١ ، ٥٩ هَارُونَ .

يَرْتَقِي إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ تَغْيِيرًا ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْمُتَّصِلَ (اِثْنَا عَشَرَ) (١)
 اِثْنَانَ الْمُتَكَلِّمِ ، وَخَمْسَةَ لِمُخَاطَبِ ، وَخَمْسَةَ لِلْغَائِبِ ، وَلَا يَخْفَى مَا
 فِي ذَلِكَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ ، وَقِلَّةِ التَّغْيِيرِ أَوْلَى ، وَأَيْضًا (فَتَغْيِيرُ) (٢)
 " لَوْلَا " أَمْرٌ تَقْدِيرِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ ، وَتَغْيِيرُ الْمُضْمَرِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ،
 وَالتَّغْيِيرُ التَّقْدِيرِيُّ كَالْمَعْدُومِ ، وَلَيْسَ التَّغْيِيرُ اللَّفْظِيُّ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " مَا أَنَا (كَأَنْتَ) (٣) فَفَقَلِيلٌ شَادُّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ :
 " مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ " فَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ضَمِيرٍ آخَرَ مَجْرُورٍ إِذْ لَا ضَمِيرَ
 مُنْفَصِلَ لِلْجَرِّ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " ضَرَبْتُهُ هُوَ (ضَرْبًا) (٤) فَإِنَّهُمْ لَوُ
 قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ " لِكَانَ بَدَلًا ، فَإِذَا قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ هُوَ " كَانَ
 تَأْكِيدًا ، فَصَارَ إِنَّمَا وَقَعَ هَذَا الْمَوْقِعَ ضَرُورَةً لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْبَدَلِ
 وَالتَّأْكِيدِ ، فَبَقِيَ قَوْلُ سَبِيوِيهِ هُوَ الرَّاجِحُ .

وَأَجْرُزُّ بِحَتَّى نَحْوِ حَتَّى مَطْلَعٍ وَيَعْدَ مَذً وَمَمْدً إِنْ شِئْتَ ارْفَعِ / ٤٢ ب
 قَوْلُ : مَا أَكَلْتُ مَذً يَوْمَانِ (وَمَمْدً) (٥) يَوْمَانِ هُمَا ظَرْفَانِ
 إِذَا كَانَ الْمَجْرُورُ بِحَتَّى اسْمًا صَرِيحًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى
 مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾ (٦) فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، وَقَوْلُنَا : " اسْمٌ صَرِيحٌ "
 احْتَرَزْنَا بِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ كَالْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بَعْدَهَا

(١) في (ف) " اثني عشر " .

(٢) في (ف) " فتقدير " وفي الأصل " فتغير " ، ولعل الصواب ما أثبتته لينسجم مع ما بعده .

(٣) في (ف) " كاتب " تصحيف .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) في (ف) " ومذ " تحريف وتكرار .

(٦) سورة القدر آية ٥ .

بِأَنَّ مُضْمَرَةً؛ فَإِنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (ذَلِكَ فِي) (١) نَوَاصِبِ الْأَفْعَالِ (٢) .
 (فَأَحَدُ الضَّرْبَيْنِ) (٣) أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا دَاخِلًا فِيمَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ :
 " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا " ، وَ " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا " (٤) " فَإِنَّ الرَّأْسَ
 مَأْكُولٌ ، وَزَيْدًا مَضْرُوبٌ .

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَيْرَ دَاخِلٍ فِيمَا قَبْلَهَا ، بَلْ يَكُونُ الْفِعْلُ
 قَدْ انْتَهَى عِنْدَهُ لَا بِهِ كَقَوْلِكَ : " صُمْتُ الْأَيَّامَ حَتَّى يَوْمَ الْفِطْرِ " فَيَوْمُ الْفِطْرِ
 غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الصَّوْمِ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلَى الْفِطْرِ .

(وَغَيْرُ ذَلِكَ) (٥) أَنْ كُلَّ مَوْضِعٍ صَحَّ أَنْ تَجْعَلَهَا عَاطِفَةً كَالْوَاوِ (٦) (فَمَا
 بَعْدَهَا دَاخِلٌ فِيمَا قَبْلَهَا) (٦) وَجُزْءٌ مِنْهُ قَدْ انْتَهَى الْأَمْرُ بِهِ : فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ
 تَقُولَ : " أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأَسِهَا " بِالنَّصْبِ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " صُمْتُ
 رَمَضَانَ حَتَّى يَوْمَ الْفِطْرِ " بِالنَّصْبِ " يَوْمَ الْفِطْرِ " عَلَى الْعَطْفِ (٧) ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ
 دَاخِلٍ فِي الصَّوْمِ ؛ لِانْتِهَاءِ مُدَّةِ الصَّوْمِ عِنْدَهُ لَا بِهِ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ " حَتَّى " آخِرَ جُزْءٍ مِمَّا قَبْلَهَا أَوْ مُلَاقِيًا لِآخِرِ
 جُزْءٍ (مِمَّا) (٨) قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ " حَتَّى " لِلْغَايَةِ وَالِدَّلَالَةِ عَلَى أَحَدِ طَرَفَيْ

(١) غامض في الأصل لطمس معظم حروفه .

(٢) انظر ٢٣٤ فيما تقدم .

(٣) في الأصل " فأحد قولي البصريين " وهو تحريف ، صوابه من (ف) .

(٤) هكذا في النسختين ، وهو جائز ، ولكن الوجه جرُّ زيدٍ حيث السياق يقتضيه . وانظر الأصول في

النحو ٥١٦/١ ، وابن يعيش ١٦/٨ .

(٥) في (ف) " وغيره ذلك " .

(٦) في الأصل " فما دخل فيما قبلها " .

(٧) انظر هذين الضربين في الأصول في النحو ٥١٦/١ فما بعدها .

(٨) في (ف) " منها " تحريف بومعنى " ملاقيا لآخر جزء " أي : متصلًا به نحو قوله تعالى : (سلام

هي حتى مطلع الفجر) عن الهمع ٢/٢٤ .

الشَّيْءِ (١) وَلَا يَكُونُ طَرْفُ الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِهِ (١) ، فَلَوْ قُلْتَ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ
حَتَّى حِمَارٍ كُنْتُ قَدْ جَعَلْتَ الْحِمَارَ طَرْفًا لِلْقَوْمِ وَنِهَآيَةً لَهُمْ وَذَلِكَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ
طَرْفَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَلِهَذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا مُشْعِرًا بِالتَّعْظِيمِ أَوْ التَّحْقِيرِ كَقَوْلِكَ : " مَاتَ
النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ " وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا أُخِذَ مِنْ أَدْنَاهُ فَأَعْلَاهُ غَايَةً ،
وَطَرْفُ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - غَايَةُ نَوْعِ النَّاسِ إِذَا أُخِذْنَا مِنْ أَدْنَى الْمَرَاتِبِ
وَأَسْتَقْرَيْنَاهَا صَاعِدِينَ إِلَيْهِمْ ، فَإِذَا أُخِذْنَا مِنْ أَعْلَى الشَّيْءِ فَأَدْنَاهُ غَايَةٌ لَهُ
وَطَرْفٌ ، فَنَقُولُ (٢) : " قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةُ " (٣) فَنَأْخُذُ مِنَ الرُّكْبَانِ
الْمُتَمَكِّنِينَ وَنَنْزِلُ فَنَنْتَهِي إِلَى الْمَشَاةِ فَيَكُونُ الْمَشَاةُ غَايَةً لِلْحَاجِّ وَطَرْفًا كَمَا
كَانَ الْأَنْبِيَاءُ غَايَةً لِلنَّاسِ فِي الْعُلُوِّ وَطَرْفًا .

وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ " حَتَّى " عَلَى الْمُضْمَرِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى " وَاجَّازَهُ الْمُبَرِّدُ (٤) وَأَنْشَدَ :

(١) سقط من (ف) ، وانظر المقتصد ٨٤٢ .

(٢) في (ف) " كقولك " .

(٣) في (ف) " مشاة " .

(٤) نص عليه ابن يعيش ٨ / ١٦ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٣٢٦ ، والسيوطي في الهمع

٢ / ٢٢ ، ولم أجد في كتبه التي بين يدي .

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَاهُ نَاسٌ فَتَى حَتَّكَ يَا ابْنَ أَبِي يَزِيدٍ (١)
وَرَدُّوا عَلَيْهِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أَوَّلُهَا : أَنْ مَا بَعْدَ " حَتَّى " جُزْءٌ مِمَّا قَبْلَهَا ، فَإِنْ عَادَ
الضَّمِيرُ إِلَى مَا قَبْلَهَا لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا هُوَ عَيْنٌ مَا قَبْلَهَا فَلَا
يَكُونُ جُزْءَهُ ، وَإِنْ عَادَ إِلَى الْجُزْءِ فَلَمْ يَتَقَدَّمْ لَفْظٌ ظَاهِرٌ يَعُودُ
عَلَيْهِ فَاِمْتَنَعَ الْإِضْمَارُ .

الثَّانِي : أَنْكَ إِذَا قُلْتَ : " ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّكَ " جَازَ أَنْ تَكُونَ
عَاطِفَةً فَيَكُونُ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا ، وَجَازَ أَنْ تَكُونَ جَارَةً فَيَكُونُ
مَجْرُورًا وَذَلِكَ مُلْتَبِسٌ ، وَأَقُولُ : الصَّوَابُ فِي الْعَطْفِ أَنْ يُقَالَ :
" ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى إِيَّاكَ " بِضَمِيرٍ مُنْفَصِلٍ لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ (٢)
بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ .

الثَّلَاثُ : أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ (قَلْبُ) (٣) أَلْفَهَا " يَاءٌ " كَمَا فِي " إِلَى ،

وَعَلَى " (إِذَا دَخَلْنَا عَلَى / الْمُضْمَرِ) (٤) ، وَلَمْ يُعْهَدْ ذَلِكَ فِي " حَتَّى " ، ٤٣ أ

(١) لم أعثر على قائله ، وروى صدره " فلا والله لا يلقى أناس " ، وروى عجزه أيضا " يا ابن أبي
زيد " ، وهو في المقرب ١ / ١٩٤ ، والعيني ٣ / ٢٦٥ ، ووصف المباني ١٨٥ ، وشرح الألفية لابن
عقيل ١١ / ٢ ، والخزانة ٤ / ١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٢٦ .

قوله " لا يلقاه " أي : لا يجده ، ويروى " لا يلقى " بالفاء مكان القاف ، والمعنى واحدٌ " حَتَّكَ "
استشكل أبو حيان هذه العبارة فقال : " وانتهاء الغاية في حَتَّكَ لا أفهمه ، ولا أدرى ما
عنى بِحَتَّكَ ، فلعل هذا البيت مصنوع " ، أفاده السيوطي في الهمع ٢ / ٢٣ ، ودفعه الشيخ
محمد محيي الدين في حاشية ابن عقيل على الألفية ١١ / ٢ حيث قال في معنى البيت " إن الناس
لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح ، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى ،
وبهذا التقرير يندفع كلام أبو حيان " .

(٢) في (ف) " المنفصل " .

(٣) غير واضح في الأصل .

(٤) في الأصل " إذا دخلنا عن المضموم " تحريف صوابه من (ف) .

(فَفِي الْقَلْبِ ارْتِكَابٌ مَا لَمْ يُعْهَدُ)^(١) ، وَفِي تَرْكِ الْقَلْبِ خُرُوجٌ عَنْ نَظَائِرِهَا ^(٢)
 - أَعْنِي " عَلَيْهِ ، وَإِلَيْهِ " ، انْقِضَى الْكَلَامُ (عَلَى " حَتَّى ") ^(٣) .
 الْكَلَامُ عَلَى " مُذٌ وَمُنْذٌ " .

(اَعْلَمُ أَنَّ " مُذٌ ، وَمُنْذٌ ")^(٣) يُسْتَعْمَلَانِ تَارَةً اسْمَيْنِ وَتَارَةً حَرْفَيْنِ ^(٤) ،
 وَ " مُذٌ " أَدْخُلُ فِي حَيْزِ الْأَسْمَاءِ مِنْ " مُنْذٌ " ؛ لِلْحَذْفِ اللَّاحِقِ لَهَا ؛ لِأَنَّ
 أَصْلَهَا " مُنْذٌ " فَحُذِفَتْ نُونُهَا تَخْفِيفًا ؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ تَصَرُّفٌ ، وَالتَّصَرُّفُ بَعِيدٌ
 مِنَ الْحَرْفِ إِلَّا فِي التَّضْعِيفِ نَحْوُ " إِنَّ " وَ" لَكِنَّ " ، وَرَبٌّ فَيُخَفَّفَنَّ بِالْحَذْفِ
 لِأَجْلِ التَّضْعِيفِ ، وَ " مُنْذٌ " غَيْرُ مُضَاعَفَةٍ (فَلَوْ)^(٥) سَمَّيْتَ بِهَا ثُمَّ
 صَغَّرْتَهَا أَوْ كَسَّرْتَهَا لَرَدَدْتَ النُّونَ (فَكُنْتَ تَقُولُ)^(٦) : " مُنْذٌ " فِي التَّصْغِيرِ ،
 وَ " أَمْنَادٌ " فِي الْجَمْعِ .

(وَإِنَّمَا بُنِيَا) ^(١) - إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ - لِتَضْمُنِهِمَا مَعْنَى " مِنْ " ؛
 لِأَنَّهُمَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَمَا أَنَّ " مِنْ " ^(٧) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْمَكَانِ ^(٨) .

(١) سقط من (ف) .
 (٢) انظر في معنى اللبيب ١٦٧ .
 (٣) سقط من الأصل .
 (٤) هذا ما ذهب إليه البصريون ، أما الكوفيون فيرون أَنَّ الاسم المرتفع بعدهما يرتفع بتقدير فعلٍ
 محذوف ، وذهب القراءُ إِلَى أَنَّهُ يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف .
 انظر هذ المسألة في الإنصاف ١ / ٢٨٢ المسألة ٥٦ .
 (٥) في (ف) " فلم " تحريف .
 (٦) في الأصل " فكتبت " تحريف ؛ وانظر الكتاب ٢ / ١٢٢ بولاق ، والوجيز في علم التصريف ٤١ .
 (٧) سقط من (ف) .
 (٨) وقال ابن يعيش ٤ / ٥٩ " لأنها اسم في معنى الحرف فكان مبنيًا كـ " مَنْ ، وَمَا " ، إِذَا كَانَ
 استفهاماً أو جزاءً .

قَوْلُهُ: " وَإِنْ شِئْتَ ارْفَعْ " جَعَلَهُ مُخَيَّرًا بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ ، كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى مَا نُقِلَ عَنْ " أَسَدٍ ، وَتَمِيمٍ " مِنْ رَفْعٍ مَا بَعْدَهَا (١) فِي الْمَاضِي ، وَنُقِلَ عَنْ " مُزَيْنَةَ ، وَعَظْفَانَ " وَغَيْرِهِمْ خَفَضُ الْمَاضِي (٢) .
وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا عَلَى أَحَدِ مَعْنَيَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ لِبَيَانِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ ، وَيَكُونُ مَا بَعْدَهُمَا فِي هَذَا الْوَجْهِ نَكْرَةً كَقَوْلِكَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ ، وَمُذْ يَوْمٍ " ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : " وَتَخْتَصُّ بِالنَّكْرَةِ فِي هَذَا الْوَجْهِ " (٣) ، فَـ " مُذْ " مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهَا خَبْرٌ ، وَتَقْدِيرُهُ " أَمَدُ انْقِطَاعِ الرَّؤْيَةِ يَوْمَانٍ " (٤) .

وَالْوَجْهُ الثَّانِي فِي الرَّفْعِ : أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ أَوَّلِ الْمُدَّةِ وَلَا يَقَعُ بَعْدَهُمَا إِلَّا الْمَعْرِفَةُ نَحْوُ " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ " ؛ لِأَنَّهُ بَيْنَ أَنْ أَوَّلَ مُدَّةِ انْقِطَاعِ الرَّؤْيَةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ (يَبْيُنْ) (٥) فِيهَا انْتِهَاءَ الْمُدَّةِ ، وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ بَيْنَ ابْتِدَاءِ الْمُدَّةِ وَانْتِهَاءِهَا .

قَوْلُهُ : " هُمَا ظَرْفَانِ " كَأَنَّهُ يَخْتَارُ مَذْهَبَ الزَّجَاجِيِّ ؛ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ " مُذْ " خَبْرًا مُقَدِّمًا وَمَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً (٦) ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَهُ " بَيْنِي وَبَيْنَ الرَّؤْيَةِ يَوْمَانِ " ، فَتَكُونُ " مُذْ " عَلَى هَذَا مُتَعَلِّقَةً بِاسْمِ فَاعِلٍ ، أَوْ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ وَفِيهَا ضَمِيرٌ ، فَعَلَى هَذَا لَوْ قُلْتَ : " مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٍ كُلُّهُ أَجْمَعُ " جَازَ عَلَى

(١) أي بعد " منذ " .

(٢) ذكر ذلك ابن الخباز في شرحه ١٨٠/١ ، وأبو حيان في منهج السالك ٢٥٦ .

(٣) ينظر الموجز في النحو ٥٩ باب " مذ ومنذ " .

(٤) جاء في حاشية الأصل " الأمد : نهاية الشيء وغايته " .

(٥) في (ف) " يتبين " .

(٦) انظر أمالي الزجاجي ١٤٥ ، والجمل ١٣٩ - ١٤٠ .

أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي " مُذٌ " ؛ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ (١) وَفِيهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مَرْفُوعٌ
بِهَا (٢) .

وَلَيْسَ لـ " مُذٌ " وَمَا بَعْدَهَا (فِي الرَّفْعِ) (٣) مَوْضِعٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ، وَقَالَ
السِّيْرَافِيُّ : مَوْضِعُهَا حَالٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا رَأَيْتُهُ مُتَقَدِّمًا ، أَوْ مُقَدَّرًا (٤) .

وَأِنْ جَرَدَتْ فَهَمَّا حَرْفَانِ حَرْفًا ابْتِدَاءً غَايَةَ الزَّمَانِ

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : " هُمَا حَرْفَانِ " عِنْدَ الْأَكْثَرِ ؛ لِأَنَّ قَوْمًا مِنَ الْبَصْرِيِّينَ
ذَهَبُوا إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، فَإِذَا رَفَعُوا بِهِمَا كَانَ التَّقْدِيرُ عَلَى مَا
تَقَدَّمَ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ ، وَإِنْ جَرُّوا بِهِمَا فَبِالإِضَافَةِ وَلَا تُوجِبُ الإِضَافَةُ
إِعْرَابَهُمَا (٥) كَمَا لَا تُوجِبُ إِعْرَابَ " لَدُنْ " ، وَ" كَمْ " وَهُمَا إِذَا كَانَا لِلزَّمَانِ
الْحَاضِرِ جَرًّا نَحْوُ " أَنْتَ عِنْدَنَا مُذِ الْيَوْمِ ، وَمُنْذُ اللَّيْلَةِ ، وَمُنْذُ الْغَدَاةِ " أَيِ :
فِي الْيَوْمِ ، وَفِي اللَّيْلَةِ ، وَفِي الْغَدَاةِ ، فَهَمَّا (٦) حَرْفًا جَرًّا .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَا حَرْفَيْنِ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ أَنََّّهُمَا إِذَا كَانَا
حَرْفَيْنِ (٧) جَرًّا مَا بَعْدَهُمَا وَتَعَلَّقَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِمَا قَبْلَهَا ، وَكَانَ

(١) فِي الْأَصْلِ " ظُرُوفٌ " .

(٢) وَشَرَحَ ابْنُ الْخَبَّازِ قَوْلَهُ " هُمَا ظَرْفَانِ " فَقَالَ فِي ١٨٠/١ : " إِنْ قَصِدَ أَنَّهُمَا اسْمَا زَمَانَيْنِ فَهُوَ
صَوَابٌ ، وَإِنْ قَصِدَ أَنَّهُمَا مَفْعُولٌ فِيهِمَا فَهُوَ خَطَأٌ " وَالْمَوْلُفُ لَا يَرَى مَانِعًا مِنْ جَعْلِهِمَا مَفْعُولًا فِيهِمَا
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّجَاجِيُّ ، وَقَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ فِي لَوْحَةِ ٢٢٨ : " وَلَوْ أَرَادَ - أَيِ : ابْنُ
مَعْت - أَنَّهُمَا مَفْعُولٌ فِيهِمَا لَمْ يَكُنْ خَطَأً . كَمَا زَعَمَ ابْنُ الْخَبَّازِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَذْهَبُ الرَّجَّازِيِّ " .

(٣) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٤) قَالَ السِّيْوَيْطِيُّ فِي الْهَمْعِ ٢١٧/١ " وَرَدَ بِأَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْجَوَابِ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : مَا أَمَدَ ذَلِكَ ؟
قَالَ : يَوْمَانِ ، وَيَأْتِيهِ لَا رَابِعَ فِيهَا مِنْ ضَمِيرِ أَوْ وَاوٍ " .

(٥) فِي (ف) " إِعْرَابُهَا " .

(٦) فِي (ف) " وَهُمَا " .

(٧) فِي (ف) " اسْمَيْنِ " .

الْكَلَامُ بِهَا (مَعَ مَا قَبْلَهَا) (١) جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَإِذَا كَانَا اسْمَيْنِ ٤٣/ ب
رَفَعَتْ مَا بَعْدَهُمَا عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَكَانَ الْكَلَامُ بِهِمَا جُمْلَتَيْنِ ، الْأُولَى
فِعْلِيَّةٌ غَالِبًا ، وَالثَّانِيَّةُ اسْمِيَّةٌ .

وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا " غَالِبًا " عَنْ مِثْلِ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ غَائِبٌ مُذَّ
يَوْمَانِ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ " مُذَّ كَمْ سِرْتِ " ؟ فَـ " مُذَّ " هَهُنَا تَتَّعَيْنُ
لِلْحَرْفِيَّةِ لِتَعَلُّقِهَا بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : " لِمَنْ ضَرَبْتَ " ،
فَاللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِضَرَبْتَ ، فَكَذَلِكَ " مُذَّ " مُتَعَلِّقَةٌ (٢) بِـ (سِرْتِ) ؛ لِأَنَّ
الاسْتِفْهَامَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ عَامِلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعْنَوِيًّا كَالْإِبْتِدَاءِ ، أَوْ
حَرْفِ جَرٍّ (٣) .

وَإِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْفِعْلُ كَانَ فِي تَقْدِيرِ (حَذْفِ) (٤) الْمُضَافِ ،
نَحْوُ " مَا رَأَيْتَهُ مُذَّ كَانَ كَذَا " أَوْ " مُذَّ زَمَنْ كَانَ كَذَا " ، وَكَذَلِكَ إِذَا
وَقَعَ (بَعْدَهَا) (٥) الْمَصْدَرُ ، نَحْوُ " مَا رَأَيْتَهُ مُذَّ قِيَامِ زَيْدٍ يُرِيدُ "
مُذَّ زَمَنْ قِيَامِ زَيْدٍ " فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ
" مُذَّ " لِإِبْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ فَلَا يَقَعُ بَعْدَهَا إِلَّا الزَّمَانُ ، فَإِنِ
وَقَعَ بَعْدَهَا غَيْرُهُ قُدِّرَ الزَّمَانُ مَحذُوفًا (٦) .

وَتَقُولُ : " أَنَا أَرَاكَ مُذَّ سَنَةٍ تَتَكَلَّمُ فِي حَاجَةِ زَيْدٍ " فَتَجْرُؤُ ؛
لِأَنَّكَ تُرِيدُ أَنَّكَ فِي حَالِ الرُّؤْيَةِ وَلَمْ تَنْقَطِعِ رُؤْيُكَ وَلَا كَلَامُهُ ، فَإِذَا

(١) في (ف) " ما مع قبلهما " .

(٢) في الأصل " معلقة " .

(٣) في (ف) " وحرف جر " .

(٤) في (ف) " حرف " .

(٥) في (ف) " ما بعدها " .

(٦) في الأصل " محذوف " بالرفع وهو سهو صوابه من (ف) .

أَرَدَتْ أَنْ مُدَّةَ انْقِطَاعِ هَذِهِ الرَّؤْيَةِ سَنَةٌ رَفَعَتْ (١) ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّكَ رَأَيْتَهُ ثُمَّ غَبَرَتْ (٢) سَنَةٌ لَا تَرَاهُ .

هُمَا كَمِنْ فِي غَايَةِ الْمَكَانِ تَقُولُ فِي "مِنْ" : سِرْتُ مِنْ عَمَانَ (٣)

"هُمَا" ضَمِيرٌ "مَذُومٌ" ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : "هُمَا كَمِنْ" إِذَا كَانَا

لِلْمَاضِي ؛ فَإِنَّهُمَا فِي الْحَاضِرِ بِمَعْنَى "فِي" ، أَيُّ : هُمَا فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ

الزَّمَانِ كَ "مِنْ" فِي ابْتِدَاءِ غَايَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ اخْتِيَارٌ سَبِيوِيٌّ (٤) ، وَأَجَازَ

الْكُوفِيُّونَ اسْتَعْمَالَهَا (٥) فِي الزَّمَانِ ، وَهُوَ رَأَى الْمُبَرِّدِ (٦) ، وَأَبْنُ

(١) أي : رفعت ما بعد " مذ " .

(٢) في (ف) " عبرت " بالعين المهملة وبمن معاني " عبر " " مات " وفي الأصل " عبرت " بالعين المعجمة وهو أقرب إلى الصواب ، لأن معناها " مضت " ، كما أن من معانيها " بقيت " لأنها من الأضداد الصحاح " عبر " ، و " عبر " ، وذلك كله مستفاد من المقتضب ٣/٢٠ ، الذي فيه " ثم عبرت سنه لاتراه " .

(٣) لفظة : " عمان " مختلف فيها ، ففي نسخة (ف) " عَمَانِ " بتشديد الميم ، وكذلك في إحدى نسخ الدرّة الألفية ص ١٦ ، وفي شرح ابن القواس لوحة ٤٧ أ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/١٥١ " بلد في طرف الشام ، وكانت قصبه أرض البلقاء " ، وهي عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية حالياً ، وجاءت في الأصل " عَمَانِ " بضم العين ، وكذلك في شرح ابن الخباز ١/١٨١ ، وفي الشرح المجهول لوحة ٢٨ ، وهي كما في معجم البلدان ٤/١٥٠ " اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند ، وعمان في الإقليم الأول ... في شرقي هجر .. حرّها يُضْرَبُ به المثل " .

(٤) انظر الكتاب ٤/٢٢٦ .

(٥) أي استعمال " من " الجارة ، انظر الإنصاف ٢٧٠ المسألة ٥٤ .

(٦) قال في المقتضب ٤/١٣٦ « أماً » مِنْ « فمعناها ابتداء الغاية .. ، فأما ابتداء الغاية فقولك : " سرت من البصرة إلى الكوفة " .. ، ومثله ما يجري في الكتب نحو " من عبدالله إلى زيد " ... إنما المعنى أن ابتداء الكتاب من عبدالله ، وكذلك : " أخذت منه درهما ، وسمعت منه حديثاً " ، أي : هو أول الحديث ، وأول مخرج الدرهم " .

دُرُسْتَوِيَّةٌ^(١) مِنَ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّهُمَا يَرِيَانِ أَنَّهَا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ فِي الْأَزْمِنَةِ
وَالْأَمْكِنَةِ وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ
أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾^(٢) ، وَبِقَوْلِ زُهَيْرٍ :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
وَقَالَ سَيْبَوِيهِ وَمَنْ تَابَعَهُ : تَقْدِيرُهُ " مِنْ تَأْسِيسِ أَوَّلِ يَوْمٍ " ، وَ " مِنْ مَرٍّ
حِجَجٍ " ، وَ " مِنْ مَرٍّ دَهْرٍ " ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَأَقَامَ الْمُضَافَ
إِلَيْهِ مَقَامَهُ ، فَ " مِنْ " دَاخِلَةٌ فِي التَّقْدِيرِ عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَالْمَصْدَرُ لَيْسَ
بِزَمَانٍ .

[مِنْ]

أَمَا " إِلَى " فَلانْتِهَاءِ الْغَايَةِ مَبْنُوْمًا « مِنْ » ، وَ " إِلَى " النُّهْيَةِ
اعْلَمْ أَنَّ " مِنْ " فِي مُقَابَلَةِ " إِلَى " ؛ لِأَنَّ " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ وَ " إِلَى "
لِلانْتِهَاءِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ فَاعِلٍ شَرَعَ فِي فِعْلٍ فَلَفِعُهُ ابْتِدَاءٌ مِنْهُ يَأْخُذُ ، وَانْتِهَاءٌ
إِلَيْهِ يَنْقَطِعُ^(٤) .

(١) هو : عبدالله بن جعفر بن درستويه الفسوي الفارسي ، أخذ عن المبرد ، وتوفى سنة ٣٤٧ هـ
ترجمته في البغية ٢ / ٣٦ ، وانظر رأيه في ابن يعيش ٨ / ١٠ ، ومغنى اللبيب ٤١٩ وابن درستويه
١٣ فما بعدها .

(٢) سورة التوبة ١٠٨ .

(٣) الديوان برواية ثعلب ٨٦ ، وفي رواية الأعلام ١١٤ " من حجج ومن شهر " ، وروى أيضا " مذ حجج
ومذ دهر " وهي الرواية الصحيحة في نظر البصريين ، وجاء في شرح شواهد المغنى ٧٥٤ ما يفيد
أن هذا البيت مصنوع ، إلا أن روايات الثقات له تدحض هذا الادعاء - في نظري - ، وقيل " من "
فيه زائدة على مذهب الأخفش والأصل " أقوين حججا ودهرا " .

الفتة : أعلى الجبل . الحجر : موضع بعينه .

أقوين : خلون . حجج : سنوات .

والبيت في الإنصاف ٣٧١ ، وابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٨ / ١١ ، ومغنى اللبيب ٤٤١ والأزهية ٢٩٣ .

(٤) ينظر في ابن يعيش ٨ / ١٠ .

فَإِنْ قُلْتَ : مَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ؟ لِأَنَّ غَايَةَ الشَّيْءِ
 آخِرُهُ وَابْتِدَاؤُهُ أَوَّلُهُ ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : " مِنْ " لِابْتِدَاءِ الْآخِرِ وَلِأَوَّلِ الْآخِرِ ؟
 قُلْتَ : غَايَةُ الشَّيْءِ طَرَفُهُ ، فَكُلُّ فِعْلٍ فَلَهُ طَرَفَانِ ، طَرَفُ ابْتِدَاءٍ
 وَطَرَفُ انْتِهَاءٍ ، فَ " مِنْ " لِطَرَفِ الْابْتِدَاءِ ، وَ " إِلَى " لِطَرَفِ الْانْتِهَاءِ ،
 فَالطَّرَفَانِ غَايَتَانِ .

وَالَّذِي يُعْرَفُ بِهِ كَوْنُ " مِنْ " لِلْابْتِدَاءِ أَنْ يَحْسُنَ فِي مُقَابَلَتِهَا " إِلَى
 " لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا ، فَاللَّفْظُ نَحْوُ " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ " ،
 وَالتَّقْدِيرُ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : " زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو " فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : ابْتِدَاءُ / ٤٤ ا
 الْفَضْلِ مِنْ عَمْرٍو وَانْتِهَاؤُهُ فِي الزِّيَادَةِ وَالْارْتِقَاءِ إِلَى زَيْدٍ .
 وَهِيَ - أَعْنَى " مِنْ " - أَكْثَرُ حُرُوفِ الْجَرِّ تَصْرُفًا ؛ لِانْفِرَادِهَا
 بِالذُّخُولِ عَلَى " عِنْدَ " ، وَلِهَا مَعَانٍ : [مَعَانِي مِنْ]

أَحَدُهَا : ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .

وَالثَّانِي : التَّبْعِيضُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (١)
 وَتُعْرَفُ بِأَنَّ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " بَعْضُ " ، وَقِيلَ : لِأَبْدٍ أَنْ يَكُونَ مَا
 بَعْدَهَا فِي التَّبْعِيضِ أَقَلَّ مِنَ النِّصْفِ ، وَقِيلَ : هِيَ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ ،
 وَالتَّبْعِيضُ مُسْتَفَادٌ مِنَ الْقَرِينَةِ (٢) .

(٢) سورة التوبة ١٠٢ .

(٣) انظر المقتضب ١ / ١٨٢ ، وابن يعيش ٨ / ١٢ .

الثَّالِثُ : لِبَيَانِ الْجِنْسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ (١) ، وَتُعْرَفُ بِأَنْ يَصِحَّ وَقُوعُهَا صِفَةً لِمَا قَبْلَهَا ، أَوْ يَحْسُنَ مَكَانَهَا " الَّذِي " إِذَا كَانَ الْمُبَيَّنُّ بِهَا مَعْرِفَةً ، أَيْ : فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِي هُوَ الْوَثْنُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي (هَذِهِ) (٢) الْآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ ، إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ اجْتِنَابَ بَعْضِ الْأَوْثَانِ ، (لِأَنَّ بَعْضَ الْأَوْثَانِ) (٣) رِجْسٌ وَبَعْضُهَا غَيْرُ رِجْسٍ ، بَلْ كُلُّهَا رِجْسٌ يَجِبُ اجْتِنَابُهُ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : لَفْظُ الرِّجْسِ جَامِعٌ لِلأَوْثَانِ وَغَيْرِهَا ، فَإِذَا قَالَ : " مِنَ الْأَوْثَانِ " فَمَعْنَاهُ : (الَّذِي ابْتَدَأَ) (٤) مِنْ هَذَا الصَّنْفِ (٥) ، وَهِيَ لِلإِبْتِدَاءِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، وَإِنْ أَقَادَتْ مَعْنَى آخَرَ فَبِالْقُرَائِنِ .

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : هِيَ فِي كُلِّ حَالٍ (لِلتَّبْيِينِ) (٥) فَإِذَا قُلْتُ : " سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ ، فَقَدْ بَيَّنَّتْ مَبْدَأَ السَّيْرِ ، وَكَذَا ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ ﴾ بَيَّنَّتْ الشَّيْءَ الْمَأْخُوذَ مِنْهُ كَمَا بَيَّنَّتْ فِي آيَةِ الرِّجْسِ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَابُهُ .

الرَّابِعُ : بِدَلِيلَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ (٦) قَالُوا : مَعْنَاهُ بَدَلُ الْآخِرَةِ .

(١) سورة الحج ٣٠ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " ابتدأه " .

(٤) ينظر الأصول في النحو ١ / ٤٩٩ .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) سورة التوبة ٣٨ .

وَالْخَامِسُ : بِمَعْنَى اللَّامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) أَي : لِأَجْلِ ذَلِكَ .
 السَّادِسُ : أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً بَعْدَ غَيْرِ (الْمَوْجِبِ) (٢) ، وَتُذَكَّرُ فِيمَا بَعْدُ .

[إِلَى]

الْكَلَامُ عَلَى " إِلَى " وَمَعْنَاهَا الْإِنْتِهَاءُ ، تَقُولُ : " إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ " أَي : أَنْتَ غَايَتِي (٣) وَمُنْتَهَايَ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ [أَلَا] (٤) إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (٥) (أَيِ) (٦) (أَلَا) (٤) إِلَى اللَّهِ غَايَةُ الْمَصِيرِ وَمُنْتَهَاهُ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : " كِتَابِي إِلَى فُلَانٍ " أَي : غَايَةُ الْكِتَابَةِ وَمُنْتَهَاهَا إِلَيْهِ ، وَقَدْ جَعَلَهَا قَوْمٌ ، بِمَعْنَى " مَعَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَاعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾ (٧) أَي : مَعَ الْمَرَافِقِ ، قَالُوا : لِأَنَّكَ (٨) لَا تَقُولُ : [غَسَلْتُ] (٩) إِلَى الْمَرَافِقِ " ، بِمَعْنَى [غَسَلْتُهُ] (٩) وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي ﴾

(١) سورة المائدة ٣٢ .

(٢) في الأصل " الواجب " .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ٢٢١ ، والأصول في النحو ١ / ٥٠٢ .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) سورة الشورى ٥٣ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) سورة المائدة ٦ .

(٨) في (ف) " انك " .

(٩) مكانه بياض في الأصل .

إِلَى اللَّهِ ﴿ (١) أَي : مَعَ اللَّهِ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : " نَصَرْتُ إِلَى فُلَانٍ " بِمَعْنَى (٢) نَصَرْتَهُ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ (٣) أَي : مَعَ أَمْوَالِكُمْ إِذْ لَا يُقَالُ : " أَكَلْتُ إِلَى مَالِ فُلَانٍ " بِمَعْنَى " أَكَلْتُهُ " (٤) .
وَالْتَحْقِيقُ فِي هَذَا أَنَّ " إِلَى " عَلَى بَابِهَا ، وَبَيَانُهُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ جَرٍّ وَبِمَعْنَاهُ فِعْلٌ آخَرَ يَتَعَدَّى إِمَّا بِنَفْسِهِ أَوْ بِحَرْفٍ آخَرَ ، جَازٍ أَنْ يَتَعَدَّى أَحَدَهُمَا (بِالْحَرْفِ) (٤) الَّذِي يَتَعَدَّى بِهِ الْفِعْلُ الْآخَرَ الَّذِي بِمَعْنَاهُ ، مِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَجِلْ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (٥) ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ إِلَى الْمَرْأَةِ " ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : " رَفَثْتُ بِهَا " (٦) فَتَعَدِّيهِ بِالْبَاءِ ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الرَّفَثُ بِمَعْنَى الْإِفْضَاءِ ، وَالْإِفْضَاءُ يَتَعَدَّى بِـ " إِلَى " (عَدِيَّتَ) (٧) الرَّفَثُ بِـ " إِلَى " ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ (٨) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾ (١) فَالْتَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - مَنْ يُضَيِّفُ نَصْرَتَهُ إِيَّايَ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ .

(١) سورة آل عمران ٥٢ .

(٢) سورة النساء ٢ .

(٣) من قوله : " نصرته " إلى " أكلته " بياض في الأصل بالمشبث من (ف) ، وهو مستفاد من شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٥ قال : " لأنه لا يقال : نصرت إلى فلان بمعنى نصرته ، ولا أكلت إلى

مال فلان بمعنى أكلته ، وإنما المعنى يعود إلى أن يكون بمعنى " مع " ... "

(٤) في (ف) " بالفعل " .

(٥) سورة البقرة ١٨٧ .

(٦) الرفث : الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته . اللسان " رفث " .

(٧) في (ف) " عدى " .

(٨) انظر ابن يعيش ٨ / ١٥ .

وَتَوْبِيلُ الْآيَةِ الْأُخْرَى : وَلَا تَضُمُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ فِي
الْإِنْفَاقِ حَتَّى لَا يَتَمَيَّزَ أَحَدُ الْمَالَيْنِ مِنَ الْأَخْرَقِ قَلَّةً مُبَالَاةً بِمَا لَا
يَحِلُّ / لَكُمْ .

ب ٤٤

وَأَمَّا آيَةُ الْغُسْلِ فَـ " إِلَى " فِيهَا لِلانْتِهَاءِ ، وَدُخُولِ الْمَرْفِقِ
عِلْمٌ مِنَ السُّنَّةِ (١) .

وَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِي مَعْنَى " إِلَى " عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ :
أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ (مَا بَعْدَهَا) (٢) فِيمَا قَبْلَهَا إِلَّا مَجَازًا .
وَالثَّانِي : أَنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي الدُّخُولِ فَلَا يَخْرُجُ مَا بَعْدَهَا عَمَّا
قَبْلَهَا إِلَّا مَجَازًا .

وَالثَّلَاثُ : (أَنَّهَا) (٣) مُشْتَرَكَةٌ تُسْتَعْمَلُ تَارَةً فِي الدُّخُولِ ،
وَتَارَةً فِي غَيْرِهِ .

وَالرَّابِعُ : (إِنْ) (٤) كَانَ مَا بَعْدَهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا أَوْ جُزْءًا
مِنْهُ دَخَلَ ، وَإِلَّا فَلَا كَالْمَرْفِقِ فَإِنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْيَدِ ، فَلِذَلِكَ دَخَلَ (٥) . [الكاف]

وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ قَدْ تَكُونُ اسْمًا وَحَرْفًا مِثْلَ مَا يَبِينُ
فِي قَوْلِ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ كَافَيْنِ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤَنَّفِقِينَ

(١) قال القرطبي في تفسيره ٨٦ / ٦ : " اختلف الناس في دخول المرافق في التحديد ، فقال قوم :
نعم ، لأن ما بعد " إلى " إذا كان من نوع ما قبلها دخل فيه ، .. وقيل : لا يدخل المرفقان في
الغسل .. ، والأولى عليها أكثر العلماء وهو الصحيح ، لما رواه الدراقطني عن جابر أن النبي صلى
الله عليه وسلم كان إذا توضأ أدار الماء على مرفقيه " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) " أن " مكرر في الأصل .

(٥) انظر رصف المباني ٨٠ ، ومغني اللبيب ١٠٤ ، والهمع ٢٠ / ٢ .

" الْكَافُ " عَلَى ضَرْبَيْنِ : حَرْفٌ ، وَاسْمٌ ، وَالْحَرْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ :
 زَائِدٌ ، وَغَيْرُ زَائِدٍ ، فَغَيْرُ الزَّائِدِ مَعْنَاهُ التَّشْبِيهُ نَحْوُ " زَيْدٌ كَعَمْرٍو " .
 وَتَتَعَيَّنُ الْحَرْفِيَّةُ إِذَا وَقَعَتْ صِلَةٌ لِلَّذِي نَحْوُ " الَّذِي كَعَمْرٍو زَيْدٌ "
 فَأَلْكَافُ حَرْفٌ كَمَا تَقُولُ : " الَّذِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : هَلَّا (١) جَعَلْتَ الْكَافَ اسْمًا بِمَعْنَى " مِثْلٌ " وَهِيَ خَبْرٌ
 مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " الَّذِي هُوَ مِثْلُ عَمْرٍو زَيْدٌ " كَقَوْلِهِمْ : (٢) مَا أَنَا بِالَّذِي
 قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا " أَيُّ (٣) : مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ " .

قُلْتَ : الْحَذْفُ فِي جُزْءِ الصِّلَةِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ
 جُزْؤَهَا هُوَ الْعَائِدُ ، وَإِنْ لَمْ تَقْدَرْ مُبْتَدَأً مَحذُوفًا فَقَدْ وَصَلْتَ : " الَّذِي " بِالْمُفْرَدِ
 وَهُوَ مُمْتَنِعٌ (٤) ، فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْكَافُ فِي صِلَةِ " الَّذِي " حَرْفًا كَالْبَاءِ
 وَ" فِي " ؛ لِأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ وَهِيَ نَائِبَةٌ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ
 مَعَ فَاعِلِهِ جُمْلَةٌ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " إِنْ كَزَيْدٍ عَمْرًا " فَإِنْ جَعَلْتَ " الْكَافَ " حَرْفًا فَانْصَبِ (٥)
 عَمْرًا اسْمًا " إِنْ " وَإِنْ جَعَلْتَهَا اسْمًا رَفَعْتَ عَمْرًا خَبْرًا " إِنْ " ، وَالْكَافُ هِيَ
 الْاسْمُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : " إِنْ مِثْلُ [زَيْدٍ] (٥) عَمْرٍو " .

(١) فِي (ف) " فَهَلَا " .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٣) انْظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨ / ٤٢ حَيْثُ وَصَفَ مِثْلَ هَذَا بِالْقَبِيحِ وَبِلسِ بِالْاِمْتِنَاعِ ، وَمِثْلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ

فِي أُصُولِهِ ١ / ٥٣٣ ، وَالشَّرِيهِي فِي شَرْحِهِ ١ / ٤٠٦ .

(٤) فِي (ف) " نَصَبْتَ " .

(٥) تَكْمَلَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا النَّصْ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا حَرْفًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١) ،
 أَي: لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ ، وَالْكَافُ زَائِدَةٌ .

وَقِيلَ: لَوْ لَمْ تُجْعَلِ الْكَافُ زَائِدَةً لَأَدَّى إِلَى الْمُحَالِ أَوْ التَّنَاقُضِ .

وَبَيَانُهُ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ (لَهُ مِثْلٌ) (٢) كَانَ هُوَ مِثْلَ ذَلِكَ الْمِثْلِ وَإِلَّا
 لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مِثْلًا لِلْآخَرِ ، فَلَوْ لَمْ تُقَدَّرْ زِيَادَةُ " الْكَافِ " لَزِمَ نَفْيُ مِثْلِ مِثْلِهِ ،
 وَمِثْلُ الْمِثْلِ (نَفْسُهُ) (٣) ؛ لِأَنَّ الْمِثْلَ ثَابِتٌ ، وَمِثْلُ الْمِثْلِ هُوَ الْمَنْفِيُّ وَهُوَ
 مُحَالٌ ؛ لِأَنَّ الْمُمَاتِلَةَ لَا تَتَحَقَّقُ إِلَّا مِنَ الطَّرْفَيْنِ ، لِأَنَّ مَنْ مَاتَلَ شَيْئًا فَقَدْ
 مَاتَلَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ ، فَلَوْ لَمْ يُحْكَمْ بِزِيَادَةِ " الْكَافِ " لَزِمَ التَّنَاقُضُ .

وَقِيلَ: الْكَافُ غَيْرُ زَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِمِثْلِ الشَّيْءِ نَفْسُ الشَّيْءِ
 كَقَوْلِكَ: " مِثْلِي لَا يَفْعَلُ كَذَا " أَي: أَنَا لَا أَفْعَلُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَا مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا (٤)
 أَي: أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ ، فَيَكُونُ (التَّقْدِيرُ) (٥) عَلَى هَذَا " لَيْسَ كَهُوَ
 شَيْءٌ " (٦) وَمِنْ هَذَا قَوْلُ الْمُتَنَبِّي:

وَلَمْ أَقُلْ مِثْلَكَ أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْدًا بِلَا مُشْبِهِهِ (٧)

(١) سورة الشورى ١١ .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) " هو نفسه " .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو في الإنصاف ١ / ٢٠١ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٤ ،

٢ / ٢٤٥ ، ورواه ابن النجار في شرح الكوكب المنير ١ / ١٧٢ :

أيها العاذل دع من عذلكا مثلى لا يصفى إلى مثلكا

(٥) سقط من الأصل .

(٦) راجع الإنصاف ١ / ٢٠١ .

(٧) ينظر شرح الديوان للبرقوقي ١ / ٢٤١ ، والعرف الطيب ١ / ٦١ ، وشرح الكوكب المنير ١ / ١٧٢ .

وَأَمَّا كَوْنُ " الْكَافِ " اسْمًا فَمِثْلُ قَوْلِ الرَّاجِزِ :

١٤٥

/ وَصَالِيَاتٍ كَمَا يُؤْتَقِنُ (١)

فَالْكَافُ الْأُولَى حَرْفٌ ، وَالثَّانِيَةُ اسْمٌ ؛ لِذُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَلَا يَجُوزُ جَعْلُ الْأُولَى اسْمًا (٢) وَالثَّانِيَةَ حَرْفًا ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ الْفَصْلِ (٣) بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ اسْمًا ؛ لِأَنَّ الْكَافَ الْأُولَى حَرْفُ جَرٍّ (وَحَرْفٌ) (٤) الْجَرُّ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى حَرْفٍ جَرٌّ مِثْلِهِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ (٤)

فَأَقُولُ : إِنَّهُ لَمْ يَنْبُتْ كَوْنُ " الْكَافِ " (اسْمًا) (٥) فِي مَوْضِعِ

سِوَى هَذَا كَمَا ثَبَتَ فِي " الْكَافِ " فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى اللَّامِيْنِ

(١) البيت لخطام بن نصر المجاشعي ، وقيل : لهميان بن قحافة .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ ، ٤ / ٢٧٩ هارون ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٣٨ ، وابن يعيش ٨ / ٤٢ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، والتبصرة والتذكرة ٢ / ٧٥١ والمقتضب ٢ / ٩٥ ، ومجالس ثعلب ٨ / ٤٨ ، والمنصف ١ / ١٩٢ ، ٢ / ١٤٨ ، ٣ / ٧٢ والاقتصاب ٤٣٠ ، والفصول الخمسون ٢١٨ ، والعيني ٤ / ٥٩٢ ، والخزانة ١ / ٣٦٧ بولاق والصاحح " ثفي " ، وشرح شواهد الشافية ٦٠ .

الصاليات : الأثافي التي توضع عليها القدر صليت بالنار حتى أسودت .

(٢) مكرر في (ف) .

(٣) في (ف) " حروف " .

(٤) البيت لمسلم بن معبد الوالبي ، وهو كثير الدوران في كتب النحو واللغة كسابقه ، فانظر الخصائص ٢ / ٢٨٢ ، والإنصاف ٥٧١ ، ومغنى اللبيب ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٤٦٢ ، وشرح شواهد المغنى ٥٠٥ ، وذكر أن فيه رواية أخرى وهي : " وما بهم من البلوى دواء " ، ثم قال " وعلى هذا فلا شاهد فيه " ، والشاعر يشكو في قصيدته هذه اعتداء المصدقين على إبله ، وانظر الصاحبي ٣٩ ، والخزانة ٢ / ٣٠٨ هارون ، والتصريح ٢ / ١٣٠ ، وسر الصناعة ١ / ٢٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٨ .

(٥) في (ف) " اسم " .

زَائِدَةٌ لِلتَّكْيِيدِ ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزَّائِدَةُ هِيَ الثَّانِيَةُ دُونَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الزَّائِدِ أَنْ لَا يُتَدَا بِهٖ ، (وَأَمَّا) (١) الْكَافُ فَقَدْ ثَبَّتَ اسْمِيَّتَهَا فِي مَوَاضِعَ ، مِنْهَا قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ :

أَتْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ (٢)

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ (٣) : الْكَافُ (هِيَ) (٤) الْفَاعِلُ فِي الْبَيْتِ وَلَا يَكُونُ الْفَاعِلُ حَرْفًا ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ اسْمًا ، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَحذُوفًا وَالْكَافُ صِفَةً لَهُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ إِلَّا بِحَيْثُ (يَصِحُّ) (٥) أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا عَامِلُ الْمَوْصُوفِ ، فَلَوْ قَدَّرْتَ [شَيْءٌ كَالطُّعْنِ] (٦) لَكَانَ الْمَوْصُوفُ هُنَا فَاعِلًا وَالصِّفَةُ جُمْلَةً ، وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) في (ف) " وان " .

(٢) ينظر الديوان ٦٣ ، والاستفهام في قوله " أتتتهون " إنكارى ، ورواية الديوان " هل تنتهون ولا ينهى " ، والمعنى : تنزجرون . الشطط : الجور والظلم .
والقتل : جمع قتيلة وهي فتيلة الجراحة .

والعنى لا يمنع الجائرين عن الجور مثل طعن نافذ إلى الجوف يقبب فيه الزيت والقتل .
والبيت من شواهد المقتضب ٤ / ١٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٨ / ٤٣
والمحاجة النحوية ١٣٢ ، وأعجب العجب في شرح لامية العرب ٧٠ ، والخصائص ٢ / ٢٦٨
والإيضاح العضدي ٢٧٣ ، والغيث المسجم ١ / ٨٩ ، والعيني ٣ / ٢٩١ .

(٣) الإيضاح العضدي ٢٧٣ .

(٤) في (ف) " هو " .

(٥) في (ف) " أن يصح " .

(٦) في الأصل " شيئاً كالطعن " ، والمثبت من (ف) .

أَبِيْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيْبًا وَيَعْلَاهَا (١) عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِيَجٍ يَتَّبِطِحُ (٢)

فَالْكَافُ فِي " كَالنَّقَا " اسْمٌ لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا .

وَوَزْنُ " يُؤْتَفِنِينَ " يُؤْفَعَلْنَ : ، مِثْلُ قَوْلِهِ (٣) :

فِيَانُهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤْكِرَمَا

؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ زَائِدَةً ، وَوَزْنُ " أَنْفِيَّةٍ " أَفْعُولَةٌ (٤) بِدَلِيلِ سُقُوطِ الْهَمْزَةِ فِي

قَوْلِهِمْ : " تَقَيَّتِ الْقَدِرَ " إِذَا جَعَلْتَهَا عَلَى الْأَتَافِي ، وَقِيلَ :

وَزْنُهَا " فُعْلِيَّةٌ " ، وَالْهَمْزَةُ أَصْلٌ ، فَوَزْنُ " يُؤْتَفِنِينَ " عَلَى هَذَا

" يَفْعَلِينَ " ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فَاءً ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّابِغَةِ :

(١) فِي (ف) " وَزُجْجَا " .

(٢) الْبَيْتُ لِذِي الرِّمَّةِ كَمَا فِي دِيْوَانِهِ ١٢١٠ / ٢ ، وَرَوَايَتُهُ :

أَبِيْتُ عَلَى مَيِّ حَزِيْبًا وَيَعْلَاهَا بَيْبْتُ عَلَى مِثْلِ النَّقَا يَتَّبِطِحُ

وَعَلَيْهِ فَلَاشَاهِدُ فِي الْبَيْتِ ، وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ٣٦٩ / ٢ ، وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٧ / ١ ، وَالْخَزَانَةِ ٤ /

٢٦٢ بُولَاقَ ، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ ٣٠٢ ، النَّقَا : الرَّمْلُ الْأَبْيَضُ ، وَالْعَالِجُ : مَا تَرَاكُمُ مِنَ الرَّمْلِ وَدَخَلَ

بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ .

(٣) نَسَبَ هَذَا الرَّجُلُ إِلَى أَبِي حَيَّانَ الْفُقْعَسِيِّ (٩) .

وَهُوَ فِي الْخِصَائِصِ ١٤٤ / ١ ، وَالْمَنْصَفِ ٣٧ / ١ ، ١٨٤ / ٢ ، وَالْمَقْتَضِبِ ٩٦ / ٢ ، وَالْهَمْعُ

٣٩٦ / ٢ ، وَالذَّرُّ اللَّوَامِعُ ٢٣٩ / ٢ ، وَالْمُرْتَجَلُ ١٢١ ، وَالْإِنْصَافُ ١١ ، ٢٣٩ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٣٩٦

وَالْإِقْتِصَابُ ٤٣٠ ، وَالْعَيْنِيُّ ٥٧٨ / ٤ ، وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٣١٦ هَارُونَ ، وَاللِّسَانُ (كَرَم) .

(٤) وَأَصْلُهَا (أَنْفُويَّةٌ) اجْتَمَعَتْ فِيهَا يَاءٌ وَوَاوٌ ، وَسَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا بِالسُّكُونِ ، فَحَبِلَتْ الْوَاوُ يَاءً " .

وَأَدْغَمَتْ فِي الْيَاءِ وَكَسَرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَصِحَّ . يَنْظُرُ الْإِقْتِصَابُ ٤٣٠ .

وَلَوْ تَأَنَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالصَّفْدِ (١)

وَوَزَنَهُ "تَفَعَّلَ".

وَمَعْنَى "يُؤَنَّفِينَ" : يُجْعَلْنَ أَتَّافِي تَحْتَ الْقَدْرِ ، وَالصَّالِيَاتُ : الْمُسَوَّدَاتُ مِنَ النَّارِ .

(٢) وَلَا تَدْخُلُ "الْكَافُ" عَلَى الْمُضْمَرِ (٢) اسْتِغْنَاءً بِـ "مِثْلِ" بِوَقِيلٍ :

لَوْ دَخَلَتْ الْكَافُ عَلَى الْمُضْمَرِ وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُضْمَرِ كَافُ الْخَطَابِ .

(فِيؤدَى) (٣) إِلَى الْجُمْعِ بَيْنَ الْمُتَمَاتِلِينَ بِوَأَمَّا قَوْلُ الْعَجَّاجِ :

وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا (٤)

فَمَحْمُولٌ عَلَى الْأَضْطِرَّارِ ، (وَحَمَلُهَا) (٥) فِي ذَلِكَ عَلَى "مِثْلِ"

لَا تَتَّفَاقِهِمَا فِي الْمَعْنَى ، وَ"أَمَّ أَوْعَالَ" هَضْبَةٌ بِعَيْنِهَا ، وَهُوَ الْجَبَلُ الْمُنْبَسِطُ .

(١) هذا عجز بيت للناطقة الذبياني ، وهو بتمامه كما في الديوان ٢١ :

لَا تَقْدَفُنِي بِرُكْنٍ لَا كَفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأَنَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ

ومعناه لا ترميني بما لا أطيق حمله ، وفي هامش (ف) "الصفد : الوثاق ، ويروي (بالرغد) وهي جمع رفدة وهي المعاونة ، تأتفك : أحاطوا بك كالأتافي ، وهي حجارة القدر "

وهو في الاقتضاب ٤٣٠ ، والخزانة ٢/٣١٦ هارون عرضا .

(٢) في (ف) "ولا تدخل على النار" تحريف .

(٣) هكذا في النسختين ، والأولى "لأدى" .

(٤) ينسب للعجاج وليس في ديوانه ت/د/ عزة حسن .

وهو في الكتاب ٢/٢٨٤ ، وابن يعيش ٨/١٦ ، ٤٤ ، والأصول في النحو ٢/١٢٦ ، والمحاجة

النحوية ١٤٣ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ ، والخزانة ٤/٣٧٧ بولاق ، والتصريح ٤/٢ .

قال ابن يعيش ٨/٤٤ " وأمَّ أوعال " رقع بالابتداء ، و " كها " الخبر والمحفوظ " وأمَّ أوعال بالنصب

" عطفاً على " الذنابات " قبلها ، وروي في معجم البلدان ١/٢٤٩ :

وأمَّ أوعال بها أو قريبا ذات اليمين غير ما أن ينكبا

وعليه فلا شاهد في البيت ، وفيه أنها هضبة معروفة باليمامة في ديار بني تميم .

(٥) في (ف) " وحملها " تحريف .

[اللام]

وَاللَّامُ لِلتَّخْصِصِ وَالتَّمْلِيكِ كَمَا تَقُولُ : الْمَالُ لِلْمَلِكِ

أَعْلَمُ أَنَّ الْأَخْتِصَاصَ هُوَ أَعْمُ أَحْوَالِ اللَّامِ وَأَلْزَمُ لَهَا إِذْ لَا يَنْفَكُ الْمَلِكُ عَنِ الْأَخْتِصَاصِ ، وَيَنْفَكُ الْأَخْتِصَاصُ عَنِ الْمَلِكِ (١) ، فَمِثَالُ الْأَخْتِصَاصِ قَوْلُكَ : " السَّرْجُ لِلدَّابَّةِ ، وَالضُّوْءُ لِلنَّهَارِ ، وَهَذَا أَحْ لَزِيدٍ ، وَأَبْنُ لَهُ " ، وَمِثَالُ الْمَلِكِ قَوْلُكَ : الْمَالُ لَزَيْدٍ " ، أَيُّ : مَالِكُهُ وَمُسْتَحَقُّهُ ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَجَازِ الْمَلِكِ كَقَوْلِكَ : " الْفَرَسُ لِلسَّائِسِ " وَقَدْ تَكُونُ زَائِدَةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي / ٤٥ ب تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ (٢) ، فَالتَّفْصِيرُ رَدِفُكُمْ أَيُّ : لِحَقِّكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ مِنَ الْعَذَابِ ، وَهُوَ عَذَابُهُمْ يَوْمَ بَدْرٍ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ (٣) ، وَقِيلَ : " رَدِفٌ " بِمَعْنَى " دَنَا ، وَأَزِفٌ " وَذَلِكَ مِمَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَتْ اللَّامُ زَائِدَةً (٤) ، وَقَدْ عَدَّاهَا الشَّاعِرُ بِ " مِنْ " فِي قَوْلِهِ :
فَلَمَّا رَدِفْنَا مِنْ عُمَيْرٍ وَصَحْبِهِ (٥)

(١) قال صاحب الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢٩ : " التخصيص أعم من التملك ، فانه قد يكون فيما لا يصح منه الملك كقولك : السرج للدابة ، وأما التملك فلا يصح إلا فيمن يصح منه الملك ، كقولك : المال لزيد . "

(٢) سورة النمل ٧٢ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٢ / ٢٣٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٩٥ ، والكشاف ٣ / ١٥٨ .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٩ ، والعياب الزاخر (حرف الفاء ٢٠٨) .

(٥) هذا صدر بيت لم أهد إلى قائله ، وعجزه :

" تَوَلَّوْا سِرَاعًا وَالْمَنِيَّةُ تَعْتَقُ " .

وهو في البحر المحيط ٧ / ٩٥ ، والكشاف ٣ / ١٥٨ ، ٤ / ٤٦٩ بدون نسبة .

يقول شارح شواهد الكشاف في ٤ / ٤٦٩ " تعنق " : من العنق وهو السير السريع السهل ...

يقول : لما دنونا من عمير وصحبه للمحاربة أدبروا مسرعين منهزمين والمنية تسرع خلفهم . "

أَيُّ : دَنُونًا (١) ، فَأَمَّا لَامُ الْاِسْتِغَاثَةِ فَمَعْنَاهَا الْاِخْتِصَاصُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " يَا لَزَيْدٍ " فَأَلْمَعْنَى أَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِالْاِسْتِغَاثَةِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْقَسَمِ : لِلَّهِ لَا يُوَخَّرُ الْأَجَلَ " فَهُوَ (٢) بِمَعْنَى " الْوَاوِ " ، فَإِنَّ الْقَسَمَ لَهُ اِخْتِصَاصٌ بِالْأَسْمِ الْمَقْسَمِ بِهِ ، وَكَذَا لَامُ التَّعْلِيلِ نَحْوُ " جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ ؛ إِذْ لِمَجِيئِكَ اِخْتِصَاصٌ بِالْإِكْرَامِ ، وَكَذَا لَامُ التَّعْدِيَةِ الَّتِي يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا ، نَحْوُ : " نَصَحْتُ لَكَ " أَيُّ : لَكَ اِخْتِصَاصٌ بِنُصْحِي ، وَالَّتِي لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا نَحْوُ " مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ! ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّعَجُّبِ لَا يَتَّعَدَى إِلَى غَيْرِ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ إِلَّا بِالْحَرْفِ بِخِلَافِ " نَصَحْتُ " ، فَالْتَّعَجُّبُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ - الَّذِي لِعَمْرٍو - اِخْتِصَاصٌ بِهِ ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَالْفَمِ (٣)

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى " عَلَى " وَهِيَ لِلْاِخْتِصَاصِ ، أَيُّ: كَانَتْ الصَّرْعَةُ لِهَذَا الْعَضْوِ فَكَانَ هُوَ الْمَخْصُوصَ بِهَا ، وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِمْ : " كَتَبْتُهُ لِعَشْرِ خَلْتِ ، وَخَرَجَ لِقَوْلِهِ "

(١) فى (ف) " دنوت "

(٢) فى (ف) " وهى " ، وفى الأصل « هو » ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) وقع هذا الشطر فى عدة قصائد لعدة شعراء : فمنها قصيدة لجابر بن حنى صاحب امرئ القيس ، وصدرة " تناوله بالرمح ثم اتنى له " ، ومنها قصيدة للعكبر بن حديد كان مع على رضى الله عنه وصدرة :

" ضمنت إليه بالسنان قميصه " ، وقيل : هو شريح بن أوفى ، وقيل : عبدالله بن مكعب ، وقيل ابن مكبس الأزدي ، وقيل : الأشر النخعي (عن شرح شواهد المغنى ٥٦٢ فما بعدها) .

ونسب فى الأزمية ٢٩٨ للأشعث بن قيس الكندى وصدرة :

" تناوات بالرمح الطويل ثيابه " ، وقيل غير ذلك ينظر فى الاقتضاب ٤٣٩ ، وشواهد الكشاف ٥٢٩/٤ ، وأمالي القالي ٢/ ٣٠٢ حيث نسبه لربيعة بن مكرم .

وهو فى تأويل مشكل القرآن ٤٢٨ ، والمذكر والمؤنث لابن الأنبارى ٢٦٣ ، والمفضليات ٢١٢ ، وشرحها للتبريزى ٢/ ٧٨٠ ، واللامات ٢٨٠ ، ومعنى اللبيب ٢٨٠ ، وشرح أدب الكاتب ٣٥٩ .

يُظَنُّ أَنَّهَا بِمَعْنَى " فِي " (١) ، وَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى الْأَخْتِصَاصِ (٢) ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ لِذَلِكَ الْوَقْتِ اخْتِصَاصٌ بِالْكِتَابَةِ .

[الباء]

وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ قَدْ تَزَادَ كَمَا تَزَادُ مِنْ " فَلَا تُرَادُ شَاهِدُهُ " كَفَى بِهِ شَهِيدًا " وَمَا بِهِ أَحَدٌ مِنْ زِيَدًا

أَعْلَمُ أَنَّ " الْبَاءَ " لِتَعَدِّي الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَإِذَا عَدَّتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أُوصِلَتْهُ إِلَيْهِ ، وَإِذَا أُوصِلَتْهُ إِلَيْهِ فَقَدْ أَلْصَقَتْهُ بِهِ وَأَضَافَتْهُ إِلَيْهِ ، فَمَعْنَاهَا الْعَامُّ لِلْإِلْصَاقِ (٣) كَقَوْلِكَ : " بِهِ دَاءٌ " أَيُّ: قَدْ لَصِقَ بِهِ وَكَزِمَهُ وَيُقَالُ: الْإِلْزَاقُ ، وَالْإِلْسَاقُ ، بِالزَّاءِ وَالسَّيْنِ (٤) .

فَإِنَّ (قُلْتَ) (٥) : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ (٦) بِسَمْعِهِمْ ﴾ (٧)

فَأِنَّهُ لَا إِلْصَاقَ ؟

قُلْتُ : الذَّهَابُ هُوَ اللَّاصِقُ بِسَمْعِهِمْ .

قَوْلُهُ : " وَالْبَاءُ لِلْإِلْصَاقِ " مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ ، وَقَدْ تَمَّ الْكَلَامُ .

وَقَوْلُهُ : " قَدْ تَزَادَ " خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ أَيُّ : هِيَ قَدْ تَزَادَ ، وَقَدْ يَعْرُضُ

لَهَا مَعَ الْإِلْصَاقِ مَعَانٍ :

- (١) جعل ابن هشام هذه اللام بمعنى " عند " في معنى اللبيب ٢٨١ .
- (٢) نكر ابن هشام في معنى اللبيب ٢٧٥ للام الجارة اثنين وعشرين معنى .
- (٣) لأنها تلصق ما قبلها بما بعدها ، ولهذا اقتصر عليه صاحب الكتاب ٢١٧ / ٤ ، وانظر معنى اللبيب ١٣٧ .
- (٤) ينظر اللسان (لصق) .
- (٥) بعده في (ف) " فَإِنَّ " .
- (٦) في النسختين كتبت الآية : (ذهب الله) .
- (٧) سورة البقرة ٢٠ .

أَحَدَهَا الْأَسْتِعَانَةَ (١) إِذَا اتَّصَلَتْ (بِأَلَّةٍ مُتَوَسِّطَةٍ) (٢) بَيْنَ
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ: " كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَضَرَبْتُ بِالسَّيْفِ ، فَقَدِ
اسْتَعْنَتَ بِهَذِهِ الْأَلَاتِ عَلَى هَذِهِ (٣) الْأَعْمَالِ .

الثَّانِي : الْمَصَاحِبَةُ نَحْوُ " خَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ ، وَدَخَلَ بِثِيَابِ
السَّفَرِ " أَيُ : مُصَاحِبًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَمَّى هَذِهِ الْمَلَابِسَةَ ، أَيُ :
خَرَجَ (مَلَابِسًا لِعَشِيرَتِهِ) (٤) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ تَنْبِتُ بِالذَّهْنِ ﴾ (٥)
فِي مَنْ قَرَأَ بِضَمِّ " التَّاءِ " (٦) (أَيُ : تَنْبِتُ دُهْنًا بِالذَّهْنِ) (٧) ،
وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ ، أَيُ مَا تَنْبِتُهُ مُلْتَبِسًا بِالذَّهْنِ ، وَكَذَلِكَ مِنْ قَرَأَ
(٩) بِفَتْحِ " التَّاءِ " (٨) أَيُ : تَنْبِتُ دُهْنًا مَعَهَا ، فَأَلْبَاءُ فِي مَعْنَى الْحَالِ ،
وَكَذَلِكَ / مَنْ قَرَأَ " تَنْبِتُ " (٩) بِفَتْحِ " الْبَاءِ " عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ ؛
لَأَنَّ نَعْلَمُ أَنَّ الشَّجْرَةَ لَا يُنْبِتُهَا الدُّهْنُ ، وَإِنَّمَا يُنْبِتُهَا الْمَاءُ ،
فَاعْرِفُهُ (١٠) .

-
- (١) فى (ف) " الاستغاثة " تصحيف .
(٢) فى (ف) " بألة متصلة متوسطة " .
(٣) فى الأصل " هذا " .
(٤) فى (ف) " ملتبساً بعشيرته " .
(٥) سورة المؤمنون ٢٠ .
(٦) وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وغيرهما ، انظر حجة القراءات لأبى زرعة ٤٨٤ ، والبحر المحيط
٤٠١ / ٦ ، وهى بضم التاء وكسر الباء .
(٧) فى (ف) " أَيُ : ملتبسة بالدهن " .
(٨) وضم الباء ، وهى قراءة الجمهور كما فى المصدرين السابقين ، وقيل : " إن الباء فيه زائدة .
(٩) سقط من (ف) ، وقراءة فتح " الباء " وضم التاء قراءة الحسن والزهرى وغيرهما ، وانظر
المصدرين السابقين .
(١٠) سقط من (ف) .

الثَّالِثُ : الظَّرْفِيَّةُ بِمَعْنَى " فِي " فِي قَوْلِكَ (١) : " زَيْدٌ بِمَكَّةَ ، وَعَمَرُوهُ بِالْبَابِ " وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَفْعِرُونَ ﴾ (٢) أَي : فِي الْأَسْحَارِ .

الرَّابِعُ : السَّبْبِيَّةُ كَقَوْلِكَ : " أَخَذْتُهُ " (٣) بِذَنْبِهِ ، وَمِنْهُ تَرَاوَدُ فَرَقْنَا بِكُمْ الْبَحْرَ ؟ (٤) أَي : بِسَبَبِكُمْ .

الخَامِسُ : الْمَقَابِلَةُ كَقَوْلِكَ : " بَعْتُهُ بِكَذَا " (٥) وَالْبَدْلِيَّةُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

تَبَدَّلَ خَلِيلاً (بِي) (٧) كَشَكَكَ شَكْلَهُ فَإِنِّي خَلِيلاً صَالِحاً بِكَ مُقْتَوِي (٨)

أَي : تَبَدَّلَ خَلِيلاً بِي ، وَ " خَلِيلاً " الثَّانِي مَنْصُوبٌ (بِفِعْلِ) (٧) [مُضْمَرٍ] دَلَّ عَلَيْهِ " مُقْتَوِي " ؛ لِأَنَّ مُقْتَوِيّاً لَازِمٌ ، وَوَزْنُهُ " مَفْعَلٌ " مِثْلُ " مُسَوِّدٌ " اسْمٌ فَاعِلٌ مِنْ " أَفْعَلٌ " ، وَ أَفْعَلٌ لَا يَتَعَدَّى ، فَكَانَتْهُ قَالَ : فَإِنِّي أَسُوسُ أَوْ أَتَعَهَّدُ خَلِيلاً بَدَلَكَ ، وَ " مُقْتَوِي " مَفْعَلٌ (٩) مِنْ " أَلْقَتُو " ، وَهُوَ الْخِدْمَةُ ، وَكَانَتْهُ قَالَ : فَإِنِّي أَخْدِمُ خَلِيلاً صَالِحاً بَدَلَكَ .

-
- (١) فِي (ف) " كَقَوْلِكَ " .
- (٢) سُورَةُ الذَّارِيَاتِ ١٨ .
- (٣) فِي (ف) " أَخَذْتَ " .
- (٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٥٠ .
- (٥) وَفَسَّرَهَا النَّبَلِيُّ فِي التَّحْفَةِ الشَّافِيَّةِ ١٨٦ أَيْ بِقَوْلِهِ : " لِأَنَّ الثَّمَنَ فِي مَقَابِلَةِ الْمَبِيعِ " .
- (٦) صَدَرَ الْبَيْتِ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ ، وَفِي عَجْزِهِ تَحْرِيفٌ حَيْثُ جَاءَ " فَإِنِّي خَلِيلٌ صَالِحٌ بِكَ " بِالرَّفْعِ .
- (٧) سَقَطَتْ مِنْ (ف) .
- (٨) الْبَيْتُ لِيَزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ ، وَهُوَ فِي الْمَحْتَسَبِ ٢ / ٢٥ ، وَالْخِصَائِصِ ٢ / ١٠٤ ، وَالْخُرَازَةِ ٣ / ١٢٢ هَارُونَ عَرَضًا وَاللِّسَانَ " قَتَا " ، وَالْعَيْنِي ٣ / ٧٨ ، وَالْمُقْتَوِي : الَّذِي يَخْدُمُ الْقَوْمَ بِطَعَامِ بَطْنِهِ .
- (٩) اضْطَرَبَتْ النُّسخَاتَانِ فِي رَسْمِ " مُقْتَوِي " وَوَزْنِهِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَشْكَلَةِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْبَغْدَادِيَّاتِ لِأَيِّ عَلَى ٥٧٦ ، بِاللِّسَانِ (قَتَو) ، وَانظُرْ : الْمَحْتَسَبِ ٢ / ٢٥ ، وَالْخِصَائِصِ ٢ / ١٠٤ وَشَرَحَ الْقِصَائِدَ السَّبْعَ الطُّوَالَ لابن الأنباري ٤٠٣ ، فَإِنَّ الْكُوفِيِّينَ رَأَوْا فِي الرَّسْمِ وَالْوِزْنَ .

السَّادِسُ : التَّعْلِيلُ كَقَوْلِكَ : " بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَصَلْتُ إِلَى كَذَا " ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى " السَّبَبِيَّةِ " .

وَأَمَّا زِيَادَةُ " الْبَاءِ " فِي أَرْبَعَةٍ ^(١) مَوَاضِعَ :

أَحَدُهَا : فِي الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ " حَسْبُكَ زَيْدٌ " أَيْ : حَسْبُكَ زَيْدٌ .

الثَّانِي : فِي الْخَبَرِ نَحْوُ " حَسْبُكَ بَزِيدٌ " وَمِنْهُ «جَزَاءٌ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا» ^(٢)

عِنْدَ الْأَخْفَشِ ^(٣) ، فَجَزَاءٌ مُبْتَدَأٌ ، وَ" بِمِثْلِهَا " الْخَبَرُ ، أَيْ : مِثْلُهَا ، وَتَطَرَّدَ زِيَادَتُهَا فِي خَبَرِ " لَيْسَ " ، وَ" مَا " .

الثَّلَاثُ : فِي الْفَاعِلِ ، لِأَزْمَةِ فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ : " أَحْسَنَ بَزِيدٌ " عَلَى رَأْيِ سَيِّبَوِيهِ ؛ فَإِنَّ الْمَجْرُورَ عِنْدَهُ فَاعِلٌ ^(٤) ، وَغَيْرُ لِأَزْمَةِ نَحْوُ «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً» ^(٥) أَيْ : كَفَى اللَّهُ ، وَأَجَازَ ابْنُ السَّرَاجِ ^(٦) أَنْ تَكُونَ " الْبَاءُ " فِي هَذِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ ، أَيْ : كَفَى اِكْتِفَاؤُكَ بِاللَّهِ ، وَلَيْسَتْ عَلَى هَذَا زَائِدَةٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مُوَصُولٌ وَلَا يُحْذَفُ الْمَوْصُولُ وَتَبْقَى صَلْتَةً ، وَإِنَّمَا حَسَنَ ذَلِكَ دَلَالَةُ الْفِعْلِ - أَعْنِي كَفَى - (عَلَى) ^(٧) الْمَصْدَرِ ^(٨) .

(١) فِي (ف) " أَرْبَعٌ " .

(٢) سُورَةُ يُونُسَ ٢٧ .

(٣) انظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لَهُ ٢ / ١٧٥ هَارُونَ ، وَرِصْفِ الْمَبَانِي ١٤٥ حَيْثُ نَفَى صَاحِبُهُ كَوْنَ الْبَاءِ زَائِدَةً ؛ لِثَلَاثٍ

(٤) انظُرْ الْكِتَابَ ٢ / ١٧٥ هَارُونَ ، وَرِصْفِ الْمَبَانِي ١٤٥ حَيْثُ نَفَى صَاحِبُهُ كَوْنَ الْبَاءِ زَائِدَةً ؛ لِثَلَاثٍ

يُفْسِدُ مَعْنَاهَا وَيُخْرِجُ الْكَلَامَ عَنِ التَّعَجُّبِ .

(٥) سُورَةُ النِّسَاءِ ٧٩ ، وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى .

(٦) لَمْ أَجِدْهُ فِي كِتَابِيهِ الْمَوْجُزِ ، وَالْأَصُولِ فِي النُّحُوِّ ، وَإِنَّمَا الَّذِي فِي الْأَصُولِ فِي النُّحُوِّ ١ / ٥٠٣ هُوَ

قَوْلُهُ " وَجِئْتُ زَائِدَةً فِي قَوْلِكَ : " حَسْبُكَ بَزِيدٌ ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ، وَإِنَّمَا هُوَ كَفَى اللَّهُ " .

وَقد عَزَى إِلَيْهِ فِي سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ١٥٨ ، وَمَعَانِيَ الْحُرُوفِ ٢٧ ، وَمَعْنَى اللَّيْبِ ١٤٤ .

(٧) فِي الْأَصْلِ «عَنْ» .

(٨) انظُرْ سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ١ / ١٥٨ .

الرابعُ : زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) أَي : وَلَا تَلْقُوا أَيْدِيكُمْ ، وَمِنْ زِيَادَتِهَا فِي الْمَفْعُولِ قَوْلُهُمْ : " كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَكْذِبَ " فَـ " الْمَرْءُ " مَفْعُولٌ ، وَ " أَنْ يَكْذِبَ " فَاعِلُهُ ، أَي : كَفَى الْمَرْءُ إِثْمًا كَذِبُهُ ، وَكَثُرَتْ زِيَادَتُهَا فِي الْمَفْعُولِ بَعْدَ " عَلِمْتُ " مَعَ الْاسْتِفْهَامِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى ﴾ (٢) أَي : أَنَّ اللَّهَ يَرَى ، وَقَدْ زِيدَتْ فِي خَبَرٍ " لَكِنَّ " لِشَبْهِهِ بِالْفَاعِلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ وَلَا يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي ذَاكَ وَالْأَجْرُ (٣)
قَالُوا : أَرَادَ وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَهُ هَيْنُ (٤) .

فَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمَا بِهَا مِنْ أَحَدٍ " فَمِثَالُ لِيَزَادَةَ " مِنْ " ، وَ " أَحَدٌ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " بِهَا " خَبَرُهُ ، أَي : مَا بِهَا أَحَدٌ ، وَيَتَوَقَّفُ زِيَادَتُهَا عِنْدَ سِبْبَوِيهِ عَلَى أَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَكُونَ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ .

(١) سورة البقرة ١٩٥ .

(٢) سورة العلق ١٤ .

(٣) قال البغدادي في خزنة الأدب ٤ / ١٦٠ بولاق " لم أقف على تَنَمَّتِهِ ولا على قائله ، وكذلك قال العيني ٢ / ١٣٤ ، وعجزه فيهما :

" وهل ينكر المعروف في الناس والأجر "

وهو في ابن يعيش ٨ / ١٣٩ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٥٧ ، وأوضح المسالك ١ / ٢١٣ ، والتصريح ١ / ٢٠٢ ، والهمع ١ / ١٢٧ ، والدرر اللوامع ١ / ١٠١ ، واللسان " كفى " .

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٥٧ .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ مَعَ (١) النَّكْرَةَ كَمَا مَثَّلَ بِهِ (٢) .
وَالْأَخْفَشُ (٣) وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ زِيَادَتَهَا فِي الْوَاجِبِ ،
وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) ، وَجَهَ التَّمَسُّكُ
بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ (٥) ،
فَلَوْلَمْ تُحْمَلْ مِنْ " (فِي) (٦) قَوْلِهِ [تَعَالَى] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ
ذُنُوبِكُمْ ﴾ (٤) عَلَى الزِّيَادَةِ لِحَصَلِ التَّعَارُضِ .

وَالْجَوَابُ عَنْهُ (٧) أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِغُفْرَانٍ جَمِيعِ
الذُّنُوبِ قَوْمًا وَبِغُفْرَانٍ بَعْضَ الذُّنُوبِ قَوْمًا آخَرِينَ ، وَهُوَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّ
الْآيَةَ الَّتِي فِيهَا " مِنْ " لِقَوْمٍ (نُوحٍ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ) (٨) اللَّهُ قَدْ
شَرَفَ هَذِهِ (الْأُمَّةَ) (٩) عَلَى قَوْمِ نُوحٍ بِغُفْرَانٍ جَمِيعِ ذُنُوبِهِمْ (١٠) ،
فَيَكُونُ " مِنْ " فِي الْآيَةِ لِلتَّبَعِيضِ ، أَيُّ : يَغْفِرُ لَكُمْ شَيْئًا مِنْ ذُنُوبِكُمْ ،

(١) فِي (ف) " عَلَى " .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٧ ، ٢ / ٣٠٧ بولاق .

(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٩٨ ، وابن يعيش ٨ / ١٢٨ ، والهمع ٢ / ٢٥ .

(٤) سورة الأحقاف ٣١ .

(٥) سورة الزمر ٥٣ .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) فِي (ف) " فِيهِ " .

(٨) ليس واضحاً في الأصل .

(٩) فِي (ف) " الْآيَةِ " .

(١٠) فِي الْأَصْلِ " ذُنُوبِكُمْ " .

وَاحْتَجُّوا بِقَوْلِ الْعَرَبِ : " قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ " (١) وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ " مِنْ " فِيهِ لِلتَّبَعِيضِ ، أَيْ : قَدْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ مَطَرٍ (١) ، [(٢) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْحِكَايَةِ كَأَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يَقُولُ : هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ ؟ فَقَالَ مُجِيبًا : قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ] (٢) .

وَمَوْضِعُ زِيَادَةِ " مِنْ " النَّفْيِ ، وَالنَّهْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ ، (١) تَزَادُ فِي النَّفْيِ ، وَالِاسْتِفْهَامِ (١) مَعَ الْمُبْتَدَأِ ، كَمَا مَرَّ ، وَمَعَ الْفَاعِلِ ، نَحْوُ " هَلْ (جَاءَكَ) (٣) مِنْ رَجُلٍ ؟ ، وَمَعَ الْمَفْعُولِ ، نَحْوُ " هَلْ رَأَيْتَ مِنْ رَجُلٍ ؟ " وَفِي (النَّهْيِ) (٤) لَا تَزَادُ إِلَّا مَعَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ نَحْوُ : " لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ " وَلَا تَضْرِبُ مِنْ أَحَدٍ " ، وَتَزَادُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ " كَمْ " كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٥) ، أَيْ : (وَكَمْ مَلَكٍ) (٦) .

فَأَمَّا قَوْلُكَ : " مَا جَاعَنِي مِنْ أَحَدٍ " فَـ " مِنْ " زَائِدَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى ، أَمَّا لَفْظًا فَلَا كَلَامَ ، وَأَمَّا مَعْنَى فَإِنَّ الْاسْتِغْرَاقَ مُسْتَفَادًا مِنْ لَفْظِ " أَحَدٍ " (٧) ، فَأَمَّا

(١) سقط من (ف) سبق نظر .

(٢) سقط من الأصل ، والمثبت من (ف) ، ومن التحفة الشافية ١٨٤ ب حيث جاء فيه « وقوله : وقد كان

من مطر متأولٌ ووجه التأويل أنه يحتمل أن يكون للتبعيض أي : قد كان شيءٌ من مطر ويحتمل أن

يكون (من) فيه للتبيين ، وقيل : هو محمول فيه على الحكاية كأنه سمع قائلًا يقول : هل كان من

مطر ؟ فقال مجيبًا : قد كان من مطر .»

(٣) في الأصل " جاعني " .

(٤) في الأصل " النفي " .

(٥) سورة النجم ٢٦ وهي في الأصل " وكم من ملك السموات والأرض وهو سهو " .

(٦) في (ف) " وكم ملك في السموات " .

(٧) في الأصل " واحد " .

قَوْلُهُمْ : " مَا جَاعَنِي مِنْ رَجُلٍ " فَهِيَ زَائِدَةٌ لَفْظًا لَا مَعْنَى ، أَمَا زِيَادَتُهَا (١)
لَفْظًا فَظَاهِرٌ ، بِمَعْنَى أَنَّهَا لَوْ سَقَطَتْ لَمْ يَخْتَلِ (فَهَمْ) (٢) الْكَلَامَ (لَكِنْ) (٣)
يَزُولُ مَعْنَى الْاسْتِغْرَاقِ ؛ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنْهَا ، فَإِنَّكَ (١) لَوْ قُلْتَ : " مَا جَاعَنِي
رَجُلٌ " لَمْ تَنْفِ إِلَّا وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : " مَا جَاعَنِي
رَجُلٌ بَلْ رَجُلَانِ " ، فَلَوْ أَفَادَ " رَجُلٌ " الْاسْتِغْرَاقَ بِدُونِ " مِنْ " (لَكُنْتَ) (٤)
قَدْ نَاقَضْتَ أَوَّلَ كَلَامِكَ بِآخِرِهِ .

(١) في الأصل " غير واضح " .

(٢) في (ف) " نظم " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

[رَبُّ وَأَحْكَامَهَا]

وَرُبُّ لِلتَّقْلِيلِ فِي الْمُنْكَرِ كَرُبُّ ضَيْفٍ طَارِقٍ لَيْلًا قُرِي

إِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : " رَبُّ لِلتَّقْلِيلِ " فِي الْأَصْلِ وَالْحَقِيقَةِ فَظَاهِرٌ ، وَإِنْ أَرَادَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهَا قَدْ اسْتُعْمِلَتْ فِي التَّكْثِيرِ لَكِنْ مَجَازًا ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١) :

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا

قَالُوا : لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ (يَوْمًا وَاحِدًا) (٢) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتُعْمِلَتْ

مِنْهُ بِقَوْلِهِ : وَلَا سِيَمًا يَوْمٌ بِدَارَةِ جَلْجَلٍ (١)

وَالْوَاحِدُ لَا يَسْتُعْمَلُ مِنْهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَخَرِ :

فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِنَاءِ قَرِيْمًا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ (٣)

(١) ينظر الديوان ٦٣ شرح الأعلام ، والخزانة ٤٤٤ / ٣ هارون ، ويروى البيت بتمامه :

ألا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل .

والضمير في قوله (منهما) عائد إلى " أم الحويرث " ، وأم الرباب في بيت سابق .

دارة جلجل : اسم غدير ، وقيل : موضع بديار كندة .

وانظر أيضا شرح القصائد الطوال ٣٢ ، وشرح المعلقات للزوزني ١٥ ، وابن يعيش ٨٦ / ٢

وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ٨ / ٣٠ وشرح شواهد المغنى ٤١٢ ، والديوان ١٠ (ت / أبي

الفضل) ، ووصف المباني ١٩٣ .

(٢) في النسختين " يوم واحد " بالرفع ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) البيت لأبي عطاء أفلح - أو مرزوق - بن يسار السندی شاعر من مخضرمي الدولتين وكان من

شيعة بني أمية .

انظر الأغاني ١٧ / ٣٢٧ ، والخزانة ٤ / ١٧٠ بولاق .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢ / ٨٠٠ ، والخزانة ٤ / ١٧٠ بولاق ، وشرح شواهد

التحفة الوردية ١٩٠ .

وَوَجْهَ الاستِدْلَالِ بِأَنَّهَا لِلتَّكْثِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْبَيْتِ الْمَدْحُ ،
وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لَا يَمْدَحُ بِهِ إِنَّمَا يَمْدَحُ الْإِنْسَانَ بِمَا يَكْثُرُ مِنْهُ (١)
وَجُودُهُ مِنَ الْجَمِيلِ ، وَيَقِلُّ مِنْ غَيْرِهِ .

وَأِنَّمَا اخْتَصَّتْ بِالنِّكَرَةِ لَكُونِهَا لِلتَّقْذِيرِ ، وَالْمَعْرِفَةُ لِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ
فَلَا يَقْبَلُ التَّقْذِيرَ بَعْدَ تَعْيِينِهِ ، وَأَمَّا النِّكَرَةُ فَفَقَابِلَةٌ لِلتَّقْذِيرِ لِشَيْئِهَا (٢)
وَالصَّحَّةُ أَنْ يُرَادَ بِهَا الْكَثْرَةُ .

فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ عَمِلْتَ فِي الْمَعْرِفَةِ مِثْلَ : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .
قُلْتُ : إِنَّمَا عَمِلْتَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ غَيْرٌ مُبَاشِرٌ بِـ " رَبِّ " .
وَالتَّابِعُ يَسُوغُ فِيهِ مَا لَا يَسُوغُ فِي الْمَتَّبِعِ ، وَلِأَنَّ الْأَخَّ مُضَافًا إِلَى
ضَمِيرِ (٣) مَعْمُولِ " رَبِّ " وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتُ : " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ ، وَرَبُّ
رَجُلٍ وَعَمَّهَا " لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْعَمَّ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى ضَمِيرِ " رَجُلٍ " ، بَلْ
إِلَى ضَمِيرِ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّكَ تُرِيدُ عَمَّ الْمَرْأَةِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حُكْمَ
الضَّمِيرِ حُكْمَ مَعْمُولِ " رَبِّ " إِذْ هُوَ لَهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ بِطَائِلٍ .
وَ " رَبِّ " إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ بِتَخْفِيفِ " الْبَاءِ " أَوْ بِتَشْدِيدِهَا ،

١ / ٤٧

فَإِنْ شَدَّدْتَ " الْبَاءَ " فَمَا أُنْ تَفْتَحُ " الرَّاءَ " ، أَوْ تَضُمَّهَا ، فَإِنْ
ضَمَّمْتَ " الرَّاءَ " (٤) حَرَكْتَ (٥) " الْبَاءَ " بِالضَّمِّ لِلتَّبَاعِ ، وَبِالْفَتْحِ
لِلتَّخْفِيفِ ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى (أَصْلِ) (٦) التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَإِنْ

(١) قوله (منه) مكرر في (ف) .

(٢) في الأصل " لشياعها " ، والمثبت من (ف) .

(٣) في الأصل غير واضح .

(٤) في (ف) " الباء " تحريف .

(٥) في الأصل " وحركت " بالواو .

(٦) سقط من (ف) .

خَفَّتْ " الْبَاءَ " جَانَ فِيهَا الضَّمُّ ، وَالْفَتْحُ وَالسُّكُونُ ، وَالْفَتْحُ أَفْصَحُ ، وَالضَّمُّ لِلِاتِّبَاعِ ، وَالسُّكُونُ عَلَى الْأَصْلِ ؛ إِذْ لَمْ يَلْتَقِ سَاكِنَانِ ، وَالْفَتْحُ تَنْبِيْهُهَا عَلَى الْأَصْلِ ، أَوْ أَنَّ الْمَحْنُوفَ هُوَ " الْبَاءُ " (الْأُولَى) (١) السَّاكِنَةُ ، وَإِنْ فَتَحْتَ " الرَّاءَ " فَوَجَّهَانَ :

تَخْفِيفُ " الْبَاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتَلِكُ ثَمَانِي لُغَاتٍ ، وَإِنْ لَحِقَتْهَا (تَاءٌ التَّائِيثِ نَحْوُ : " رَبَّتْ " (٢)) فَوَجَّهَانَ : تَخْفِيفُ " الْبَاءِ " وَتَشْدِيدُهَا ، فَتَلِكُ عَشْرُ لُغَاتٍ (٣) وَهَذِهِ " التَّاءُ " (٤) تَلْحَقُ سَاكِنَةً وَمُبْتَحِرَةً ، فَفِيَّاسٌ مَنْ أَسْكَنَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ (٥) ، وَمَنْ حَرَكَهَا أَنْ يَقِفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ .

وَبَعْدَ وَصْفِ الْأِسْمِ يَأْتِي مُظْهِرًا عَامِلٌ " رَبُّ " أَوْ يَكُونُ مُضْمَرًا يُرِيدُ بَعْدَ وَصْفِ (الْأِسْمِ) (٦) الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ فِي قَوْلِهِمْ : " رَبُّهُ رَجُلًا " لَا يُوصَفُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الظَّاهِرِ (٧) لَزِمَتْهَا الصِّفَةُ (٨) ، قَالُوا : وَهَذَا الْقَوْلُ يُوهِمُ أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى نَكْرَةِ مُضْمَرَةٍ ، وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَصْحَابِهِ أَنْ ضَمِيرَ النُّكْرَةِ مَعْرِفَةٌ ، وَإِنَّمَا قَالَ أَبُو

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) ياء التائيت نحورب " .

(٣) انظر مغنى اللبيب ١٨٤ حيث نقل فيها ست عشرة لغة ، وانظر أيضا الهمع ٢ / ٢٥ .

(٤) في الأصل " الباء " .

(٥) في الأصل " بالياء " ، وفي (ف) " بالياء " .

(٦) سقط من الأصل .

(٧) في (ف) " الظاهرة " .

(٨) قال أبو علي في الإيضاح العضدي ٢٥٢ : " فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " .

وانظر الهمع ٢ / ٢٦ .

عَلِيٍّ ؛ (ذَلِكَ) (١) (لِمَا رَأَى) (٢) مِنْ إِبْهَامِ هَذَا الضَّمِيرِ ، وَمَعْنَى الْإِبْهَامِ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ ، بَلْ وَقَعَ مَوْقِعَ ظَاهِرِ شَائِعٍ فَلِذَلِكَ شَاعَ دُخُولُ " رَبِّ " عَلَيْهِ حَتَّى كَانَتْ قَوْلُتُ : رَبُّ رَجُلٍ رَجُلٍ ، فَلَمَّا أُضْمِرَتِ الْأَوَّلُ فَسَّرْتَهُ بِالثَّانِي مَنْصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ .

وَاحْتِرَازَنَا بِقَوْلِنَا : " إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ " عَنْ مِثْلِ قَوْلِكَ : " رَأَيْتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُهُ " فَإِنَّ " الْهَاءَ " فِي " أَكْرَمْتُهُ " وَأَقِعَةَ مَوْقِعَ ظَاهِرِ مُعَيِّنٍ ، إِذْ لَوْ قُلْتِ عَوْضَ الضَّمِيرِ : " فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ " (صَحَّ) (٣) ، وَكَذَلِكَ الضَّمِيرُ فِي " نِعْمَ " (٤) وَأَقِعَ مَوْقِعَ ظَاهِرِ بَعِيْنِهِ ، وَهَذَا الضَّمِيرُ لَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (٥) ، وَهَذَا الضَّمِيرُ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ رَاجِعٌ فِي التَّقْدِيرِ إِلَى مَوْقِعِ (٦) مَذْكُورِ (٧) ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَكَ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ ؟ فَقُلْتِ : رَبِّهِ رَجُلًا ، وَلِذَلِكَ (٨) يُنْتَى عِنْدَهُمْ وَيُجْمَعُ ، وَيَذَكَّرُ وَيؤَنَّثُ عَلَى حَسَبِ مُمَيِّزِهِ (٩) ، وَيَلْزَمُهُمْ عَلَى هَذَا أَنْ لَا يَحْتَاجَ هَذَا الضَّمِيرُ إِلَى مُفَسَّرٍ ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) نحو " نعم رجلاً زيد " ، والفرق بينهما كما في ابن يعيش ٢٨ / ٨ " أن المضمرة في " نعم " مرفوعة لا يظهر ، لأنه فاعل والفاعل المضمرة إذا كان واحداً يستكن في الفعل ولا تظهر له صورة ، والمضمرة مع " رب " مجرورة وتظهر صورته " . وانظر أيضا الأصول في النحو ٨ / ٥١٠ .

(٥) انظر ابن يعيش ٢٨ / ٨ والأصول في النحو ١ / ٥١١ وابن الشجري ٢ / ٣٠١ ، والأزهية ٢٧٠ .

(٦) قوله " موقع " سقط من (ف) .

(٧) وفي ابن يعيش ٢٨ / ٨ أن الكوفيين يسمون هذا الضمير المجهول؛ لكونه لا يعود إلى مذكور قبله .

(٨) في (ف) " وكذلك " .

(٩) قال الشريشي في شرحه ١ / ٤٢٩ : " وحكى الكوفيون ربهما رجلين وربهم رجلاً وربها امرأة وربها امرأتين وربهن نساءً " .

مَذْكُورٍ مُتَقَدِّمٍ ، وَأَنْ يَجُوزَ (١) " رَبُّ الرَّجُلِ " ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ الْعَائِدَ
عَلَى مَذْكُورٍ أَعْرَفَ مِنَ الْمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، فَأَعْرَفَهُ .

وَأِنَّمَا لَزِمَ مَجْرُورَهَا الصِّفَةُ تَوْفِيرًا لِمُقْتَضَى " رَبُّ " مِنَ التَّقْلِيلِ ؛
لِأَنَّ قَوْلَكَ : " رَبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ " أَبْلَغُ فِي بَابِ التَّقْلِيلِ مِنْ قَوْلِكَ : " رَبُّ
رَجُلٍ مِنْ غَيْرِ وَصْفٍ ، وَتُوصَفُ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : بِالْمُفْرَدِ ،
كَمَا مَثَّلْنَاهُ ، وَبِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ (نَحْوُ " رَبُّ رَجُلٍ أَكْرَمْتُهُ " ، وَبِالْجُمْلَةِ
الاسْمِيَّةِ) (٢) نَحْوُ : " رَبُّ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ " ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ
وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ جَرِّ عَلَى النَّعْتِ لـ " رَجُلٍ " .

وَأِنَّمَا أُضْمِرَ الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ قَدْ سَدَّتْ مَسَدَهُ ،
وَاللِّعْلَمُ بِهِ كَمَا حَذَقُوا مُتَعَلِّقَ الْحَرْفِ فِي نَحْوِ " زَيْدٌ مِنَ الْكِرَامِ " لِلْعِلْمِ
بِهِ ، وَقِيلَ : لِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ ، كَمَا حَذَقُوا مُتَعَلِّقَ " الْبَاءِ " مِنْ " بِاسْمِ
اللَّهِ " كَذَلِكَ (٣) .

وَإِنْ ظَهَرَ الْفِعْلُ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ فَهُوَ الْأَصْلُ نَحْوُ " رَبُّ
رَجُلٍ / كَرِيمٍ لَقِيَتْ " وَإِنَّمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا (٤) دُونَ
غَيْرِهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ؛ لِأَنَّ لَهَا صَدْرَ الْكَلَامِ لِشِبْهَيْهَا بِحَرْفِ النَّفْيِ ،
إِذْ تَقْلِيلُ الشَّيْءِ يُقَارِبُ نَفْيَهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : " قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ " (٥)
إِلَّا زَيْدٌ " (٦) بِرَفْعِ زَيْدٍ ، كَمَا تَقُولُ : " مَا رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا قَلِيلٌ " ،
أَوْ حَمَلًا لَهَا فِي التَّقْلِيلِ (٧) عَلَى " كَمْ " لِأَنَّهَا نَقِيضَتُهَا ، (كَقَوْلِ

(١) في الأصل " ولا يجوز " ، والمثبت من (ف) ، وانظر أيضا الإيضاح في شرح المفصل ١٥٠ / ٢ .

(٢) ساقط من (ف) .

(٣) انظر ذلك في ابن يعيش ٢٩ / ٨ .

(٤) بعده في (ف) " نحو " وهو سهو .

(٥) في الأصل " ذلك " .

(٦) في (ف) " قل رجل يقول ذاك زيد إلا زيد " بتكرار زيد .

(٧) في (ف) " التقديم " .

الأعشى (١) :

رُبُّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرَ أَقْتَالِ (٢)
فَ «هَرَقْتُهُ» فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لِـ «رَفْدٍ» ، وَمَتَّعَلِقُ «رُبُّ»
مَحذُوفٌ وَ «أَسْرَى» مَعْطُوفٌ عَلَى «رَفْدٍ» ، وَ «مِنْ مَعْشَرَ» نَعْتٌ لِأَسْرَى
يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِأَسْرَى ، أَي : مَأْخُودِينَ مِنْ مَعْشَرَ لِأَنَّهُ (٣)
يَبْقَى بِغَيْرِ وَصْفٍ ، وَالْمَجْرُورُ بِرُبِّ يَلْزَمُ الْوَصْفَ ، وَكَذَلِكَ الْمَعْطُوفُ
عَلَيْهِ ، وَ «الرَّفْدُ» - بِفَتْحِ الرَّاءِ - : الْقُدْحُ الْعَظِيمُ ، وَيُرْوَى بِكَسْرِهَا .
وَ «الْأَقْتَالُ» جَمْعُ (قَتْلٍ وَهُمْ) (٤) الْأَعْدَاءُ ، وَ «أَسْرَى» جَمْعُ أُسَيْرٍ
كَجَرِيحٍ وَجَرَحَى .

رُبُّ إِنْ كُنْتَ بِمَا كَرِيمًا صَارَتْ كَمَثَلِ إِنْمَا وَقَلَمًا

(١) فِي (ف) "فَأَمَا قَوْلِ الْأَعشى" .
(٢) انظر الديوان ١٣ ، وابن يعيش ٢٨ / ٨ ، وشرح التسهيل لابن عقيل ١٨ / ٨ ، والتحفة الشافية ١٨٧ أ ، ومغنى اللبيب ٧٦٤ ، وفيهما "أقيال" بدل "أقتال" ، والهمع ٩ / ٨ ، والدرر اللوامع ٥ / ٨ ، والخزانة ٤ / ١٧٦ بولاق ، والعيني ٣ / ٢٥١ ، وشرح القوائد السبع ٣٢ ، ٣٧١ ، والمعنى :
رب رجل كانت له إبل يطبها فاستقتها فذهب ما كان يحلبه في الرقد وهو القدح ، وقال ابن
الأنباري في شرح القوائد السبع الطوال ٣٧١ "قال الأعشى يمدح الأسود بن المنذر أخوا
النعمان بن المنذر" رب رقد هرقته ... "فعلية يكون التاء من "هرقته" مفتوحاً للخطاب ، وإليه
ذهب البغدادى في خزائنه و "أقتال" روى بالثناة التحتية والفوقية ، الأولى جمع قيل كسيد وهو
الملك مطلقاً وقيل : الملك من ملوك حمير ، والثانية جمع "قتل" بكسر القاف ولها معنيان أحدهما
العدو ، والثاني الشبه والنظير .

(٣) فِي (ف) "لِأَنهَا" .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

فَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْاسْمُ بَعْدَهَا وَأَضْمَرُوا (١) فِي الشُّعْرِ رَبٌّ وَحَدَهَا

وَحَيْثُمَا لَهَا دَلِيلٌ بَاقِي كَقَوْلِهِ : وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ

يُرِيدُ أَنْ كُفَّتْ عَنِ الْجَرِّ بِ " مَا " صَارَتْ مِثْلَ " إِنَّ " إِذَا كُفَّتْ بِ " مَا " عَنِ النَّصْبِ ، أَيْ : مِثْلُ بَابِ " إِنَّ " ، وَمِثْلُ " قَلَّ " إِذَا كُفَّتْ عَنِ رَفْعِ الْفَاعِلِ (٢) بِ " مَا " ، وَالْمَكْفُوفُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ عَنِ الْعَمَلِ بِ " مَا " " رَبٌّ " ، وَمِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ " إِنَّ " وَأَخَوَاتُهَا ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ " قَلَّمَا " ، وَطَالَمَا " ، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ " كُلُّ " إِذَا كَانَتْ ظَرْفًا وَفِيهَا مَعْنَى الْمَجَازَاةِ نَحْوُ " كَلَّمَا قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرَمَهُ " ، فَأَمَّا " قَلَّمَا " وَطَالَمَا " فَإِنَّ " مَا " فِيهِمَا كَفَّتِ الْفِعْلَ عَنِ طَلَبِ الْفَاعِلِ حَتَّى وَقَعَ بَعْدَهُ فِعْلٌ آخَرُ ، أَوْ مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ (٣) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

صَدَدْتُ فَاطُولَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٤)

فَقَدْ قِيلَ فِيهِ : إِنَّ " مَا " كَافَّةٌ ، (وَرَفِعَ " وَصَالَ ") (٥) بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُفْسِّرُهُ " يَدُومُ " ، وَقِيلَ : " مَا " زَائِدَةٌ ، وَرَفِعَ " وَصَالَ " بِ " قَلَّ " .

(١) جاء في هامش (ف) حاشية تقول " أي : وأضمرُوا في الشعر " رب " إذا كان عليها دليل ،

والضمير في " أضمرُوا " يعود إلى العَرَبِ .

(٢) في الأصل " الفعل " .

(٣) في (ف) " وخبر " .

(٤) البيت للمرار بن سعيد الفقعسي شاعر أموي ، ونسب في بعض نسخ الكتاب ٢١ / ١ ، ١١٥ / ٣

— كما نذكر ذلك محققه — إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ديوانه ٢٠٧ على أنه مما نسب إليه ، وهو في الأزهية ٩٠ ، ومغني اللبيب ٤٠٣ ، والإنصاف ١٤٤ ، وابن يعيش ٤٣ / ٤ ، ١١٦ / ٧ ، ١٣٢ / ٨ ، وابن الشجري ١٣٩ / ٢ ، ٢٤٤ ، والخزانة ٢٨٩ / ٤ بولاق ، والمقتضب ٢٢٢ / ٨ وغيرها كثير ، وتصحيح الفعل " أطولت " شاذٌ في القياس ، وقيل : إنها لغة .

(٥) في الأصل " ووصال " ثم كتب أمامها في الحاشية لفظ " مرفوع " ولم تتبع بلفظ (صح) الدال على الإكمال ، والمثبت من (ف) .

وَقِيلَ : (مَا) (١) مَصْدَرِيَّةٌ وَهِيَ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعِ فَاعِلٍ ، (وَ) (١)
وَصَالَ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ فِعْلٍ (٢) مُقَدَّرٌ ، يُفْسَرُ (٣) بِمَا بَعْدَهُ (٤) .

وَقَوْلُهُ : " وَيَقَعُ الْفِعْلُ وَالْإِسْمُ بَعْدَهَا " يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْجُمْلَةَ
الْفِعْلِيَّةَ ، وَبِالْإِسْمِ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَفَّتْ بِ " مَا " صَارَتْ كَحَرْفٍ
لَا اخْتِصَاصَ لَهُ فَيَدْخُلُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ (٥) مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ ، فَيُفِيدُ تَقْلِيلَ
النِّسْبَةِ ، وَقَدْ يُفِيدُ التَّكْثِيرَ ، فَمِثَالُ دُخُولِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ قَوْلُ
الشَّاعِرِ (٦) :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ

وَمِثَالُ (٧) دُخُولِهَا عَلَى الْإِسْمِيَّةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَيَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ حَوْلَهُنَّ الْمِهَارُ (٨)

فَ « الْجَامِلُ » مُبْتَدَأٌ ، وَ « الْمُؤَيَّلُ » نَعْتُهُ ، وَ « فِيهِمْ » خَبَرُهُ .

(١) سقط من الأصل .

(٢) في (ف) " فعل فاعل " .

(٣) في (ف) " مفسر " .

(٤) انظر الكتاب ١١٥ / ٣ ، ومعنى اللبيب ٤٠٣ .

(٥) في (ف) " واحد " .

(٦) تقدم ذكره وتخريجه ، انظر ١ / ٢٥٤ .

(٧) في (ف) " مثل " .

(٨) البيت لأبي داؤد الإيادي ، واسمه جارية بن الحجاج شاعر جاهلي ترجمته في الأغاني ١٦ / ٣٧٣

وهو في الديوان ٣١٦ ، وابن عيش ٨ / ٢٩ ، ٣٠ ، والأزهية ٩٣ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٣ ،

ومعنى اللبيب ١٨٣ ، ٤٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، والخزانة ٤ / ١٨٨ بولاق ، ووصف

المباني ١٩٣ . وجاء في الأصل " حولهن النهار " تحريف ، وروى " بينهن المهار " .

وَ " الْجَامِلُ " الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَعَ رُعَاتِهَا ، وَ " الْمُؤَيَّلُ " الْمُعَدُّ لِلِاقْتِنَاءِ ، وَ " الْعِنَاجِيحُ " : جِيَادُ الْخَيْلِ ، وَاحِدُهَا عُنْجُوجٌ (١) .
وَ " الْمِهَارُ " : جَمْعُ مَهْرٍ ، وَهُوَ وَالدُّ الْفَرَسِ .

يُرِيدُ : (أَنْهُمْ) (٢) قَوْمٌ ذُووِ يَسَارٍ عِنْدَهُمُ الْإِبِلُ وَالْخَيْلُ / ٤٨ أ
وَمَعَهَا أَوْلَادُهَا وَالْمُرَادُ كَثْرَةُ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَعْرَضِ
الِافْتِخَارِ ، وَالشَّيْءُ الْقَلِيلُ لَا يَفْتَخَرُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا عِنْدَهُمْ .
وَاعْلَمَ أَنَّ " مَا " تَلْحَقُ " رَبُّ " عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :
أَحَدُهَا : كَافَّةً كَمَا مَرَّ .

الثَّانِي : نَكْرَةً مَوْصُوفَةً (٤) بِمَعْنَى شَيْءٍ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :
رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأُمِّ سِرَّهُ (٥) فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٦)
أَيُّ رَبِّ شَيْءٍ ، أَوْ أَمْرٍ مَكْرُوهٍ .

(١) في (ف) " عنوج " .

(٢) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " موصوله " .

(٥) في الأصل " لها " .

(٦) جاء في هامش (ف) أن قائله أمية ابن أبي الصلت وهو المشهور ، كما نسبه إليه سيبويه وغيره ، وفي ديوانه ٦٣ برواية " ربما تجزع " ، وقيل قائله حنيف اليشكري وقيل : هولنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب كما في شرح شواهد المغنى ٧٠٧ ، وقد ورد في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ١١٢ ، وقيل : غير ذلك ، وهو في الكتاب ١٠٩ / ٢ ، ٣١٥ هارون ، والأزهية ٨٠ وابن يعيش ٢ / ٤ ، ٣٠ / ٨ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٨ ، والحيوان ٣ / ٤٩ ، والمقتضب ١ / ١٨٠ والخزانة ٦ / ١٠٨ ، الفرجة ، بالفتح : الانفراج في الأمر ، وبالضم : الشق فيما يرى ويحس .

الثَّالِثُ : زَائِدَةٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ ﴾ (١) ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :
 رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ (بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءِ) (٣)
 أَي : رَبُّ ضَرْبَةٍ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَأَضْمَرُوا فِي الشَّعْرِ رَبُّ وَحْدَهَا " مَعْنَى الْإِضْمَارِ هُنَا أَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ يَسْقُطُ مِنَ اللَّفْظِ (إِلَّا أَنَّهُ) (٥) مُرَادٌ فِي النِّيَّةِ وَالتَّقْدِيرِ ، وَالْفِعْلُ يَتَعَدَّى بِهِ إِلَى الْأِسْمِ لَا بِنَفْسِهِ ، وَقَدْ أَضْمَرُوا " رَبُّ " بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَهِيَ " الْوَاوُ " ، وَ " الْفَاءُ " ، وَ " بَلُّ " ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ إِضْمَارُهَا بَعْدَ " الْفَاءِ " كَكَثَرَتْهُ بَعْدَ " الْوَاوِ " ، وَقِيلَ : بَعْدَ : " بَلُّ " .

مِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ " الْوَاوِ " [قَوْلُ الرَّاجِزِ] (٦)

-
- (١) سورة آل عمران ١٥٩ .
 (٢) وهو عدي ابن الرعلاء الغساني الجاهلي كما في الأصمعيات ١٥٢ ، والخزانة ٤ / ١٨٧ بولاق ، وهو في الأزهية ٨٠ ، ووصف المباني ١٩٤ ، ومعنى اللبيب ١٨٣ ، ٤١١ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٤ ، والعيني ٣ / ٣٤٢ ، بصرى : بلد بالشام ، وصحت إضافة " بين " إليها لاشتمالها على عدة أماكن أي بين أماكن بصرى ، وروى " دون بصرى " ، وطعنة نجلاء أي بواسطة البيت ضمن أبيات في وصف حرب وقعت بين الحارث الغساني الموالي للروم ، والمنذر بن المنذر الموالي لكسرى وقد قتل فيها المنذر بن المنذر .
 (٣) مكانه بياض في الأصل .
 (٤) انظر الأصول في النحور ٨ / ٥١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٤٤ .
 (٥) في الأصل " لا أَنَّهُ " تحريفٌ .
 (٦) إضافة يوجبها المقام .

وَبَلْدَةٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ (١)

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْجَرُّ بِالْوَاوِ (٢) ؛ لِأَنَّهَا قَدْ جَرَّتْ حَيْثُ لَا حَرْفٌ

عَطْفٍ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كِدْتُ أَقْضِي الْعِدَاةَ (٣) مِنْ جَلَلِهِ (٤)

أَيُّ : رُبَّ رَسَمٍ دَارٍ ، وَمِثَالُ إِضْمَارِهَا بَعْدَ الْفَاءِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَإِنْ أَهْلَكَ فَذِي حَنْقٍ لَطَّاهُ (٥)

(١) هو لجران العود كما في ديوانه المطبوع ٥٢ برواية " بسابسا ليس بها أنيس " وروى أيضا " في بلد ليس به أنيس " منسويا إلى رؤية كما في ملحقات ديوانه ١٧٦ ، وروى كذلك " ليس بها من أهلها أنيس " وعلى هذه فلا شاهد في البيت ، لكن في الخزانة (٤ / ١٩٧ بولاق) عن ديوان جرّان " وبلدة ليس بها أنيس " ، وقد نسب هذا الرجز إلى نزال بن غلاب وهو في الكتاب ٢٦٣ / ٨ هارون ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ١٤٠ ، وابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ٨ / ٥٢ ، والإنصاف ٢٧١ ، وحجة القراءات ٢٠٧ ، والجنى الدانى ١٦٤ ، ومجالس ثعلب ٢٦٢ ، وبعده " إلا اليعافير وإلا العيس " .

(٢) خلافاً للكوفيين والمبرد ، انظر المقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، والإنصاف مسالة ٥٥ .

(٣) في الأصل " الحياة " وبها روى البيت خلافاً للديوان ، والمثبت من (ف) .

(٤) البيت لجميل بثينة كما في الديوان ١٨٧ وهو في الخصائص ١ / ٢٨٥ ، وابن يعيش ٨ / ٥٢ ، والإنصاف ٣٧٨ ، ومغنى الببيب ١٦٤ ، ١٨٢ ، وشرح شواهد المغنى ١٢٦ ، والخزانة ٤ / ١٩٩ بولاق ، الرسم : ما كان لاصقاً بالأرض من آثار الدار كالرماد ونحوه - والطلل : ما شخص من آثارها كالوتد والآثافي .

(٥) هذا صدر بيت من قصيدة لربيعة بن مكرم الضبّيّ المخضرم عجزه :

" عَلَيَّ يَكَادُ يَلْتَهَبُ التَّهَابَا " .

وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١ / ٥٤٠ ، وشرح ابن الخيزان ١ / ١٩١ ، ومغنى اللبيب ٢١٨ ، وشرح شواهد المغنى ٤٦٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨٨ ، وابن الشجري ٨ / ١٤٣ ، والخزانة ٤ / ٢٠١ بولاق .

والمعنى : أن أمت فرب رجل ذى غيظ سيبقى مضطرم العداوة لما لقي منى .

أَيُّ : قَرُبَ نَبِيٍّ حَقِّقٍ ، وَمِثْلُهُ بَعْدَ " بَلْ " قَوْلُ الشَّاعِرِ :

بَلْ بَلَدٍ مِثْلُ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ (١)

أَيُّ : رَبُّ بَلَدٍ ، وَيُرِيدُ بِإِضْمَارِ " رَبُّ " وَحْدَهَا " الشَّائِعَ الْكَثِيرَ ، وَقَدْ حَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ (٢) عَنْ رُؤْيَا أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ ؟ فَقَالَ : " خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ " أَيُّ : بِخَيْرٍ ، (فَحَذَفَ " الْبَاءَ ") (٣) لِوُضُوحِ الْمَعْنَى ، وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُهُمْ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٤) عَلَى تَقْدِيرِ " الْبَاءِ " ، لِأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ لَا يَحْسُنُ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ (٥) ، وَكَذَلِكَ حَمَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لآيَاتٍ ﴾ (٦) عَلَى تَقْدِيرِ " فِي " أَيُّ : وَفِي اخْتِلَافٍ ، فِرَارًا مِنَ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : " لَاهِ أَبُوكَ " يُرِيدُونَ : لِلَّهِ أَبُوكَ ، فَحَذَفَتِ اللَّامُ الْجَارَةَ بَعْدَ حَذْفِ لَامِ

(١) هذا الرجز لرؤية بن العجاج كما في ديوانه ١٥٠ ، وهو في الإنصاف ٥٢٩ ، وابن يعيش ٨ / ١٠٥

والفصول الخمسون ٢١٥ ، وابن الشجري ٨ / ١٤٤ ، والجنى الداني ٢٣٧ ، بورصف المياني ١٥٦ ، والتحفة الشافية لوحة ١١٨٨ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ ، والشرح المجهول لوحة ٢٣ ب ، ويَعِدُهُ فِي الدِيَوَانِ : " لَا يَشْتَرِي كِتَابَهُ وَجَهْرُهُ " .

(٢) لعله يقصد المبرد ولم أجد في كتبه التي بين يدي يونسب إلى أبي العباس في سر صناعة الإعراب

١ / ١٤٩ ، وابن يعيش ٨ / ٥٣ ، ٩ / ١٠٥ ، وروى هذا الخبر عن العجاج وليس رؤية كما في الحجة في القراءات السبع ٩٤ .

(٣) في (ف) " فحذف المعنى " .

(٤) سورة النساء ١ .

وانظر السبعة في القراءات ص ٢٢٦ .

(٥) هذه مسألة خلافية ، انظر الإنصاف ٤٦٣ المسألة ٦٥ .

(٦) سورة آل عمران ١٩٠ ، وهي بتمامها ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولَى الْأَبْصَارِ ﴾ .

التعريف وهي مقدره بدليل جر الاسم ، واللام (الباقية) (١) في (لا) (٢)
 فاء الكلمة بدليل فتحها ، وكان المبرد يزعم أن المحذوف لام التعريف
 واللام (التي) (٣) هي فاء ، والباقي هو لام الجر ، ولم تكسر اللام لئلا
 تقلب الألف " ياء " ، ولأن لام الجر أصلها الفتح بدليل فتحها مع
 المضمرة (٣) .

ويجب أن يكون الفعل العامل فيها (٤) ماضياً أو في تأويل الماضي ،
 وإنما كان (كذلك) (٥) ؛ لأنها تفيد ثبوت التقليل فيجب أن يكون الشيء
 الذي وصف بالتقليل في المعنى ثابتاً ، وإلا لزم ثبوت الصفة بون
 الموصوف ، والمستقبل ليس بثابت إذ لم يدخل في الوجود ، فأما قوله
 تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (٦) فقيل :

تقديره : ربما ود ، وقيل : على إضمار " كان " أي : ربما (٧) كان يودُّ
 (٨) ف « يودُّ » خبر " كان " ، وقيل : خبر الله (٩) تعالى لما كان مقطوعاً
 به لا تردد فيه بوجه كان بمنزلة الواقع (١٠) لتحققه فهو (١١) في

(١) في (ف) " النافية " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) نص عليه ابن يعيش ٩ / ١٠٤ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٢٧ .

(٤) أي : في " رب " .

(٥) في (ف) " ذلك " .

(٦) سورة الحجر ٢ .

(٧) في النسختين " إنما " تحريف ، والصواب ما أثبت .

(٨) نسب في البيان في غريب إعراب القرآن ٢ / ٦٣ لأبي إسحاق الزجاج .

(٩) في (ف) " جزى الله " .

(١٠) في (ف) " الواضح " .

(١١) في (ف) " فهي " .

قُوَّةٍ (رُبِمَا وَدَّ) (١)

وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي "رُب" هَلْ هِيَ اسْمٌ أَوْ حَرْفٌ؟ (٢) ،
وَالْحَذْفُ مِنْهَا أَوْ تَأْنِيثُهَا (٣) لَا يَدُلُّ عَلَى اسْمِيَّتِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ قَدُ
قَالُوا فِي "سَوْفَ أَفْعَلُ" : "سَوْ أَفْعَلُ" ، (وَمِنَ الْعِبَاءِ : مُلْعَبٌ)
(٤) ، فَحَذَفُوا فَاءَ "سَوْفَ" ، وَنُونَ "مِنْ" وَهَمَّا حَرْفَانِ بِاتِّفَاقٍ ،
وَأَنْثَوُا "نَمْ" فَقَالُوا "نُمْتُ" وَهِيَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ (٥) .

[مَع]

وَفِي "مَع" الْخَلْفُ فَقِيلَ : ظَرْفٌ وَقِيلَ : أَنْ أُسْكِنَ فَهُوَ حَرْفٌ
فِي "مَع" ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ :

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ : هِيَ ظَرْفٌ بِدَلِيلِ تَنْوِينِهَا نَحْوُ "قُمْنَا مَعًا" ،
وَقَدْ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا "مِنْ" فَقَالُوا : "مِنْ مَعَهُ" (٦) .
وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ، فَقَالَ (٧) : إِنْ جَاءَتْ سَاكِنَةً فَهِيَ حَرْفٌ مِثْلُ

-
- (١) انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٦٣ / ٢ ، وشرح ابن الخباز ١٨٩ / ١ .
(٢) راجع ص ٢٦٤ ، وإلنصاف المسألة ١٢١ .
(٣) في الأصل "وتأنيثها" .
(٤) في النسختين "وملعب من العباء" .
(٥) يلاحظ أن المؤلف هنا لم يتقيد بما وعد به في المقدمة من ارتباط شرحه بلفظ المصنف حيث مثل المصنف لإضمار (رب) بعد الواو بقول رؤية "وقاتم الأعماق" ولم يذكره المؤلف في شرحه بل استدل بقول جران العود : "وبلدة ليس بها أنيس" .
(٦) كتب فوقه في الأصل "جئنا من معه ، أي من عنده" ، ومن تقسيم المؤلف للأقوال التي في "مع" يتضح أن هناك قولاً ساقطاً من النسختين لعله كما جاء في الشرح المجهول المؤلف لوحة ٢١ ، "والثاني أنها حرف ؛ لأنها تسكن فلا يبقى فيها شيء من خواص الأسماء" ، والأقرب إلى تعبير المؤلف "ومنهم من قال : هي حرف بدليل إسكانها فلا يبقى فيها شيء من خواص الأسماء" ، والله أعلم ، وانظر شرح الشريشي ٤٢٨ / ١ حيث نص على الأقوال الثلاثة .
(٧) في الأصل "فقالوا" .

عَنْ " وَإِنْ تَحَرَّكَتْ فَهِيَ ظَرْفٌ ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الشُّعْرِ سَاكِنَةً ، قَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا صَعَبَهَا جَاشَ مَعَ ذِلِّهَا تَمُدُّ بِلَهْزٍ مَتَّيْهَا الْوَتِينَا (١)
وَأَنْشَدَ سَبِيئِيهِ :

فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا مَا (٢)

[عن ، وعلي]

وَ " عَنْ " إِذَا جَرَّدَتْهُ اسْمٌ ، وَ " عَلَى " مِنْ عَنِ يَمِينٍ مِنْ عَلَيْهِ نُقْلًا

" عَنْ " وَ " عَلَى " مِمَّا يُسْتَعْمَلَانِ حَرْفًا (مَرَّةً) (٣) وَأَسْمًا مَرَّةً ، فَإِذَا
تَعَدَّى بِهِمَا الْفِعْلُ فَهُمَا حَرْفَانِ نَحْوُ " انصرفتُ عَنْ زَيْدٍ " ، وَ " نَزَلْتُ عَلَى
عَمْرٍو " .

وَمَعْنَى " عَنْ " (٤) الْمَجَاوِزَةُ ، يُقَالُ : " كَسَاهُ عَنِ الْعُرْيِ " أَي : جَعَلَ
الْعُرْيَ مُتَجَاوِزًا لَهُ وَمُتْرَاحِيًا عَنْهُ ، وَكَذَلِكَ " أَخَذْتُ الْحَدِيثَ عَنْهُ " أَي : تَجَاوَزَ

(١) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، وهو في شرح أشعار الهذليين للسكري ٥١٦ / ٢ ، وشرح ابن
الخباز ١٩٢ / ٨ ، والشرح المجهول لوحة ٣١ أ ، وشرح ابن القواس لوحة ٥١ أ ، وشرح الشريشي
٣٤٨ / ٨ .

الذال بكسر الذال : اللين وهو ضد الصعوبة ، واللهمزتان : عظامان ناتئتان في اللحين تحت
الأذنين ، والوتين : عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبه .

(٢) نسب في الكتاب ٢٨٧ / ٣ للراعي وليس في أصل ديوانه ، انظر الديوان ٢٤٣ على أنه مما نسب
إليه ، والصواب أنه لجرير ، كما في ديوانه ٢٢٥ ، وروايته " وريشي منكم " من قصيدة يمدح فيها
هشام بن عبد الملك ، ومعناه كما في ابن السيرافي ٢٩٢ / ٢ " أنا محب لكم ولبن أحبكم وإن كنت
قليل الزيارة لكم ، والإلمام : أن تزور وقتاً وتدع أوقاتاً ، وفيه : ويروي : وهوأى فيكم " وليس فيه
شاهد على هذا " .

وهو في ابن يعيش ١٢٨ / ٢ ، ١٢٨ / ٥ ، والجنى الداني ٣٠٦ ، والعيني ٤٢٢ / ٢ ، والتصريح
٤٨ / ٢ ، والبيت في (ف) " يحارى معكم وهوأى معكم وإن لم أتكلم إلا لِمَا مَا " وكتب أمامه في
الهامش " ويروي " وإن كانت زيارتكم لِمَا مَا " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سقط من (ف) .

الْحَدِيثُ مِنْهُ إِلَيَّ (١) .

وَمَعْنَى " عَلَى " الِاسْتِعْلَاءُ ، تَقُولُ : " عَلَيْهِ دَيْنٌ " أَي : قَدْ اسْتَعْلَى عَلَيْهِ
وَرَكِبَهُ حُكْمًا ، وَ " مَرَرْتُ عَلَى فُلَانٍ " بِمَعْنَى أَنَّهُ اسْتَعْلَى عَلَى مَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ .

فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفُ الْجَرِّ - أَعْنَى " مِنْ " - كَانَا اسْمَيْنِ ، تَقُولُ :
" جَلَسْتُ مِنْ عَن يَمِينِهِ " فَهِيَ بِمَعْنَى الْجِهَةِ وَالنَّاحِيَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

فَقَلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَن يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ (٢)

وَ " الْحَبِيَّا " مَوْضِعٌ ، وَإِلَى هَذَا (الْبَيْتِ) (٣) أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَن

يَمِينِ "

وَأَمَّا " عَلَى " فَدَخُولُ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهَا كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٤) :

(١) قال النيلي في التحفة الشافية : " وقولهم " أخذت العلم عنه " مجاز كأن العلم جاوز محله إلى محل آخر بمعنى أنه انتقل إليه مع ثبوته في محله الأول بخلاف تنقل الأجسام فإنها إذا جاوزت مكاناً فقد فارقتة لاستحالة أن يكون الجسم الواحد في مكانين في وقت واحد ، ولهذا قيل معناها المجاوزة حساً أو حكماً ، وقيل : إن " عَنْ " في قولهم " أخذت العلم عنه " بمعنى " من " أي : أخذت العلم منه " . (التحفة الشافية لوحة ٢٠٠ أ نسخة شيسرتيتي) .

(٢) البيت للقمامي عمير بن شيبم التقلبي ، كان نصرانيا فأسلم وهو ابن أخت الأخطل ، عده ابن سلام في الطبقة الثانية من شعراء الإسلام . (انظر : ابن سلام ٥٣٥ ، والخزانة ١ / ٣٩٢ بولاق) ، والبيت في ديوانه ٢٨ ، وابن يعيش ٨ / ٤١ ، ووصف المياني ٣٦٧ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، والمقرب ١ / ١٩٥ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، ونسبه المرزوقي في شرح الحماسة ١ / ١٣٧ للأعشى وليس في ديوانه .

والحبييا : موضع بالشام كما في معجم ما استعجم للبكري ١ / ٤٢٤ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) في (ف) " كقول مزاحم بن الحارث الشاعر " والنسبة من إضافة الناسخ .

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيْزَاءَ (١) مَجْهَلٍ (٢)

(٣) (وَأَلِيهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " مِنْ عَلَيْهِ " أَيُّ مِنْ فَوْقِهِ) (٣)

و " الظَّمُّ " : مَا بَيْنَ الشَّرْبَتَيْنِ ، وَيُرْوَى " خِمْسُهَا " (٤) وَهُوَ : الْيَوْمُ

الْخَامِسُ مِنْ يَوْمِ الْوُرُودِ ، وَ " تَصِلُ " : تُصَوِّتُ حَشَاهَا (٥) مِنْ يَبَسِ

الْعَطَشِ ، وَ " الْقَيْضُ " : قِشْرُ الْبَيْضِ الْأَعْلَى ، وَ " الزِّيْزَاءُ " : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ

الْمُسْتَوِيَّةُ الَّتِي لَا شَجَرَ فِيهَا ، وَهَمْزَتُهُ (٦) (لِلإِلْحَاقِ بِنَحْوِ " حِمْلَاقٍ " (٧) ،

وَهَذِهِ الهمزة مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلْفٍ ، وَالْأَلْفُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ زَائِدَةٌ لِلإِلْحَاقِ بِدَلِيلِ

ظُهُورِهَا فِي (دِرْحَايَةٍ) (٨) ، وَيُرْوَى بِفَتْحِ الزَّاءِ وَكَسْرِهَا ، وَقِيلَ : وَزَنْهَا "

(١) فى الأصل " بيضاء " وهي رواية أخرى إلا أن المؤلف لم يقصدها بدليل تفسيره لزيزاء فى شرحه ووجودها فى النسخة (ف) " برفاء " تحريف .

(٢) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي من الشعراء الإسلاميين كما فى (ف) ، والأزهية ٢٠٣ ، وابن يعيش ٢٨ / ٨ ، وهو فى الكتاب ٢٣١ / ٤ ، والمقتضب ٥٢ / ٣ ، ومغنى اللبيب ١٩٤ ، ٦٩٠ ، وشرح شواهد المغنى ٤٢٥ ، ووصف المباني ٣٧١ ، والحيوان ٤ / ٤١٨ ، وأسرار العربية ٢٥٦ .

(٣) فى (ف) " وإليه أشار بقوله من عن يمين ، وأما على أى من فوقه " سبق نظر .

(٤) وهي رواية الكتاب ٢٣١ / ٤ ، والمقتضب ٥٢ / ٣ ، والمجمل كمقعد : الذى لا يهتدى فيه .

(٥) الضمير فى " حشاها " يعود على القطة التى يصفها ، كما أن الضمير فى " عليه " يعود على فرخها ، أو وكراها .

(٦) فى الأصل « وهمزه » والمثبت من « ف » .

(٧) فى الأصل غير واضح ، والمثبت من (ف) ، وحملاق العين : باطن أجفانها الذى يسودّه الكحل ، وقيل : هو ما غطته الأجفان من بياض المقلة ، وحملق الرجل أى : فتح عينه .

(٨) موضعها فى الأصل بياض ، وهي فى (ف) " درجاته " مصحفة من " درحاية " ، كما فى ابن يعيش ٢٩ / ٨ ، يقال : رجلٌ درحايةٌ أى : كثير اللحم قصيرٌ سمينٌ ضخْمُ البطن .

فِعْلَاءٌ" ، وَأَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ بِدَلِيلِ عَدَمِ صَرْفِهَا فِي الْبَيْتِ (١) ، قَالُوا :
لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ (٢) فِيعَالًا ، أَوْ فِعْلَالًا ، أَوْ فِعْلَاءَ (٣) فَلَا
جَائِزُ أَنْ تَكُونَ " فِيعَالًا " ؛ (٤) لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمَصَادِرِ
نَحْوُ " ضِيرَابٍ وَقَيْتَالٍ " (٥) ، وَأَيْضًا لَوْ كَانَتْ " فِيعَالًا " لَكَانَتْ فَاؤُهَا
وَعَيْنُهَا مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدٍ ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ
" فِعْلَالًا " (٦) ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مُخْتَصٌّ بِالْمُضَاعَفِ مِنَ الْمَصَادِرِ / ٤٩ - ١
نَحْوُ (٦) (زَلْزَالٍ ، وَقِلْقَالٍ) (٧) فَبَقِيَ أَنْ تَكُونَ " فِعْلَاءَ " (٧) .
وَوَعْنُ " ، وَ" عَلَى " إِذَا كَانَا اسْمَيْنِ مَبْنِيَّانِ (٨) ؛ لِأَنَّ
لَفْظَهُمَا اسْمَيْنِ (٩) كَلَفْظِهِمَا حَرْفَيْنِ ، أَوْ لِأَنَّهُمَا نَقْلًا عَنِ الْحَرْفِيَّةِ
فَحُكِيًا (١٠) ، وَلِذَلِكَ تُقْلَبُ (١١) أَلِفُ " عَلَى " فِي الْإِضَافَةِ إِلَى
الْمُضْمَرِ كَمَا تُقْلَبُ إِذَا كَانَتْ حَرْفًا ، وَالْأَسْمُ الْمُتَمَكِّنُ لَا

- (١) وعلى هذه الرواية يكون " مجهل " صفةً لزياء ، أمّا على روايتي فتح الزاء وكسرهما مع كسر
الهمزة فيهما فعلى إضافة " زياء " إلى " مجهل " وقدر حذف الموصوف أي : مكان مجهل .
انظر ذلك في الخزانة ٢٥٧ / ٤ بولاق .
- (٢) في الأصل " فيعلاء أو فعلاء " تحريف وسقط .
- (٣) في الأصل " فيعلاء " .
- (٤) في الأصل " ضراب وقتال " بدون ياء .
- (٥) في الأصل " فعلاء " .
- (٦) بياض في الأصل .
- (٧) في الأصل " فعلا " .
- (٨) في الأصل " فمبنيان " .
- (٩) في الأصل " اسمان " بالرفع .
- (١٠) في الأصل " فحركتا " تحريف ، والمثبت من (ف) .
- (١١) في الأصل " القلب " .

تُقَلَّبُ (١) أَلْفُهُ لِأَجْلِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ (٢) إِلَّا " كِلَا " بِإِجْرَائِهَا مُجْرَى
الْمُثَنَّى .

وَفِي " عَلَى " إِذَا كَانَتْ اسْمًا ثَمَانِي لُغَاتٍ ، يُقَالُ : " جِئْتُ مِنْ عَلَوُ " -
بِضْمِّ الْوَاوِ ، وَفَتْحِهَا ، وَكَسْرِهَا - ، وَ " جِئْتُ مِنْ عَلٌ " - بِضْمِّ اللَّامِ - ، وَ " مِنْ
عَلٍ " - بِكَسْرِهَا وَتَنْوِينِهَا - ، وَ " مِنْ عَلَا " ، وَ " مِنْ عَلٍ " ، وَمِنْ مَعَالٍ " ، قَالَ
السِّيْرَافِيُّ : وَهِيَ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ
مَعْرِفَةٌ ، وَمُعْرَبَةٌ إِنْ قَدَّرْتَ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ نَكْرَةٌ (٣) ، وَمَعْنَاهَا
مَعْنَى " فَوْقِ " .

[مَعْنَى " فِي "]

وَلَمْ يَشْرَحْ (٤) مَعْنَى " فِي " كَمَا شَرَحَ مَعَانِي سَائِرِ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَمَعْنَاهَا :
الْوِعَاءُ وَالظَّرْفِيَّةُ إِمَّا تَحْقِيقًا نَحْوُ " زَيْدٌ فِي الدَّارِ " ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا نَحْوُ " أَنَا
فِي عِنَايَةِ فَلَانٍ " .

(١) فِي (ف) " تَقَلَّبَ " بِدُونِ " لَا " النَفْيِ .

(٢) نَحْوُ " عَصَاهُ " .

(٣) ذَكَرَ السِّيْرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ ج ١ لَوْحَةَ (٧٩) اللُّغَاتِ فِي " عَلَى " ثُمَّ قَالَ : " فَجَبِبَ أَنْ تَكُونَ
عَلٌ ، وَعَلٍ " وَمَا نَكَّرْنَا بَعْدَهُمَا فِي تَقْدِيرِ الْإِضَافَةِ ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَمْ يَخُلْ مِنْ أَنْ
يَكُونَ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً ، فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ نَكْرَةً تَنَكَّرَ " عَلٌ " وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَنُونٌ ، وَإِنْ كَانَ
مَعْرِفَةً بَنِي " .

(٤) أَيْ : الْمَصْنَفُ .

[باب القسم]

والتاء في القسم فرغ الواو في الله حسب لهما التساوي

القسم اسم للمصدر الذي هو الإقسام؛ لأن " أقسم " مصدره الإقسام أو يكون مصدرًا محذوف الزوائد ، وقيل : هو اسم (كالنقص بمعنى المنقوض)^(١) وليس مصدرًا ، والمراد به في عرف أهل العربية نفس اليمين .
و " التاء " في باب القسم بدل^(٢) من " الواو " ؛ (لأنها)^(٣) قد أبدلت من " الواو " في (نحو)^(٤) تجاه (والأصل)^(٤) وجاه ، وتخممة والأصل وخمة ، وتهممة والأصل وهممة ؛ لأنه من الوجاهة والوخامة والوهم ؛ لأن " التاء " مهموسة فناسب همسها لين " الواو " ^(٥) .

وقوله : " في الله حسب لهما التساوي " معناه أن " التاء " تماثل " الواو " وتساويها في الدخول على اسم الله لا غير ، ولا تدخل على غير اسم الله ؛ لانحطاط درجتها عن " الواو " ؛ لأنها فرعها ، أي : هي بدل منها ، وأما حكاية الأخفش^(٦) (ترب الكعبة)^(٦) فقليل نادر لا يقاس عليه ؛ لقلته^(٧) .

(١) في (ف) " كالنقص بمعنى المنقوض " والنقص كالفعل والحمل اسم البناء المنقوض إذا هدم .

(٢) في (ف) " بدلا " بالنصب .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) راجع المقتضب ٢ / ٣١٩ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٦١ .

(٦) سقط من (ف) .

(٧) راجع ابن يعيش ٨ / ٣٤ ورفض المياني ١٧٢ ، والجنى الداني ٥٧ ، حيث رأى الأخفش ثمة .

وَ "الْوَاوُ" فَرَعُ "الْبَاءِ" ثُمَّ كَثُرًا وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمِرًا
 قَوْلُهُ : "الْوَاوُ فَرَعُ الْبَاءِ" أَي : بَدَلٌ مِنْهَا ، وَإِنَّمَا أَبَدَلُوا "الْوَاوُ"
 مِنْ الْبَاءِ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ مَخْرَجَهُمَا وَاحِدٌ ؛ إِذْ هُمَا مِنْ الشَّفَتَيْنِ .
 وَالتَّانِي : اتَّفَاقُهُمَا فِي الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ "الْوَاوُ" لِلْجَمْعِ ،
 وَ"الْبَاءُ" لِلْإِصْطِقِ وَمَا لَاصَقَ شَيْئًا فَقَدْ (١) جَامَعَهُ ، وَمَا جَامَعَ
 شَيْئًا فَقَدْ (١) لَاصَقَهُ ، وَكَانَتْ "الْوَاوُ" فَرَعُ "الْبَاءِ" لِذَلِكَ .
 قَوْلُهُ : "ثُمَّ كَثُرَ" أَي كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْأَسْمِ الْمُظْهَرِ ؛ لِأَنَّهُ
 يَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مُظْهَرًا يَعْنِي الْوَاوُ ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِ
 لِانْحِطَاطِهِ عَنْ دَرَجَةِ "الْبَاءِ" .

قَوْلُهُ : " وَمَعَهُ فِعْلُ الْيَمِينِ أَضْمِرًا " أَي : مَعَ "الْوَاوِ" فَلَا
 تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ وَاللَّهِ " أَي : لَا يَظْهَرُ مَعَهُ فِعْلُ الْقَسَمِ ؛ لِتَقْصَانِهِ
 عَنِ "الْبَاءِ" (٢) ، وَلِقْصُورِهِ عَنِ "الْبَاءِ" كَانَ فَرَعًا .

وَيَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ "الْبَاءِ" فَقَطْ وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ
 / تَقُولُ : وَاللَّهِ وَأَقْسَمْتُ بِهِ وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهُ حَالٌ نَصْبِهِ ٤٩ - ب

(١) سقط من (ف) .

(٢) قال ابن القواس في لوحة ٥٢ : " وإنما لم يظهر الفعل معها لعدم صلاحيتها لتعديته ، أو لأنها
 عوض من الفعل والباء جميعاً طلباً للاختصار ، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه " ، وانظر
 المطبوع ١ / ٤٢٣ .

"البَاءُ" هِيَ الْأَصْلُ فِي الْقَسَمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الْقَسَمِ هِيَ " أَقْسَمْتُ ، وَحَلَفْتُ ، وَأَلَيْتُ " ، فَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فَاحْتَأَجَتْ إِلَى مَا يُعَدِّيهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، وَكَانَتْ " الْبَاءُ " أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ ، وَالْمُرَادُ إِصْطَالُ الْقَسَمِ بِالْمُقْسَمِ بِهِ ، وَأَمَّا " الْوَاوُ ، وَالْتَاءُ " فَلَا يَجْرَانِ فِي غَيْرِ الْقَسَمِ ، فَلِذَلِكَ كَانَا فَرْعَيْنِ ، وَيُظْهَرُ (١) الْفِعْلُ مَعَ " الْبَاءِ " وَحْدَهَا ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْقَسَمِ يَتَعَدَّى بِهَا دُونَ غَيْرِهَا ، وَتَدْخُلُ عَلَى كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ مِنْ مُظْهَرٍ وَمُضْمَرٍ ، تَقُولُ : " أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ بِكَ " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ (٢) .

[حروف القسم]

وَالْحُرُوفُ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ خَمْسَةٌ : " الْبَاءُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْتَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَمِنْ " .

قَوْلُهُ : " وَيُنْصَبُ الْاسْمُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ " (٣) مَعْنَاهُ إِذَا حُذِفَ حَرْفُ الْقَسَمِ (وَعَوِضَهُ) (٤) نَصَبَ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ الْاسْمَ الْمُقْسَمَ بِهِ (٥) ، وَيَجُوزُ الْجَرُّ فِي اسْمِ اللَّهِ خَاصَّةً ؛ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَسَمِ .

(١) فِي (ف) " وَظَهَرَ " .

(٢) سُورَةُ الْأَنْعَامِ ١٠٩ .

(٣) فِي (ف) " وَتُنْصَبُ الْاسْمُ إِذَا كَانَ الْحَرْفُ سَقَطَ " بِزِيَادَةِ " كَانَ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .

(٥) وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الدَّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ " وَيُنْصَبُ الْفِعْلُ إِذَا الْحَرْفُ سَقَطَ " .

وَمَعْنَاهُ ، أَنَّهُ إِذَا حُذِفَ فِعْلُ الْقَسَمِ وَالْحَرْفُ تَعَدَّى الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ إِلَى الْاسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ فَنُصِبَهُ ، وَهُوَ الْأَجُودُ فِي نَظَرِ ابْنِ الْقَوَّاسِ انظُرْ شَرْحَهُ ٤٢٣/١ .

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ يَجُوزُ الْجُرُّ فِي كُلِّ مُقْسَمٍ بِهِ (١) وَيُنْصَبُ الْأِسْمُ الْمُقْسَمُ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَسُوغُ فِيهِ الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، تَقُولُ : اللَّهُ لِأَقْوَمَنَّ " نَصَبًا وَجَرًّا فِي (اسْمٍ) (٢) اللَّهُ خَاصَّةً ، وَالنَّصْبُ أَرْجَحُ ، وَأَمَّا غَيْرُ اسْمٍ اللَّهِ فَيَتَّعَيْنُ النَّصْبُ كَقَوْلِكَ : (أَبَاكَ لِأَنْطَلِقَنَّ) (٣) ، وَالتَّقْدِيرُ : (أَحْلِفُ) (٤) بِأَيْبِكَ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجُرِّ ، وَنَصَبَ (الْأِسْمَ) (٤) وَلَا يَجُوزُ إِبْقَاءُ الْفِعْلِ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْقَسَمِ ، فَلَا تَقُولُ : " أَحْلِفُ اللَّهَ " .

وَقَوْلُهُ : " تَقُولُ : وَاللَّهِ " (هُوَ) (٤) مِثَالُ الْإِضْمَارِ لِلْفِعْلِ مَعَ الْوَاوِ . وَقَوْلُهُ : " وَأَقْسَمْتُ بِهِ " مِثَالُ لِإِظْهَارِهِ مَعَ " الْبَاءِ " .

وَقَوْلُهُ : " وَقَدْ تَقُولُ : اللَّهُ حَالَ نَصْبِهِ " مِثَالُ لِنَصْبِ الْأِسْمِ الْمُقْسَمِ بِهِ عِنْدَ حَذْفِ الْحَرْفِ .

وَقُلْ هَذَا لِلَّهِ وَاللَّهُ وَجُرُّ إِذَا نَابَ هَا وَالْهَمْزُ عَنْ حَرْفٍ يَجُرُّ

لِكَثْرَةِ الْقَسَمِ فِي كَلَامِهِمْ تَوَخَّوْا فِيهِ ضَرْوِيًّا مِنْ التَّخْفِيفِ مِنْ (حَذْفِ) (٤) فِعْلِ الْقَسَمِ تَارَةً ، وَحَذَفَ حَرْفَ الْقَسَمِ أُخْرَى ، وَحَذَفَ الْخَبَرَ إِذَا كَانَ الْمُقْسَمُ بِهِ اسْمًا ، وَلَمْ يُعْوِضُوا إِلَّا مِنَ الْحَرْفِ ، لِأَنَّهُ أُلْزِمَ لِلْقَسَمِ ، لِأَنَّ بِهِ يَنْفَصِلُ الْقَسَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِذَا حَذَفُوا الْحَرْفَ فَتَارَةً يُعْوِضُونَ عَنْهُ ، وَتَارَةً لَا

(١) انظر الإنصاف مسألة ٥٧ ص ٣٩٣ .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " أباك لا نطلق " .

(٤) سقط من (ف) .

يَعْوِضُونَ عَنْهُ شَيْئاً ، وَقَدْ عَوَّضُوا عَنْ " الْوَاوِ " فِي الْقَسَمِ حَرْفَ
الْأَسْتِفْهَامِ وَهُوَ الهمزةُ ، وَحَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهُوَ " هَا " ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ
بِقَوْلِهِ : " وَقُلْ (١) : هَا اللَّهُ " فَ " هَا " (٢) حَرْفُ تَنْبِيهِ نَابَتْ عَنْ " الْوَاوِ "
، وَلِذَلِكَ جَرَرْتَ الْأِسْمَ بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ كَمَا تَجَرَّهُ بِالْوَاوِ
(وَقَوْلُهُ : " وَاللَّهِ " مِثَالٌ لِهَمْزَةِ الْأَسْتِفْهَامِ ، وَجَرَّ الْأِسْمَ بِالْهَمْزَةِ
كَمَا تَجَرَّهُ بِالْوَاوِ) (٣) . لِنِيَابَةِ الهمزةِ عَنْهُ ، وَقَدْ نَبَّأَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ
فِي قَوْلِهِ : " إِذَا نَابَ (هَا) - يَعْنِي حَرْفَ التَّنْبِيهِ - ، وَالْهَمْزُ - يَعْنِي
حَرْفَ الْأَسْتِفْهَامِ - عَنْ (٤) الْوَاوِ الَّذِي عَنَاهُ بِقَوْلِهِ : " عَنْ حَرْفِ يَجْرُ "
وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ عِوَضٌ مِنْ (٥) الْوَاوِ " عَدَمُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا
وَبَيْنَهُ ، وَإِنَّمَا عَوَّضُوا حَرْفَ التَّنْبِيهِ وَهَمْزَةَ الْأَسْتِفْهَامِ عَنْ الْوَاوِ ؛
لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُنَّ ؛ فَإِنَّ التَّنْبِيَةَ يَقْتَضِي (٤) مُنْبَهًا وَمُنْبَهًا عَلَيْهِ
فَأَشْبَهَ/ الْوَاوِ الْمُقْتَضَى لِلْجَمْعِ ، وَكَذَلِكَ (حَرْفُ) (٣) الْأَسْتِفْهَامِ
يَقْتَضِي وَضْعَهُ سَائِلًا وَمَسْئُولًا عَنْهُ ، وَقِيلَ : لَمَّا كَانَ الْقَسَمُ
يَفْتَقِرُ إِلَى الْجَوَابِ (٢) أَشْبَهَ الْمُبْهَمَ الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى
الصِّفَةِ (٢) ، وَأَشْبَهَ (الْأَسْتِفْهَامِ) (٣) الْمُفْتَقِرَ فِي بَيَانِهِ إِلَى

١-٥٠

(١) فِي (ف) " وَقِيلَ " .

(٢) فِي الْأَصْلِ " فِيهَا " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) لَيْسَ وَاضِحًا فِي الْأَصْلِ .

(٥) فِي (ف) " عَنْ " .

الجَوَابِ ، فَلِذَلِكَ عَوَّضُوا فِيهِ حَرْفَ التَّنْبِيهِ ، وَهَمْزَةَ الِاسْتِفْهَامِ ، قَالَ الْأَخْفَشُ (١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوْلِهِمْ : " لَاهَا اللَّهُ ذَا " : " إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْمُقْسَمِ بِهِ كَأَنَّهُ صِفَةٌ لِاسْمِ اللَّهِ ، وَالْمَعْنَى : لَا وَاللَّهِ الْحَاضِرِ ، فَ " ذَا " مَجْرُورٌ الْمَوْضِعِ ، صِفَةٌ لِاسْمِ اللَّهِ الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَفُهُمْ مِنْهُ مَعْنَى الْحُضُورِ : (لأنَّ " ذَا " إِشَارَةٌ) (٢) إِلَى حَاضِرٍ (وَكَأَنَّهُ) (٣) يَقْبَلُ فِي هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ (٤) ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ عَلَى هَذَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ " لَاهَا اللَّهُ ذَا إِنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا " ، أَي : وَاللَّهِ الْحَاضِرِ أَوْ الشَّاهِدِ إِنَّ الْأَمْرَ كَذَا وَكَذَا .

قَالَ الْخَلِيلُ : " إِنَّ " ذَا " مِنْ جُمْلَةِ الْجَوَابِ لِأَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ ، وَالْتَقْدِيرُ عِنْدَهُ " لَا وَاللَّهِ لِلْأَمْرِ هَذَا " (٥) فَحَذَفَ " الْأَمْرَ " لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ " هَا " كَمَا قُدِّمَ فِي قَوْلِهِمْ : " هَاهُوَذَا " (٦) أَي : هُوَ (هَذَا) (٧) ، وَصَارَ " هَا " مَعَ التَّقْدِيمِ عَوَّضًا مِنْ حَرْفِ الْقَسَمِ ، وَلَكَ فِي أَلْفِهَا (٨) وَجْهَانِ : حَذْفُهَا ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ بَعْدَهَا (٩) ، وَإِتْبَاتُهَا ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنَ السَّاكِنِ مُدْغَمٌ فَأَشْبَهَ " دَابَّةً ، وَشَابَةَ " ، وَالْحَذْفُ أَقْيَسُ ؛ لِأَنَّ " هَا " عَلَى حَرْفَيْنِ وَهُوَ مُنْفَصِلٌ عَنِ الْمُدْغَمِ لِأَنَّهُ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَجَرَى مَجْرَى " يَخْشَى اللَّهُ " فِي الْحَذْفِ .

(١) انظر شرح السيرافي بحاشية الكتاب ٣ / ٥٠٠ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٦ ، والمقتضب ٢ / ٣٢١

(٢) في (ف) " لأنه إشارة " .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) سورة الحديد ٤ .

(٥) في الأصل " الأمر هذا " ، والمثبت من (ف) ، وهو موافق للكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٦) الكتاب ٣ / ٤٩٩ فما بعدها .

(٧) في (ف) " ذَا " .

(٨) في (ف) " ألف ها " .

(٩) فتقول " لاهلله ذا " ، وانظر : ابن يعيش ٩ / ١٠٦ ، والأصول في النحو ١ / ٥٢٥ ، والمقتضب

وَفِي أَمَانَةٍ وَعَهْدِ اللَّهِ الرَّفْعُ وَالنُّصَبُ بِلَا اشْتِبَاهِ

أَمَّا الرَّفْعُ فَعَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَمَانَةُ اللَّهِ (قَسَمِي) (١) ، وَعَهْدُ اللَّهِ يَمِينِي ، أَوْ يَكُونُ التَّقْدِيرُ : عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ لِأَقَوْمِنَّ .
وَأَمَّا النُّصَبُ فَعَلَى تَقْدِيرٍ : أَحْلَفُ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأُقْسِمُ بِعَهْدِ اللَّهِ ، فَحَذَفَ الْحَرْفُ - أَعْنَى حَرْفَ الْجَرِّ - تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ فَنُصِبَ الْأَسْمُ بِالْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظُّبَاءِ السُّوَانِحِ (٢)

يُرِيدُ : أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ أَحْلَفُ بِاللَّهِ نَاصِحٌ ، وَيَجُوزُ (الْجَرُّ) (٣) فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُ فِعْلٍ لَا يَتَعَدَّى بِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ ، فَكَأَنَّهُ يَضْمُرُ فِعْلًا مَتَّعِدِيًّا (٤) .

وَفِي لَعْمَرٍ وَأَيْمُنٍ الرَّفْعُ وَجِبٌّ وَعَمْرٌ مُصَدَّرٌ بِفِعْلِهِ أَنْتَصَبُ

إِنَّمَا وَجِبَّ الرَّفْعُ فِي " لَعْمَرُكَ " لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ ، وَخَبَرُهُ مَحذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَعْمَرُكَ قَسَمِي أَوْ يَمِينِي ، فَحَذَفَ الْخَبَرَ تَخْفِيفًا ؛ لِكثْرَةِ الْأَسْتِعْمَالِ وَلِلْعِلْمِ بِهِ ، وَلِسَدِّ جَوَابِ الْقَسَمِ مَسَدَّهُ ، وَاللَّامُ فِي " لَعْمَرُكَ " لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَكَذَلِكَ :

(١) سقط من الأصل .

(٢) البيت لذى الرمة كما في ملحقات ديوانه ١٨٦١ / ٣ ، وابن يعيش ١٠٣ / ٩ ، والمخصص ١١١ / ١٣ ، وضرائر الشعر ١٤٥ ، والكتاب ١٠٩ / ٢ ، ٤٩٨ / ٣ ، هارون ، والأصول في النحو ٥٢٦ / ١ ، وشرح ابن القواس ١٥٣ ، وشرح ابن الخباز ٢٧ ب ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٧ / ١ .

قال ابن يعيش ١٠٤ / ٩ " السانح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينصرف له ، فيتشامع به ، ومن العرب من يتيمين به لأخذه في اليمين . وقد جعله ذو الرمة مشئوما لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه " .

(٣) في الأصل " غير واضح " .

(٤) انظر الأصول في النحو ٥٢٧ / ١ ، وابن يعيش ١٠٤ / ٩ .

لَأَيِّمُنُ اللَّهُ لِأَقْوَمِنَ ، وَلَعَمْرُ فِيهِ لُغْتَانِ (١) ضَمُّ الْعَيْنِ ، وَفَتْحُهَا ،
 وَاخْتَارُوا الْفَتْحَ فِي الْقَسَمِ تَخْفِيفًا ، وَإِذَا لَمْ يَدْخُلِ اللَّامُ عَلَى "عَمْرَكَ" ،
 وَعَلَى "لَأَيِّمُنُ" (٢) نَصَبْتَهُمَا (٣) ، نَقُولُ : "عَمْرَكَ اللَّهُ" أَيُّ بِتَعْمِيرِكَ
 اللَّهُ ، أَيُّ بِإِقْرَارِكَ اللَّهُ بِالْبَقَاءِ وَالِدَوَامِ ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ فِي اسْمِ اللَّهِ
 تَعَالَى عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ أَيُّ : بِتَعْمِيرِ اللَّهِ إِيَّاكَ ، وَفِي نَصْبِهِمَا وَجْهَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمَا مَصْدَرَانِ انْتَصَبَا نَصَبَ (٤) الْمَصَادِرِ ، وَهُوَ
 اخْتِيَارُ صَاحِبِ الْأَرْجُوزَةِ ؛ لِقَوْلِهِ : "وَعَمْرُ" (٥) مَصْدَرٌ بِفِعْلِهِ انْتَصَبَ "

يُرِيدُ (٦) : إِذَا لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ لَامُ الْأَبْتِدَاءِ انْتَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ . / ٥٠ - ب

قَوْلُهُ "بِفِعْلِهِ" يُرِيدُ بِالْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ تَقْدِيرُهُ : "عَمَرَتَ اللَّهُ
 تَعْمِيرًا" ، أَيُّ : أَقَرَّرْتَ لَهُ بِالِدَوَامِ ، وَوَصَفْتَهُ بِذَلِكَ ، أَوْ "عَمْرَكَ
 اللَّهُ تَعْمِيرًا" أَيُّ : أَطَالَ اللَّهُ عَمْرَكَ ، وَالصَّحِيحُ (٧) أَنَّ نَصْبَهُ إِذَا
 كَانَ دُعَاءً عَلَى الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا كَانَ قَسَمًا (نُصِبَ) (٨) كَنَصَبِ أَسْمَاءِ
 الْقَسَمِ الْمُحْنُوفِ مِنْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِتَعْمِيرِكَ
 اللَّهُ ، وَقِيلَ : مَعْنَى "عَمْرَكَ اللَّهُ" أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِعِبَادَتِكَ اللَّهُ ، يُقَالُ :

(١) انظر القاموس (عمر).

(٢) في (ف) "أيمن".

(٣) في الأصل "نصبتهما".

(٤) في الأصل "بنصب"، وفي (ف) "تعرب"، والصواب ما أثبتته.

(٥) في الأصل "وعمر" تحريف.

(٦) في (ف) "فزيد".

(٧) وهو الوجه الثاني، ينظر ابن الشجري ٢٤٩/١، والمقتضب ٢٣٥/٢ فما بعدها.

(٨) سقط من (ف).

عَمَرَ يَعْمُرُ أَيُّ : عَبْدٌ يُعْبَدُ ، حَكَى أَبُو السَّكَيْتِ (١) عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ (٢) أَنَّهُ سَمِعَ
 أَعْرَابِيًّا يَقُولُ وَقَدْ سُئِلَ أَيُّنَ تَمْضِي ؟ (فَقَالَ : أَمْضِي) (٣) أَعْمُرُ اللَّهُ أَيُّ :
 أَعْبُدُ اللَّهَ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ « الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ » (٤) مِنْ هَذَا ، أَيُّ : الْمَعْبُودِ
 فِيهِ (اللَّهُ) (٥) .

وَأَمَّا " أَيُّمْنُ " (٦) اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ " فَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ مَوْضُوعٌ لِلْقَسَمِ مَأْخُودٌ مِنَ
 الْيُمْنِ وَالْبَرَكَةِ ، كَأَنَّهُ (قَالَ) (٣) : أَقْسِمُ بِيُمْنِ اللَّهِ (٧) وَبَرَكَتِهِ ، وَهُوَ (٨) مُبْتَدَأٌ
 مَحْدُوفٌ الْخَبْرُ ، لِعَيْنِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي " لَعْمُرُكَ " ، وَهَمْزَتُهُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ ، وَكَانَ
 الْقِيَاسُ كَسْرَهَا ، وَإِنَّمَا فَتِحَتْ لِقَلَّةِ تَصْرُفِ هَذَا الْاسْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا
 فِي الْقَسَمِ وَحْدَهُ فَاشْتَبَهَ الْحَرْفَ ، وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ تَفْتَحُ مَعَ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ لَامٌ
 التَّعْرِيفِ فَفَتِحَتْ هُنَا تَشْبِيهًا لِهَذَا الْاسْمِ - لِقَلَّةِ تَصْرُفِهِ فِي الْكَلَامِ - بِالْحَرْفِ ،

(١) فى الأصل " ابن المسيب " وهو تحريف صوابه من (ف) ، ومن ابن يعيش ٩ / ٩٥ ، وابن السكيت
 هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق المتوفى سنة ٢٤٤ هـ من أئمة العربية وإليه انتهى علم الكوفيين .
 ترجمته فى البغية ٢ / ٢٤٩ ، ونزهة الألباء ١٧٨ .

(٢) هو محمد بن زياد مولى بن هاشم كان نحويًا عالمًا باللغة والشعر من رواية الكوفيين توفى سنة
 (٢٣٠ هـ) ، ترجمته فى البغية ١ / ١٠٧ ، وتاريخ العلماء النحويين للتنوخى ٢٠٥ ، ونزهة الألباء
 ١٥٠ .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) سورة الطور : ٤ .

(٥) سقط من (ف) ، وانظر ابن يعيش ٩ / ٩٥ .

(٦) فى (ف) " لايمان الله - بلام الابتداء ، وانظر الإتنصاف ٤٠٤ ، المسألة ٥٩ ، حيث ذهب الكوفيون
 إلى أن " أيمن " فى القسم جمع يمين وهمزته للقطع ، بينما ذهب البصريون إلى أنه اسم مفرد
 مشتق من اليمين وهمزته همزة وصل ، وتبعهم المؤلف .

(٧) فى الأصل " ييمين " .

(٨) فى الأصل " هذا " .

وَقَدْ حَكَى يُونُسَ (١) كَسْرَهَا فِي " أَيْمُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ " ، وَلِشَبَهِهِ هَذَا الْاسْمَ بِالْحَرْفِ تَلَعَّبُوا بِهِ (٢) فَأَدْخَلُوهُ ضَرْبًا مِنَ التَّغْيِيرِ فَحَذَفُوا ثَوْتَهُ (٣) وَقَالُوا : " لِيَمِ اللَّهُ " بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا ، وَتَارَةً حَذَفُوا الْأَلْفَ وَالْيَاءَ مِنْهُ فَقَالُوا : " مِنْ اللَّهِ " ، وَتَارَةً أَبَقُوا الْمِيمَ وَحَدَّهُ فَقَالُوا : " مِ اللَّهُ " (٤) بِضَمِّ الْمِيمِ وَكَسْرِهَا (٥) .

وَقِيلَ : لِلَّهِ وَمِنْ رَبِّي قَسَمٌ وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تَضَمَّ

يُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ " مِ اللَّهُ " (٤) بِالْمِيمِ وَفِي بَعْضِهَا " لِلَّهِ بِاللَّامِ ، فَأَمَّا الْمِيمُ فَقِيلَ هِيَ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَخْرَجِهَا .
 وَقِيلَ : هِيَ " مِنْ " الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْقَسَمِ حُفَّتْ بِحَذْفِ النُّونِ ، وَلِذَلِكَ (٦)
 يُقَالُ : " مِ اللَّهُ " (٤) بِضَمِّهَا ، وَ " مِ اللَّهُ " (٤) بِكَسْرِهَا ، كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي " مِنْ " ، وَمَنْ رَوَاهُ بِاللَّامِ فَهِيَ لَامٌ الْجَرِّ وَفِيهَا مَعْنَى التَّعَجُّبِ (٧) .

وَقَوْلُهُ : " وَمِيمُهُ مَكْسُورَةٌ وَقَدْ تَضَمَّ " إِشَارَةٌ إِلَى " مِنْ " وَحَدَّهَا إِذَا قِيلَ :

" لِلَّهِ بِاللَّامِ ، وَإِذَا قِيلَ : " مِ اللَّهُ " (٤) بِالْمِيمِ فَيَكُونُ إِشَارَةً إِلَى الْجَمِيعِ .

(١) انظر المقتضب ٢ / ٣٢٩ .

(٢) في ابن يعيش ٩ / ٩٢ " تلاعبوا به " .

(٣) في (ف) " بعضه " .

(٤) في (ف) " ما الله " .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٣٣٠ ، وابن يعيش ٩ / ٩٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٣٥ ، والإنصاف المسألة ٥٩ .

(٦) في (ف) " وكذلك " .

(٧) وقد مثل له المبرد بقوله " لِلَّهِ مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ " . المقتضب ٢ / ٣٢٣ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : " لَاهِ أَبُوكَ فَأَصْلُهُ " لِلَّهِ أَبُوكَ " ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ :
حُذِفَتْ لَامُ الْجَرِّ وَلَامُ التَّعْرِيفِ ، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبِيهِ (١) .

قَالَ الْمُبَرِّدُ : لَامُ الْجَرِّ لَا تُحْذَفُ إِلَّا بِعَوَضٍ كَحَذْفِ " رَبِّ " مَعَ الْوَاوِ ، بَلِ الْمَحْذُوفُ اللَّامُ " (٢) الَّتِي هِيَ (عَيْنُ الْكَلِمَةِ) (٣) ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ مَحْذُوفَةٌ " الْفَاءُ " بِمَعْنَى " إِيَّاهُ " فَلَوْ حُذِفَتْ اللَّامُ - الَّتِي هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ - وَلَامُ الْمَعْرِفَةِ بَقِيَتْ الْأَلْفُ الزَّائِدَةُ ؛ لِأَنَّ وَزْنَ " إِيَّاهُ " " فِعَالٌ " ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَتَكُونُ لَامُ الْجَرِّ دَاخِلَةً عَلَى سَاكِنٍ فَيَجِبُ عَلَى هَذَا الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ عِنْدَ سُقُوطِ لَامِ الْجَرِّ وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ ، وَيَلْزَمُ مِنْهُ حَذْفُ حَرْفَيْنِ مُتَوَالِيَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ - وَهَمَّا الْفَاءُ ، وَالْعَيْنُ - ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ أَيْضاً .

وَلَا يُضْمُّ مِيمٌ " مِنْ " إِلَّا فِي / الْقَسَمِ ، وَقِيلَ : هِيَ مُخَفَّفَةٌ مِنْ " أَيْمَنْ " فَضُمُّوا الْمِيمَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ .

وَلَا يَدْخُلُ " مِنْ " فِي الْقَسَمِ إِلَّا عَلَى " رَبِّي " ، وَلَا تَدْخُلُ الْمِيمُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَالْتَاءِ .

وَلَا يَظْهَرُ الْفِعْلُ مَعَ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ ، كَمَا لَا يَظْهَرُ مَعَ

" الْوَاوِ " .

وَقِيلَ : إِنَّ " الْوَاوَ " بَدَلٌ مِنْ " الْبَاءِ " وَالْفِعْلُ ، لِعَدَمِ ظُهُورِ

الْفِعْلِ مَعَهَا .

وَلَا تَدْخُلُ أَيْضاً هَذِهِ الْحُرُوفُ عَلَى مُضْمَرٍ ، كَمَا لَا تَدْخُلُ

الْوَاوُ " عَلَيْهِ " .

(١) الكتاب ٣ / ٤٩٨ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٥ ، وابن يعيش ٩ / ١٠٥ ، والهمع ٢ / ٣٧ .

(٣) في الأصل " لام الكلمة " ، وفي (ف) « من نفس الكلمة » والصواب ما أثبتت بدليل ما بعده .

[جواب القسم]

وَالْجُمْلَةُ الَّتِي يُجَابُ الْقَسْمُ بِهَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَتَلْزَمُ
 " إِنْ " وَقَدْ أَنْخَلَ قَوْمٌ " لَأَمَّا " مَكَانَ " إِنْ " أَكْثَرَ الْكَلِمَاتِ
 تَقُولُ : وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مَفْضِلٌ وَاللَّهِ إِنْ خَالَداً مَفْضِلٌ

رَبِّمَا افْتَقَرَ الْقَسْمُ إِلَى جَوَابٍ ؛ لِأَنَّهُ أَنْمَا يُذَكَّرُ لِيُوكَّدَ بِهِ مَا يُرَادُ فِعْلُهُ أَوْ
 تَرْكُهُ ، وَالْمُوكَّدُ إِنَّمَا يُذَكَّرُ ؛ لِأَجْلِ غَيْرِهِ ، فَلِذَلِكَ افْتَقَرَ الْقَسْمُ إِلَى جَوَابٍ كَمَا
 يَفْتَقِرُ الْمُوكَّدُ إِلَى ذِكْرِ الشَّيْءِ الَّذِي يُوكَّدُهُ .

وَالْقَسْمُ جُمْلَتَانِ ، الْأُولَى مِنْهُمَا إِنْشَائِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ بِهَا ، وَالثَّانِيَّةُ
 خَبَرِيَّةٌ ، وَهِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ كُلُّ (١) وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ
 مُسْتَقَلَّةً بِنَفْسِهَا احتاجتْ إِلَى مَا يُخْرِجُهَا مِنْ حُكْمِ الْأَسْتِقْلَالِ وَيَرْبِطُهَا بِمَا
 قَبْلَهَا (١) ؛ إِذْ لَا غِنَى لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى .

وَالْحُرُوفُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُقْسَمِ عَلَيْهَا أَرْبَعَةٌ ، حَرْفَانِ
 لِلْإِجَابِ ، وَهُمَا " إِنْ ، وَاللَّامُ " ، وَحَرْفَانِ لِلنَّفْيِ ، وَهُمَا " مَا ، وَلَا " ، وَإِنَّمَا
 اخْتَصَّ الْجَوَابُ فِي الْقَسْمِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ (لِمَا فِيهَا) (٢) مِنَ التَّوَكُّيدِ
 الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الْقَسْمِ ، فَـ " إِنْ " تَلْزِمُ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ لِاخْتِصَاصِهَا بِهَا مِنْ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ هَكَذَا " وَاحِدٌ مِنَ الْجُمْلَةِ مُسْتَقَلَّةٌ بِنَفْسِهَا احتاجتْ إِلَى مَا يُخْرِجُهَا .. وَيَرْبِطُهَا بِمَا قَبْلَهُ "

وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ ، وَفِي الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ / لَوْحَةٌ ٢٢ " وَلَمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ

مُسْتَقَلَّةٌ احتجَّتْ إِلَى حَرْفٍ يَرْبِطُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى " . وَهُوَ كَثِيرٌ النِّقْلِ عَنِ الْمُؤَلِّفِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " لِمَا قَبْلَهَا " .

جِهَةً أَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَأَمَّا " الأَلَامُ " فَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمَلِ الأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ عَلَى مَا سَيَأْتِي مُفْصَلًا ، وَقَدْ مَثَّلَ بِـ " إِنْ " بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ إِنْ خَالِدًا مُفْضَلًا " ، وَبِالأَلَامِ بِقَوْلِهِ : " وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُفْضَلٌ " .

وَيَجَابُ القَسَمُ أَيْضًا بِـ " إِنْ " المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، تَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ " (١) ؛ فَإِنْ أَعْمَلْتَهَا لَمْ يَجِبْ دُخُولُ الأَلَامِ فِي خَبَرِهَا ، لِتَمْيِيزِهَا عَنِ النُّافِيَةِ بِالعَمَلِ فَتَقُولُ : " وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ " .

وَالْفِعْلُ إِنْ تُجِبُ بِهِ فَجِي بَقْدٍ وَاللَامُ نَحْوُ : وَالسَّمَا لَقَدْ رَشَدَ

يُرِيدُ بِالفِعْلِ المَاضِي ؛ لِأَنَّ المُضَارِعَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى " قَدْ " ، وَتَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : " لَقَدْ رَشَدَ " يُدَلُّ عَلَى مُرَادِهِ ، وَقَوْلُهُ : " فَجِي بَقْدٍ " يُرِيدُ بِالمَجِيءِ بِهَا إِمَّا ظَاهِرَةً (كَمَا مَثَّلَ بِهَا) (٢) ، وَإِمَّا مُقَدَّرَةً ، كَقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا وَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ (٣)

(١) في الأصل " قائم " بدون لا التوكيد .

(٢) في (ف) " كمثل ما مثل بها " .

(٣) الديوان ٣٢ ، وفيه " فما إن " ، والفاجر هنا : الكاذب .

والصالي : الذي يصطلي بالنار . يقول : لما خوفتني من السمار أقسمت لها كاذباً أن ليس منهم أحدٌ إلا نائماً .

وهو في ابن يعيش ٢٠/٩ ، ٢١ ، ٩٧ ، والتبصرة والتذكرة ١/٧٧ ، ٤٥٢ ، والمقرب ١/٢٠٥ ، والخزانة ٤/٢٢١ بولاق ، وتهذيب اللغة ٥/٦٦ ، والأصول في النحو ١/٢٩٣ ، والهمع ١/١٢٤ ، ٢/٤٢ ، والنذر اللوامع ١/٩٦ ، ٢/٤٨ .

على أن قوله " لناموا " جواب القسم وجاز الربط باللام من غير " قد " لضرورة الشعر ، وفي ذلك خلاف . انظره في : ابن يعيش ٩/٢١ ، والخزانة ٣/٢٢١ بولاق ، والتبصرة والتذكرة ١/٤٥٢ ، ومغنى اللبيب ٢٣٠ .

أَيٌّ : لَقَدْ نَامُوا ، فَ " قَدْ " هُنَا مُقَدَّرَةٌ ؛ لِضُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وَإِنَّمَا
وَجِبَ الْإِثْيَانُ بِـ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي ؛ لِأَنَّهَا تَقَرَّبَ الْفِعْلُ مِنَ الْحَالِ ،
وَإِذَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ " قَدْ " كَانَ مُبْهَمًا فِي جَمِيعِ أَزْمِنَةِ الْمَاضِي ،
فَيَكُونُ غَيْرَ مُتَعَيَّنِ الْوَقْتِ فَيَكُونُ مَجْهُولًا ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ
عَلَيْهِ مَجْهُولًا (١) كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُقْسَمُ بِهِ مَجْهُولًا (١) ؛
لِأَنَّ الشَّيْءَ الْمَجْهُولَ لَا يَصِحُّ تَأْكِيدُهُ بِالْقَسَمِ ، لِمَا قُلْنَا : إِنْ / ٥١ - ب
الْقَسَمِ جُمْلَةً يُؤْتَى بِهِ لِتَأْكِيدِ جُمْلَةٍ أُخْرَى .

وَفِي الْمُضَارِعِ أَنْتِ بِاللَّامِ وَزَيْدٌ نُونًا مُؤَكَّدًا عَلَيْهِ تَعْتَمِدُ
شُدُّدًا أَوْ خَفْفًا بِالسَّوَاءِ وَمَعْنَاهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَانِبِي
يُرِيدُ : وَفِي الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ، وَمُرَادُهُ بِالْمُضَارِعِ الْمُسْتَقْبَلُ ؛
فَإِنَّ نُونَ التَّوَكِيدِ لَا تَدْخُلُ عَلَى فِعْلِ الْحَالِ ، فَلَا تَقُولُ : " وَاللَّهِ
لَأَقُومَنَّ الْآنَ " .

وَقِيلَ : إِنَّمَا زِيدَتِ النُّونُ مَعَ لَامِ الْقَسَمِ لِالْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ
الْأَبْتِدَاءِ الدَّاخِلَةِ فِي خَبَرِ " إِنْ " ، فَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ " (١)
فَهَذِهِ (٢) اللَّامُ جَوَابُ الْقَسَمِ تَقْدِيرُهُ : إِنْ زَيْدًا - وَاللَّهِ -
لَيَقُومَنَّ (١) ، وَإِذَا قُلْتَ : " إِنْ زَيْدًا لَيَقُومَنَّ " ، فَهِيَ اللَّامُ الدَّاخِلَةُ عَلَى
خَبَرِ " إِنْ " .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّامِ الَّتِي فِي جَوَابِ الْقَسَمِ وَبَيْنَ لَامِ الْأَبْتِدَاءِ فِي
خَبَرِ " إِنْ " مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

(١) سقط من (ف) . سبق نظر .

(٢) في الأصل " وهذا " .

أَحَدَهَا : مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَقْتِرَانِ الْفِعْلِ مَعَهَا بِنُونِ التَّوَكُّيدِ .

وَالثَّانِي : أَنَّ اللَّامَ فِي خَبَرِ " إِنْ " تَكُونُ لِلْحَالِ غَالِبًا ، وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَمَّا اللَّامُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ فَلَا تَدَخُلُ الْبَتَّةَ إِلَّا عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَالثَّلَاثُ : أَنَّ مَعْمُولَ الْفِعْلِ مَعَ (١) الْإِبْتِدَاءِ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ ، تَقُولُ : " إِنْ زِيدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ " فَقَدِمْتَ حَرْفَ الْجَرِّ وَهُوَ مَعْمُولٌ " قَائِمٌ " ، وَلَا يَجُوزُ [أَنْ تَقُولَ] (٢) : " إِنْ زِيدًا فِي الدَّارِ لَيَقُومَنَّ " ؛ لِأَنَّ لَامَ الْقَسَمِ لَيْسَتْ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " شُدُّدٌ أَوْ خُفْفٌ بِالسَّوَاءِ " يُرِيدُ بِهِ نُونَ التَّأَكِيدِ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ؛ فَإِنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ لِاثْنَيْنِ ، أَوْ لِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ لَمْ يَجْزُ تَخْفِيفُ النُّونِ ، نَحْوُ " وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ " ، وَكَذَلِكَ " وَاللَّهِ إِنْ النِّسَاءِ لَيَقْمَنَّ " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَمِنْهُ مَا بِاللَّامِ حَسْبُ جَائِي " فَيُرِيدُ أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ قَدْ يَأْتِي بِاللَّامِ وَحْدَهَا مِنْ غَيْرِ نُونِ التَّأَكِيدِ ، كَمَا أَنْشَدَ الْفَرَّاءُ :

لئن تك قد ضاقت علي بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي أوسع (٤)

(١) في (ف) " على " .

(٢) سقط من الأصل .

(٣) في الأصل " ليقمن " تحريف .

(٤) نسبه الفراء في معاني القرآن ١٣١/٢ للكثير بن معروف وهو شاعر إسلامي مخضرم وروايته :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم

ليعلم ربي أن بيتي واسع

وهو في الخزانة ٤/ ٢٢٠ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨ ، بولاق ، والمعيني ٤/ ٢٢٧ ، وشفاء العليل في إيضاح

التسهيل ١٧٨ ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، والأشمونى ٤/ ٢١ .

أَيُّ : وَاللَّهِ لَيَعْلَمَنَّ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي أَوْسَعُ ، فَحَذَفَ النُّونَ ، وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ
الَّلَامِ وَإِبْقَاءِ النُّونِ وَحَدَهَا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (١) :

وَقَتِيلُ مُرَّةً أَثَارَنَّ فَإِنَّهُ فَرَعٌ وَإِنْ أَحَاكُمُ لَمْ يَقْصِدِ (٢)

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَنفِيًّا بِلَا أَوْ مَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَا فَعَلَا
فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِذْ أَمِنُوا الْإِلْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ
كَقَوْلِهِ: (تَاللَّهِ تَفْتَوُ) حَذْفُ "لَا" مِنْهُ أَيُّ: لَا تَفْتَوُ الْمَعْنَى عُرِفُ

يُرِيدُ بِالْحَرْفِ "لَا" وَحَدَهَا ؛ فَإِنَّ "مَا" لَمْ يُسْمَعْ حَذْفُهَا ، وَإِنَّمَا الْحَذْفُ
لِـ "لَا" وَحَدَهَا " ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يُوْسُفَ ﴾ (٣) ، أَيُّ : (لَا
تَفْتَوُ) فَحَذَفَ "لَا" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، إِذْ قَدْ عَلِمَ أَنَّ الْفِعْلَ الْمُوجِبَ تَلَزَمَهُ
الَّلَامُ (وَالنُّونُ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ) (٤) عَلِمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُوجِبٍ ، قَالَ
الشَّاعِرُ (٥) :

(١) في (ف) قال عامر بن الطفيل الشاعر " والزيادة من إضافة الناسخ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل العامري من الشعراء الفرسان أدرك النبي عليه السلام ولم يسلم بمات سنة

١١ هـ ، ترجمته في الخزانة ١ / ٤٧٣ بولاق .

وقد روى عجزه " فرغ وأن أخاهم لم يثأر " ، وهو في المفضليات ٣٦٤ ، والأصمعيات

٢١٦ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٢٩ ، وابن الشجري ١ / ٣٦٩ ، ٢ / ٢٢١ ، ومغنى اللبيب

٨٤٥ ، والخزانة ٤ / ٢١٦ ، ٢ / ٤٧٢ عرضا بولاق ، والهمع ٢ / ٤٢ ، وضرائر الشعر ١٥٧ . قتيل

مرة : أخو الشاعر قتله بنو مرة . فرغ : رأس في قومه شريف ومن رواه " فرغ " بالغين المعجمة

فمعناه هدر إن يثأر له . لم يقصد : لم يقتل .

(٣) سورة يوسف ٨٥ ، وقوله تعالى " تالله " سقط من الأصل .

(٤) سقط من الأصل عدا كلمة " فإذا " .

(٥) في (ف) " وقال عبد مناة الشاعر " ، والزيادة من إضافة الناسخ .

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ نُوْحَيْدٍ بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُّ (١)
 أَيُّ: لَيَبْقَى ، فَحَذَفَ "لَا" لِلْعِلْمِ بِمَكَانِهَا ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ :
 إِذْ أَمِنُوا الْإِنْبَاسَ حَالَ الْحَذْفِ "أَيُّ: إِنَّمَا جَازَ الْحَذْفُ لِأَمْنِ
 اللَّبْسِ .

١ - ٥٢ /

قَوْلُهُ : "يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ" ، وَأَطْلَقَ بِقَوْلِهِ (الْحَرْفُ) (٢) ثُمَّ
 قَيَّدَهُ فِيمَا بَعْدُ بِتَمَثُّلِهِ بِقَوْلِهِ : "تَأَلَّهَ تَفْتَوُ حَذْفَ "لَا" مِنْهُ أَيُّ : لَا
 تَفْتَوُ فَبَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ بِالْحَرْفِ (٣) الَّذِي يَجُوزُ حَذْفُهُ (٤) "لَا" وَحَدَّهَا .
 وَإِنَّمَا لَمْ تُحَذَفْ " مَا ؛" لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ عَامِلَةً فِي لُغَةِ الْحِجَازِ ،
 فَلَمْ يَجْزُ حَذْفُهَا مَعَ بَقَاءِ عَمَلِهَا ، فَأَجْرَبَتْ دَاخِلَةً عَلَى الْفِعْلِ (ذَلِكَ
 الْمَجْرَى فِي امْتِنَاعِ الْحَذْفِ) (٤) .

(١) نسب هذا البيت لأكثر من شاعر ، ففي الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول في النحو ٥٢٤/١ ، لأمية بن
 أبي عائد الهذلي ، وفي ديوان الهذليين ٢/٣ منسوب لملك بن خالد الضاعى الهذلي وروايته :
 (والخنسُ لن يُعجزَ الأيامُ نوْحَيْدٍ ، وفي ابن يعيش ٩٨/٩ " البيت لأمية بن أبي عائد ، وقيل
 لأبي نؤيب ، وقيل للفضل بن العباس الليثي " ، وقيل هو لعبد مائة الهذلي كما في ابن يعيش
 ٨٩/٩ ، وقيل : لأبي زبيد الطائي ، انظر الخزانة ٣٧٢/٢ بولاق ، الحيد - بفتح الحاء - مصدر
 بمعنى اعوجاج في قرن الوعل . ويروي - بكسر الحاء - وهو جميع حيدة وهي العقدة في قرن
 الوعل . وقيل : هو مصدر حاد يحيد حيداً بالسكون فحركه للضرورة ، ومعناه الروغان ، وروي " نو
 جيد : بالجيم وهو جناح مائل من الجبل ، والمشمخر : الجبل الشامخ العالي . والظيان : ياسمين
 البر . والأس : الريحان ، وقيل : الأس نقط من العسل يقع من النحل على الحجارة .
 وانظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٩٩ / ١ ، والتوطئة ٢٣٨ ، والصاحبي
 ١٤٩ ، والحل في شرح أبيات الجمل ٩٦ ، وإصلاح الخلل ١٨٨ ، والهمع ٣٩/٢ ، والنرد اللوامع
 ٢٩/٢

(٢) في النسختين « الحذف » تحريف .

(٣) في الأصل " حذفها " .

(٤) في الأصل " ذلك في المجر امتناع الحذف " تقديم وتأخير .

فَإِذَا كَانَ (الْفِعْلُ) (١) مَاضِيًا نَفِيَّتَهُ (٢) بِـ " مَا نَحْوُ : وَاللَّهِ مَا قَامَ " ،
 وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " وَالسَّمَا مَا فَعَلَا " ، وَقَدْ تَدَخَّلُ " لَا " عَلَى مَاضٍ فِي اللَّفْظِ
 دُونَ الْمَعْنَى نَحْوُ " وَاللَّهِ لَا قُمْتُ " أَي : لَا أَقُومُ ، وَقَدْ تَدَخَّلُ " مَا " عَلَى
 الْمُضَارِعِ نَحْوُ " وَاللَّهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ " ، وَقَدْ أَجَابُوا الْقَسَمَ بِلَنْ ، وَلَمْ ، قَالَ
 الشَّاعِرُ :

أَجِدْكَ لَنْ تَرَى بِتُعَيْلِبَاتٍ (٢)
 فَـ " لَنْ " جَوَابٌ .

(١) سقط من (ف) .

(٢) في (ف) " نشبته " .

(٣) هذا شطر بيت من أصل بيتين ذكرهما ثعلب في مجالسه ١٣١/١ يوهما :

أَجِدْكَ إِنْ تَرَى بِتُعَيْلِبَاتٍ وَلَا يَبِيدَانُ نَاجِيَةً ذُمُولًا
 وَلَا مَتَدَارِكِ وَالشَّمْسُ طِفْلٌ بِيَعُضِ نَوَاشِغِ الْوَادِي حُمُولًا

ثم أنشدتهما ياقوت في معجم البلدان (ثعيلبات) " أجدك لن ترى " كما هنا ، ولم يعرهما إلى
 شاعر ، وذكر الزمخشري البيت الثاني في أساس البلاغة في (طفل) ونسبه للمرار بوكذلك ذكر
 البيت الثاني في لسان العرب في مادتي (نشغ ، وطفل) وعزاه إلى المرار بن سعيد ، وهو المرار
 ابن سعيد الفقعسي من شعراء الدولة الأموية كما في الخزانة ١٩٦/٢ بولاق .

قوله " ثعيلبات " تصغير جمع " ثعلبة " اسم موضع . بيدان بوزن ميدان : ماء لبني جعفر بن كلاب
 ، والناجية الذمول : الناقة السريعة ، والطفل : الشمس عند غروبها ، والنواشغ : مجارى الماء في
 الأودية .

والبيت في الخزانة ٢٦٢/١ عرضا ، والتحفة الشافية لوحة ١٨٩ ، وذكر الثاني في تهذيب
 اللغة ، والتكملة والذيل والصلة في مادة " نشغ " ، وشرح اللع لابن الدهان لوحة ١٨٨ ، ومعاني
 القرآن للفراء ١٧١/١ .

مَسْأَلَةٌ :

إِذَا قُلْتَ : غَدًا وَاللَّهِ أَصُومُ " فَإِنْ صُمْتَ كُنْتَ حَانِتًا ؛ (لَأَنَّ التَّقْدِيرَ) (١)
وَاللَّهِ لَا أَصُومُ غَدًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَفْتَنُوا تَذَكَّرُ ﴾ (٢) ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ
أَفْطَرُ غَدًا " فَإِنْ أَفْطَرْتَ كُنْتَ حَانِتًا ؛ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَا أَفْطَرُ غَدًا ، (فَإِذَا
قُلْتَ) (٣) : " وَاللَّهِ أَصُومُ " وَجَبَ الْإِفْطَارُ ، وَإِذَا قُلْتَ : " وَاللَّهِ أَفْطَرُ " وَجَبَ
الصَّوْمُ (٤) .

(١) سقط من (ف) .

(٢) سورة يوسف ٨٥ .

(٣) سقط من الأصل .

(٤) جاء في حاشية الأصل تعليق من شرح ابن الخباز ٢٠٣/١ يقول : ومن الكلام الملتزم إذا قلت

لصاحبك : " والله أبغضك " كنت محباً ، وإذا قلت لمن تبغضه : " والله أحبك " كنت مبغضاً له .

[ما لا ينصرف]

الْقَوْلُ فِي بَيَانِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ اسْتِخْفِ
 غَيْرُ الْمُتَصَرِّفِ هُوَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ جِهَتَيْنِ ، وَسَيُذَكَّرُ ، وَأَصْلُ الْأِسْمِ
 الصَّرْفُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْبَابَ الْمَانِعَةَ مِنَ الصَّرْفِ كُلَّهَا فُرُوعُ زَوَائِدُ ، وَالْأَصْلُ
 عَدَمُ تِلْكَ الْفُرُوعِ وَالزَّوَائِدِ ، فَلِذَلِكَ قَالَ : " الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ
 اسْتِخْفِ " ؛ لِأَنَّهُ إِذَا خَلَا مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ الزَّوَائِدِ عَلَى أَصْلِ الْأِسْمِ كَانَ أَخْفَ
 مِمَّا فِيهِ تِلْكَ الزَّوَائِدُ ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ : " أَصْلُ " إِلَى أَنَّ أَسْبَابَ مَنَعَ الصَّرْفِ
 لَيْسَتْ أَصْلًا ، بَلْ هِيَ زَوَائِدُ فُرُوعٍ .

وَهُوَ فِي الْأِسْمِ الْأَمْكَنِ الْأَصْلِ يَقَعُ وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ ، وَالْجَرَ تَبَعٌ

أَمَّا قَوْلُهُ " وَهُوَ فِي الْأِسْمِ الْأَمْكَنِ " فَالضَّمِيرُ الَّذِي فِي قَوْلِهِ : " وَهُوَ "
 يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : " الصَّرْفُ فِي الْأَسْمَاءِ أَصْلُ اسْتِخْفِ " ، وَأَمَّا
 " الْأَمْكَنُ " فَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُهُ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ ، وَهُوَ أَمٌّ تَمَكُّنًا مِنْ (اَلْمُتَمَكِّنِ)
 لِأَنَّ (اَلْمُتَمَكِّنَ) هُوَ الْأِسْمُ الْمُعْرَبُ دَخَلَهُ التَّنْوِينُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْهُ ، وَقِيلَ : الْأَمْكَنُ
 مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ يُوسَمَى الْمُتَصَرِّفَ ، وَلَوْ قِيلَ : الْمُتَصَرِّفُ مَا لَمْ يَكُنْ
 فِيهِ عِلَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تَسَعٍ لَكَانَ أَشْمَلَ مِنْ قَوْلِهِمْ : مَا دَخَلَهُ الْجَرُّ وَالتَّنْوِينُ ، لِدُخُولِ
 الْمُتَنَّى وَجَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فِيهِ .

وَقَوْلُهُ : " الْأَصْلُ " يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ الْأِسْمِ أَنْ يَكُونَ " نَكْرَةً " ، فَالتَّعْرِيفُ
 فَرْعٌ مُفْرَدًا " ، فَالتَّرْكِيبُ فَرْعٌ ، " مُذَكَّرًا " فَالتَّنْوِينُ فَرْعٌ ، " عَرَبِيَّ الْوَضْعِ "

فَالْعُجْمَةُ فَرَعٌ ، " لَيْسَ بِوَصْفٍ " فَالْوَصْفُ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ مَزِيداً فِيهِ " فَالْأَلْفُ وَالنُّونُ الْمَزِيدَتَانِ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ مَعْدُولاً " فَالْعَدْلُ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ بِخَارِجٍ عَنِ أُمَّثَلَةِ الْأَحَادِ " فَالْجَمْعُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى زِنَةِ الْأَحَادِ فَرَعٌ ، " وَلَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ وَلَا الْمُخْتَصَّصِ (١) بِهِ " ، فَوَزْنُ الْفِعْلِ فَرَعٌ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " وَالصَّرْفُ بِالتَّنْوِينِ وَالْجَرُّ تَبَعٌ " لَمْ يردَ بِقَوْلِهِ : وَالْجَرُّ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ (فِي الوجودِ ، بَلْ هُوَ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ) (٢) فِي السُّقُوطِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ التَّنْوِينَ قَدْ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمُنْصَرَفِ رَفْعاً وَنَصْباً وَلَا جَرّاً فِيهِ ، (فَلَوْ كَانَ الْجَرُّ) (٣) مِنْ عِلَامَاتِ الصَّرْفِ لَمْ يَصْدُقْ (٤) عَلَى مَرْفُوعٍ ٥٢ / - پ مَا لَا يَنْصَرَفُ وَمَنْصُوبِهِ إِذَا نُونٌ أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ لِعَدَمِ الْجَرِّ ، قَدْ لَّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " وَالْجَرُّ تَبَعٌ " أَنَّهُ تَبَعٌ لِلتَّنْوِينِ فِي الْحَذْفِ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَوْ بَقِيَ الْجَرُّ بِدُونِ التَّنْوِينِ وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ إِضَافَةٍ ، أَوْ أَلْفٍ وَلَا مٍ لِأَشْبَهَةِ حَرَكَةِ الْبِنَاءِ (٥) ؛ لِأَنَّ كَسْرَةَ الْبِنَاءِ بغيرِ تَنْوِينٍ ، فَلَمَّا كَانَ يُؤدِّي تَرَكَ (٦) الْجَرُّ بَعْدَ حَذْفِ التَّنْوِينِ إِلَى التَّبَاسِ الْمُعْرَبِ بِالْمَبْنِيِّ حَذْفٌ لِهَذَا الْمَعْنَى لَا لِأَجْلِ أَنَّ لَهُ تَأْثِيراً فِي الصَّرْفِ .
وَالصَّرْفُ مَمْتَوِعٌ مِنْ اسْمٍ مُشَبَّهِ
لِلْفِعْلِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ

(١) فِي (ف) " وَالْمُخْتَصَّصِ " دُونَ « لَا » .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) سَبَقَ نَظَرَ .

(٣) فِي (ف) " فَيَكُونُ الْجَرُّ " .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لَمْ يَنْصَرَفِ " تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ (ف) .

(٥) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ ٥٨ / ١ : " قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : لَوْ جَرَّ الْأَسْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرَفُ مَعَ حَذْفِ تَنْوِينِهِ فَقِيلَ :

" مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَإِبْرَاهِيمَ " لِأَشْبَهَةِ الْمَبْنِيَّاتِ نَحْوِ " أَمْسٍ وَجَيْرٍ " ، وَانظُرِ التَّحْفَةَ الشَّافِيَةَ لَوْحَةَ ١١

عُلَمَا بَأَنَّنِي لَمْ أَعِشْ عَلَى رَأْيِهِ فِيمَا رَجَعْتَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِهِ .

(٦) قَوْلُهُ " تَرَكَ " مَكَانَهُ فِي الْأَصْلِ بِيَاضٍ .

يُرِيدُ بِالصَّرْفِ التَّنْوِينَ أَيُّ : وَالتَّنْوِينُ مَمْنُوعٌ مِنْ اسْمٍ أَشْبَهَ (١) الْفِعْلَ مِنْ
وَجْهَيْنِ عَلَى مَا يَأْتِي مُفَصَّلًا .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ " لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَاهَ " ، وَجُورَ " اسْمَيْنِ (٢)
لِبَلَدَيْنِ : فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالتَّعْرِيفَ ، وَهُمَا [لَا] (٣) يُؤَثَّرَانِ فِي الثَّلَاثِي
السَّاكِنِ الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ ، بَلْ (٤) وَلَا فِي الثَّلَاثِي الْمُتَحَرِّكِ الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (٥) ،
فَحِينَئِذٍ شَبَّهُ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ لَا يَمْنَعُ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ صَرْفِ " نُوحٍ ، وَلُوطٍ " .
مَعَ وُجُودِ الْوَجْهَيْنِ الْمَانِعَيْنِ مِنَ الصَّرْفِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَحَقَّقْ مَنَعُ صَرْفِ " مَاهَ ،
وَجُورَ " إِلَّا بِاجْتِمَاعِ ثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ ، وَهِيَ الْعُجْمَةُ (٦) ، وَالْعَلَمِيَّةُ ، وَالتَّنَائِيثُ ، وَلَوْلَا
مَا ذَكَرْنَا لَكَانَ (قَوْلُهُ) (٧) " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ " لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ إِذَا امْتَنَعَ
بِوُجُودِ شَيْئَيْنِ فَاِمْتِنَاعُهُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ .

وَهِيَ فُرُوعٌ تِسْعَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا فِي الْاسْمِ اثْنَانِ فَالصَّرْفُ امْتَنَعَ

أَمَّا كَوْنُ هَذِهِ الْأَسْبَابِ تِسْعَةً فَطَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ الْاسْتِقْرَاءُ ، وَالضَّمِيرُ فِي

قَوْلِهِ : " وَهِيَ " ضَمِيرُ الْأَوْجِهِ (الَّتِي بِهَا أَشْبَهَ الْاسْمُ الْفِعْلَ) (٨) .

(١) فِي (ف) " يَشْبَهُ " .

(٢) فِي النُّسخَتَيْنِ " اسْمَانِ " بِالرَّفْعِ وَ الْأَوَّلَى مَا أَثْبَتَهُ ، وَالْبَلَدَانِ فِي فَارِسَ ، انظُرْ مَعْجَمَ الْبَلَدَانِ " جُورَ ، وَمَاهَ " .

(٣) إِضَافَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ .

(٤) فِي (ف) " لَابِلٌ " .

(٥) قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ ٤٤٠/٨ : " قَوْلُهُ " أَوْ مِنْ أَوْجِهٍ لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ مَاهَ ، وَجُورَ " اسْمَا بَلَدَيْنِ ، فَإِنَّ فِيهِمَا الْعُجْمَةَ وَالْعَلَمِيَّةَ وَهُمَا لَا يُؤَثَّرَانِ فِي الثَّلَاثِي السَّاكِنِ الْوَسْطِ عَلَى رَأْيِ بَلْ وَلَا فِي الثَّلَاثِي مُطْلَقًا عَلَى رَأْيِ " .

(٦) فِي (ف) " الْعُجْمِيَّةُ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ غَيْرِ وَاضِحٍ .

(٨) فِي الْأَصْلِ " الَّتِي شَبَّهُ الْفِعْلَ " .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا اثْنَانِ فَالْصَّرْفُ أُمَّتَعٌ فَلَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ ، بَلِ الْمَعُولُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مُفْصَلًا فِيمَا بَعْدُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " أَذْرَبِيحَانَ " فِيهِ خَمْسُ عِلَلٍ ، وَهِيَ " التَّعْرِيفُ ، وَالتَّائِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ ، وَالتَّرْكِيبُ ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ " ، فَإِذَا نَكَّرَ انْصَرَفَ مَعَ بَقَاءِ أَرْبَعَةٍ أَسْبَابٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَشْرُوطٌ ^(١) بِالْعَلَمِيَّةِ ، وَكَذَلِكَ " مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ كَرِيمَةٍ " فِيهِ " الوَصْفُ ، وَالتَّائِيثُ فَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ اثْنَانِ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَانِعَةِ لِلصَّرْفِ وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُنْصَرَفٌ ؛ لِأَنَّ التَّائِيثَ بِالنِّسَاءِ شَرْطُهُ الْعَلَمِيَّةُ فَلَا أَثَرَ لَهُ مَعَ غَيْرِهَا مِنَ الْأَسْبَابِ .

عَدَلٌ وَتَائِيثٌ وَجَمْعُ أَقْصَى وَعُجْمَةٌ وَوَدْنٌ فِعْلٌ خَصْماً
وَنُونٌ فَعْلَانٌ الْمَزِيدُ وَالصَّفَةُ وَأَسْمٌ مُرَكَّبٌ وَالْأَسْمُ الْمَعْرِفَةُ

هَذِهِ هِيَ الْعِلَلُ التَّسَعُ الْمَانِعَةُ مِنَ الصَّرْفِ قَدْ ذَكَرَهَا فِي هَذَيْنِ الْمُزْدَوَجَيْنِ ، وَهَذِهِ الْعِلَلُ إِنَّمَا مَنَعَتْ لِكُونِهَا فُرُوعًا ، وَنَبَّيْنُ الْأَنَّ وَجَهَ فَرَعَيْتِهَا؛ أَمَّا " الْعَدَلُ " فَإِنَّهُ فَرَعٌ عَلَى الْمَعُولِ عَنْهُ ؛ لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ انْتِفَاءِ الْمَعْدُولِ عَنْهُ انْتِفَاءُ الْعَدَلِ ، وَأَمَّا " التَّائِيثُ " فَفَرَعٌ عَلَى التَّذْكِيرِ إِذْ كُلُّ عَيْنٍ أَوْ مَعْنَى يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ شَيْءٌ وَمَعْلُومٌ وَمَذْكَورٌ ، وَهَذِهِ أَسْمَاءٌ مُذَكَّرَةٌ ^(٢) وَهِيَ تَصْدُقُ عَلَى الْمُؤنَّثِ وَالْمُذَكَّرِ ، وَلَيْسَ لَهُمْ لَفْظٌ مُؤنَّثٌ يَصْدُقُ عَلَى الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤنَّثِ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ سَبِيوِيهِ: **إِنَّ التَّائِيثَ يَخْرُجُ مِنَ التَّذْكِيرِ** ^(٣) ، ٥٣ / ١ -

(١) فى (ف) " شروط " .

(٢) فى الأصل " مذكرة " وهو سهو صوابه من (ف) ، ومن التحفة الشافية لوحة ١١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ هارون وعبارته " واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث لأن المذكر أول وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التائيت من التذكير " .

أَيُّ : يَتَفَرَّعُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْفَاطَظَ الْعُمُومَ كَمَا ذَكَرْنَا مُذَكَّرَةً ، وَالْعَامُّ أَسْبَقُ مِنَ الْخَاصِّ .

وَأَمَّا " الْجُمُعُ " فَفَرَعُ عَلَى الْوَاحِدِ ؛ لِتَوَقُّفِهِ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا " الْعُجْمَةُ " فَفَرَعُ ؛ لِأَنَّهَا دَخِيلَةٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي صِنَاعَةِ النُّحُوِّ بِحَقِّ الْأَصْلِ إِنَّمَا هُوَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَبِطَرِيقِ التَّبَعِ .

وَأَمَّا " وَزْنُ الْفِعْلِ " فَفَرَعُ ؛ لِأَنَّ مَوْزُونَهُ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ فَرَعُ [(١) لِافْتِقَارِهِ إِلَى الْاسْمِ فِي التَّرَكِيبِ الْمُفِيدِ ، وَأَمَّا " نُونُ فَعْلَانِ " فَإِنَّهَا مَعَ الْأَلْفِ الَّتِي قَبْلَهَا زَائِدَةٌ ، وَهِيَ فَرَعُ ، لِأَنَّ [(١) الزَّائِدُ يَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ ، فَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ أَسْبَقُ مِنَ الزَّائِدِ ، وَالزَّائِدُ مُتَأَخَّرٌ ، وَحَقِيقَةُ الْفَرَعِيَّةِ كَذَلِكَ .

وَأَمَّا " الْوَصْفُ " فَفَرَعُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِمَوْصُوفِهِ لَفْظًا وَوُجُودًا وَإِعْرَابًا ، وَأَمَّا " الْمَرْكَبُ " فَفَرَعُ ، لِتَوَقُّفِهِ عَلَى مُفْرَدَيْهِ ، وَأَمَّا " التَّعْرِيفُ " فَفَرَعُ ؛ لِأَنَّهُ مَسْبُوقٌ بِالتَّنْكِيرِ ، وَالتَّنْكِيرُ كَالْعَامِّ وَالْمَعْرِفَةُ كَالْخَاصِّ (٢) وَالْعَامُّ سَابِقٌ عَلَى الْخَاصِّ ، إِذْ كَانَ الْخَاصُّ يَتَمَيَّزُ عَنِ الْعَامِّ بِأَمْرِ زَائِدٍ ، وَالزِّيَادَةُ فَرَعٌ ، وَلِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ - أَعْنَى الْخَاصِّ - عَلَى (٣) الْعَامِّ فِي الْوُجُودِ .

فَقَدْ ثَبَتَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَسْبَابَ كُلَّهَا فُرُوعٌ ، فَإِذَا اتَّصَفَ الْاسْمُ بِوَصْفَيْنِ مِنْهَا ، أَوْ وَصَفٍ يَقُومُ مَقَامَ وَصْفَيْنِ صَارَ فَرَعًا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي لَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا أَصْلًا ، فَصَارَ حِينِنْدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ مُنَاسِبَةً ، فَإِنْ أَرَادُوا أَنْ يُحَقِّقُوا الْمُسَابَهَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ سَوَوَا (٤) بَيْنَهُمَا فِي امْتِنَاعِهِ

(١) سقط من الأصل .

وهو موجود في التحفة الشافية لوجه ١١ كذلك .

(٢) في الأصل " الخاص " .

(٣) في (ف) " عن " .

(٤) في (ف) " فسوا " .

مِنَ التَّنْوِينِ وَالْجَرِّ ؛ لِامْتِنَاعِهِمَا مِنَ الْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّهِمْ أَعْرَبُوا الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ
لِمُشَابَهَتِهِ الْاسْمَ ، وَأَعْمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ عِنْدَ مُشَابَهَتِهِ لِلْفِعْلِ ، فَحَصَلَ مِنْ هَذَا
أَنَّ الْاسْمَ الَّذِي فِيهِ أَمْرَانِ مِنْ تِلْكَ الْأُمُورِ الْفُرْعِيَّةِ [هُوَ] (١) ، الَّذِي (لا) (٢)
يُنْبِتُ لَهُ مَا يُنْبِتُ لِمِثَالِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَارِيَّةِ مِنْ تِلْكَ الْفُرُوعِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ ،
وَالْمَانِعُ مِنْهُ لَيْسَ هُوَ إِلَّا تِلْكَ الْمُشَابَهَةُ .

فَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ عُمَرَ وَالْوِزْنُ وَالتَّعْرِيفُ نَحْوُ بَدْرًا

شَرَعَ الْأَنْ فِي تَمَثُّلِ وَاحِدٍ وَاحِدٍ (٣) مِمَّا فِيهِ عِلَّتَانِ مِنَ الْعِلَلِ الْمَانِعَةِ ، فَفِي
« عُمَرَ » سَبَبَانِ (٤) ، وَهُمَا الْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ ، أَمَّا التَّعْرِيفُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ
فَمَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ ، وَالْفَائِدَةُ فِي الْعَدُولِ عَنْ لَفْظِ « عَامِرٍ » وَتَرْكِهِ إِلَى لَفْظِ
« عُمَرَ » (٥) ؛ لِإِنَّ « عَامِرًا » فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ ثُمَّ نَقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ فَصَارَ عَلَمًا فَلَوْلَمْ
يَعْدِلُوا عَنْهُ إِلَى « عُمَرَ » لَجَازَ أَنْ يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنَّهُ صِفَةٌ فَعَدِلُوا عَنْ لَفْظِ (٦)
يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ إِلَى لَفْظِ لَا يُشْعِرُ بِالصِّفَةِ وَهُوَ « عُمَرَ » ، وَكَذَلِكَ « زُحَلٌ » مَعْدُولٌ
عَنْ زَاحِلٍ ، وَكُلُّ عَلَمٍ عَلَى مِثَالِ « فَعَلٍ » فَهُوَ مَعْدُولٌ عَنْ « فَاعِلٍ » (كُنْصَرَ
مَعْدُولٌ عَنْ نَاصِرٍ) (٧) وَقَتَّمِ [مَعْدُولٌ] (٨) عَنْ قَاتِمٍ ، وَالْمُرَادُ بِلَفْظِ « عُمَرَ » لَفْظُ

(١) سقط من الأصل .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) في (ف) « واحد » دون تكرار .

(٤) في (ف) « علتان » .

(٥) في (ف) « عامر » .

(٦) في (ف) « لفظه » .

(٧) في (ف) « كمنصر معدول عن ماضر » .

(٨) في الأصل « عدل » .

« عامر » ، ووجه النقل فيه أن المراد منه (غير مطابق اللفظ) (١) ،
فالمراد من لفظ « عمر » عامر ، ولابد في [العدل] (٢) من أن تكون
حروف المعدول عنه الأصلية ومعناه جميعاً في المعدول (٣) .

فإن قيل : فما الفرق بين الاشتقاق والعدل ؟

قلت : الفرق بينهما أن الاشتقاق تكون حروف المشتق منه
الأصلية ومعناه موجودين في المشتق مع زيادة معنى في المشتق
على المشتق منه ، كضرب مشتق من الضرب ، ففي " ضرب "
حروف " الضرب " ومعناه جميعاً مع زيادة معنى آخر عليها وهو (٤) ٥٣ / ب
الدلالة على الزمان ، ولا كذلك العدل ؛ فإنه لم يفهم منه معنى زائد
على معنى المعدول عنه (٥) .

وليس التعريف شرطاً في مطلق العدل بدليل أنه يمنع مع عدم
التعريف في الوصف نحو " ثلاث ، وآخر " .

وقوله : " والوزن والتعريف " إنما ذكر وزن الفعل مع العدل ،
لاشتراكهما في أن التعريف ليس شرطاً فيهما ؛ فإن وزن الفعل كما
يمنع مع التعريف نحو : " يزيد " كذلك يمنع مع الوصف نحو " أحمر " .
وأما " بذر " فاسم ماء (٦) ، وهو من الوزن المختص بالفعل ،
ومعنى اختصاص الوزن بالفعل أن لا يوجد ذلك البناء في الاسم إلا
منقولاً ، أما مثال " فعل " كبذر - بتشديد العين - فمخصوص
بالفعل ؛ لكونه للتكثير والتعدية ، وهما من خواص الفعل .

(١) في (ف) « ليس مطابق لفظ » .

(٢) في الأصل « النقل » .

(٣) راجع في ذلك ما ينصرف وما لا ينصرف ٢٩ فما بعدها ، والكتاب ٢ / ٢٢٢ .

(٤) في (ف) " وهي " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١ / ٦٢ .

(٦) معجم البلدان ١ / ٥٢٠ " بذر " ، وابن يعيش ١ / ٦٠ .

وَأَحْمَدٌ وَتَغْلِبُ وَيَشْكُرُ وَالْوَزْنُ وَالْوَصْفُ كَمَثَلِ أَحْمَرَ

أَمَا "أَحْمَدُ" ، وَتَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " فَمِنَ الْوَزْنِ الْغَالِبِ فِي الْفِعْلِ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ غَالِباً فِي الْفِعْلِ أَنْ وُجُودَهُ فِي الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ وُجُودِهِ فِي الْاسْمِ ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا الْوَزْنُ أَغْلَبَ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ وَهِيَ حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ ، تَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ (الْفَاعِلِينَ) (١) ، وَمِنْهَا مَا يُعَدِّي الْفِعْلَ ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ ، فَادَتْ فِي الْفِعْلِ مَعْنَى لَمْ تُفْذِهِ فِي الْاسْمِ إِذَا زِيدَتْ فِيهِ ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُزَادَ الْحَرْفُ لِمَعْنَى ، فَمَعْنَى الْغَلْبَةِ كَوْنُ الْفِعْلِ أَوْلَى بِهَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَأَحْمَدُ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَوَزْنُ الْفِعْلِ الْغَالِبِ ، وَكَذَلِكَ " تَغْلِبُ ، وَيَشْكُرُ " .

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَنْقُولَةٌ عَنِ [الْفِعْلِ] (٢) وَ " يَشْكُرُ " اسْمٌ قَبِيلَةٌ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَيَشْكُرُ لِلَّهِ لَا تَشْكُرُ (٣)

أَيِ : هَذِهِ الْقَبِيلَةُ لَا تَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى نِعْمَتِهِ عَلَيْهَا .

فَإِنْ قِيلَ : فَإِذَا كَانَتْ " يَشْكُرُ " اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ فَهَلَّا قَالُوا : لَا تَنْصَرِفُ

لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ ؟

قُلْتُ : التَّأْنِيثُ فِيهَا أَمْرٌ مَعْنَوِيٌّ وَوَزْنُ الْفِعْلِ أَمْرٌ لَفْظِيٌّ ، فَرَجَّحُوا

جَانِبَ الْأَمْرِ (اللَّفْظِيِّ) (٤) [(٧) عَلَى جَانِبِ الْأَمْرِ الْمَعْنَوِيِّ] (٢) ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ

(١) فِي النِّسَخَاتِ " الْمُخَاطَبِينَ " .

(٢) سَقَطَ فِي الْأَصْلِ .

(٣) هَذَا عَجَزَ بَيْتِ نَسَبِ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي أُسَاسِ الْبَلَاغَةِ (٥٠٠ شُكْر) إِلَى زِيَادِ الْأَعْجَمِ وَبُصْرَةَ :

« وَيَشْكُرُ تَشْكُرُ مِنْ ضَامِمَا »

" مِنْ ضَامِمَا " أَيِ مِنْ ظَلَمِهَا وَأَنْقَصَهَا حَقَّهَا ، وَهُوَ فِي شِعْرِهِ الْمَجْمُوعِ ٦٧ (جَمْعُ د / يَوْسُفُ

بِكَارِ)

(٤) فِي الْأَصْلِ " الْمَعْنَوِيِّ " .

سَمَّيْتُ بِـ «أَنْظُرُ» - بِإِشْبَاعِ الضَّمَّةِ مِنْ «انظُرْ» الَّذِي هُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ مِنْ «يَنْظُرُ» - لَصَرَفَتْ؛ وَإِنْ كَانَ «أَنْظُرُ» (١) بِمَعْنَى «انظُرْ»، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِـ «انظُرْ» لَمْ يَنْصَرِفْ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا أَنْ بَابَ «مَا لَا يَنْصَرِفُ» يُرَاعَى فِيهِ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى، وَلِذَلِكَ (٢) انصَرَفَ «فَرَاذِنَةٌ»، وَلَمْ يَنْصَرِفِ «فَرَاذِينُ» وَإِنْ كَانَ بِمَعْنَاهُ (٣)؛ نَظَرًا إِلَى اللَّفْظِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ اسْمُ الْحَيِّ، أَوْ اسْمُ الْأَبِ.

وَأَمَّا التَّائِيثُ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَشْكُرُ» (٤) فَكَأَنَّهُ أَرَادَ قَبِيلَةَ يَشْكُرَ، أَوْ جَمَاعَةَ (٥) يَشْكُرُ، فَحَذَفَ الْمُضَافَ.

وَأَمَّا «أَحْمَرُ» فَلَا يَنْصَرِفُ لِلْوَصْفِ، وَوَزَنَ الْفِعْلِ الْغَالِبِ، وَشَرَطُ الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ غَيْرَ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّائِيثِ، وَلَا يَاءُ النَّسَبِ.

وَقَوْلُنَا: «فِي الْأَصْلِ» احْتِرَازٌ مِنْ طَرِيْقَانِ الصِّفَةِ نَحْوُ «مَرَرْتُ بِبِسْوَةِ أَرْبَعٍ» فَإِنَّ وَضْعَ «أَرْبَعٍ» فِي الْأَصْلِ لِلْعَدَدِ «فَلَا أَثَرَ لِطَرِيْقَانِ الْوَصْفِيَّةِ فِيهِ».

وَقَوْلُنَا: «غَيْرُ دَاخِلَةٍ عَلَيْهِ تَاءُ التَّائِيثِ» احْتِرَازٌ (٦) مِنْ قَوْلِهِمْ: «أَسْوَدُ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ «انظُرُوا» بِالنَّصْبِ.

(٢) فِي (ف) «فَلِذَلِكَ».

(٣) لِأَنَّهَا جَمْعٌ «فَرَزْنٌ» وَهُوَ الشُّطْرُنُجُ مَعْرَبٌ، وَ«فَرَاذِينُ» عَلَى صِيْفَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ.

(٤) فِي (ف) «لَا يَشْكُرُ».

(٥) فِي الْأَصْلِ «وَجَمَاعَةٌ».

(٦) فِي الْأَصْلِ «احْتِرَازًا» بِالنَّصْبِ.

سَالِحٌ" (١) وَصَفَ لِلذَّكْرِ مِنَ الْحَيَاتِ ، وَقَالُوا لِلأُنثَى : أَسْوَدَةٌ (٢) / ١٥٤
فَصَرَفُوهُ عِنْدَ دُخُولِ التَّاءِ ، كَمَا صَرَفُوا الْجَمْعَ عِنْدَ دُخُولِهَا (٣) .

وَقَوْلُنَا: "وَلَايَاءُ النَّسَبِ" احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: "رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ"
فَصَرَفُوا؛ لِأَنَّ يَاءَ النَّسَبِ تُضَارِعُ تَاءَ التَّائِيثِ ، وَيَصِيرُ (٤) الأِسْمُ بِهَا
قَابِلًا لِدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: "أَحْمَرِيٌّ، وَأَسْوَدِيٌّ" مَصْرُوفٌ (٥) .
وَالْوَصْفُ وَالْعَدْلُ كَمَثَلِ آخَرَ وَمِثْلِ مَثْنَى وَثَلَاثَ اشْتَهَرَا (٦)

قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ مُطْلَقَ الْعَدْلِ لَيْسَ مَشْرُوطًا بِالْعَلَمِيَّةِ (٧) ، وَقَوْلُنَا :
مُطْلَقُ الْعَدْلِ " احْتِرَازٌ مِنْ قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ : (إِنَّ) (٨) الْعَدْلَ عَنِ
الْمَعْرِفَةِ تَأْتِيرُهُ مَعَ الْعَلَمِيَّةِ فَقَطْ نَحْوُ "عُمَرُ" وَقَدْ تَقَدَّمَ (٩) ، وَأَمَّا الْعَدْلُ
عَنِ النَّكْرَةِ فَتَأْتِيرُهُ مَعَ الْوَصْفِ (١٠) ، وَمَعَ الْعَلَمِيَّةِ فِي قَوْلِ (١١) ، وَمَعَ
شِبْهِ الْوَصْفِ فِي قَوْلِ .

- (١) فِي (ف) "سَالِحٌ" تَحْرِيفٌ .
وَأَمَّا قِيلَ لِلأَسْوَدِ سَالِحٌ ، لِأَنَّهُ يَسْلُخُ جِلْدَهُ كُلَّ عَامٍ ، وَلا تَوْصِفُ "أَسْوَدَةٌ" بِسَالِحَةٍ الصَّحَاحُ
سُودٌ .
(٢) فِي (ف) "أَسْوَدٌ" تَحْرِيفٌ .
(٣) نَحْوُ : فَرُزْنَةٌ وَصِيَارِقَةٌ .
(٤) فِي (ف) "وَيَضُرُّ" .
(٥) انظُرْ : الإيضاح العُضْدِيُّ ٣٠٣ .
(٦) فِي (ف) "أَشْهَرَا" .
(٧) رَاجِعٌ ٣٤٧ فِيمَا تَقَدَّمَ .
(٨) سَقَطَ مِنْ (ف) .
(٩) مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا نَكَرَ انصَرَفَ نَحْوُ "مَرَرْتُ بِعُمَرَ وَعُمَرُ آخَرٌ" ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا زَالَ التَّعْرِيفُ بِالتَّنْكِيرِ زَالَ
الْعَدْلُ أَيْضًا .
انظُرْ ابْنَ يَعِيشَ ٦٢/١ .
(١٠) أَيْ المَانِعَ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ الْوَصْفِ وَالْعَدْلِ نَحْوُ "جَاءَ القَوْمُ ثَلَاثَ رِيَّاحٍ" .
(١١) حَكَى ذَلِكَ ابْنُ كَيْسَانَ عَنِ أَهْلِ الكُوفَةِ ، ابْنِ يَعِيشَ ٦٣/١ ، وَابْنِ كَيْسَانَ النُّحْوِيُّ ٢٦٣ .

أَمَّا "أُخْرٌ" فَهُوَ جَمْعُ "أُخْرَى" تَأْنِيثُ الْأَخْرِ ، ، وَأَخْرُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ - أَعْنَى أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - مَتَى جُمِعَ أَوْ أُنْثَ (لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِمِنْ) (١) ، وَإِذَا لَمْ يَسْتَعْمَلْ بِمِنْ وَجِبَ اسْتِعْمَالُهُ بِاللَّامِ وَاللَّامِ أَوْ الْإِضَافَةِ (٢) ، فَهُوَ مُعْدُولٌ عَنِ الْاسْتِعْمَالِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (٣) لَا عَنِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً كَسَحَرٍ (٤) وَأَمْسٍ ، وَلَوْ كَانَ مَعْرِفَةً لَمْ يَكُنْ وَصْفًا لِلنِّكَرَةِ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَعْدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ (٥) فَأَجْرَاهُ وَصْفًا لِأَيَّامٍ وَهُوَ نِكَرَةٌ .

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ مُعْدُولٌ عَنِ (الْمَفْرَدِ) (٦) ، فَأَلِمْرَادُ بِقَوْلِكَ : [مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ] (٧) " مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ مِنْكَ " ؛ لِأَنَّ بَابَ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ - إِذَا لَمْ يُضَفْ وَلَمْ يُعْرَفْ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ (٨) - قِيَاسُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَفْرَدًا بِمِنْ فَيُقَالُ : مَرَّتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَيَقُومُ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَيَنْسُوَةُ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَكَذَلِكَ (٩) " أُخْرٌ " نِكَرَةٌ غَيْرُ مُضَافٍ [فَكَانَ] (١٠) قِيَاسُهُ أَنْ يُقَالَ : " مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أُخَرَ

(١) فى الأصل " لم يستعمل إلا بمن " وهو سهو ، وانظر التبصرة ٥٦٢/٢ .

(٢) فتقول " مررت بالأفضل والفضلى ، وبأفضلكم وفضلاكم " .

(٣) انظر الكتاب ٢٢٥ / ٣ ، والمقتضب ٣٧٦ / ٣ .

(٤) فى الأصل بياض ، وفى (ف) " كسجد " وهو تصحيف .

(٥) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٦) سقط من (ف) ، وفى الشرح المجهول المؤلف لوحه ٣٥ " والقول الثانى أنها معدولة عن المفرد

المقرون بمن « .

(٧) تكملة يستقيم بها النص ، ولعلها سقطت منه سهواً .

(٨) فى (ف) باللام والألف .

(٩) فى الأصل " فلذلك " .

(١٠) سقط من الأصل .

مِنْكَ " فَعَدَلَ عَنْ صِيغَةِ " أَفْعَلَ " الْمَفْرَدَةِ إِلَى صِيغَةِ " فَعَلَ " الَّتِي هِيَ جَمْعٌ (١) ، وَعَلَى هَذَا يَرْتَفِعُ اعْتِرَاضٌ مَنْ يَقُولُ (٢) : لَوْ كَانَ مَعْدُولًا عَنْ " الْأَخْرِ " لَكَانَ مَعْرِفَةً .

وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ ؛ فَإِنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلُ إِذَا جُمِعَ لَمْ يَصِحَّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ " مِنْ " ، فَكَيْفَ يَقْدَرُ أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَمَّا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِـ " مِنْ " ؟ " ، وَأَيْضًا فَإِنَّ الْجَمْعَ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، (٣) وَ " آخِرُ مِنْكَ " لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُ (٤) .

قَوْلُهُ : " وَمِثْلُ مُنْتَى وَثَلَاثَ اشْتَهَرَا " يُرِيدُ بِالِاشْتِهَارِ هَهُنَا أَنَّ الْعَدَلَ فِي " آخِرَ ، وَمُنْتَى ، وَثَلَاثَ " مَعْلُومٌ بِأَدْنَى تَأْمَلِ بِخِلَافِ الْعَدَلِ فِي " عُمَرَ ، وَزَفَرَ " فَإِنَّ وَاحِدًا لَا يَعْلَمُ أَنَّ " عُمَرَ " (٤) مَعْدُولٌ عَنْ " عَامِرٍ " إِلَّا بِتَأْمَلٍ وَفِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ إِذْ لَيْسَ فِي " عُمَرَ " سَبَبٌ ظَاهِرٌ إِلَّا التَّعْرِيفُ فَقَدَرُوا أَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ " عَامِرٍ " طَرْدًا لِقَاعِدَتِهِمْ (مِنْ) (٥) أَنَّهُمْ لَا يَمْنَعُونَ الصَّرْفَ إِلَّا بِوُجُودِ سَبَبَيْنِ وَأَمَكْنَ ذَلِكَ فِيهِ فَجَعَلُوهُ سَبَبًا مُضَافًا إِلَى التَّعْرِيفِ ، فَلَمْ يَشْتَهَرَ أَنَّ عُمَرَ مَعْدُولٌ عَنْ عَامِرٍ كَمَا اشْتَهَرَ أَنَّ " ثَلَاثَ " (٦) مَعْدُولٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، فَفِي " ثَلَاثَ ، وَمُنْتَى " الْوَصْفُ وَالْعَدْلُ ، أَمَّا الْوَصْفُ فَلَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أُولِي أَلْبَانٍ مُنْتَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ ﴾ (٧) نَعَتْ لِأَجْنَحَةٍ ، وَأَمَّا الْعَدْلُ فَإِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ ثَلَاثَةٍ ، وَأَرْبَعَةٍ (٨) .

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ٤٢ / ١ .

(٢) نسبه صاحب الشرح المجهول لوجه ١٣٥ لأبي علي .

(٣) سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " عمرا " بالتثوين ، وهو سهو .

(٥) في (ف) " في " .

(٦) في (ف) " ثلاثا " بالتثوين وهو سهو .

(٧) الآية الأولى من سورة فاطر .

(٨) قال سيبويه ٢٢٥ / ٣ " كانتك قلت : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة " .

فَإِنْ قِيلَ : فَمَا الْفَائِدَةُ فِي هَذَا الْعَدْلِ ؟

قُلْتُ : الْاِخْتِصَارُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : " جَاءَ الْقَوْمُ ثَلَاثَةً " لَمْ يُفْهَمْ مِنْ لَفْظِ " ثَلَاثَةً " إِلَّا الْعَدَدُ وَحْدَهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : " جَاءَنِ الْقَوْمُ " ^(١) ثَلَاثًا ، أَوْ مَثَلثَ فُهُمْ مِنْهُ الْعَدَدُ مَعَ التَّفْصِيلِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : جَاءَ الْقَوْمُ مُتَفَصِّلِينَ هَذَا التَّفْصِيلِ وَمُتَقَسِّمِينَ هَذَا التَّقْسِيمِ ، وَلَا يُفْهَمُ الْعَدَدُ وَالتَّفْصِيلُ مَعًا مِنْ لَفْظِ " ثَلَاثَةً " إِلَّا إِذَا كَرَّرْتَهَا ، فَتَقُولُ : " جَاءَنِ الْقَوْمُ " ^(١) ثَلَاثَةً ثَلَاثَةً " فَعَدَلُوا عَنْ لَفْظِ لَا يُشْعِرُ بِالْعَدَدِ (وَالتَّفْصِيلِ) ^(٢) إِلَّا مُكَرَّرًا إِلَى لَفْظِ يُشْعِرُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرٍ ؛ طَلَبًا لِلْاِخْتِصَارِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْعَدَلَ فِي الْأَعْدَادِ لَهُ لَفْظَانِ :

الْأَوَّلُ (قَوْلُكَ) ^(٢) : " أَحَادٌ ، وَثَلَاثٌ ، وَرِبَاعٌ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَصَرَهُ عَلَى " رِبَاعٍ " قَلَمَ يَتَعَدَّهُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّاهُ إِلَى " عَشَارٍ " وَهُوَ الزَّجَاجُ ^(٤) .

وَاللَّفْظُ الثَّانِي : " مَوْحِدٌ ، وَمَثْنِي ، وَمَثَلثٌ ، وَمَرْبِعٌ " وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَتَجَاوَزْ " مَرْبِعٌ " ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَقَلَهُ إِلَى " مَتَسَعٍ ، وَمَعْشَرٍ " ^(٤) . فَإِنَّ سَمِّيَ بِثَلَاثٍ وَجَعَلَ عِلْمًا ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : الْعَدْلُ عَنِ النُّكْرَةِ تَأْتِيرُهُ مَعَ الْوَصْفِ وَقَدْ زَالَ الْوَصْفُ بِالْعِلْمِيَّةِ ^(٥) . وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَصْرِفْهُ ^(٦) ، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ الْعَدَلَ الْمَطْلُوقَ كَوِزْنِ

(١) سقط من (ف) بسبب انتقال نظر .

(٢) سقط من (ف) .

(٤) راجع ما ينصرف وما لا ينصرف له ٤٤ ، وهو مذهب المبرد في المقتضب ٣ / ٢٨٠ .

(٥) فتقول فيه " هذا مثنى وثلث " بالتثنية لبقائه على سبب واحد ، وهو التعريف بعد زوال الصفة والعدل بالتسمية .

(٦) حكاه ابن كيسان عن الكوفيين كما في ابن يعيش ٦٣ / ١ ، وهو مذهب الصيمري في التبصرة

٥٦٠ / ٢ .

الْفِعْلِ ، فَإِذَا صَادَفَ عِلْمِيَّةٌ مِّنْ مَّعَهَا ، وَإِنْ صَادَفَ وَصْفًا مِّنْ (مَعَهُ) (١)

وَعَلِمَ أَنْتَ نَحْوُ حَمْرَةَ وَزَيْنَبُ وَحَلَبٌ وَعَزَّةٌ

التَّائِيثُ بِالتَّاءِ ، نَحْوُ " حَمْرَةَ ، وَالتَّائِيثُ بِالمَعْنَى نَحْوُ " زَيْنَبُ ، شَرْطُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَلَمَّا كَانَ التَّائِيثُ بِالتَّاءِ فِي الأَعْلَامِ وَغَيْرِهَا يَنْقَسِمُ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَغَيْرِهِ مِثْلَ صَاحِبِ الأَرْجُوزَةِ بِالأَمْرَيْنِ جَمِيعًا ، فَحَمْرَةَ مِثَالٌ لِمَا تَأْنِيثُهُ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ ، وَ" عَزَّةٌ " بِالعَيْنِ غَيْرُ مُعْجَمَةٍ (٢) مِثَالٌ لِلتَّائِيثِ الحَقِيقِيٍّ ، ثُمَّ فَعَلَ بِالتَّائِيثِ المَعْنَوِيٍّ كَمَا فَعَلَ بِالتَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ ، فَمِثْلُ فِيهِ بِالحَقِيقِيٍّ ، وَهُوَ " زَيْنَبُ " ، وَبِغَيْرِ الحَقِيقِيٍّ (٣) ، وَهُوَ " حَلَبٌ " عَلِمَ عَلَى هَذِهِ البَلَدَةِ المَعْرُوفَةِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّائِيثَ المَعْنَوِيَّ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثِيٍّ ، وَإِلَى مَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالثَّلَاثِيُّ يَنْقَسِمُ إِلَى سَاكِنِ الأَوْسَطِ كَهِنْدٍ وَيَأْتِي نِكْرُهُ ، وَإِلَى مُتَحَرِّكِ الأَوْسَطِ نَحْوُ " حَلَبٌ ، وَسَقَرٌ " (٤) ، وَهَذَا لَا يَنْصَرِفُ ؛ لِمُضَارَعَةِ الحُرْكَةِ لِالحَرْفِ الرَّابِعِ فَصَارَ بِالحُرْكَةِ كَأَنَّ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ ، وَوَجْهَ مُضَارَعَةِ الحُرْكَةِ لِالحَرْفِ أَنَّ النِّسْبَ إِلَى الرَّبَاعِيِّ المَقْصُورِ المُتَحَرِّكِ العَيْنِ تُحَذَفُ أَلْفُهُ ، (فَتَقُولُ فِي " جَمْرِي " " جَمْرِيٌّ " كَمَا تَنْسَبُ إِلَى الخُمَاسِيِّ بِحَذْفِ أَلْفِهِ) (٥) فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا التقييد توضيح لما جاء في بعض نسخ الدرر من أنه " غزة " بالعين المعجمة وهو اسم بلد انظر شرح ابن الخباز لوجه ٣٠ حيث قال : " والصواب أن يقال " وعزة بالعين المهملة ليكون قد مثل باسم رجل واسم امرأة " .

(٣) في (ف) " وبمعنى الحقيقي " تحريف ، وانظر حلب في معجم البلدان ٢ / ٢٨٢ .

(٤) سقر : اسم من أسماء النار . أعاذنا الله وإياكم من شرها .

(٥) سقط من (ف) ، والجمزى : نوع من السير ، يقال : " حمار جمزى " أي : سريع .

إِلَى "جُمَادَى" : "جُمَادِيٌّ" وَإِذَا نَسَبْتَ إِلَى الرَّبَاعِيِّ السَّاكِنِ الْعَيْنِ لَمْ تَحْذِفِ
الْأَلْفَ ، فَتَقُولُ فِي "مَعْرَى" : "مَعْرَوِيٌّ" (١) ، تَقْلِبُ الْأَلْفَ (٢) وَأَوَّأ .

فَلَوْلَا أَنَّ حَرَكَةَ الْعَيْنِ فِي الرَّبَاعِيِّ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الْخَامِسِ لِمَا وَجَبَ
الْحَذْفُ كَمَا وَجَبَ فِي الْخُمَاسِيِّ .

وَأَمَّا الرَّبَاعِيُّ مِنَ التَّأْنِيثِ الْمَعْنَوِيِّ فَإِنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ
"التَّاءِ" ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ إِذَا صُغِرَ لَمْ تَدْخُلْهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ "زَيْنَبَ" :
"زَيْنِبُ" ، وَلَا تَقُولُ : زَيْنِبَةٌ ، كَمَا تَقُولُ فِي "سَقَرٍ" : "سَقِيرَةٌ" ، وَفِي "حَلَبٍ" :
حَلِيبَةٌ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ "وَرَاءٍ" : وَرَيْئَةٌ ، فَشَاذٌ (٣) .

(١) فِي الْأَصْلِ "مَعْرَى" .

(٢) فِي (ف) "بِقَلْبِ الْأَلْفِ" .

(٣) انظر أسرار العربية ٢٦٦ فما بعدها ، والمقتضب ٤١/٤ .

[أَلِفُ التَّائِيثِ]

وَأَلِفُ التَّائِيثِ نَحْوُ سَكْرَى وَنَحْوُ حَمْرَاءَ وَنَحْوُ بُشْرَى
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَا يَنْصَرِفُ مَا هِيَ فِيهِ نَكْرًا ، أَوْ عَرَفُوا

1/ ٥٥ / أَلِفُ التَّائِيثِ مَبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ :
« يُعَدُّ فَرْعَيْنِ » ، وَلَمَّا كَانَتْ أَلِفُ التَّائِيثِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَقْصُورَةً ،
وَمَمْدُودَةً مَثَلٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْقِسْمَيْنِ ، وَقَدَّمَ التَّمْثِيلَ بِالْمَقْصُورَةِ ؛
لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ؛ إِذْ (١) كَانَتْ الْمَمْدُودَةُ تَفْتَقِرُ (٢) إِلَى أَلِفِ الْمَدِّ قَبْلَهَا ، فَ
" سَكْرَى " لَا تَنْصَرِفُ ، لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ وَحَدِّهَا وَلَيْسَ لِلْوَصْفِ
مَعَهَا أَثَرٌ ، وَإِلِذَلِكَ (٣) مَثَلٌ بِقَوْلِهِ : " وَنَحْوُ بُشْرَى " ؛ لِأَنَّ " بُشْرَى "
اسْمٌ ، وَلَيْسَ بِصِفَةٍ ، فَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ هُوَ أَلِفُ التَّائِيثِ
وَحَدِّهَا ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ ، نَحْوُ " حَمْرَاءَ " لَا أَثَرَ
لِلْوَصْفِ مَعَهَا (٤) بِدَلِيلِ اسْتِقْلَالِهَا بِالْمَنْعِ مَعَ عَدَمِهِ فِي نَحْوِ
صَحْرَاءَ .

(١) فِي (ف) " إِذَا " .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ " .

(٤) قَالَ صَاحِبُ الشَّرْحِ الْمَجْهُولِ الْمُؤَلَّفِ لَوْحَةَ ٣٥ ب : " وَالْكَوْفِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ " حَمْرَاءَ " مَمْنُوعَةٌ مِنَ
الصَّرْفِ ؛ لِأَجْلِ أَلِفِ التَّائِيثِ وَالصَّفَةِ ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَبُو عَلِيٍّ أَيْضًا فِي الْإِيضَاحِ ، وَلَيْسَ
بِجَيِّدٍ ، لِأَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ قَدْ ثَبِتَ فِيمَا لَيْسَ بِوَصْفٍ مِمَّا فِيهِ الْأَلِفُ الْمَقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ كَمَا فِي "
بُشْرَى ، وَصَحْرَاءَ " وَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَبْقَى لِلْوَصْفِيَّةِ أَثَرٌ " وَانظُرْ مَا نَسَبَهُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ فِي الْإِيضَاحِ
الْعَضْدِيُّ ٢٩٦ فَمَا بَعْدَهَا .

وَقَوْلُهُ : « يُعَدُّ فَرْعَيْنِ » يُرِيدُ : أَنَّ التَّائِيثَ بِالْأَلِفِ سَبَبٌ وَاحِدٌ يَقُومُ
 (مَقَامَ السَّبَبَيْنِ) (١) لِأَجْلِ لِزُومِهِ ، فَكَانَ فِيهِ سَبَبَيْنِ ، وَهُمَا التَّائِيثُ ، وَلِزُومِ
 التَّائِيثِ ، أَمَا التَّائِيثُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَا لِزُومُهُ فَبَدِيلٌ أَنَّ الْأَلِفَ لَا تُحَذَفُ فِي
 جَمْعِيهِ (٢) جَمْعِ السَّلَامَةِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ ، أَمَا جَمْعُ السَّلَامَةِ فَتَقْلِبُ فِيهِ
 الْمَقْصُورَةُ يَاءً ، وَذَلِكَ نَحْوُ " سَعْدِيَّاتٍ " ، وَالْمَمْدُودَةُ وَآوًا نَحْوُ " صَحْرَاوَاتٍ " ،
 وَتَبَوُّتُهَا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ، نَحْوُ " حُبْلَى ، وَحَبَالَى ، وَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى " ،
 وَالتَّاءُ لَا تَنْبُتُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَتَقُولُ فِي النَّسَبِ : " حُبْلَوِي " (تَقْلِبُ الْأَلِفَ
 وَآوًا ، وَ " التَّاءُ) (٣) تُحَذَفُ (تَقُولُ) (٤) فِي طَلْحَةَ : " طَلْحِي " بِحَذْفِهَا ، وَلَمَّا
 كَانَتْ الْأَلِفُ لِزِمَةِ اللَّكِمَةِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهَا ، وَ " التَّاءُ " مُفَارِقَةٌ كَانَتْ لِأَلِفِ
 التَّائِيثِ مَرْبِيَّةً عَلَى " التَّاءِ " فَصَارَ اللَّزُومُ بِمَنْزِلَةِ تَأْنِيثِ ثَانٍ ، فَصَارَ كَأَنَّ
 فِيهِ تَأْنِيثَيْنِ (٥) ، فَمَا حَذْفُهَا فِي " قَوَاصِعَ " جَمْعِ " قَاصِعَاءَ " (٦) فَلَهُ عَلَّةٌ
 تُذَكَّرُ بَعْدُ .

(١) فِي (ف) "مَقَامَ سَبَبَيْنِ" .

(٢) فِي الْأَصْلِ " جَمْعُهُ " ، وَمَا فِي (ف) أَوْضَحُ .

(٣) فِي (ف) " فَتَقْلِبُ الْأَلِفَ يَاءً وَالْوَآءُ " .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) انظُرْ ذَلِكَ فِي ابْنِ يَعِيشَ ٨٩ / ١ .

(٦) الْقَاصِعَاءُ : بَيْتُ الْيَرِيْعِ ، وَيُسَمَّى طَرَفُهُ الْآخَرَ " نَافِقَاءً " ، وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ حَاشِيَّةٌ

مِنَ الْمَفْصَلِ وَهِيَ " وَقَدْ نَزَلُوا أَلْفَ التَّائِيثِ مَنْزِلَةً تَائِهِ فَقَالُوا فِي " فَاعِلَاءَ " : " فَوَاعِلُ " نَحْوُ

" نَوَافِقُ ، وَقَوَاصِعُ ، وَدَوَامٌ ، وَسَوَابُ " (الْمَفْصَلُ ١٩٤) .

[الجمع المتناهي]

وَهَكَذَا الْجَمْعُ الْعَدِيمُ الْمِثْلِ فِي الْمَفْرَدَاتِ مَا لَهُ مِنْ شِكْلِ
يُعَدُّ فَرْعَيْنِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ نَحْوُ مَحَارِبٍ مَسَاجِدَ عُرِفَ
ثَالِثُهُ الْأَلْفُ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ شَدَّةٌ

إِنَّمَا ذَكَرَ الْجَمْعَ عَقِيبَ أَلْفِ التَّائِيثِ ؛ لِاتِّفَاقِهِمَا فِي أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ (١)
مِنْهُمَا يَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : " الْعَدِيمُ الْمِثْلِ فِي الْمَفْرَدَاتِ " إِلَى آخِرِهِ
قَيْدٌ (٢) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ الْجَمْعِ الَّذِي (لَهُ مِثْلٌ - أَيُ : نَظِيرٌ -) (٣) فِي
الْأَحَادِ ، فَإِنَّ " جَرَحَى " جَمْعٌ وَنَظِيرُهُ فِي الْمَفْرَدَاتِ " سَكَّرَى " فَيَمْتَنِعُهُ مِنَ
الصَّرْفِ (مَا يَمْنَعُ) (٤) الْمَفْرَدَةَ وَكَذَلِكَ " غَلَمَانٌ " نَظِيرٌ " سِرْحَانٌ " .

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِنَّ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ نَحْوُ " أَكَلَبٍ ، وَأَجْمَالٍ
" لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ وَهُوَ مُنْصَرَفٌ بِالِاتِّفَاقِ (٥) ، فَمَا الْفَائِدَةُ لِتَقْيِيدِهِ (٦)
بِقَوْلِهِ : " الْعَدِيمُ الْمِثْلِ " ؟

قُلْتَ : يُرِيدُ بِالْجَمْعِ الْعَدِيمِ الْمِثْلِ مَا لَا يَقْبَلُ الْجَمْعَ مَرَّةً ثَانِيَةً كَمَا
يَقْبَلُهُ الْأَحَادُ ؛ فَإِنَّ " أَكَلَبًا " يُجْمَعُ فَيُقَالُ : " أَكَالِبٌ " كَمَا يُجْمَعُ

(١) فِي (ف) " وَاحِدَةٌ " .

(٢) فِي (ف) " قَدْ " .

(٣) فِي (ف) " أَي مِثْلَ نَظِيرِهِ " تَحْرِيفٌ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " لِمَا يَمْنَعُ " .

(٥) فِي (ف) " فِي الْإِتِّفَاقِ " .

(٦) فِي (ف) " بِتَقْيِيدِهِ " .

الوَاحِدُ ، (وَ " مَسَاجِدُ " لَا تُجْمَعُ جَمْعَ الْوَاحِدِ) (١) فَهَذَا مُرَادُهُ بَعْدَ الْمَثَلِ فِي الْأَحَادِ أَي : هَذَا الْجَمْعُ لَا يُشْبِهُ الْأَحَادَ أَي : لَا يُجْمَعُ كَمَا يُجْمَعُ الْأَحَادُ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ سَبِيؤِيهِ فِي كِتَابِهِ (٢) ، وَلِهَذَا (٣) قَالَ فِي عَدَدٍ عِلَلٍ مَنَعَ الصَّرْفِ : " وَجَمْعُ أَقْصَى " (٤) ، وَأَقْصَى الشَّيْءِ نِهَائِيَّتُهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْجَمْعُ وَنِهَائِيَّةُ الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى صِيغَةِ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ (٥) فَلَا يُمَكِّنُ جَمْعُهُ ، فَلَا بُدَّ فِي (٦) الْجَمْعِ الْمَانِعِ مِنَ الصَّرْفِ مِنْ اعْتِبَارَيْنِ أَحَدُهُمَا الْجَمْعُ ، وَالتَّانِي أَنْ يَكُونَ عَلَى نِهَائِيَّةِ الْجَمْعِ .

وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : إِنْ مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ " قَدْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثَةُ الْأَلْفِ ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " إِلَى آخِرِهِ ؛ لِأَنَّ مِثَالَ (٧) " أَفْعَلٍ ، وَأَفْعَالٍ " لَيْسَ ثَالِثَةُ الْأَلْفِ ، فَخَرَجَ بِقَوْلِهِ : " ثَالِثَةُ الْأَلْفِ " ، وَخَرَجَ مِثَالُ " رِجَالٍ " وَإِنْ كَانَ جَمْعًا ثَالِثَةُ الْأَلْفِ بِقَوْلِهِ : " ثُمَّ بَعْدَهُ حَرْفَانِ " ؛ فَإِنَّ أَلْفَ " رِجَالٍ " بَعْدَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ ، وَقَوْلُهُ : " أَوْ ثَلَاثَةٌ " (٨) لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " قَتَادِيلٍ " ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : ثَلَاثَةٌ أَوْ سَطْهَا سَاكِنٌ لِيَخْرُجَ مِنْهُ

(١) فِي (ف) « وَمَسَاجِدُ لَا تَجْمَعُ كَمَا يَجْمَعُ الْوَاحِدُ » وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ .

(٢) الْكِتَابُ ٢٢٩/٣ ، وَانظُرِ الْمُرْتَجِلَ ٨٥ ، وَالْمُقْتَضِبَ ٣٢٧/٢ .

(٣) فِي (ف) " وَهَذَا " .

(٤) الَّذِي قَالَ هَذَا هُوَ الْمَصْنُفُ ، " انظُرِ ٣٤٤ فِيمَا تَقْدِمُ .

(٥) فِي (ف) " الْمَجْمُوعُ " .

(٦) فِي (ف) " مِنْ " .

(٧) فِي (ف) " تَسَالٍ " .

(٨) فِي (ف) " مِثْلُ ثَلَاثَةٍ " .

مِثْلُ : فَرَازِنَةٌ ، وَزَنَادِقَةٌ " (١) .

وَقَوْلُهُ : " أَوْ شَدَّهُ : لِيَدْخُلَ فِيهِ مِثْلُ " مَخَادٌ ، وَدَوَابٌ " (٢) ؛ فَإِنَّ الْحَرْفَ

الْمُشَدَّدَ فِي تَقْدِيرِ حَرْفَيْنِ .

وَزَائِدًا (٣) مَعْرَفٍ كَعِمْرَانَ وَنَحْوِ عُمَانَ وَنَحْوِ عَفَانَ

وَعَفَانَ وَأَنْصِرَافُ حَسَانَ إِذْ نُونُهُ أَصْلٌ كَذَاكَ تَبَيَّنَ (٤)

يُرِيدُ بِالزَّائِدَيْنِ (٥) (هُنَا) الْاَلْفَ وَالنُّونَ ، وَلِذَلِكَ مَثَلُ بَعِمْرَانَ

وَعَفَانَ ؛ لِيَدُلَّ تَمَثِيلُهُ عَلَى مُرَادِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ زَائِدَيْنِ أَوْلَهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ كَيْفَ مَا

كَانَ بَدِيلًا أَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِجَمْعِ السَّلَامَةِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ " زَيْدُونَ " وَجَعَلْتَ

الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ أَنْصَرَافَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَعَ وُجُودِ الزَّائِدَيْنِ فِيهِ وَالتَّعْرِيفِ ،

وَكَذَا لَوْ سَمَّيْتَ بِمُسْلِمَاتٍ (أَنْصَرَافَ) (٦) لِأَنَّ " التَّاءَ " فِيهِ لَمْ تَتَمَحَّضْ

لِلتَّأْنِيثِ لِإِفَادَتِهَا مَعْنَى الْجَمْعِ (٨) ، وَلَوْ سَمَّيْتَ بِالْمُتَنَّى نَحْوُ " زَيْدَانَ " (٩)

وَجَعَلْتَ إِعْرَابَهُ فِي النُّونِ لَمْ يَنْصَرَافْ إِجْمَاعًا وَالزَّمُوهُ الْاَلْفَ لِأَنَّهُ بِوَزْنِ

(١) فرازنة ، وزنادقة منصرفان وإن كان بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف ، لأن الأوسط منها متحرك ،

ولهذا اشترط فيه السكون نحو : فتاديل ، ومصاييح ، وقيل يشترط في هذا الجمع أن لا يكون

آخره تاء وإلا انصرف نحو صياقلة ؛ لأنها تلحقه بالأحاد نحو : رفاهية .

(٢) مخاد : جمع مخدة ، ودواب : جمع دابة ، قال ابن جنى في اللع ٢٣٩ " لأن الأصل نوابب ،

ومخادد .

(٣) في (ف) " وزائدًا " بالتثنية .

(٤) في الأصل " كنون " .

(٥) في الأصل " بالزائدان " .

(٦) في (ف) " هما " .

(٧) سقط من الأصل .

(٨) انظر الكتاب ٣/٢٣٣ .

(٩) في (ف) " جعدان " .

مَرُونَ ، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِقَوْلِهِ : " وَزَائِدًا مُعَرَّفِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ " ، وَقَوْلُهُ : " مُعَرَّفِ " احْتِرَازٌ بِهِ مِنْ نَحْوِ : " سَعْدَانِ " لِضَرْبٍ مِنَ الْمَرْعَى ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ ؛ لِفَوَاتِ التَّعْرِيفِ ، لِأَنَّهُ بِالْعِلْمِيَّةِ يَمْتَنِعُ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهِ ، إِذْ كَانَتْ تَمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ كَمَا تَمْنَعُ مِنَ النُّقْصَانِ ، أَلَا تَرَى إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الدَّبْرَانِ (١) ، فَكَمَا لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ شَيْءٍ مِنْهُ لَا يَجُوزُ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْهِ (وَإِذَا لَمْ يَجُزْ زِيَادَةُ شَيْءٍ عَلَيْهِ) (٢) اِمْتَنَعَ قَبُولُهُ لِتَاءِ التَّائِيثِ بِالْعِلْمِيَّةِ ، وَإِذَا اِمْتَنَعَ قَبُولُهُ لَهَا حَصَلَتِ الْمُضَارَعَةُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَالْفِي التَّائِيثِ (٣) ، وَلَا تَحْصُلُ هَذِهِ الْمُضَارَعَةُ فِي الْأِسْمِ غَيْرِ الصِّفَةِ إِلَّا بِالْعِلْمِيَّةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي " سَعْدَانِ " : " سَعْدَانَةٌ " ، لِعَدَمِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَلَا يُقَالَ فِي " عُثْمَانَ " : " عُثْمَانَةٌ " ، لِوُجُودِهَا .

وَأَمَّا تَفْسِيرُ لُغَةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي مَثَّلَ بِهَا فَـ " غَطْفَانُ " مَاخُودٌ مِنَ الْغَطْفِ وَهُوَ لِينُ الْعَيْشِ ، وَأَمَّا " عِمْرَانُ " فَمَاخُودٌ مِنَ " الْعُمْرِ " ، أَوْ " الْعِمَارَةِ " فَكَأَنَّهُ سُمِّيَ بِهَذَا الْأِسْمِ عَلَى سَبِيلِ الْفَسَالِ (٤) إِمَّا بِأَنَّهُ (٥) سَيَبْقَى عُمْرًا طَوِيلًا ، أَوْ بِأَنَّهُ يَعْمُرُ حَيْثُ حَلَّ وَنَزَلَ ، وَ" عُثْمَانُ " وَلِدُ الْحَيَّةِ فِي الْأَصْلِ ، وَأَمَّا " حَسَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " الْحَسِّ " - بِفَتْحِ الْحَاءِ - وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ " مِنَ الزِّيَادَتَيْنِ " وَهُوَ تَحْرِيفُ صَوَابِهِ مِنْ (ف) ، وَالدَّبْرَانُ : نَجْمٌ بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالْجُوزَاءِ

وَهُوَ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ ، لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ الشَّيْءَ بَعِينَهُ . اللِّسَانُ (دِبْر) .

(٢) سَقَطَ مِنْ (ف) اِنْتِقَالَ نَظَرِ .

(٣) انظُرِ الْمُرْتَجِلَ ٨٧ ، وَأَبْنَ يَعْيشَ ٦٧/١ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " النُّقْلُ " ، وَفِي (ف) " الْمَقَالُ " ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أُثْبِتَهُ .

(٥) فِي (ف) " لِأَنَّهُ " .

الْقَتْلُ - كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِذْ تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ (١) ، أَيْ : تَقْتُلُونَهُمْ (٢) ،
 فَالْأَلْفُ (٣) وَالنُّونُ زَائِدَتَانِ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ (٤) مِنْ " الْحِسِّ " - بِكَسْرِ
 الْحَاءِ - (٥) وَهُوَ الْإِدْرَاكُ بِالْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ
 مِنْ " الْحُسْنِ " (٥) ، فَالنُّونُ أَصْلٌ فَهُوَ مَصْرُوفٌ .

وَأَمَّا " تَبَّانُ " فَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " التَّبِّ " وَهُوَ الْقَطْعُ ، أَوْ مِنْ
 التَّبَابِ " لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِأَنَّ نُونَهُ زَائِدَةٌ / ، وَإِنْ أَخَذْتَهُ مِنْ " التَّبِينِ "
 فَالنُّونُ أَصْلٌ فَيَنْصَرِفُ (٦) .

وَزَائِدَا الْوَصْفِ كَمَثَلِ سَكْرَانَ مُقَابِلًا سَكْرَى كَذَا اصْرَفَ عُرْيَانَ

الْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي " سَكْرَانَ " لَمْ (يُفْتَقِرْ) (٧) فِي مَنَعِيهَا (إِلَى) (٨)
 الْوَصْفِ بِدَلِيلِ صَرْفِ " نَدْمَانَ ، وَعُرْيَانَ " إِجْمَاعًا مَعَ وُجُودِ
 الْوَصْفِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ فِيهِمَا ، فَالْوَصْفُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي " سَكْرَانَ "

(١) سورة آل عمران (١٥٢) .

(٢) فِي (ف) " أَوْ يَقْتُلُونَهُمْ " تَحْرِيفٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ " وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ " بَدُونَ قَاءِ الرِّبْطِ .

(٤) فِي الْأَصْلِ " وَإِنْ أَخَذْتَهُمَا " تَحْرِيفٌ .

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٦) فِي (ف) " فَيَنْصَرِفُ " تَصْحِيفٌ .

وَلَمْ يَشْرَحِ الْمُؤَلِّفُ : عَفَانَ ، وَهُوَ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ لَوْحَةَ ٦٠ " وَأَمَّا عَفَانَ فَمِنْ الْعَفَةِ " .

(٧) فِي الْأَصْلِ " يَقْتَصِرُ " .

(٨) فِي الْأَصْلِ " عَلَى " .

عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (١) فَلَا يُظَنُّ [مِنْ] (٢) إِضَافَتِهِ الزَّائِدَيْنِ إِلَى " الْوَصْفِ " أَنَّهُ مُعْتَبَرٌ كَمَا أَضَافَ " الزَّائِدَيْنِ " إِلَى " الْمُعَرَّفِ " فِي الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا لِيَدُلَّ (٣) أَنَّ التَّعْرِيفَ مُعْتَبَرٌ ، بَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي " سَكَرَانَ " فِي مَنْعِ الصَّرْفِ هُوَ (٤) شَبَهُ الْأَلْفِ وَالنُّونِ بِالْفِي التَّائِيثِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : " لَأَنَّهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي " عَطْشَانَ " حَيْثُ جَاءَتْ (بَعْدَ) (٥) أَلْفٍ كَأَلْفِ " حَمْرَاءَ " ؛ لِأَنَّهَا عَلَى مِثَالِهَا فِي عِدَّةِ الْحُرُوفِ ، وَالتَّحْرُوكِ وَالسُّكُونِ " (٦) .

وَالْمُشَابَهَةُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ وَبَيْنَ أَلْفِ " حَمْرَاءَ " مِنْ وَجْوهٍ :
(أَحَدُهَا : هَذَا) (٧) الَّذِي ذَكَرَهُ سَبِيوِيَّةٌ .

وَالثَّانِي : مَا ذَكَرَهُ - أَيْضًا - أَنَّ هَاتَيْنِ الزَّيَادَتَيْنِ قَدْ اخْتَصَّ بِهِمَا

(١) ينظر الكتاب ٢١٥/٣ ، وفي الشرح المجهولة لوحة ٣٦ * وعند الكوفيين أنه ممتنع لأجل الألف والنون والوصف ، وهذا مذهب قوي ، لأنه ليس في الأسباب ما يقوم مقام سببين سوى الجمع والفي التائيث ، ولا يقال إن " ندماناً ، وعريانا " منصرفان مع وجود الألف والنون والوصف ، لأن وجود الألف والنون فيهما غير مقترن بالشرط المعتبر الذي ذكرناه فلم يبق إلا الوصف فقط ، وإلى هذا المعنى أشار المصنف بقوله : " وزائداً الوصف " لينبه على أن المؤثر هو مجموع الأمرين كما قال : وزائداً معرف ، ، وأبطل ابن القواس في شرحه ٤٥٨ مذهب الكوفيين ؛ لتحققه في ندمان وعريان مع كونهما مصروفين بالاتفاق .

(٢) في الأصل " أنه إضافة " ، وفي (ف) " أنه إضافته " ، ولعل الصواب ما أثبت .

(٣) في (ف) " البديل " .

(٤) في (ف) " وهو " بالواو .

(٥) سقط من (ف) .

(٦) انظر الكتاب ٢١٦/٣ فما بعدها .

(٧) في (ف) " الأول : هذه " .

الْمُذَكَّرُ كَمَا أَنَّ أَلْفِي التَّائِبِ فِي " حَمْرَاءَ " قَدْ اخْتَصَا بِالْمُؤَنَّثِ (١) .
 التَّالِثُ : أَنَّ " سَكَرَانَ " لَا تَلْحَقُهُ تَاءُ التَّائِبِ ، كَمَا أَنَّ " حَمْرَاءَ "
 كَذَلِكَ ، فَلَا يُقَالُ : " سَكَرَانَةٌ " ، كَمَا لَمْ يُقَلَّ " حَمْرَاءَةٌ " (٢) .
 الرَّابِعُ : أَنَّهُ لَمْ يُؤَنَّثْ عَلَى بِنَاءِ الْمُذَكَّرِ ، أَيِ : لَا يُقَالُ : " رَجُلٌ أَحْمَرٌ
 وَامْرَأَةٌ أَحْمَرَةٌ " ، فَلِذَلِكَ (٣) لَا يُقَالُ : " رَجُلٌ سَكَرَانٌ ، وَامْرَأَةٌ سَكَرَانَةٌ " .
 الْخَامِسُ : أَنَّ الزِّيَادَتَيْنِ فِي " سَكَرَانَ " أَوْلَهُمَا سَاكِنٌ ، كَمَا أَنَّهُمَا فِي
 " حَمْرَاءَ " كَذَلِكَ .

السَّادِسُ : أَنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّصْفِيرِ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 مَفْتُوحٌ ، فَتَقُولُ : " سَكِرَانٌ " كَمَا تَقُولُ " حَمِيرَاءُ " بِفَتْحِ الرَّاءِ فِيهِمَا وَتُبُوتِ
 الْأَلْفِ .

السَّابِعُ : مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَرْجُوزَةِ فِي قَوْلِهِ : " مُقَابِلًا سَكْرَى يُرِيدُ أَنَّ
 الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي غَيْرِ الْعَلَمِ شَرْطُهَا وَجُودُ " فَعَلَى " ، وَلِذَلِكَ انصَرَفَ " عُرْيَانٌ "
 لِانْتِفَاءِ " فَعَلَى " (٤) ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي مُؤَنَّثِهِ : " عُرْيَانَةٌ " ، وَلِهَذَا قَالَ : " كَذَا
 انصَرَفَ عُرْيَانٌ " أَيِ : لِأَنَّ " عُرْيَانًا " لَيْسَ لَهُ " فَعَلَى " (٥) فَلَا يُقَالُ : رَجُلٌ
 عُرْيَانٌ ، وَامْرَأَةٌ عُرْيَانٌ " (٦) ، كَمَا قَالُوا : سَكَرَانٌ ، وَسَكْرَى " .

(١) انظر الكتاب ٢١٦/٣ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ .

(٢) في (ف) " حمراء " تحريف .

(٣) في (ف) " فكذلك " ، وقال في التحفة الشافية لوحة ١٧ " فأما قول بني أسد " سكرانة " ،

وغضبانة فلغة رديئة " ، وانظر ابن يعيش ٦٧/٨ .

(٤) في (ف) " فيعلى " .

(٥) في (ف) " فيعل " .

(٦) في (ف) " وامرأة عريان " .

الثَّامِنُ : اتَّفَقَهُمَا فِي صِيغَةِ الْجَمْعِ ، نَحْوُ (١) سَكَرَانَ ، وَسَكَرَى " كَمَا تَقُولُ : " صَحْرَاءُ ، وَصَحَارَى " .

وَمِنْهُمْ مَنْ قَال : الْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ الْأَلْفِ وَالنُّونُ وَانْتِفَاءُ " فَعْلَانَةٌ " ، فَعَلَى (٢) هَذَا لَا يَنْصَرِفُ (٣) " سَكَرَانُ " لِانْتِفَاءِ " سَكَرَانَةٌ " وَيَنْصَرِفُ " عُرْيَانُ " لِقَوْلِهِمْ : " عُرْيَانَةٌ " .

وَلَا يَنْصَرِفُ (٣) بِأَبٍ " سَكَرَانَ " مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً ، أَمَا مَعْرِفَةٌ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ ، وَأَمَا نَكْرَةٌ فَلِلْأَلْفِ وَالنُّونِ وَوُجُودِ (٤) " فَعَلَى " أَوْ انْتِفَاءِ " فَعْلَانَةٌ " (٤) .

وَعَلْمِيَّةُ الَّذِي تَرَكَّبَا كَحَضْرَمَوْتٍ وَكَمَعْدِي كَرِيَا

التَّرْكِيْبُ شَرْطُهُ الْعَلْمِيَّةُ وَلَا يَمْنَعُ مَعَ غَيْرِهَا ، وَلِذَلِكَ قَدَّمَ ذِكْرَ الْعَلْمِيَّةِ عَلَى ذِكْرِ التَّرْكِيْبِ ؛ لِكَوْنِهَا شَرْطًا فِي كَوْنِ التَّرْكِيْبِ سَبَبًا فِي مَنَعِ الصَّرْفِ ، وَشَرْطُ الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ «صَاحِبِ حَمْرَاءَ» عَلَى تَقْدِيرِ تَرْكِيْبِ : «صَاحِبٍ مَعَ حَمْرَاءَ» كَتَّرْكِيْبِ " حَضْرَمَوْتِ " (مَعَ) (٥) " مَوْتٌ " لَكُنْتَ تَقُولُ : " هَذَا صَاحِبُ حَمْرَاءَ " بِضَمِّ الْهَمْزَةِ مِنْ " حَمْرَاءَ " ، كَمَا تَقُولُ : " هَذِهِ حَضْرَمَوْتٌ " ، فَإِذَا نَكَّرْتَ صَرَفْتَ " حَمْرَاءَ " فَتَقُولُ : " رَبُّ صَاحِبِ حَمْرَاءَ " مَرَّرْتُ بِهِ " كَمَا تَصَرَّفُ " حَضْرَمَوْتٌ " إِذَا نَكَّرْتَهُ ، وَلَا يُعْتَدُّ بِالتَّائِيثِ الْأَلَزِمِ الَّذِي

(١) فِي (ف) " وَنَحْوُ " بِالْوَاوِ .

(٢) فِي (ف) " فَيَعْلُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) ، انْتِقَالَ نَظَرِ .

(٤) فِي (ف) " فَيَعْلُ ، وَانْتِفَاءِ فَعْلَانَةٌ " ، وَانظُرْ ذَلِكَ فِي الْمَقْتَضِبِ ٣ / ٢٢٥ فَمَا بَعْدَهَا ، وَابْنَ يَعِيشِ

(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

في " حَمْرَاءَ " ؛ لِأَنَّ / الْكَلِمَةَ (١) قَدْ صَارَتْ كِبَعُضِ الْأِسْمِ ، وَكَذَا إِذَا
 سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ " صَاحِبِ مَسَاجِدَ " إِذَا نَكَّرْتَهُ صَرَفْتَهُ ، وَأَمَّا "
 حَضْرَمَوْتُ " (فَهُوَ) (٢) اسْمُ بَلَدَةٍ مِنْ بِلَادِ الْيَمَنِ (٣) ، وَ" مَعْدِي
 كَرْبُ " اسْمُ رَجُلٍ ، وَمَعْنَاهُ عَدَاةُ الْفَسَادِ ؛ لِأَنَّ " الْكَرْبَ " الْفَسَادُ
 بِاللَّتَرْكِيبِ أَرْبَعُ (شَرَائِطُ) (٤) :

أَحَدُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ .

الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ ، كَتَرْكِيبِ الْجُمْلِ .

الثَّلَاثُ : أَنْ لَا يَتَضَمَّنَ الْأِسْمُ الثَّانِي مَعْنَى الْحَرْفِ ، كَخَمْسَةَ

عَشْرَ .

الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ الْأِسْمُ الثَّانِي صَوْتًا ، نَحْوُ " عَمْرَوِيهِ " .

وَأَيْنَمَا مَنَعَ التَّرْكِيبُ الصَّرْفَ ؛ لِشَبَهِ الْأِسْمِ الثَّانِي مِنْ

الْمُرَكَّبِينَ بِنَاءِ التَّائِيثِ بِدَلِيلِ فَتْحِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، كَمَا يَفْتَحُ الْأِسْمُ

الَّذِي تَدْخُلُهُ تَاءُ التَّائِيثِ ، وَبِدَلِيلِ حَذْفِ الثَّانِي فِي النَّسَبِ ، كَمَا تُحَذَفُ

تَاءُ التَّائِيثِ (٥) ، فَتَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَى (٦) " بَعْلَبَكَّ " (بَعْلِي) (٧) .

(١) في (ف) " العلمية " .

(٢) سقط من (ف) .

(٣) وقيل : هو اسم رجل ، وهو ابن سبأ ، كان اسمه عبدالنور ، فتقدم إلى معركة ، وقال : حضر

الموت فسمى " حضر موت " . عن شرح ابن الخباز لوجه ٢١ ، والشرح المجهول لوجه ٣٦ ، وانظر

معجم البلدان ٢ / ٢٦٩ .

(٤) في (ف) " شروط " .

(٥) انظر ذلك في ابن يعيش ١ / ٦٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٢ ، وفيه أن منهم من يضيف

الاسم الأول ويصرف فيقول : " هَذَا مَعْدِي يَكْرِبُ " ومنهم من يقول : " هَذَا مَعْدِي يَكْرِبُ " فيضيف

الأول إلى الثاني ، ولا يصرف .

(٦) في (ف) " آل " تحريف .

(٧) سقط من (ف) .

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ فَنَحْوُ إِسْحَاقَ وَإِبْرَاهِيمَ

احْتَرَزَ بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةُ الْأَعْلَامِ" عَنْ (١) "عُجْمَةِ الْأَجْنَاسِ" ؛ فَإِنَّ
 "الْعُجْمَةَ" لَا تَأْتِي لَهَا إِلَّا بِالْعِلْمِيَّةِ ، فَأَمَّا "سَرَاوِيلُ" عِنْدَ مَنْ يَرَى أَنَّهُ أَعْجَمِيٌّ
 مُنِعَ مِنَ الصَّرْفِ حَمَلًا عَلَى مُوَازِنِهِ مِنَ الْعَرَبِيِّ وَهُوَ "تَمَائِيلُ" فَشَاذٌ ، وَأَرَادَ
 بِقَوْلِهِ : "عُجْمَةُ الْأَعْلَامِ" مَا كَانَ عَلَمًا فِي اللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ ثُمَّ اسْتَعْلَمَتْهُ
 الْعَرَبُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِيَّةِ ، الْأَثَرُ أَنَّ "بُقْمًا" [مَثَلًا] (٢) اسْمُ
 جِنْسٍ لِمَا يُصْبِغُ بِهِ (٣) فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْعُجْمَةِ فِيهِ تَأْثِيرٌ ، بَلِ
 امْتِنَاعُ صَرْفِهِ إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ وَزْنِ الْفِعْلِ الْمُخْتَصِّ ، وَالتَّعْرِيفِ ، وَلَمْ يَقُلْ
 أَحَدٌ : إِنَّهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - أَيْ : وَهُوَ نَكْرَةٌ - لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلْعُجْمَةِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ ،
 وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ بـ « نَرْجِس » لَمْ يَنْصَرِفْ ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ .
 وَلَا يَمْتَنِعُ الْاسْمُ الْأَعْجَمِيُّ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا بِشُرُوطٍ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ عَلَمًا .

الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ عِلْمِيَّةً فِي اللُّغَةِ الْأَعْجَمِيَّةِ (٤) .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ عِنْدَ قَوْمٍ ؛ فَإِنَّ الثَّلَاثِيَّ (٥)
 عِنْدَهُمْ مَصْرُوفٌ وَإِنْ تَحَرَّكَ أَوْسَطُهُ ، أَوْ يَكُونُ - إِنْ كَانَ ثَلَاثِيًّا - مُتَحَرِّكٌ

(١) في (ف) "من" .

(٢) سقط في الأصل .

(٣) انظر الصحاح "بقم" ، والمعرب ١٠٧ .

(٤) في هذا الشرط خلاف ، انظر الهمع ١/ ٣٢ .

(٥) في الأصل "الثاني" وهو تحريف .

الْأَوْسَطِ عِنْدَ قَوْمٍ (١) ، فَبَكَجٌ (٢) وَشَتْرٌ مُنْصَرِفٌ عِنْدَ الْأَوَّلِينَ وَغَيْرُ مُنْصَرِفٍ عِنْدَ غَيْرِهِمْ ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : أَوْ يَكُونُ - إِنْ كَانَ سَاكِنَ الْأَوْسَطِ - فِيهِ تَأْنِيثٌ ، لِيَدْخُلَ فِيهِ نَحْوُ " مَاه ، وَجُور " (٣) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " إِبْرَاهَامُ بِأَلْفِ دُونَ الْيَاءِ فَلْيُشَاكِلَ الْبَيْتُ الْأَوَّلُ الْبَيْتَ الثَّانِي ، وَفِي "إِبْرَاهِيمَ" أَرْبَعُ لَفَاتٍ ، هَذِهِ أَحَدُهَا " (٤) .

إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ فَالْمُنْصَرِفُ كَنُوحٍ عَيْنًا

الْاِسْتِثْنَاءُ هُنَا مُتَّصِلٌ (٥) ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِ : " أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ "

فَلَا يَنْصَرِفُ مِنْهَا إِلَّا الْمِثَالُ الثَّلَاثِي السَّاكِنُ الثَّانِي كَنُوحٍ .

وَقَوْلُهُ : " إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ " يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْأَعْجَمِيَّ

الْمُتَحَرِّكَ الْأَوْسَطِ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ ، نَحْوُ "بَكَجٍ" (٦) ، وَشَتْرٌ ، وَالضَّمِيرُ فِي

قَوْلِهِ : " بِهِ " يَرْجِعُ إِلَى الثَّلَاثِي ، وَتَقْدِيرُهُ إِلَّا ثَلَاثِيًّا قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ بِهِ ، أَيْ :

قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ فِيهِ أَوْ مِنْهُ (٧) * ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ . " الْهَاءُ " فِي " بِهِ "

ضَمِيرٌ « مِثَالِ (٨) " عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ » ، وَ" الْبَاءُ " بِمَعْنَى " فِي " ، أَيْ : إِلَّا

ثَلَاثِيًّا فِي مِثَالِ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ ، قَدْ سَكْنَا ثَانِيهِ ، وَهَذَا وَجْهُ حَسَنٌ .

(١) انظر الهمع ٢٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٣/١ .

(٢) بكج مكانه في الأصل بياض وشتر : اسم قلعة . عن معجم البلدان (شتر) .

(٣) ذكر ذلك ابن الخشاب في المرتجل ٩٤ .

(٤) انظر المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٦١ ، والصحاح " برهم " .

(٥) الاستثناء المتصل : ما كان المستثنى بعضاً ممّا قبله ، نحو " قام القوم إلا زيداً " .

(٦) قوله " بكج " مكانه في الأصل بياض ، ولم أتمد إلى معرفته ، ولولا تقييده بتحرك الأوسط لقلت :

إنه مصحف من " بلخ " .

(٧) على اعتبار أن الباء في " به " بمعنى " في " ، أو " من " ، وانظر شرح ابن القواس ٤٦٣/١ .

(٨) (ف) " مثل " .

إِلَّا مُؤْتَبَأً كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةِ فَذَا كَهَيْدِ بَعْضِهِمْ مَا صَرْفُهُ

١/٥٧

هَذَا الاستثناء الثاني متصل من قوله : " إِيَّا ثَلَاثِيًّا " فَكَأَنَّهُ
قَالَ : أَلْعَلَّمُ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنُ الْحَشَوِ يَتَّعِينُ صَرْفُهُ مَعَ الْعُجْمَةِ
إِلَّا مَعَ التَّنَائِيثِ ، فَإِنَّهُ لَا يَتَّعِينُ صَرْفُهُ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ " نُوحٍ " ، وَ " هِنْدٍ " أَنْ الْعُجْمَةَ لَيْسَتْ بِإِزَاءٍ (١)
مَعْنَى ، بَلْ هِيَ أَمْرٌ عَرَضَ لِلْفِظِّ بِأَنَّ (٢) كَانَ وَضَعُهُ أَعْجَمِيًّا ،
وَأَمَّا التَّنَائِيثُ فَإِنَّهُ بِإِزَاءٍ (١) مَعْنَى مَقْصُودٍ بِالْوَضْعِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّ
أَلِهَاءَ " مُقَدَّرَةٌ فِي الْمُؤْنِثِ بِدَلِيلِ ظُهُورِهَا فِي التَّصْفِيرِ نَحْوُ
هِنْدِيَّةٍ تَصْفِيرُ " هِنْدٍ " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ مِثْلَ " هِنْدٍ ، وَجَمَلٍ ، وَدَعْدٍ ، وَنُعْمٍ لِلْعَرَبِ فِيهِ
مَذْهَبَانِ (٣) مِنْهُم مَن يَصْرِفُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ بِقِلَّةِ حُرُوفِهِ وَسُكُونِ
ثَانِيهِ فِي غَايَةِ الْخِفَّةِ ، فَقَاوَمَتْ خِفَّتُهُ (٤) ثِقَلِ أَحَدِ السَّبَبِينَ
فَأَنْصَرَفَ فِي الْاِخْتِيَارِ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ الصَّرْفُ .

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَصْرِفُهُ ، وَيَقُولُ : أَلْمُقْتَضَى لِمَنْعِ الصَّرْفِ
مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّنَائِيثُ ، وَلَا يَلْتَفِتُ إِلَى خِفَّةِ الْأَسْمِ ، وَقَدْ
جَمَعَ الشَّاعِرُ اللَّغْتَيْنِ (٥) فِي قَوْلِهِ :

(١) فِي (ف) " بَانَ " .

(٢) فِي (ف) " بَلْ " .

(٣) انظر المقتضب ٣ / ٢٥٠ ، والكتاب ٣ / ٢٤٠ مع حاشيته للسيرافي .

(٤) فِي (ف) " الْخِفَّةُ " .

(٥) فِي الْأَصْلِ " الْمَعْنَيْنِ " .

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدُ وَلَمْ تُسُقْ (١) دَعْدُ فِي الْعَلْبِ (٢)
فَصَرَفَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يُصْرِفِ الثَّانِيَّ ، فَإِنْ قِيلَ : هَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى
جَوَازِ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَ مَوْضِعَ ضَرُورَةٍ ، فَيَكُونُ صَرَفُ الْأَوَّلِ لِلضَّرُورَةِ .
قُلْتُ : لَا ضَرُورَةَ فِي الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحَذَفَ التَّنْوِينُ مِنْ
الْأَوَّلِ ، وَلَمْ يَنْكَسِرْ وَزْنَ الْبَيْتِ ، غَايَةٌ مَا يُقَالُ : إِنَّ فِيهِ زِحَافًا (٣) إِذَا لَمْ
يُصْرِفْ ، وَالزِّحَافُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ فِي الشَّعْرِ غَيْرُ جَائِزٍ .
وَأَمَّا قَوْلُهُ : « كَمِصْرَ الْمَعْرِفَةِ » فَذَا كَهِنْدٍ (٤) بَعْضُهُمْ مَا صَرَفَهُ
يُرِيدُ أَنْ فِي " مِصْرَ " مَذْهَبَيْنِ كَمَا فِي " هِنْدٍ " ، وَلَيْسَ كَمَا نَكَرَ ؛ فَإِنَّ
" مِصْرًا " فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرٌ (٥) ، وَهُوَ اسْمٌ لِلْحَدِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

(١) فِي (ف) " يَعْدُ " تَصْحِيفٌ مِنْ " تَعْدُ " ، الرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ فِي الْبَيْتِ .

(٢) الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ كَمَا فِي دِيَوَانِهِ ١٠٢١ . يُنْسَبُ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرِّقِيَّاتِ كَمَا فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ
. ١٧٨

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ ٢/ ٢٤١ ، وَالْخِصَائِصُ ٣/ ٦١ ، ٣١٦ ، وَالْمَنْصَفُ ٢/ ٧٧ ، وَمَا يَنْصَرَفُ
وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٥٠ ، وَالْاِقْتِضَابُ ٣٦٧ ، وَالْتَبْصِرَةُ ٥٥٢ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٨/ ١٧٠ ، التَّلْفَعُ :
الِاتِّحَافُ بِالثُّوبِ . وَالْفَضْلُ : الزِّيَادَةُ . وَالْمِئْزَرُ : الْإِزَارُ ، وَهُوَ ثَوْبٌ يَحِيطُ بِالنَّصْفِ الْأَسْفَلِ مِنْ
الْبَدَنِ . وَالْعَلْبُ قَالَ فِي حَاشِيَةِ (ف) " أَنْيَّةٌ مِنْ أَدَمَ " [أَى : مِنْ جِلْدٍ] يَشْرَبُ بِهَا الْإِعْرَابُ .

وَالْمَعْنَى أَنَّ دَعْدًا هَذِهِ حَضْرِيَّةٌ رَقِيْقَةٌ الْعَيْشِ لَا تَلْبَسُ لِبَسِ الْإِعْرَابِ وَلَا تَشْرَبُ فِي أَوَانِيهِمْ .

(٣) الزِّحَافُ : حَذْفُ ثَانِيِ السَّبَبِ الْخَفِيفِ ، أَوْ إِسْكَانِ ثَانِيِ السَّبَبِ الثَّقِيلِ .

انظُرِ الْعَقْدَ الْفَرِيدَ ٥/ ٤٢٥ وَمَا بَعْدَهَا ، وَالْكَافِيَّ فِي الْعُرُوشِ وَالْقَوَافِي ١٩ .

(٤) فِي النَّسَخَتَيْنِ " فَذَاكَ هِنْدٌ " سَهْوًا مِنَ النَّاسِخِينَ .

(٥) فِي (ف) " مَذْكَرًا " بِالنَّصْبِ .

وَجَاعَلَ الشَّمْسِ مِصْرًا لِأَخْفَاءَ بِهِ (١) بَيْنَ النَّهَارِ وَبَيْنَ اللَّيْلِ قَدْ فَصَلَا (٢)
 وَسُمِّيَتْ "مِصْرُ" الْمَعْرُوفَةُ بِهَذَا الْاسْمِ ؛ لِأَنَّهَا حَدٌّ فَاصِلٌ بَيْنَ الْبَرِّ
 وَالْبَحْرِ ، فَمِصْرٌ فِي الْأَصْلِ مُذَكَّرٌ وَهُوَ الْحَدُّ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ هَذِهِ الْبَقْعَةُ
 فَصَارَ مَنْقُولًا مِنَ التَّذْكِيرِ إِلَى التَّنْثِيثِ ، فَصَارَ فِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّنْثِيثُ
 وَالتَّنْقُلُ مِنَ الْأَخْفِ - وَهُوَ الْمَذَكَّرُ - إِلَى الْأَثْقَلِ وَهُوَ الْمَوْثُوثُ ، وَابْنُ أَبِي
 إِسْحَاقَ (٣) وَأَبُو عَمْرٍو (٤) يَمْتَنِعَانِ صَرْفَهُ الْبِتَّةَ (٥) ، (٧-٧) قَالَ سَيِّبِيُّهُ:
 " وَهُوَ الْقِيَاسُ " (٦) ، يَعْنِي : إِذَا سَمِّيَتْ أَمْرًا بَزِيدٍ أَوْ عَمْرٍو لَا يَجُوزُ
 صَرْفُهُ الْبِتَّةَ (٧) .

(١) في (ف) " لإخفائه "

(٢) نسب البيت في بعض كتب المعاجم إلى عدى بن زيد العبادي ، وهو في ملحقات ديوانه
 ١٥٩ ، برواية " جعل الشمس " ، ونسب في بعضها الآخر لأمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه
 ٦١ وهو في الصحاح ، والتبتيه والإيضاح ، ومعجم مقاييس اللغة ٥ / ٣٣٠ ، واللسان ، والتاج
 (١٢٥ / ١٤) ، وأساس البلاغة كلها في مادة " مصر " ، وديوان الأدب ١ / ١٨٤ ، وتهذيب
 اللغة ١٢ / ١٨٣ ، والزاهر ١ / ١٥٣ .

ومعنى البيت أن الله تبارك وتعالى قد جعل الشمس حداً فاصلاً بين الليل والنهار .

(٣) هو عبدالله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي وأول من بعج النحو ومد القياس ، مات سنة
 (١١٧ هـ) ترجمته في انباه الرواه ٢ / ١٠٤ ، والأعلام ٤ / ١٩٧ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة
 ١٠٤ ، طبقات الفراء ١ / ٤١٠ .

(٤) ذكر السيوطي في البلغة ٢ / ٢٣١ واحداً وعشرين قولاً في اسمه ، والأصح أنه زيان بن العلاء
 أحد القراء السبعة والمتوفى سنة (١٥٤ هـ) ، ترجمته في طبقات القراء ١ / ٢٨٨ ، وفيات
 الأعيان ١ / ٣٨٦ .

(٥) قوله " البتة " احتراز من عدم جواز الوجهين كما في " هند " .

(٦) الكتاب ٣ / ٢٤٢ قال " لأن المؤنث أشد ملازمة للمؤنث " .

(٧) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَأَمَّا عَيْسَى (بْنُ عُمَرَ) ^(١) فَيَرَى صَرْفَ امْرَأَةٍ اسْمُهَا
(عَمْرُو) ^(٢) بِكُلِّ حَالٍ ، فَلَا وَجَهَ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هِنْدٍ .

وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا لَمْ يَنْصَرِفْ مَعْرِفًا كَأَحْمَرَ

أَتَى بِلَفْظِ " كُلُّ " لِيَعْمَ ^(٣) الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ وَلَا يَنْتَقِضُ
بِثَلَاثٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مَعْرِفَةً عِنْدَ قَوْمٍ ، وَلَا يَنْصَرِفُ
نِكْرَةً - أَعْنِي قَبْلَ التَّسْمِيَةِ - ، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ نِكْرَةً يَنْقَسِمُ
قَسْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : إِذَا عُرِفَ - أَيِ : جُعِلَ عَلَمًا - (كَانَ) ^(٤)
لِلتَّعْرِيفِ فِيهِ أَثْرٌ .

وَالثَّانِي : لَيْسَ كَذَلِكَ .

فَالأَوَّلُ ثَلَاثَةُ أَبْوَابٍ :

أَحَدُهَا : بَابُ " أَفْعَلٌ " صِفَةً كَأَحْمَرَ [لَا يَنْصَرِفُ] ^(٥) نِكْرَةً
لِلْوَصْفِ وَالْوِزْنِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْوِزْنِ .

[وَ] ^(٦) الثَّانِي : بَابُ " فَعْلَانٌ " الَّذِي مُؤَنَّثُهُ " فَعْلَى " نَحْوُ

سَكْرَانٌ " لَا يَنْصَرِفُ نِكْرَةً لِلأَلْفِ وَالنُّونِ ^(٧) (أَلْمُضَارِعَتَيْنِ)

لِأَلْفِ التَّائِيثِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالأَلْفِ وَالنُّونِ ^(٨) كَعَثْمَانَ .

ب/٥٧

(١) سقط من (ف) ، وانظر ترجمة ابن عمر في البلغة ١٧٩ ، والبقية ٢٣٧ / ٢ وغيرهما .

(٢) في الأصل " عمر " تحريف ، وانظر الكتاب ٢٤٢ / ٣ .

(٣) في (ف) " ليعلم " .

(٤) سقط من (ف) .

(٥) سقط من الأصل .

(٦) زيادة من (ف) .

(٧) في الأصل " المضارعتان " بالرفع .

(٨) سقط من (ف) انتقال نظر .

وَالثَّلَاثُ : أَلْفَاظُ الْعَدَدِ الْمَعْدُومَةِ ، وَنَحْوَهَا ، نَحْوُ "ثَلَاثٌ" ، وَ "أُخْرٌ" فَإِنَّهَا لَا تَنْصَرِفُ نَكْرَةً لِلصِّفَةِ وَالْعَدْلِ ، وَلَا مَعْرِفَةً لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ ، فَإِنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَ بِـ "أُخْرٌ" صَارَ مِثْلَ "عُمَرُ" .

فَإِنْ قِيلَ " فَإِنَّ فِي أَلْفَاظِ الْعَدَدِ خِلَافًا فَلَا يَسْتَقِيمُ لَفْظُ الْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا " (١) .

قُلْتُ : لَعَلَّ (٢) مَذْهَبُهُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْعَدَدِ إِذَا سُمِّيَ بِهَا لَا تَنْصَرِفُ ؛ لِلْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ كَمَا فِي "عُمَرُ" .

(وَأَمَّا مَا لَا يَنْصَرِفُ نَكْرَةً فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ) (٣) ، وَلَا تَأْتِي لِتَأْسِيرِ الْعِلْمِيَّةِ فِيهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : بَابُ "فَعَلَى" نَحْوُ "سَكْرَى" .

وَالثَّانِي : بَابُ "فَعَلَاءَ" نَحْوُ "حَمْرَاءَ" .

وَالثَّلَاثُ : بَابُ "مَسَاجِدَ" .

فَإِنَّ الْعِلَّةَ فِي هَذِهِ تَقُومُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِمَنْعِ الصَّرْفِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ "سَلْمَى" ، وَسُعْدَى" عِلْمَانٍ وَلَا أَتْرَ لِلْعِلْمِيَّةِ فِيهِمَا ، بَلِ التَّأْتِيرُ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ لِأَلْفِ التَّائِيثِ فَقَطُ (٤) .

وَكِنْ تُعْرَفُهُ بِإِلَامٍ أَوْ تُصَيِّفُ أَوْ نُكِرَ الْعِلْمُ فَهُوَ مُنْصَرِفٌ

(١) القائل هو ابن الخباز قال في شرحه " هذا العموم غير مستقيم والحق ما أذكره .. " ، انظر شرح

ابن الخباز لوحة ٣٢ ، وانظر ابن يعيش ٦٣ / ٨ ، والهمع ٣٦ / ٨ .

(٢) في الأصل " بعد " .

(٣) في (ف) " وأما لا ينصرف به نكرة فإذا سمي به نكرة " تحريف .

(٤) سقط من (ف) .

الضَّمِيرُ فِي " تُعْرِفُهُ " يَرْجِعُ إِلَى " كُلُّ " فِي قَوْلِهِ : " وَكُلُّ مَا لَمْ يَنْصَرِفْ مُنْكَرًا " (١) إِذَا عَرَفْتَهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ أَوْ أَضَفْتَهُ أَنْصَرَفَ عَلَى رَأْيِي ، وَلَعَلَّهُ يَخْتَارُهُ ، وَأَمَّا الْعِلْمُ فَطَرِيقُ صَرْفِهِ التَّنْكِيرُ ، فَتَقُولُ : " رَبُّ عُمَرَ مَرَرْتُ بِهِ ، وَ " كُلُّ إِبْرَاهِيمٍ مَرَرْتُ بِهِ فَأَكْرَمُهُ " ، وَبِالإِضَافَةِ أَيْضًا نَحْوُ " مَرَرْتُ بِعُمَرَكُمُ ، وَبِعِثْمَانِكُمْ " ، فَأَلِإِضَافَةُ أَعْمٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ النُّكْرَةَ أَوْ الْمَعْرِفَةَ صَرَفْتَهُمَا عَلَى رَأْيِي ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَحْمَرَ الْقَوْمِ ، وَبِعُمَرَ الْعَشِيرَةِ " .

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِذَا أَضَفْتَ الْعِلْمَ الَّذِي لَا يَنْصَرِفُ صَرَفْتَهُ قَوْلٌ فِيهِ تَسَامُحٌ ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا تَصِحُّ إِضَافَتُهُ إِلَّا بَعْدَ تَنْكِيرِهِ ، فَإِذَا نَكَّرْتَهُ فَصَرَفْتَهُ بِالتَّنْكِيرِ لَا بِالإِضَافَةِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : " فَهُوَ مُنْصَرِفٌ " يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى " الْعِلْمِ " وَجَدَهُ دُونَ مَا قَبْلَهُ ، فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ وَإِنْ تُعْرِفَ النُّكْرَةَ أَوْ (تُضِفْهَا) (٢) انْجَرَّتْ ، وَإِنْ نَكَّرْتَ الْعِلْمَ صَرَفْتَهُ ، وَهُوَ رَأْيُ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ . وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ : " أَوْ نَكَّرَ الْعِلْمَ " الْعِلْمَ (٣) الْأَصْلِيَّ لَا الْعِلْمِيَّةَ (٤) الطَّارِئَةَ - أَعْنِي : الْمُنْقُولَةَ عَنِ الصِّفَةِ - ؛ فَإِنَّ " أَحْمَرَ " إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ ثُمَّ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ عِنْدَ سَبْيُوِيهِ (٥) ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَصْفٌ وَالْعِلْمِيَّةُ طَارِئَةٌ

(١) قال الشريشي في شرحه ٨ / ٥٤١ هـ " الهاء في قوله " وان تعرفه " عائدة إلى ما لا ينصرف مطلقاً

لا إلى هذا الأخير المذكور الآن ، لأن الحكم عام في جميع ما لا ينصرف " .

(٢) في النسختين " أو تضيفها " والأولى حذف الياء ، لأنه معطوف على مجزوم .

(٣) قوله " العلم " الثاني سقط من (ف) .

(٤) في (ف) " ولا العلمية " بالواو .

(٥) الكتاب ٤ / ٢ بولاق .

عَلَيْهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ مُطْلَقَ الْعِلْمِ عَلَى رَأْيِ الْأَخْفَشِ ؛ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ
"أَحْمَرَ" إِذَا نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ (١) .

وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ إِذَا أَضَافُوا مَا لَا يَنْصَرِفُ ، أَوْ أَدْخَلُوا عَلَيْهِ
الْأَلِفَ وَاللَّامَ ، أَوْ نَكَّرُوهُ - إِنْ كَانَ عَلَمًا (٢) - مُخْتَلِفُونَ فِيهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ
يَرَى أَنَّهُ مُنْصَرَفٌ (٣) ، وَيَقُولُ : غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ إِنْ كَانَ عَلَمًا كَعُمَرَ فَقَدْ
زَالَتْ بِالتَّكْثِيرِ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي لَا يُؤَثِّرُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ مِنَ التَّعْرِيفَاتِ
غَيْرِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَمًا ، فَبِإِدْخَالِ اللَّامِ ، وَبِالإِضَافَةِ قَدْ بَعُدَ عَنْ
شَبَهِ الْفِعْلِ ، وَالْمَانِعُ مِنَ الصَّرْفِ إِنَّمَا كَانَ لِشَبَهِ الْفِعْلِ وَقَدْ زَالَ
بِالإِضَافَةِ ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ نَحْوُ " مَرَرْتُ بِأَفْضَلِكُمْ ، وَأَفْضَلِ الْقَوْمِ " ،
(إِنْ) (٤) كَانَتْ الإِضَافَةُ وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ (لَا مَدْخَلَ لَهُمَا فِي الْفِعْلِ) (٥) .
وَقَدْ اعْتَرَضُوا عَلَيَّ هَذَا بِأَنْ كَوْنَ الْاسْمِ فَاعِلًا نَحْوُ " قَامَ أَسْمَرٌ " ،
أَوْ مَفْعُولًا ، نَحْوُ " رَأَيْتُ أَسْمَرَ " ، أَوْ مَجْرُورًا بِحَرْفِ الْجَرِّ ، نَحْوُ
" مَرَرْتُ بِأَسْمَرَ " (٦) يُبْعَدُهُ عَنْ شَبَهِ الْفِعْلِ ، إِذْ لَا مَدْخَلَ لِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْأَشْيَاءِ فِي الْفِعْلِ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَنْصَرَفِ ، فَكَذَا مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ / ، ١/٥٨
وَالِإِضَافَةِ .

(١) نصُّ عليه ابن يعيش ٧٠ / ٨ ، والسيوطي في الهمع ٣٦ / ٨ ، والكيشي في الإرشاد إلى علم
الإعراب ٤٢٣ .

(٢) في (ف) "علما" تحريف .

(٣) قال ابن الخياز في شرحه لوجه ٣٢ "وهو مذهب يحيى" ، وانظر الفصول الخمسون ١٥٨ .

(٤) في النسختين "إذا" .

(٥) في الأصل "لا تدخل في الفعل" ، والمثبت من (ف) .

(٦) في (ف) "رأيت أسمرًا" ، "مررت بأسمر" بالصرف تحريف .

وَأَجَابُوا عَنْ هَذَا الِاعْتِرَاضِ بِأَنَّ الِاسْمَ غَيْرَ الْمُنْصَرِفِ إِنَّمَا امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْفِعْلَ مِنْ وَجْهَيْنِ ، فَلَا يَنْصَرِفُ إِلَّا إِذَا بَعُدَ عَنْ ذَلِكَ الشَّبَهِ بِوَجْهَيْنِ ، فَيَكُونُ الِاسْمُ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، أَوْ دَاخِلًا عَلَيْهِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ ، إِنَّمَا بَعُدَهُ ذَلِكَ عَنِ الشَّبَهِ لِلْفِعْلِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ ، وَعَلَى مَا ذَكَرْنَا قَدْ بَعُدَ عَنِ شَبَهِ الْفِعْلِ بِوَجْهَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَنَا : " مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ " أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ إِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ " قَامَ أَحْمَرُكُمْ ، وَضَرَبْتُ أَسْوَدَكُمْ " إِنَّمَا أَضَفْتَهُ بَعْدَ كَوْنِهِ فَاعِلًا ، أَوْ مَفْعُولًا ، فَلَا يَلْزَمُ مِنَ امْتِنَاعِ الصَّرْفِ لِبُعْدِهِ عَنِ الْفِعْلِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ امْتِنَاعُهُ لِبُعْدِهِ (عَنْهُ) ^(١) بِوَجْهَيْنِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : لَا يَنْصَرِفُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، بَلْ يَنْجَرُ ^(٢) ، لِأَنَّ تَنْوِينَهُ غَيْرُ مُمَكِّنٍ مَعَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، فَالصَّرْفُ هُوَ التَّنْوِينُ لَا الْجَرُّ .
وَمِنْهُمْ مَنْ فَصَّلَ ^(٣) ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَقَالَ : إِنْ زَالَ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ ، أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، انْصَرَفَ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِعَمْرِ الْقَوْمِ ، وَبِأَحْمَدِكُمْ " فَإِنَّ الْعَلَمِيَّةَ قَدْ زَالَتْ وَبَقِيَ سَبَبٌ وَاحِدٌ ، وَالسَّبَبُ الْوَاحِدُ لَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، وَإِنْ لَمْ يَزَلْ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ بِالإِضَافَةِ أَوْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، لَمْ يَنْصَرَفْ ، نَحْوُ " مَرَرْتُ بِالْأَحْمَرِ ، وَبِأَحْمَرِ الْقَوْمِ " ، فَإِنَّ وَزْنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفَ بِأَقْيَانٍ مَعَ الإِضَافَةِ وَمَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَلَمْ يَنْصَرَفْ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مُوجُودًا .

(١) سقط من الأصل .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، انظر الكتاب ١ / ٧ ، ٢ / ١٣ بولاق .

(٣) وممن قال بذلك ابن الضبان ، انظر شرحه لوحة ٢٢ ، والمطبوع ١ / ٢٢١ .

[أسماء القبائل والأحياء]

وَإِنْ أَتَاكَ اسْمٌ لِحَيٍّ أَوْ لَأَبٍ تَصْرِفُهُ نَحْوَ قُرَيْشٍ وَعَرَبٍ

وَإِنْ تُرِدَ قَبِيلَةً أَوْ أُمَّةً لَمْ يَنْصَرِفْ كَتَغْلِبٍ وَأَخْمَا

أُمَّةً " قُرَيْشٌ " ، فَاسْمٌ ، لِحَيٍّ ، وَكَذَلِكَ " مَعَدٌ ، وَتَقِيفٌ " ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ

لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : " هَؤُلَاءِ مِنْ بَنِي قُرَيْشٍ ، وَهَؤُلَاءِ بَنُو قُرَيْشٍ " .

فَقُرَيْشٌ فِي الْأَكْثَرِ اسْمٌ لِحَيٍّ ، وَكَذَلِكَ " مَعَدٌ " ، وَ " تَقِيفٌ " ، فَإِنْ قُلْتَ :

" هَذِهِ قُرَيْشٌ وَمَعَدٌ وَتَقِيفٌ " فَإِنَّمَا تُرِيدُ : هَذِهِ جَمَاعَةٌ قُرَيْشٍ بِحَذْفِ (١)

الْمُضَافِ ، وَإِنْ جَعَلْتَ قُرَيْشًا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ ، وَأَنْشَدَ سَبِيئِيهِ (٢) :

غَلَبَ الْمَسَامِيحَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُعْضِلَاتِ وَسَادَهَا (٣)

فَلَمْ يُصَرَفْ " قُرَيْشٌ " ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْقَبِيلَةِ ، فَفِيهِ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ ، فَأَمَّا

" عَرَبٌ " فَإِنَّهُ اسْمٌ جِنْسٍ بِدَلِيلِ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلِ

أَنَّهُ عَلَمٌ ، وَلَعَلَّ صَاحِبَ الْأَرْجُوزَةِ قَدْ نَقَلَ ذَلِكَ ، وَلَعَلَّ " عَرَبًا " اسْمٌ (٤) لِأَبِي

هَذَا الْجَيْلِ مِنَ النَّاسِ .

(١) فِي (ف) " حَذْفٌ " .

(٢) الْكِتَابُ ٣ / ٢٥٠ .

(٣) الْبَيْتُ لِعَدِيِّ بْنِ الرَّقَاعِ الْعَامِلِيِّ يَمْدَحُ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا فِي شَرْحِ دِيوَانِهِ ٥٢ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ

الْكِتَابِ لِابْنِ السِّيْرَاقِيِّ ٢ / ٢٨٢ ، وَاللِّسَانَ " قُرَشٌ " ، وَنَسَبَ فِي اللِّسَانِ " سَمَحٌ " لِحَرِيرٍ وَوَلَيْسَ فِي

دِيوَانِهِ .

وَهُوَ فِي الْمَقْتَضَبِ ٣ / ٣٦٢ ، وَالْمَذَكْرُ وَالْمَوْئِدُ لِلْمَبْرَدِيِّ ١٣١ ، وَالْمَذَكْرُ وَالْمَوْئِدُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ ٥٤١ ، وَمَا

يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ ٥٩ ، وَالطَّرَائِفُ الْأَدْبِيَّةُ ٩٠ .

(٤) فِي (ف) " اسْمًا " .

فَأَمَّا " تَغْلِبُ " (١) فَلَا يَنْصَرِفُ سِوَاءَ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلْحَيِّ أَوْ
 اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ ، أَمَّا إِذَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فَلَا يَنْصَرِفُ لِلتَّعْرِيفِ
 وَوَزْنِ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا " لَخْمٌ " (٢) فَإِنْ جَعَلْتَهُ اسْمًا لِلأَمِّ فَهُوَ مِثْلُ
 هُنْدٍ " يَجُوزُ فِيهِ مَا جَازَ فِيهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَنْقُولًا عَنْ مُذَكَّرٍ
 فَيَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ سِبْيَوِيهِ الْبَتَّةَ كَمَا ذَكَرْنَا فِي " مِصْرَ " (٣) .
 وَعَلِمَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ (٤) مِنْهَا مَا يُخْتَارُ صَرْفُهُ
 ، وَهُوَ مَا كَانَ اسْمًا لِلْحَيِّ فِي الْغَالِبِ كَقَرِيشٍ وَمَعَدٍ وَتَقِيفٍ ، وَكَذَلِكَ
 مَا كَانَ اسْمًا لِلأَبِّ فِي الْغَالِبِ نَحْوُ " تَمِيمٍ ، وَأَسَدٍ " .
 وَمِنْهَا مَا يُخْتَارُ فِيهِ أَمْتِنَاعُ الصَّرْفِ ، وَهُوَ مَا كَانَ فِي الأَكْثَرِ
 وَالْأغْلَبِ اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ نَحْوُ " سُدُوسٌ " (٥) ، وَكَذَلِكَ " جَذَامٌ " (٦) .
 وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ الْبَتَّةَ كَتَغْلِبٍ ، وَبَاهِلَةَ ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا مَا
 يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، وَلِذَلِكَ (٧) قَالُوا : " بَاهِلَةُ بَنُ / أَعْصُرَ " (٨) فَجَعَلُوهُ
 اسْمًا لِلْحَيِّ ، وَلِذَلِكَ (٧) جَازَ لَهُ أَنْ يَقُولَ : " ابْنُ " ، وَ" بَاهِلَةُ " اسْمُ
 امْرَأَةٍ ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ ابْنَةُ وَائِلٍ " أَرَادُوا الْقَبِيلَةَ ، فَلِذَلِكَ (٧)

ب/٥٨

- (١) فِي (ف) " تَغْلِبَا " .
 (٢) فِي الأَصْلِ " وَأَمَّا لِأَخِي " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرْ قَبِيلَةَ " لَخْمٍ " فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٤٢٠ .
 (٣) انظُرْ ص ٣٧٠ .
 (٤) انظُرْ هَذَا الفَصْلَ فِي الكِتَابِ ٣ / ٢٤٦ ، وَالمَقْتَضِبِ ٣ / ٣٦٠ .
 (٥) سُدُوسٌ : فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٣١٧ بِفَتْحِ السِّينِ ، وَكَذَلِكَ هِيَ فِي جَمِيعِ الْعَرَبِ حَاشَا طَيِّ
 وَحَدَهَا فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ سُدُوسٌ بِالضَّمِّ ، وَكَذَلِكَ فِي مُخْتَلَفِ الْقَبَائِلِ وَمُوتَلَفِهَا ٢٤ .
 (٦) فِي (ف) " حَرَامٌ " ، وَانظُرْ " جَذَامٌ " فِي جَمَهْرَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ ٤٢١ .
 (٧) فِي (ف) " وَكَذَلِكَ " .
 (٨) انظُرْ الكِتَابَ ٢ / ٢٦ بِوِلَاقٍ .

قَالُوا : " ابْنَةُ " ، وَقَالُوا : " تَغْلِبُ الْغَلْبَاءُ " فَوَصَفُوهَا (١) بِالْمُؤَنَّثِ لِإِرَادَةِ الْقَبِيلَةِ ، وَكَذَلِكَ " مَجُوسٌ ، وَيَهُودٌ فَإِنَّهُ لَمْ (٢) يَقَعْ إِلَّا اسْمًا عَلَمًا لِلْقَبِيلَةِ ، فَأَمَّا إِدْخَالُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي قَوْلِهِمْ : " الْمَجُوسُ ، وَالْيَهُودُ " فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا يَسَائِرَ النَّسَبِ فَحَذَفُوهُمَا ، وَالنَّقْدِيرُ : الْمَجُوسِيُّونَ ، وَالْيَهُودِيُّونَ (٣) ، فَأَدْخَلُوا الْأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَا أَدْخَلُوهُمَا (٤) عَلَى " يَهُودِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ " (٥) ، لِأَنَّ " الْيَهُودَ ، وَالْمَجُوسَ " جَمَعُهُ ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ (٦) :

أَصَاحِ أَرِيكَ بَرَقًا هَبَّ وَهَنًا كَنَارِ مَجُوسٍ تَسْتَعْرِ اسْتِعَارًا
فَلَمْ يَصْرِفْ " مَجُوسَ " ؛ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْتَأْنِيثِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَ " مَجُوسَ " عَلَّمَ عَلَى الْقَبِيلَةِ ، وَقَالَ الْآخَرُ :

أُولَئِكَ أَوْلَى مِنْ يَهُودٍ بِمِدْحَةٍ إِذَا أَنْتَ يَوْمًا قُلْتَهَا لَمْ تُؤْتَبِ (٧)
فَلَمْ يَصْرِفْ " يَهُودَ " ؛ لِلتَّعْرِيفِ وَالْتَأْنِيثِ ، قَالَ سَبِيوِيَّةٌ : لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا اسْمًا لِلْقَبِيلَةِ (٨) .

(١) في الأصل « فوصفوها » .

(٢) في (ف) " لا " .

(٣) في النسختين " المجوسيين واليهوديين " .

(٤) في (ف) " أدخلوها " .

(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢٥٤ .

(٦) الديوان ١٤٧ ، وروايته " أَحَارُ تَرَى بُرَيْقًا " ، وهو في الحقيقة ملط بينه وبين التوأم اليشكري ، والتمليط : إذا قال هذا نصف بيت وأتمه الآخر بيتًا . اللسان (ملط) وقيل : الذي نازعه الحارث اليشكري بدليل قوله يخاطبه " أحار " .

وهو في الكتاب ٣ / ٢٥٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، والتبصرة ٥٧٨ ، والمقرب ٢ / ٨١ .
(٧) نسبة الشنتمري في حاشية الكتاب ٢ / ٢٩ بولاق لرجل من الأنصار ولم يعينه ، وكذلك قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٦٠ ، وفي الكتاب ٣ / ٢٥٤ نسخة هارون " بمدحه " لعله خطأ مطبعي ، وذكر في الأصل " قبلها " بدل " قلتها " وهو تحريف .

(٨) الكتاب ٣ / ٢٥٤ .

[أسماء البلدان والبقاع]

كَذَا إِذَا أُرِدَتْ بِالْبِلَادَانِ تَأْنِيثَ تَعْرِيفِ كَمَنْ عُمَانِ (١)
 لَمْ يَنْصَرِفْ إِذْ بُقْعَةً أُرِدْنَا وَإِنْ أُرِدَتْ مَوْضِعًا صَرَفْنَا (٢)
 كَوَاسِطٍ ، وَدَابِيقٍ ، وَقَلَجٍ دَلِيلُهَا فِي الشَّعْرِ الْمُحْتَجِّ

" ذَا " مِنْ قَوْلِهِ " كَذَا " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَنَيْتَ هُنَاكَ بِالْأَسْمِ الْقَبِيلَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْحَيَّ صَرَفْتَ ، فَكَذَا هُنَا إِنْ عَنَيْتَ بِالْأَسْمِ الْبَلَدَ أَوْ الْمَكَانَ صَرَفْتَ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِالْأَسْمِ الْبُقْعَةَ أَوْ الْأَرْضَ أَوْ الْبَلَدَةَ لَمْ تَصْرِفْ ، وَأَمَّا "عُمَانُ" (٣) فَأَلْجُودُ (تَرَكَ) (٤) صَرْفِهِ وَيَأْخُذُ مِنْهُ "وَاسِطٌ" ، وَقَلَجٌ" (٥) ؛ فَإِنْ سَبَّبُوهُ قَدْ قَسَمَ ذَلِكَ ثَلَاثَةً (٦) أَقْسَامٍ ، فَقَالَ (٧) : مِنْهَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّأْنِيثِ كَعُمَانَ (٣) فَلِذَلِكَ قُلْنَا : الْأَجُودُ تَرَكَ صَرْفِهِ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى التَّذْكِيرِ كَوَاسِطٍ وَقَلَجٍ ، فَإِنْ

(١) في (ف) " كذاك ... كمن عمان " .

(٢) بعده في النسخة التيمورية للدرة الألفية ٢١

وليس مصروفًا من البقاع

إلا نواحى جئن بالسماع

ولم يرد هذا البيت في الشروح التي بين يدي ، ولا في متن ألفية ابن معط المطبوع .

(٣) في (ف) " عمان " بتشديد الميم .

(٤) سقط من الأصل .

(٥) واسط : في عدة مواضع ذكرها ياقوت في معجمه ٢٤٧ / ٥ ، ولكن أشهرها واسط الحجاج وهي

بين البصرة والكوفة ، أما " قلج " بفتح أوله وسكون ثانيه فهو اسم بلد ، وقيل : واد بين البصرة

وحمى ضرية من منازل عدى بن جندب ، كما في معجم ياقوت " قلج " .

(٦) في (ف) " بثلاثة " .

(٧) في (ف) " وقال " بالواو ، وانظر الكتاب ٢ / ٢٤٢ فما بعدها .

وَأَسِطًا " (١) فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ وَسُمِّيَ بِهِ هَذَا الْبَلَدُ ؛ لِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ الْبَصْرَةِ
وَالْكُوفَةِ ، فَكَانَتْهُ قَالَ : بَلَدًا وَأَسِطًا ، أَوْ مَكَانًا وَأَسِطًا ، وَلَوْ أَرَادَ التَّائِيثَ
لَقَالَ : وَأَسِطَةٌ أَيْ : بُقْعَةٌ أَوْ بَلَدَةٌ وَأَسِطَةٌ ، قَالَ : وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ
وَتَذْكِيرُهُ عَلَى السَّوَاءِ نَحْوُ " هَجَرَ " قَالُوا فِي الْمَثَلِ : " كَجَالِبِ التَّمْرِ إِلَى
هَجَرَ " (٢) فَصَرَفُوا ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٣) :

مِنْهُنَّ أَيَّامٌ صِدْقٍ قَدْ عُرِفَتْ بِهَا أَيَّامٌ وَأَسِطٌ وَالْأَيَّامُ مِنْ هَجَرَ (٤)
فَلَمْ يَصْرِفْ .

وَأَمَّا " دَابِقٌ " (٥) فَقَالَ سِيبَوِيهِ : " التَّذْكِيرُ فِيهِ أَجُودٌ " (٦) فَهَذَا
تَفْصِيلُ سِيبَوِيهِ ، وَهُوَ فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ .

وَأَقُولُ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْبُلْدَانِ وَالْبِقَاعِ لَا يَخْلُومَنَّ أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَا
يَمْنَعُ الصَّرْفَ أَوْلًا ، فَإِنْ كَانَ فَسَوَاءٌ عَنِ الْأَسْمِ الْمَكَانِ أَوْ الْبُقْعَةِ فَهُوَ
غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، وَذَلِكَ نَحْوُ " غَزَّةَ ، وَمَكَّةَ ، وَيَثْرِبَ ، وَتَوْضِحَ " (٧) ، أَمَّا " غَزَّةُ
وَمَكَّةُ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ ، وَأَمَّا " يَثْرِبُ ، وَتَوْضِحُ " فَلِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ .

- (١) فِي (ف) 'واسط' بدون تنوين .
(٢) هكذا ورد المثل هنا كما في الكتاب ٢٤٤ / ٣ غير أن كتب الأمثال أوردته برواية " كمستبضع التمر
إلى هجر " والاستبضاع والجب بمعنى ، وذلك أن " هجر " - وهي بلد بالبحرين - معدن التمر
والمستبضع إليه مخطئ .
انظر أمثال أبي عبيد ٢٩٢ ، وفصل المقال ٤١٣ ، والمستقصى ٢ / ٢٢٣ ، ومجمع الأمثال ١٥٢ / ٢
(٣) الديوان ٢٩١ . وقال الشنتمري : (ويروي للأخطل) بوليس في شعره .
(٤) البيت في الكتاب ٢ / ٢٤٣ ، ومعجم البلدان ٥ / ٢٤٧ وشرح ابن الخباز لوحة ٣٢ ، والشرح
المجهول لوحة ٢٩ وشرح ابن القواس لوحة ٦٢ .
(٥) دابق - بكسر الباء ويروي بفتحها - قرية قريبة من حلب . معجم البلدان ٢ / ٤١٦ .
(٦) الكتاب ٣ / ٢٤٣ .
(٧) توضح : كتيب أبيض من كتابان حمراء بالدهناء قرب اليمامة . عن معجم البلدان ٢ / ٥٩ .

وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ الصَّرْفَ ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلْفُ
وَالسُّلَمُ (كَالْمَوْصِلِ أَوْ لَا) ^(١) ، فَأَلَوَّلُ يَنْصَرِفُ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَإِمَّا
أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا سَاكِنِ الْحَشْوِ كَفَلَجٍ وَبَدْرٍ أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ
كَهَيْدٍ إِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْبُقْعَةَ ، وَإِلَّا فَهُوَ كَزَيْدٍ إِنْ ^(٢) عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ
مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا نَحْوُ " حِمص ، وَمَاه ، وَجُور " فَلَا يَنْصَرِفُ الْبَيْتَةُ ،
وَأِنْ لَمْ يَكُنْ فَهُوَ كَهَجْرٍ ، وَحَتَّيْنِ فَإِنَّ التَّعْرِيفَ مُتَيَقِّنٌ فِيهِ ، فَإِنْ عَنَيْتَ
بِهِ الْبُقْعَةَ أَوْ الْبَلَدَةَ أَوْ الْأَرْضَ لَمْ تَصْرَفْهُ لِاجْتِمَاعِ التَّعْرِيفِ وَالثَّانِيثِ
فِيهِ ، وَإِنْ عَنَيْتَ بِهِ الْمَكَانَ أَوْ الْبَلَدَ صَرَفْتَهُ .

١/٥٩

وَهَهُنَا بَحْثٌ فِي " مَاه ، وَجُور ، وَحِمص " فَإِنَّكَ إِنْ عَنَيْتَ بِهَذِهِ
الْمَكَانَ سَقَطَ الثَّانِيثُ ، وَالْعُجْمَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الثَّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الْحَشْوِ
بِاجْتِمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ ^(٣) مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ بِدَلِيلِ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى صَرْفِ
نُوحٍ " فَيَجِبُ أَنْ تَصْرَفَ ^(٤) " مَاه ، وَجُور ، وَحِمص " إِنْ عَنَيْتَ بِهِ
الْمَكَانَ ، وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ ؛ فَإِنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَرْكِ صَرْفِهِ ، حَتَّى قَالَ
سَيَبَوِيهِ : إِنَّهُ ^(٥) بِالْعُجْمَةِ صَارَ (بِمَنْزِلَةِ الْمُؤَنَّثِ) ^(٦) الزَّائِدِ عَلَى
الثَّلَاثَةِ كَعِنَاقٍ ^(٧) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رَجُلًا ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْصَرَفْ مَعْرِفَةً
الْبَيْتَةَ ^(٨) .

- (١) فِي (ف) " فَاَلْمَوْصِلِ أَوْلَى " .
(٢) فِي (ف) " وَإِنْ " بِزِيَادَةِ الْوَاوِ .
(٣) فِي (ف) " لِاجْتِمَاعِ الْمُتَقَدِّمِينَ " .
(٤) فِي (ف) " إِنْ يَنْصَرِفُ " .
(٥) فِي (ف) " أَنْ " .
(٦) فِي (ف) " كَالْمُؤَنَّثِ " .
(٧) الْعِنَاقُ : الْأَنْثَى مِنْ وَالدِ الْمَعَزِ ، وَقِيلَ : شَيْءٌ مِنْ دَوَابِّ الْأَرْضِ كَالْفَهْدِ ، وَقِيلَ : الدَاهِيَةُ ، وَقِيلَ :
الْخَيْبَةُ . عَنِ الصَّحَاحِ " عِنَق " .
(٨) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣ / ٢٤٢ .

[أسماء السور]

كَذَاكَ لَا تُصَرِّفُ أَسْمَاءَ السُّورِ كَهُودَ وَالتَّائِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرُ
مَا لَمْ تَكُنْ فِي نِيَةِ الْإِضَافَةِ إِذْ ذَاكَ فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى انْصِرَافَهُ
وَمِثْلُ حَمِيمٍ وَيَاسِينَ بَنِي وَقِيلَ : بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهَا اعْتَبَى

" ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، أَيْ : الْقَوْلُ فِي أَسْمَاءِ
سُورِ الْقُرْآنِ كَذَاكَ الْقَوْلِ السَّابِقِ فِي أَسْمَاءِ الْأَحْيَاءِ وَالْقَبَائِلِ ، فَإِنَّ عَنَيْتَ بِـ
" هُودَ " اسْمَ السُّورَةِ فَلَا تُصَرِّفُهُ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ وَالنَّقْلِ مِنَ الْأَخْفِ
إِلَى الْأَثْقَلِ ، قَالَ سِيَبَوِيهِ : لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ (سَمَّيْتَهَا) (١)
بِعَمْرٍو ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِيهِ كَمَا قِيلَ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ وَالْعُجْمَةِ (٢) ؛ لِأَنَّ
" هُودًا " لَيْسَ أَعْجَمِيًّا ، وَإِنَّ عَنَيْتَ بِـ " هُودَ " اسْمَ النَّبِيِّ وَنَوَيْتَ حَذْفَ الْمُضَافِ
- كَأَنَّكَ قُلْتَ : " قَرَأْتُ سُورَةَ هُودٍ " - صَرَفْتَ ؛ لِفَوَاتِ التَّائِيثِ ، فَهُوَ كَقَوْلِكَ :
هَذِهِ تَمِيمٌ " ، إِذَا أَرَدْتَ بِنَوْتَمِيمٍ " صَرَفْتَ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْأَبِ ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِهِ
اسْمَ الْقَبِيلَةِ لَمْ تُصَرِّفْ (٣) .

وَمَعْنَى الْبَيْتِ : لَا تُصَرِّفُ أَسْمَاءَ (٤) السُّورِ فِي حَالِ اعْتِبَارِ التَّائِيثِ ؛
لِأَنَّ " الْوَاوَ " فِي قَوْلِهِ : " وَالتَّائِيثُ فِيهَا (يُعْتَبَرُ) (٥) ، " وَوَاوُ " الْحَالِ ؛ لِأَنَّ

- (١) فِي الْأَصْلِ " تَسْمِيهَا " ، وَمَا فِي (ف) مُتَّفَقٌ مَعَ الْكِتَابِ ٢٥٦ / ٣ .
(٢) قَصَدَ الْمَوْلَفُ بِهَذَا ابْنَ الْخَبَّازِ الَّذِي قَالَ فِي شَرْحِهِ لَوْحَةَ ٣٣ " وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ
أَحْرَفٍ .. ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ كَهُودٍ وَنُوحٍ لَمْ يَنْصَرَفْ إِنْ سَمِيَتْ بِهِ السُّورَةُ كَمَا
وَجُورٌ ، وَإِنْ نَوَيْتَ الْإِضَافَةَ صَرَفْتَ " .
(٣) رَاجِعْ هَذَا الْبَابَ فِي الْكِتَابِ ٢٥٦ / ٣ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٣٦٥ / ٣ ، وَمَا يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ ٦١ .
(٤) فِي الْأَصْلِ « اسْمٌ » .
(٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .

السَّبَبِ الْمُتَيَقَّنِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ هُوَ الْعَلَمِيَّةُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ مَعَ ذَلِكَ عَلَمًا
لِلسُّورَةِ أُمَّتَعِ الصَّرْفُ ، وَيُرِيدُ بِالتَّائِيثِ تَأْنِيثَ السُّورَةِ .

وَقَوْلُهُ : " مَا لَمْ يَكُنْ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ " " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ :
" وَالتَّائِيثُ فِيهَا يُعْتَبَرُ " أَي : يُعْتَبَرُ التَّائِيثُ فِي أَسْمَاءِ السُّورِ مَا لَمْ تَتَوَّحَّفْ
الْمُضَافِ ، فَإِنْ نَوَيْتَ حَذْفَهُ صَرَفْتَ الْأِسْمَ الَّذِي يَقْتَضِي الصَّرْفَ أَي :
الاسْمَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ ، تَقُولُ : " قَرَأْتُ هُودًا " ، أَي :
سُورَةَ هُودٍ فَتَصْرِفُ ، وَتَقُولُ : " قَرَأْتُ يُوسُفَ " فَلَا تَصْرِفُ سِوَاءَ جَعَلْتَهُ اسْمًا
لِلسُّورَةِ أَوْ اسْمًا لِلنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِأَنَّ " يُوسُفَ " فِيهِ الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ ،
وَهُوَ زَائِدٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلِحَاجَةِ إِلَى اعْتِبَارِ التَّائِيثِ فِي مَنْعِ الصَّرْفِ
لِجَعْلِهِ اسْمًا لِلسُّورَةِ ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : " فَاصْرِفْ مَا اقْتَضَى أَنْصِرَافَهُ " .
وَيَعْدُ فَاقُولُ : اسْمُ السُّورَةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً

حُكِي وَكَمْ يُغَيَّرُ كَقَوْلِكَ : قَرَأْتُ رُقُلَ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ، وَ ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ
حِسَابُهُمْ ﴾ ﴿٢﴾ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُمْلَةً ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ مِنْ حُرُوفِ الْهَجَاءِ نَحْوُ
﴿ حَمِيم ﴾ ﴿٣﴾ ، وَ ﴿ يَسِين ﴾ ﴿٤﴾ وَيَأْتِي ذِكْرُهُ ، أَوْ مُفْرَدًا ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا ،
فِيمَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَالْبَقَرَةِ وَالْمَائِدَةِ أَوْ لَا يَكُونَ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ
الْأَلِفُ وَاللَّامُ فَهُوَ مُنْصَرَفٌ كَمَا مَرَّ فِي أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ الْأَلِفُ
وَاللَّامُ ، فِيمَا أَنْ يَكُونَ عَرَبِيًّا أَوْ أَعْجَمِيًّا ، فَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا كَمُحَمَّدٍ ، فَإِنْ

(١) سورة الأَخْلَاصِ ١ .

(٢) سورة الْأَنْبِيَاءِ ١ .

(٣) سورة غَافِرٍ ١ ، فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ .

(٤) سورة يَسٍ ١ .

جَعَلْتُهُ اسْمًا لِلِسُورَةِ لَمْ تَصْرِفْهُ وَإِلَّا صَرَفْتَهُ^(١)، وَإِنْ كَانَ أَعْجَمِيًّا
فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَمْ تَصْرِفْهُ سِوَاءَ كَانَ اسْمَ السُّورَةِ أَوْ لَمْ
يَكُنْ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ إِنْ^(٢) جَعَلْتُهُ اسْمًا
لِلِسُورَةِ؛ كَنُوحٍ مَعَ سَكُونِ الْأَوْسَطِ وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنَّ الثَّانِيثَ قَدْ
انْضَمَّ إِلَيْهِ الْعُجْمَةُ، كَمَا فِي "مَاه"، وَجُورٌ "بَلْ لِأَنَّهُ مُذَكَّرٌ سُمِّيَ بِهِ
مُؤَنَّثٌ كَمَا مَرَّ فِي "مِصْرَ"، قَالَ سَيْبَوَيْةٌ: فَإِنْ جَعَلْتَ "نُوحًا" اسْمًا
لِلِسُورَةِ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ سَمَّيْتَهَا بِعَمْرٍو^(٣).

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ اسْمًا لِلِسُورَةِ حُرُوفُ التَّهَجِّي فَالْكَ
فِيمَا (كَانَ)^(٤) دُونَ أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ الْحِكَايَةُ، وَالْإِعْرَابُ، وَلِذَلِكَ قَالَ:
"وَمِثْلُ حَمِيمٍ وَيَسِينِ بَنِي لِأَنَّهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وَقَوْلُهُ: "وَقِيلَ بَلْ
بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتَنِي" يُرِيدُ الْإِعْرَابَ، وَيُرِيدُ بِقَوْلِهِ: "بَنِي" أَنَّهُ
حِكْيَ فَبْنِي^(٥)؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ الْحَرْفِ سَبَبٌ فِي بِنَائِهِ فَاقَامَ الْمُسَبَّبَ
- الَّذِي هُوَ الْبِنَاءُ - مَقَامَ سَبَبِهِ الَّذِي هُوَ الْحِكَايَةُ، وَكَذَا قَوْلُهُ "وَقِيلَ:
بَلْ بِتَرْكِ صَرْفِهِ اعْتَنِي" لَمَّا كَانَ عَدَمُ الصَّرْفِ يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِعْرَابِ
أُكْتَفِيَ بِذِكْرِ الصَّرْفِ (عَنْ ذِكْرِ الْإِعْرَابِ)^(٦)؛ لِأَنَّ الْمَعْرَبَ دَاخِلٌ

(١) أي: وإن لم تجعله اسماً للسورة صرفته، لخلوه من الثانيث.

(٢) في (ف) "وان".

(٣) الكتاب ٣/٢٥٧.

(٤) سقط من (ف).

(٥) قال ابن القواس في شرحه لوجه ٦٣: أي: يجوز أن يحكى فيبنى: لأن الحكاية سبب

البناء، إلا أنه أقام المسبب مقام السبب مجازاً * وتأثير النيلي عليه واضح.

(٦) في الأصل "عن ذكر عدم الإعراب".

في حَقِيقَةِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ ؛ لِعُمُومِ الْمُعْرَبِ ، وَخُصُوصِ (غَيْرِ
الْمُنْصَرَفِ) (١) .

وَوَجْهُ إِعْرَابِ " يَسِينِ ، وَحَمِيمِ " أَنَّهُ فِي وِزَانِ قَائِلٍ وَهَائِلٍ ، وَتِلْكَ مُعْرَبَةٌ ؛
لِدُخُولِهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَكَذَلِكَ " يَسِينِ ، وَحَمِيمِ " .

وَلَمْ يَنْصَرَفْ " يَسِينِ ، وَحَمِيمِ " لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ (٢) .
وَأَسْمُ السُّورَةِ إِنْ كَانَ حَرْفًا وَاحِدًا إِنْ شَبَّتْ حَكِيَّتُهُ ، وَإِنْ جَعَلَتْهُ اسْمًا
لِلسُّورَةِ أَعْرَبَتْهُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ " هِنْدٍ " إِنْ شَبَّتْ صَرْفَتُهُ ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْمُعْجَمِ ،
تُذَكَّرُ وَتؤنَّثُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِهَا ، هَذَا نَصُّ سَيَبَوِيهِ (٣) قَالَ : لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةٍ
سَمِّيَتْهَا بِقَدْرِ أَوْ شَمْسٍ ، فَلِذَلِكَ تُنُونُ " مؤنَّثٌ فِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَإِذَا
سَمِّيَتْ بِهِ السُّورَةُ صَارَ مِثْلَ امْرَأَةٍ سَمِّيَتْهَا بِقَدْرِ وَذَلِكَ نَحْوُ " نُونٍ ، وَصَادٍ
وَقَافٍ " (٤) ، وَإِنْ كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ مِثْلَ " حَمِ ، وَطَسِ (٥) ، وَيَسِ " ، فَقَدْ ذُكِرَ
الْقَوْلُ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ نَحْوُ " طَسَمِ " (٦) فَفَكَ فِيهِ الْحِكَايَةُ
أَيْضًا ، وَإِنْ شَبَّتْ جَعَلَتْهُ اسْمًا لِلسُّورَةِ وَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ ؛ لِلتَّرْكِيبِ وَالتَّعْرِيفِ ؛

-
- (١) في الأصل « المعرب » صوابه من حاشية الأصل و (ف) .
(٢) قال سيبويه ٢٥٧ / ٣ : " وأما حم فلا ينصرف ، جعلته اسما للسورة أو أضعفته ، لأنهم أنزلوه
بمنزلة اسم أعجمي ، نحو : هابيل وقابيل .. ، وكذلك طاسين ، وياسين ، واعلم أنه لا يجزئ في
كلامهم على بناء حاميوم وياسين ، وإن أردت في هذا الحكاية تركته وقفاً على حاله " .
(٣) في الكتاب ٢٥٩ / ٣ " وأما " نون " فيجوز صرفها في قول من صرف هندا ؛ لِأَنَّ النُّونَ تَكُونُ أَنْثَى
فترفع وتنصب " .
(٤) هذه الأحرف مطالع السور الآتية على الترتيب المذكور : القلم - ص - ق
(٥) في الأصل " وطسم " وهو سهو ، صوابه من (ف) ، وهي بداية سورة النمل .
(٦) الآية الأولى من سورتي الشعراء والقصص .

لأنَّه صَارَ بِمَنْزِلَةِ "بَعْلَبَكَّ" ، وَدَرَا بِجِرْدٍ (١) لَكِنَّ لَا بُدَّ مِنْ فَتْحِ النُّونِ
 مِنْ "طَاسِينَ" ثُمَّ تَرَكَّبُ الْإِمِيمُ مَعَهَا كَمَا فَتَحَتْ اللَّامُ مِنْ "بَعْلٍ" ، وَرَكَّبَتْ "بَكَ
 " مَعَهَا ، وَإِنْ تَجَاوَزَ ثَلَاثَةَ أَحْرُفٍ حُكِيَ كَمَا تُحْكَى الْجُمْلُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿ حَمَّ
 عَسَقَ ﴾ (٢) ، وَ ﴿ كَهَيْعَصَ ﴾ (٣) .

-
- (١) فى (ف) " ودارنجر " وهو تحريف ، ودارا بجرود : كورة بفارس عمرها دراب بن فارس ، معناه
 دراب كرد ، دراب : اسم رجل ، وگرد : معناه عمل ، فعرب بنقل الكاف الفارسية إلى الجيم ،
 معجم البلدان ٢ / ٤٤٦ .
- (٢) الآية الأولى والثانية من سورة الشورى .
- (٣) الآية الأولى من سورة مريم .

[اللازم والمتعدى]

القول في الأفعال (في التعدى) (١) وتنتهي لسبعة في العَدُّ

لَمْ يُرِدْ بِالتَّعْدَى هُنَا تَعْدَى الْفِعْلِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ
فِيمَا بَعْدُ : " أَوْلَهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا " بَلْ أَرَادَ التَّعْدَى اللُّغَوِيَّ وَهُوَ التَّجَاوُزُ
مِنْ قَوْلِهِمْ : " عَدَاكَ الذَّمُّ " أَي تَجَاوَزَكَ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : الْقَوْلُ فِي تَجَاوُزِ
الْأَفْعَالِ أَوْ تَعْدِيهَا (٢) إِلَى مُنْتَهَى عَدَدِهَا وَذَلِكَ يَنْتَهِي إِلَى سَبْعَةٍ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ
يَكُونَ أَرَادَ بِالتَّعْدَى التَّعَدُّدَ فَبَدَّلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) (الدَّلَالَاتِ) (٤)
كَرَاهِيَّةً ثِقَلِ التَّضْعِيفِ كَمَا قَالُوا : " تَطْنَيْتُ " ، وَأَصْلُهُ " تَطْنَنْتُ " ، بِثَلَاثِ
نُونَاتٍ ، فَبَدَّلَ " الْيَاءَ " مِنْ إِحْدَى (٣) النُّونَاتِ (٥) .

(١) في (ف) " والتعدى " .

(٢) في (ف) « وتعدىها » .

(٣) في الأصل (أحد) .

(٤) في (ف) " الدلالات " .

(٥) هذا ردُّ منه على ابن الخباز الذي يقول في شرحه لوجه ٣٤ " بدأ من المتعدى بما لا يتجاوز
الفاعل وهذا يفسد قسمته ، لأنه لم يتعد في اللفظ إلى شيء ، وقال صاحب الشرح مجهول المؤلف
لوجه ٤٠ : " وتقسيمه إياها إلى سبعة ليس على سبيل الحصر بل على سبيل البسط والتقريب ،
وابن الخباز ذكر على كلام المصنف في هذا الموضع انتقاداً وهو أن مورد القسمة لابد أن يكون
مشتركاً بين جميع الأقسام وعلى هذا التقدير فلا يصح انقسام الأفعال بالنسبة إلى التعدى إلى ما
لم يجاوز فاعلاً ، وجعله مفسداً للتقسيم إلى سبعة ، وهذا متجه ، ويحتمل أن يجاب عنه بثلاثة
أجوبة ، الأول : أن المراد التعدى وعدم التعدى فاستغنى بذكر بعض الأقسام عن البعض ... ،
والثاني أن يكون المراد التعدى اللغوى .. ، والثالث أن يكون المراد بالتعدى التعدد " .

أُولَٰهَا لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلًا إِذْ لَيْسَ لِلْمَفْعُولِ ذَاكَ قَابِلًا
كَطَالٍ وَاحْمَرُّ وَتَحَوَّظَرُفًا وَمِثْلُ رَاحٍ وَاغْتَدَى وَأَنْصَرَفًا

١٨٠

/ يُرِيدُ : أَنْ أَوَّلَ الْأَفْعَالِ هُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزْ فَاعِلَهُ إِلَى مَفْعُولٍ ، وَهُوَ اللَّازِمُ وَأَنَّمَا كَانَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ هُوَ أَوَّلُ الْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ فَهُمْ مَعْنَاهُ إِلَّا عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ ، وَأَمَّا الْمُتَعَدَّى فَيَتَوَقَّفُ فَهُمْ مَعْنَاهُ عَلَى الْفَاعِلِ وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ، وَمَا تَوَقَّفَ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَانَ أَسْبَقَ وَجُودًا مِمَّا يَتَوَقَّفُ عَلَى شَيْئَيْنِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ " قَامَ " مَثَلًا إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ فَهُمْ مَعْنَاهُ عَلَى فَاعِلٍ أَوْجَدَ الْقِيَامَ فَقَطْ ، وَأَمَّا " ضَرَبَ " فَسَلَا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ بِدُونِ " ضَارِبٍ " وَهُوَ الْفَاعِلُ وَ " مَضْرُوبٍ " وَهُوَ الْمَفْعُولُ ، وَالضَّرْبُ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ لَا يَنْعَقِلُ بِدُونِ الْمَضْرُوبِ ، بِخِلَافِ قَوْلِنَا " قَامَ وَقَعَدَ " فَكَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تِلْكَ النَّسْبَةَ الَّتِي قَبْلَهَا " ضَرَبَ " وَتَوَقَّفَ فَهُمْ مَعْنَاهُ (١) عَلَيْهَا ، وَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ اللَّازِمُ غَالِبًا إِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أِنْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، أَوْ أِنْفِعَالِ النَّفْسِ ، أَوْ أِنْفِعَالِ الْبَدَنِ مِثْلَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيهِ بِالْأِنْفِعَالَاتِ الثَّلَاثِ (٢) .
فَقَوْلُهُ : " طَالَ وَاحْمَرُّ " مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ الطَّبِيعَةِ ، (٣) وَقَوْلُهُ : " ظَرَفٌ " مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ النَّفْسِ (٤) ، وَقَوْلُهُ : " رَاحَ وَاغْتَدَى (وَأَنْصَرَفَ) (٤) مِثَالٌ لِأِنْفِعَالِ الْجِسْمِ .

(١) فِي الْأَصْلِ " مَعْنَاهَا " .

(٢) فِي (ف) " الثَّلَاثَةُ " .

(٣) سَقَطَ مِنْ (ف) .

(٤) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

وَالْبِنَاءُ اللَّازِمُ فَقَطُّ مِنَ الثَّلَاثِي هُوَ " فَعَلَ " بِضَمِّ الْعَيْنِ وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ فِي قَوْلِهِ : " وَمَثَلٌ ظَرْفًا " (١) " وَلَمْ يَأْتِ مِنْ " فَعَلَ " مُتَعَدِّيًّا إِلَّا قَوْلُهُمْ : " رَحِبَكُمْ الدُّخُولُ " (٢) : لِأَنَّهُ بِمَعْنَى وَسِعَكُمْ .

وَمِنَ الْأَوْزَانِ الَّتِي لَا تَتَعَدَّى، وَهِيَ أُبْنِيَّةُ خَمْسَةٌ ، مِنْهَا الَّتِي فِي أَوْلِهَا " تَاءٌ غَالِبًا، وَهِيَ " تَفْعِيلٌ " كَتَشَيْطَنَ ، وَ " تَفْعُنَلٌ " كَتَقْلَنَسَ : إِذَا لَيْسَ الْقَلْنَسُوَةٌ (٣) [وَ " تَفْعَلَى " كَتَقْلَسَى] (٤) وَ " تَفْوَعَلٌ " كَتَجَوْرَبَ : إِذَا لَيْسَ الْجَوْرَبُ ، وَهُوَ شِبْهُ الْخُفِّ ، [وَ " تَفْعَلَلٌ " كَتَدَحْرَجَ] (٥) .
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ كُلُّهَا مُطَاوِعَةٌ لِأَفْعَالٍ مُتَعَدِّيَّةٍ ، يُقَالُ : دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ ، وَقَلْسَيْتُهُ فَتَقْلَسَى (٥) ، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي (٦) .

« تعريف المطاوعة »

وَمَعْنَى الْمُطَاوِعَةِ : أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ لَهُ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى حَصَلَ بِهِ عَنِ مُقْتَضَى فِعْلِ آخَرَ مُتَعَدٍّ ، نَحْوُ " دَحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجُ " ، فَقَوْلُكَ : " تَدَحْرَجُ "

(١) في النظم المتقدم " ونحو ظرفاً " .

(٢) روى أن نصر بن سيار قال : أرحبكم الدخولُ في طاعة ابن الكرماني ، أي أوسعكم فعدى (فَعَلَ) وليست متعدية عند النحويين ، وقيل : إن نصرًا ليس بحجة ، ينظر الصحاح ، واللسان في (رحب) .

(٣) القلنسوة ، والقلنسية : شئ يوضع على الرأس ، وجمعه قلانس بحذف الواو وقلاس بحذف النون ، وإن شئت عوضت فيهما وقلت قلانيس أو قلاسي عن الصحاح (قلس) .

(٤) إضافة يقتضيتها السياق ، وانظر ابن الخباز ٢٢٨/١ ، وابن القواس ٤٧٦/١ .

(٥) في الصحاح " قلس " وقد قلستته فتقلسى ، وتقلنس ، وتقلس أي : ألبسته القلنسوة فلبسها .

(٦) سقط من (ف) .

عِبَارَةٌ عَنْ مَعْنَى حَصَلَ عَنْ تَعَلَّقِ (١) فِعْلٍ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ حُصُولِ الدَّحْرَجَةِ
 بِهِ ، وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ عَنْ مَعْنَى الْمُطَاوَعَةِ إِلَّا قَوْلُهُمْ : " تَرَهْوَكُ (٢)
 فِي مِشْيَتِهِ " إِذَا مَاجَ فِيهَا ، وَكَذَلِكَ " تَفَاعَلَ " نَحْوُ " تَضَارَبَ زَيْدٌ
 وَعَمَرُو " ، وَكَذَلِكَ " انْفَعَلَ " لَا يَكُونُ إِلَّا مُطَاوِعًا ، وَالْمُطَاوَعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا حَيْثُ
 يَكُونُ عِلَاجٌ وَتَأْتِيرٌ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا " انْعَدَمَ " خَطَأً ، لِاسْتِحَالَةِ التَّأْتِيرِ فِي
 الْمَعْدُومِ (٣) ، وَكَذَلِكَ " افْعَلَ " كَأَحْمَرَ ، وَ" افْعَالَ " كَأَسْوَدَ ، وَهُوَ مِنْ
 انْفِعَالَاتِ الطَّبِيعَةِ ، وَ" افْعَنْلَلَ ، كَأَقْعَنْسَسَ ، وَأَحْرَنْجَمَ " (٤) وَهُوَ مِنْ
 انْفِعَالَاتِ الْبَدَنِ ، وَ" افْعَلَّلَ " كَأَقْشَعَرَ ، وَهُوَ مِنْ انْفِعَالَاتِ الطَّبِيعِ .
 وَبَابُ " الْأَفْعَالِ " يَأْتِي مُتَعَدِّيًّا وَغَيْرَ مُتَعَدٍّ نَحْوُ " فَعِلَ " بِكَسْرِ الْعَيْنِ
 قَدْ يَأْتِي لِأَزْمًا كَمَا (٥) إِذَا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْأَسْقَامِ (٦) وَالْأَحْزَانِ نَحْوُ
 " سَقِمَ ، وَحَزِنَ " ، وَقَدْ يَكُونُ عِبَارَةً عَنْ ضِدِّ ذَلِكَ نَحْوُ " فَرِحَ ، وَأَشْرَبَ ، وَيَطِرَ
 " وَكَذَا فِي الْأَلْوَانِ نَحْوُ " أَدِمَ (٧) ، وَسَوِدَ (٨) .

- (١) فِي (ف) " تَعَدُو " تَحْرِيفٌ .
 (٢) فِي (ف) " تَرَهْوَلُ " تَحْرِيفٌ ، وَانظُرِ الْقَامُوسَ فِي (رَهَكَ) .
 (٣) انظُرْهُ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ ١/ ١٠٨ ، وَقَدْ مَثَّلَ بِهِ بِقَوْلِهِ " نَحْوُ كَسْرَتِهِ فَاكْسَرَ " ، وَجَاءَ فِي الْقَامُوسِ
 " عَدَمٌ " وَقَوْلِ الْمُتَكَلِّمِينَ وَجِدَ فَاذْعَمَ لِحْنٌ " .
 (٤) يُقَالُ أَقْعَنْسَسَ الرَّجُلُ : إِذَا تَأَخَّرَ وَتَرَجَعَ إِلَى الْخَلْفِ ، وَأَحْرَنْجَمَ الْقَوْمُ : اجْتَمَعَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ
 (٥) سَقَطَ مِنْ (ف) .
 (٦) فِي (ف) " الْاسْتِفْهَامُ " .
 (٧) الْأَمَةُ : السَّمْرَةُ .
 (٨) انظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ ١/ ١١٢ .

مطابع جامعة أم القرى